



محمود المردي

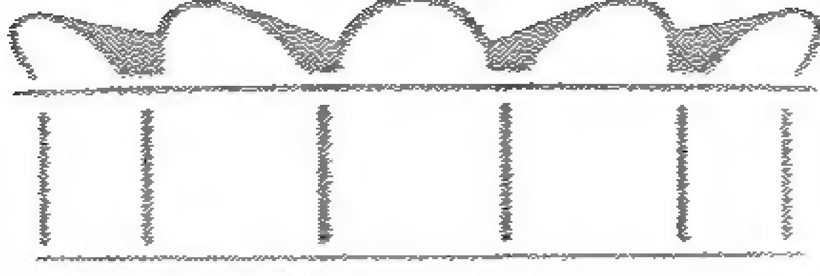
-3-

كلمات
لا تنقصها الصراحة

مقالات محمود المردي وأعمدته الصحفيّة ١٩٥٠-١٩٧٩

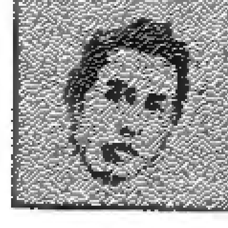


مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث



كلمات
لا تنقصها الصراحة

كلمات لا تنقصها الصراحة (مقالات محمود المردي وأعمدته الصحفيّة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٩) / **صحافة [3]**
محمود المردي / مؤلّف من البحرين
الطبعة الأولى ، 2003

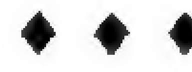


بيت عبدالله الزايد
لتراث البحرين الصحفي

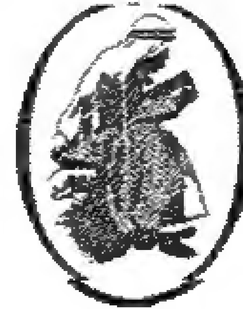
مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث



ص. ب : 13725 ،
هاتف : 00973-322549
فاكس : 00973-320955
المحرّق ، مملكة البحرين
eshraaqaat@hotmail.com

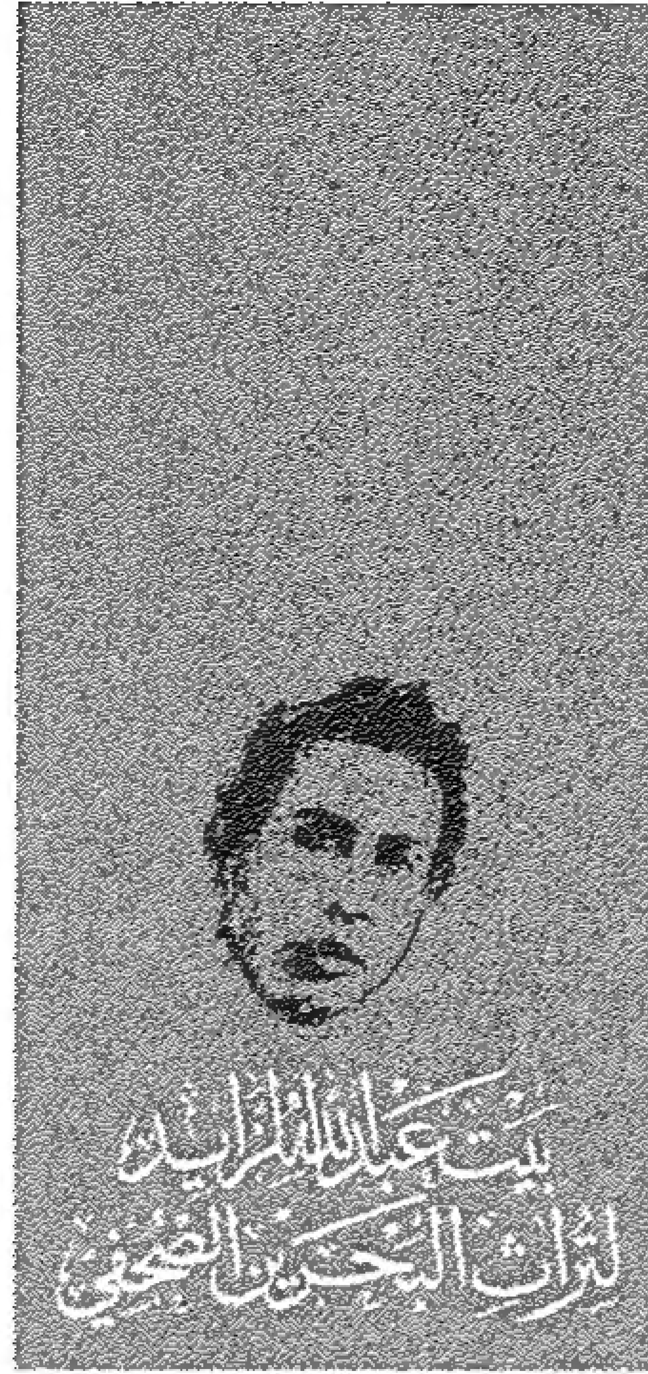


الصفّ الضوئيّ والتنفيذ الطباعيّ :
المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان



الغلاف والإخراج الفنيّ :
زهير أبو شايب / عمّان ، الأردنّ

لوحة الغلاف الخلفيّ : **أحمد باقر** (البحرين)
التنفيذ الطباعيّ : **المطابع المركزيّة** (عمّان ، الأردنّ)



-3-

محمود المردي

كلمات
لا تنقصها الصراحة

مقالات محمود المردي وأعمدته الصحفية ١٩٥٠-١٩٧٩



مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يقدم هذا الكتاب صورة واقعية للنبض الوطني للشارع البحريني إبان فترة الخمسينات وحتى أوائل السبعينات وذلك من خلال ما سطره الكاتب والصحفي المرحوم محمود المردي في كتاباته ومقالاته التي نشرت خلال هذه الفترة .

لقد كانت البحرين العزيزة منذ التاريخ القديم وما تزال تقع في قلب الأحداث نظراً لموقعها واتصالها بالعديد من الثقافات بجانب طموح أبنائها ونشاطهم المتميز في كافة مجالات التنمية وفي مواكبة التطور الحضاري والتقني المعاصر . . وهذا كله أدى إلى أن تكون البحرين مناراً للفكر المبدع سواء في العمل الوطني أو في كافة مجالات ومناحي الحياة .

ولد الأديب والمفكر محمود المردي عام ١٩٢٤ وتلقى دراسته التعليمية في مدارس البحرين . وقد بدأ عمله الصحفي في عام ١٩٥٠ حاملاً قلمه لخدمة قضايا وطنه وأبناء البحرين في مواجهة الوجود البريطاني والذي كان متواجداً في البلاد في ذلك الوقت ، وكانت مقالاته في الصحف المحلية تنطلق لتعبر عن آمال وشجون الوطن مما أثار حفيظة السلطة البريطانية التي أصدرت أوامرها باغلاق الصحف التي لا تساير السياسة البريطانية ، ولم يتأثر محمود المردي بهذه الأوامر فكان كل ما تغلق صحيفة يسارع بمساعدة أبناء جيله لاصدار جريدة ثانية تحت مسمى آخر ليواصل رسالته الصحفية .

وفي عام ١٩٦٥ حصل على ترخيص باصدار جريدة أسبوعية وكان هذا العام هو مولد جريدة (الأضواء) والتي كانت بداية عمله الصحفي المنظم في البحرين . وبعد استقلال البلاد وهب قلمه للمساهمة في بناء نهضة البحرين الحديثة . وفي بداية السبعينات أصدر جريدة يومية أطلق عليها اسم (أضواء الخليج) وصدرت الجريدة فعلاً لمدة محدودة ثم توقفت عن الصدور بسبب عدم توافر الامكانات المادية والبشرية التي يتطلبها هذا العمل ، وفي عام ١٩٧٦ أسس محمود المردي جريدة (أخبار الخليج) ورأس تحريرها وفي عام ١٩٧٨ أصدر جريدة باللغة الانجليزية بنفس الاسم وهي جريدة (Gulf Daily News) وظل محمود المردي يرأس تحرير الجريدتين إلى أن وافته المنية عام ١٩٧٩ .

وهذا الكتاب الذي نقدمه هو رحلة مع محمود المردي من خلال مقالاته وتحليلاته وآرائه المفعمة بحب الوطن والعروبة على امتداد ثلاثة عقود . . وإذا كانت هذه المقالات قد تم تناولها وعرضها بدون تسلسل زمني فإن ذلك يأتي إيماناً منا بأنها جيمعاً حية في زماننا الحاضر وباقية في وجداننا . . بل إنها تعتبر نبراساً يضيء طريقنا وتراثاً ومرجعاً تتوارثه الأجيال .

رحم الله محمود المردي فلقد عاش للصحافة وتوفاه الله وهو متربعاً على عرشها وهو الآن يعيش بيننا بتراثه العلمي والصحفي الغزير .

مؤنس محمود المردي

تحليل سياسي على حلقات - الحلقة الأولى
إبريل الغادر.. وعواصف الأحداث في الخليج

شهر إبريل من الشهور الغادرة التي تحير ضباط الرصد الجوي في الخليج وتجرفهم إلى سلسلة من التخبط في التنبؤات الجوية تكشف عجزهم عن الادعاء بالسيطرة على علم مسارات الضغوط الهوائية ، والأنواء الجوية . . فإذا تنبأ الراصد بجو صحو ونسمات هادئة ، انبلج الصباح عن جوّ متلبد بالغيوم وبحر هائج ، وإذا تنبأ بليل ربيعي بهيج ، هطلت الأمطار وقصفت الرعود وطارت سطوح المنازل من قصف الهواء الشديد . .

ولعل هذه الحيرة التي يعانيها رجال الرصد الجوي في شهر إبريل العاصف يعيش فيها المراقبون السياسيون للأحداث السياسية العربية بشكل عام ، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ، فالأحداث في الساحة العربية تزحف في خطوط متداخلة متشابكة يصعب معها تحديد مساراتها ، ونهاياتها الطبيعية ، والسياسة الخليجية تعوم في فضاء لانهائي من التيه وانعدام الوزن ، لايدري معها الرائي هل تنفلت ، وتتفتت في اللانهاية أم أن قوى الجاذبية الأرضية ستكون أقوى وأشد فتخرجها من مرحلة انعدام الوزن لترسيها على بر الأمان والاستقرار .

وإذا كانت مقتضيات تقديم الأهم على المهم تحتم علينا الحديث عن الخليج ، فليس معنى ذلك أنه هو الأهم ، وأن أحداث الرقعة العربية الواسعة تقصر عن هذه الأهمية ، بل لعل العكس هو الصحيح ، فالحكمة المأثورة القائلة بأن هذا الخبز من

ذاك العجين ، ولايزال منطلقها ومنطقها سائدين ، ولايزال الحديث عن الخليج يعني الحديث عن العرب والمنطقة العربية بكل ما فيها من إرهاصات ومخاضات ، وعبور . .

كيف كان الخليج بالأمس : سياسياً ، واقتصادياً وكيف هو : سياسياً ، واقتصادياً أيضا اليوم؟

هناك الآن دول أو- دويلات - ثلاث ، أولاها دولة الإمارات العربية المتحدة ، التي استطاعت أن تخلق من مجموعة الأصفار رقماً صحيحاً معترفاً به عالمياً ، على الصعيد المالي على الأقل . . كان حلم الشيخ زايد وشغله الشاغل هو أن يقوم الاتحاد بأي شكل من الأشكال ، وبغض النظر عن اكتمال نموه وتكامل أعضائه ، كان يبني نظريته تلك على أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وأن الزمن سيعزز الحاجة إلى نمو الكيان الاتحادي ، وإلى تحقيق التكامل فيه . ولعل نظرية الشيخ زايد صائبة ، من الناحية النظرية ، ولكنها حتى الآن لم تصادف أرضا صلبة تقف عليها من الناحية العملية . لقد مضت ثلاث سنوات أو أكثر على قيام الدولة الاتحادية ولاتزال عناصر التفكك قائمة فيها كما كانت في دور النشوء ، بل إن شغل الشيخ زايد الشاغل قد تطور من الحرص على قيام الاتحاد بأي شكل من الأشكال إلى المحافظة على الشكل الذي قام عليه الاتحاد ، وبأي شكل ، وبأي ثمن ، أي إن إمكانات التطور إلى الأحسن والأفضل ، والانصهار الكياني الكلي في الدولة الاتحادية قد أصبحت مشلولة ، بفعل ترسب وتكثف مفاهيم الكيانات الخاصة ، والتكالب على الاستئثار بالظهور والسلطة ، بينما كان المفروض في وجودهم إذابة هذه الرواسب ، وتفتيت هذه المفاهيم .

وإذا تجاوزنا عن اضطرار الشيخ زايد إلى تأليف وزارة اتحادية روعي فيها إرضاء جميع الكيانات ، والعائلات والقبائل ، بحيث أظهر الوزارة الاتحادية (٢٢ وزيراً اتحادياً) وكأنها تسوية قبلية أكثر من كونها وزارة تقوم لصهر تعدد الاختصاصات وتوحيد السلطة الوزارية المتعددة والمزدوجة في معظم الإمارات . . نقول : إذا تجاوزنا عن هذا العدد الضخم من الوزارات الاتحادية - التي تفوق في عددها وزارات جمهورية مصر العربية ذات الثمانية والثلاثين مليوناً من السكان - فإن ما لا يمكن التجاوز عنه ، وإغفاله ، هو ما حدث في السنة الماضية ، عندما جند وزير الدفاع الاتحادي - نجل حاكم دبي - إمكانات الدولة الاتحادية الدفاعية لمهاجمة عدد من أهالي الشارقة اختلفوا مع عدد آخر من أهالي دبي على بئر ماء! . . ومهما حاولت أجهزة الإعلام الاتحادية ، والموالية ، التقليل من شأن الحادث ، وتبريره على أساس سوء تفاهم أو فهم

لما حدث ، تبقى الحقيقة مطلة من ثنايا هذا الحادث بأبشع ما يمكن أن تكون عليه ضحالة المفهوم الاتحادي لدى القائمين عليه ، مما يشكل تحدياً صارخاً أمام كل ما يقال ويذاع عن نجاح المسيرة الاتحادية ، وإيغالها في الرسوخ . . ناهيك بما تنفرد به دبي الآن من مشاريع إنمائية خاصة بها دون النظر أو الاعتبار للتنسيق الاتحادي أو تفادي الازدواجية! . . هذا على الصعيد الداخلي المتعلق بتشكيلة الهيكل الاتحادي الذي تعبت أنفاس الشيخ زايد من النفخ فيه دون أن تبعث إلا شرارات متضائلة من الحياة هنا وهناك . . والعيب القائم في طبيعة هذه التشكيلة يجعل من جهود الشيخ زايد ، على قوتها ونقائها ، هباء تذروه الرياح ما لم يستطع سموه أن يعتمد على الوقت والزمن لتحقيق هذا الصهر ، خصوصاً وإن إمكانات أبوظبي المالية المتصاعدة كانت كفيلة بالتضافر ، مع عوامل الزمن ، على تحقيق هذا الهدف ، ولكن انبثاق البترول في دبي بكميات تجارية كبيرة قلل من أهمية العنصر المالي ، وقوة أثره وضغطه ، حين أخذت دبي تتصرف وتنشط في مشاريعها الإنمائية الخاصة ، وكأنها دولة داخل دولة ، دون أن تشاطر أبوظبي عبء الميزانية الاتحادية المرهقة التي تحظى منها دبي بنصيب كبير بغير مقابل أو مردود منها على دولة الاتحاد .

الذي لا شك فيه أن جهود الشيخ زايد ، التي كانت مكرسة لتكثيف المعاني الاتحادية ، وترسيخها ، قد تنازعتها الاهتمامات العربية الأخرى ، فليس سراً الدعم الذي قدمته أبوظبي لدول المواجهة ، وسوريا على الأخص ، قصرت جميع المعونات العربية عن بلوغه ، ولكن الذي لا شك فيه أيضا أن الدولة الاتحادية لم تستطع ، حتى الآن ، أن تسمو على المشاكل التي واجهتها في دور النشوء ، بل لعل ليس من المغالى فيه القول ، بأن تلك المشاكل قد باتت الآن أكثر وضوحاً وجلاءً مما كانت عليه ، وأن التغلب عليها ، وتفتيتها ، قد أصبح أكثر صعوبةً ، وتحدياً ، عما كان عليه في البداية .

ماذا عن الهدف الأسمى الذي كان يسعى إليه الشيخ زايد لتحقيقه عن طريق إيجاد منطلق للدولة الاتحادية الجديدة في أن تمتد وترتبط ، بشكل أو بآخر ،بسلطنة عمان؟ وماذا عن الصلات والاتصالات بقطر والبحرين في سبيل استكمال اللوحة الاتحادية المتكاملة التي كانت تراود آماله منذ ان برزت فكرةالدولة الاتحادية الكبرى إلى الوجود . . ذلك نتركه إلى عدد قادم لنستكمل باقي ملامح إبريل الغادر ، وعواصفه وانوائه على الخليج .

الإمارات العربية المتحدة أمام الاختيار الصعب

هل هي دولة اتحادية واقعية أم بقرة حلوب اسمها أبوظبي؟

مؤشر الأحداث ، وترمومتر الحرارة ، يشير بحدة وضراوة إلى تطورات جذرية يمكن أن تأخذ طريقها في الجزء الجنوبي من الخليج ، وبالتحديد في الإمارات العربية المتحدة . وأذكر أنني كتبت في العام الماضي ، وفي مثل هذا الشهر ، عن إرهاصات ونذر توحي بقرب حدوث هذه التطورات ، وحاولت الوصل بين الجو العاصف الممطر ، الذي يتميز به شهر إبريل ، والجو السياسي المتلبد بالغيوم في ذلك الجزء من خليجنا الحبيب . .

ولقد خيب الشيخ زايد تنبؤاتي آنذاك ، ربما لأن حبل الصبر لدى هذا الرجل طويل بأكثر مما تصورت ، وربما لأن حبه للصحراء وحياة البداوة ، قد جبله على الصبر ، والصبر الطويل الممض الذي تتميز حياة البدوى فيها . ولو كان الشيخ زايد حضرياً يعيش بانفعالات المدينة ، وأثقالها على النفس والأعصاب ، لطفش من كل ما يحيط به ، ولكفر بهذا الاتحاد الشكلي الذي يتحمل هو وحده الغرم منه ، ويتقاسم غيره مغانمه وأسلابه .

وبالرغم من أن لندن قد انتهت اليوم قداستها كمصح لحكام الخليج ، وانتهى دورهم في السعي بين قصر بكنجهام و ١٠ داوننج ستريت ، إلا أنها تظل المنتجع الروحي لكثير منهم ،وفي جوها الديبلوماسي والصحفي يستطيع المراقب أن يستشف

اتجاه التيارات والأعاصير في الشرق الأوسط وقضيته بشكل عام ، وفي منطقة الخليج بشكل خاص . . وفي خلال زيارتي القصيرة للندن - للفحص الطبي والعلاج - بدا لي أن مؤشر الأحداث يتحرك بشدة إلى منطقة الخليج وتزيد ذبذباته وتأرجحاته على القسم الجنوبي منه حيث تقبع الإمارات العربية المتحدة ، بدخلها البترولي الهائل المتجسد في أبوظبي ، وحيث ينز الجرح الصديدي في مسقط وعمان ، ويتفاقم ويتسع بحيث يتحول إلى (ناسور) يستقطب نطس الأطباء من روس وصينيين وإنجليز وأمريكان وإيرانيين ، إلا الأطباء العرب الذين اقتصر دورهم حتى الآن على شجب كل طبيب يدنو من الناسور - دون أن يقوموا هم بدورهم الطبيعي في مداواته وإقصاء هؤلاء الأجانب عنه .

الصحافة البريطانية تعج بالحديث عن الخليج - خصوصاً بعد غياب الملك فيصل عن مسرحه - وهي لا تخفى خشيتها ، أو بالأحرى إيحاءاتها ، بأن المنطقة مقبلة على أحداث خطرة في غيبة الرؤية الواضحة لحكامها عما يمكن أن تجره عليهم الثروة الهائلة وتناقضات المجتمع ، والمطامع الدولية من أخطار ومشاكل ، وبالرغم من أن بريطانيا لاتزال تحظى بنصيب الأسد من ميزان المدفوعات الخليجية ، على شكل بضائع وأسلحة واستثمارات لا أول لها ولا آخر ، إلا أنها تحاول أن تضمن استمرار ية هذا النصيب عن طريق ارتداء مسوح النصح والإرشاد لحكامه ، فهي لا تني تبصر بأخطار إعادة حظر تصدير البترول إلى الغرب ، وربطه بالقضايا السياسية ، بالرغم من أنّ بريطانيا تدرك قبل غيرها مدى تأثير هذا الحظر على اقتصادياتها ومدى ما يمكن أن يحققه من مردود إيجابي على تعاطف الدول الغربية مع القضية العربية . وليس أدل على ذلك من أن إشاعة خرجت من السعودية قبل أشهر تنذر باتجاهها إلى سحب أرصدتها الإسترلينية ، حتى مرغ الإسترليني جبينه بالأرض ، وأصبح ينتفض - على حد تعبير أحد الديبلوماسيين العرب - كالدجاجة الذبيحة تحت أقدام جزار قاس .

ما هي البوادر والإرهاصات الجديدة التي تبدو اليوم في الأفق لتنذر بأن صبر الشيخ زايد قد نفد ، وأنه يأبى أن تستمر إمارته في دور البقرة الحلوب لدول الاتحاد الست الأخرى التي تستمتع بالقشطة والألبان والأجبان ، دون أن تدفع درهماً واحداً حتى (الترقيع) الحظيرة لدرء الريح عن البقرة الحلوب ؟! . . المعروف أنه عندما أنشئت دولة الاتحاد - بإصرار من زايد - لبست دبي مسوح الفقر والفاقة ، وادعت أنها بلد خدمات ليس لها من الموارد إلا مردود هذه الخدمات ، وهي لا تكاد تكفي إلا لعيش

الكفاف لها ، فكيف بمسئوليات الاتحاد . . ورضا زايد بالعبء ، ودفع التكاليف من أموال أبوظبي وأعصابه ، وكذلك فعل بالنسبة إلى بقية الإمارات . . ولما كانت دبي تمثل ثقلاً سكانياً نسبياً في دولة الامارات ، فقد استأثرت بنيابة رئاسة الاتحاد ، ورئاسة وزرائه ، ووزارة دفاعه وماليته ،ودفعت ابوظبي التكاليف ، صبراً ، ومالاً وتضحيةً في جميع المجالات . . ولم تكتف دبي بكل هذا ، بل طالب حاكمها لصفيه ومستشاره مهدي التاجر بمنصب سفير للامارات العربية في جميع أوربا الغربية ، ابتداءً بفرنسا وبريطانيا وانتهاءً بالبلاد الاسكندنافية في الشمال! .

ولم يسبق في تاريخ أي دولة أن أوكلت مثل هذه المسئوليات الجسام لفرد فيها ، مهما بلغت كفاءته ، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة المجاملات ، وجبر الخواطر القبلية والمحسوبيات . . وسفارة الإمارات العربية في لندن لا تخضع لوزارة الخارجية الاتحادية ، إلا في إرسال القوائم ، ومطالبتها بدفع التكاليف ، وأحمد السويدي ، وزير الخارجية الاتحادية مضطر للسكوت على مضض ، فسياسة رئيس الاتحاد تملي عليه أن يصبر ويسكت ويجامل ،لعل وعسى أن يصلح الحال مع الزمن . . وهيهات . . فكلما مر عام استشرى الداء داء التسلط والاستغلال ، واستمرأ القائمون به الدولة المركزية ولا نقول ضعفها أو غيابها حتى لا نتهم بأننا نحمل معاول الهدم للاتحاد ، في الوقت الذي يسعى المخلصون فيه لضم قطر والبحرين إليه . .

ما هو الحل إذن ، أمام هذا الهيكل الصوري القائم لدولة اتحادية ، يسعى كل حاكم فيها إلى إثبات استقلاليته ، والاستئثار بأمواله وموارده ، ويسعى حتى سفراؤها إلى بناء إمبراطوريتهم الخاصة ممتصين خيرات الدولة الأم ، أو البقرة الحلوب ، وعظامها حتى النخاع . . الجواب الحاسم يقبع اليوم لدى الشيخ زايد ، وولي عهده ، ووزراء أبوظبي . . والإرهاصات والنذر تشير إلى أنهم لم يبق لديهم في قوس الصبر منزع ، فإما أن تكون هناك دولة اتحادية صحيحة لها وزارات مركزية تنظم كل شئون الدولة ، وتديرها في الداخل والخارج ، وإما أن تكون لكل دولة قوانينها ووزاراتها ، ومواردهاوجيوشها وسفراؤها ، وكفى الله المؤمنين شر الاستغلال والتسلط باسم الاتحاد .

كلمة لابد منها..
عن المواصلات..

في مكان آخر من هذه الصفحة يجد القارئ الكريم حديثاً أجريناه مع سعادة رئيس التنمية والخدمات الهندسية عن شبكة المواصلات المزمع إنشاؤها داخل البلاد لربط المدن والقرى بشبكة محكمة من وسائل التنقل السريع والمريح ، والاقتصادي الملائم لذوي الدخول الدنيا من المواطنين .

والواقع أن إنشاء هذه الشبكة كان من الضروريات التي طالبت بها هذه الجريدة في أكثر من مجال بذلك لأن ربط المدن والقرى بنظام مواصلات حديث قد أصبح اليوم من المقومات الأساسية في ازدهار أي بلد ، لما ينعكس من آثاره على الأعمال اليومية ، والحركة التجارية بشكل عام ، بالإضافة إلى ما يمكن أن يخلقه من ارتباط بين سكان القرى والمدن النائية نسبياً ، بقراهم ومدنهم ، إذا آمنوا بأن بقاءهم فيها لن يؤثر على أعمالهم وحاجاتهم اليومية ، لسهولة الاتصال بها والذي يوفره وجود هذه الشبكة . . بل إن هذا قد يحد من موجة النزوح ، السائدة اليوم ، من القرى إلى المدن الرئيسة سعياً وراء تيسير سبل العيش والعمل ، وفي هذا ما فيه من تخفيف من الازدحام السكاني في المدن ، ومن إحياء وإنعاش للمناطق السكنية في القرى والمدن النائية . .

ومن الحديث الذي أجريناه مع رئيس دائرة التنمية يتضح أن المشروع - إذا أريد له أن يبدأ بداية قوية على مستوى الهدف المطلوب - لا يمكن أن يحقق عائداً

استثمارياً مربحاً إذا أسند القيام به لشركة مساهمة عامة ،ذلك لأن هذا المرفق هو من الأهمية بحيث يمكن أن يوضع تحت قائمة الخدمات العامة التي يجب أن توفرها الدولة للمواطنين ، كالكهرباء والماء ، بحيث ينعدم فيها عنصر الرغبة في الكسب أو الربح من وراء هذا الاستثمار ، بل إن التقديرات الأولية لتكاليف المشروع تجعل احتمال الخسارة السنوية فيه لا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ دينار سنوياً . وهذه خسارة يمكن لأي شركة محلية أن تتحملها إلا إذا أتيح لها إضافتها للمستهلك مما يجعله يتعارض مع الهدف الأساس من إيجاد الشبكة ، وهو إيجاد نظام متكامل للمواصلات ، وبأقل التكاليف للمواطنين .

والواقع أن الحكومة أحسنت صنعاً بتجنيب المواطنين مشكلة التناقض الذي يمكن أن تقع فيه أية شركة مساهمة تنشأ لإيجاد هذه الشبكة ، عندما تضطر أن تفرض أسعار نقل عالية لتحقيق الربح للمساهمين . وقد أثبتت التجارب في جميع البلدان العربية المجاورة عدم جدوى قيام القطاع الخاص بإنشاء هذه الشركات ، حيث تغلبت حوافز الكسب المادي على متطلبات الخدمة العامة من هذا المرفق الحيوي .

يبقى بعد أن نتساءل . . . كيف تستطيع الدولة أن تغطي العجز الذي سيطرأ على بند الإيراد لتغطية بند التكاليف؟ وانسجاماً مع الرغبة التي أبداها رئيس دائرة التنمية ، عندما ترك ذلك لاجتهادنا الخاص ، نود أن نقول : إن الحل الوحيد يأتي عن طريق تكليف الشركات الكبرى الذي سيخدم وجود هذه الشبكة تنقلاتها العمالية ، بتغطية العجز الذي سينشأ بين بندي التكاليف والإيرادات . ولا شك في أن إحصائية بسيطة لما يمكن أن يحققه وجود هذه الشبكة من الوفر على شركة بابكو - مثلاً - كفيل بإقناعها ، هي وغيرها ، بأن تغطية العجز في إيراد الشركة أجدى لها من الاحتفاظ بمواصلاتها الخاصة ، من ناحية التكاليف التي تمنحها الشركات وهو - عادة - له الاعتبار الأول .

وصدقوني ، إن ايجاد شبكة للمواصلات الداخلية ، بنظام مدروس حديث ، وعلى أسس اقتصادية سليمة ، من الأحداث التي تستحق أكثر من مانشيت رئيس ، ويجدر تسجيلها ضمن قائمة أهم الإنجازات في هذا العام .

أمير قطر يقول:
لن تقف أية عقبة في طريق التعاون بين بلدينا
حوار.. ماهي إلا صخرة لا نفط فيها ولا حولها

لست أدري إذا كان من قبيل الصدفة الحسنة ، أو غير الحسنة ، أن يصادف وجودي في قطر ، في زيارة صحفية قصيرة ، صدور إعلان من وزارة الخارجية القطرية ، تؤكد فيه حقوقها في السيادة الإقليمية على أراضيها ، وينطلق الإعلان من مبدأ الحفاظ على الثروة السمكية ، منتهياً - وهذا هو الأهم - بتأكيد حقوق الدولة في حماية مياهها الإقليمية ، والحفاظ على ثرواتها البترولية ما ظهر منها وما بطن . ويظهر أن الإعلان المذكور أحدث ضجة هنا في البحرين أكثر مما حدث في البلد التي صدر عنها ،ذلك لأن مبدأ الحفاظ على المياه الإقليمية ، والحدود البحرية ، والدخول في متاهات القوانين الدولية لهذه الحدود ، هو ما تحاول البحرين أن تتجنب الدخول فيه مع جاراتها العربية ، السعودية العربية ، وقطر . . فإذا كان هذا الإعلان مصدره قطر بالذات ، فإن الظنون ترقى إلى مستوى الشكوك ، والتوجسات ، ومن ثم تتوالى الاجتهادات في التفسير والتأويل ، يطلقها كل على هواه ، وطبقاً لدوافعه وأهوائه ورواسبه . . والسعودية العربية من الضخامة ، والثروة ، والكبر والاتساع ، إلى درجة تحتم عليها إضفاء فيض من الأبوة الروحية على جاراتها العربية الصغيرة ، وتدفعها إلى التنازل المتعمد المقصود عن بعض حقوقها الثابتة في الثروات المائية ، خصوصاً للبحرين ، التي تشعر السعودية العربية قبل غيرها بثقل أعبائها المالية ، وتكاثر متطلباتها الإنمائية الملحة ، في غمرة أتون من العواصف العقائدية التي تغلي في بلدان

المنطقة ،خصوصا في تلك المتفتحة منها على التيارات الفكرية العالمية كالبحرين .
وكان أول هذه التنازلات هو إشراك البحرين في حقل (أبو سعفة) الذي يعتبر موقف السعودية منه ، دعماً مالياً مستمراً مباشراً للبحرين ، ومساعدة مكشوفة تسمو على جميع اعتبارات الحدود والقوانين الدولية ، والأعراف السياسية . وبالرغم من أن السعودية لم تربط هذا الدعم بأية شروط . إلا أنه أكسبها - تلقائياً - كثيراً من التقدير والنفوذ الأدبيين في الأوساط الرسمية والشعبية ، بلغا حداً من التأثير لايمكن لأية اشتراطات مكتوبة أن تحققه ، فإذا أضفت لهذا الدعم السنوي المستمر المتزايد ، ما قدمته السعودية إلى البحرين من مساعدات مادية وعينية في مشروعاتها الإنمائية ، أدركت كيف استطاعت هذه الدولة الجارة ، بسياستها الهادئة ، البعيدة عن منطلقات المفاوضات والاشتراطات ، أن تتربع على قمة التأثير الأدبي ، من دون أن تسعى إليه .

كان لابد من هذه الإشارة العابرة إلى موقف السعودية ،لكي نتخذ منه منطلقاً إلى جارتنا الأخرى الشقيقة . قطر . . .

والحديث عن قطر تحكمه اعتبارات كثيرة ، ليس من السهل الخوض فيها ، لما يكمن بين طياتها من محاذير وحساسيات ، ولما تجاذب صلات البحرين معها من فترات جمود وانقطاع ، ومد وجزر ، ثم انكماش ، وهذا هو أقل ما يمكن أن نسمي به الآن الصلات القائمة بين البلدين . إتصالات وتصريحات ودعوات للوفود ، ومباحثات . . ولكن النتيجة في جميع هذه الحالات ، صفر مكعب ، بلغة الموسم ، موسم الامتحانات . .

والقصة ومضاعفاتها ، وتطوراتها ، تستحق أن نمر بها مرور العابرين ، لكي تكتمل للقارئ عناصر أو مقدمات الموضوع الذي سنخوض فيه ، مستعينين بالله في تجنب المزالق ، والحفر والأخاديد ، راجين من جميع الأطراف المعنية ،أن تتجاوز عن معلوماتنا الضحلة في تاريخ المنازعات القبلية ، وثقافتنا الناقصة عن الإحاطة بتاريخ الحروب ، وعددها ، وكم (فرناً) قام من البحرين لاستعادة الزبارة؟ وكم بلغ قتلانا وقتلاهم؟ وأين التقى الجمعان؟ ذلك ما سنتركه للمؤرخين أن يتنازعوا عليه ، ويتقاسموا مساوئه وأفضاله . .!

ما يهمنا اليوم قوله ، استكمالاً لعناصر الموضوع ، هو أن أجداد حكامنا كانوا يقطنون الساحل الجنوبي من قطر ، وأنهم نزحوا منها إلى البحرين ، واستوطنوها ،

ولكن حنينهم إلى مسقط رأسهم في الزبارة بدأ يتكاثف ويتزايد بعد نزوحهم عنها ، وبدلاً من أن تلجأ السلطة المستعمرة آنذاك إلى حل موضوع الخلاف بين حكام البلدين ، وردم هوته ، اختارت - كعادتها - توسيع شقته ، وغذت المطامع والأحقاد ، بحيث استمرت المناوشات بين الطرفين ، مستنزفة مواردهما المحدودة ، وأصبحت السلطة المستعمرة تسلط سيف التحريض لهذا على ذاك ، طبقاً لمخططاتها ، وطبقاً لما تمليه مصالحها من حاجة للضغط على هذا الطرف أو ذاك .

وفي عهد أميرنا الحالي - سمو الشيخ عيسى بن سلمان - وإدراكاً منه لعدم جدوى هذا الشقاق في عصر أصبحت فيه مثل هذه المنازعات مثاراً للتندر ، قام على رأس وفد كبير من عائلته بزيارة قطر ، وقدم لحاكمها - الشيخ أحمد بن علي آنذاك - تنازلاً رسمياً من حكومته وعائلته عن المطالبة بالزبارة ، مستهدفاً بذلك بدء عهد جديد من التعاون والإخاء بين البلدين الشقيقين . . ولكنه فوجئ بحاكم قطر يبتسم بخبث - وقد تبادر إليه بأنه جاء عن ضعف موقفه - ويطالب أيضا بتنازل البحرين عن جزر (حوار) المتاخمة لقطر ، والتي كانت السيادة فيها للبحرين منذ بدء تاريخ هذه المنطقة الحديث .

طبعاً كان هذا التصرف (جليطة) ونبواً ، وبعداً عن أبسط مبادئ التقاليد العربية ، التي كانت تحتم - حتى مع افتراض وجود القناعة لدى قطر بشرعية هذه المطالبة - أن لايثار أمر كهذا في أول زيارة تاريخية تنهي القطيعة المتوارثة الطويلة بين البلدين الشقيقين المتجاورين . . ولكن كان ما كان . . ورجع أمير البلاد ، مع وفده ، وهو شبه مقتنع بصحة رأي من كان لا ينصحه بالزيارة ، أو بأخذ زمام المبادرة ، على أساس أن رد الفعل القطري لها - كما تنبأ المعارضون - سيكون التنفيس عن حقد قبلي ، وأنها لن تلاقي تفهم رجل السياسة العصري ، أو رجل الدولة الواقعي من العهد هناك . .

وللحقيقة والتاريخ ، فإن الحاكم الحالي لقطر الشقيق ، سمو الشيخ خليفة بن حمد ، لم يكن صاحب هذا الرأي ، وأن وزر هذا النبو والنشوز عن تقاليد حسن الوفادة العربية ، قد انفرد به الحاكم السابق ، في الوقت الذي كان فيه رئيس وزرائه وولي عهده آنذاك ، لا يملك الكلمة الفصل في هذا المجال . .

وفي المقابلة التي حظيت بها من سمو الشيخ خليفة بن حمد في خلال هذه الزيارة ، قال لي بالحرف الواحد : ثق بأنني لن أترك لمثل هذه الرواسب القبلية التي

طبعت علاقات أجدادنا بمثل هذا الطابع ، أن تستمر بظلها الكريه على الأحفاد الذين يعيشون في القرن العشرين ، ويتعايشون بمثله ومفاهيمه . . ما فات مات ، ويجب أن تقوم علاقاتنا على أساس ترابطنا المصيري بعضنا ببعض - حكاما وشعوبا - وإن أي بادرة تقوم بها البحرين ستلقى مني كل تفهم ، بل إنني - واستأنف سموه القول بحماس - أنا الذي سأقوم بالمبادرة ، وثق إنني أنظرإلى البحرين لا كوطني الثاني ، كما يقال في هذه المناسبات ، ولكن كوطني الأول ، نعم . . وشدد يقول : وطني الأول ، الذي يجب أن يستأثر بكل اهتمامي وعملي وإخلاصي ، لكي تبدأ صفحة جديدة من التعاون والود والإخاء ، نكون فيه - بين بلدينا - مثالاً يحتذي به الآخرون . .

قلت لسموه ، بعد أن شكرته على عاطفته المتدفقة نحو بلدي : إن موضوع (حوار) كابوس جاثم على سرعة توطيد العلاقات ونموها بين البلدين ، لماذا لا تجدون له حلاً عملياً يرضي الطرفين؟

قال سموه : حوار ليست سوى قطعة جرداء يسكنها (اللوه) وليست فيها أو حولها أية ثروات نفطية . . لماذا نترك لهذه الصخرة أن تتحكم في العلاقات بين بلدينا ، لماذا لا نتناساها ، ونضعها على الرف ، فقد فعلنا ذلك عشرات السنين ، ونمضي في طريقنا ، متعاونين متآخين متكاتفين ، يكمل أحدنا الآخر في السراء والضراء؟

قلت لسموه : طالما إنها قطعة جرداء لا تهمكم في قليل أو كثير ، لماذا لا تطرحون تصوراً معيناً لحلها ، حتى لا تظل كقميص عثمان في طريق إقامة التعاون المنشود ، غير المحدود ، بين بلدينا؟

قال سموه بجدية حازمة : سيكون لنا هذا التصور ، وسأطرحه لأخي أمير البحرين ، وثق أنني لا أدخر أي وسع في تذليل أي عقبة تشكل عائقاً - مهما كان واهياً - في سبيل الترابط والتعاون بين بلدينا الشقيقين . .

لم يبق لدي ما أقوله بعد هذه التأكيدات الحاسمة ، والعاطفة الدافقة ، من رجل يعرف ما يقول ، ويعنيه ، ويقف بنفسه على تنفيذه ، كما يقف بنفسه على تنفيذ كل مشاريعه الإصلاحية في بلده الشقيق .ودعت سموه ، وأنا متفائل بما سمعت ، واثق من أن عهداً جديداً من الترابط والتعاطف بين بلدينا لابد أن ينبثق ، وأن ينمو ويزدهر ، طالما ان هناك نوايا صادقة وأكيدة في معايشة متطلبات العصر ومفاهيمه ،

وردم شوائب العصر السحيق ، وأن هناك – فوق هذا وذاك – إيماناً راسخاً واعياً بوحدة المسيرة والمصير . .

ولكن . . ماذا عن المقدمة التي قلت فيها بأن الإعلان الذي أصدرته وزارة خارجية قطر عن حدودها الإقليمية ، قد أحدث ضجة في البحرين تجاوزت حجمه ومداه حتى في مصدره في القطر الشقيق .؟ ولقد يسأل متسائل : كيف توفق بين ماتنشره على لسان أمير قطر من نوايا الخير والتعاون ، والرغبة في إذابة الجليد وإحالته إلى بحيرة تعج بموجات التعاون والترابط ، بينما يأتي إعلان وزارة الخارجية حاسماً واضحاً بالتأكيد في الحق في الحفاظ على المياه الإقليمية ، وثرواتها وحدودها ، ، وحقوق اجتيازها ، حتى على صيادي الأسماك غير القطريين . .؟

والواقع أن أمراً كهذا كان لخيبتي الصحفية أثر في عدم استيفائه ، ذلك لأني لم أكن قد قرأت الإعلان قبل مقابلتي لسمو الأمير ، وإلا لأصبح لفحواه وأبعاده مجال واسع في الحديث مع سموه لاستجلاء مراميه وأهدافه ، ولقد حاولت بعد عودتي إلى الفندق وقراءتي للإعلان في صحيفة العرب القطرية اليومية ، أن أتدارك هذه الخيبة ، عن طريق الاتصال بمسئول كبير – لم أستأذنه في نشر اسمه – فجاءت ردوده مطابقة لتوقعاتي ، وتنبؤاتي عن الدوافع والأسباب ، وهي لاتتجاوز كون الأمر روتينياً مألوفاً لا يستهدف أي مرمى سياسي أو إقليمي ، إنما جاء للتحضير لمؤتمر كركاس الذي تقيمه الأمم المتحدة لبحث قوانين البحار ، ولتأكيد سيادة قطر – على الصعيد الدولي – لمياهها الإقليمية ، أسوة بالمملكة العربية السعودية التي أصدرت إعلاناً مماثلاً قبل عدة إيام من صدور البيان القطري . . وأضاف المسئول القطري الكبير يقول : نحن مع البحرين لا تحكمنا أعراف دولية ، أو قوانين عالمية ، وإنما تحكمنا علاقة الأخ بأخيه ، والجار بجاره . وفي يد أميركم وأميرنا أن يجعلا حدودنا معكم ، المنامة في الشمال ، وحدودكم معنا الدوحة في الجنوب ، وثق أننا عندما أصدرنا هذا الإعلان كان آخر ما نتصوره أو نفكر فيه ، أن ينعكس معنى هذا الإعلان ، أو فحواه ، على أية علاقة أو مشكلة – إن وجدت – بيننا وبين البحرين من قريب أو بعيد . .

رأي في الغلاء
بقلم: م.م

في الواقع إن الظروف التي تحكم ارتفاع الأسعار لهي ظروف كثيرة متعدّدة ومتشعبة ومتداخلة . فنحن لا ننكر أننا بلد - تجاوزاً نقول إنه - نام ، ذو اقتصاد تابع :وهذه التبعية تجعلنا نتحمل - رضينا أم لم نرض - تبعات ارتفاع المعيشة والأسعار في البلاد الصناعية المتقدمة (بلاد المنشأ) . يجب أن لا ننكر هذه الواقعة ولكن لا يجب أن نعترف بعدم وجود حلول لها وإن كانت مستحيلة علينا كبلد منفرد ولكنها ممكنة لو خطط لها ونسق مع دول المنطقة . .

وإذا اعتبرنا هذه الظروف خارجة عن إرادتنا وقدرتنا في ضبطها كبلد فرد فإننا نستطيع تلمس ظروف أخرى داخلية وبإمكاننا السيطرة عليها - أدت وتؤدي باستمرار إلى ارتفاع أسعار السوق . . إنني اختار هذا المنطلق لا هروباً من مجابهة حل جذري على المدى البعيد وإنما تلمساً لحل واقعي قريب إلى التطبيق السريع ، وحتى لا تكون هناك تعللات تدخلنا في متاهات الدراسات والأبحاث والاتصالات والتنسيق والتخطيط - مع إيماننا بجدواها إن اتخذت طريقها العلمي السليم تسندها الإرادة الحقة والرغبة الأكيدة في التنفيذ - إلا أنها تؤدي إلى تفاقم المشكلة إن لم تجارها إجراءات سريعة لحصر تلك المشكلة في أضيق نطاق لها . .

الغلاء (التضخم) هو تفاقم ارتفاع الأسعار إلى حدود تؤدي إلى نقص في مستويات الأجور الحقيقية ، بمعنى هبوط في مستويات الأشباع والمعيشة .

وهذا الارتفاع في الأسعار يكون على مستويين : إما تدريجي بطيء وبنسب سنوية بسيطة لا تتعدى ٥٪ وهذا يسمى بالتضخم الزاحف وهو أمر طبيعي يحدث في كل مجتمع إنساني حركي يتزايد في عدد السكان ، ويحدث التقدم العلمي والفني مزيداً من الخدمات ، ويستحدث حاجات لم تكن معروفة ، فتزيد الحاجات بمعدل أعلى من معدل تزايد الدخول ، ويحدث مثل هذا الارتفاع البطيء في الأسعار كمظهر من مظاهر التوازن الحركي في تطور المجتمع ، وهذا ما يجب أن نعترف به واقعياً ونجابه الحقائق على ضوئه . أما المستوى الآخر فهو التضخم المفاجئ وتفاقم ارتفاع الأسعار في فترة وجيزة ارتفاعاً يعلو كثيراً على ارتفاع مستوى الدخول . وهذا له خطورته الكبيرة إذا لم تتصد له الدولة بالعلاج السريع .

ويجب أن نعرف جيداً أنه إذا لم تكن هناك سياسة واضحة لتثبيت الأسعار فلا يستبعد أبداً تحول الارتفاع البطيء إلى ارتفاع مفاجئ دون سابق انذار . في ضوء ما تقدم تقفز إلى أذهاننا تساؤلات عدة : هل هناك غلاء؟وعلى أي من المستويين؟ وما هي أسبابه؟ وما هي الحلول المطروحة؟

سنحاول أولاً أن نلقي بعض الضوء على أسلوب التعامل التجاري القائم ومدى فاعليته ، ونحاول أن نحصر أنفسنا في نطاق البضائع الاستهلاكية الضرورية حتى يسهل علينا التركيز من جهة ولأهميتها الكبرى بالنسبة للمواطن من جهة أخرى .

نعرف أن هناك صنفين من الوكلاء : أحدهما يكون تعامله مع الشركة أو وكيل في البلاد المصدرة ، والآخر يكون فرعاً لشركة أو يكون مقرها الرئيي خارج البحرين .

فالوضع الأول له عيبان رئيسان فمن جهة وجود الوسطاء في الخارج يرفع سعر البضاعة لما يجنونه من ربح غير معروف لدينا ومن جهة أخرى جواز - لانؤكد ذلك - وجود تلاعب في قوائم الأسعار الرسمية . والوضع الثاني لا يقل عيوباً عن الأول نتيجة لجواز وجود نفس التلاعب في قوائم الأسعار من جهة ومن جهة أخرى عدم معرفتنا لربح الشركة الفرع(الوكيل) نظراً لأن أرباحها لاتظهر إلا في دفاتر الشركة الأم الموجودة خارج البحرين .

هذان عيبان رئيسان عدا عيوب أخرى كثيرة نعتقد أنها لا تقل أهمية عنها سوف نأتي على ذكرها .

إذن - نتيجة هذا الوضع - هل هناك غلاء؟ نحن نعلم أنه من يناير ٦٩ حتى ديسمبر ٧٢ ارتفعت أسعار السلع بمعدل ١٧٪ أي بنسبة ٤,٢٥٪ سنوياً في حين إن

زيادتها فيما قبل هذه السنوات لا تزيد على ٢٪ سنوياً .

ومع اعترافنا أن هذا الارتفاع في الأسعار كبير إلى درجة التفاقم فالزيادة بنسبة ٤,٢٥٪ سنوياً تعتبر من نوع التضخم الزاحف البطيء إلا أن هناك مبررات تجعلنا نتخوف من هذه النسبة ونترقب تضخماً مفاجئاً خلال السنتين او الثلاث القادمة خصوصا وأن مستويات الدخول لم ترتفع لتوازن الارتفاع في الأسعار (ففي إنجلترا مثلاً ارتفعت أسعار السكر والأرز مؤخراً بنسبة ٢٥٪ إلا أن الأجور قد زادت بمعدل ٣٤٪) ثم إن شعب البحرين لم يتعود مثل هذه النسبة(٤,٢٥٪ سنوياً) في الارتفاع في السنوات السابقة نظراً لاعتبارات كثيرة أهمها أن البحرين لم تشهد تطوراً اقتصادياً واجتماعياً بالسرعة ، التي تشهدها الآن والتي سوف تكون عليها في المستقبل القريب ، الأمر الذي تواكبه اعتبارات كثيرة - لا مجال للتفصيل فيها - تؤدي إلى زيادة في الطلب لا توازيها في العرض - إن استمر أسلوب التعامل الجاري كما هو عليه الآن - نتيجة ارتفاع مفاجئ في الأسعار تتمخض عنه أزمة تضخم يصعب علاجها .

وإذا بحثنا في أسباب هذا الغلاء ومبررات ترقبنا لتضخم مفاجئ - إن لم يتدارك باتخاذ إجراءات تثبيت للأسعار - فهي كالتالي : بالإضافة إلى العيبين الرئيسين المذكورين سابقاً وهما يعتبران سببين رئيسين للغلاء هناك أسباب أخرى منها ما هو طبيعي عادي كزيادة الطلب نظرا للزيادة السكانية ، والحركة الاجتماعية ، والتقدم التقني وما تواكبه من حاجيات جديدة لم تكن معروفة من قبل . ثم إن المجتمع العالمي اليوم هو مجتمع استهلاكي ، فالمصانع بقدر ما تنتج لتلبي حاجات إنما هي في الوقت ذاته تخلق حاجات ومتطلبات جديدة . ووسائل الإعلام والدعاية كلها مجندة لخدمة مزيد من الاستهلاك ، فمزيد من الإنتاج ، فمزيد من المتطلبات والحاجات . . نحن لا يمكن أن ننكر بأن من السلع ما كان بالأمس القريب يعد كمالياً نجده اليوم ضرورياً ، ومن أشد الضروريات إلحاحاً . والفرد يجد نفسه عاجزاً أمام مغريات السوق إلى الدرجة التي يجد فيها نفسه عاجزاً عن توفير متطلبات العيش . هذا التطور الاجتماعي إنما هو سبب هام في الغلاء وليس أمامنا إلا أن نعترف به ونواجه الحقائق على ضوئه . وهو على أي حال لا يرفع الأسعار بأكثر من ٢-٥٪ سنوياً ، فالخوف ليس من هذا الارتفاع بل من الأسباب الأخرى التي تجد في هذه الظروف ثغرات لتنفذ منها فتفجر الأسعار تفجيراً هائلاً .

ونحن في البحرين نشهد اليوم هذا التطور وهذه الحركة الاجتماعية ونعتبرها

مؤشراً بل ونذيراً بتفجير قريب في الأسعار نلمس بوادره حالياً نظراً لظروف التعامل التجاري الراهن الذي له عوامله التي ذكرناها وعوامل أخرى نأتي على ذكرها الآن أدت وتؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار :

١- كثرة الوسطاء في الداخل والخارج ، فأغلب البضائع لاندري كم وسيطاً يتداولها في الخارج ، وكم وسيطاً يتداولها وهي في طريقها إلينا عبر البحار وكل وسيط له حق في ربح غير معلوم . . في الداخل ثلاثة وسطاء رئيسون : تاجر جملة ، وتاجر جملة صغير ، وتاجر تجزئة ، ولكل منهم ربحه ولو كان معلوما . ولا شك في أن كثرة الوسطاء ترفع السعر .

٢-التقسيط : ونظراً لزيادة الطلب وإغراءات السوق ومحدودية الدخل اضطر التاجر أن يأخذ فائدة إضافية على ربحه تتراوح بين ١٠-٢٠٪ قياساً إلى مدة التسديد لتعويض الفائدة المصرفية والتي لا تقل عن ٧-٨٪ .

٣- لاشك في أن التاجر - في حكم الظروف القائمة - يطلب البضاعة متى ما وجد ربحاً يرضيه فيها وإلا لا يطلبها فيقل عرضها في السوق فيزيد ثمنها . وهذا نتيجة لعدم وجود إجراءات تضمن توافر البضاعة باستمرار في السوق . ويساعد في تمكين هذه الظروف أسلوب الاحتكار القائم لبعض المواد ، وقد شاهدنا مثل هذه الأزمات في فترات متفاوتة بالنسبة لسلع معينة مثل السكر والإسمنت والأرز أحيانا .

٤- وتأتي مسألة الإيجارات كعامل متمم لعوامل الغلاء ، وقد شهدت البحرين ارتفاعاً هائلاً في الإيجارات يصل أحياناً إلى أكثر من ١٠٠٪ وإن كان ذلك وجهاً سلبياً للنمو الاقتصادي والحركة الاجتماعية والسكانية وتطور المجتمع عامة إلا أن المطلوب تثبيتاً وحماية حتى لا نجد أنفسنا في دوامة من المشاكل والأزمات فترتخي إرادتنا .

نقول ذلك ونحن على ثقة بأن الحكومة لم يغب عن بالها ما تقدم . . وما التصريح الذي أدلى به سعادة السيد جواد العريض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فيما يتعلق باجتماع موسع يدعو له لمناقشة موضوع الغلاء إلا دليل على ذلك .

أولا : استطاعت اللجنة أن تختصر عدد الوسطاء في الداخل من ثلاثة إلى اثنين عندما سعرت السلع على أساس سعر الجملة والتجزئة فقط ، وألغت الجملة الصغيرة . . وبذلك وفرت ربحاً معيناً كان يجنى على حساب المستهلك .

ثانياً : سعرت كثيراً من السلع الضرورية باحتساب ربح لا يزيد على ١٠٪ من قيمة السلعة حين وصولها الميناء وليس من وصولها إلى التاجر . أي من غير إضافة الفائدة المصرفية وضريبتي التخزين والأرض وتكاليف النقل .

نضيف إلى ذلك مساعدة الحكومة في تخفيض ضريبة بعض المواد مثل الرز حيث جعلتها ٢,٥٪ بدلاً من ٥٪ والسكر ٣٪ بدلاً من ٥٪ .

نستطيع أن نقول إن اللجنة حاولت تثبيت أسعار أكبر قدر ممكن من السلع ولكن يحق لنا أن نبحث مدى فاعلية ما حققته حتى الآن . نحن نعلم تماماً أننا في منطقة ذات سوق مفتوح ، وأي محاولة للضغط أو تثبيت للأسعار دون إيجاد الضمانات الكافية تجعل التاجر يحول بضائعه إلى موانئ قريبة أخرى تتوافر له فيها فرص للربح أكثر لنجد أنفسنا في ضائقة ومشكلة أكبر وأهم من الغلاء وهي عدم توافر السلعة . لذا فقبل أن نفكر في تحديد السعر يجب أن نعمل على ضمان توافر السلعة . وهذا هو الأهم في نظري حتى تكون لمحاولات التثبيت فاعلية أكثر .

إذا وضعنا هذا العامل الهام في الاعتبار بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى التي تواجهها اللجنة مثل عدم وجود الضمان الأكيد لصحة القوائم المقدمة لسعر البضاعة ، وسلبية الجمهور ، وعدم تعاونه ، ودليلنا على ذلك أنه حتى الآن لم يقدم أي تاجر للمحاكمة بتهمة التلاعب في الأسعار ، عرفنا مدى الحرج الذي تواجهه هذه اللجنة .

فالشرطان الأساسيان لتثبيت أسعار السوق والتخلص من الغلاء هما :

أولاً : أقل سعر للبضاعة مع معرفة أكيدة بصحة هذا السعر .

ثانياً : إيجاد الضمانات الكافية لتوافر السلعة باستمرار حتى لا نكون تحت رحمة التاجر ، وهذا هو الأهم . وأن ما أثير عن تكوين شركة للاستيراد تعطى احتكاراً لبعض المواد الاستهلاكية الضرورية لهو أملنا ، فبدون توافر هذين الشرطين لا تنجح أي محاولة لحل ما نتوقعه من أزمة . أما الجمعيات التعاونية فنحن نطالب أن تكون جزءاً من النظام الاقتصادي في البلاد لا أن تكون (دكاناً) يضاف إلى باقي الدكاكين . نحن نعلم أن الاقتصاد التعاوني يحتاج إلى دفعات قوية . جماهيرية بالدرجة الأولى دون الاستغناء عن الدعم الحكومي ، وإن ما يجري الآن في ساحة التعاون ليبشر بخير ، ونحن في انتظار التطبيق حتى يمكننا أن نحكم .

فلجنة تحديد الأسعار والجمعيات التعاونية وشركة الاستيراد لهي قواعد أساسية وعريضة لاستقرار السوق إذا ما طبقت بصورة علمية ومتكاملة لخدمة المصلحة العامة .

وأخيراً : فأي محاولة لاستقرار السوق إن لم يدعمها وعي وإرادة جماهيرية مصيرها الفشل والفشل الذريع . فنحن الجماهير لا يجب أن نتوقع ، ولا أن ننتظر حلولاً من أعلى نطلب لها الكمال دون أن تكون لنا اليد الفعالة في إنجاحها ، والإرادة القوية القائمة على وعي جماهيري وتدبير اقتصادي منزلي سليم .

نحن نعلم أن لكل السلع بدائل أرخص منها ثمناً ولا تقل جودة بل في بعض الأحيان قد تزيد ، فثمن السلعة ليس معياراً لجودتها . هناك عوامل أخرى هامة جداً تتحكم في سعر السلعة كالمستوى المعاشي في بلد المنشأ ورخص أو غلاء أجور اليد العاملة والمواد الخام وغيرها من العوامل .

كما وثبت بما لا يقبل الشك أن كثيراً من المواد الغذائية التي زاد عليها الطلب عن العرض مما رفع سعرها لها بدائل تعطي مفعولاً غذائياً أفضل منها وهي أرخص ثمناً ، كاللحوم فهناك من اللحوم المذبوحة والمثلجة ما هو أكثر جودة ومنفعة غذائية وأرخص ثمناً ، ومع ذلك ، ونظراً لعادات اجتماعية لا مبرر لها نجد الإقبال عليها بسيطاً جداً . والأمثلة كثيرة من هذا القبيل . نحن دائماً تشدنا سمعة السلعة ، وما يحيطها من هالة دعائية ، واسم الشركة المنتجة ، وبلد المنشأ ، وغيرها من الأمور المظهرية دون أساس جوهري نقبل عليها ، وندفع الأثمان الباهظة لها مع وجود البدائل التي لا تقل عنها جودة وأرخص ثمناً . نحن نحتاج إلى وعي جماهيري ، ونحن نحتاج إلى تدبير منزلي سليم على مستوى الأسرة ، ونحن نحتاج إلى مفهومات وعادات اجتماعية تتلاءم وظروف العصر . فإذا توافر ذلك ، وكللته مجهودات حكومية صادقة فسوف نضمن استقراراً أكيداً واطمئناناً على مستوى حياة الفرد اليومية . فأي جهد حكومي لن يصمد في الميدان وحده ما لم يستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة ووعي شعبي ناضج .

(م . م)

حول رأي م . م
في الغلاء

أتقدم بالشكر لك يا أخ م . م . لمحاولتك الجادة لتعريف مسببات أزمة الغلاء الفاحش ، وإيجاد الحلول اللازمة . إلاأنه يؤسفني أنك لم توفق في كل ما أوردت . .

في مقالك ركزت على ارتفاع المعيشة والأسعار في البلاد ، على أننا بلد ذو اقتصاد تابع ، هذه التبعية تجعلنا نتحمل تبعات ارتفاع المعيشة والأسعار في البلاد الصناعية المتقدمة (بلاد المنشأ) ، وهنا لا أخالفك الرأي ، إنما نظرة إلى واقعنا ، فنحن نستورد المواد الاستهلاكية من بلاد غرب الكرة الأرضية وشرقها ومن بلدان صناعية متقدمة وبلدان نامية ، ولنا تساؤل - هنا - هل توجد في جميع بلاد العالم هذه الأيام أزمة غلاء وارتفاع معيشة؟ وماذا عن ضآلة حجم الخبز ونوعيته مع وجود مصنع مطاحن الدقيق في البحرين؟!

وحين تساءلت عن وجود غلاء ، أوضحت أنه من يناير ٦٩ حتى ديسمبر٧٢ ارتفعت أسعار السلع بمعدل ١٧٪ أي بنسبة ٤,٢٥٪ ، وأقول - هنا - إنك مخطئ ، فنظرة إلى أسعار السلع الاستهلاكية نجد أكثرها ارتفع بمعدل ٢٣٪ إلى ٢٥٪ وقد وصل بعضها إلى ٣٥٪ في خلال سنة وبضعة أشهر كالسكر مثلا ، وحتى السلع فقد زادت بنسبة ٢٥٪ إلى ٥٠٪ .

أما عن الأسباب التي أوردتها وتركيزك على الوكلاء ، إلا فإنني أقول إن الوكلاء لم يتغيروا فهم أنفسهم وإن زاد عددهم قليلاً فلا يؤثر ذلك بهذه الدرجة من الزيادة

في الأسعار ، وعلى كل فإن وساطة الوكلاء هي - كما أوردت - ذات عيوب كثيرة ، فهم (شركة أو وكيل) يريدون جني الأرباح بأي صورة على حساب ذوي الدخل البسيط والمحدود ، واحتكار الحكومة لاستيراد السلع الاستهلاكية - لا مشروع شركة استيراد - ومراقبة تأمين وصولها هو الحل لتلك المشكلة .

نقطة أخيرة أوردها وهي ضرورية لكل من يريد أن يبحث أو يحصل على إجابة لتساؤلاته الكثيرة حول مسألة الغلاء . . إننا بلد في طور النمو وكما في كل بلدان العالم النامية . . ترمي الدول الرأسمالية بكل ثقلها لكسب الأرباح ونهب الثروات الوطنية بواسطة شركاتها التي تتحكم باقتصاد العاملين لديها وهم أغلبية الشعب ، وذلك بتشغيلهم بأجور متدنية لا توازي متطلبات الحياة المعاشية اليومية . ومن ناحية أخرى ، احتكار فئة من التجار للسوق . ورجاؤنا أن تغير حكومتنا الموقرة من سياستها الاقتصادية التي تفتح المجال أمام تلك الشركات الأجنبية ، وذلك بتشجيع الصناعات الوطنية البحتة .

مواطن

الإجراءات التي أمر بها حاكم البحرين..
تضعنا في طليعة النضال

عندما بدأت الدول العربية معركتها الدفاعية أمام الطغيان الصهيوني ، وحماقة الاستعمار الغربي ، لم نكن نتوقع من البحرين أن تستطيع ، بأوضاعها السياسية الحاضرة ، المشاركة في معركة المصير إلا بالتأييد الإنشائي المعروف ، الذي لا يخرج عن كونه كلاماً منمقاً يقال في كل مناسبة ، ولا يتجاوز القول إلى أي تنفيذ ملحوظ . كنا نتوقع هذا ولا نلوم ولا نعاقب عليه ، لأن من كانت يده تحت الرحى لا يمكن أن يفكر في طحن الدقيق! . . لكن الموقف المشرف الذي رفع لواء المبادرة فيه حاكم البحرين وحكومته يستحق منا كثيراً من الإشادة ، وكثيراً من التقدير بهذا الموقف النبيل الحازم ، ولقد كان القرار الأخير الذي أمر به صاحب العظمة بمنع ضخ البترول إلى الدول المشاركة في الاعتداء هو قمة ما يمكن أن تصل إليه الاستجابة ، وما يمكن أن تسمو إليه أكثر الدول العربية تحرراً وانطلاقاً ، فما بالك بجزيرة صغيرة تحيط بها القواعد العسكرية ذات اليمين وذات الشمال! . . ناهيك بعظم التضحية المادية التي تتعرض لها البلاد في وقت هي أشد ما تكون فيه حاجة إلى المال ، ولكن كل شيء يهون أمام معركة الثأر والشرف والكرامة . . فطوبى للبحرين بإجراءات حاكمه حازمة ، وطوبى للحاكم بتجاوب شعبه الأبي الكريم .

ولعل التبرعات السخية التي جاد بها القلة من المواطنين الذين اتصلت بهم اللجنة تكون الحافز للكثرة الباقين بأن يحافظوا على مستوى هذه الأرقام في التبرع ،

لكي يثبتوا لإخوانهم في ميادين الشرف والنضال أنهم - هنا - يقومون بدورهم في حدود الاستطاعة والقدرة . إلا أن التبرعات يجب أن لا تقتصر على المواطنين ، بل يجب أن تتعداهم إلى البنوك الأجنبية والشركات ، بل إلى الأفراد الأجانب من غير العرب ، ذلك لأن أولى واجبات الوفاء والولاء لهذا البلد الذي احتضنهم ، وهيأ لهم فرص العمل والربح ، هو أن ينفعلوا بأحداثه وأحاسيس أبنائه ، إن لم يكن عن عقيدة فعن مجاملة على الأقل ، فيقوموا بالمساهمة فيما يسعى أبناؤه إلى جمعه . وليس عذراً بأن يقال إن الأجانب - مؤسسات وأفراداً - يجب أن لا يتعرضوا للضغوط القومية ، وأن لا يجبروا على الإسهام فيما ليس لهم يد فيه ، ذلك لأن هذا العذر مردود عليه بأن البلد لا يستفيد منهم بأية طريقة ضرائبية ، بل إنهم عامل على امتصاص أمواله وتحويلها إلى خارج البلاد ، سواء إلى المراكز الرئيسة للمؤسسات ، أو إلى مسقط رأس الأفراد . فلا أقل - إذن - من أن يؤدوا بعض دين هذه البلاد عليهم ، فإذا رفضوا فقد يكفي أن نعرف عن طريق هذا الرفض من هم الأعداء ومن هم الأصدقاء .

بعد ما تقدم ، نأتي للكلام عن موضوع الساعة في قضية المصير أو معركته . . فلقد يخيل للبعض منا - عن حسن نية - أن معركة الثأر والعودة مع دولة البغي والعدوان لا تتعدى كونها نزهة قصيرة ، نسير بعدها في شوارع تل أبيب ، تغطي هاماتنا أكاليل الغار ، ومن مثل هذا التصور الساذج لهذه المعركة الضارية مع العدو يأتي استغراب بعض الناس من عدم تقدم الجيش العربي في سيناء ، واقتصاره حتى الآن على الدفاع أو رد هجمات إسرائيل . . يريدون من الجيش العربي أن ينهي الحرب ببلاغات متلاحقة متتالية تنقله من موقع إلى آخر ، ومن مدينة إلى أخرى ، داخل أرض العدو ، ليصفقوا ويطربوا له ، وكأن الموضوع مباراة في كرة القدم ، لا حرب ضروس أعد لها العدو كل ما يستطيع من قوة تؤازره كل قوى البغي والعدوان في الغرب المسعور . . إن الإمكانات التي تملكها إسرائيل في القتال ، لا نغالي إذا قلنا بأنها تعادل أعتدة الدول العربية مجتمعة إن لم تفقها ، وهي تخطط لمثل هذه الحرب ، وتستعد لها منذ نشوئها لا للدفاع عن نفسها ، بل للهجوم على جاراتها تحقيقاً لسياسة التوسع ، ومد رقعة إسرائيل من النيل إلى الفرات كما ينادي بذلك حكماء بني صهيون . فإذا تصدت اليوم الجمهورية العربية المتحدة لكبح جماح هذا الاستعداد الضخم من العدة والعتاد ، فليس لتدمره وتكتسحه في ساعات ، بل إن الأمر قد

يستدعي أياماً طويلة ممضة ، تكون في مصلحة الحق والعروبة في الأخير . .

إن معرفتنا لهذه الحقيقة يجب أن ينبع منها أيضا إيماننا بالقائد العربي الملهم – جمال – الذي لم يكن ليتصدى لمجابهة العدوان ، واسترداد الحقوق السليبة لولا ثقته وإيمانه بقدرة الجيوش العربية على كسب المعركة ، على طول المدى أو قصره ، أضف إلى هذا أن هناك حقيقة إستراتيجية هامة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ، وذلك ؛ بأن كل يوم يمر على قواتنا في الميادين ، وهي تشل النشاط الهجومي للأعداء ، هو في مصلحتنا ، لأن العدو لا يملك من إمكانات الانتظار والصبر ما نملك . . ولعله ليس سراً أن نقول بأن حملة التشكيك في القدرات العربية على مجابهة الأعداء قد بدأت منذ أن أذيع بأن إسرائيل قد بدأت تدخل صحراء سيناء ، ذلك لأن من تكتيكات أعدائنا في كسب المعارك ، إثارة الحرب النفسية عن طريق التشكيك في القيادات والمجهودات الحربية . فقائل منهم يقول : أين إذن القوة الضاربة في الشرق الأوسط ، وآخر يتساءل هل صحيح إن اليهود احتلوا غزة؟ ولماذا لم تورد البلاغات العربية أنباء عن أي تقدم أو انتصار في داخل الأراضي الإسرائيلية؟ والغاية الواضحة الجلية من إثارة هذه التساؤلات هي تعميقها في نفس السامع ، كي يرجع إلى بيته وهو يتساءل ، ترى لماذا لم تتقدم القوات العربية؟ أصحيح أنهم ضربوا الطائرات العربية وهي جاثمة في مطاراتها قبل المعركة؟ وكيف يمكن أن تقع الجمهورية العربية المتحدة فريسة لمثل هذه المفاجأة وهي التي كانت تتحسب وترتقب لهذا الهجوم منذ أن احتلت شرم الشيخ وأجلت قوات الطوارئ منه؟ .

وإثارة هذه التساؤلات هي الغاية التي يستهدف لها دعاة الحرب النفسية أو حملة لواء التشكيك ، ذلك لأن وجود مثل هذه التساؤلات في نفس الفرد العربي تسوقه إلى الشك في القيادات العربية ، وتسوقه سوقاً إلى تصديق الدعايات الغربية . والاعتماد عليها كمصادر في الأخبار وهو ما يستهدفون تحقيقه ليقطعوا صلة التجاوب بين الفرد العربي والقائد ، فيضعفوا بذلك الترابط بين أعضاء الجسم الواحد . . ولعلنا مسئولون أمام القارئ – طالما أوردنا له التساؤلات التي يثيرها حملة لواء الحرب النفسية – أن نرد على هذه التساؤلات بالمنطق الموضوعي الواضح فنقول : إن الهجوم الإسرائيلي كان شيئاً متوقعاً لدى القيادة العربية ، وأن المتتبعين للمقالات السياسية التحليلية التي دأب الأستاذ محمد حسنين هيكل على نشرها أسبوعياً في الأهرام يذكرون أن آخر مقال له قبل العدوان قد توقع فيه «بأن يبادئ الإسرائيليون

بالهجوم ، وأنهم قد يكسبون بعض الانتصارات المبدئية فيه ، بحكم أخذهم زمام المبادرة ، وذلك شيء طبيعي ، إلا أن القوات العربية ستكون لها المبادرة في الضربة الثانية بعد الهجوم» . .

ولقدأخذت إسرائيل زمام المبادرة في هجومها الغادر على المواقع العربية ، وأخذت القوات العربية موقف الدفاع الباسل الصامد ، ولقد تطول فترة الدفاع هذه ، ولقد تطول فترة الصمود ، إلا أن كل يوم يمر في فترة الدفاع هذه والصمود يقرب بداية النهاية لإسرائيل ، ويقرب يوم رد الضربة بالتوغل في داخل الأراضي السليبة ، ولقد يحدث هذا اليوم أو غداً أو بعد غد ، ولكن ما يجب أن نذكره دائماً بأن تكتيك الحرب والدفاع قد يقتضي التأخير في الخطة ، أو الانسحاب إلى منطقة أصلح إستراتيجياً للدفاع أو للهجوم ، إلا أن كل هذا يجب أن يجدد إيماننا بقيادتنا العربية ، ويزيد ثقتنا توطيداً بقائدنا الملهم ، جمال عبد الناصر .

أين مكاتب التطوع؟

لعل من واجب الحكومة ، وقد أخذت زمام المبادرة في كثير من أمور معركة المصير ، أن تفتح مجالات التطوع لمن يود المساهمة في شرف الدفاع عن الأراضي العربية ، ولقد يقول قائل بأن من طبيعة البلاد التي تفتح مكاتب للتطوع أن يكون لديها جيش يتم بين أفراده تدريب هؤلاء المتطوعين ، ونقول بأن هذا صحيح ، ولكنه لا يمنع من أن تفتح الحكومة باب تسجيل أسماء المتطوعين في البحرين وترحيلهم إلى أقرب منطقة يمكن أن يتموا تدريبهم فيها ، في السعودية أو الكويت . . ليس المطلوب بأن تدربوا المتطوع على الكر والفر وحمل السلاح ، ولكن لا أقل من أن تراعوا شئون سفره إلى البلاد المجاورة التي تتحقق فيها رغبته . فما رأي السادة المسئولين في هذا الكلام؟ .

حديث صريح لسمو رئيس الوزراء

صاحب السمو رئيس الوزراء نادراً ما يتكلم ، ولكنه إذا تكلم فإنه لا يترك زاوية من زوايا الشئون العامة إلا ويد لي فيها برأي مدعم بالحجج والأسانيد والمنطق . .

وفي الحديث الذي أدلى به لجريدة «الأنوار»أورد سموه آراء صائبة كثيرة قد لا تعجب البعض ، وقد تعجب الكثيرين ، وقد لا تلمس صدى في بعض النفوس المريضة ، بينما تجد التجاوب التام ، والتفهم العميق ، من الكثرة الغالبة من الناس ، ولكن ومهما تباينت الآراء واختلفت حول هذه التصريحات ، تبقى حقيقة مهمة تطل من بين التضاريس ، وهي أن سمو رئيس الوزراء متعايش مع ما تعلو به الأصوات ، وما تتهامس به ، وإنه إذا تحدث فليس لمداجاة الواقع ، وإنما هو يطرق الحقائق طرقاً عنيفاً مباشراً ، ويعريها أمام الجماهير من القشور ، لكي يصل الناس إلى الجوهر ، ومن احتكاكهم بهذا الجوهر ومعرفتهم بطبيعته ، يستطيعون إطلاق الأحكام عن دراية وعلم ومعايشة لأصول المشاكل ، وجوهرها ، لا مظاهرها البراقة . .

يقول سموه في تحديد التجربة الديمقراطية في البحرين : «إن أفضل مقياس للحكم على نظام سياسي ، هو مدى ما يحققه هذا النظام من إطلاق لطاقات المجتمع ، ودفع لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لأن الشعوب لا تأكل سياسة ، والحضارات لا تبنيها الشعارات ، والنظم السياسية ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي مجرد وسيلة لتنظيم قوى المجتمع للوصول بها إلى أفضل مستويات التشغيل ، والنظام

السياسي الذي يعرقل النشاط الاقتصادي هو نظام فاسد يجب تغييره ، سواء فساده كان نابعاً من دكتاتوريته أو من فوضويته» .

أحكام جازمة ، حاسمة ، محددة ، لا يحيط بها الغموض ولا يكتنفها الإبهام . . مقياس نجاح النظام السياسي مرتبط بمدى ما يستطيع ذلك النظام إطلاقه من طاقات المجتمع الذي يحكمه . . لا عبرة بما يطلقه هذا النظام على نفسه من تسميات أو أوصاف ، مهما اجتهد في اختيار هذه الأسماء أو الأوصاف ، وإنما المحك الوحيد ، والعبرة المثلى ، هي في مدى ما يحققه من دفق وعطاء لطاقات المجتمع الخلاقة ، وفي مدى ما يجره هذا الدفق للطاقات ، من ازدهار ورخاء . .

كم من نظام حمل اسم التقدمية وهو في حقيقته ، وطبيعة ممارساته ، أعتى النظم الديكتاتورية . .

وكم من نظام وصم بالرجعية ، أو التأخر ، أو التقليدية ، استطاع أن يحقق لمجتمعه ، ولطاقات أفراده ، ما عجزت أكثر الأنظمة التصاقاً بالتقدمية من تحقيقه . .ليست العبرة - إذن - بالمظهر ، وإنما بالمخبر ، حيث يكمن جوهر العمل والعطاء . .

وماذا يقول سموه فيمن يطالبوننا بأن نجاري الجارات الخليجية التي أفاض الله عليها من فيئه فعجز بعضها حتى عن ابتكار بنود في المصروفات لموازاة بنود الإيرادات الفائضة . . يرد سموه على هذه النقطة بمنطق بسيط متواضع ، ولكنه حاسم ودامغ حيث يقول : «كان البعض يظن أننا نجاري جيراننا في مستوى المعيشة ، فأردنا أن يشترك الشعب معنا في المسئولية لكي يعرف حقائق الأمور» كل من يطالبنا بأن نجاري الجارات الغنية عليه أن يتعايش مع دخولنا وأوضاعنا لكي يشترك معنا في خلق هذه المعادلة التي يطالبنا بتطبيقها ، وإذا كنتم تشكون في ادعائنا عدم الاستطاعة ، فلتتفضلوا - مشكورين - للأخذ بيدنا لتحقيق هذه المجاراة التي تطالبوننا بها!

على أن أبلغ رد في رأيي ، والأكثر قرباً إلى الواقع والتصاقاً بالحقيقة ، هو ما قاله سموه في معرض الرد على سؤال حول الاعتقالات الأخيرة . . لقد قال بكل صراحة وجرأة ووضوح : «أحياناً يبدو وكأن مصير الديمقراطية في العالم العربي يتقرر في المنامة! عندما بدأنا الحياة الديمقراطية كنا نؤمن بفتح صفحة جديدة للجميع ، ونتيح المجال لكل بحريني يريد أن يعمل لمصلحة البحرين ، حتى ولو كان أخطأ الأسلوب في

الماضي . . فتحنا الباب للذين هربوا من البحرين ولم يتركوا مؤتمراً ولاتنظيماً معادياً لسياسة البحرين الا واشتركوا فيه . . حتى الذين ضبطت عندهم أسلحة سامحناهم . . أقفلنا صفحة الماضي تماماً ، وقلنا تعالوا جميعاً نبني البحرين المستقلة المزدهرة الديمقراطية . . وليكن البرلمان هو ميدان العمل السياسي ، قولوا ما شئتم تحت سقفه ، وانتقدوا كما تريدون ، وشرعوا ما فيه مصلحة الشعب ، ولكن لا يجوز أن نخلط الأشياء ، فنشتغل بالسياسة في أفران صهر الألومنيوم ، أو حجرات الدراسة للطلبة ، أو برج المراقبة ، أو المستشفيات . . النواب لايذهبون في بريطانيا ، ولا في روسيا لتحريض الطلبة والعمال على الإضراب» . .

ثم يستطرد سموه فيقول : «والذين اعتقلناهم تبين أنهم ليسوا طلبة ولا عمالاً ، بل محترفي شغب ، وأعضاء في تنظيمات سرية ، والذي ينتمي لتنظيم سري في ظل نظام ديمقراطي ، يكون قد أعلن رفضه للنظام ، ومن واجبي أن أحمي الأغلبية من تآمره . .ورغم ذلك فإن أمرهم مردود للقضاء ، وما يقرره القضاء أنا ملتزم بتنفيذه . .» .

ولست أظن أن هذا الرد المنطقي الرصين في حاجة إلى جلاء أو إيضاح ، عدا أنه صحيح بأن النواب لا يذهبون لتحريض العمال على الإضراب في بريطانيا ولكن إذا أضرب العمال في روسيا – حتى بدون تحريض – فإن مصيرهم الإعدام أو النفي المؤبد في مجاهل سيبيريا ، بتهمة التواطؤ مع الرجعية ، والإمبريالية والكومبرادورية والبورجوازية . والاتجاهات والخنفشارية . .! وبالرغم مما أذيع وأشيع بأن نظامنا الديمقراطي لم يلق تعاطفاً ، أو تفهماً من بعض جاراتنا العربية . . فإن الحقيقة – كما يقول سمو رئيس الوزراء – هي أن جاراتنا جميعاً رحبت بتجربتنا ، وقالت أنتم أدرى بمصالحكم ، ولكن بعدما شوهت الشوائب الصورة ، وهي تبدو في الخارج أكثر من حجمها ، أبدى جيراننا قلقهم واستياءهم . .

وعندما سأله المحرر عن ردود الفعل في شقيقتنا الكبرى السعودية ، أجاب سموه بشكل قاطع : السعودية لا تخشى على استقرارها ، فمواقف الملك فيصل القومية ، ومنجزاته ، لا تدع مجالاً للمزايدين والمضللين ، ولكن المملكة من حقها أن تقلق على عروبة واستقلال الخليج ، لأن اضطراب الأوضاع قد يكون الثغرة التي يعود منها الأجنبي .

ولكم كنت أتمنى أن يتسع مجال هذا العدد لإعادة نشر الحديث بكامله ، ففيه من التفاصيل والحقائق الدامغة ما هو كفيل بالرد على الأراجيف . . ولكن الزميلة

«المواقف» سبقتنا إلى ذلك ، بحيث لم يبق لدينا مجال لأكثر من التركيز والتحليل لبعض الردود الهامة التي أفاض فيها سموه .

بقي بعد هذا أن نشير إلى رد سموه فيما يتعلق بمشكلة «حوار» مع قطر الشقيقة ، فقد ذكر له المحرر حلاً يتردد على كثير من الألسنة ، وهو أن تكون المياه الفاصلة بين البلدين حدوداً إقليمية مشتركة يتناصف البلدان فيها حق السيادة والاستقلال .

وقد رد سموه محبذاً الفكرة ، مؤكداً حسن نية الطرفين في الوصول إلى حل مرض لهما ، مشيراً إلى أن الملك حسين قد أبلغه بأن سمو حاكم قطر الشيخ خليفة بن حمد سيزور البحرين ، وستحل في خلال زيارته جميع القضايا المعلقة .

والحق أن بقاء مثل هذه الخلافات القديمة ، مع بلد قريب شقيق ، كقطر ، يشكل عائقاً أمام مسيرتنا وأهدافنا الوحدوية والتنسيقية مع بلدان الخليج لا غرو – إذن – أن يشدد سمو رئيس الوزراء على ضرورة الوصول إلى حل حاسم وعاجل لها ، وأن يبدي من الجدية وحسن النية ما لعله يدفع الإخوان في قطر إلى التحرك بنفس المستوى الجدي لإسدال الستار على هذه المسرحية التي لا يستفيد منها الا المتفرجون المغرضون .

خطاب مفتوح إلى
أصحاب السعادة الوزراء

أعزاءنا الوزراء الأفاضل ،

واجب الإنصاف ، والمعاملة بالمثل ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، يقتضيان أن نوجه إليكم في ختام هذا الفصل التشريعي رسالة مفتوحة أيضا ، أسوة بزملائكم النواب ،الذين ساء بعضهم أن لا يشار إلى مواقفهم الإيجابية ، وأن يشركوا ظلماً مع محترفي المزايدات . . وبالرغم مما في هذا الاعتراض من الوجاهة إلا أن العادة قد جرت بأن يخاطب البعض باسم الكل ، أو الكل باسم البعض ، لا فرق في ذلك إلا فيما يستهدفه الكاتب من التركيز على نواح معينة من الحديث تكون هي الموجهة والمتحكمة في أسلوب الخطاب . . وكان واضحا من الرسالة أنها تستهدف مجموعة كانت لها اليد الطولى في عرقلة العطاء النيابي المطلوب ، وكان تكتيكها المرحلي واضحاً لكل ذي عينين ، حين دأبت على زرع الشوك في طريق كل إنجاز برلماني يمكن أن يعكس تأثيراً إيجابياً على الناخبين . . إلى أولئك بالتحديد كانت تلك الرسالة موجهة ، وعليهم كذلك بالتحديد انصب التقريع والتنديد . .

وعودة إلى صلب موضوع هذه الرسالة نقول مرة أخرى :

أعزاءنا الوزراء ،

لا شك في أن التجربة البرلمانية التي مررتم بها كانت قاسية على البعض ، شيقة لدى البعض الآخر ، إلا أن عملكم الجماعي ، وتضامنكم الواضح في صد كل ما

يوجه إلى الكفاءة الفكرية والمنطقية التي يتحلى بها بعضكم بحكم ثقافته وتجاربه ، كل هذا أكسبكم مواقع متقدمة في المجلس حاول النواب اللحاق بها فباءوا من ذلك باللهاث وتقطّع الأنفاس . .

الذي يؤخذ عليكم ككل ، وكوزارات مسئولة عن شئون الناس ، أنكم امتهنتم شئون المجلس ، واستغرقتم في شجون الأعضاء ، بحيث غاب عنكم أن لأعمالكم عليكم حقاً ، وأن لشئون الناس خارج المجلس عليكم واجباً كان حرياً بكم أن تحرصوا على تأديته وإنجازه . . قد تقولون بأن شئون المجلس هي شئون الناس ولكن ما أبعد هذا القول عن الصواب ، ولعلكم أنتم قبل غيركم تدركون مجافاة هذا الزعم للواقع ، وبعده عن مجال الحقيقة . .

نحن لا نقول بانقطاعكم عن المجلس ، أو عدم اهتمامكم بالرد على استفسارات أعضائه ، ولكننا نقول بأن لدى الوزير من الأعمال في وزارته ما هو أهم من الرد على استفسار عضو عن رصف الشارع ،أو حفر بئر ماء ، أو إيجاد مظلة لسيارات النقل العام . .تلك شئون كان يمكن أن توكل لوكلاء الوزارات للقيام بالرد عليها في المجلس دون الحاجة إلى تواجد الوزير المختص .

لست أدري - وأنا أكتب هذه الرسالة - إذا كان هناك في الدستور أو في اللائحة الداخلية ما يحتم قيام الوزير بنفسه بالرد على مثل هذه الاستفسارات ، ولكني أزعم أن في هذا كله هدراً لأوقات الوزراء ، وخروجاً بهم عن مهامهم الحقيقية ، حين يتوجب على الوزير أن يهتم بالخطوط العليا لسياسة وزارته ، وأن يترك الاهتمام بالتفاصيل الصغيرة الروتينية لوكيل الوزارة . . إن تواجد الوزراء في مناقشات المجلس العادية لا ضرورة برلمانية لها ، إلا في حال الرغبة في اكتساب نصاب التصويت على قرارمهم للحكومية ، وهذه حالات لا تحدث إلا مرة أو مرتين في الشهر ، مما يتيح للوزير مجالاً أوفر للالتصاق بعمله ، والاستغراق في شئون وزارته . . ثم ماذا يكون الواجب الأول لوزارة شئون مجلس الوزراء ، إن لم يكن الاهتمام بشئون الحكومة في المجلس الوطني ، والتصدي للرد على كل ما يوجه للوزارات من استفسار أو استجواب تحت قبة البرلمان؟

على أن هذا ليس هو بيت القصيد ، يا أعزاءنا الوزراء ، من هذه الرسالة ، وإنما كان التمهيد للدخول معكم إلى ما هو أعمق ، وأهم ، وأخطر في مسئوليتكم العامة .

لقد قلنا في أكثر من مجال ، وقلتم أنتم بذلك أيضا ، بأن طريق الديمقراطية شاق وطويل ، وأن ثمنها ليس بالبخس واليسير ، وهذا كلام جميل ، ولكن أجمل منه أن

نتساءل عما قدمنا نحن لتمهيد الطريق ، وما دفعناه من ثمن غال في سبيل ضمان السلوك عليه . . ولست أعتقد أن الرد على هذا التساؤل سيكون في المستوى الإيجابي الذي تتطلبه مسيرتنا الديمقراطية ، وما يكتنف السير فيها من محاذير . . لقد كان التململ العمالي واضحاً منذ بداية الستينات ، وفي أواسطها ، واشتد أواره في أوائل السبعينات ، وبغض النظر عما اكتنف هذا التململ من محاولات غبية وذكية معاً ، لاستغلاله في المجال السياسي . . إلا أن الأمر الذي لاريب فيها أن هناك جذوراً لمرارة عمالية واقعة ، وأن تصاعد الأسعار ، وموجة الغلاء التي انتشرت في البلاد أخيراً ، بالإضافة إلى ضعف جهاز تطبيق التشريعات العمالية القائمة (وأنا هنا أتفق مع الدكتور البحارنة الذي قال في المجلس بأن التشريع العمالي القائم يسد كثيراً من الثغرات) كل هذا ساعد على تفاقم الأزمة ، وتصعيد الموقف ، وتفجيره . بكل ما اكتنفه من ملابسات ومناورات وأهداف . . والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذه الحقيقة هو أين كانت الحكومة ، وأين كان مجلس الوزراء ، من واجبه في تطويق هذه التذمرات ، والتململات العمالية قبل انفجارها؟ لماذا لم يعمل الجهاز الحكومي الذكي اللماح على سبق الأحداث ، وتطويقها قبل أن تتفاقم؟

الملاحظ الآن أن المشاكل هي التي تطرح نفسها ، وتطفو على السطح بشكل صارخ ، وحينذاك ، حينذاك فقط ، تتحرك الوزارة المختصة لعلاج الوضع ، ويجيء علاجها لاهثاً متقطع الأنفاس بحكم الحدة التي بلغ إليها تأزم الموقف وبحكم الجيشان النفسي والعاطفي الذي يكون قد تغلغل وطغى في نفوس الأطراف المعنية الواقعة في الأزمة . . لقد كنا نقول دائما بأن لنا بالكويت الشقيق أسوة ، وأن العهد هناك قد تميز بسبق الأحداث وتطويقها ، وقد كنتم تردون علينا دائما بأن الكويت يملك ما لا نملكه من القوى المالية التي تساعدها على إخماد كل شرارة قبل أن تتحول إلى حريق ، وإذا كان هذا صحيحاً - وهو صحيح إلى حد ما - فهل معنى ذلك أننا معدومون إلى درجة لا نملك فيها حتى ما نستطيع به منع اندلاع الحريق واستشرائه ، وتطويقه وعزله إن لم نستطع إخماده؟

هل معنى ذلك أن الكويت إذا استطاعت أن تبني قصراً باذخاً تفوح منه رائحة الترف ، بأننا لانستطيع بناء بيت متواضع نستظل بظله ، ونستريح إلى فيئه؟

لماذا - مثلا - لا يكون لوزارة التنمية ، وهي الجهاز المختص بشئون شركة ألبا ، وبابكو ، وغيرهما ، جهاز مراقب مقيم هناك في بقاع العمل ، تكون مهمته التعايش مع

الأوضاع العمالية ، والتغلغل في مشاكلها ، لتزويد الوزارة يومياً أو أسبوعيًا بما يراه ضرورياً من مبادرات عاجلة لتقويم الوضع ، ولتطويق أي تذمر وشكوى ، يرى أساسًا للعدالة - من واقع المعايشة له - في رفعه؟ لماذا لايكون هذا الجهاز موجودا أيضًا في وزارة الصحة ، والكهرباء ، وكل دائرة فيها كثافة عمالية قابلة لنمو بذور المرارة وانتشارها؟ . . لماذا نضع على وزارة العمل - بجهازها الضعيف كماً وكيفاً - عبئاً تستطيع جميع الوزارات أن تسهم في تحمله ، وتسهم في تطويق احتمالاته ، وسبق الأحداث فيه؟

إن ما وصل إليه الوضع العمالي من تأزم أدى إلى تخلخل مقاليد الأمن ، كان للمطامح السياسية أثر كبير فيه ، ولكن الوجه الآخر للحقيقة ، إن كان للحقيقة وجهان ، هو أن الحكومة تتحمل أيضا مسئولية ما وصل إليه الوضع ، ذلك لأنها لم تستبق الأحداث ، ولم تطوق الوضع قبل استفحاله ، ولم تسحب البساط من تحت من استغل هذه المرارات العمالية في سبيل عقائده وأيديولوجياته السياسية . . إن النقابات التي اتضح أن كثيراً من المنادين بها يطمعون إلى جعلها مطية لأهوائهم السياسية كان يمكن أن تكون عامل استقرار - وطمأنينة للعامل - بل كانت يمكن أن تكون الشوكة التي تخز ظهر كل ذي مطمح سياسي ، لو أننا بادرنا إلى إنشائها في الوقت المناسب ، وبالقوانين الإيجابية الهادفة ، التي تحقق للعامل طموحاته المعيشية ، وتحسن من وضعه الاجتماعي ، وتنتصف له بالتشريعات الصارمة من مستغليه من الآجرين . .

أعزاءنا الوزراء ،

نحن لا ندّعي العلم بالحلول الناجعة لأدوائنا الاجتماعية ، بل لعلنا لا نسمو إلى مستوى فهم أعماق المشاكل التي تعانونها في العمل ، ولكننا نشعر صادقين مخلصين ، بأن عليكم أن تغذوا السير ، وتسرعوا الخطى ، للحاق بالمشاكل قبل استفحالها ، واستباق الأحداث قبل وقوعها ، ولكم من كفاءتكم ، وتجاربكم ، وعلمكم ، ما يساعدكم على انتهاج النهج القويم . وإذا كان تخلخل عقد الأمن ، والاعتقالات التي دعت إليها مقتضياته ، قد ساعدت على هدوء مؤقت في صفحة الماء ، فلا تنسوا بأن الماء آسن ، وأن أعماقه تمور ، وأن فترة الهدوء تستدعي منكم العمل الدؤوب لاستباق الأحداث ، وتطويقها ، واستنان التشريعات التي تسمو إلى مستوى هذا الاستباق والتطويق .

ولنا الثقة في حكمتكم ، وكفاءتكم ، وقدرتكم على استيعاب متطلبات الموقف .

وليبارك الله لكم ، وفيكم ، وبكم ، مسيرتنا الديمقراطية الرائدة .

رسالة مفتوحة*

سعادة مدير عام الجمارك والموانئ لحكومة البحرين الموقر – المنامة – البحرين

عزيزي المدير ، ،

لعل من الظلم والإجحاف أن نوجه إليك هذه الرسالة عن شئون الجمارك وأنت لم تكد تستجمع أزمة هذه الشئون ،ولم يكد يستقر بك المقام في رئاسة هذه الدائرة المتشعبة الأعمال المتعددة الشئون والشجون . . إلا أن هذا لا يمنعنا من الإشارة – في غير ما تزلف أو مجاملة – إلى ما ينتظره الناس على يديك من تنظيم وتخطيط ، لما عرف عنك من ثاقب الرأي ، وصدق العزم والنية في جميع ما أسند إليك من أعمال تتعلق بمصالح البلاد والعباد ، وليس تاريخك الناصع الأبيض في دائرة الجوازات والهجرة على الناس ببعيد .

وإنما يدعونا اليوم إلى الكتابة إليك ، واستعجالك الحزم والعزم في بعض أعمال الدائرة ثقتنا في رغبتك الدائمة بالاطلاع على آراء الناس ومشاكلهم المتصلة بنشاطات الدائرة ، وحرصك الدائم على الاستجابة لكل ما هو معقول ومقبول من هذه الآراء والمشاكل .

والموضوع الحالي الملح هو ما ورد على لسان معاون رئيس بلدية المنامة ، في العدد الماضي ، حيث سألناه عن الأسباب التي تمنع البلدية من مراقبة أسعار اللحوم في شهر رمضان ، فقد أجاب بأن تلك المراقبة ليست من شئون البلدية ، وأن هناك دائرة

التموين التابعة للجمارك ، والتي من أهم واجباتها مراقبة الأسعار . . إذن ، هناك في الجمارك مسئول عن شئون التموين ، وهو مسئول ، بالتالي ، عن مراقبة الأسعار ، ووضع الحدود ، وإقامة السدود أمام جشع التجار والمستوردين ، وحماية المستهلكين الضعفاء من (شطحاتهم) الصارخة في بعض أسعار المواد الأساسية للغذاء . . ولكن الملاحظ ، بكل أسى وأسف ، أن مراقبة الأسعار المزعومة هذه لا وجود لها في الواقع ، ولا ظل لجهودها أو نشاطها إلا على قائمة المرتبات الشهرية في دائرتكم الموقرة ، وإلا لما بحت الأصوات ، وشلت الحناجر مطالبة بمراقبة أسعار المواد الغذائية الأساسية ، وتحديدها ، فلم تلق كل تلك الصيحات والصرخات إلا الصدى الخاوي والفراغ الموحش لدى دائرة التموين المزعومة . .

مرة أخرى ، هذا ليس عتباً ولا لوماً ، لأنكم ، كما قلت في صدر هذه الرسالة ، لم تقضوا المدة الكافية أو المعقولة في تصريف شئون هذه الدائرة ، بحيث لا يوجد ما يبرر وضع أعمالكم فيها تحت مجهر النقد أو اللوم أو العتاب ، ولكن ما شجعنا على لفت نظركم إلى هذا الموضوع الملح هو ما نعرفه عنكم من حسن الاستجابة لما يعتور نفوس الجماهير من مطالب ، وحرصكم على تحقيقها ، وتقديم الأهم منها على المهم في حدود اختصاصكم ، ولعلكم لن تجدوا في هذا الاختصاص ما هو أهم من توفير المواد الأساسية للغالبية العظمى من أبناء البلاد كالأسماك واللحوم ، بأسعار مناسبة يرضى عنها الواقع والضمير .

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر التقدير والاحترام من المخلص . .

ميم . .

سعادة مدير عام الجمارك والموانئ.. يردّ

حضرة السيد الكريم والأستاذ الفاضل والأخ العزيز رئيس تحرير جريدة الأضواء الغراء المحترم .

بعد تقديم عاطر التحية ووافر الاحترام ،

لقد قرأت بكل سرور رسالتكم الكريمة الموجهة لي في الصفحة الثالثة من العدد الثاني والسبعين من جريدتكم الغراء .

وإنني لأشكركم أوفر الشكر على ما أبديتموه من حسن الثقة بي والشكر لي في عملي وأقول لكم كما قال المتنبي لممدوحه ببعض التصرف :

وما شكرت لأن الشكر فرحني

سيان عندي إكثار وإقلال

لكن رأيت قبيحاً أن يجاد لنا

وإننا بقضاء الحق بخّال

وربما جزت الإحسان موليه

خريدة من عذارى الحي مكسال

وإنني لأشكركم الشكر الجزيل على الطريقة التي انتهجتموها منذ إصداركم لجريدتكم الغرّاء ألا وهي معالجة الأمور بالعقل ، وتوجيه النقد الهادف البناء ، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن لإصلاح أمور البلاد والعباد ،

وتلك خصلة ذكرها المولى عز وجل في محكم كتابه وأثنى عليها وقال عنها : ﴿ وما يلقّاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم ﴾ . أما أنا فلم أقم في جميع أعمالي التي توليتها إلا بالواجب ، ولا شكر على الواجب ، كما يعلم الله انني لم أقصد رضاء الناس ، فإن رضاء الناس غاية لا تدرك ، ولكني أقصد رضاء الله الذي يعلم السر ، وأخفى وأعمل بقول الرسول العظيم ﷺ : « الخلق عيال الله وأحبكم إلى الله أنفعكم لعياله » فأنا اجتهد في منفعة الناس تقرباً إلى الله ، وطمعاً في نيل رضاه حسب إمكانياتي وضمن حدودي ومقدرتي ، أما جواب رسالتكم الكريمة فهو ما يلي :

ذكرتم وذكر معاون بلدية المنامة الموقر أن مراقبة الأسعار من واجبات دائرة التموين ولو قلتم دائرة الجمارك لكان أصح لأن دائرة التموين ليس لها وجود الآن ، فلقد صفيت دائرة التموين السابقة بعد الحرب بمدة ، وبعد أن انتهى عملها والحاجة إليها وضم كتابها إلى فروع أخرى من دائرة الجمارك ثم الموانئ وبقي من بقاياها كاتب واحد فقط لا يزال يعمل في دائرة الجمارك بالمنامة ، ملحق بقسم الإحصاء ، ومهمته مراقبة كميات الأطعمة الموجودة في البلاد والأسواق والمستودعات من خلال ما يرفع له من قسم الإحصاء عن الواردات والصادرات ، ويرفع تقريراً مستمراً دائماً كل أسبوعين لمدير الجمارك عن الوارد والصادر والموجود في البلد من الأطعمة ، وهذه المراقبة هي مراقبة كميات لا أسعار ، وهذا الكاتب بمساعدة قسم الإحصاء كاف لعمله ، وهو يقوم بعمله خير قيام ، ومدير الجمارك بذلك يلم إلماماً تاماً عن كميات الأطعمة الواردة والصادرة والموجودة في أي وقت ولحظة .

أما أسعار الأطعمة فكما يعلم الجميع أنها تحكمها الأسواق والظروف الخارجية وظروف العرض والطلب وليس من المصلحة تسعيرها دائماً إذ ربما يزيد الأمر سوءاً ، أما إذا حدثت أزمة مؤقتة لظرف خاص ، وفي نوع معين ، فإن حكومة مولانا صاحب العظمة الرشيدة كما حدث سابقاً وعدة مرات تتدخل وتضع السعر المعقول ، وتأمر دائرة الجمارك عندئذ بالمراقبة ، وتعمل على فك الأزمة وتوفير الناقص من ذلك الغذاء المفقود بمختلف الوسائل خارجياً وداخلياً ، لقد حدث ذلك عدة مرات وكان لجهود حكومة مولانا صاحب العظمة الرشيدة الأثر الفعال في تجنيب بلادنا الحبيبة أشدّ الأزمات وفكّ ضيقها .

أماّ غلاء سعر الأسماك واللحوم فهو أمر أقلق المواطنين ، وثقل عليهم ، وهو أزمة

دائمة ومستمرة لا بدّ لها من حلّ . لقد استأثر هذا الأمر باهتمام حكومة مولانا صاحب العظمة الرشيدة وطرح للبحث في المجلس الإداري الموقر ، وقرر المجلس تشكيل لجنة مؤلفة من ستة أعضاء : مندوب عن بلدية المنامة ، ومندوب عن بلدية المحرق ، ومندوبان عن غرفة التجارة ، ومندوب عن دائرة المالية ، ومندوب عن الجمارك لبحث هذا الأمر من مختلف وجهاته ورفعه إلى المجلس الإداري الموقّر لإقراره . ولقد رفع قرار المجلس بتشكيل هذه اللجنة إلى مولانا صاحب العظمة ، وأقرّه حفظه الله ، وأمر بتشكيل هذه اللجنة .

وكان ذلك قبل شهر رمضان ،خشية من المجلس أن تحدث أزمة في شهر رمضان إذا أثير هذا الموضوع وبحث ، ورغبة من المجلس الموقر أن يكون بحث اللجنة مستوفياً وشاملاً ومركزاً وليس في ظروف ملحة أجل تشكيل اللجنة إلى ما بعد شهر رمضان وستشكل سريعاً – ان شاء الله – وتبحث الأمر .

أما أنا شخصيا كمواطن وكموظف من موظفي الحكومة الجليلة فقد كان لي رأي منذ سنتين في هذه المشكلة أبديته سابقاً ولا أزال أبديه ، وبعد رسالتكم الكريمة لي في هذا الشأن قمت باستفتاء عدد كبير من المواطنين من مختلف الطبقات ، وعرضت رأيي عليهم ، فلقيت التأييد ، فأنا لاأزال على ذلك الرأي منذ سنتين وحتى الآن .

وبما أن اللجنة المعنية بالأمر ستشكل ، وأنا الآن مدير الجمارك ، ودائرة الجمارك ستمثل في هذه اللجنة ، فسأعرض رأيي القديم مع ما جدّ عليه من تعديل على هذه اللجنة . نرجو الله لها ولنا ولكم التوفيق والسداد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خادم الوطن والمواطنين
خالد بن محمد آل خليفة
المدير العام للجمارك والموانئ

في طريق التقارب بين قطر والبحرين
البلدان ينسقان مشاريعهما الصناعية والاقتصادية

لا أزال أذكر تلك الكلمات يرن صداها في أذني، عندما قابلت سمو الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر، غداة استلامه مقاليد الحكم في البلد الشقيق. لا أزال أذكره يقول لي بكل حزم وثقة وعزم «.. قلها على لساني هذه المرة بأن أول واجب نراه - في عهد قطر الجديد - هو القيام بالتنسيق المتكامل مع الشقيقة البحرين على جميع المجالات، السياسية منها والاقتصادية والثقافية.. وقلها أيضا على لساني بأني سأقوم شخصياً بالمبادرة قبل إخواني في البحرين.

سنحول الأماني إلى واقع ملموس، وخذه عهداً مني تحاسبني عليه في ما بعد».. ثم استطرد يقول: «يا أخي.. نحن كلنا نسكن في بيت واحد، كيف يمكن أن نرضى بأن يقسم هذا البيت إلى شطرين منفصلين... إذا كان هناك ما يحول دون التلاحم بين هذين الشطرين فقد زالت الآن - والحمد لله - جميع العوامل السلبية التي كانت تحول دون تحقيق هذا التلاحم بين بلدينا الشقيقين»...

كان ذلك التصريح الذي أدلى به لي سمو الشيخ خليفة أمير دولة قطر فاتحة عهد جديد من الانفتاح الرسمي على أعلى مستوياته في القطر الشقيق، وأقول الانفتاح الرسمي، وأنا أعني ما أقول، ذلك لأن العلاقات بين الشعبين، كانت تزداد توطداً ورسوخاً يوماً بعد يوم، أما العلاقات الرسمية فكان يسودها سحابة قاتمة من الفتور، وكان مما يزيد في شقة هذا التباعد بين حكام البلدين، أن الأمير السابق كان يمثل

بقايا العقلية القبلية الحاقدة التي تسيرها رواسب النزاعات العشائرية المتوارثة ، بينما كان أميرنا الحالي ، يمثل الجيل الجديد من الحكام الذين يتخذون من الماضي جسراً يوطد ويعزز مفاهيم الحاضر ، لا حاجزاً يحول دون الانفلات منه أو الانطلاق من إساره . . . وإني أذكر الزيارة التي قام بها سمو الأمير إلى قطر منذ أربعة أعوام ، كان يمكن أن تشكل حجر الزاوية في سياسة مد الجسور وخلق عهد جديد من التلاحم والتنسيق بين البلدين الشقيقين ، إلا أن عقلية الأمير السابق لقطر لم تستوعب أبعاد هذه الزيارة ، وأذكر أنني كتبت في ذلك الحين محللا أسباب تلك الزيارة مما لا مجال لإعادته واستعادته في هذا المجال . المهم في هذا الأمر أن الازدواجية التي كانت تعيش فيها قطر آنذاك لم تتح لسمو الشيخ خليفة أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لجعل الزيارة منطلقاً لما كان يحلم به ويتمناه من خلق النواة لقوة ائتلافية بين العهدين ، يكون قوامها رؤية مشتركة للمشاكل ، ومصالح مترابطة بين البلدين ، لذلك فعندما قال لي سموه بأنه سيقوم شخصياً بهذه المبادرة – مبادرة التقارب – كنت ألمح عينيه تشعان بنور الصدق والحماس لما يقول ، فآمنت بأنه جاد ، وأن الأيام القريبة ستشهد بوادر هذه الجدية .

ومنذ حوالي الشهر ، وبعد أن استقرت الأمور في قطر ، بدأ أميرها في تنفيذ العهد الذي قطعه على نفسه ، فابتعث بشقيقه الشيخ سحيم ، وزير الخارجية ، ليمهد الطريق ، ويتحسس الخطى نحو التحرك الإيجابي في هذا السبيل ، ولقي الشيخ سحيم – على قصر زيارته – كل تفهم وتفاهم من المسئولين في البحرين ، بل لعلي لا أغالي إذ قلت بأن الشيخ سحيم خرج بقناعة شخصية ،نتيجة لهذه الزيارة ، بالإضافة إلى قناعة أخيه الأمير ، بأن مصير هذين البلدين يرتبط كل منهما بالآخر ، وأنه لا سبيل إلى تجاهل ما تمليه طبيعة الأشياء من تلاحم وتقارب بين البلدين الشقيقين .

وقام سعادة وزير خارجيتنا برد الزيارة ، وحمل معه رسالة من سمو الأمير المفدى تؤكد هذه الحقيقة ، وتؤيد ما أبدته البحرين – قديماً وحديثاً – من رغبة دائمة في إيجاد هذا التقارب ، ووضع أسس التنسيق بين البلدين الشقيقين المتجاورين ، اللذين لا يبعد أحدهما بأكثر من مرمى الحجر عن الآخر . .

في الوقت نفسه كانت الكويت ترعى هذه التحركات ، وتباركها ، كما يفعل الشقيق الأكبر البار الحنون . . الكويت تؤمن بأن التنسيق في المجالات الاقتصادية بين

البلدان المتجاورة في المنطقة ، هي اللبنة التي يمكن أن تكون أساساً لكل بناء مقبل مهما كان الشكل الذي سيأخذه . . وانطلاقاً من إيمانها بهذا المبدأ قامت بجهود اقتصادية مشتركة مع البحرين .

اختصت البحرين بهذه الجهود في البداية ، لأنها - أي البحرين - تحتاج لمثل هذا الجهد المشترك أكثر مما تحتاجه قطر التي لها من مواردها البترولية ما يسهل أمامها سبيل كل انطلاق وتطوير . وقطر في عهدها الجديد - تدرك كل ذلك وتتفاعل معه وتعمل على دعمه ونجاحه .

واليوم تبدأ مسيرة التنسيق الاقتصادي بين البحرين وقطر ، ويقوم وزير التنمية البحريني بزيارة قطر للاطلاع على المشاريع الاقتصادية والصناعية القائمة في القطر الشقيق على الطبيعة ، وحتى لايكون هناك ازدواجية في التطبيق . . فإذا كانت قطر قد قامت بإنشاء مصنع للإسمنت - مثلاً - فلا داعي لإقامته هناك . . . التنسيق الذي يعمل على إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي في البلدين يكمل كل منهما الآخر ، هو الهدف الذي يخطط له المسئولون الآن في قطر والبحرين بكل موضوعية وبكل حماس . . . وسيتبع التنسيق في المجال الاقتصادي تنسيقات أخرى في المجال الثقافي والصحي ، والسياسي كخاتمة المطاف .

وبارك الله للبلدين مسيرتهما نحو التقارب والتنسيق ، وبارك لأميريهما هذا العزم الصادق الأكيد لخير الشعبين الشقيقين .

رأي الأضواء

نكتب هذه الكلمة وقد أعلن راديو الدوحة ، على لسان صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، نائب الحاكم ورئيس وزراء قطر ، استقلال القطر الشقيق ، وإلغاءه للمعاهدات الثنائية والامتيازات الخاصة مع بريطانيا ، وإعلانه قطر دولة عربية مستقلة لها مطلق السيادة على شئونها الداخلية والخارجية .

واتجاه القطر الشقيق إلى الاستقلال بات معروفاً منذ أن رأت رصيفتها البحرين أن لا طريق أمامها سواه ، وأن المسيرة الاتحادية بين الدول التسع قد تعثرت ، وأن السبيل الوحيد لصيانة كيانها ، ومواصلة السير في طريق التنظيم السياسي هو إعلان الاستقلال .

وقطر الشقيقة سبق أن مهدت بمثل هذه المسيرة بإعلان نظام حكمها المؤقت الذي سنته منذ حوالي عامين ، والذي أرسى قواعد التنظيم الإداري والسياسي على أسس قانونية منظمة ، واتخذت لنفسها كيان الدولة ، ونظام مجلس الوزراء منذ ذلك الحين ، بحيث يأتي إعلان الاستقلال مكملاً لتلك الملامح ، ومؤطراً لذلك النظام الذي كان ينتظر مثل هذا الإطار .

هنيئاً للقطر الشقيق ، وشعبه الوفي ، استقلاله ، وأهلاً به عاملاً مساعداً في مسيرة الخير نحو تقدم هذه المنطقة ورخاء شعوبها ، ومرحبا به في عهد الاستقلال حجراً صلداً في بناء الاستقرار والرخاء .

(التحرير)

كيف كان «سعيد بن تيمور» يحكم مسقط؟
سجن الجلالي الباستيل (السعيدي) الرهيب
جهاز الحكم في مسقط.. سمك، لبن.. تمر هندي!
(الحلقة الثانية)

بتكليف جلالة السلطان قابوس لعمه طارق بن تيمور بتأليف أول وزارة في مسقط ، يبدأ عهد جديد في البلد الذي كان يعيش حتى الأمس القريب بمعزل عن العالم ، وعن جميع معالم التقدم الحديث .

فمن شباب السلطان الجديد وتفتحه الذهني ، ومن تجربة عمه وثقافته تبنى أول لبنة في مسيرة الإصلاح الحثيثة التي بدأت مسقط تشق إليها الطريق .

لو أن عمرو بن العاص بعث حياً وطلب إليه أن يشرح عبارته المشهورة «الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود» لقال بأنه يعني سجن «الجلالي» لصاحبه سعيد بن تيمور آل بوسعيد الذي سيأتي بعد ذلك بألف وثلاث مائة عام ، وليس البحر الذي طلب إليه عمر بن الخطاب أن يصفه له! . . ذلك لأن هذا السجن المقام على رأس الجبل المطل على ميناء مسقط قد أصبح رمزاً قائماً يفوق سجن الباستيل في التدليل على ما يمكن أن يصل إليه طغيان الحكام وسحقهم لإنسانية المواطنين وكرامتهم الآدمية .

البناء يتألف من حجر متلاصقة بعضها ببعض ، مبني على طرف جبل لا يعرف أسرار الطريق إليه إلا السجان والحراس ، وله كوات تطل عليه من أعلى لتكشف أي قادم إليه قبل وصوله بمئات الأمتار . وعندما طلبت إلى مرافقي أن يهيئ لي السبيل لزيارة السجن فتح فمه مشدوهاً ، ذلك لأنه لم يخطر بباله أن شخصاً يسمح لنفسه أن

يفكر حتى بزيارة هذا المكان الرهيب بل الدخول فيه . . كان الناس دائماً ينظرون إلى مبنى السجن الذي يشرف عليهم من أعالي الجبل ، وكأنه نذير قائم لهم يذكرهم بمصيرهم ، مرهون بنزوة من نزوات السلطان الراحل ليحلوا ضيوفاً دائمين على ذلك المبنى الرهيب . . ولقد تعمدت أن أقابل بعض السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم بمجرد تولي السلطان قابوس الحكم ، فرووا لي من أعاجيب القصص ما يجعل الحقيقة منها أغرب من الخيال . . قال لي أحدهم - مثلاً - بأن أباه كان والياً على بلدة صغيرة ، وكان هو يعمل في شرطة الكويت ، فلما توفي والده استدعاه السلطان ليحل محله ، جاء وكله أمل أن يخلف والده الذي خدم السلطان عشرات السنين ، ولكنه فوجئ منذ وصوله بالمحققين وهم يتناوبون عليه متهمين إياه بالعمل على قلب نظام الحكم دون إبراز أي دليل واحد على صحة ما يتهمونه به ، يكتفون بالقول بأن السلطان يؤكد ذلك ، وكلام السلطان لا يحتاج إلى دليل بل هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من قبل ومن بعد . . وسيق الرجل إلى « الجلالي» حيث قضى فيه عشر سنين لا يرى فيها نور الشمس إلا من خلال الكوى المفتوحة على السجن ، والتي تمثل الصلة الوحيدة بينه وعالم الحياة الزاخر في دنيا الناس .

وسجين آخر ، عندما سألته عن سبب سجنه نظر إليّ بكل ما تحمل عين العاجز من معاني الذل والمسكنة وهو يقول : اسأل السلطان .

كنت نائماً في بيتي ، فلم أشعر إلا وأيدي الجنود تتقاذفني كالكرة وتلقي بي في سيارة الجيب . ولم أفتح عيني من ألم الضرب الذي تعرضت له بأيديهم إلا وأنا في زنزانة داخل سجن «الجلالي» . . ولم أخرج منه إلا منذ بضع ساعات بعد أن قضيت ثماني سنوات طوالاً فيه ، لا يزورني فيها أحد ، ولا يقدم لي من الطعام إلا ما لا يكاد يسدّ الرمق ، وقد فكرت أكثر من مرة في الانتحار ، لولا أن رابطة الحنو على أبنائي الصغار الذين تركتهم ورائي دون معيل ، كانت تبعث في القوة على الصبر ، أملاً في أن يجيء اليوم المشرق الذي نستطيع أن نطمئن فيه على أنفسنا وعيالنا من بطش الطغاة .

وواحد آخر من المسجونين الذين أطلق سراحهم لم أستطع رؤيته ، لأنه كان لا يستطيع المشي من هول ما لاقاه في أقبية الجلالي من تعذيب جلاديه . . والملاحظ أن جميع ضباط شرطة السلطان السابق إما من الإنجليز أو الباكستانيين ، فقد كان السلطان يحتقر العمانيين ولا يثق بهم ، وهذا الاحتقار نابع من خشيته بأن ينقلبوا

عليه ، ولاشك في أنه لو كان لأبناء عمان مجال في الوظائف العامة القيادية لما صبروا على الأسلوب الذي كان يمارس به السلطان الحكم ، ولقاموا بحركة احتجاج عملية كانت كفيلة بتغيير الأوضاع منذ زمن بعيد . إلا أن وضع السلطة القيادية في أيدي الأجانب قد ساعد كثيراً على زيادة التنكيل بالمواطنين ، وأخّر المصير الذي كان ينتظر السلطان منذ عهد بعيد . . ونظرة واحدة إلى التشكيل الإداري الذي كان يمارس عن طريقه حكمه الديكتاتورية تعطيك دلالة واضحة على أن هذا الرجل إما أن يكون مجنوناً أو ذا عقل بدائي متحجر ، فليس للحكم وجه معروف ، وليس له تشكيل إداري يمكن أن يعرف به ، فهو ليس على مستوى المديرين ، ولا الوزراء ولا المستشارين ، وإنما هو خليط من هذا كله ، جهاز الحكم ، أو الإدارة ، يتكون من خليط من السمك واللبن والتمر هندي . وزير على سكرتير على مستشار على محافظ ، كلهم يكونون الخيوط التي يجذبها السلطان من قصره في سلالة فيحرك أراجوزات الإدارة كما يشاء له هواه ونزواته . . إدارته تتكون من محافظ للعاصمة ، يقوم بها عمه الأكبر السيد شهاب بن فيصل ووزير للداخلية هو السيد أحمد بن إبراهيم ومستشار إنجليزي خاص له ، وخمسة سكرتيرين إنجليز للدفاع والشئون البترولية ، والتنمية ، والمالية ، وكلهم عسكريون برتبة ماجور فما فوق إلا السكرتير المالي فهو إنجليزي مدني يدعى المستر بيلي (وكان يوماً ما معتمداً بريطانياً سياسياً في البحرين في أواخر الأربعينات . أما المعارف فيديرها شخص فلسطيني الأصل هاجر إلى مسقط منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، وهو يدير دائرة الجوازات بالإضافة إلى المعارف! . . هذا هو الجهاز الإداري الذي ظل سعيد بن تيمور يحكم به مسقط طيلة الثلاثين سنة الماضية حكماً لم تشهد أحلك فترات التاريخ في العصور الوسطى أشد ضراوة وقسوة منه . . أما القوة الحقيقية التي كان يعتمد عليها في إخماد كل صوت يطالب بالإصلاح والتنظيم ، فقد كانت القوات المسلحة المؤلفة من أربع فرق يديرها ويعمل في مناصبها الرئيسة عسكريون بريطانيون برتب مختلفة تتراوح بين الليفتنانت والميجور والكولونيل وقائد الأسراب ، ويرأسها قائد برتبة بريجادير اسمه البريجادير جراهام . .

هذه الحركة العسكرية البريطانية ساهمت في إخماد الكثير من الحركات الداخلية ، وأهمها ثورة الجبل الأخضر الشهيرة . وهي تعمل اليوم في محاربة الثوار في ظفار . ولعل وجود هذه القوة العسكرية الضاربة قد أثار القنوط واليأس في نفوس كثير

من الشباب الأحرار في مسقط وعمان فلم يستطيعوا أن يقوموا بأي شيء إلا الأمل بأن تدور عقارب الساعة ، وتدرك بريطانيا إلى أي مدى تجني على الاستقرار الذي تزعم دائماً بأنها تسعى إليه في المنطقة ، والذي لا شك في أنها أدركته - متأخرة كالعادة - بعد أن استشرت الثورة في ظفار وأوشكت أن تعم المنطقة . . والذي لا شك فيه أن بريطانيا تتحمل المسئولية الأولى فيما وصلت إليه مسقط وعمان من تأخر وانحطاط ، فلقد وضعت جميع وجودها العسكري والأدبي رهن إشارة السلطان ليقوم باستعماله في قمع أي تمرد أو تململ داخلي . وحجة بريطانيا الخالدة هي أنها تتعامل مع دولة مستقلة - ليست محمية كباقي الإمارات في الساحل والخليج - وهي قد سعت للتمويه بوجود هذا الاستقلال المزعوم بإخضاع جميع العسكريين البريطانيين العاملين في خدمة السلطان لعقود خاصة بينهم وبين السلطنة ليتاح لها القول بأن هؤلاء مرؤوسون مباشرون للسلطان ، وأنها لاتنظر إليهم سوى نظرتها لرعايا بريطانيين يقيمون خارج المملكة المتحدة . . وحتى أولئك العسكريين الذين اشتركوا أزمة البريمي لم يشتركوا في الزحف عليها كجنود بريطانيين رسميين ، وإنما كانوا منتدبين من الجيش البريطاني للعمل في جيش السلطان! . . هكذا ، وبكل بساطة ، استمرت بريطانيا بتأييدها للسلطان الراحل ، إغراق هذه البلاد في غياهب الجهل والتأخر ، بمثل هذه الحجج الواهية طيلة الثلاثين عاماً الماضية .

ويقيننا أنه لولا الخشية من امتداد حركة الثورة في ظفار إلى داخل مسقط ، والإضرار بمصالحها البترولية هناك ، وخوفها من انتشارها إلى الساحل العماني حيث آبار النفط الضخمة واحتياطياته الهائلة ، ولولا الخشية من أن يتحول الساحل والخليج إلى عدن ثانية ، لما حركت بريطانيا ساكناً حتى الآن ، ولا انقلبت القوة العسكرية التي استعان بها السلطان الجديد قابوس لحفظ الأمن في صلالة إثر قيامه بالانقلاب ، إلى قوة لاعتقاله وإحباط الانقلاب .

لقد كان بوسع بريطانيا طيلة حكم السلطان السابق ، أن تقدم النصح والمشورة عن طريق كبار موظفيها البريطانيين الذين كانوا - ولايزالون - يديرون جميع المراكز الحساسة في السلطنة ، والسلطان القديم - كأي حاكم يعرف أن وجوده رهن بوجود النفوذ الأجنبي - كان يمكن أن يتقبل منهم النصح والإرشاد بل الأمر عند الاقتضاء ، ولكن بريطانيا هي بريطانيا دائماً ، لا تتحرك للعمل إلا بعد أن تشد الأزمة على خناقها ، وإلا بعد أن تطرق مصالحها طرقاً صريحاً مباشراً . . ولا أدري هل هذا مرده

إلى غباء متوارث في السياسة البريطانية ، أم أنه دهاء تقليدي ، ولكن الذي أدريه أنه أضر كثيرا بسمعة بريطانيا في تاريخها القريب . . وأغرب ما في الأمر كله أن الموظفين البريطانيين في السلطنة ، على ما عرف عنهم من الصلف والعنجهية كعساكر ، كانوا يدينون بولاء شديد للسلطان وأوامره ، بالرغم من شذوذ هذه الأوامر ومخالفتها لأبسط مبادئ العقل والمنطق . .من ذلك مثلاً أن أحداً منهم لم يجرؤ أن يشير على السلطان السابق بأن يستبدل عملته الهندية ، وريال ماري تريزا ، بعملة جديدة عندما اتجهت دول الخليج كلها منذ أعوام قليلة إلى استبدال عملتها الهندية بعملات محلية أخرى . . وكانت النتيجة أنه عندما أمر بسك الريال السعيدي هذا العام وإلغاء الروبية الهندية أن خسر التجار حوالي ٥٠٪ من ثرواتهم في عمليات الاستبدال غير المنظمة التي أمر بها في لحظة من لحظات التجلي التي يمر بها على وسائده الوثيرة في قصره بصلالة . . لقد أحدث الاستبدال أزمة مالية حادة راح ضحيتها كثير من صغار المدخرين ، بالإضافة إلى التجار ، ولكن السلطان لم يأبه بصرخات الاحتجاج خصوصا وأن أرصدته هو جميعها بالإسترليني والدولار ، فماذا يهم التخفيض والخسائر إذا كانت لاتناله هو . . بل لعله قد قصد بها تقليص الثروة المحلية لدى القليل من المواطنين الأغنياء ، حتى لايزداد غناهم ، فهو لا يطيق أن يرى ثرياً عمانياً كبيراً ، أو مثقفاً ، أو ذا منصب يمارس صلاحياته عن ثقة بنفسه . . كلهم يجب أن يظلوا ذباباً لايملك الدفاع عن نفسه ، أو الارتقاء بها . . مجرد حشرات يلقي إليهم بفتات مائدته ، ويفرقهم عنها (بمنشته) عند الاقتضاء . . ولقد أمر مؤخراً بغلق باب المدينة الوحيد بعد أذان المغرب ، فلا أحد يدخل إليها ولا يخرج منها بعد غروب الشمس ، وجعل الطريق إلى هذا الباب ذا مرور واحد بحيث تضطر كل سيارة خارجة أو قادمة أن تنتظر خلف الباب لمرورها وحدها منه . والتقليد الذي وضعه بحمل الفانوس لكل من يتحرك داخل المدينة في الليل - وقد أمر السلطان قابوس بإلغائه مؤخراً - كان عملاً أملته عليه عقليته المريضة الماكرة . فالمعروف أنه تكثر في مسقط الشوارع والأزقة الضيقة ، وحتى لا يتاح لأية جماعة أن تتآمر وتتحرك تحت جنح الظلام ، فقد أصدر هذا الأمر الغريب على المواطنين ، ولقد كان المفروض - نتيجة لهذه النظرية - أن يعمم المصابيح الكهربائية في الشوارع حتى تكشف كل حركة لدوريات زبانيته ، ولكنه لا يريد أن يدفع حتى لحماية نفسه وعهده ، بل جعل الناس يدفعون من جيوبهم لحمايته منهم! . . وإنك لتستغرب أن لاترى في شوارع

مسقط كلها سوى مصباحين أو ثلاثة من طراز الفلورسنت العادي معلقين على الطريق بالحبال! . .

وعلى عكس هذه الحياة البائسة القاتمة التي يعيشها المواطنون في مسقط ، وداخل عمان نجد المنطقة التي تقوم فيها إدارة أعمال شركة البترول في «سيح المالح» قطعة عائمة من أوروبا على سواحل مسقط . فأبنيتها الحديثة مقامة على منحدرات الجبال لأجمل منظر طبيعي مطل على البحر ، وتحتل مباني الشركة ومرافقها رقعة شاسعة من الأرض روعي أن تكون جميعها على شاطئ البحر اللازوردي حيث تتناثر البلاجات الطبيعية على طول ذلك الساحل . .وبالرغم من أن التصدير بكميات تجارية قد بدأ في عام ١٩٦٧م ، فإن الكتيب الوحيد الذي أصدرته الشركة صدر في ذلك العام ، وفيه إن مجموع الموظفين حوالي ١٨٠٠ موظف - بما في ذلك عمال المتعهدين - وتستخدم الشركة - كما تقول - «موظفين أوروبيين يتكلمون العربية ، وتهتم بنوع خاص بتوظيف العمانيين إلا أن النقص في الخبرة والمهارات الفنية قد أدى إلى توظيف أناس من جنسيات أخرى» ، والجنسيات الأخرى التي تعنيها الشركة هي الهنود والباكستانيون ، ويندر أن ترى عمانياً واحداً في مركز مرموق في الشركة اللهم إلا بعض العمال اليدويين المتناثرين هنا وهناك في مناطق العمل . وعندما دعتنا الشركة لتناول الغداء في مطعمها الفخم سألت مضيفنا عن إدارة العلاقات العامة للشركة وعن نشاطاتها ، فابتسم لي وهو يقول : ليس لدينا إدارة علاقات عامة ، ذلك لأننا ممنوعون - بأمر السلطان - من الاتصال بالأهالي ، كما أن سياسة الانغلاق التي كانت تعيشها مسقط لم تتح لأحد من الزوار أن يأتي لزيارة الشركة ومنشآتها ، لذلك لم نفكر حتى الآن بإنشاء إدارة للعلاقات العامة! . . وهذه إحدى (مآثر) السلطان الراحل ، حيث أمر الشركة بعدم الاتصال بالأهالي ، وعدم استخدامهم ، فيشطب السلطان على الأسماء التي لا يريدها ، ويجري قلمه بتخفيض المرتبات المقترحة للآخرين ، حتى لا يتيح لهم حياة كريمة تجعلهم يتطلعون إلى ما هو أفضل .

وفي العدد القادم سنتحدث عن الثورة في ظفار ، وعن المشاكل التي تواجه العهد الجديد في مسقط ، وانطباعاتنا عن الأسلوب الذي سيتصدى العهد به لمعالجة هذه المشاكل .

كلمة التحرير

المثل القائل بأن «الزوج آخر من يعلم» ينطبق في هذه الأيام تمام الانطباق على بلدان الخليج وما يدور بين الدول الكبرى المطلة عليه والبعيدة عنه، فيما يتعلق بشئونه وشجونه.. بالأمس القريب قامت إيران بتحركات كبرى كان محورها استمزاج آراء السعودية والكويت، بمعزل عن دول الخليج المعنية، فيما يتعلق بأمنه، بعد الانسحاب البريطاني من مناطقه.. ولسنا ندري ماذا يبيت لنا بليل، وما الذي دار بين هذه الدول من مباحثات تتعلق بشئون هذه المنطقة، ولكن الذي ندريه ونريد قوله هو أن لا تقيم هذه الدول من نفسها وصية على (القاصرين) إلا إذا طالبها القاصرون بمثل هذه الوصاية، وليس هناك حتى الآن - على حد علمنا المتواضع - من جأر بالشكوى مطالباً بتوقيع الحجر، أو المطالبة بالوصاية، على المخلفات البريطانية من الفراغ السياسي، إن صحت شائعات الانسحاب البريطاني المزعوم!..

ولسنا نريد بهذه المقدمة القصيرة أن نوهم القارئ بأن هناك شيئاً ما قد تم بين هذه الدول فيما يتعلق بأوضاع الخليج المقبلة، ولكن ما نرمي إليه هو أن هذه الدول تحسن جميعها صنعاً لو أنها ركزت جهودها الخيرة الصديقة، لا على التفكير بما يملأ فراغ الانسحاب البريطاني من الخارج، وإنما في المعاونة والنصح على تدعيم الجبهة الداخلية في المنطقة، والارتفاع بها إلى مستوى التحديات التي تفرضها ضرورات المرحلة الحاسمة التي تمر بها المنطقة بعد أن عفا الدهر على عهد «الحمايات» والوجود

العسكري ، ونظريات ملء الفراغ .

إن الإمارات العربية في الخليج والساحل لاتزال من الناحية القانونية والسياسية ، محميات بريطانية حتى يتم إلغاء المعاهدات المذكورة مع بريطانيا بصفة رسمية ، وهي لذلك لا يمكن أن تكون طرفاً ذا قيمة في أية مباحثات بشأن مستقبل المنطقة . وإذا كان قد جد جديد بوصول المحافظين إلى الحكم فإن هذا لا يعني بأن الإنجليز باقون . وأن المحافظين سيلقون ما اتخذه سلفهم العمالي من قرار بالانسحاب سنة ٧١ . . إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه من خلال ما يأمله البعض من بقاء الإنجليز ، هو : ماذا سيحققه هذا البقاء أو الانسحاب بالنسبة لشعوب المنطقة ، أو بعبارة أخرى ما الذي حققه الوجود البريطاني ، عندما كان وجوداً قائماً طيلة السنوات الماضية؟ وما الذي يمكن أن يخلفه الانسحاب إذا تم تنفيذه سنة ٧١ . . كما هو مقرر؟

بالنسبة للشق الأول من السؤال ، يمكن القول بأن الوجود البريطاني قد ساعد ، بشكل أو بآخر ، على دعم الأوضاع القائمة في المنطقة وتثبيتها ، ولسنا الآن في مجال الحكم على مدى الخطأ أوالصواب في هذا الدعم ، ولكنه كان حقيقة واقعة لا مجال لنكرانها ، مهما حاولنا إضاعتها في تلافيف التفاصيل الجانبية الأخرى من هذا الوجود . . ولعل في هذا الرد ما يكمن الشق الثاني من السؤال حيث تطرح إجابته بصيغة فيها من التساؤل أيضا أكثر مما فيها من المحتوى الجوابي : ترى هل تحتاج الأوضاع القائمة اليوم في المنطقة إلى الدعم نفسه الذي كان يقدمه الوجود البريطاني فيما مضى بطريق مباشر أو غير مباشر؟ . . الرد على هذا التساؤل يستدعي من الدول الصديقة المتاخمة لدول المنطقة ، والمهتمة بشئونها ، أن تراجع حساباتها لترى أن هذه المفاهيم قد تغيرت ، وأنه ليس في الوسع الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء . ومن هنا يجب أن ينتفي التفكير في التفتيش عن بديل – مهما كانت قناعته – لممارسة ذلك الدور القديم . . وإنما البديل الصحيح ، الذي يتفق مع مقتضيات التطور وإرهاصات الوعي في المنطقة ، هو أن يتم دعم الجبهات الداخلية فيها ، وتحقيق التلاحم بين مختلف طبقاتها ، عن طريق تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية ، بحيث تقيم من نظامها نفسه حامياً لها من أية هزة سياسية تغير أوضاعها القائمة . ولنا بالكويت أسوة حيث استطاعت بتطوير أنظمتها السياسية أن تحقق من التلاحم بين طبقات الشعب ما قد تعجز كل قوى الجيوش في العالم عن الإتيان بـه .

فيما عدا ما تقدم ، وفي ظل نطاق العمل لتحقيقه ، فمرحباً بأي وجود عسكري ، كائناً من كان ، للمساعدة في صد أي اعتداء خارجي - ونضع خطاً عريضاً تحت هذه الكلمة - قد تتعرض المنطقة له .

البحث عن المتاعب

عزيزي القارئ ،

عندما تقرأ هذه الكلمة صباح اليوم أكون أنا قد وصلت إلى مسقط ، البلد الذي ظل محرماً على كل زائر لا يترك زوجته رهينة وراءه ، ولا يؤمن بأن السلطان الراحل سعيد بن تيمور هو ظل الله في أرضه ، وأن الرعايا ليسوا سوى خدم مسخرين لخدمته وإسعاده! . . وقصة الرحلة إلى مسقط هذه قصة طريفة ، بدأت في أواخر عام ١٩٦٦ عندما اجتمعت مع مندوب جريدة الديلي إكسبرس في حفلة عامة ، ومضى الحديث بيننا في شئون الخليج وشجونه ، حتى انتهى إلى مسقط ، فوجدت في صاحبي ميلاً شديداً لارتياد هذا الجزء الغامض المجهول من البلاد العربية . ولما كان صاحبي إنجليزياً فقد ظننت أنه يستطيع أن يحصل بسهولة على تأشيرة دخول لمسقط لما اشتهر عن السلطان سعيد من كونه لايعتبر الإنسان مخلوقاً يوثق به إلا إذا كان إنجليزياً . أما العرب فكانوا في نظره وباء يجب أن يتحاشى الوقوع فيه ، وعلى الأخص المسقطيين ، حيث كان يمنع رجوع أي متعلم منهم إلى البلاد . . ولكن صاحبي الإنجليزي أدهشني عندما قال بأن السلطان يكره الصحف والصحفيين ، وأن هذا الكره يشمل حتى الصحافة الإنجليزية والعاملين فيها ، واقترح صاحبي أن نحاول - أنا وهو - دخول مسقط خلسة من حدود بلدان الساحل المتاخمة لها ، وأن يكون دخولنا متنكرين على جمال ، أو مشياً على الأقدام . وبالرغم مما ظهر في مظهر هذه المغامرة من رومانتيكية ،

قد تستهوي الصحافي الغربي ، إلا أنها لم تثر فيّ أي حماس ، لا سيما وأني قد سمعت الكثير عن فوضى الأمن في براري مسقط وعمان ، حيث يكون الحكم دائماً لمن يملك البندقية والخنجر ، وأنا أتلذذ بمناظر البنادق وهي تنطلق ، والخناجر وهي تطعن ، ولكن على شاشة التليفزيون والسينما فحسب ، أما على صعيد الواقع فلست أتصور إنساناً يمكن أن يقتل إنساناً مثله مهما كانت الأسباب ، اللهم إلا إذا كان ذلك الإنسان قد اغتصب أرضه ووطنه ، حينذاك يكون القتل دفاعاً مشروعاً عن النفس كما هي الحال في فلسطين . . المهم أني نبذت فكرة الصحفي الإنجليزي ، ونصحته أن يفتش عن غيري ممن تستهويه مغامرات الجمال ، والتنكر بزي البدو ، والعمل بطريقة طيبي الذكر لورنس وجلوب باشا .

بعد هذا أصبحت فكرة زيارة مسقط تراودني كحلم أود تحقيقه لأكون أول صحافي عربي يرتاد مجاهل هذه البلاد المجهولة ، ويكتب على الطبيعة عن الحقائق التي تفوق الخيال في بلد يعيش في القرن العشرين ، ويزاول حاكمه الحكم فيه بطريقة إنسان الكهف الأول .

وعندما ضجت أسلاك البرق وأجهزة التكرز بأنباء تسلم قابوس للحكم كنت أول من بعث له ببرقية تهنئة مضمناً إياها الطلب بزيارة مسقط . . ولست أدري هل جاءت التأشيرة استجابة لتلك البرقية ، أم بغير هذه الوسيلة . .كل الذي أدريه أن دار الاعتماد السياسي البريطاني في البحرين اتصلت بي لتقول بأن هناك طائرة خاصة ستطير صباح الخميس تقلني مع بعض الصحافيين الأجانب في أول رحلة إلى أرض المجهول في مسقط .

وإلى اللقاء في أول رسالة ، في البحث عن المتاعب . . من مسقط .

رئيس وزراء الكويت يبحث مشروع توحيد عملة الخليج
الوحدة الاقتصادية هي الركيزة الأولى لأي مسعى اتحادي
أرجو أن تغلب الحكمة والتعقل على المسئولين في العراق

قال لي صديقي المخضرم الذي يعتبر حجة في تاريخ المنطقة السياسي منذ بداية القرن العشرين .. إن جزيرتي وربة وبوبيان جزء لا يتجزأ من أراضي الكويت ، ومضى يستعرض في ذاكرته شريط الأحداث كما تختزنه وتعيه وهو يقرر لي بدقة الآلة الحاسبة الإلكترونية تاريخاً لا ترتبط به أجيالنا الحاضرة إلا بالقراءات التاريخية العابرة .

كان اللورد كارازون نائباً للملك في الهند سنة ١٩٠٣ ، وفي ذلك العام استولت تركيا ، رجل أوربا المريض آنذاك ، على الجزيرتين ، وكتب المغفور له الشيخ مبارك الصباح كتاباً شديداً إلى اللورد يذكره بواجبات معاهدات الحماية ، ويطالب باسترجاع تلك الجزر وإلحاقها بالكويت الأم .. واستغرق الأمر لاسترجاع الجزر سنوات كثيرة ، وضع نهايتها تمزق الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الثانية ، فاسترجعها الإنجليز ، وألحقوها بالكويت كما كانت عليه .

ويستطرد الصديق المخضرم فيقول : أطماع العراق في اقتطاع أراض من الكويت قديمة ، قدم الصراع على الحدود في الشرق الأوسط ، وإذا كان المستعمر قد تغلغل بين صفوفنا ، واستغل خيراتنا ، باسم المحافظة على حدودنا ، وحمايتنا من أطماع الجيران ، فلا يجب أن نكرس هذا الأسلوب المقيت ، فنخلق من أسطورة المستعمر حقيقة يفني فيها بعضنا بعضا .. وينتهي حديث الصديق المخضرم بإضافة عطفة

أخرى إلى علامة الاستفهام الكبيرة التي تظلل المنطقة العربية عما يجب وما لا يجب . . ولو أن كل فرد منا عرف ما يجب ، لانصهرت حكوماتنا جميعها في قنوات هذا المفهوم الشعبي ، وجسمت هذا الواجب إلى حقيقة واقعة . ولو أن ما لا يجب عرفته الحكومات وعايش أبعاده الزعماء والقادة والمسئولون ، لانعدم ذلك الخلط المريع المزيف القائم بين السلطة . . والتسلط . .

لنعد إلى موضوع الكويت ، وزيارتنا لها طيلة أيام الأسبوع الماضي . . كان آخر عهدي بالكويت منذ ١٩٦٩ ، وكنت أتعمد إطالة فترة التباعد في هذه الزيارات ، حتى لاتكثر ، فتمل وتهمل ، ويصبح أمرها كأمر تلك الزيارات المتكررة المتعاقبة من زملاء في المهنة ، يشدون الرحال إلى الكويت بين شهر وآخر ، بمناسبة وبدون مناسبة ، حتى أصبح أمرهم لايطاق . . وبالرغم من وجود وفرة من الإخوان والأحباب هناك إلا أن الالتزام بمبدأ «زر غباً تزدد حباً» كان هو الذي يحكم تحركاتي في زيارة البلد الشقيق . . وفي هذه المرة كان الدافع للزيارة أكبر من أن يحجبه أو يؤجله أي مبدأ ، ذلك لأن الكويت الشقيق قد تلقى طعنة غادرة من أقرب المقربين إليه ، وأقرب الأصفياء إلى قلبه . . ولو أن مثل هذا الاعتداء قد جاء من عدو ، أو طامع ، أو غريب ، لهان أمره وأمكن تأليب الدنيا عليه ، ولكن أن يأتي من جار لك كنت تدخره للملمات ، وتعود إليه لصد العاديات ، فإذا به يصبح بين يوم وآخر ، هو الملمة ، وهو العادية . . فذلك هو الأمر الذي تحتار في تفسيره الأفهام .

قلت هذا الكلام أو مثله لسمو ولي العهد ورئيس الوزراء ، فابتسم بألم وهو يقول : ليس هذا هو المهم ، وإنما الأهم منه هو هذا الإهدار لطاقات الأمة العربية . . هذا الاحتياطي الذي كنا نوجهه لدعم برامج التنمية في البلاد العربية ، سنضطر الآن لتوجيهه نحو شراء السلاح لندافع به عن أنفسنا عند الاقتضاء . . سنشتري الطائرات والدبابات والصواريخ وجميع أنواع الأسلحة . . نحن نعرف أنه إهدار لهذه الطاقة المالية التي كان يمكن من خلالها أن تنمي قدرات الإنسان العربي ، ونوفر له عناصر هذه القدرة ومقوماتها . . ولكن ماذا نستطيع أن نفعل غير هذا وفي مثل هذه الظروف التي وضعت الكويت- قسراً - في إطارها .

قلت لسموه : لقد كان يقال دائماً إن الإنجليز هم وراء استمرار استنزاف ثورة ظفار لأموال سلطنة عمان . . هم لا يريدون إنهاءها ، لأن معنى ذلك نهاية الامتيازات والمرتبات للضباط البريطانيين ، ونهاية الاعتمادات التي تفتح بالملايين لاستيراد

الأسلحة البريطانية . . فماذا يمكن أن نقول اليوم عن مثل هذا الوضع المماثل في العراق . . ثم أضفت أقول . وما هو الحل يا صاحب السمو؟

أجاب : الحل عند الإخوان العراقيين . . لقد كتبنا لهم مذكرة نطلب منهم تحديد موقف حاسم بالنسبة لقضايا الحدود حسب المواثيق والأعراف الدولية ، وعلى ضوء ردهم سيتحدد موقفنا من الخطوة التالية . . ويضيف قائلاً : إن تصوري هو العقل والحكمة ، والمصلحة العربية العليا ، ستطبع الرد العراقي بالرد الإيجابي . .

قلت : واجبك كرئيس للسلطة التنفيذية أن تضع الردود لأسوأ الاحتمالات . . ماذا لو أن الرد العراقي لم يكن على مستوى التجاوب المطلوب؟

قال : لكل حادث حديث . . على أني لا أكتمكِ بأني أميل في مثل هذه الحالة التي أرجو أن لانصل إليها ، أن احتكم للجامعة العربية . . وأضاف يقول باسما : قد تقول ومتى أثبتت الجامعة أنها قادرة على التصدي الإيجابي لأية قضية عربية؟ فأجيب : لا عليك . . لتكن هناك مواجهة أدبية - لها ثقلها الأدبي على الأقل - بين الجامعة والعراق . . وهذا - في تصوري - يكفي .

إن العراق يرفع لواء القومية للعرب ، ولا يعقل أن لا يعترف برأي هذا «القوم» الذي اشتقت منه كلمة القومية ، وإلا أصبح الإطار العقائدي خالياً من المعنى والمضمون .

قلت لولي عهد الكويت ورئيس وزرائها : لقد احتار المراقبون في تفسير سر هذا التصرف العراقي ، فهل هناك لمحة أو بارقة استطعتم من خلال الإحاطة بها من الوصول إلى تصور متكامل لسر التصرف العراقي؟ .

وغرق الشيخ جابر الأحمد في لحظة تأمل وسهوم ثم قال : هذا هو الجانب المحير في هذه القضية . . كل ما يقال هو مجرد تكهنات لا تقوم على أساس من المنطق ، ولا الحساب الصحيح ، ولعل حيرتنا في معرفة الدوافع لهذا التصرف ، لاتقل عن شعورنا بوطأة الاعتداء . . ذلك لأن نصف المواجهة هو معرفة الدواعي والأسباب ، وعلم الحساب يقول بأن حاصل الجمع يأتي نتيجة لأرقام مضافة بعضها إلى بعض ، ولكننا هنا أمام (حاصل) بدون أرقام واضحة مضافة .

قلت لرئيس الوزراء الكويتي : لندع شئون هذه الغمة وشجونها ، ولنعد إلى الخليج . ما قولك في التوصية التي تقدمت بها فئة من النواب مطالبة برصد مبالغ مجزية للمشاركة في تطوير البحرين ، وأن تسعى الحكومة لربط الكويت بالوحدة

الاقتصادية والثقافية والسياسية مع البحرين فورا؟ .

تبسم الشيخ جابر إثر سماعه هذا السؤال ، واندفع يشرح بمنطقه المتكامل الرصين : كيف أن هذه التوصية ، بالنسبة للوحدة الفورية ، ستظل أمنية ، ولكنها عزيزة المنال؟ كيف يمكن تنفيذ هذه (الفورية) التي أوصى بها النواب في ظل الظروف القائمة؟ كيف تستطيع - والكلام للشيخ جابر - أن تبني البيت من طابقه العلوي متجاهلا الدور الأرضي الذي هو الأساس؟ الوحدة الاقتصادية في نظر الشيخ جابر الأحمد هي الركيزة التي يرتفع عليها جميع هياكل البنيان المتكامل ، وإمكانية إيجاد وحدة متكاملة مع البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة أمنية قومية نعمل جميعاً على تحقيقها . . لذلك يجب أن نبدأ فوراً - يقول الشيخ جابر - في توحيد العملة بين هذه الأقطارالثلاثة . . الكويت لا تطمح في شكل معين تكون عليه هذه العملة ، حتى لا يقال بأنه محاولة لإبراز شخصية الكويت عن طريق هذا الشكل . . نحن على استعداد لقبول أي شكل يتفق عليه الإخوان لعملة الخليج ، والكويت مستعدة لدعم غطاء هذه العملة بكل ما لديها من إمكانيات .

ويستمر الشيخ جابر الأحمد ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها يقول : لقد تحدثت مع الأخ أحمد السويدي وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ، واقترحت عليه تأليف لجنة مشتركة من الكويت ودولة الإمارات لدراسة إمكانية التوحيد والتنسيق في كل المجالات الاقتصادية الممكنة ، وسأعمل على إيجاد لجنة مماثلة مع البحرين وقطر توحد جهودها مع هذه اللجنة للوصول إلى التكامل الاقتصادي ، بل إنني لن أتردد ، إذا استدعى الأمر ، في الدعوة إلى مؤتمر قمة من هذه الدول ،توضع فيه الخطوط العريضة ، والعملية لتحقيق هذه الأمنية الغالية على نفوس شعوب هذه المنطقة . . الوحدة الفورية ستظل أمنية ، ولكن الطريق لتحقيقها لن يكون (فورياً) إذا أردنا لهذه الوحدة أن تقف على قاعدة صلبة لا تجرفها تيارات العواطف والانفعالات ، إن صعوبة طريق الألف ميل تأتي في الخطوات الأولى منه ، فهي التي تحدد مجاهل الطريق وتكشف معالمه وأبعاده . . والخطوات الأولى هي توحيد العملة ، والتنسيق الاقتصادي ، وكل ماعدا هذا سيأتي بنفسه كنتيجة منطقية لتداعي الأحداث إذا أُجيد سبك المقدمات .

وتركت مكتب سمو الشيخ جابر الأحمد وأنا استعرض في ذهني جميع ما سمعته منه من آراء حول الأزمة الكويتية - العراقية ، والمساعي الاتحادية في الخليج ،

ولمحاته الصائبة في كيفية وضع هذه المساعي موضع التنفيذ الإيجابي . وعندما سرح ذهني متتبعاً مجرى الأحداث في الكويت والعراق ، محاولاً لململة أطرافها للوصول إلى أسرار التأزم الذي تمر به علاقات البلدين ، لم استطع أن أضع يدي على المفتاح الذي يتيح لي النفاذ إلى أغوار الأزمة . . كل ما برز أمام عيني من ملامح لا يعدو كونه إشارات متكاثرة ، متنافرة ، عبر الطريق للوصول إلى الإجابة الصحيحة . . هناك - مثلاً - خشية العراق من استشراء النفوذ الإيراني ، وتصاعد قوة إيران الحربية . . ولكن كيف يكون هذا مبرراً للاعتداء على أرض عربية ، في الوقت الذي نكاد نكون فيه واثقين بأن الكويت لن يدخر وسعاً في معاونة العراق على تحقيق خطط إستراتيجيته الدفاعية ، بالتفاهم المتبادل . . وهناك أيضا ما يقال من أن العراق قام بحركته هذه ليصرف الأنظار عن السعودية ، أو يحول قوتها ، عن التصدي لليمن الجنوبية بعد أن كاد الأمر يبلغ بين الدولتين الاصطدام والمواجهة المسلحة . . هناك أيضا الكثير مما يقال عن الارتجال واللامسئولية من الجانب العراقي حين يأتي من يقول للمسئول العراقي بأن الكويت قد (ضربت) الجيش العراقي ، فيرد بكل بساطة : إذن فاضربوهم . . قصص تقال وتروى لا أظن أي مسئول في العراق يحب أن تنسب سطحيتها وسذاجتها إليه . . ويبقى السؤال الكبير يتجول حائراً ، يبحث عن الجواب ، حيث يكون في معرفته - كما يقول الشيخ جابر - نصف حل الأزمة أو كله .

على هامش الرحلة

* لاحظت في الكويت ما لاحظته منذ خمس سنوات ، الشوارع معظمها محفورة ، ولافتات وزارة الأشغال تلمح هنا وهناك تنذر بأعمال المجاري والتصليح . ترى هل قصة وزارة الاشغال مع الطرقات هناك ، أزلية خالدة ، بحيث أصبحت هذه الحفر والإصلاحات ، من المعالم الثابتة؟ .
* لاحظت كثرة وجود رجال المباحث في الفندق الذي نعيش فيه وهم يظهرون في الأدوار بصفة مكشوفة ودائمة بحيث يشعر النزيل بالحرج والأنظار تتبعه في خروجه وعودته إلى حجرته . . ألا يمكن أن يوجد هناك نظام لحماية كبار الضيوف ، أو النزلاء بغير هذا الأسلوب المزعج لنزلاء الفنادق من عباد الله العاديين . . أمثالنا؟ .
* شاهدت جلسة لمجلس النواب نظر فيها ميزانية الجامعة . . كانت المناقشة رائعة ، وقد أعجبني من النواب سالم المرزوق حيث تجلى في مناقشة عملية لمعنى التعليم الجامعي وأهدافه . . ولولا بعض الفوضى وعدم النظام في ضبط تحركات الأعضاء داخل المجلس ، لكان كل ما شاهدته نموذجاً رائعاً للحياة الديمقراطية .
* الصديق الكريم حامد محمد صالح الفارسي ، وقد كان للأخ علي سيار فضل تعرفي عليه ، غمرنا جميعاً بكرمه وأفضاله . . ولست أنسى وجبات الزبيدي الشهية المتكررة التي تناولناها في منزله مما يشهد بطول باع المطبخ الكويتي في الوجبات الشعبية . . تحياتنا الخالصة له ، وللسيدة المصونة أم صلاح ، وللمطبخ الكويتي من مموش ومطبق ومحمر تحليه سمكتي المفضلة الزبيدية .

رأي الأضواء

إيران ، الجارة المسلمة الكبرى ، مطلوب منها أن تمارس أبعاد هذه الأوصاف التي حباها بها موقعها الجغرافي والديني على طول الشاطىء الشرقي من الخليج . .

وممارسة هذه الأبعاد تتطلب الكثير من الموضوعية والواقعية التي اتسمت بها إيران في ممارسة شئونها السياسية في الحقبة الأخيرة على الصعيدين الإسلامي والدولي .

والموضوعية التي ندعو إيران إلى انتهاجها في ممارسة دورها في الخليج يجب أن تتجرد من مظهر القوة والتشدد اللذين تحرص الجارة الصديقة على إبدائهما في مواضيع الخلاف الراهن بينها وبين بعض بلدان الخليج فيما يتعلق بملكية بعض جزره .

إن إيران يجب أن تكون آخر من يتحدث عن القوة مع جاراتها الصغيرة ، ذلك لأن منطق القوة والنفوذ يجب أن يزول بزوال الوجود البريطاني الذي كان يعتمد على ذلك الواقع طيلة الحقبة التي سيطر فيها على المنطقة ، وليس معقولاً ولا مقبولاً أن تجيء دولة جارة ، صديقة ، مسلمة ، تجمعها مع أهالي المنطقة رابطة الدين والآلام والآمال ، لتمارس منطق أصحاب المصالح نفسه ، وتحل محلهم في ممارسة حق القوة والتسلط والنفوذ .

إن مناسبة وجود الوزير الإيراني الكبير ، أردشير زاهدي وزير الخارجية في زيارته

للبحرين ، لا شك في أنها تؤرخ لعهد جديد من الصداقة والتآخي بين البلدين الجارتين . إيران والبحرين ، ولكن هذه المناسبة جديرة بأن تذكر الجارة الصديقة بأن الحكمة والتروي ، والمفاوضة السلمية الهادئة هي الشعار الأخوي الذي يجب أن تظل رافعة لواءه في جميع اتصالاتها مع بلدان الخليج أياً كانت طبيعة ذلك الاتصال ، ومداه .

إن كسب جزيرة أو جزيرتين ، لن يزيد في رخاء إيران ، أو رقعتها الجغرافية في قليل أو كثير ، ولكن كسب ود شعوب المنطقة ، وتعاطفها ، يعني الكثير الكثير بالنسبة للدور الذي تتطلع إيران للقيام به في استقرار الخليج ، وأمنه وسلامته ، ولتكن القوة الدفاعية الكبرى التي تعمل إيران على ايجادها ، عوناً للخليج في ضمان أمنه ، لا حرباً عليه .

وحيا الله الوزير الكبير ، يمثل شعباً صديقاً في بلد صديق .

(التحرير)

الاتحاد مع الكويت أمنية غالية... ولكن... كيف؟

عتب عليّ صديق كريم ، وحق له أن يعتب ، لعدم اشتراك الأضواء في الضجة التي قامت مؤخراً في الصحافة البحرينية والكويتية ، عن دعوة إلى إقامة اتحاد بين الكويت والبحرين . . وكان مما قاله الصديق الكريم : إن لآراء الأضواء ثقلها السياسي وأثرها في تحديد معالم الأمور في المنطقة ، وإنها لم تكن تعكس الرأي العام في البحرين بكل أبعادة ، فلا شك أنها تمثل جزءاً كبيراً منه ، أو أنها - على أقل تقدير - يجب أن تقول رأيها بكل صراحة ووضوح ، في موضوع يرى الصديق الكريم أنه مصيري ويستوجب من جميع صحف الرأي في البلدين أن تدلي بدلوها فيه .

والصديق الكريم ينسى أن موضوع الاتحاد مع الكويت كان من ضمن المواضيع التي جرت فيها مساجلات حامية ، ومناقشات حية ، مع الزميلة «اليقظة الكويتية» وأن ذلك قد كان بالتحديد منذ أكثر من عامين مضيا أو منذ أن أدركت الكويت - عبر صحافتها - عقم المحاولات المبذولة في المسيرة الاتحادية لخلق المنطق من اللامنطق والمعقول من اللامعقول .

وبالرغم من وثوقي في ذاكرة القارئ ، وإعزازي لها ، إلا أن عتاب الصديق الكريم - وهو يمثل الصفوة من القراء - أرغمني على مراجعة موقفي من هذه الذاكرة ، ودفعني - مضطراً - إلى اقتباس بعض ما ورد في تلك المساجلة من آراء ، إنعاشا لذاكرة القراء والقارئ الصديق معهم من ناحية ، وإقناعا للصديق العاتب بأن الأضواء

لم تتخلف عن الركب ، وأنها قد قالت كلمتها في هذا الموضوع ،وخلفته وراءها ومشت ، دون أن تنظر إلى الخلف في وقت ترى فيه أن مقتضيات الرؤية تستوجب النظر إلى الأمام . . ليس معنى هذا الغض من الآراء القيمة التي وردت على صفحات الصحف الزميلة في البحرين والكويت عن هذه القضية بل ولعل ما نشرته الزميلات يوضح كثيراً من خلفيات هذا الموضوع ، وأبعاده ، ولكن الأمر بالنسبة للأضواء لا يتجاوز كونه قضية أو رأياً تناولته بالمناقشة والحوار في حينه ولا ترى جدوى أو فائدة من العودة إليه إلا في نطاق إنعاش ذاكرة القراء ومنهم صديقنا العاتب . . وفي نطاق ما استجد في وضع البحرين السياسي من شئون .

في العدد١٧٠ من الأضواء الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٥م - أي منذ سنتين - كتبت مقالا بعنوان «الوحدة الفيدرالية مع الكويت أمنية غالية . . ولكن متى . . وكيف» قلت فيه بأن تجارب الكويت للوحدة مع بلدان الخليج بدأت منذ فجر استقلال الكويت الحديث ، وأن سعادة الشيخ جابر الأحمد ولي العهد ورئيس الوزراء قد مر بتجربة مريرة قاسية عندما اقترح على بلدان الخليج إصدار عملة موحدة مع الكويت تكون خطوة إلى تنسيقات أوسع يمكن تحقيقها ،وشرحت كيف أن سعادته - تلافياً للحساسيات - اقترح أن يكون اسم الدينار «دينار الخليج» وأن يحمل شعاراً خليجياً موحداً يمثل طابعاً عاماً مشتركاً له ، لكي لا يقال بأنه يرمز لمعالم خاصة من هذا البلد أو ذاك ، ثم يقول سعادته - بالحرف الواحد - ملخصا آلامه من تلك التجربة الرائدة : «ولكن . . ماذا كانت ردود الفعل في بلدان الخليج لمسعانا ذاك؟ اختلفت التأويلات والتفسيرات له ، وتجاوزت النظرة إليه الدوافع المخلصة الجلية ، إلى الشك والريبة والحذر . . الشك من أن الكويت تسعى إلى السيطرة على بلدان الخليج عن طريق الإشراف المالي على العملة الموحدة ، وأن هناك مرامي لديها لتوسيع نفوذها ، أو تأثيرها ، أو خلق أبعاد جديدة لكيانها على حساب بلدان الخليج الأخرى . . ثم يستطرد سعادته قائلاً : الحقيقة المؤلمة في تاريخ خليجنا بشكل عام أن الحساسيات الخاصة ، والإقليمية تطبع كثيراً من تصرفاتنا واتصالاتنا بحيث تطغى على المصلحة العامة المتوخاة للمنطقة .

وهكذا - قال سعادته - صدمنا في أول مسعى لنا لإيجاد التقارب بيننا وبين إخوتنا في الخليج . طبعا كانت بداية غير مشجعة ، كتبت النهاية لتلك المساعي والمحاولات .

إلى هنا انتهى إيرادي للحديث الذي كان قد دار بيني وبين ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها منذ أكثر من سنتين . . ثم عقبت على رأي الزميلة الكويتية «اليقظة» الداعية لهذا الاتحاد بقولي : «الواقع أن الغيرة التي دعت الكاتب للمطالبة بهذا الحل غير مستبعدة ولا غريبة على أبناء الكويت الأشاوس ، وكما قال كاتب المقال فإن أواصر القرابة ، والعادات ، والتقاليد ، والآمال المشتركة ، بين أبناء البلدين الشقيقين ، حكاماً وشعوباً كفيلة بإثارة أسمى عواطف الإخاء والترابط ، ولكن . .دعونا هنا نفكر تفكيراً موضوعياً جاداً في إمكانيات قيام هذا الاتحاد بين بلدين متقاربين في كل شيء ، إلا في النظام ، والدخل المالي لكل منهما . . الحقيقة المسلم بها أن أعباء هذا الاتحاد المالية ، والتنظيمية ، ستكون من أكبر مشاكل الكويت قبل البحرين ، ولاأظن أن الأولى تقبل أن ترجع بنفسها القهقرى سنوات لم تجتزها إلا بصعوبة بالغة ، وتضحيات عظيمة ، لمجرد النخوة والشهامة ، وواجب تصدي الأخ لمساعدة أخيه . .ثم كيف يكون شكل هذا الاتحاد ،أيكون على أساس ذوبان كيان البحرين في الكيان الاتحادي المقترح ، أم على أي أساس؟! وهل يمكن أن يقوم الاتحاد على قدم المساواة بينهما؟ وكيف تحل مشاكل هذه المساواة بين مواطني البلدين والكويت تشكو من تضخم الموظفين ، بينما تشكو البحرين من تفشي البطالة بين صفوف المتعلمين .

مشاكل ليس لها أول ولاآخر ، وفوارق كبيرة شاسعة ، تجعل من مجرد الدعوة إلى مثل هذا الاتحاد مجرد أمنية عزيزة وغالية ولكنها لاتتجاوز كونها أمنية من أعذب الأمنيات دون أن تجد سبيلاً واحداً للتحقيق .

ثم طالبت الكويت – وكان عبء التهديد الإيراني لها في عنفوانه آنذاك – أن تتصدى لمساعدة البحرين في تلك الأزمة عن طريق استخدام نفوذهاوقوتها الأدبية والمادية في جعل جميع البلاد العربية تحذو حذوها ، وللمة بقايا الوجود العربي ، للقيام باتصالات ديبلوماسية واسعة النطاق لوضع النهاية – مع دول الغرب والشرق – للأسطورة الإيرانية عن مطامعها في الخليج .

وختمت المقال بالدعوة للبحرين بأن تمضي في مساعيها الوحدوية مع دول الخليج ثم قلت : «أما إذا أخفق الاتحاد في إثبات وجوده ، فلعل أجدى ما يمكن أن تقوم به البحرين أن تعلن استقلالها ، وعند ذاك تستطيع الكويت أن تقوم بالكثير في سبيل دعم هذا الاستقلال ، مادياً وأدبياً ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من المساعدات – ولست أظنها ضنينة بذلك – لجعل الاستقلال حقيقة واقعة يمكن أن يكون منطلقاً

إلى الخطوة الاتحادية التي تنادي بها الزميلة الكويتية» .

وبعد . .

كان هذا رأيي منذ أكثر من سنتين ، ومع ذلك فهل استجد شيء يوجب الخوض في مثل هذا الموضوع من جديد؟ . . الذي استجد هو أن البحرين - بسعي مشكور من الكويت - قد استطاعت أن تتخلص من نير التهديد الإيراني ، واسترجعت قدرتها على الحركة بعد أن شدها هذا التهديد سنوات إلى الأرض ، ولكنها لا تزال البلاد التي تفتقر إلى الموارد ، وإلى الهيكل السياسي والديموقراطي الذي يجعل من طبيعة سعيها لمثل هذا الاتحاد حملاً ، يتفق مع طبيعة الأشياء ، ومنطق التشابه في الأوضاع السياسية . . ويقيني بأنه قبل أن نطمح لتقديم عروضنا باتحادات تعرقل مسيرة الآخرين ، أن نعمل على رفع مستوياتنا السياسية وأن نطور أنظمتنا الداخلية بما يؤهلنا للكلام عن الاتحاد - بعد هذا كله - والدعوة لقيامه مع الأنظمة السياسية القريبة المشابهة . ولعل بقاء الكويت سنداً وعوناً لنا - كما هي الحال اليوم - لا خير من إرباكها وجرها إلى اتحاد يشكل الجانب الثاني منه عبئاً ثقيلاً من التركات المثقلة والأنظمة الخاصة التي تجاوزت الكويت مشاكلها منذ سنين .

نعم وألف نعم . . لو جاء هذا الكلام بعد أن تستكمل البحرين مقومات الوجود السياسي الديموقراطي ، الذي ندور الآن في حلقات مفرغة من كيفية إنشائه ، وما يتطلبه من إيجاد إرادة التغيير التي نحتاجها قبل التفكير في أية خطوة تطويرية . وما لم يتحقق لنا - واقعياً - هذا التحرك الذي نتحدث عنه ، وما لم نلمس ملامح مميزة تدل على ولادة هذا التحرك ، وتبلور كينونته إلى عالم الواقع ، فسيظل الحديث عن اتحاد مع الكويت ، حديثاً مبنياً على العاطفة ، والعاطفة المشبوبة وحدها ، دون أساس من واقع ملح تمليه ضرورات قومية أو سياسية ، وسيظل اتحاداً غير متكافئ تطل منه ثغرات كبيرة من التباين ، تنمي الحساسيات ، وتعمق هوات الفوارق السياسية والاجتماعية ، وتكسر حدة العاطفة المشبوبة - التي نمت على البعد - عندما تصطدم بصلابة الواقع ومرارته .

رأي الأضواء

تشهد الجارة الشقيقة عمان في هذه الأيام الاحتفال بمرور عام على ذكرى جلوس السلطان قابوس على أريكة حكمها العتيد . . ولقد بدأ السلطان عهده الميمون بمبادرات كثيرة خرجت بعمان من طوق العزلة التي طوقهم بها سلفه الراحل ، فولجت مجالات شتى من التنظيمات والمشاريع الإصلاحية لاشك في أن تأثيرها يزداد وضوحاً وجلاء يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام .

ولعل من يمن الطالع على هذا البلد الشقيق أن قيض الله له حاكماً شاباً يفيض عزماً وتطلعاً للنهوض بشعبه وبلده إلى مصاف البلدان الناهضة ، ويجمع حوله من رجالات البلد الأكفياء من يساعده على إكمال رسالته ، والسير بشعبه نحو ما يتطلع إليه من الاستقرار والأمن والرخاء .

وفي غمرة الأحداث السياسية الكبيرة التي تمر بها المنطقة نرى أن لعمان الشقيقة ، وسلطانها الشاب دوراً يجب أن لا يقلل من شأنه ، ذلك لأنها تمثل أكبر رقعة مساحية وسكانية في المنطقة ، ووضعها الطبيعي هذا يلقي عليها الكثير من المسئوليات تجاه شقيقاتها من الدول الصغرى المجاورة . حبذا لو أن البلد الشقيق أخذ زمام المبادرة لإيجاد نوع من التنسيق على مختلف المجالات مع جيرانه ، خصوصاً وأن اتحاد الإمارات العربية الذي قام مؤخراً يمكن أن يشكل خير منطلق لمثل هذا التنسيق الذي ندعو إليه .

نحن نؤمن أن أمام العهد الجديد في عمان الكثير من التحديات - على صعيد الإصلاح والاستقرار - ولكن مثل هذا العمل الشاق يجب أن لا يقعد به عن العمل مع جيرانه لإيجاد نوع من الترابط معها ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان استمرار الرخاء والاستقرار في منطقة يربط بين بلدانها أكثر من رباط من المصالح والآمال المشتركة . . وحيّا الله السلطان الشاب في عيد جلوسه الأول ، ورجاله المخلصين .

(التحرير)

هذه المجلة

بقلم : سكرتير التحرير

كانت مجرد فكرة لم نكن نتوقع أن تخرج إلى حيز التنفيذ . . فكرة تداعب أحلامنا . .

منذ أمد طويل . كنا خمسة نتجاذب أطراف الحديث ، بل الأماني العذاب دون أن تتوافر وسيلة لتحقيقها . . وكان الهمس يدور بيننا فيما يشبه أنّة المذبوح ، نرى شباب الأقطار العربية وقد شمروا عن سواعدهم ، ودخلوا مضمار الكفاح والبناء ، ووضعوا اللبنات الأولى لنهضة فكرية بينما شباب البحرين يغط في نومه مستمرئاً حياة الكسل والخمول . . واستعرضنا حركات شبابنا وجهودهم في سبيل الرقي والتقدم فرأيناهم – ونحن منهم– ينتهون من حيث يجب أن يبدأوا .

وغاية ما وصلوا إليه هو إنشاء أندية ثقافية تنحصر رسالتها في حيز ضيق محدود بين طائفة معينة من الشعب . أما السواد الأعظم من الشعب فيعيش بمنأى من أن تصل إليه همسات الشباب في ذلك النطاق الضيق . . وهنا نشأت الفكرة غامضة غير واضحة ، وأخذت المناقشات تعلو فتلبسها ثوب البروز والوضوح ، وإذا الجمع قد انفضّ وقد أخذت فكرة إصدار«صوت البحرين»سبيلها إلى الوجود .

ألم أقل إنها فكرة وإنها كانت وليدة اجتماع غير مقصودين؟ولكن كيف السبيل إلى تحقيق هذه الفكرة ودون ذلك ما دونه من المصاعب والعقبات؟ . . . وكيف يتم الطبع؟ . . . وهل ستكون الأقلام حرة في الجهر بما تريد؟ومن الذي يمول المشروع؟

وأخيراً- وهو الأهم- هل سترحب السلطات بالفكرة وتتعاون معنا في تحقيقها؟ أسئلة متراصة متلاحقة لم نجد لها جوابا حاسماً آنذاك . ولكننا تعاهدنا أن نبذل ما في وسعنا لتحقيقها ، ووزعنا اختصاصات هذا المجهود فيما بيننا . فهذا موكول إليه جس نبض السلطات ومعرفة رأيها في الموضوع ، وذاك للاتصال بنخبة من الشباب وغرس الفكرة في أذهانهم لنيل مناصرتهم في هذا السبيل ، وآخر للاتصال بأعيان البلد واكتسابهم إلى صفنا . . وقطعنا في كل هذا شوطاً ناجحاً ، والتأم الجمع ثانية لنستعرض الجعبة فيما آتيناه . . فاذا السلطات تتعاون معنا إلى حد الوعد بطبع المجلة في مطابعها بعد استكمال آلاتها الناقصة . وإذا براعينا الأمير سمو الحاكم المعظم يبارك الخطوة ، ويعد بتقديم كل ما يلزمنا من عون وتشجيع ، وإذا الشباب يلهجون بالمشروع وقد لمعت أعينهم حماساً ، واشتعلت قلوبهم إيمانا بحاجتنا المسيسة إلى «صوت للبحرين» يبلغ الملأ ما نصبو إليه مرآة صادقة لآمالنا ومشاعرنا في الإصلاح .

ولمسنا كل هذا الحماس والتشجيع فاغرورقت مآقينا بالدموع . . دموع الشكر لله والإيمان بهذا الشعب الذي وهبنا نفوسنا لخدمته ونحن نستصغرها عليه . وبرزت لنا في الطريق عقبات جديدة . فمطابع البحرين لا تستطيع إبراز المجلة في الثوب القشيب الذي أردناه لها .

ومطابع الكويت الشقيق تأبى أن تقوم بطبعها إلا إذا أخضعنا موادها لقلم الرقيب هناك يشطب منها ما يريد . . وليتصور القارىء الكريم أن تكون المجلة خاضعة للرقابة في البحرين والكويت ليتسلمها بعد ذلك أوراقاً بيضاء من غير سوء . . وأدرنا وجوهنا شطر مصر ، كنانة الا ، واستصرخنا الصديق الكريم الأستاذ عبدالعزيز حسين مدير بيت الكويت ، فأبدى روحاً طيباً واستعداداً مشكوراً للتكفل بطبع أعداد المجلة في مصر ، ولكننا اصطدمنا بالأعباء الجسيمة التي سنكلف بها ذلك الصديق الكريم وهو يشغل منصباً له أعباؤه وأتعابه ، فصرفنا النظر مرغمين عن تلك الوسيلة . . . وتعددت بنا السبل وتشعبت الآراء ، حتى لقد اقترح البعض أن تطبع أعداد المجلة على «الجستنر مؤقتاً» . . وأضاف أحد الخبثاء : لم لا ننسخها باليد نسخة نسخة؟وركن المشروع على الرف كغيره من مشاريع شبابنا الكريم ، وكان على عناكب الإهمال والنسيان أن تنسج خيوطها حوله وتلفه في طياتها كما لفت غيره من قبل .ولا غرابة في الوضع ، فهذا مصير كل مشروع عندنا ، تماماً كما أن الموت مصير كل شيء حي! . . وهنا تخلف الحوادث ظننا في الشباب لأول مرة ، وبينما نحن نشارف على

الغـرق وقـد اسـتنزف قـوانا ما بذلناه من جـهـود مـا كـادت تومض إلا لتنطفىء ، إذا بسواعد قوية تتلقفنا إلى بر النجاة ، وإذا المشروع قاب قوسين أو أدنى من التحقيق . . ونتلفت باحثين عن السر في هذه الثورة المفاجئة بعد الضعف ، والحماس المتأجج بعد الفتور ، ويجيئنا الجواب دون عناء في الشباب! . . .

الشباب الذي أحاط بنا يستحثنا ويرفع من عزائمنا الخائرة حتى أعاد لنا الثقة في أنفسنا . والشباب الذي جند نفسه لتقصي الأخبار والطرف يوافى بهما المجلة . . . وسار المشروع حينئذ في طريق التحقيق تشدّ من أزره همم لا تعرف الكلل في شباب متوثب طموح ، وهكذا برز أول أعداد المجلة إلى الوجود . .

وبعد ، فها هي المجلة – بين يديك – نقدمها لك ، معتذرين لأننا لم نستطع أن نبلغ بها الكمال الذي ننشده ، وهو مركب صعب على المحترفين . بله الهواة . ولكننا نعد ، والله ولي التوفيق ، أن نعتصر ما بقى لنا من جهد ليكون العدد الثاني أحسن من سابقه ، وأن يكون الثالث أحسن من الثاني وهكذا دواليك .

بقيت لي كلمة أخيرة أوجهها إلى القارىء الكريم أيًا كانت شخصيته وثقافته ، وهى أننا نرحب بكل نقد وتوجيه ، وأننا –كما ذكرت– هواة نخطو الخطى الأولى نحو صحافة عصرية راقية ، ولن يتسنى لنا تحقيق ما نصبو إليه ما لم يكن تعاون القارىء معنا رمزاً لهذا السعى نحو الهدف المنشود . . . إن هذه المجلة من الشعب وإليه ، وهى تفتح صدرها لجميع أبناء الشعب ،تقبل كل ما يتفق ورسالتها من السعى نحو حياة أفضل ، والنهوض بهـذه الأمة الكريمة نحو مدارج الرقي والكمال . أخذ الله بيد الجميع إلى ما فيه خير الأمة والوطن؟

كلمات لا تنقصها الصراحة
الاتحاد يطفو.. في إطار مهزوز
هل يكتب للطفل الجميل أن ينقلب مسخاً «مشوهاً»؟!

بالرغم من أن اليوم الثاني للمؤتمر يكاد ينتهى ، وأنا أكتب هذه الكلمة ، فإن المتتبعين لما يسمع من وراء أبوابه لا يجدون فيها بوادر تبشر بالنجاح ، أو بالأحرى ما يبشر بسير المؤتمرين في الطريق الذي اختطوه لأنفسهم في الاجتماعات السابقة . . . والشعور الغالب هنا بأن هناك اتجاهاً لتمييع كل نقطة كانت موضع خلاف في الاجتماعات الماضية ، (والتمييع) هنا لا يعنى إذابة نقط الخلاف عن طريق التصدى لها بحلول إيجابية تتناسب ومقتضيات المرحلة المصيرية التي تمر بها المنطقة ، أو تتلاءم مع ما تتطلبه هذه النقاط من الحلول الإيجابية للانفجار والموضوعية ،وإنما هي إذابة بمعنى إزالة نقطة الخلاف عن طريق الوصول فيها إلى تسويات مبتورة تزيد من تعقيد هذه النقاط ، وتلغيمها الانفجار في أي وقت آخر قريب أو بعيد .

وهناك الآن طرفان يمثلان طرفي المحور في الشد والجذب ، وفي مفاهيم أبعاد الاتحاد وأهدافه . الرأى الأول- وهو الرأى الذي تحتضنه القلة الواعية من المؤتمرين- يقول بأن الاتحاد ليس إلا وسيلة لغاية ، وأن الغاية هي وضع حجر الأساس لخطوات تطويرية هادفة في الهيكل الأساس الذي تعتمد عليه أساليب الحكم المعاصرة في المنطقة ، بمعنى أنه- أي الاتحاد- لا يعنى تجمعاً قبلياً ، أو تكتلاً حكومياً لمواجهة الفراغ العسكري والسياسي الذي ستجابهه المنطقة بعد الانسحاب البريطاني ، وإنما هو توحيد للجهود ، وتنسيق للإمكانيات ، لتحقيق أكبر فائدة ممكنة منهما

واستخدامهما كقاعدة للقفز من إطار المجتمع القبلى الضيق ، إلى إطار المجتمع الشعبي الواسع . ويرى هذا الفريق أن هذا الهدف جوهرى وأساس تمليه ضرورة التصدى الموضوعى للتحديات التي تجابهها بأحداث المنطقة ، وأنه ما لم تتضح معالم هذا الهدف في كل خطوة اتحادية يقوم بها المؤتمرون ، فإن جميع ما عداها عبث لا طائل تحته ، لذلك فإن أياً من التنازلات على حساب إغفال هذه الحقيقة الجوهرية الهامة لا يعني التنازل بمعناه التسامحى المتعارف عليه ، وإنما يعنى التسليم بإغفال حقيقة تمثل أول المفاهيم التى يجب أن يقوم عليها الاتحاد ، وهذا معناه التفريط في الأمانة التى عجزت السموات والأرض عن حملها فحملها الحكام . من العوامل المترابطة مع هذا الهدف الأساس الجوهرى من الاتحاد ، التمثيل الشعبي لأبناء المنطقة في المجلس الاستشارى المزمع تأليفه ، إن هذا المجلس- مثلا - يجب أن لا يكون نسخة كاربون مشوهة من الحكام ، بمعنى أن لا يأتي من يأتي إليه . عن طريق تعيين هذا أو ذاك من موظفي الدولة في . وإنما يجب أن يكون ممثلاً لشعوب المنطقة بكل ما في كلمة التمثيل من معنى ، وهذا يستدعى أن يتاح لشعوب المنطقة انتخاب من يريدون تمثيلهم فيه ، وبغض النظر عن عدم واقعية الطرق الانتخابية في كثير من بلدان المنطقة ، فإن هذا لا يجب أن يقوم مبرراً لعدم إيجاده بل إن الموضوعية تقضى بايجاد النواة لتحقيقه ، وأن يترك للزمن ، والتطور الطبيعى ، أن يستكمل مقوماته ومتطلباته . . هذا مثل واحد من الأمثلة الأخرى القائمة في جميع نقاط الخلاف التى كانت السبب في الوصول بالاجتماعات الماضية إلى طريق مسدود ، والتى ترى القلة الواعية من المؤتمرين أن الموضوعية كانت تقضى بالتصدى لها ، وحلها طبقاً لما يمليه منطق الأشياء ، ومستويات الوعى السليم لأبعاد هذه المشاكل . . .

ويجىء الرأى الآخر مناقضاً لهذه الاتجاهات تمام المناقضة ، فهو رأى يقول بإن الواجب الأساس للمؤتمرين هو الخروج من حالة التوقف التي وصلوا إليها في الاجتماعات السابقة بأى وجه من الوجوه ، ذلك لأن الغاية التي لا يجب أن يقف أي حائل دونها هي إبراز الاتحاد إلى الوجود بأى شكل من الأشكال ، ومهما اهتزت الصورة التى يمكن أن يخرج بها ضمن هذا الإطار . ويقول أنصار هذا الرأى بأن الزمن كفيل بإرساء أبعاد الاتحاد ومفاهيمه في نفوس أعضائه إذا ضمهم إطار العمل في داخل نطاقه . وما دامت الخلافات تنبع من نقاط معينة ،فإن من الأجدى دفن هذه الخلافات بطريقة من الطرق ، فإذا كان الواعون يرون بأن يكون التمثيل في المجلس

بالانتخاب بين الشعوب ، ويرى الآخرون غير ذلك ، فلا بأس من النزول على رأى «غير ذلك» لكى تسير عربة الاتحاد مهما كانت الثقوب التي في إطاراتها! . . . والغريب في هذا الرأى أنه يفترض التنازلات من جانب واحد ، وهو- لسوء الحظ-الجانب الذي يلتزم بالأسس الموضوعية في البناء الاتحادى ، وما دام الآخرون يرون بأن تكون نسبة التمثيل متساوية بغض النظر عن الكثافة السكانية ،فلا بأس في إقرار مبدأ التساوى وهكذا دواليك! . . . منطق غريب يدعو إلى إلغاء العقول وراء الظهور ، والعمل في نطاق الحساسيات ، والرواسب ، للخروج بثوب مهلهل ممزق ملىء بالخروق والثقوب ، يدعى مجازاً بدولة «اتحاد الإمارات العربية» .

لقد كانت الدورة الأخيرة لمجلس الاتحاد- في رأينا- من أفشل الدورات التى مرت بها مؤتمراته ، ذلك لأنه قد بدأ يتضح من خلالها أن صوت العقل في قراراته قد خبا ، وأن منطق الحساسيات ، والرواسب ، هو السائد . . وفي الوقت الذي كانت الشعوب تأمل فيه أن يكون المؤتمرون قد أبقوا لهم بقية باقية ، تتجسم في الحق الانتخابي في المجلس الوطني الاستشاري إذا بهم يرونهم ينكرون عليهم حتى هذا الحقّ الضئيل في المشاركة الشعبية في أجهزة الاتحاد ، مما يدفعنا إلى القول جازمين بأن الاتحاد سيولد- إن كتب له ذلك- ميتا بلا روح ، وأن الصورة التى ستخرج في إطاره- إن كتب لها أن تخرج- ستكون مهزوزة لا تبرز معالم الوليد الجديد-وإنما تطمس كل ملامح الوضوح فيه- بحيث لا يرى الرائى منها سوى خطوط غامضة لمسخ مشوه- كان ، حتى يوم قريب ، أملا لأجمل طفل مرتقب ينتظره أبناء المنطقة . . .

بعد هذا كله ، فلعل هناك من يتساءل ، ماذا كان موقف البحرين من كل ما تقدم ، وكل ما أستطيع قوله هو أن موقف البحرين كان «التسليم» بكل ما يراه الآخرون ، ولعل هذا الموقف ينبع من الخشية من أن يقال بأنها كانت في عدم الوصول إلى قرار بشأن هذا الشيء أو ذاك ، وهو موقف لايمكن تشبيهه إلا بمن يلقى بنفسه مع التيار ، فإما أن يجرفه بقوة اندفاعه إلى أعماق اللجة ، فيغرق ، وإما أن يقذف به إلى اليابسة ، فينجو . . . موقف يمكن وصفه بالإيجابية السلبية ، أو الإيجاسلبية كما يحلو لدهاقنة الاتحاد أن يسموه .

لمحات... اتحادية

* الموقف المشرق الذي وقفته الكويت في دعم المساعى الاتحادية ، والجهود التي بذلتها في هذا السبيل ، يجب أن تسجل لهذا البلد الصغير حجماً ، الكبير وعياً وحسن استيعاب لواجبه تجاه المنطقة . . . . وتقدير خاص يجب أن يزجى لوزير خارجيته سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الذي عايش مشاكل الاتحاد ، وعمل لها ، أكثر مما عايشها وعمل لها كثير من أعضائه . . .
* عندما سمعت بأن الحكام قد وافقوا على أن تكون نسبة التمثيل في المجلس الوطني المقترح أربعة أعضاء لكل بلد ، وأن هذه النسبة ستكون عامة على جميع بلدانه ، غمغمت في نفسى قائلاً : لا في المفاهيم الاتحادية شئون ، لا يعلمها إلا هو ، والراسخون في هذه المفاهيم!
* عندما انتخب عظمة الشيخ زايد رئيساً للاتحاد ، وجاء الدور لانتخاب نائب الرئيس رفض الكثيرون ترشيحهم له ، وعندما رشح سمو الشيخ خالد القاسمى حاكم الشارقة-وهو من أوعى حكام الساحل- رفض الآخرون ترشيحه . . الغريب أن من رفضوا الترشيح هم أنفسهم الذين رفضوا قبول ترشيحهم للمنصب .
* أكثر من حاكم أصدر بياناً «يتفاءل» فيه عن هذه الجلسة . .كثرة بيانات التفاؤل كانت توحى لى بأنهم كانوا يحاولون بهذه البيانات أن ينفوا عن أنفسهم مسبقاً تهمة (الفركشة) المنتظرة للاتحاد – وكأنهم يحسون بأن هذه ستكون النتيجة الحتمية . . .

رأي الأضواء

أخشى ما نخشاه أن يكون رفض جامعة الكويت لاستضافة ١٤٠ طالباً مستجداً من البحرين ، لم يكن بسبب نقص المبانى لهم ، بقدر ما كان محاولة لتخفيف الحرج على الجامعة إزاء النشاط السياسي المتطرف الذي بدأ الطلبة يمارسونه هناك على نطاق رابطتهم الطلابية . .

إن من اطلع على العدد الأخير من مجلة رابطة البحرين في الكويت «المسيرة» لا يتصور أن مجتمعاً طلابياً ، مهما كان عنيفاً في تطلعاته ومثله ، يمكن أن يتجرد من المسئولية والضمير الطلابي العلمي فيصدر منشورات ثورية ، أقل ما يقال فيها أن كاتبيها يعيشون في عالم خاص ، لا يحكمه قانون ، ولا يقيده عرف ، ولا يحد من مداه وعبثه أي إطار اجتماعي أو قانوني أو سياسي .

إننا نفهم جيداً خطورة الفترة التي يمر بها الطلبة عبر سنّ معينة ، ونقدر ما يعتمل في أنفسهم من مطامح وآمال ، وقد مررنا بهذه السن وعايشنا تطلعاتها ، ومارسنا الدعوة لهذه التطلعات ولكن ذلك لم يُنسنا أننا نعيش في مجتمع له أوضاعه الخاصة وقوانينه وظروفه ، وأن مجال العمل لتغيير هذه الأوضاع ليس مقاعد الدراسة ، وقاعات المحاضرات ، وإنما ميدان الحياة الواسع ، بعد أن نلجه مسلحين بنور العلم وقوة المعرفة . .

إن الامبيريالية ، والرجعية والنفعية ، والانهزامية ، إلى آخر هذه المعزوقة المجترة ،

لن تتغير بما نكتبه في منشور خاص في الجامعة ، في غمرة من نشوة حماس وانفعال ، كما أن «الكادحين» يستطيعون أن يستمروا سنتين أو ثلاثاً حتى نترك مقاعد الدراسة ونخرج الآخرين الذين جاءوا لينهلوا من معين العلم والمعرفة ، فتقذف بهم في أدران السياسة ومتاهات الشعارات .

إنني أؤمن بحق كل إنسان في أن يختار طريقه السياسي والاجتماعي في الحياة ، ولكنني أربط هذا الحق بواجب كل منا أن يتسلح بالعلم والمعرفة وحدهما قبل اختيار هذا الطريق . . والعلم والمعرفة طريقهما معروف ومحدد ، وهو الدراسة الجادة الواعية ، أما الطريق وحرية اختياره فميدانه الحياة الواسعة ، بعد التخرج لا على مقاعد الدراسة ، وعلى حساب الوقت والهدف الذي دخلنا من أجله الجامعات ودور العلم . . .

إنني أهيب بأبنائنا وإخواننا في الجامعات أن لا ينظروا إلى هذه الكلمة إلا بالمنظار الذي كتبت به ، وهو الخوف على مستقبلهم العلمي ، وتحصيلهم الجامعي من أن يتخلخل ويضيع بين متاهات وبريق الكلمات الطنّانة الجوفاء .

كتب رئيس التحرير:

دعوة من الشاه لصاحب العظمة لزيارة إيران

فتح خط جوي بين إيران والبحرين

مبعوثون من طلبة البحرين لجامعة شيراز

فتح فرع لبنك ملي إيران في البحرين

التباحث على تحديد «الجرف القاري» بين البلدين.

أستطيع أن أقول ، دون أي تحرج ، إن رحلة سمو الشيخ خليفة لطهران قد حققت من النجاح على الصعيد السياسي ما لا يضاهيه إلا النجاح الذي حققته الديبلوماسية البحرينية في حل قضية البحرين مع إيران ، وإنه إذا كانت الثانية قد أزالت الصداع الذي يوعك كل تحرك بحريني ، فإن هذه الرحلة قد أتاحت للبحرين حريّة الحركة والتصرف ، خارج حدودها ، طبقاً لحجمها الحقيقي وهيأت لها ممارسة وجودها الخاص على أساس شعورها بدورها التاريخي والحضارى في المنطقة ، دون أن يعوق هذه الحركة والشعور أي عائق من عوائق الشد والجذب التى كانت تتعرض لها فيما مضى من السنين . ولقد كان اختيار صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين لأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة ليكون على رأس أول وفد رسمي يسافر لزيارة إيران ، اختياراً موفقاً يدل على أصالة الرأى وبعد النظر في اختيار الشخص المناسب ، للعمل المناسب ذلك لأن سمو الشيخ خليفة على رأس تلك القلة من المسئولين الكبار في الخليج الذين يعرفون ماذا يقولون ، ومتى يقولون ، وكيف يقولون . . شباب حي ، وعقل راجح يغلفهما دهاء ديبلوماسى ، ولباقة في الحديث ، تجعل من هذه التوليفة خير مظهر تقوم البحرين بإبرازه في أول اتصال رسمى مكشوف لها مع صديقتها اللدودة إيران . . . ولقد رأيت الصحفيين الإيرانيين ،والأجانب عند وصولنا إلى مطار طهران وهم ينظرون بعضهم إلى بعض

بدهشة واستغراب مبعهثما رؤيتهم مسئولاً كبيراً من الخليج ، يصل دون أن يكون محاطاً بالمستشارين والملقنين ، ويرد على أسئلتهم بكل صراحة ووضوح ، بلغة إنجليزية سليمة ، ويسجل لهم أول تصريح مباشر مرتجل دون أن يتلوه من ورقة .

عندما وصلنا إلى مطار طهران ، بعد ساعة و٤٥ دقيقة من الطيران المريح على متن النفاثة بي اى سى ١١١ ، كان حرس الشرف يصطفون على طول الطريق المباشر بين سلم الطائرة ومبنى المطار ، وكان وزير الخارجية أردشير زاهدى يتقدم رتلاً من المستقبلين بينهم قائد الجيش والشرطة وكبار موظفي الحكومة الإيرانية ، وبمجرد أن دخلنا قاعة الاستراحة في المطار أحاط الصحفيون ، ومندوبو الإذاعات والتليفزيون بسمو الشيخ خليفة إحاطة السوار بالمعصم ، وبدأت الأسئلة تتقاذف عليه مختلفة متنوعة ، وهو يرد عليها بتركيز دقيق والابتسامة تعلو شفتيه . وعندما جلس على مقعده جلس إلى جانبه الوزير الإيراني . فتناول سموه الميكروفون من مراسلى الإذاعات وسجل شكره على الحفاوة التي استقبل بها ، وأشاد بروح التعاون التي أبدتها إيران ، ملكاً وحكومةً ، في تفهم مشاكل الخليج وقضاياه ، ودعا إلى أن يكون هذا التفهم مستمراً وعاملاً على توطيد أمن المنطقة وزيادة الاستقرار فيها والازدهار . . . ثم بدأ الموكب يشق طريقه إلى قصر الضيافة في سعد أباد بمنطقة شمران المرتفعة تتقدمه ثلة من راكبي الموتوسيكلات تتبعها سيارة مرسيدس ٦٠٠ ضخمة ترفع العلمين البحرينى والإيراني وتقل سمو الضيف وسعادة وزير الخارجية الإيراني ، تتبعها سيارة أخرى تقل سعادة الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة ومعه وكيل وزارة الخارجية ، وثالثة تحمل سعادة السيد محمود العلوى ومعه مدير المراسم بوزارة الخارجية ،وتقل الرابعة سعادة السيد محمد جابر الأنصاري والسيد على المحروس ، مع مرافق آخر من وزارة الخارجية يتبعهم بقية أعضاء الوفد في رتل من السيارات . . ومضى الموكب يشق طريقه عبر شوارع طهران الطويلة المنسقة تغطيها الأشجار الطويلة بخضرتها الوارفة المتشابكة في قمم الأشجار بين طرفى الشارع . . . السمة المميزة لمدينة طهران أنها كبيرة تمتد رقعتها السكنية زحفاً بالعرض على جميع الأطراف ، وهي بهذا تختلف عن بقية المدن الشرقية الأخرى ، كالقاهرة وبيروت ، حيث تزدحم أواسطها بالعمارات السكنية المرتفعة . . . ولعل السبب الهندسي الذي يدعو إلى عدم بناء العمارات العالية في طهران يرجع إلى تعرض الأراضي الإيرانية ، بين الحين والآخر ، لأخطار الزلازل التى تساعد على تخفيف وطأتها المبانى الواطئة . . . فيما

عدا ندرة العمارات العالية ، فإن طهران لا تختلف عن المدن الشرقية الكبرى إلا في فوضى المرور التى تفوق حتى بيروت ، ولم أشعر بمدى هذه الفوضى في خلال سيرنا مع الموكب ذلك لأن كوكبة الشرطة التى تقدمتنا كانت تخلي الطريق ، وتوقف حركة السير عند مرورنا ، ولكني شعرت بمدى ذلك عندما ركبت في السيارة في جولة خاصة ، فقد كان السائق يخترق بها زحام المرور ، وكأنه أفعى تنساب من اليمين إلى اليسار ، وعبر أية ثغرة تكون أمامها وكأنها في سباق مع الوقت والناس والزحام .

كان البرنامج المعد لزيارة صاحب السمو رئيس مجلس الدولة حافلاً : فقد ابتدأ يوم وصولنا بحفلة عشاء ضخمة أقيمت على شرفه في مبنى وزارة الخارجية ، وحضرها رئيس الوزراء السيد عباس هويدا ، وعشرات من رجال السلك السياسي والسفراء . ثم قام سموه في اليوم الثاني بمقابلة جلالة الشاه لتسليمه الرسالة الخطية التي كان يحملها من عظمة حاكم البحرين . . ولقد كنا نتوقع أن نذهب مع سموه لزيارة العاهل الإيراني والسلام عليه ، ولكن قيل لنا بأن البروتوكول الملكي لديهم لا يسمح إلا بمقابلة الشخصية الرئيسة في الوفد ، مع عضو آخر على الأكثر ، وقد فضل سمو الشيخ خليفة - بحكمته ورجاحة عقله - أن لا يأخذ معه أحداً للمقابلة ، وأظن أنه قرر ذلك حتى لا يقال بأنه فضل اصطحاب فلان على علان ، أو اصطفى فرداً دون آخر . طبعاً لم يكن استياؤنا من عدم المقابلة - نحن الصحفيين المرافقين للوفد - نابعاً من رغبتنا في إطالة أعناقنا بها ، ولكننا قد تعودنا في زياراتنا مع حاكم البلاد لجميع البلدان التي قام بزيارتها ، أن نقابل معه رئيس الدولة ، ونسلم عليه ، ثم ننسحب لنترك لهما سرية الحديث والمفاوضة فيما لديهما من شئون . .

جرى هذا في العراق ، والسعودية والكويت ، لذلك كان استياؤنا - الذي تحول إلى استغراب فيما بعد - من عدم إتاحة مثل هذه الفرصة لنا في إيران ، إلا أن السوابق التي استشهد لنا بها مرافقونا والتي حدثت مع جميع وفود العالم الرسمية اقنعتنا بأن عرش الطاووس ينفرد عن غيره من العروش بتقاليد وبرتوكولات خاصة لا سبيل إلى تجاوزها مهما تعالت أصوات الاحتجاج . ولذا اقتنعنا - أنا والأخ علي سيار - بهذا المنطق ، واتفقنا على عدم إثارة الموضوع فيما نكتب من انطباعات ، خصوصاً أننا أمام هدف كبير لا سبيل لمثل هذه الأشياء الصغيرة إلا أن تذوب فيه .

المهم أن الهدف الكبير من الزيارة قد تحقق ، وأن المقابلة التي قام بها صاحب السمو الشيخ خليفة للعاهل الإيراني ، كانت من أنجح المقابلات التي خلفت في

نفس الشاه تأثيراً بالغاً تجلى في قوله بأنه مغتبط بهذه الزيارة ، وأنه يرجو أن تكون فاتحة خير وتعاون بين شعبي البلدين الشقيقين ، وحكومتهما على صعيد الاحترام والتقدير المتبادلين . ثم دلل على اغتباطه هذا بأن عرض على سموه الضيف الزائر استعداد الحكومة الإيرانية للقيام بأية مساعدة تريدها البحرين . وقد رد سموه بالمثل فأثنى على الموقف الإيجابي الذي وقفته الحكومة الإيرانية ، وعلى رأسها الشاهنشاه ، بالنسبة لحل قضية البحرين وأكد حرص صاحب العظمة الحاكم وحكومته على حفظ علاقات الجوار الودية والأخوية وتنميتها بين الشعبين الجارين المسلمين .

وعلى مائدة الغذاء الملكية جرى حديث ودي متبادل ، ختمه جلالة الشاه بسؤال الشيخ خليفة عن سنه ، فأجاب بأنه ٣٤ عاماً ، ثم سأله عن سن صاحب العظمة فقال بأنه ست وثلاثون . .

عند ذلك رد عليه الشاه مبتسماً : أرجو أن لا تترددوا في أن تعتبروا جميع مطالبكم بمثابة طلبات الابن من الأب الذي لا يملك إلا أن ينفذ طلب أولاده . . وأنه يرجو أن ينقل لأخيه صاحب العظمة الحاكم دعوته الأبوية لزيارة إيران في أي وقت يراه مناسباً . . . فشكره صاحب السمو مثنياً على عاطفته ، ومقدراً لها ، واعداً إياه بإبلاغ دعوته لأخيه ، متمنياً له ولبلده دوام التقدم والازدهار .

والواقع أن عاطفة الشاه كانت صادقة تجلت آثارها في جميع المباحثات التى قام بها وفد البحرين مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في خلال أيام الزيارة ، لا أجد أفضل من تلخيصها- لضيق الحيز- في الفقرات التالية :

* عندما أثير موضوع الإيرانيين المقيمين في البحرين رد سمو الشيخ خليفة بأن هؤلاء يستطيعون أن يطلبوا الرعوية البحرينية إن ارادوا ذلك ، أو أن يحتفظوا بجنسياتهم كضيوف مقيمين في البلاد .
* فيما يتعلق بإنشاء خط جوى بين إيران والبحرين ، رد سمو الشيخ خليفة بأن هناك شركة طيران وطنية تعمل في الخليج ، وأنه يمكن ترتيب هذا الأمر بالتفاوض معها لإعطائها حق النزول في المطارات الإيرانية مقابل مثل هذا الحق للخطوط الإيرانية في البحرين .

وقد تقرر أن يغادر البحرين وفد شركة طيران الخليج يوم ٢٧ من الشهر الجاري إلى إيران لإجراء مفاوضات عقد الاتفاق المذكور .

* اتفق الطرفان على عقد اتصالات فورية لتحديد الجرف القاري بين البحرين

وإيران ، وهذا يعطى البحرين حق حرية العمل والسيطرة على حدودها البحرية .

* أعربت وزيرة التربية الإيرانية عن رغبتها في فتح مدرسة للإيرانيين فقيل لها بأن المدرسة موجودة فعلاً ، وأنه يمكن تعزيزها دون الحاجة لفتح مدرسة أخرى ، وقد اتفق الطرفان على بدء المراسلات لتحديد المنح التي يمكن أن تقدمها إيران لطلبة البحرين للدراسة في جامعة شيراز . . . وقد أبدى المسئولون دهشتهم وتقديرهم للمستوى العلمي في البحرين ، عندما علموا بأن شهادة التوجيهية البحرينية معترف بها في جامعات الشرق الأوسط .

طلب المسئولون الإيرانيون الموافقة على فتح فرع لبنك ملى إيران ، وآخر لبنك الصادرات الإيراني ، فوافق الوفد البحريني على فتح فرع لبنك واحد هو بنك ملي إيران .

حديث هام مع أمير دولة قطر..

أمير قطر يقول :
التلاحم بين قطر والبحرين ضرورة
سجّلها عليّ عهداً بأن أقوم أنا بالمبادرة للتنسيق مع البحرين
نص الحديث الهام الذي أجراه رئيس تحرير الأضواء مع صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

«كنت قد نشرت في العدد الماضي معظم نص هذا الحديث الهام الذي أجريته مع سمو أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد ، إلا أن ظروفاً فنية بحتة لا حيلة لنا إزاءها- خصوصاً وأن الحديث دفع للمطبعة ليلة صدور العدد- حال دون استكمال جميع جوانب الحديث أمام ضغط المادة الصحفية المتعلقة بالأحداث في قطر الشقيق . .أعيد اليوم نشر الحديث كاملاً لأهميته القصوى ولمقتضيات الأمانة الصحفية والحقيقة والتاريخ» .

عندما طلبت من سمو الشيخ خليفة في مقابلة خاصة أجريتها معه مساء الثلاثاء قبل الماضي أن يروي لي تاريخ اللحظة التي أدرك فيها أن لا فائدة من ترميم الإناء المكسور ، أو ترقيع الثوب المهلهل . وأن الواجب يقتضي عليه القيام (بشيء ما) لتصحيح الأوضاع ، أجابني بصراحته المعهودة : يا أخى إنني لم أقم بما قمت به لمغنم شخصي أو مطمع خاص ، ولكني رأيت بلادي تتردى في الهاوية على أيدي رجال

تجردوا من الإحساس بالمسئولية نحو هذا الشعب والوطن . . رأيت الجمود يسيطر على جميع مرافق الدولة . فكما كنت أحاول أن أدفع عجلة التطوير خطوة إلى الأمام رأيت من يزحزحها خطوات إلى الوراء . . . صدقني لو أن الأمر يتعلق بي شخصياً ما اكترثت ولصبرت واحتملت . ولكن الأمر تجاوز حدود ما يمسني شخصياً إلى الإضرار بالمصالح العامة للبلاد .

هل تتصور أن بلداً تصدر دستوراً تظل بنوده مجمَّدة لأكثر من عام واحد ويصبح مادة للتشهير والتنكيت على البلد الذي يصدر الدساتير «مع إيقاف التنفيذ»؟ كيف يمكن أن يرضى ضميرى وإيماني بأن يقال هذا عن بلدى الطيب ، وأن أشترك في تحمل هذا الوزر مع من كانوا السبب في ما آلت إليه النظم التطويرية في البلاد؟ هلا تتصور أننى كنت مضطراً ، وأنا ولي العهد ، أن أتحمل تبعات وزارة الخارجية والداخلية والمالية بالإضافة إلى مسئولياتى وأنا رئيس للوزراء ، كل ذلك كنت أقوم به حتى لا أترك مثل هذه المناصب الحساسة المصيرية في تقرير مسيرة البلاد وتقدمها نهباً للأطماع والتكتلات العائلية والقبلية .

* الملاحظ يا سمو الأمير أن الوزراء الحاليين يقومون على أساس قبلى وعشائرى ، وزراء من آل ثاني وآخرون من القبائل المعروفة ، أين هو عنصر الشباب والكفاءة في الوزراء؟

- أين هم؟وأين دورهم؟ مثل هذه التساؤلات دفعتني دفعاً إلى القيام بتولي السلطة لكي أعطي كل ذي حق حقه . صحيح إن هناك اعتبارات معينة يجب أن تراعى في بدء المسيرة ، ولكن مثل هذه المراعاة يجب أن لا تطمس الكفاءات ، ولا تتخطى تكافؤ الفرص . وهذا ما أنوي القيام به في القريب العاجل إن شاء الله .

* يقال في مجال التعريض بكثرة أفراد الأسرة الحاكمة وكثرة امتيازاتها إن قطر دولة تحكم أسرة ، أو أسرة تحكم أسرة ، كيف يمكن الانسلاج من واقع ما يشكله التكتل العائلي من ضغط سياسي على أجهزته المتفتحة ، وكيف يمكن التخلص من عبء نفوذ الأسرة على ضرورات التطور والانفتاح؟ . . .

- يا أخى رب الأسرة هو المسئول عن تقويم اعوجاج أفراد أسرته . إن وجد مثل هذا الاعوجاج . والناس على دين ملوكهم كما يقولون ، فإذا كان رب الأسرة صالحاً ، فثق أنَّ الصلاح سيكون السمة الغالبة على أفراد الأسرة الذين ينتمون إليه . . . وأستطيع أن أقول لك بمنتهى الصراحة أنني وجدت من معظم رجال الأسرة

الحاكمة كل تفهم وتعاطف مع الخطوات التطويرية التي أنوى القيام بها ، بل إني اؤكد لك بأنهم سيكونون لي نعم العون في هذا السبيل . . . الزمن تطور . . . والمفاهيم تطورت ، وثق أننا نحاول جادين دائبين اللحقاق بعجلة التطور . ولولا العوائق الماضية لكنا قد قطعنا في هذا المضمار أشواطاً ليست بالقصيرة . .

* تنفيذ الدستور المسنون للبلاد بكل أمانة وتجرد . وسأبدأ بوضع التنفيذ في خلال العشرة أيام المقبلة .

طبعاً هناك خطوات أخرى . ولكننا نبدأ بالأهم فالمهم .الأهم الآن أن نستعيد ثقة الناس بجدية الحكم في إرساء قواعد المشاركة الشعبية ، التي لا سبيل لبقاء أي نظام بدونها . . .

ولدينا بعد ذلك من الوقت والطاقة ما سييسر لنا- بعون الله- الاستمرار في سياسة التغيير والتطوير .

* الانفتاح والتعاون والتنسيق مع البحرين مثلاً . سمعنا منكم الكثير ، وسمعنا في البحرين الكثير عن النوايا الطيبة ، من الطرفين ، ولكننا لم نلمس حتى الآن تحركاً إيجابياً يضع هذه الأماني والنوايا موضع التنفيذ . . .ماهو المنطلق لتحويل هذه الاماني إلى واقع ملموس؟

- أنا معك في أننا قلنا الكثير عن مجالات التنسيق والتعاون دون أن نحول هذا القول إلى واقع ملموس . . . هذه المرة قلها على لساني بأن أول واجب نراه – في عهد قطر الجديد- هو القيام بالتنسيق المتكامل مع الشقيقة البحرين على جميع المجالات ، السياسية منها والاقتصادية والثقافية . . وقلها أيضا على لساني بأنني سأقوم شخصياً بهذه المبادرة قبل إخواني في البحرين . سنحول الأماني إلى واقع ملموس وخذه عهداً مني تحاسبني عليه فيما بعد .

يا أخي نحن كلنا نسكن في بيت واحد . كيف يمكن أن نرضى بأن يقسم هذا البيت إلى شطرين منفصلين؟ إذا كان هناك ما يحول دون التلاحم بين هذين الشطرين فقد زالت الآن – والحمد لله- جميع العوامل السلبية التي كانت تحول دون تحقيق هذا التلاحم بين بلدينا الشقيقين .

*كان هذا هو فحوى اللقاء الذي سعدت به مع أمير قطر الجديد . في عهدها الجديد . شاب كله إيمان ببلده ، وطاقاتها ، ومقدرتها على السير الحثيث في معارج التطور ، مع انفتاح متوثب جياش نحو تعاون إيجابي بنّاء مع أقطار الخليج المجاورة . .

حديث هام مع أمير دولة قطر

عندما حطت بنا الطائرة في مطار الدوحة الدولي ، وأنا في طريقي لمعايشة أحداث الانقلاب الأبيض الذي قام به الشيخ خليفة بن حمد وتولى من خلاله السلطة ، كنت أتوقع أن أرى الشوارع تعج بالخوذات اللامعة ، والسونكيات المشرعة ، والسيارات المصفحة تجوب الشوارع والأحياء ، ذلك أن طبيعة كل انقلاب يقوم في أي بلد من بلداننا العربية أنه يعيش على أنقاض الذين سبقوه ، ويستمد شرعيته وبقاءه من تسيير المظاهرات واستنفار فرق الهتافة للتسبيح بحمد النظام الجديد ، وتأليف الأغاني والمواويل في شجب العهد القديم ،كل ذلك يتم بحماية وتشجيع من القوات المسلحة التى تعج بها الشوارع عادة لإرساء أركان نظام جديد .

هذا التصور المرتبط بالانقلابات المألوفة في العالم العربي لم أر له أثراً في شوارع الدوحة ، وأنا أسير بالسيارة عبر شوارعها الرئيسة في الطريق إلى فندق الواحة . . . مظاهر الحياة العادية المألوفة في الشوارع التي أمر بها كانت أكثر من عادية وهي كأي يوم من الأيام التي تعيشها الدوحة . . . هل كان ذلك لوثوق العهد الجديد من التفاف الجماهير حوله ، وارتباطهم به إلى درجة الاستغناء عن كركبة السلاح ، والخوذ والسناكى ، ومقتضيات إلقاء الرهبة والخوف في النفوس ، أم أنه شعور الناس بأن ما حدث هو مجرد تطاحن عائلي على مغانم الحكم ليس للشعب من نصيب فيه إلا استخدام اسمه كبش فداء وسلماً للوصول إلى السلطة تحت ستار الكاشيه التقلدية

من «المصلحة العامة» والإرادة الشعبية . . كما هو الحال مع جميع الانقلابات الأخرى التي يسببها التناحر على السلطة والنفوذ .

كنت أعرف بنفسي ، بحكم اتصالاتي وتجاربي السابقة مع حكام قطر ، أن الخلاف كان دائماً موجوداً بين قطبي الحكم فيها ، ولكنه لم يكن يتجاوز آنذاك (حرتقات) وتشنيعات خاصة يروجها أنصار هذا لمصلحة ذاك ، وأنها كانت خلافات منشأها أن أحمد كان يشعر في قرارة نفسه أنه ليس أكثر من «خيال مآته» مهمته استكمال مظهر «قمة الهرم» في الحكم ولكنها قمة نخرة مهترئة . . فالسلطة الحقيقية كانت تكمن في يد الشيخ خليفة بن حمد الذي كان له من الوعي والإدراك السياسيين ما يجعله يطمس أي سلطة أخرى بجانبه ، أضف إلى ذلك أن رضاء الشيخ خليفة بيدى ابن عمه أحمد للحكم بدلا منه هو- وكان ذلك حقه الطبيعي- يعطيه دالة كبرى على أحمد الذي لعله كان يعاني من عقدة استلابه للحق الشرعي من ابن عمه ، وبدلاً من أن تكون لتلك الدالة ردة فعل بالشعور بالجميل وبجسامة التضحية التي قام بها ابن عمه خليفة في سبيله ، كانت على العكس من ذلك ، عامل حقد وغيره جعله يشعر في قرارة نفسه أنه لا يمكن أن يكون حاكما حقيقياً في ظلّ وجود هذا الرجل الذكي المحبوب من أبناء بلده ، المستقطب لرضاء الخريجين والمثقفين بشكل خاص ، والمواطنين بشكل عام . بقي هذا الحقد مترسباً في نفس أحمد ، وبقيت الغيرة تعتمل بين جوانحه ، إلا أنها ظلت حبيسة الخشية من جر هذا الصراع إلى السطح لوثوقه بأن ذلك ليس من مصلحته لعدة أسباب ، أولا : إن مستوى خليفة الذهني والعقلي كفيل بإحباط مخططاته مهما كانت محبوكة ومحكمة . ثانيا : تعاطف أبناء قطر مع خليفة لكونه خير الموجودين من العائلة الحاكمة وأقربهم إلى نفوس الناس ، وأكثرهم نزاهة وبعداً عن مظاهر البذخ الذي يعيش فيه أحمد ومريدوه من العائلة الحاكمة . . . . أما بالنسبة لخليفة فلم يكن يهمه أن الحكم كان يحمل اسم ابن عمه طالما أنه يستطيع أن يحقق تحت هذه المظلة التطلعات التي يستطيع من خلالها تحديث أساليب الحكم ، ولقد تحمل نتيجة هذا العزم والتصميم كثيراً من المضايقات التي كانت تحز في نفسه ، وتثبط عزيمته ، ولكنه استصغر كل شيء أمام هدفه الكبير ، وكتم آلامه بين جنبيه ، وظلّ يعاني منها في صمت وهدوء .

لكن عاملاً آخر بدأ يزيد من قوة الصراع ، ويؤجج حدته ، ذلك هو بروز عنصر

جديد يتمثل في عبد العزيز بن أحمد ، النجل الأكبر للحاكم ، والولد المدلل لديه . .
وعبد العزيز هذا نموذج حي للأبناء الذين يولدون وفي فمهم ملاعق من ذهب ، تفتح أمامهم جميع الأبواب ، وتنحني لسطوتهم جميع الرؤوس ، نشأ في بيت علموه فيه بأنه السيد العريق المحتد . ابن الحاكم . لا راد طلبه لسلطانه ولا حاد لتطلعاته . كلمته هي القانون . وإرادته هي العليا . وكنتيجة لهذه المفاهيم التي نشأ عليها الفتى المدلل دخل الحياة العامة بجواز مرور غريب ، رأى جده الشيخ علي يعطف عطفاً خاصاً على أبناء الأمير همام- أمير الدوحة في عهد جدهم الأكبر- فاستدعى أكبر أبناء همام- راشد إلى بيته وبعد أن أسمعه من قارص الكلام والسب ما لذ وطاب له ، سحب الرشاش ورصع جسده برصاصه حتى لقد قيل إن أتباعه جمعوا أشلاءه قطعة قطعة لدفنه . وتتساءل عن السبب في هذه الوحشية فيقال لك بأنها الغيرة . الغيرة من عطف الشيخ على أبناء همام وإغداق العطاياعليهم ، بينما يجب أن يقتصر هذا العطف والعطايا على الفتى المدلل وحده دون سواه ، وحادثة أخرى أشد من سابقتها قسوة وغلظة راح ضحيتها عبد عبيد أبيه مسرور ، لمجرد أنه كان العبد الأثير لدى والده ، أطلق عليه الرصاص في عنقه فانشل جسمه وهو الآن طريح الفراش في المستشفى منذ أربع سنوات لا يملك إلا تحريك رأسه بينما بقية جسمه سريع الشلل من الرصاصات التي أصابته في العنق . وغير هذه من الحوادث الكثير تجيء كنموذج للعامل الجديد الخطر الذي بدأ يدخل في حلبة الصراع الخفي بين أحمد وخليفة ، عامل الفتى الذي لا يعرف لغة غير المسدس والرشاش ، وقد استمرأ ذلك لأن أباه كان يداري جرائمه عليها ويجنبه العقاب . . .

واشتدت خطورة الرجل عندما بدأ يدخل الحياة العامة عن طريق تسلمه لوزارة الصحة التي أصر أبوه على منحه إياها . وأحاطت به شلة من الأطباء النفعيين كان على رأسهم الدكتور وائل شاهين ،وهو طبيب مصرى يقال بإنه من أركان الجناح العسكرى لحزب الإخوان المسلمين ، وقد اختفى الدكتور بعد تسلم الأمير الجديد للحكم . وهناك من يرجح بأن جميع الأسلحة الهجومية الفتاكة التي ضبطت في قصر العزيز كان على الدكتور المذكور أن يتولى تدريب (الأنصار) عليها لاستعمالها في ساعة الصفر الموعودة للإطاحة بخليفة وإزالة حجر العثرة من طريق عبدالعزيز للوصول إلى الحكم بعد أبيه . . . أفظع من هذا وأشد خطورة ما قاله أحد الأصدقاء من ذوى الوثيقة بالمحققين الذين يتولون التحقيق مع رجال الأمير السابق وأعوانه . . .

أحدهم اسمه فتحي ياسين ، أردني ، كان ياوراً للملك حسين ، وعمل فترة ملحقاً عسكرياً للأردن في إيران ، ثم تقاعد ، وعرفه الشيخ أحمد وعينه مديراً للتشريفات في قصره ، ولما كانت صلة الحاكم السابق بنجله الأكبر وثيقة ، فإن جميع من يعملون لديه كانوا يعملون لوالده عبدالعزيز بصفة تلقائية . . . هذا الياور ألقى القبض عليه بعد تسلم خليفة للسلطة ، فأدلى باعترافات مذهلة وغريبة . وقد حاولت أن أتأكد مما رواه لى صديقي عن هذه الاعترافات من أحد كبار المسئولين في العهد الجديد ، فخرج بالصمت عن لا ونعم ، أي أنه لم ينكر ولم يؤيد صحة ما رواه لي الصديق مما يجعلني أكاد أكون موقناً بأن ما نقل إليّ لم يكن بعيداً عن الحقيقة إن لم يكن الحقيقة كلها . .قال الصديق : اعترف فتحى ياسين في التحقيق بأنه جرت ثلاث محاولات لاغتيال الشيخ خليفة اشترك هو في الإعداد لها بأمر من عبدالعزيز . . . الأولى كانت عند سفر الشيخ في العام الماضي إلى القاهرة ، فقد وضعت خطة لنسف الطائرة التي تقله في الجو عن طريق إرسال شنطة مليئة بالمتفجرات الموقوتة بحجة أنها تحتوي على مجموعة هدايا من الساعات مرسلة إلى الصحفيين في القاهرة ، ولولا أن الإعداد للنوعية المطلوبة من المتفجرات الموقوتة قد استغرق وقتاً تأخرت فيه عن موعد إقلاع الطائرة ، لتطايرت أشلاء خليفة ومرافقيه والركاب الأبرياء الذين كانوا معه في تلك الرحلة . . .

ماذا يعني «يوم قوة الدفاع» للبحرين؟

بشروق هذا اليوم يكون قد مضى على تخريج دورة المجندين الأولى في قوة دفاع البحرين عام كامل استكملت القوة في خلالها كتيبة المشاة الأولى التي يحتفل باكتمالها اليوم .

والاحتفال بيوم قوة الدفاع في الخامس من فبراير في كل عام يحمل أكثر من معنى ، الاحتفال بمرور فترة زمنية على عمل من الأعمال ، ذلك لأن إنشاء قوة الدفاع كان نقطة تحول خطيرة في تاريخ البحرين من ناحية ، وفي تاريخ الشباب الذين تكونت منهم نواة هذه القوة من ناحية أخرى . . نقطة التحول الخطيرة في تاريخ البحرين تجيء من حيث اعتماد البلاد على سواعد أبنائها المخلصين في التصدي لما قد يجابهها من أخطار المطامع والنزوات ، بعد أن كان ذلك عبئاً يتحمل الغير تبعاته ، وفي ذلك ما فيه من منافاة لطبيعة الأشياء التي تحتم على أبناء البلاد أن يكونوا في الصدارة لدرء أطماع الطامعين ورد كيد المعتدين . . وإذا كان في إنشاء قوة الدفاع وضعا للأمور في نصابها ، وتركيزاً للمسئولية العظمى التي يجب أن يتصدى لها أبناء البلاد تجاه أرضهم وبلدهم ، فإن في انخراط الشباب في سلك الجندية التي فتح أبوابها إنشاء قوة الدفاع دليلاً واضحاً على ما يملكه شباب هذا البلد من استعداد طبيعي للتعاطف والتجاوب مع نداء الواجب المقدس للذود عن حياض بلدهم إذا عدت عليه العاديات ، أو أصبحت عروبته وكيانه موضعاً للمساومات والمناورات . . .

إن الاستجابة المخلصة الواعية التي أبداها شبابنا في الانخراط في سلك الجندية يقف رمزاً شامخاً عتيداً ، يدعم المعاني الحية المنبثقة من ارتباطه بتراب هذه الأرض الحبيبة ، ومن إيمانه بأصالة هذا الشعب في عروبته ، وفي قدرته على الذود عن قيمه ومفاهيمه بقوة الحديد والنار والسلاح عند الاقتضاء .

ونحن إذ نحتفل اليوم بيوم قوة الدفاع فإنما نحتفل بقوتنا ، وبعزمنا ، وبإصرارنا الأكيد على التصدي لمشاكلنا بقوى الشباب وعنفوانه ، مدعومة بالقوة العسكرية التي تمثل قوة الدفاع نواتها ، وبذرتها النامية الشامخة .

وهنيئاً لصاحب العظمة حاكمنا المفدى بتشكيل هذه القوة الدفاعية الرادعة والتي لولا إيمانه بأهمية دورها في مرحلتنا الحاضرة لما كتب لها الوجود ، وهنيئاً للقائد العام الاحتفال بيوم قوة الدفاع التي وهبها من شبابه وجهده ، وعمله ، ومثابرته ما جعل منها قوة مرموقة بارزة في خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن . . وهنيئاً لشباب قوة الدفاع جميعاً في يومهم الأغر الذي خطوا به أول سطر في سجل الفخار . . .

انطباعات حول ندوة في أسرة الأدباء والكتاب..

حضرت ليلة الثلاثاء الماضية ندوة أسرة الأدباء والكتاب التي نوقشت فيها قصة لمحمد الماجد، وأخرى لخليفة العريفي، وثالثة لمحمد مصطفى خميس.. ولي عليها هذه الانطباعات العابرة لضيق المجال..

أولاً: طريقة إقامة الندوة لم تكن موفقة، ففيما كان المتحدثون قد أتيح لهم أن يملكوا ناصية الحديث عن طريق عملهم المسبق بما سيتحدثون عنه، كان على الحاضرين أن يقرأوا ويسمعوا في خلال فترة الندوة التي لم تستغرق أكثر من ساعتين استهلك معظمها في القراءة والاستمتاع.. كان حرياً بالقائمين على الندوة أن يبعثوا لمن يتوسمون فيهم الاهتمام بالتقييم للنتاج القصصي المعروض بنصوص القصص، قبل يوم أو يومين من تاريخ الندوة لكي يستطيعوا أن يقرأوا ويستوعبوا ويهضموا، ولكي يستطيعوا- بالتالي- أن يشتركوا بتقييم موضوعي مركز خلال الندوة... ولعل هذا هو السر في أن كثيرا من المعلقين قد أخذوا يدورون في حلقات مفرغة من الكلام طابعها الإطالة المملة، وكان الافتقار للتركيز ظاهراً في معظم هذه التعليقات.

ثانياً: كان الاستاذ الأنصاري موفقا - كعادته - في التحكم بناصية موضوعه القيم في تقييم القصة القصيرة، وكانت أحكامه موضوعية مركزة دلت على جدارته بالتصدي لهذا الموضوع.. لم يعجبني فيه رده على أحد السائلين عن إغفاله قصصاً أخرى لكتاب آخرين، بأنه يقيم نتاج فترة محددة تنحصر في السنوات الأخيرة.

التصدي للتقييم العام يجب أن لا يغفل شاردة أو واردة ، والأصالة ليست حكراً على فترة معينة ، أو مع جيل معين أو سن معينة ، ولا يمكن أو يقوم هذا التحديد الذي ادعاه عذرا في إغفال فترة زمنية هامة من التراث القصصي المحلي . . لو أنه قال بأنه يقتصر على تقييم نتاج كتاب الأعضاء في أسرة الأدباء ، لكان هذا حديثاً آخر .

ثالثاً : الاستاذ الصباغ وفق في نقده المعد الذي قرأه عن تقييم القصص ، ولكنه لم يوفق في الرد على المتسائلين . . من ذلك – مثلاً – أنه رد على سؤال عن النهج الذي اتبعه في النقد بقوله إنه منهج خاص . . ورغم اعترافي بأن للذوق تأثيره في النقد والتقييم إلا أن تأثيره الوحيد لا يتجاوز إضفاء الطابع الخاص أو الأسلوب الخاص ، في النظر إلى الأمور . . المنهج النقدي لا علاقة له بالذوق الخاص ، إنه الإطار الفني الذي تتوزع اللمحات النقدية في أبعاده دون أن تتجاوز أو تخرج من إطاره . .قد يكون الذوق الخاص عاملاً مساعداً في النقد ولكنه- قطعاً- ليس عاملاً أساسياً وحيداً فيه .

بمناسبة الحديث عن أسرة الأدباء والكّتاب ، هل سمعتم أن عضوين فيها قد تم عقد قرانهما في الأسبوع الماضي . . العريس قصاص شاب والعروس شاعرة شابة . . . تهانينا المسبقة للعروسين الشابين . . ويا بخت من وفق راسين بالحلال .

لماذا كل هذه السرية!

بقلم : رئيس التحرير

الأيام التي مضت ، والأيام الحاضرة ، حافلة بكثير من النشاط الحكومي على أعلى المستويات ، وهو نشاط يأمل القائمون به ، ويأمل الناس معهم أن يكون فاتحة خير على هذا البلد وأهله .

ولسنا نريد أن نرجم بالغيب ، وأن نتكهن بماهية التحركات الحكومية الأخيرة ، وما ستتطرق إليه ، وما ستتمخض عنه ، ذلك لأن الطابع الغالب على هذه النشاطات والتحركات هو السرية الشديدة التي تصل إلى درجة الغموض والإبهام لدى كل مراقب يحاول أن يستشف أبعادها من المسئولين أو ممن يتصل بهم . .

وتنطبق هذه السرية أكثر ما تنطبق على التحرك الاخير الذي جاء على أعلى المستويات الحكومية حين غادر البلاد سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس المجلس الإداري والمالية إلى المملكة المتحدة في رحلة مفاجئة قصيرة صحبه فيها سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة مدير الخارجية والإعلام ومعهما الدكتور حسين البحارنة المستشار القانوني بإدارة الخارجية . . .

ويستطيع القارىء أن يميز مستوى أهمية الموضوع الذي سافروا لأجله من معرفته بطبيعة العمل الرسمي الذي يقوم به هؤلاء المسئولون . .

ولعل من الخير لنا أن لا نستبق الحوادث ، ولعل من الخير أيضا أن يغرق هذا النشاط في بحور الصمت ، إذا كانت بحور المصلحة الوطنية العليا- التي نحن

حريصون عليها أيضاً - تستدعى هذا الكتمان .

أما النشاط الذي نحن بصدده والذي لايصحّ السكوت فيه ، فهو التنظيمات الإدارية الجديدة الموعودة ، والتي جسم أبعادها وأشاد بأهميتها حاكم البلادالمعظم في كلمته الرسمية في عيد جلوسه الميمون . .

إن السرية التي تحاط بها هذه التنظيمات والكتمان الشديد الذي يضرب بنطاقه حولها يعود بنا- مرغمين- إلى تذكر أساليب العقليات القديمة التي كانت ترى في كل شيء سراً خطيراً لا يجب التحدث فيه أو إفشاؤه ، مما أدى إلى جعل الإدارة الحكومية ينظر إليها وكأنها «تجمع سري» يدير شئون الناس وساعد على زرع «أزمة الثقة» مما جعل الناس ينظرون إلى الموظف الحكومي الكبير نظرتهم إلى السيد الآمر المسيطر ، المتمتع بالسلطة ، والذي يتمنون تقليص سيطرته ونفوذه ، لا نظرتهم إلى الخادم الأمين لمصالحهم ، العامل لتحقيقها في السر والعلانية . . وأزمة الثقة هذه لا دخل للمواطنين فيها ، وإنما يتحمل وزرها أسلوب العمل البالي المتوارث ، والذي يدفع بكل موظف حكومي كبير إلى الابتعاد عن الخوض في شئون عمله مع الناس ، لأن في ذلك انتهاكاً لأسرار الدولة ، وخرقاً لمبادىء البيروقراطية التي وضعها على المكتب منذ حداثته!

والتنظيمات الإدارية- والتي هي مدار حديث الناس في هذه الأيام- قد استهدف واضعوها- أو يجب أن يستهدفوا- نسف تلك المفاهيم القديمة ، مفاهيم الانغلاق ، والتقوقع ، والإطلال على شئون الناس وشجونهم من وراء حواجز السلطة ، وهيبة المراكز . . وطالما أن هذه التنظيمات قد جاءت لخدمة المواطن ، فلامعنى لهذه السرية المطبقة ، وهذا الكتمان الشديد ، الذي يلف تفاصيلها ولا يترك منها إلا صورة ضبابية لا يستطيع المراقب أن يميز فيها أية معالم يبني على ضوئها آراءه واستنتاجاته . . ثم إن القول بأنه عندما يحين ميعاد نشرها سيستطيع كل ذي رأي أن يجهز بما يراه فيها . قول لا يستقيم مع المنطق ، لأن النشر سيجيء بطريق رسمي تدعمه القوانين والمراسيم ، وهل يستطيع أي رأى - مهما كان مقنعاً - أن يطلب إلى السلطة الرجوع عن قانون ، او التعديل في مرسوم بعد صدوره؟ . . إن مثل تلك المطالبة كمثل من قام ليعصي ربه ، وهو يرى الصور ينفخ فيه يوم القيامة!! . .

وبعد ،

فلعل من سبق الحوادث أن يتحدث الكاتب عما ستحويه التنظيمات من

جديد ، ولكنها مجرد خواطر دفعنا لإبدائها شعورنا بأن استمزاج الآراء ، وغربلتها ، هو الأسلوب الصحيح للوصول إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بأي تنظيم مهما قل أو عظم شأنه . وكل ما نرجوه- وقد بدت خطوط بعض معالم التنظيم- أن لا يجيء المجلس الجديد كصورة مشوهة ، أو كاريكاتير طبق الأصل ، من المجلس الإداري الراحل . . .

رأي الأضواء

مرة أخرى نعود لنطرق موضوعاً كنا قد طرقناه من قبل ، وسنظلّ نطرقه ، ولن نيأس من طرقه ، لا لشيء إلا لأنه حق من حقوقنا المشروعة ، والذي لا يمكن أن يعاب علينا إلحاحنا على طرقه ، مرة بعد مرة . . أما الموضوع فهو مطالبتنا للحكومة الموقرة بفرض ضريبة على الشركات الأجنبية ، التي فتحنا لها بلادنا وتركناها مدة طويلة من الزمن ، تصول وتجول في مقدرات بلادنا الاقتصادية ،دون أن نطلب منها حساباً أو بياناً . ومما لا شك فيه ، هو أن دخلنا القومي محدود ، وإمكانيات التطوير في مجالات هذا الدخل محدودة أيضاً . . وبالرغم من محدودية هذا الدخل ،فإن متطلبات التطور التي تجابه مرافق الدولة ، تقتضي منا أن نوجد لنا وسائل تمكننا من مجابهة هذه المتطلبات دون أن نرهق دخلنا القومي المحدود . .

من هنا تنبع حاجتنا إلى فرض ضريبة على الشركات والبنوك الأجنبية في بلادنا ، وكما سبق وقلنا إن مثل هذه الضريبة حق من حقوقنا المشروعة ، وإن مثل هذه الشركات لن تجد بلداً غير بلدنا تمارس فيه أعمالها التجارية دون حسيب أو رقيب .

ومثل هذا المطلب لا يمكن أن يكون استعداءً منا على هذه الشركات ،لأنها ستدفع الضريبة التي نطالب بها نحن ، حتى وهي في عقر دارها .

هذا نوع من الضريبة نفرضها على الشركات والبنوك الأجنبية التي أثرت

وأتخمت دون أن تستفيد البلاد منها بقليل أو كثير . . وهناك ضريبة من نوع آخر ، آن الأوان أن نفرضها على الأفراد الأجانب الذين يعملون في بلادنا . . فاقتطاع نسبة مئوية من مرتب الأجنبي ، الذي يزيد مرتبه عادة على مرتب المواطن حق مشروع أيضاً ، من حقوقنا ، التي أغفلناها زمناً طويلاً . ومثل هذه النسبة المئوية تكون بمثابة المساهمة من هذا الفرد الأجنبي- بطريق غير مباشر- في تطوير البلاد التي أوته ، وفتحت له صدرها . ولهذه الضريبة إلى جانب فائدتها المادية ، فائدة غير مباشرة ، ستتمثل في الحد من استشراء تدفق الأجانب في البلاد . ونحن حين نفرض مثل هذه الضريبة على الأجنبى ، لن نكون السابقين في هذا المضمار ،فقد سبقتنا إليه جاراتنا العربية ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وقطر .

إننا لكي نواكب متطلبات التطور الملحة ولكي نوفق بين استيفائها ومحدودية دخلنا القومي ، علينا أن نعرف أولاً ما لنا وما علينا ، وما يطور اقتصادنا ، وما يشله ، فمعرفة مثل هذه الأمور ضرورة تفرضها علينا رغبتنا في مواكبة الركب الإنساني المتطور ، وأول ما تمليه علينا هذه المعرفة هو فرض الضرائب . .

رأي الأضواء

المثل الشهير المعروف والقائل بأن الفأر لا يلعب إلا في غياب القطّ ، ينطبق تمام الانطباق على حالتنا مع البنوك والشركات الأجنبية ، وإذا كان منطق الإنصاف والموضوعية يدعونا إلى القول بأن بعض الشركات قد اتجهت إلى الانتصاف لهذا البلد من نفسها ، فبدأت-بعد لأي- بابتعاث أبنائنا للدراسة في مجالات أعمالها ونشاطاتها ، فإن كثيراً من هذه الشركات ، وجميع البنوك بدون استثناء ، لا تزال سادرة في غيها مستمرئة هذا الكرم الحاتمي الذي تعيش في بحبوحته ، وتكدس تلال الأرباح من ورائه ، دون أن تجشم نفسها مشقة التساؤل ، ماذا قدمت لهذا البلد وأهله من خدمات ، ومنافع مقابل هذه الأرباح والميزات التي لا يمكن أن تحصل عليها أية شركة ، أو مؤسسة ، في أي بلد من بلدان العالم في القرن العشرين؟

إن البنوك التي مضى عليها في العمل في هذا البلد عشرات السنين والشركات الكبرى التي هيأت لها الظروف السياسية في البلاد ، مراكز الصدارة ، والاستئثار بالعمال ، يجب أن لاتنسى بأنها لا تدفع أية ضرائب على أرباحها ، وأنها لا تحاسب حتى على نسبة المواطنين في أعمالها ونشاطاتها اللهم إلا بشكل روتيني رمزي لا قيمة له ولا جدوى منه ، وإنها ،كان أحرى بها أن تقدر هذه التسهيلات حق قدرها ، وأن تحاول رد بعض جميل هذا البلد إلى أهله ، عن طريق تهيئة فرص التخصص في أعمالها لهم ، وتشغيل أكبر نسبة من المواطنين في النشاطات التي تمارسها في

البلاد . . وإن المتأمل في أوضاع هذه الشركات والبنوك ، ليعجب كل العجب ، بما يمكن أن يقود إليه الاستهتار بالحقوق وتقدير الواجبات لدى هذه المؤسسات ، وإلا فمن يصدق ان بنوكاً مضى على وجودها في البلاد عشرات السنين ، وشركات عاصرت هذه البنوك ، لم تبتعث حتى الآن شخصاً واحداً من المواطنين للتخصص في مجالات أعمالها طيلة هذه الحقبة من السنين؟ أم إنهم يريدون لنا أن نصدق بأن مجالات العمل في البنوك والشركات ، لا تستدعي الدراسة والتخصّص ، ونحن نعلم علم اليقين أن الدراسات الاقتصادية والمصرفية والإدارية ، هي على رأس المتطلبات لكل دولة نامية تسعى للتطور ومماشاة الركب الحضاري . .

اننا نعترف- بكل أسف- أن مستوى التطبيق ، وتنفيذ القوانين ، في أجهزة إدارتنا العمالية ، لا يمكن أن تسمو إلى مطمحنا بأن تستطيع وضع حدّ لمثل هذا الاستهتار بمصالح المواطنين في هذه الشركات والبنوك ، ولكن ما نطمح إليه حقاً هو أن تستيقظ ضمائر المسئولين في مثل هذه المؤسسات ، كما استيقظت بعض الضمائر لدى رصيفات لهم ، وأن يسعوا لتدارك هذا الأمر ، فلعل فيه بعض الامتصاص للنقمة الشعبية التي تنمو وتتفاقم دون أن يعيروها انتباهاً ، أو تحظى منهم بأي اهتمام . .

إن ابتعاث عدد قليل من المواطنين الموظفين في كل بنك أو شركة ، للتخصص في فرع من أعمال البنوك ، أو مجال نشاط من نشاطات الشركات ، لن يؤثر- مالياً- على البنوك أو الشركات في شيء يذكر ، ولكنه سيقدم لها رصيداً ينظر اليه المواطن بكل تقدير ، وعطف ، يجب أن تحرص هذه المؤسسات على إيجادهما في نفسه ، تجاه كل نشاطاتها حتى يكون لديها مرتكز- مهما كانت ضآلته- تستطيع أن تجادل بمقتضاه بأنها قد ردت له بعض ما عليها من الدين في الوقت الذي أخذت فيه منه الكثير . . .

انطباعات زائر...

يكتبها : أبو رائد
الحلقة الرابعة

بابكو . . ما لها وما عليها . . في مجال البعثات

أخشى أن يستغرقني الحديث عن الانطباعات الخاصة في رحلتي القصيرة إلى بريطانيا ، فيتباعد الزمن بيني وما كان يجب أن أتعرض له من اتصال بطلبة البحرين المقيمين في بريطانيا عن طريق الدعوة الكريمة التي وجهتها لي شركة نفط البحرين الآن للاجتماع بهم على مائدة غداء عامرة هناك . . . والواقع أن الحديث عن طلبة البحرين المقيمين في بريطانيا حديث ذو شئون وشجون ، ذلك أن غالبيتهم العظمى تدرس هناك على نفقة بابكو ، والغالبية الغالبة من هذه الأغلبية تنحصر دراستها في دائرة أعمالها ، أي أنّ معظم طلبة بابكو مبعوثون لاستكمال دراسات عليا في دائرة اختصاص عملهم في الشركة ، وبعبارة أوضح ، فإن هذه الأغلبية مقيّدة بدراسات محدودة في دائرة ضيقة ولفترة قصيرة من الزمن يرجع بعدها الطالب إلى مجال عمله في الشركة ، مستفيداً مما قد كسبه من الدراسة العالية في مجالاته فحسب . .

ولعل مأساة المرارة المتفشية في نفس الطلبة تكمن في هذا التقييد الذي تضطر الشركة إليه بسبب حاجاتها العملية ، والذي يفوّت على الطلبة المبعوثين فرصة الاستفادة استفادة كلية من وجودهم في بلد يحفل بمختلف مناهل العلم ومشاربه دون أن يتاح لهم أن ينهلوا منها إلاّ القليل ، ولنا في تفسير هذا التضارب أو التعارض بين متطلبات الشركة ، ورغبة المبعوثين ، عودة باستطراد في غير هذا الموضع من

المقال .

لدى شركة نفط البحرين الآن ما ينيف على ثمانين طالباً يدرسون في مختلف الكليات الفنية في بريطانيا ، ومعظمهم لا تتجاوز سنوات دراستهم هناك الثلاث سنين ، بما يدل على المدى الزمنى المحدود الذى لا يعقل أن يستطيع فيه أى طالب أن يحوز إلا على أدنى الدرجات العلمية ، الا أن للشركة وجهة نظر أخرى في هذا المجال ، ذلك لأنها- كما يقول المسئولون فيها- لا يبتعثون للدراسة إلا من أنهوا الدراسة التدريبية المقررة في مدرسة بابكو ، واستطاعوا الحصول على شهادة الثقافة العامة ، وهم في هذه الحالة لا يحتاجون إلا إلى ثلاث سنوات دراسية ، في الكليات الفنية ، للحصول على دبلوم الدراسة في العمل الذي يقومون به في الشركة ، أو المجال الذى ابتعثوا للدراسة فيه . .

ولقد أتيح لي لقاء بهذه الصفوة من مبعوثى بابكو في حفل غداء في فندق كنسنجتون بلاس ، حضره العضو المنتدب لإدارة مكتب كالتكس في انجلترا ، المستر تونسند ، والمستر جريف المدير المسئول عن الطلبة المبعوثين ، وجمع من الموظفين الكبار ، والأساتذة المشرفون على الطلبة بالإضافة إلى حوالي سبعين طالباً جيء بهم من مختلف أنحاء مدن بريطانيا التي يدرسون في كلياتها الفنية . . . ولقد أعجبت أيما إعجاب بما لمسته من حديثى مع الطلبة الذين اجتمعت بهم من تقديرهم للدور الذى يمكن أن يقوموا به في مجالات العمل لدى الشركة عند عودتهم ، مع إدراك عميق ، وتفهم تام للمسئولية العملية والواقعية في ظروف حياتهم في بريطانيا ، في حقول الشركة على حد سواء ، وهو فهم ووعى أكاد ان أقول- دون مبالغة--بأنه يفوق ما يمكن أن يتوقعه الإنسان في مثل أعمارهم الغضة ، ولعل هذا يؤيد ما نفخر به دائما من أصالة طبيعية في خلق الشاب البحريني لا ينقصها إلا الصقل والتوجيه اللذين وفرتهما لهم الدراسة وأسلوب الحياة العامة في بريطانيا . .

ولعل إخواننا الطلبة المبعوثين ، لا يعلمون أن«بابكو» ، التي يتذمرون من تقييدها لطموحهم العلمي ، لم تبدأ بإرسال بعثات من موظفيها المواطنين في الخارج للدراسة إلاّ في أواخر الخمسينات من هذا القرن أو أواسطها وعلى نطاق ضيق ، والذى لا شك فيه ، أنه كان يمكن أن يكون لنا جيش جرار من المواطنين الأكفياء في جميع مجالات أعمال الشركة ، لو أنها استنت هذه القاعدة منذ أن بدأت أعمالها في الثلاثينات ، إلا أننا لا نلوم الشركة على مثل هذا التقصير في الماضى ، بقدر ما يجب

أن نلوم السلطات الإدارية آنذاك ،التي تعمدت عدم الحث على القيام بمثل هذا الواجب أو قصر إدراكها عما لهذا الأمر من أهمية في مستقبل الأجيال والبلاد . وأنت اليوم لا تتوقع من مقاول عادي أن يقوم بدفع حقوق عامله وأجوره إلا بقوانين ودعاوٍ ومحاكم ، فكيف بشركة كبرى جاءت للاستغلال التجاري والربح ووجدت من الفوضى الإدارية ما يعزز الزيادات في هذه الأرباح ، ويخفف المسئوليات والمصاريف والالتزامات . . . أتراها في مثل هذه الحالة ، ستستجيب لنداء الضمير ، وتقوم بواجبها ، أم أنها ستستغل هذه الفوضى وتستفيد لمصلحة حملة أسهمها غاية الاستفادة؟ لا شك في ان موضوع الضمير ينتفى أمام وجود المصالح خصوصاً لدى الشركات . . إلا أن كل هذا لا يعفينا من الاعتراف بما قامت به الشركة في السنوات الأخيرة من مجهودات كبيرة ، لتلافي ما فات ، ولاستدراك ما أهملته في السنوات الماضية نسبياً من المواطنين الذين يتلقون شتى صنوف العلم برعاية الشركة . . .

نعود بعد هذا إلى ما وعدنا به من التعرض لوجهة نظر الطلبة والشركة في الفترة الدراسية القصيرة التي يقضونها في إنجلترا والتي يطالبون الشركة فيها بالمزيد ، ولقد فهمت من بعض الإخوان الطلبة هناك أن كثيراً منهم يبتعث على أساس الدراسة لسنتين أو ثلاث فقط وأنه ينتزع – كما عبّر بعضهم – انتزاعاً من مدرسته بعد مرور هذه الفترة ، دون مراعاة حصوله على دبلوم الدراسة الذى لا يتطلب الحصول عليه سوى البقاء لسنة دراسية أخرى في الكلية . ولقد تألمت حقاً أن أسمع باضطرار الطالب لقطع دراسته والتضحية بالدبلوم لمجرد أن الشركة تحتاج إليه للعمل ، وأن هذه الحاجة التي أمكن السكوت عليها ، أو الاستعاضة عنها ، طيلة سني دراسته الأولى ، تجيء هكذا ملحة قبل سنة من تخرجه ، فتحرمه من الحصول على المؤهل العلمي الذى يسعى إليه . .

سمعت هذا من أفواه بعض الطلبة ووعدت ببحثه مع المسئولين في الشركة لدى عودتى إلى البحرين ، ولقد فعلت . . واتضح لي أن الشركة ترسل من ترسل للدراسة لمدة ثلاث سنوات يحصل بعدها الطالب على الدبلوم العلمي في الحقل الذى يدرس فيه إلاّ أن طموح بعضهم يأبى عليهم إلا أن يبقوا سنة أخرى إضافية للتخصص في فرع معين من العلوم التي تدرسها الكلية والتي يضيف التخصص فيها درجة علمية أخرى لحامل المؤهل يتيح له أن يكون زميلاً ، أو عضواً ، في هذه الجمعية أو تلك ، يبيح له ذلك إضافة حرفين أو ثلاثة من الأحرف الهجائية إلى بطاقته

الشخصية . . . .

إنها ليست درجة علمية أعلى من الدبلوم الذي تمنحه الكلية للمتخرجين ، ولكنه دراسة خاصة ذات قيمة أدبية تتيح لصاحبها أن يكون عضواً في جمعية أدبية تتيح لصاحبها أن يكون عضواً في جمعية المهندسين ، أو الميكانيكيين ، أو الكهربائيين ، تماماً كما يكون المحاسب المتخرج عضواً في معهد المحاسبين في لندن ، أو الطبيب زميلاً في كلية الجراحين هناك . . إنها ليست درجة علمية يتطلبها الدبلوم ، لكنها منزلة أدبية تزين الدبلوم ، تحيطه ببرواز مزركش ، إن صح التعبير . . .

وعلى أى حال هذا هو التفسير الذي أعطانيه المسئولون في الشركة عندما أثرت لهم ما وعدت الطلبة بإثارته من حرمانهم من تلك السنة الإضافية ، التي قالوا لى بأنها تحول بينهم والحصول على الدبلوم ، بينما الواقع أنهم حريصون على إضافة بعض الألقاب العلمية إلى دبلومهم بعد الحصول عليه . . . ولقد يكون فيما سمعته من المسئولين في الشركة افتئات على الواقع ، وأنا على استعداد لاستئناف المناقشة في هذا الموضوع معهم ، إن استطاع الإخوان الطلبة إقناعي بخطأ ما سمعت . . .

وإذا عدت للحديث عن شئون الطلبة الخاصة في إنجلترا ، يهمنى أن أقرّر أن صعوبة الحصول على مقاعد في الكليات للطلبة المغتربين قد اضطر الشركة أن تباعد بين الطلبة وتفرقهم في مختلف المدن سعياً وراء المقاعد المتوافرة في الكليات هنا وهناك ، ولقد خلق هذا التفرق ، وعدم الاتصال نوعاً من العزلة ، كما أن التباعد فيما بينهم أفقدهم الشعور بارتباطهم بعضهم ببعض ، مما يدعو بالضرورة إلى خلق مركز لاجتماعهم الأسبوعي ، أو الشهرى على الأقل ، ليتعرف بعضهم إلى بعض ، وتدارس مشاكلهم وشئونهم . . . ولقد سررت عندما علمت بعزم الطلبة على إنشاء رابطة لهم هناك ، وسرنى أكثر ما لمسته من استعداد الشركة لتقديم كل عون ممكن لهم لإبراز كيان هذه الرابطة إلى الوجود ، وحبذا لو تدخلت إدارة التربية والتعليم لدينا هنا بتقديم يد العون الأدبي والمادي لهذه الرابطة ، لكى تستطيع أن تقوم بواجبها بالتعريف عن البحرين بصفة خاصة ، والبلاد العربية بوجه عام ، لكن تستطيع أن تنسق جهودها مع بقية الرابطات الطلابية هناك على صعيد خدمة القضايا العربية ، شريطة أن تنأى بنفسها عن الانزلاق في أتون الخلافات السياسية ، وأن يكون أعضاؤها والمنتسبون إليها بعيدين كل البعد عن الحزبية والعصبيات السياسية ، وأن يكون رائدهم العمل في حقل القضايا العربية بمفاهيمها العامة المقبولة من الجميع بالإضافة

إلى رعاية شئون كل وافد جديد إليهم من أبناء بلدهم ، ومد يد العون- عند الضرورة- إلى من تقعد به ظروفه العائلية عن مواصلة الدراسة ، خصوصاً إذا كان مبرزا فيها ، بشكل من الأشكال . . . .

بقي بعد هذا أن أزجي شكري الجزيل لإخواني الطلبة المقيمين هناك على حسن حفاوتهم بى ، والثقة الكريمة التي أولوني إياها ، والتي أسعى أن أكون جديراً بها ما وسعتنى الطاقة ، مع شكري الخالص أيضا لشركة نفط البحرين على تلك الفرصة الثمينة الممتعة التي أتاحتها لي للاجتماع بأبناء وطني هناك ، إذا كان لي أن أهمس في آذان المسئولين في الشركة بشيء ، فلن يتعدى ذلك رجائى بأن يكثروا من ابتعاث المواطنين لا للدراسة في مجالات أعمالهم في الشركة فحسب ، ولكن للدراسات العليا في جميع ما تحتاج إليه البلاد بشكل عام ، في المجالات الصناعية ، والثقافية ، والزراعية ، على حد سواء . . . إننا لا نريد أن نرمي الشركة اقتصارها على تعليم المواطنين للاستفادة منهم في مجالات أعمالها فحسب دون أن تدرك بأن من واجبها أن تسهم في تقديم العون للبلاد بشكل عام ، خصوصا وأن البلاد في حاجة إلى الأكفياء والاختصاصيين في مجالات كثيرة ، قد لا يكون لها علاقة باختصاص الشركة ، أو بمجالاتها ، ولكنها احتياجات - لا شك - بها تدخل في صميم واجبات الشركة نحو هذه البلاد .

رأي الاضواء

في الصفحة الثالثة من هذا العدد يرى القارىء مقالاً رصيناً يدعو فيه كاتبه إلى الأخذ بأيدى الطلبة الذين يطلبون العلم في الخارج ، ويورد من الأرقام والإحصائيات والحقائق ما يضع كل فرد أمام مسئوليته في القيام بواجبه تجاه هذه الفئة من أبنائنا الذين يعتمد مستقبل هذه البلاد على إتاحة فرص التعليم العالى أمامهم ليكونوا لبنات صالحات في البناء العلمي الشامخ الذي لن يتم لنا رقى ولا نهضة ما لم نوفه حقه من الرعاية .

ويقينى أن اتحاد الأندية الوطنية في البحرين يستطيع أن يسهم بالكثير في مثل هذه الرعاية ،إذ أن طبيعة نشاطاته تلائم السعى لجمع التبرعات ، وإنشاء صندوق يتم منه الصرف على الطلبة المحتاجين في الخارج يتفق وما يجب أن تكون نشاطاته عليه في مثل هذا وغيره من الشئون الخيرية الثقافية المشابهة . إلا أن جهد الاتحاد يجب أن لا يقتصر على تمويل هذا الصندوق من التبرعات فحسب ، بل يجب أن يتعداه إلى ابتكار وسائل أخرى لضمان فاعلية هذا التمويل واستمراره ، فإقناع لفيف من المحسنين بايقاف ريع بعض أملاكهم لمثل هذا العمل النبيل ، والشروع في إصدار يانصيب خيرى بين الآونة والأخرى ، يرصد ريعه لمصلحة الصندوق ، والتعاون مع السينمات في اقتطاع ضريبة رمزية صغيرة من تذاكرها المباعة له . . كل هذا ، وغيره ، كفيل بأن يضمن للصندوق الفعالية والاستمرار في القيام بواجب دعم جهود أبنائنا

المغتربين والمحتاجين إلى من يعينهم لبلوغ ما يصبون وتصبو بلادهم إليه .

ولعل اتحاد الأندية لا يستطيع ، بتفككه الحاضر ، القيام بمسئولية الصندوق ورعايته ، ولكنه يستطيع حتماً تأليف لجنة من خيرة رجالات البلد وأبنائها ، حتى ولو كانوا بعيدين عن عضوية الأندية ، لكي يتولوا القيام بهذه المهمة النبيلة ، فيكون للاتحاد فضل السبق في دعوتهم للعمل ، وفضل العمل على إبراز هذا المشروع الخيرى الهام الكبير إلى الوجود .

رأي الأضواء

مرة أخرى نود أن نعاود الحديث عن المؤسسات الأجنبية ، ،العقوق والاستهتار اللذان تجابهنا بهما في شتى مجالات نشاطاتنا القومية . . . فلقد نما إلى علمنا أن شركة أجنبية كبرى قد عرضت التبرع بألف دينار للقوات العربية ، بعد أن تم الاتصال بها والطلب إليها للقيام بالتبرع من شخصيات كبرى في البلاد . . . وإذا علمنا أن هذه الشركة قد مضى عليها في البحرين أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، وأن مجمل ما ربحته من أعمالها لا يمكن تقديره بأقل من عشرات الملايين من الجنيهات في خلال هذه الفترة ، جاز لك أن تتصور ما يكمن في عرضها السقيم هذا من العقوق لهذا البلد المضياف والاستهتار بمشاعر بنيه وآمالهم ، ويشارك هذه الشركة العاقة زملاء لها من البنوك الأجنبية ، عرضت التبرع- على مضض- بمئات الدنانير ، بينما تقول سجلاتها أنها ربحت الملايين على مدى عملها البعيد والقريب في هذه البلاد .

ولعل المثل القائل بأنك إن لم تحسن تربية نفسك ، تصدى الآخرون لتربيتك ، لا ينطبق لدينا أكثر من انطباقه على مثل هذه الشركات والبنوك ، فلقد كان المرجو والمؤمل أن تشعر هي بنفسها بمدى ما تتمتع به في هذه البلاد من أمن وطمأنينة وحرية في العمل لا تحصل عليها حتى في بلادها . بالإضافة إلى بعدها عن أية تشريعات ضرائبية ، نقول كان من المفروض أن تشعر بكل هذا ، وأن تقدره ، فتسهم في مثل هذه المناسبات بجزء من المئة من أرباحها السنوية (بغض النظر عن الأرباح

الماضية!!) ، إلا أن الاستهتار قد بلغ بها مداه بحيث أصبح واجباً على الدولة أن ترفع عصا القانون لتقول للمستهتر ، كفى استهتاراً بحقوق هذا البلد ، ولتقول للعاق ، كفى عقوقاً وإزوراراً عن الحق والعدالة . . .

إن إيجاد تشريعات على المؤسسات الأجنبية أصبح ضرورة ملحة إذا أردنا أن نؤكد السيادة لأنفسنا في بلادنا ، وقدرتنا على أن نمارس هذه السيادة في حدود القوانين المرعية . . . ولا عبرة للقول بأن التشريعات الضرائبية على الشركات الأجنبية يمكن أن تنفر الرساميل الأجنبية التي نحاول استقطابها ، إذ إن تلك الرساميل يمكن أن تعفى من الضرائب ، إذا كانت طبيعة عملها فيها امتصاص للقوى العاملة ، أما الرساميل من طراز هذه التي تأتي لتعمل في التجارة ، فتزاحم المواطن في العمل الوحيد الذي يجيده ، ثم تملأ مكاتبها بما هب ودب من الأجناس ، عدا المواطنين ، أما البنوك التي تجعل من ودائع المواطنين رأسمال تضارب به في الأسواق العالمية ، وتكدس الأرباح من ورائه ، ثم تضن على دغدغة مشاعرنا القومية بالنزر اليسير ، أما هؤلاء وأولئك فمع سلامة الله ، ولا بأس إن ارتأوا عنا الرحيل ، فنحن لم نشعر بقيمة وجودهم حتى نشعر بآلام الفراق ، ومرحباً بمن يجيء ليستفيد ويفيد ، وبعداً لمن جاء للاستغلال والاستهتار والعقوق .

سوق الخميس

تاجر أديب ، له قلم ساخر عابث ، بعث لى بهذه الرسالة يقول :

عزيزي . . بعد أيام قليلة ، هي في عمر المصالح طويلة ، تجري انتخابات غرفة التجارة والصناعة ذات العزة والمناعة ، لكي ينضم إليها ستة أعضاء ، من ذوى الجاه والشراء . . وقد خطر لى وأنا التاجر المعروف ، أن أتقدم بترشيح نفسى على طريقة الشيخ متلوف ، أى إننى سأستعمل السجع والوعظ والإرشاد ، لبلوغ العضوية من رب العباد . . . وفيما يلى نص منشورى الانتخابى للعضوية ، عساه أن يلقى من زملائي التجار حسن الوقع والمفهومية . . . .

تحية ملؤها الاستغلال والجشع . . . محمولة على أنغام أحلى من سيمفونية (بحيرة البجع) . .

أما بعد :

فلما كانت الحالة الاقتصادية رديئة ، ولهجة الحكومة في التدخل في أرباحنا قد أصبحت بذيئة . . فلقد عزمت وأبرمت وقررت أن لا أحرم زملائي في المهنة ، ونحن نمر بهذه المحنة ، من عبقريتى الاقتصادية ، وقدرتى الانتهازية ، وأهدافي الاستغلالية . . . عن طريق وجودى في إدارة الغرفة ، لكى أمارس فيها ما تعرفون عنى من النزاهة والعفّة .

برنامجي أيها الزملاء الكرام ، والتجار العظام يتلخص في أننى سأسعى في

المجلس في كل خطوة وحركة . . لكى أصبح عضواً في كل مؤسسة أو شركة ، بل إننى لن أدخر وسعاً في الابتكار ، لكى أوجد مجالات أخرى جديدة لى ولكم في الاحتكار ، وأعدكم أننى سأجعل مكتب مراقبة الأسعار وكأنه ما له في أرباحنا (كار) ، وسأفهم المسئولين بأن التجارة ، شطارة ، وسأستخدم ما تعرفون عنى من أساليب العبارة . . . لكي تكون أعمالى (خدمة للاقتصاد الوطنى) ، وإننى قد سبقت مكاني وزمنى في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية ، والنهضة الاقتصادية ، دون الحاجة الى مؤهلات ابتدائية ، ولا ثانوية ولا حتى جامعية!! . .

اما إخواننا التجار الأجانب . . فسيظلون على رأس الحبايب ، لهم امتيازاتهم التقليدية ، ووكالاتهم السرمدية ، مع تعهدى لهم بمحاربة أى تشريع يضر بهذه المصالح ، وستر كل ما ينكشف فيها من فضائح . ولا مانع عندى في سبيل هذا المجهود ، وتحقيق هذه الوعود . أن أشترك معهم لبحرنة الوكالات ، واستعمال أسمى البرافانات والكاموفلاجات ، لكى تصبح شركاتهم وطنية ، مئة في المئة ، أفلا يكفى وجودى شريكاً معهم كوجه بحريني ، لكى يصبح كل ما لديهم وطنياً؟! . .

أما التجار الصغار المتواضعون في المطالب والأسعار ، فهؤلاء ليس لهم مكان بيننا نحن الكبار . . وهل يعقل أن نترك لمثل هؤلاء الغوص في أسرار التجارة ، وفنون الربح والخسارة ، دون أن يملك أحد منهم بناية ولا عمارة . . . . بل إننى أعدكم بتجريد هؤلاء مما لديهم من صغار الوكالات ، وضمها لنا نحن أصحاب الثروات والعمارات ، لكي لا تتدنس التجارة ، بأمثال هؤلاء الصغار من أبناء الحارة . . .

زملائي التجار الكبار ، حماة الاحتكار ، والقابضين على ناصية الدينار . . .

هذه خلاصة مركزة لبرنامجي الانتخابي ، كما أريده لكم يا أحبائي . . وثقوا أنني بقبولي الترشيح وفي سبيلكم سأرضى بالكثير الكثير ، من الكرسى الوثير ، والغنى الوفير ، وسأصبح- علشانكم بس- عضو مجلس إدارة متحملاً - علشانكم أيضاً - مسئولية إدارة الشركات ، والاستئثار بالوكالات ، وتسلم المكافآت . . كما أننى في سبيل المصلحة العامة التي أضحي لها بالنفس والنفيس . سأقلل عملي في الحفيز ، وأحصره على العمولات ، وعلى تقديم بضائعي ومقاولاتي للشركات ، التي أتمتع فيها بعضوية مجلس الإدارات . . . وكل شيء يهون ، في سبيل خدمة هذا البلد الحنون ، بكل ما نملك من عبارات وفنون . .

طبق الأصل/ مرشحكم القطي/ نافع بن منفوع النفعى

كلمات على الهامش

عندما استمعت إلى خطاب الرئيس السادات عن الأسباب التي دفعته إلى تأجيل أوامره بالقتال ، وإن ذلك كان يتعلق بالحرب الباكستانية الهندية تساءلت كما تساءل معى الكثيرون . . . ألم يكن نشوب مثل هذه الحرب هو فرصة العمر للقيام بضربتنا حين يتشتت تركيز الاهتمام العالمي ، والقوى الدولية ، كما حدث بالنسبة لغزو الروس لتشيكوسلوفاكيا في خلال انشغال العالم بحدث دولى مهم آخر ، هو الإنزال الأمريكي في كمبوديا أن لم تخني الذاكرة؟

ثم لنفرض جدلاً لسبب لا نراه - نحن الناس العاديين - أن ذلك الصراع الدولى قد أدى إلى مثل ذلك التأجيل . . أفلم ينته حتى اليوم هذا الصراع الذي كادت تأتي عليه ذيول النسيان؟

لقد حمدت للرئيس المصري جرأته وشجاعته . عندما استقبل روجرز وقبل المبادرة الأمريكية بالحل لفتح القناة ، فقطع بذلك خط الرجعة على إسرائيل وعلى أمريكا نفسها ، وبودى لو أن الرئيس استمر في خطاه الواقعية ، فتصرف التصرف الذي يمليه عليه الواقع . أما حرب دون مقدمات ولا بوالين تفرقع في الهواء . . وأما سلم يفرضه علينا عدم القدرة على هذه الحرب . . أما البقاء في منطقة انعدام الوزن هذه ، فشيء تأباه العقول . . . تماماً كما تأبى تصديق الإجماع العربي على تهديد المصالح الأمريكية . .

المرسوم الأميري «ضربة معلم»..
مراقبة الأسعار وكل مواطن مفتش

تميز النشاط الحكومي بعد الاستقلال بطابع الارتفاع أو محاولة الارتفاع على الأقل للحاق بالأماني الشعبية ، وتطويق المشاكل التي كان الناس يعانون منها ويضجون ، فلا يلمسون لضجيجهم إلا صدى بعيداً يكاد لا يتجاوز آذان المسئولين . ولقد بلغ اليأس في النفوس حداً جعلنا- نحن رجال الصحافة- نشك في جدية كثير مما نسمع ، ونتهم أنفسنا بأننا كنا ضحايا مخطط- ساهمنا فيه عن حسن نية- لتحذير الناس ودغدغة آمالهم . دون أن تكون هناك نوايا حقيقية لدى المسئولين لمجابهة تحديات هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا القريب . . .

أقول ، كان ذلك ما توحي به فترة الصمت ، والانغلاق ، التي تلت إعلان الاستقلال ، حتى كان الأمس القريب ، فإذا بالصمت الحكومي ينقلب الى عمل رائع ، وإنجاز فذ ، وإذا بشكوكنا تتحول إلى يقين بأن الله قد حبا هذا البلد رجالاً يعون مسئولياتهم ، ويعملون في صمت مشرف لاستدراك ما فات من اللمسات الحكومية على كثير من الشئون . . كانت قمة المفاجأة السارة ، هى إعلان التخفيض في أسعار بيوت مدينة عيسى ، وهى مفاجأة سارة وذكية معاً ، وإذا كان الناس قد أرادوا أن تقوم الحكومة بعمل «شيء ما» لتطويق مشكلة التصاعد في أسعار المواد الاستهلاكية ، فهم لم يكونوا يطمحون أن يتجاوز ذلك إلى زيادة المرتبات ، ومراقبة الأسعار بعزم وحزم على أحسن الفروض ، ولكن قرار صاحب السمو أمير البلاد بمثل هذا الدعم

للتعاطف مع مشاكل الناس فاق كل التوقعات وطمس كل المفاجآت . . والجانب الذكي من هذه المفاجأة السعيدة أنها جاءت بطريق درامي مؤثر ، واتخذ العمل لإعدادها طابعاً مغرقاً في السرية بحيث لم نكن حتى - نحن رجال الصحافة- قد شممنا في الجو ما يوحى بأن شيئاً كهذا هو تحت البحث ، ولعل وقع المفاجأة علينا عند سماع البيان الأميري من الإذاعة كان بنفس درجة التأثير على سكان مدينة عيسى الذين عمت الفرحة والبهجة نفوسهم في كل مكان ، ولم يعد سراً الآن بأن الرغبة السامية بالإعداد لمشروع التخفيض قد أبديت في أوائل أغسطس الماضي وأن القصر ووزارتي المالية والشئون الاجتماعية كانوا عاكفين طيلة الشهور الماضية على إعداد تفاصيل المشروع وبنوده وأرقامه ، حتى جاء يوم الإعلان الموعود ، فصار العيد عيدين .

إلا أن هذا التأثير الكبير الذي اكتسبته «ضربة المعلم» هذه في نفوس الناس ، والذي قال لي عنه أحد زواري الأجانب بأنه أجدى في نفوس الناس من مئة عدد خاص في الجرائد العربية والإنجليزية ، ومليون ساعة بث دعائي في إذاعتنا المصورة ، نقول بأن ضربة المعلم هذه- كما يجب أن تسمى- بحق يجب أن لا تنسينا الخطوات الإيجابية الأخرى التي قامت بها الحكومة في محاولتها لتطويق تصاعد الأسعار ، ولعلنا إذا راعينا تقديم الأهم على المهم فإن تصنيفنا لمرسوم إنشاء مكتب مراقبة الأسعار يأتي في الأهمية قبل مرسوم العلاوات الذي مهما اختلفت الناس في تقييمه سيظل حقيقة قائمة راسخة ، وهي أن الحكومة تحاول جهد المستطاع أن توفق بين واقعها المالى الهزيل وواجبها في رعاية المواطنين والتخفيف من أعبائهم المعيشية . . . كثير من أصدقائنا الذين لا يعجبهم العجب يقولون بأن هذه العلاوة سيقابلها ارتفاع مماثل في الأسعار ليلتهمها كما التهم غيرها من العلاوات ، وهذا منطق يقودنا- بحق- لتصنيف مرسوم إنشاء مكتب مراقبة الأسعار في الدرجة الأولى من الأهمية ، ذلك لأنه وأجهزته ووسائله ، يمكن أن يقاس نجاح الحكومة في السيطرة على تصاعد الأسعار ، وتحقيق الفكرة الجذرية من إنشائه . .

في تصورنا أن مكتب مراقبة الأسعار يجب أن يكسر قيود الروتين ، وأن لا يكون موظفوه مجرد «مكتبجية» يدفنون أنفسهم في الأرقام والدوسيهات والإجراءات المطولة الروتينية . . مكتب مراقبة الأسعار يجب أن يعطي صلاحيات مطلقة لتتبع أسطورة زيادة الأسعار في بلاد المنشأ . . ووسائل التأكد من هذه الزيادة لا تنحصر في

القوائم التي يقدمها التجار ، بل بمقارنة سعر البيع بالأسعار السائدة في البلدان المجاورة التي لم تتعرض بعد لموجة التصاعد في الأسعار ، أو التي استطاعت السيطرة عليها بوسائل لا يرقى الشك إلى مستوياتها في الدقة والصواب . . كما أن مكتباً كهذا يجب أن ينبذ أسلوب استخدام مفتشين للتأكد من التقيد بالأسعار التي يعلنها ، ذلك لأن أسلوباً كهذا قد أثبت عدم جدواه في كثير من الشئون الأخرى ، وإذا ضمنت المفتش العفيف النزيه الذي لا ينحنى أمام أي إغراء- وما أندره- فأين هو ذلك العدد الكبير منهم والذي يستدعيه النظام التفتيشى الكامل لكل ما تقع مراقبته على عاتق المكتب المزمع إنشاؤه؟ الواقع إن المواطنين- الذين اصطلوا بنار الغلاء- سيكونون هم أنفسهم خير مفتش للمكتب على مدى التزام التجار بأسعار البيع المعلبة . . . كل ما يجب على المكتب عمله هو أن يقتنع- قناعة مبنية على وسائل لا يرقى الشك إلى صحتها- بأسعار مختلف البضائع وأن تقوم بنشر هذه الأسعار بجميع وسائل النشر العامة والممكنة ، وأن يلزم التجار المختصين بتعليق نشراته وأسعاره في مكان بارز من محلاتهم . . وسيرى- بعد هذا كله- أنه في غنى عن جهاز التفتيش ، وأن المواطنين سيقومون بدورهم المطلوب منهم في جعل كل مواطن مفتشاً . .

مرة أخرى . الصلاحيات المطلقة للمكتب في مراقبة أسعار كل ما يشكو منه المواطنون ، والعقوبات الرادعة للمخالفين ، هما الأساس لجعل المكتب ذا فعالية تحقيق الهدف المنشود من إنشائه . .

وتحية لهذه الخطوة المباركة من حكومتنا الرشيدة . .

عيدنا الوطني.. بشائره وبوادره

عيدنا الوطنى الأول يتسم بسمات كثيرة قل أن اجتمعت لغيره من الأعياد القومية السابقة ، فهو يواكب ذكرى عيد الجلوس العاشر لحضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ، وهى ذكرى كنا نحتفل بها في كل عام . . وجاء هذا العام ليضيف إلى بهجتها وروائها احتفالنا باستقلال البحرين وتحررها من قيود المعاهدات الثنائية ، وانطلاقها في ميدان العلاقات الخارجية حرة من كل قيد ، توطد علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس من الاحترام المتبادل ، وبوحى من مصلحتها القومية والوطنية دون أى تأثير خارج هذا النطاق . .

سمة الاستقلال هذه يضاف إليها سمات أخرى ليس أقلها أنها قد أزاحت وعن كاهلها عبء التهديدات والأطماع الخارجية التى كانت تحد من انطلاقها ، وتحدد نطاق تحركاتها ، سواء على الصعيد الخارجى أو الداخلي ، فاستطاعت في ظرف قصير من إزاحتها هذا العبء أن تخلق لها صيتاً دولياً مرموقاً لبلد يتميز ، على صغر حجمه ، وقلة إمكانياته ، بالاستقرار والرخاء ، والعمل على تجنيد طاقاته الخلاقة لتوفير الطمأنينة لجميع العاملين فيه . .

احتفالنا بعيدنا الوطني الأول هذا يتميز ببوادر وسمات- كما قلنا في صدر هذه الصفحة – جمة وفيرة ، ففي بوادر إشراقته قامت الحكومة بتعديل رواتب الموظفين ، وجاءت مكرمة صاحب السمو أمير البلاد بإعفاء سكان مدينة عيسى من قسط كبير

من أثمان بيوتهم تاجاً في غرة هذا العهد الزاهر النير ، إذ ليس أفعل في نفس الإنسان ، ولا أدعى إلى استقطاب تعاطفه ، من تحسس مشاكله ، ومعايشتها ، وخلق السبل للتغلب عليها بشتى الوسائل . .

من نعم الله على البحرين- هذا البلد الصغير- أن وهبه شعباً أصيلاً تمتد أصالته إلى أعماق التاريخ ، فانعكست معطيات هذه الأصالة على وجوده ، ومنه لمعانه وبريقه يستشفهما كل من يختلط به ، ويشعر بهما كلّ من عاشره . . وليس غريباً أن تسمع من أي زائر ، عربياً كان أم أجنبياً ، انجذابه إلى هذه المعاني التي يتحلى بها الخلق البحريني ، فيتعاطف الزائر معها دون أن يشعر ، وكأن قوة سحرية غريبة تجتذبه للانصهار مع المواطنين في جميع آمالهم ، وكأنه منهم ، وإن فرقت بينهم الجنسيات ، وباعدت بينهم مختلف القوميات . . هذه النعمة الكبرى التي حبا بها الله أهل البحرين ، لم ينلها شعب إلا في أصالة شعب البحرين ، ولا تميز بها شعب إلا في عراقة شعب البحرين ، تاريخاً ، واجتماعاً وعطاءً عبر عصور التاريخ السحيق والحديث . . .

وإذا قلنا بأننا باحتفالنا بهذا العيد نؤكد استقلالنا السياسي فلقد قلنا أيضا بأن من مميزات هذا العهد النيّر أن جعل الله على رأسه أميراً شاباً يتوثب حيوية وتطلعاً إلى ما فيه إسعاد شعبه ، وليس ببعيد ذلك اليوم الذي أعلن فيه سمو الأمير إصدار أمره باستنان دستور للبلاد ، وأنا أكتب هذه الكلمة وملئي ثقة وفخار بأن الخطاب الأميري لهذا العام سينجز الوعد الحر الكريم ، وسيضع اللبنة الأولى في بنائنا السياسي الداخلي ، محدداً المعالم الواضحة القوية لتطوير أنظمتنا السياسية في خلال العام القادم .

وبعد ،

فإذا كانت لي أمنية في عامنا الجديد ، فهي أن تستكمل بلدنا العزيزة مقوماتها السياسية في ظل الدستور ، وبرعاية كريمة من أميرها المفدى الذي حبا الله عهده بالخير ، وميزه بكثير من المنجزات . . وأن يلهمنا جميعاً الحكمة والصواب ، والقدرة على العمل الجاد الدؤوب لخير هذا الوطن العزيز .

كلمتي

مرة أخرى نعود إلى الخوض في موضوع شائك ، ذلك هو موضوع ادعاءات إيران بحقوق موهومة في البحرين ، البلد العربي العتيد . . فلقد اتضح لي- من مناقشاتي مع شخصية أجنبية واعية- أن هذا الادعاء يقوم على أساس وجود دراسات رسمية بين بريطانيا والسلطات الإيرانية ، يعود إلى حوالي المئة عام ، تعترف فيه بريطانيا بسيادة البحرين . . .

وانطلاقا من هذه الحقيقة المستجدة على معلوماتنا نعتقد أن وجود مثل هذا الدليل يجيء لمصلحة عروبة البحرين وإثباتها أكثر مما يؤيد حجة الادعاء الإيراني ، ذلك لأن من أولى مبادىء الملكية في القانون ، أن الشخص إذا تصرف فيما لا يملك ، بطل هذا التصرف ، وأصبح حجة- بل جنحة- عليه لا له . . . وبريطانيا لم تدع يوماً بتبعية البحرين للتاج البريطاني ، وإنما تنظم علاقاتها بها معاهدات واتفاقات تعطيها حق الحماية لها من أي اعتداء خارجي ، مقابل امتيازات خاصة تتمتع بها لقاء هذه الحماية . . ولعل وجود هذا المستند الخطي لدى إيران يفسر لنا تردد بريطانيا الطويل في وضع حد لهذا الادعاء المزعوم ، لاسيما وأن طريقنا الوحيد للاتصالات الخارجية- طبقا لمعاهدة الحماية- لا يتم عن طريق بريطانيا التي أوجدت نفسها طرفاً في قضية لا تستطيع الخوض فيها حين تصطدم بمستندات ممثليها الذين تورطوا في التصرف بما لا يملكون . . . من هنا يجيء واجب بريطانيا في السعي لإصلاح هذا الخطأ الذي

ارتكبه ساستها في حق هذا الشعب والبلاد، وليس أيسر عليها وأسهل من أن تكلف دولتين من الدول العربية الصديقة وهما الكويت والسعودية بتناول هذا الأمر مع إيران وهما دولتان لهما من تأثير العلاقات والمصالح المشتركة مع إيران ما سيكون ثقله حتماً إلى جانب تسوية قضيتنا من الادعاء الإيراني الزائف.

واجب دولي يحتم على بريطانيا أن تضع حداً لهذا الكابوس الذي تثيره إيران بين الفينة والأخرى، وواجب قومي على الكويت والسعودية أن يستخدما كل نفوذهما وثقلهما الدولي لإثبات عروبة واستقلال هذا الجزء من الوطن العربي الكبير...

التعاون في الخليج

إذا نظرنا إلى وقائع التطورات السريعة التي تمر بكثير من بلدان الخليج اليوم، وجدنا فيها الكثير من الأسباب التي تؤيد دعوتنا لمزيد من التعاون والجهود المنسقة في جميع مرافق الخدمات العامة لبلدان الخليج وإماراته، والذي لا شك فيه أن يرتفع الوعي الصحي والثقافي في بعض الإمارات التي كانت أوضاعها المادية لا تساعد على تدعيم هذا الوعي وتطويره، يحتاج اليوم إلى كثير من الكفاءات التي تملكها الإمارات الأخرى، والتي أسعدها الحظ بتوفير فرص التعليم فيها قبل رصيفتها، أن تقدمها لشقيقاتها المحتاجة لمثل هذه الكفاءات.

الملاحظ مثلا أن إمارة أبوظبي وسلطنة مسقط وعمان تحتاجان اليوم إلى كثير من المعلمين والمعلمات، والممرضين والممرضات، للقيام بالمهام التعليمية والصحية التي باشرت الدولتان القيام بها بكل همة ونشاط في هذه الآونة، بعد توافر المال الذي كان يمثل العقبة الوحيدة في تطوير هذين المرفقين في الماضي. وتستطيع البحرين أن تقدم لهاتين الدولتين الشقيقتين، وغيرهما كل ما تحتاجانه من معلمين وممرضين، وكتبة، وموظفين، فتحقق بهذا خدمة لأبنائها المتعطلين إلى فرص عمل، وتخدم الشقيقات المجاورة بمثل هذا التعاون الذي لن يجعلها في حيرة من كيفية سد النقص في مجالات هذه الخدمة بأناس يتفقون مع أبنائها في العادات والطباع والميول والمشاعر...

وما يقال عن هذه الخدمات التي تستطيع البحرين أن تقدمها في هذه المجالات ، تقوم عمان بدورها فيه ، بتصدير حاصلاتها الزراعية- وما أكثرها- إلى البحرين ، فيتوافر لها سوق قريبة لتصريف منتجاتها الزراعية ، دون أن تضطر لركوب المراكب الوعرة ، واجتياز المسافات الطويلة لإيجاد سوق لهذه المنتجات . . . وما تستطيع عمان أن تقدمه في مجال الاستثمار لكل مشروع صناعي أو تطويري في بلدان الخليج ، تتوافر فيه عناصر النجاح ، ويرى من القيام به الخير للبلد وأهلها . . .

إن مجالات التعاون ، وتنسيق الخدمات وتبادل المنافع بين بلدان الخليج حافلة بالكثير من الفرص المثمرة ، النافعة ، التي يمكن أن تكون النواة أو الأساس لوحدة اقتصادية بين بلدان الخليج وإماراته ، وهذا ما يدعونا أن نكرر دعوتنا إلى الحاجة الماسة لإنشاء مركز في الخليج لدراسة مجالات هذا التعاون ، والمنافع المتبادلة ، والقيام على تنفيذها بكل حرص ودقة حتى يستفيد كل بلد بإمكانيات البلد الأخرى المجاورة ، وكأنها أفراد عائلة واحدة يعملون- كل في مجال اختصاصه- على رفع مستوى شعوب هذه المنطقة في مجالات العيش والعمل . . .

دمعة

هذه الدمعة أسكبها على استحياء على جثمان صديقي الراحل يوسف العبيدلي ، بعد أن قام الصديق علي سيار بإطلاق نفثة ثرّة من الحزن العميق ، في قصيدة تنبع من صميم شعوره الصادق ، تجدها ، منشورة في غير هذا المكان . . . لقد كانت السمة المتميزة في حياة يوسف ، رحمه الله ، السرعة في كل شيء : السرعة في العمل ، والسرعة في الغضب ، والسرعة في الرضا ، والسرعة في الهجوم ، والسرعة في التراجع . . . ولقد لازمته هذه السرعة حتى في وفاته ، فلم يترك طابعه المتميز حتى في مفارقة أهله ، أصدقائه وعارفيه ، إلى دار الخلود . . . . الذين عرفوا يوسف ، كما عرفته ، عن كثب ، لمسوا فيه الطيبة والوداعة ، والخلق الرضا ، وإن حاول تغليف ذلك كله بهالة من الاستخفاف بكل شيء حتى لا يوصم بالضعف ، الذي يعدّه عيباً ، وما أجمل ذلك الضعف الإنساني الحبيب الذي كان يحاول يوسف دائماً أن يوهمنا بعدم وجوده في نفسه الإنسانية الحانية . . .

رحم الله يوسف ، وأجزل لأهله وذويه الصبر والسلوان في فقده . . .

بريطانيا وتجارة «الأصباغ» في الخليج

إذا كانت العملية كلها أصباغاً . . فلماذا لا أشتريها وأستغني عن الصبّاغ؟! . .
إن قرار الانسحاب البريطاني من شرقي السويس لم تتخذه حكومة العمال اعتباطاً

لا لن ننسحب . . . قالها الماستر غرنوي روبرتس بأعلى صوته ، ونشرت في تصريح مكتوب له في جريدة الأضواء . . . . ومع ذلك جاء الرجل نفسه ، بعد أربعة أشهر ليقول للحكام بأن بريطانيا ستنسحب من الخليج في سنة ١٩٧١ ، وإن عليهم أن يلمّوا شتاتهم ، ويحزموا أمرهم ، قبل أن تحل القاضية ويبدأ الانسحاب . . . وجاء المحافظون في مناوراتهم الانتخابية ليقولوا بأنهم لن ينسحبوا إذا جاءوا إلى الحكم ، ولكن المستر هيث نفسه ، عندنا وجهنا إليه السؤال كتابياً تردد في إعطاء جواب حاسم ، وكان رده بأن حكومته ستعيد النظر في إمكانية تمديد تاريخ الانسحاب . . واليوم ، وبعد أن فاز المحافظون ، تتردد النغمة نفسها عن الانسحاب ، أو عدمه ، تمديده أو تنفيذه ، وكأن بريطانيا تمسك بيدها وردة تنزع أوراقها واحدة بعد الأخرى ، وهي تقول : أنسحب لا أنسحب ، تماماً على غرار الممثلة التي تترك لأوراق الوردة قرارها الأخير في الذهاب إلى موعد الحبيب أو الصد عنه! . .

من النوادر التي تروى عندنا أن تاجراً أنعم الله عليه بالمال ، فكر أن يشتري مزرعة من النخيل ، ولما كان يجهل أي شيء عن طبيعة التمر والنخيل فقد وجد الفلاح صيداً سهلاً لابتزاز المال منه . فجاء في المرة الأولى يطلب منه مئة دينار لصبغ البسر باللون الأحمر ، ولما كان التاجر يجهل طبيعة أدوار التمور في ثمر النخيل فقد دفع المئة دينار عن طيب خاطر . وبعد فترة جاء الفلاح يطلب مئة دينار أخرى لصبغ

البسر باللون الأصفر . ولما كان التاجر يعرف أن الرطب يجيء بلونين أحمر وأصفر ، فقد دفع المئة دينار الأخرى ، وهو يمنّي النفس ، بمحصولٍ وافرٍ من الرطب بجميع أنواعه . . . واستمرأ الفلاح العملية ، فجاءه بعد ذلك يطلبُ إليه مئة دينار أخرى . . ولم يجد هذه المرة لوناً للصباغة فادعى بأنه سيشتري الصبغ الذي يحيل البسر إلى رطب ، وهنا نفد صبر التاجر ، ولعله فهم اللعبة ، فقال له : لقد صبغت البسر ، وصبغتني معه بما فيه الكفاية . . . وإذا كانت العملية كلها أصباغاً فلماذا لا أشتريها بنفسي وأستغني عن الصباغ؟ . . . ثم طرده من العمل .

هذه النادرة ، على بساطتها لها مدلول واضح في عملية الانسحاب البريطاني من الخليج ، فالمعروف أن من أهم دواعي سعي الحكام إلى إقامة اتحاد بينهم هو هذا الانسحاب ، وأن حرارة هذه المساعي تعتمد في ارتفاعها وانخفاضها على ترمومتر التصريحات البريطانية عن تنفيذ هذا الانسحاب أو تأجيله أو إلغائه . وإذا كان الوجود البريطاني يكفل بقاء التقسيم الجغرافي الاعتباطي سارياً في الإمارات ، بثقل هذا الوجود ، فإن التهديد بالانسحاب يفتح أبواب المطامع والمناورات ويجعل من منطق الغاب القائل بأن البقاء للأقوى هو السائد . لا عجب إذن أن تنهمر طلبات السلاح ، من مدرعات ، وزوارق مسلحة ، وبنادق وحتى الطائرات ، على المصانع البريطانية ، بمجرد أن أعلن قرار الانسحاب . . . وكان هذا أول ثمن لصبغ (البسر) يدفعه الحكام! . . . وحوادث البترول الأخيرة ، والخلافات التي حصلت بين الشركات الأمريكية والشارقة من جهة ، عجمان وأم القيوين من جهة أخرى ، والادعاء الإيراني في جزيرة أبو موسى ، كل هذه دلائل على إرهاصات بدفعة أخرى لصبغ البسر باللون الآخر في عالم الابتزاز لأموال المغفل ، الجاهل بأصول أدوار النمو في التمر والنخيل . . . ولعل الطامة ستجيء عندما تدرك قطر وأبوظبي ، وكل من اندفع في شراء السلاح ، أن الأمر بينهم لا يصل ، ولا يمكن أن يصل إلى التراشق بالسلاح ، وإنه حتى الخلاف الكبير القائم بين السعودية من جهة وأبوظبي من جهة أخرى حول واحة البريمي . . . حتى هذا الخلاف فإن جلسة عربية مفتوحة بين العاهلين كفيلة بحله ، شريطة أن لا يحضرها ولا يحضّر لها المستشارون ولا القانونيون ، ولا المتمنطقون والمتحذلقون . . . إن السعودية- في نظري- تحرص أكثر من جاراتها الكبرى على الأمن والاستقرار في المنطقة ، وهي غنية بمواردها البترولية الضخمة بما لا يجعل مجالاً للقول بأنها تطمع في زيادة هذه الموارد ، من بقعة أو أخرى ، على

حساب تصعيد الخلافات ، وخلق جو البلبلة والتوتر هي في غنى عنه ، وإنما الأمر كله لا يتجاوز «سوء تنسيق» لجهودات الحلول المبذولة لحل هذه الأزمة بين البلدين . . . .

ومرة أخرى فإن بقاء جو التوتر والتصعيد للأزمة ، فيه مجال ثالث خصب لشراء أصباغ جديدة للبسر الذي بدأنا به هذه الكلمة . . .

إن قرار الانسحاب البريطاني من شرقي السويس لم تتخذه حكومة العمال اعتباطاً . وإنما جاء نتيجة لدراسات مضنية قامت بها عقول لا تعرف الارتجال ، واتخاذ القرارات على موائد العشاء أو الكوكتيل . . . . هي عقول تحضر وتخطط لإبعاد قراراتها لعشرات السنين ، وتنصهر جميعها- على اختلاف ميولها الحزبية- في بوتقة المصلحة العامة لبريطانيا قبل كل شيء ، فاذا جاء اليوم من يقول بأن حكومة المحافظين ستتنكر لقرار العمال بالانسحاب ، وتلغيه فإنما يدلل بهذا على جهله الفاضح بأساليب العمل السياسي في بريطانيا ، والذي يشرك وزارة الظل- المعارضة- في جميع القرارات المصيرية الهامة . وإذا اقتضت المناورات الانتخابية والحزبية أن تشجب المعارضة قراراً معيناً ، أو تنتقده ، فإن هذا لا يعني عدم ارتباطها به . وتاريخ العمل السياسي البريطاني حافل بكثير من الأمثلة على الزوابع التي تثيرها المعارضة على قرارات اتخذتها الحكومة ، ثم لا تلبث هذه الزوابع أن تهدأ ويسدل على أنوائها ثوب النسيان بمجرد أن تتسلم المعارضة الحكم . . .

وبعد . . .

فلعل من واجب الحكام في الخليج والساحل أن لا ينسوا بأن الانسحاب البريطاني حقيقة واقعة ، إن لم يكن هذا العام فبعد عامين أو ثلاثة ، وأن كل عام يمر دون أن يعّودوا أنفسهم على هذه الحقيقة ، دون أن يحلوا خلافاتهم بروح التعاطف والإخاء ، فإنما يعني دفعة جديدة لصبغ (البسر) يدفعونها وهم يجهلون أدوار النمو وطبيعتها في التمر والنخيل .

مزيداً من الشركات الوطنية

المتتبع لإقبال الناس على المساهمة في الشركات الوطنية يستبشر خيراً بهذا الإقبال لأن فيه يتجسم معنى إيمان المواطنين بالمشاريع الاقتصادية المحلية ، ورغبتهم في أن يكون زيتهم في دقيقهم ، كما يقولون ، بدلاً من المغامرة في شراء السندات الأجنبية والانسياق وراء الأرباح المزعومة لشركات الاستثمار الخارجية التي لم تأت لمن انساقوا وراء بريقها إلا بالإفلاس والخراب .

هذا الإقبال المتزايد على المشاريع الاقتصادية المحلية يدعونا إلى مطالبة المسئولين بإنشاء مزيد من هذه المشاريع لامتصاص الطاقة الشرائية للمواطنين ، ولضمان مردود إيجابي لمساهماتهم وإدخاراتهم ، ودعم هذه الثقافة في نفوسهم بشركات المساهمة المحلية .

وهناك أكثر من مجال لإنشاء مزيد من هذه الشركات ، لعل أقربها إلى تصورنا هو إنشاء شركة وطنية للبترول . . . وحتى لا يشطح الخيال بالقارىء فيتصوّر أننا ندعو إلى إنشاء شركة وطنية للقيام بالاستكشافات البترولية ، وحتى لا يتصور السادة المهيمنون على صناعة البترول ، لدينا بأن هذا هو دعوة مبطنة للاستيلاء على البترول أو تأميمه . . حتى نقطع دابر أي تصور من هذا القبيل ، نقول بأن دعوتنا المتواضعة هذه لا تتجاوز السعي إلى إنشاء شركة وطنية للقيام بتوزيع البترول وبيعه في الأسواق المحلية .

بيع البترول حالياً عن طريق امتيازات خاصة تمنحها شركة نفط البحرين لمن يتقدم لها بطلب فتح محطة لبيع البترول تقتنع بوجاهة موقع تلك المحطة وإلى كون المنطقة القريبة منها بعيدة عن المحطات الأخرى بحيث يصعب على ساكني المنطقة تيسير تزويدهم بالبترول . . . طبعاً لا يتقدم بمثل هذا الطلب إلا من يملك أرضاً مناسبة ، وقدرة مالية تؤهله لبناء محطة طبقاً للمواصفات التي تمليها الشركة .

والمشروع الذي تدعو إليه هو إنشاء شركة وطنية تمنح امتياز فتح هذه المحطات مع ضم المحطات الحالية إليها دون الإضرار بمالكيها ، وذلك إما بتعويضهم عنها تعويضاً مجزياً أو بيعهم أسهما في الشركة الجديدة بما يقابل ذلك التعويض . . . المهم أن يحفظ حق هؤلاء المالكين من أصحاب المحطات ، وأن يوفق بين مصالحهم ومصالح المساهمين في هذه الشركة العامة بما يحفظ حق جميع الأطراف .

طبعاً امتياز مثل هذه الشركة يجب أن يكون شاملاً لحق التنقيب والتسويق والتصنيع (البتروكيماويات) وهي أهداف طموحة قد لا تكون ذات معنى في بداية السنوات الأولى للشركة التي يجب أن يقتصر نشاطها على البيع المحلي ، ولكنها أهداف يمكن بلوغها والخوض فيها إذا تكوّن للشركة رأسمال ضخم على المدى الطويل يمكن استغلاله- بالتعاون مع الحكومة- لمثل هذه المشاريع .

على هامش وجودنا الدولي:

لماذا صوتت البحرين بجانب الاقتراح الأمريكي؟

أول تصويت على قرارات الأمم المتحدة امتحنت البحرين فيه كان التصويت على قبول الصين في الأمم المتحدة، وحصر الأمر في التصويت على قبول الصين الشعبية في العضوية- كما تواردتها الأنباء- فيه مغالطة فاضحة. فلقد صوتت البحرين- كما هو معروف- لمصلحة الاقتراح الأمريكي، ولكن هذا كان الاقتراح يقضي برفض الصين الشعبية أو الاقتصار على قبول تايوان.. ذلك ما سنحاول جلاءه في هذا الاستعراض القصير للفصل الذي تم تمثيله على المسرح العالمي في هيئة الأمم المتحـــدة..

في الحفل الذي أقامه وزير خارجية البحرين على شرف رؤساء وفود الدول في مقر هيئة الأمم بنيويورك، التقى وزير خارجيتنا بوزير الخارجية الأمريكي، روجز، ووقف الوزير الأمريكي الخطير يشكر للوزير البحريني تصويت بلده بجانب الاقتراح الأمريكي.. ورد وزير خارجيتنا باسماً: «ثق يا معالي الوزير أن تصويتنا بجانب اقتراحكم لم يكن نابعاً من مجاملتنا لكم بقدر ما كان نابعاً من اعتقادنا الصادق بضرورة قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع حل لمشكلة هؤلاء الأربعين مليوناً من البشر الذين تمثلهم فرموزا، بعد قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة».. أي أن المشكلة- كما تراها البحرين- ليست في قبول الصين الشعبية في الأمم المتحدة، فتلك حقيقة بديهية تمليها ضرورات السلم العالمي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه

من خلال هذا القبول ماذا سيكون مصير فرموزا؟ . . ولما كان الاقتراح الأمريكي قد طلـــب اعـتـبـــار انضمـــام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة من الأمور الكبيرة (Major Issues) التي تستدعي - حسب الميثاق - الحصول على أغلبية الثلثين ، فقد صوتت البحرين إلى جانبه لأن ذلك كان معناه قيام الهيئة الدولية ببحث موضوع الصين الوطنية بحثاً يختلف عن مجرد التصويت العادي بلا أو نعم على وجودها في المنظمة الدولية . .

الحقيقة التي لا سبيل إلى تجاهلها أن هناك شعباً يتكون مجموعه من ٤٠ مليوناً من البشر ، وبغضّ النظر عن الظروف السياسية الشاذة التي أوجدت مثل هذا التقسيم في الوطن الصيني الكبير ، فإنه ، كان موجوداً على مسرح الشئون الدولية ، وعلى أعلى مستويات التأثير فيه ، لسنوات كثيرة هي عمر الأمم المتحدة . إذن فليس مقبولاً ولا معقولاً ، أن نتجاهل هذه الحقيقة ، فنشطب هذا الوجود القائم القديم بمجرد لعبة التصويت . . صحيح أن الأربع مائة مليون في الصين الشعبية هي التي تمثل الصين الحقيقية ولكن هناك إلى جانبهم أيضا أربعون مليوناً من البشر يجب أن تتحدد هويتهم ، إلى جانب إعطاء الصين الشعبية . . حقها في الوجود الدولي . .

ولعل هناك من يسأل - ماذا سيكون لو أن الاقتراح الأمريكي فاز بالتصويت ، ولعلّ في الجواب تكمن فلسفة من صوتوا إلى جانبه .

النتيجة طبعاً أن ثلثي الأصوات لن تتوافر ، وأن الصين الشعبية ستبقى لهذا العام خارج الأمم المتحدة ، ولكن النتيجة أيضاً أنه سيتكون ضغط دولي كبير على الصين الوطنية خصوصاً بعد التقارب الأمريكي الصيني الشعبي لكي تختار لها اسماً بعيداً عن الزعم بتمثيل الشعب الصيني تستطيع بمقتضاه أن تظل عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، ولكن ضمن حجمها الطبيعي لا الذي ألبسه إياها الأمريكان . . . .

طبعاً ، أخفق الاقتراح الأمريكي . ونجح الاقتراح الألباني القاضي بقبول الصين الشعبية بالأغلبيه العادية ، وكان معنى نجاح الاقتراح خروج الصين الوطنية من الأمم المتحدة . ولعل دخولها مرة أخرى سيكون متعذراً . وهنا يأتي المحذور الذي كان يمكن للاقتراح الأمريكي أن يطوقه حيث ستستعمل الصين الشعبية حق الفيتو الذي ستملكه بحكم احتلالها لمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن ، لرفض قبول رجوع تايوان بأي شكل من الأشكال . . .

مرة أخرى . . هذه أول مرة تشترك البحرين بإدلاء صوتها في المشاكل الدولية ،

ولعلها شذت عن بعض أخواتها العربيات في التصويت لمصلحة الاقتراح الألباني ، ولكن تبقى حقيقة صغيرة صغر حجم البحرين الدولي ، ولكنها ثابتة كثباتها في المجتمع الدولي ، وهو أن ما تقرره هو من وحي اجتهادها الخاص . وفلسفتها الخاصة . وقديماً قيل . . «لكل مجتهد نصيب» ، ولكن ليس كل مجتهد مصيباً .

كلمتي

يصل حضرة صاحب السمو الأمير صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت المعظم إلى البحرين يوم السبت ٧ مايو في زيارة رسمية لجميع إمارات الخليج العربي تبدأ بالبحرين . . .

والبحرين إذ ترحب بهذه الزيارة الميمونة لعاهل الكويت الشقيق فإنما ترحب بحاكم عربي كانت له اليد الطولى في نهضة بلاده وعزتها ورفعة شأنها . . .

فالمعروف عن سموه أنه ، منذ أن كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء ، الساعد الأيمن والمستشار الأول لسمو أخيه المغفور له عبدالله السالم الصباح في جميع التطورات الجريئة التي واكبت عهده الزاهر ، وهو يواصل اليوم السير على الطريق الذي بدأه أخوه بكل عزم وتصميم وثقة ، وكل البوادر تشير إلى أن التوفيق يواكب خطاه في جميع ما ينتويه من خير للكويت على الخصوص ، وللبلاد العربية جميعها بوجه عام . . .

والزيارة التي يقوم بها سموه اليوم إلى إخوانه حكام الخليج بادرة طيبة ، وشعور كريم ، يجب أن يقابلا بالمثل . وهي زيارة لا يجب أن تمر مروراً عابراً في حياتنا ، بل يجب أن يركز لها المسئولون في الكويت وفي البحرين الاهتمام اللازم لتكون منطلقا ، ونواة لتفاهم مشترك ، وتعاون مثمر في جميع القضايا التي تهمّ البلدين ، إذ لم يعد من السهل على أي مكابر أن يتجاهل المصير الذي يشد بلدان الخليج الواحد منها إلى

الآخر في جميع السياسات والمخططات . . . وإذا كان الواجب علينا الشعور بهذا المصير المشترك الذي يشد بلداننا بعضها إلى بعض ، فإن من الأجدى علينا أن نعمل منذ الآن على تحقيق التقارب الطبيعي الذي يحتمه التاريخ والأوضاع الاجتماعية المتشابهة بين بلداننا لا بالتمنيات العذبة والبلاغات الرسمية المشتركة فحسب ، ولكن بالعمل الأكيد الواضح على محو الفروق الإقليمية بين شعوب منطقة الخليج ، وإباحة حرية التنقل والعمل لجميع أفراد هذه الشعوب في أوطانها المتقاربة المتآلفة . . . هذا بالإضافة إلى توحيد الجهود في جميع الأعمال والنشاطات الأخرى التي يمكن أن تقوم بها بلدان الخليج ككل بدلاً من المجهودات الفردية الضائعة التي تباعد بيننا ، بينما يجب أن تكون هي وسيلتنا للتقارب والائتلاف .

سياساتنا الاقتصادية ، ومشروعاتنا العامة في كل بلد من بلدان الخليج ، وسياستنا التعليمية والصحية يمكن أن توحد ، وأن نوجد بيننا من التعاون في مجالاتها ما يكفل إيجاد وحدة بين أفراد شعوبنا ، وحدة لا تحددها الدساتير والقوانين ، ولكن ترعاها وتغذيها القلوب التي في الصدور .

حيا الله العاهل الكويتي الكبير في وطنه وبين أهله وذويه . وليكتب الله لهذه الزيارة أن تكون الفاتحة لتعاون مشرق ساطع بين مختلف بلدان الخليج وشعوبه .

رئيس التحرير
في كازينو الاتحاد!
من يعلق «الجرس» ويوقف «رقعة الروليت»؟

قال لي صاحبي وهو يحاورني ، وطائرة الفوكر فرندشيب تنساب بنا مرتفعة من مطار الدوحة متجهة إلى أبوظبي . . بعد أيام سيستأنف المجلس الاتحادي انعقاده ، على مستوى نواب الحكام ، وستبدأ المناورات والدسائس و(التطبيقات) كما يقول إخواننا اللبنانيون ، وسينفض السامرون وقد اتفقوا على ألا يتفقوا ، وتبدأ عجلة الاتصالات من جديد لعقد اجتماع آخر . . يليه آخر وآخر . . تماماً كرقعة الروليت التي لا تكاد تتوقف عن الدوران حتى تتلقفها الأصابع لإدارتها من جديد ، مع فارق أن رقعة الروليت الشهيرة في عالم القمار تقف عجلتها لتشير إلى رقم رابح يجمع صاحبه على أثره أكداس النقود ، بينما لا يربح في هذه اللعبة الاتحادية إلا صاحب الكازينو الذي أعد الرقعة ، وجلب اللاعبين ، ووقف يتفرج ساخراً من الانفعالات المتباينة التي تتخاطف على وجوههم عبر دورات العجلة التي لا يقف مؤشرها إلا على فراغ مقصود . . واستأنف صاحبي الحديث ، وقد بلغ به الانفعال نهايته ، يقول :

لا أقل من عشرين اجتماعاً عقد حتى الآن ، على مستوى الحكّام ، ونوابهم والمسئولين في دول الخليج ، واللجان المختلفة ، ومع ذلك فإن نقطة هامة واحدة من مواضيع الخلاف الرئيسة بينهم لم تجد طريقها الى الحل والسبب أن هناك خللاً ميكانيكياً مقصوداً زرع في أجهزة عجلة الروليت حتى لا يقف مؤشرها إلا على فراغ!! قلت لصديقي مشدوها من استمراره التمسك في تشبيه الاتحاد برقعة الروليت : وما

هو هذا الفراغ المزروع في أجهزة اللعبة حتى لا يقف المؤشر على رقم؟ فأجاب : إنه بروتوكول دبي . . وبند الإجماع المطلوب فيه للقرارات بالتحديد . . . إن البروتوكول بمواده الإنشائية الجميلة السبك والحبك ، بمثابة الفيلا العصرية الحديثة ، تقام على أحدث التصميمات الهندسية الجميلة ولكن المقاول المتعهد للبناء رغبة في الربح الحرام- يخلط مونات الأساس بالطين والرمل بحيث لا يقام عمود لاستكمال شكل الفيلا الا اعوج وانهارا! . . والغريب أن ذلك يجري كله باطلاع أصحاب العمل ، ورضائهم بعد أن أوهموا بأن في هذا الأسلوب في البناء وفراً كبيراً لهم في التكاليف! قلت لصاحبي ، وأنا معجب بتشبيهاته الطريفة على واقع الشئون والشجون في اللعبة الاتحادية : والحل . . ما هو الحل ، في هذا الظرف الخطير الذي لا يحتمل المقامرة ، ولا يقبل إلا الجد في التصميم والتنفيذ مهما كانت تكاليف البناء؟

قال صديقي وقد هدأ انفعاله ، واستجابت ملامحه لابتسامه ذكية متخابثة : الحل يا صديقي يكمن في الثورة . . نعم ثورة اللاعبين على أسلوب اللعب ووسائله وتوفير التكاليف اللازمة لإعادة البناء على أسس هندسية سليمة . تتحمل أعباء الأعمدة والأدوار التي يتطلبها بناء الفيللا العصرية الحديثة . . ثم استأنف يقول : اتفاقية دبي لا تصلح أساسا للعمل إلا بإلغاء بند الإجماع الذي يجعل من كل موادها عملاً إنشائياً بحتاً . لا يملك شيئاً من إلزامية التنفيذ والقيام . . والأمر يتطلب كثيراً من الجرأة والشجاعة والإقدام . . من يقبل بمبدأ أغلبية الثلثين يبق ويمارس وجوده داخل الاتحاد ، ومن يرَ في ذلك عكس ما يراه الناس جميعاً ، فله أن يختار طريقه في الوجود ، فلا وقت للمجاملة في حساسيات المخاوف ، والمغانم والأسلوب!

قلت لصديقي ، وقد ألحت بذهني خاطرة مفاجئة : حتى الآن يا صديقي لم تتعرض لنقط الخلاف الأساسية بين اللاعبين : العاصمة والرئاسة . ونسبة التمثيل في مجلس الاتحاد الاستشاري ، والحقائب الوزارية . . هذه عناصر كانت تشكل القنبلة الموقوته التي حولت فكرة الاتحاد إلى مجرد أشلاء متطايرة قبل أن تتكون وتولد . . قال صديقي وهو يرد بسرعة وبديهية حازمة : من أولى مبادئ علم المنطق أن توجد النظرية الأساسية التي يمكن أن تفلسف الوقائع ، وتبرر وجودها . . والنظرية الأساسية في موضوعنا ستكون- بعد إلغاء بند الإجماع - هي التصويت ، وتوفير الأغلبية لتنفيذ القرارات والرئاسة والعاصمة يمكن أن تخضع لمبدأ التصويت والأغلبية ، بمعنى أن تتقدم كل دولة راغبة ، بترشيح نفسها ، وتقديم المؤهلات التي

تراها مبررة لهذا الترشيح ، تماماً كما يفعل أي مرشح يقدم نفسه للناخبين . . ولا بأس أن يخضع كل هذا للمناورات الانتخابية والتطبيقات التي يمكن أن تشوه الاختيار أو القرار ، ولكن ما حيلتنا في هذا كله ، وقد أصبحت الضغوط والمناورات أمراً عالمياً معروفاً تمارسه أكبر هيئه دولية في العالم كهيئة الأمم . . أما نسبة التمثيل في مجلس الاتحاد ، فلعل على الاتحاد أن يقرر قبل تحديدها ماهية هذا التمثيل وأبعاده . . إن كان تمثيلاً للحكام ، فكلهم أصحاب عظمة ، مع تفاوتها لديهم من ناحية الكيف . . وكلهم حكام يجب أن يعينوا من يمثلهم بأعداد متساوية ، أما إذا كان المقصود بالتمثيل شعوب الاتحاد ، أي إقامة مجلس يمثله منتخبون من جميع الإمارات ، فالأمر واضح لا يحتاج إلى لجاجة الجدل العقيم . . هناك حوالي نصف مليون نسمة من شعب الاتحاد يجب أن تمثل بمقتضى تقسيمها الانتخابي وما توجبه اعتبارات الكثافة السكانية في كل من هذه الإمارات .

قلت لصاحبي وقد استبدت بإعجابي تخريجاته المنطقية الرائعة : وبعد . . . ماذا بعد هذا كله؟ . . قال : لا قبل ولا بعد . . توزيع الحقائب الوزارية يجب أن يخضع للمنطق الصارم القاسي نفسه الذي أتينا عليه في الترشيح . . أذكر مؤهلاتك للترشيح في الوزارة التي تريدها لبلدك ، فإذا رأت الأغلبية أنك أصلح الموجودين- تأهيلاً - لها ، فهي لك ، نحن ليس لدينا غنائم حرب يجب توزيعها على المسلمين توزيعاً عادلاً ، ولكننا أمام مسئولية تاريخية يجب علينا من خلالها أن نعطي القوس لباريها ، وأن نختار الرجل المناسب للعمل المناسب ، بغض النظر عن أي اعتبار آخر يتجاوز الجدارة والتأهيل .

قلت لصديقي . . يبقى بعد هذا كله السؤال الكبير . . من يعلق الجرس ، يوقف عجلة الروليت عن الدوران ، ويصلح الخلل المزروع في الجهاز .

قال صاحبي ، وقد افتر ثغره عن ابتسامة شاحبة : لست أدرى . . قد يحتاج الأمر إلى نبي ، في عصر انتهت فيه الرسالات السماوية . . ولكن من يدري أيضا . . قد يولد من بين هؤلاء المجتمعين في أبوظبي الرجل القوي الذي يقوم بدور النبي في تحطيم إله القمار ، وطرد المقاول الذي استمرأ الغش والخداع في إقامة الأساسات على خلط الطين والرمل!! .

رحلة الخير إلى مصر العربية
زيارة مصر كسرت طوق العزلة التقليدي

كتب رئيس التحرير :

ليس هناك من شيء يمكن أن يضاف إلى الواقع التقريري لزيارة سمو رئيس الوزراء لجمهورية مصر العربية ، ذلك لأن الأجهزة الإعلامية ، في مصر والبحرين ، قد غطت أحداث الزيارة تغطية شاملة ، ولم تترك مجالاً يمكن الخوض فيه ، إلاّ أن ما يعنيني أكثر من الواقع التقريري الزيارة ووقائعها ، هو جانب آخر لا علاقة له ببرنامج الزيارة بقدر ماله من علاقة مع بواعث لها ، وأهداف ونتائج تكشف بعد أن تمت الزيارة على خير ما يرام .

المعروف أن سمو الشيخ خليفة هو أول مسئول بحريني كبير- على مستوى العائلة الحاكمة- يزور مصر زيارة رسمية منذ قيام الثورة فيها سنة ١٩٥٢م ، والسبب في هذا يرجع إلى عاملين هامين لابد من التطرق إليهما لتتضح أبعاد الصورة لما كان عليه واقع الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني منه . . العامل الأول هو أن الثورة المصرية كانت كابوساً مريعاً بالنسبة للنفوذ البريطاني في المنطقة كما كانت تمثل النهاية الحزينة لمثل هذا النفوذ في بلد احتلته أكثر من سبعين عاماً ، وتغلغلت صميم شئونه ، حتى لقد كان يقال إن رئاسة الوزارة المصرية هي المقر الصيفي لرئاسة الوزارة البريطانية في داوننج ستريت . . وطبيعي أن انحسار النفوذ البريطاني عن مصر بعد الثورة قد حصر هذا النفوذ فيما يسمى بشرق السويس ابتداءً من الأردن والعراق وانتهاءً بالبلدان القابعة في الخليج حتى البحر العربي . . وطبيعي أيضا أن يجند

النفوذ البريطاني كل قواه في هذه المنطقة لمحاربة التيارات والمفاهيم التي فجرتها الثورة المصرية في نفوس الشعوب . ولسنا بحاجة إلى العودة للتاريخ الحديث لمعرفة ما كان عليه الوضع من الصراعات الواضحة والخفية في الخمسينات في معظم بلدان المنطقة العربية نتيجة لهذا العنفوان البريطاني في محاربة الثورة المصرية .

العامل الثاني الذي ساعد بريطانيا على تعميق الجفوة ، وزيادة عوامل الشك والريبة في نفوس المسئولين في المنطقة ، هو أن الثورة المصرية بدافع من العنفوان والدفاع عن النفس ، أمام قوة الوجود البريطاني ، اتخذت خطا متحديا حاولت فيه أن تغير الأوضاع في المنطقة لتكون موالية لها ، ولتياراتها ومفاهيمها ، بشتى الوسائل . . وبغض النظر عن الخطأ في هذا الاتجاه أو الصواب ، فإن نتائجه جاءت في صالح الأسلوب الذي انتهجته بريطانيا لعزل مصر عن باقي بلدان المنطقة ، فقد بدأ المسئولون يشعرون أن الثورة المصرية لا تنوي التقوقع في أرضها ، وإنما هي نار تستشرى وتمتد لتشمل جميع البلدان العربية وتأتي على جميع الأنظمة فيها . . من هذين العاملين مجتمعين- وقد ساهمت في إرسائهما حوادث عدة - كان المسئولون في المنطقة من ملوك وحكام يرون في المنطلق الثوري في مصر خطيراً على عهودهم وعلى أنظمتهم ، ومن هنا نشأت الجفوة التقليدية ، أو العزلة التي لم يكن للجانبين أمر فيها بقدر ما كان للظروف السياسية السائدة في البلاد العربية حتى أواسط الستينات . . ولقد أدرك الرئيس الراحل جمال عبدالناصر- طيب الله ثراه- عقم هذه السياسة ، وتعارضها مع مصالح مصر الحقيقية من جمع كلمة العرب ، وتوحيدهم ، بغض النظر عن تفاوت الأنظمة فنحا بمصر منحى جديدا يقوم علي أساس السعى لتوحيد الصفوف دون الدخول في معارك جانبية أو التدخل في أنواع الأنظمة السائدة في البلدان العربية .

وجاء خلف الراحل العظيم الرئيس الحالي أنور السادات ليرسى دعائم هذا الاتجاه الجديد ، ويعمق جذوره ويبني جميع الجسور التي اهتزت أو انقطعت مع البلدان العربية الأخرى ، وكان من نتيجة هذه السياسة الواعية ان استرجعت مصر في فترة قصيرة مركزها التقليدي في كونها قطب الرحى في القضايا العربية العامة ، وأصبحت كعبة القصاد من السواح ومنتجعي الراحة من أبناء الشعوب العربية ، حتى ليقدر اليوم عدد السواح العرب فيها بمائة وخمسين ألف سائح ، ينتظر أن يتضاعف عددهم في السنوات القادمة . . .

ولقد أدرك سمو رئيس الوزراء في رحلته الرسمية الأولى هذه إلى مصر الحبيبة ، أنها كانت وستظل دائما مهد الحضارة ، ومعين العلم والخبرة ، والعون الراسخ الوطيد لجميع البلدان العربية في جميع منطلقاتها وتحركاتها نحو العزة والرفعة . . وفي جلسة هادئة طويلة مع سعادة الدكتور محمود فوزي سمعته يتحدث عن الإمكانيات الهائلة المتوفرة في البلاد العربية ، وعما يمكن أن تحققه هذه الإمكانيات لو أنه أحسن توجيهها واستغلت في ربط البلاد العربية بما تحتاجه من بعضها . قال سعادته إن مصر تدفع حوالي خمسين مليون جنيه أجورا لنقل ما تستورده في العام الواحد من الحبوب وغيرها ، فلو أن هناك شركة عربية تقوم بمثل هذا العمل لأصبح زيتنا في دقيقنا كما يقولون ! ويعاد هذا المبلغ على البلاد العربية ليسهم في تطويرها بدل أن يذهب للشركات الأجنبية . . وما يمكن أن يقال عن النقل يمكن أن يقال عن الطيران ، وعن جميع الاحتياجات الأخرى المشتركة . ورد سمو رئيس الوزراء بأن ما يقوله سعادته عين الصواب ، وأنه لو اتجه العرب إلى إيجاد مثل هذا التعاون المشترك بينهم في مثل هذه المشاريع لما كان الوضع الآن على ما هو عليه ، وأن مثل هذه الأمور هو المحور الذي يجب أن تدور حوله جميع الاتصالات العربية لكي يكون التعاون بينها تعاونا ملموساً يعود بالخير عليها وعلى شعوبها . وقال الدكتور فوزي بأن مصر لن تضنّ بالخبرة ، والتعاون في شتي المجالات ، وعندما قال له سمو رئيس الوزراء بأن نواة التعاون موجودة ومتمثلة في وجود البعثة التعليمية المصرية في البحرين استفسر منه الدكتور فوزي عن انطباعه عنها ، فلما رد سموه بأن البعثة مثالية في السلوك والانصراف إلى مهنتها التعليمية قال الدكتور فوزي : هذا هو ما نريد من أبنائنا في الخارج . . لن نوصيكم بهم فهم يعرفون . . إذا لمستم نشازا أو نبواً من أحد منهم (فاشحنوه) ، فنحن لا نريد لكم ولنا إلا الأحسن والأفضل من أبنائنا في السلوك الأخلاقي والمهني . . واستمر الحديث بين الرئيسين قرابة نصف ساعة على مثل هذا الروح من التفهم والتفاهم والمصارحة في جميع المجالات .

وبعد ، فلقد كانت الزيارة القصيرة التي قام بها سمو رئيس الوزراء إلى جمهورية مصر العربية كسرا لطوق العزلة التي كانت البحرين تعيش فيها طبقا لظروفها السياسية قبل الاستقلال وكسباً سياسيا كبيرا لها في تعريف مثل هذا البلد الناهض الشقيق برجالاتها ، وإرساء لانطلاقتها الجديدة نحو توثيق عرى التعاون والتآخي بينها وبين جميع الأقطار العربية . . . .

بعد عام من الانتفاضة.. ماذا في عُمان؟

عندما تلقيت في العام الماضي دعوة رسمية لزيارة سلطنة مسقط وعمان - آنذاك- إثر الانتفاضة المباركة التي قام بها جلالة السلطان قابوس في سبيل تصحيح سير الحكم في بلده لخير شعبه وأمته ، كنت أتصور أن التصحيح لا يتعدى نبذ العقليات القديمة-التي تأكسدت على مفاهيم السلطات القديمة-واستبدالها بعقليات شابة حديثة تملك الرغبة ، والقدرة على العمل السريع الحازم . كنت أتصور أن الأمر لا يتجاوز كونه سلطاناً يعتقد أنه يحكم الشعب بحق إلهى متوارث وأنه انطلاقا من معتقده في هذا الحق جعل من نفسه شبه أسطورة في الجبروت والتحدى والعناد .

وعندما وطأت رجلاي أرض مسقط ، وتجولت في أحيائها-إن صح تسميتها أحياء- أيقنت ببعد تصوري عن الحقيقة ، وآمنت بأن ما سمعنا عن التخلف ، والبدائية التي يعيشها هذا البلد الذي خط أمجاداً مضيئة في التاريخ العربي والإسلامي ، آمنت آنذاك بأن الحقيقة يمكن أن تكون أغرب من الخيال ، وأن ما سمعناه لا يمثل عشر معشار ما خلفه وراءه السلطان الراحل من مآسى التخلف والاستبداد والجمود . . لم تكن هناك طرقات ، وإنما تعاريج ملتوية بين أخاديد الجبال رسمتها عجلات (اللاندروفر) فأصبحت تسمى-مجازاً- بالطرقات . . وعشش متناثرة هنا وهناك يخرج منها رجال يتحركون وكأنهم أشباح متهالكة أمضها الفقر والذل

والهوان . . المياه تنقل إلى البيوت بالطريقة البدائية القديمة ، والمدارس لا وجود لها بين أطفال استلت منهم مأسى العيش حتى مرح الطفولة وبراءة الصغار . . الذباب جيوش ترتع على المقاهي المتواضعة وعلى أكوام الفواكه والتمور التى تتناثر في الأسواق فيبعثك منظرها على التقزز بدل أن يحرك فيك كوامن الجوع . . لا فندق لإيواء الغرباء ، ولا مطاعم ، ولا كهرباء ولا إضاءة . اللهم إلا الفوانيس الموقدة بالجاز والتى تضطر لأخذها معك إذا أردت أن تنجو من زبانية السلطان الذين ينتشرون في كل مكان . .

هذه الصورة القاتمة للوضع في مسقط بعد خلع سلطانها السابق أدارت رأسى من اليأس ، وجعلتني أعتقد أن إصلاح كل هذه المآسى لا يمكن أن يتم بين عام أو آخر وإنما يحتاج إلى معجزة تستطيع أن تعيد لهذا البلد وجهه المشرق ، وتجعله يعايش مستويات البلدان المجاورة له على الأقل . .

مسقط-سلطنة عمان اليوم-كانت تحتاج للطرقات ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمياه ، والإدارة الحكومية الكفؤ ، بل كانت تحتاج لأى شيء ولكل شيء ، وكان على السلطان قابوس في عهده أن يبدأ من الصفر ، وأن يجتاز الزمن قفزاً ووثباً حتى يستطيع أن يشعر بأنه قد بدأ الطريق من المنطلق الصحيح إليه . .

وكان هذا المنطلق يتطلب أول ما يتطلب تكاتف الجهود بين أبناء عمان الأكفياء الذين فرقتهم أساليب السلطان السابق في الحكم ، وأبعدتهم عن بلادهم . . وبدأ قابوس يمسك الخيط من أوله وأصدر نداءات متوالية يستقطب فيها أبناء عمان ، ويطلب منهم أن يعودوا إلى وطنهم الأم ، فهو في حاجة لهم ، ولكفاءتهم وإخلاصهم . . واستثار نداؤه المخلصين من أبناء عمان فتوافدوا مادين أيديهم وسواعدهم لخلق بلد ، ونظام ، بادئين من حيث يجب أن تكون البداية ، من الصفر .

واليوم يتكاتف مع السلطان مجموعة من الشباب العمانى المثقف في أول جهاز إدارى متكامل عرفته عمان في العصر الحديث ، يرأسه عمه السيد طارق ، وهو الرجل الحازم الذي عاصر جميع التيارات ، ونهل من معين المعرفة ، ومارس مختلف الاتجاهات وعايشها ، فجاء إلى بلاده ليضع مخططاته ومشاريعه موضع التنفيذ ، بعد أن قلبها بحثاً وتفكيراً وتخطيطاً في منفاه الطويل . . وأنا اليوم مسافر إلى عمان بعد مرور سنة على انتفاضة السلطان قابوس ، لأشهد الاحتفال بمرور هذا العام .

ترى هل استطاع السلطان أن يحقق المعجزة ، وأن يجتاز الزمن هذا قفزاً ووثباً

لاستكمال ما أضاعه أبوه؟ . . هل عادت الابتسامة البريئة المرحة إلى شفاه الأطفال السعداء؟ وهل تناقصت جيوش الذباب وشقت الطرق ، ووضعت أحجار الأساس للمستشفيات والمدارس لتؤرخ لعهد جديد من العمل الجاد المتواصل؟ هذا ما سنتحدث عنه بعد العودة ، من زيارة عمان ، للمشاركة في احتفالات العيد الاول لقائدها الشاب ، السلطان قابوس . . .

عمان بين الأمس واليوم

النكتة الشهيرة التي أطلقوها على اليمن السعيدة قبل الثورة التي فحواها أن سيدنا آدم مرّ به جبريل على الدنيا فلم يستطع التعرف على معالمها بعد أن نالتها يد التغيير، إلا اليمن فقد عرفها من أول وهلة لأن يد الإصلاح والتطوير لم تمرّ بها منذ عهد وجوده على الأرض . . هذه النكتة، العميقة المدلول، كان يمكن اطلاقها على مسقط في خلال الاثنين وثلاثين عاماً التي ساد فيها حكم السلطان السابق سعيد بن تيمور حتى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ عندما خلفه ابنه، الشاب الوسيم الملتحي، خريج ساندهرست، والذي امضى السنوات الخمس الأخيرة من حياته معتقلاً في بيته بأمر أبيه لمجرد أنه أراد أن يتصرف كولي عهد، وكإنسان يعيش في القرن العشرين، ويفكر بعقلية أبنائه . .

تسلم قابوس الحكم في العام الماضي في مسقط وعمان، وهي جثة مثخنة بجراح التخلف، موهنة بالخلافات الطائية والقبلية، تجر وراءها أنهاراً من الدماء التي أهرقتها الثورات، والمطامع والأهواء . . وكان عليه قبل كل شيء أن يوجد جهازا يستطيع بالعمل معه أن يرأب الصدع ويداوي الجراح، ويبدأ مسيرة الإصلاح من حيث لا أساس ولا جذور إلا النوايا الصادقة والعزائم القوية، وكان أول عمل قام به هو استدعاء عمه السيد طارق للعودة إلى البلاد والعمل معه، وطارق رجل دولة موهوب، وذو فكر تحرري عذبته سنوات من النفى والتشريد ذاقها على يد أخيه السلطان السابق، وصقلته معايشة الأنظمة والتيارات التي عاصرها في منفاه . لذلك

كان اختيار السلطان لعمه بمثابة النجاح في اختيار الوقود الذي يمكن أن يغذي المسيرة ويمدها بعناصر النشاط والحياة . .

وبدأ السلطان ، وطارق ، ووزراؤهما من منطلق الصفر ، لكى يبنوا دولة حديثة لم يكن لها من مقومات الدولة حين تسلموها سوى الاسم ، وسوى التركة المثقلة من المشاكل التي تراكمت وتفاقمت عبر الأيام والسنين . .

ولقد تساءلت في كلمة سابقة في العدد الماضي عما يمكن أن يستطيع السلطان تحقيقه من المعجزات ، وعما إذا كان العهد يستطيع أن يجتاز الزمن قفزاً ووثباً لاستكمال ما أضاعه العهد السابق ، ووعدت القراء بأن أقول الحقيقة ، بعد زيارتى الثانية التي قمت بها منذ أسبوع ، للمشاركة في الاحتفال بأول عيد لجلوس السلطان قابوس . .

ولكى نتدرج مع الحقيقة ، نحاول أن نكون أمناء لها ، فإن من الصعب على أى زائر لمسقط أن يلمس التطور الضخم الذي تعيش فيه ، إلاإذا كان قد أتيح له أن يراها قبل هذا العام . . ففي العام الماضى لم يكن هناك محل لإيواء الغرباء والزوار ، اللهم إلا مبنى قديم متهالك استعارته الحكومة من شركة ونترشل الألمانية لتستعمله لاستقبال الضيوف القادمين إلى مسقط ، وكان الزوار يتكدسون في حجره القديمة المتهالكة التي كانت تمثل-آنذاك-أعلى مستويات السكن المتاحة لأى زائر . . أما هذه المرة ، فقد أخذنا إلى فندق حديث مريح يبعد دقائق عن المطار لا يختلف عن فنادق الدرجة الاولى الا في السرعة التى تم بها بناؤه . . وبهذا الفندق الضخم الحديث استطاع العهد أن يتم أول شهادة له بالعمل الجاد على أرساء المعالم الحضارية لعمان الجديدة . . الميناء الجديد-ميناء قابوس-احتفلوا بوضع آخر حجر في مرحلته الأولى ، والذي يعرف أهمية الميناء الحديثة لمسقط وأثرها على الحركة العمرانية ، يعرف معنى هذا الانجاز الضخم الذي سيوفر على برامج التنمية والإعمار كثيراً من الوقت والمال ، ففى الماضى كانت البواخر ترسو بعيداً عن مدخل المدينة البحرى أو تذهب السفن إليها لتنقل حمولتها على دفعات ، والميناء الجديد تتيح للبواخر ان تنزل حمولتها في مخازن الميناء مباشرة . . والمستشفيات ، تم وضع النواة الأولى لها ببناء مستشفى مركزي كبير ، وانتهى العمل فيه بما يشبه المعجزة ، في هذا الوقت القصير ، عممت المراكز الصحية في ست محافظات ، كما استطاعت وزارة الصحة ، بالرغم من عمرها القصير أن تطوق وباء الكوليرا الذي زحف إليها عبر المهاجرين من البحر . . وما يقال عن المستشفيات يمكن أن يقال عن المدارس ، فقد أصبح عدد الطلاب والطالبات في

هذا العام ستة آلاف بينما كان في العام الماضي ٦٠٠ ينحصر معظمهم في المدرسة السعيدة وهي الوحيدة في مسقط آنذاك!

كل هذه الإنجازات تتم في جو مشحون بأزمات الثورة المستشرية في الجنوب ، وبتركيز العهد على مقاومتها وسحقها ، وفي وقت تشكل الميزانية الدفاعية للحكومة أربعين في المئة من عائدات النفط التى تبلغ حوالى الستين مليون جنيه هذا العام . .

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الإعلام العماني الأستاذ عبدالله الطائى سألته عن الوسائل التي ستتبعها الدولة في وضع حد لهذا الاستنزاف الذي تشكله مقاومة ثورة في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى استعمال مواردها في التنمية الداخلية ، فأجاب بأن الدولة قد عملت جميع ما في وسعها للتفاهم مع الثوار ، ولكنهم أبوا إلا أن يستمروا في ثورتهم انطلاقا من عقائد حزبية لا علاقة لها بالأوضاع الداخلية في عمان ، وأن الدولة قد مدت يدها لكل من يرغب في التعاون لخدمة عمان ، في نطاق سلطتها الشرعية . . ولا شك في أن ثورة ظفار تشكل عبئاً كبيراً على العهد الجديد في عمان ، وعامل استنزاف مرهق ، وشبه دائم ، لموارد هذه الدولة الفتية ، ولو أن الدول العربية المجاورة حاولت التوسط بين اليمن الجنوبية-التى تشكل منطلقاً ومأوى للثوار-وبذلت مساعيها الحسنة لإيجاد نوع من التسوية يرتضيه الطرفان لاستطاعت عمان أن تقيم من نفسها دولة نموذجية تستطيع تقديم الكثير لهذه المنطقة وأهلها ، ويقيني أن الكويت ، بصلاتها الأخوية القوية مع جميع الأطراف ، تستطيع أن تلعب دوراً بارزاً في هذا السبيل ، وحبذا لو أنها بدأت به وسارت فيه . .

المؤتمر الصحفى الذي عقده صديقنا الأستاذ الطائى ، اتسم بالصراحة والوضوح في جميع ما طرح فيه من مواضيع . . كانت ردوده مركزة واضحة لا تحتاج إلى اجتهادات في التفسير ، ولا عناء في الوضوح . . عندما سأله صحفي عمانى عن السبب في عدم وجود فرص للعمانيين للعمل في الوظائف العامة ، قال بأن الفرص متاحة ، ولكن ظروف العيش المستقر غير متاحة في البلاد ، فهناك العماني الذي كان يسكن في شقة مريحة في البلدان المجاورة ، يعود اليوم إلى بلده ليجد الوظيفة ، ولكنه لا يجد السكن الملائم ، ولا المدارس الملائمة لدراسة أبنائه ، وهذا نقص تحاول الآن الدولة أن تزيله عن طريق بناء المساكن الحديثة في المشاريع الإعمارية التي وضع حجر أساسها السلطان في عيد جلوسه ، ثم اضاف بأن البلد تعانى الآن نقصاً في اليد العاملة بالرغم من نداءاتها المتكررة للطبقة العاملة من العمانيين العاملين في الخليج ،

ومطالبتها بالعودة للعمل في الأعمال الإنشائية ، فإن التقاليد القبلية تمنعهم من الإقبال على هذه الأعمال . . في البحرين أو في الكويت إذا اشتغل العمانى عاملاً فليس هناك من يعرفه ،أما هنا فهو معروف ، ولا يرضى لكبريائه القبلية ، أو مركزه الأدبي في المجتمع الذي يعرفه أن يضعه في خانة العمال ، وأضاف الوزير : إن عامل الزمن ، والوعى المهني كفيلان بإزالة هذه الرواسب من نفوس العمال . . وقد لا يصدق القراء أن أجرة العامل اليومى في عمان قد بلغت ريالين ، أى جنيهين إسترلينيين ، ومع ذلك تلاقي الأعمال الإنشائية صدوداً من العامل العمانى . .

وعندما سئل الوزير عن السبب في عدم انضمام عمان للجامعة العربية أجاب : إن الدولة قدمت طلباً للانضمام إليها ، وأوفدت وفداً من الوزراء لمعظم الدول العربية لإطلاعها على حقائق الوضع في عمان ، ولتوطيد صداقتها مع تلك الدول كما قدمت طلباً للانضمام لهيئة الأمم المتحدة . . أما طلب الجامعة فقد خرجت به بالصمت عن الرفض أو القبول ، أما هيئة الأمم فسينظر في طلبها في الدورة الحالية . . وعن الخلافات التى شاع أخيراً بأنها قائمة بين السلطان ورئيس وزرائه أجاب : إن الأحداث نفسها ترد على هذا الزعم ، فهل يعقل أن يكون هناك خلاف يتوّجه السلطان بالانعام على رئيس وزرائه بأعلى وسام في الدولة؟ . . إذا كان المقصود بالخلاف هو المناقشات الموضوعية في الخطط والمشاريع فهذه ظاهرة صحية لايمكن أن ترتقي إلى مرتبة الجفوة أو الحدة التي زعمتها بعض الصحف ، وهي أساس الحكم الديمقراطى الذي يسعى السلطان لإقامته .

وبعد ، ،

لو أن العهد الجديد في مسقط ركز قليلاً على تعريب الجيش والشرطة ، ولو أنه حاول التقليل من الاعتماد على الضباط الإنجليز لكسب الكثير ، ذلك أن الجندى المرتزق لا يخدم قضايا البلاد المصيرية بالإخلاص والتجرد اللذين يشعر بهما ابن البلد ، ولعل سعي الأجنبي للمحافظة على امتيازاته ، واستمرار خدمته ، يفوق اهتمامه وسعيه لإنجاز عمله ، فاستمرار الثورة -مثلاً- عامل استمرار لبقائه ، ولخدماته وامتيازاته ، وعامل كسب مستمر لدولته يجيء عن طريق استنزافها لموارد البترول التي تعطيها باليمين لتأخذها بالشمال في شكل أسلحة وأعتدة حربية . . لذلك لا غرابة أن تستمر الثورة في ظفار ، طيلة هذه السنوات ، إذا كانت تشكل عامل استمرار للامتيازات واستنزاف الموارد .

كتب رئيس التحرير

السويدي يقول :
جولته في الخليج لتبادل الرأي في قضايا المنطقة بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام

السيد عمر السقاف ، وزير الخارجية السعودية ، وصل منذ صباح الأمس في زيارة رسمية تستغرق يومين ، تلاه في اليوم نفسه وصول السيد أحمد السويدي وزير خارجية اتحاد الإمارات العربية .

وتواجد هذان الوزيران الخطيران في البحرين في يوم واحد يثير الفضول ، ويستقطب اهتمام الرجل العادي ، فكيف بالصحفي الذي يحرق أعصابه في السعي نحو الخبر ، وفجأة يجد نفسه والخبر يسعى إليه .

وفي جلسة هادئة في فيلا الضيافة في الرفاع جرى بيني وبين الوزير السويدي هذا الحوار الهام . .

قلت للوزير : ما سر هذه الزيارة المفاجئة؟ وهل تواجدك مع الوزير السعودي محض صدفة أم أنه تدبير مسبق تواعدتما فيه على هذا اللقاء؟

فرد الوزير السويدي يقول :

ليست زيارتي للبحرين مفاجئة : فأنا كثير التردد عليها كما تعرف ، ولعل المساعي الاتحادية السابقة كانت سبيلنا للاجتماع بكم ، وبعد استقلالكم أصبحنا نسعى لرؤيتكم عن طريق هذه الزيارات . أما زيارتي اليوم فتأتي ضمن جولة في الخليج ، بدأت في الكويت ، وتنتهي بالدوحة ، وتتعلق بتبادل وجهات النظر في القضايا المشتركة التي تهم الخليج بشكل خاص واستعراض الوضع العربي بشكل

عام .

قلت للوزير : وماذا عن أوضاعكم في الساحل؟ ومتى يتم بعون الله انضمام رأس الخيمة لاتحاد الإمارات ليكتمل عقده؟

أجاب : غداً - بإذن الله - سيجتمع المجلس الأعلى للاتحاد للنظر في طلب رأس الخيمة الانضمام له ، والمتوقع ان تتم الموافقة على هذا الطلب في الجلسة نفسها وبحضور حاكم رأس الخيمة الذي سيشترك في مناقشات المجلس .

قلت مقاطعاً : لقد ورد في كثير من الصحف العربية أن رأس الخيمة لها اشتراطات خاصة فيما يتعلق بهذا الانضمام ، منها -مثلاً- مقاطعة إيران ، وإجلاء الإيرانيين المقيمين في الإمارات ، والسعى لاستعادة الجزر السليبة .

فرد الوزير الاتحادى بحزم : ليست هناك اشتراطات مسبقة لهذا الانضمام ، على أن الاتحاد على استعداد لبحث أية مقترحات تفرضها المصلحة ، أو يراها أحد الأعضاء ، شريطة أن يكون ذلك البحث منطلقاً من الجهاز الاتحادى نفسه .

أي أن يكون نابعاً من شرعية العضوية فيه . لا من خارجه .

قلت : إذا عدنا لتواجدكم مع الوزير السعودي في البحرين ، هل بحثتم بينكم مسألة الاعتراف الرسمى من قبل العربية السعودية باتحاد الإمارات العربية . وهل تقوم البحرين بتقريب وجهات النظر فيما بينكم؟

أجاب يقول : أحب أن أؤكد لك أولاً أن ما بيننا والشقيقة الكبرى العربية السعودية من روابط أخوية هو أكبر من أن نخضعه لمنطق الاعتراف الرسمى ، وأن جهود البحرين في لم الشتات وتوحيد الشمل قائمة-كمبدأ-حتى بدون أية مشاكل قائمة ، وما اجتماعي بالأخ الوزير السعودي الا استكمال لاتصالات ومشاورات سابقة ، كما أن لقائى اليوم معه-والذي أعتبره مجدياً جداً - كان بمحض الصدفة التي شاءت أن يتم تواجدنا في البحرين في يوم واحد .

قلت له :هل أستنتج من ذلك أن السعودية ، بناءً على ما استكملتموه في هذا اللقاء ، هي الآن في سبيل الاعتراف باتحاد الإمارات العربية؟

أجاب :لقد قلت لك بأن الروابط بيننا وشقيقتنا الكبرى هى أعظم من أن تخضع لمثل هذا التأطير الضيق الذي تضعها فيه ، ولا شك ، فإن لدينا ولا ريب بأن جلالة الملك فيصل وحكومته يباركون كل جهد للم الشمل ، وتوحيد الجهود بين الإمارات العربية المجاورة .

وفي سؤال ختامي سألت الوزير الاتحادي عن مأساة أحداث الشارقة ، وعما إذا كان المعتقلون فيها سيقدمون للمحاكمة ، أجاب :

لقد كان اغتيال المرحوم الشيخ خالد القاسمي حادثاً مؤلماً بالنسبة لنا كأشخاص ، وكدولة اتحادية ، ولكنني أستطيع أن أؤكد لك بأن البواعث والدوافع لا تتجاوز كونها أطماعاً وأحقاداً فردية ، وبحكم كون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة الشرعية العليا فيه فقد انتدب للتحقيق مع المعتقلين هيئة قانونية وقضائية برئاسة وزير الداخلية الاتحادي ، وسترفع هذه اللجنة تقريرها للمجلس الأعلى ، بعد استكمالها للتحقيق ، وسيقرر المجلس على ضوء نتائج التحقيق ما يراه مناسباً .

وقاربت الساعة منتصف الليل ، والوزير الصديق على موعد مع طائرته في الساعة الثامنة من صباح اليوم لتنقله إلى أبو ظبي ليدشن مع زملائه العضو السابع الجديد-رأس الخيمة- في اتحاد الإمارات العربية المتحدة . . وودعت الوزير إلى لقاء قريب . .

جابر العلي في حديث صريح مع الأضواء

الشيخ جابر العلي الصباح شخصية كويتية ذات أبعاد خليجية عميقة الجذور ، فهو بالإضافة إلى كونه يمثل ثقلاً خاصاً في ميزان السياسة الكويتية ، وعامل استقرار وديمومة لكل تشكيل وزارى يتم فيها ، فان له اهتمامات جادة ذات تأثير واضح على مختلف عوامل الشد والجذب في تيارات السياسية الخليجية بشكل عام .

ويتميز الشيخ جابر على سواه من رجالات الخليج أنه يمثل تلك الشخصية المحببة التي تجمع إلى غزارة الفهم العميق لرجل الخليج المثقف ، بساطة البدوى الذي يطلق الكلمات عفوية دون تنميق ولا تزويق فتنذلق أحكاماً منطقية صريحة واضحة لا عوج فيها ولا التواء . . لا حذلقة سياسية لدى الشيخ جابر في أمور الساعة ، العربية العامة أو الخليجية الخاصة ، وإنما طريق مباشر لأعمق أعماق المواضيع الحساسة التي يغلفها أجرأ الناس منطقا بشتى أنواع التمنطق ، والحذلقة ، تهرباً من حقائقها العارية الوهاجة . . هو من ذلك الطراز من الساسة–إن وجدوا–الذي يقول للأعور في عينه يا أعور – مهما كانت النتائج – ولكنه مع ذلك ، يحمل الدواء معه ليساعد ذلك الأعور على الاحتفاظ بعينه السليمة واضحة الرؤية قوية الإبصار! .

وللشيخ «أبو على» موقف واضح من البحرين ، ودورها في المساعى الاتحادية منذ أن بدأت المشاورات والاتصالات لإقامة دولة اتحاد الإمارات العربية بدولها التسع ، ولقد كانت نبوءاته وأحكامه مثار جدل كثير ، وأخذ ورد ، حتى في المحاضرة الرسمية

لوفد المساعي الحميدة السعودي الكويتي ، إلى درجة أن وفد حكومة شقيقة لهذه المحادثات جعل من آراء الشيخ جابر في البحرين موقفاً يدين الكويت بأنها بحرينية القلب والعاطفة . وبالرغم من أن هذه الآراء لا تتجاوز قوله بأن البحرين مؤهلة تاريخياً وجغرافياً وثقافياً لقيادة المسيرة الاتحادية ، أي أنه أطلق الحقيقة -كالعهد به- عارية دون طلاسم ولا مراهم ، ولكنها لم تعجب من تعودت أعينهم أن تعيش على ضوء هذه الحقيقة . .

وكان لي لقاء مع الشيخ جابر من نوع تلك اللقاءات الممتعة التي كانت تمتد بيننا عندما يزور البحرين في نشاطاته السياسية المتوالية ، أو أزور الكويت في رحلات صحفية متقطعة .

قلت للشيخ جابر : يقال عن زيارتك أنها خاصة ، ولكن الزميلة الكويتية «السياسة» أفردت على صفحتها الأولى مقالاً سياسياً هاماً لأبعاد هذه الزيارة فأين هي الحقيقة؟ .

فرد يقول باسماً : الحقيقة شيء من هذا وذاك ، صحيح إن الزيارة خاصة ، ولكن الصحيح أيضا أننى أجريت مع سمو أمير البحرين حواراً هاماً صريحاً في كثير من الأمور التى تهمنا وتهمكم . .

قلت : هل كان لهذا الحوار علاقة بالتطورات السياسية المقبلة؟ . . فرد على الفور قائلاً : من نعم الله على بلدكم أن وهبكم أميراً واعياً متفهماً لمقتضيات ظروف الاستقلال وأعبائه . . ما طرقت حديثاً أخوياً معه إلا وجدته يسبقني لاحتضان كل ما فيه خيركم ورخاؤكم وازدهار بلدكم وتقدمها على صعيد التنظيم السياسي الذي يعقب الاستقلال . .

قلت مقاطعاً : هل يعنى ذلك أن هناك أشياء محددة يمكن . .

فجاء دوره لمقاطعتى وهو يقول ببساطته المعهودة :أنا رأيي الاستقلال هو بمثابة «ورقة العتق» التي كان يمنحها السيد لمماليكه فيما مضى . . ليس هذا التشبيه مقصوداً بكم ولا غيركم فأنتم لم تكونوا مماليكاً لأحد ، ولكنى قصدت منه النتيجة القانونية لمثل هذه الورقة . . إذا أصدرت ورقة العتق انتهت صلتك بذلك المملوك ، وأصبح نداً لك في جميع مرافق الحياة ، لا سيد ولا مسود ، وإنما تآخ ووفاق وتوافق . . هذا هو المبدأ العام المترتب على الاستقلال والمسئولون لديكم واعون لهذه الحقيقة ، مدركون لأبعادها ، ساعون لجعل المواطنين يشعرون بها على المدى القريب والبعيد .

قلت : إذا ، ما الذي أستطيع قوله على لسانك؟

قال : المطلوب هو الثقة المتمازجة مع الولاء-الثقة بجدية المسئولين في العمل على تطوير أنظمتكم السياسية ، والولاء للعهد لكي لا يلتفت إلى الوراء وهو يغذ السير في التطوير . . أستطيع أن أؤكد لك أن الخطاب الأميري المقبل سيحمل لكم تخطيطا صريحاً جدياً لكل ما تصبون إليه . . تخطئون كثيراً إن تبرمتم بهذه الفقرة القصيرة التى يتطلبها الدرس الواعى للتنظيم ، ويخطئ العهد كثيراً إن لم يحمل لكم بعد هذه الفترة ما تتطلعون إليه من إصلاحات . . وثقتي بنضجكم الفكرى - كشعب - لا يدانيها إلا ثقتي بحكمة المسئولين لديكم وحرصهم على مواكبة هذا النضوج . .

قلت : نحن لم نقصر ثقة وولاء حتى في أحلك الظروف التي مرت بها البحرين .

قال باسماً وهو ينهض من مقعده : إذن فالعهد لن يقصر معكم حبا ووفاء . .

ونهضت أنا مودعا ، وهرعت إلى مكتبي لأسجل هذا اللقاء الممتع ، الذي إن فاتتني حرفية الكلمات فيه ، فلم يفتني البناء العام لأفكاره ، والإطار الشامل لمنطلقاته .

إيران واحتلال الجزر العربية..
بكاؤنا على اللبن المسكوب لا يعوضنا عنه

. . . وتقتطع أجزاء أخرى من أشلاء الوطن العربي ، وتسود شريعة الغاب في عصر القوانين ، وجمعيات الرفق بالحيوان ، فلا يحرك العرب ساكناً ، إلا تململ المتثائب الوسنان حين تعلن العراق بقضها وقضيضها ، بأنها قد قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع بريطانيا وإيران! .

أما الضمير العالمي فلا يزال يغط في سباته تداعب أحلامه رؤى التقارب بين أمريكا والصين على طرقعات مضارب كرات تنس الطاولة ومبارياتها ، وعلى بلاغة الخطباء في اختيار أقسى العبارات وأشدها في شجب التسلط العنصرى في روديسيا . . وحتى هذه لو كان يدرى أولئك الشاجبون ، من دهاقنة الغرب ، بأن جعجعاتهم ستزحزح حلفاءهم البيض قيد شعرة عن التسلط والسيادة لخنقوا كلامهم في الحناجر قبل أن يبلغ الأفواه بل الأسماع . .

ومن غريب ، أن هذا الضمير الدولى المزعوم ، الذي هزته إجراءات منع اليهود الروس من الهجرة إلى إسرائيل ، أن لا يثير فيه أى ساكن ، ولا يحرك فيه شعرة ، قيام دولة عضو فيه ، باستعمال شريعة الغاب والقوة في الاستيلاء على أرض يملكها-ولو اسما-غيرها دون سند من قانون ، أو أحكام يقرّها أو يرتضيها الضمير الدولي المزعوم . . . ولو أنّ إيران لجأت إلى أية تغطية قانونية ، كاللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، أو شكواها على بريطانيا في هيئة الأمم قبل انحسار وجودها من الخليج ،

لأزاحت عن نفسها صفة المعتدى الغاصب ، الذي ينتظر خلو الدار من الحراس ليسطو عليها ويسرق ما يشاء . .

وأين كانت قوة إيران ، وحقوقها المزعومة ، عندما كانت بريطانيا ترابط بقواتها في بلدان الخليج ، وهى لم تدع في أي يوم من الأيام أنها تملك هذه الجزر وإنما ترابط فيها باسم أصحابها الشرعيين . . .؟ ترى هل تعتبر إيران استهانتها بقوة إمارات الخليج ، وعدم قدرة هذه الإمارات على صد مطامعها وتطلعاتها بالقوة ، كما كانت تفعل بريطانيا ، عربون صداقة تقدمه إلى إمارات الخليج في عهدها الاستقلالي الجديد؟!

وليس سراً الآن ، وبعد أن وضح ما خفى ، أن عدم انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد السباعى ، لم يكن نابعاً من أى شيء إلاّ عدم استطاعتها الوصول إلى تسوية مع إيران وبريطانيا ، تكفل لها السيادة ولو بالاسم ، على جزرها كما قطعت رصيفتها الشارقة ، وليس سراً أيضا أن الاتحاد لم يقم حتى الآن إلا بستة أعضاء ، وعندما أعلن العضو السادس -طواعية- حل مشكلته مع إيران ، مع بقاء السابع خارج نطاق الاتحاد ، طالما أن الاتحاد لايستطيع أن يحتضن قضيته ، أو يستقطب اعتراف إيران مع وجوده عضوا فيه . .

الاتحاد لم يقم في انتظار أن تعلن الشارقة وصولها إلى حل مرض مع إيران ، وقد قام اليوم بعد أن أعلنت الشارقة ذلك قبل يومين من قيامه . . ورأس الخيمة لم يصرح لها بدخول الاتحاد لأنها لم تحل مشكلتها مع إيران . ولأن الاتحاد لا يستطيع التصدى لحل هذه المشكلة ، كما لا يستطيع أن يأخذ موقف المجابهة مع إيران . . أى أن قيام الاتحاد اليوم قد جاء نتيجة لموافقة ضمنية منه بالوضع الشاذ الذي قامت به إيران على جزيرتي الطمب . .

ولكن ، ومع كل هذا فلا الاتحاد ولا رأس الخيمة يتحملان مسئولية الاحتلال الإيراني للجزر ، وإنما المسئول الأول والأخير بريطانيا التي نصبت من نفسها حامي الحمى للخليج وجزره ثم تفاوضت على تقسيمه والتنازل عن بعض أجزائه قبل الجلاء عنه . .

المنطق البريطاني المعكوس-وما أكثره-يقول : ما ذنبنا نحن إذا جاءت إيران بعد أن قررنا إلغاء معاهدات الحماية فاستولت على هذه الجزر بالقوة؟ والجواب الذي لا يقبل للمنطق البريطاني المعكوس أن يحتويه ، هو أن إلغاء الحماية لم يتم رسمياً حتى الآن ، وأن الاحتلال الإيراني قد تم في وجود معاهدة الحماية وقبل إلغائها بأيام . .

هذا من ناحية الشكل ، أما من ناحية الجوهر واللب فلقد كان على بريطانيا لو لم تكن تبغي اللعب بهذه الجزر كورقة رابحة ، أن ترفع الأمر-قبل جلائها-إلى محكمة العدل أو هيئة الأمم المتحدة ، سواء رضيت بذلك إيران أم لم ترض ، وإنما من قبيل تبرئة نفسها من المسئولية التاريخية لأراضي الخليج التي نصبت نفسها حامية لها طيلة المائة والثمانين عاماً الماضية .

وبعد ،،

فما هو الموقف الآن؟ هل تتحرك الدول العربية فتفعل شيئاً - غير الاستنكار عن طريق شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة؟ أم أنها ستظل مكانها وترفع عقيرتها بالصراخ وشجب ما قامت به إيران ، ثم لاتلبث أصداء صراخها أن تتلاشى في غياهب النسيان ؟ وماذا سيكون موقف الاتحاد إذا طالبت رأس الخيمة بانضمامها إليه ، وطلبت تنفيذ بند الدفاع الجماعي الذي هو من أولى بنود الاتفاقية الاتحادية-على ما أذكر-إن لم تنلها يد القانونيين والمهندسين بالتحوير والتعديل؟

هذا وذاك ، أمران نترك للمستقبل القريب أن يكشف لنا عما يخبئه بين طياته من مفاجآت وأحداث .

كلمات . . لا تنقصها الصراحة

ما يكتب في الصحف الغربية ، وما يثار فيها ، يأبى إلا أن يلح إلحاحاً ليبرز وجوده في هذا الحيز من صفحتي الأسبوعية ، ذلك لأن ما تتناوله هذه الصحف له علاقة ماسة غير مباشرة ، بما يعتمل في أذهان دهاقنة السياسة البريطانية في أروقة الوايت هول من ناحية ، وما يمكن أن ينعكس على أوضاعنا السياسية في الخليج من جراء الأوبزرفر الإنجليزية في عددها الصادر بتاريخ أول مايو الحالي ، لمراسلها الديبلوماسى عن ما أسماه بالورطة السياسية في الجنوب العربي . . قال المراسل : إن بريطانيا ، وهي تواجه اليوم أزمة متفاقمة في الجنوب ، تريد من الأمم المتحدة أن تساعد في إقرار المستقبل السياسي لعدن والجنوب العربي ، وإن الجهود تبذل اليوم لإقناع حكومة الاتحاد بأن تقبل وجود الأمم المتحدة ، وهو إجراء ، كما يقول المراسل ، كفيل بوضع حد لموجة الإرهاب في عدن . . كما يساعد على استخلاص موافقة الأطراف المعنية على الدستور المزمع لدولة الجنوب العربي المستقلة . ثم يستطرد المراسل إلى القول : «إن إمكانية تدخل هيئة الأمم في قضية الجنوب قد بحثت في خلال الأسبوع المنصرم في لندن بين الوزراء البريطانيين والمستر يوثانت سكرتير هيئة الأمم المتحدة» .

وبعد أن يستعرض المراسل القوى المتنازعة في عدن وخلافاتها مع إمارات الجنوب ، يستخلص من ذلك الاستعراض أن أسباب النزاع تنحصر في تنازع مختلف القوى المسيطرة هناك ، على السلطة بعد الانسحاب البريطاني الكلي في

١٩٦٨ ، ثم يقول :«إن دفاع من يؤيدون وجهة النظر الداعية إلى وجود هيئة الأمم ، يرتكز على القول بأنه-أي الوجود-هو الوسيلة الوحيدة للتأكد من أن هذا النزاع على السلطة سيكون بالطرق السلمية ، وأن بريطانيا في محاولاتها الوصول إلى حلول سياسية من جانبها فقط ، ستكون عرضة للشك والاتهام بأنها تناصر الفئات والحلول التى تحقق أغراضها الخاصة . . ثم إن وجود هيئة الأمم ، إذا ووفق عليه-كما يقول المراسل-سينحصر في بادئ الأمر في مندوب يعينه السكرتير العام لرفع تقرير إليه . وسيكون من مهمة هذا المندوب القيام بوساطات سياسية لضمان هدنة من الأرهاب ، والدعوة إلى مؤتمر دستوري لترتيب إجراء الانتخابات العامة ، وبعد هذا يمكن أن يستقدم مراقبون إضافيون من هيئة الأمم ، ليشرفوا على الانتخابات ، وليحفظوا الأمن في داخل البلاد وعلى طول الحدود .

هذه خلاصة لما قاله المراسل الديبلوماسي لجريدة الأوبزرفر عن مشكلة الجنوب العربي أو ورطته- كما سماها-ولكن الأهم من هذا أن المراسل يتعرض في مقاله إلى الوجود البريطاني في الخليج فيقول ما ترجمته بالحرف الواحد : « إذا أثبتت مساعدة هيئة الأمم المتحدة أنها مجدية في الجنوب العربي ، فإن من المحتمل إن تطلب بريطانيا مساعدة مماثلة لوضع الباقي من مسئولياتها في البلاد العربية والخليج الفارسي (كذا) على ارتكاز مختلف . . والمشكلة هنا- أى في الخليج- تختلف ظاهرياً ، حيث إن معظم إماراته لديها استقلال رمزي ، ولكنها مرتبطة بمعاهدات تعطي لبريطانيا الإدارة الفعلية لشئونها العسكرية والخارجية . . (استقلال الكويت هو الوحيد الذي اعترف به اعترافا كافياً لتأهيله للانضمام لهيئة الأمم المتحدة) والخطر الرئيس الذي يفترض في بريطانيا أن تتصدى للدفاع عنه ، يجيء من الجارات الكبيرات المجاورة لهذه الامارات . . ولكن ، لا تزال هناك مدرسة رأي في وايت هول تشك كثيراً في جدوى اللجوء إلى هيئة الأمم . . والبديل الذي تراه هو دعم المملكة السعودية لتشكيل عنصر «الثقل المقابل» للنفوذ الناصرى! . . وهذا يعني تشجيع إيجاد علاقات تقارب أكبر بين الحكام المحليين والمملكة العربية السعودية ، تعضده القوات البريطانية العسكرية . . والبحرين ستوفر القاعدة لمثل هذا النظام ، بدلاً من عدن ، كما ستبذل جهوداً أكبر لتشجيع الحكام العرب على جعل أنظمة حكمهم أكثر ملاءمة لروح العصر الحديث .

ولكن هذه السياسة- يقول المراسل- ستكون امتداداً للحقبة الماضية ، التى ترتكز على الظن بأن الوجود البريطاني ضرورى لضمان استمرار تدفق البترول في الشرق الأوسط

بشروط مرضية . . إن الاضطرابات الأخيرة في البحرين ، والمحاولة التي جرت في خلال هذا الأسبوع لاغتيال سلطان مسقط وعمان المرتبط بمعاهدة مع بريطانيا ، تذكرة لنا بأن الخليج لا يمكن أن يظل محصنا من الفورات الداخلية ، وأن تجربة عدن تثبت لنا بأنه متى بدأت هذه الأساليب فلن يستطيع الوجود العسكرى البريطاني إيقافها .

ثم يستطرد المراسل إلى القول : إن هناك ضغطاً متواصلاً من الخزانة وفي وايت هول في مصلحة الانسحاب العسكرى الكلي من الخليج ، وهذا يعني توفيراً له ، قيمته في رصيد المدفوعات ، واذا مهدت الطرق تسوية ناجحة في الجنوب العربي ، فمما لا شك فيه أن هذا الضغط سينمو ويزداد .

إلى هنا ينتهى كلام المراسل المذكور عن الجنوب وعن الخليج ، بعد أن ضمنه خلاصة آرائه وتحقيقاته عن هذين الجزأين الهامين من العالم العربي . . وإذا كنا نتفق مع المراسل المذكور في جدوى وجود هيئة الأمم المتحدة في الجنوب ، للقيام بواجبها في الوصول إلى حلول سلمية ترتضيها مختلف الطوائف السياسية المتنازعة ، فنحن لا نفهم سر الدعوة إلى مثل هذا الوجود في الخليج ، وفي غيبة حتى من مجرد ملامح عن الكيان السياسي المزمع ، بغض النظر عن الاختلاف والاتفاق عليه . . الجنوب العربي الثائر مر بتجربة ديموقراطية عايشها فترة من الدهر عن طريق المجلس التشريعي في عدن ، وحكم نفسه بنفسه عن طريق مجلس وزاري جاء إلى الحكم بطرق مشروعة ، وهو اليوم يناضل في سبيل الأفضل والأحسن من مفاهيم الحياة الديمقراطية النيابية السليمة . . ووجود هيئة الأمم في مثل هذا الصراع السياسي معقول ومقبول ، فلعل أن يكون في هذا الوجود عاملا من عوامل التهدئة وضبط النفس ، والأمل في تحقيق مكاسب شعبية أكبر من بريطانيا لأبناء الجنوب دون اللجوء إلى إراقة الدماء . . ولكن ما السر في الدعوة إلى إمكانية هذا الوجود في الخليج؟ . هل لدينا أحزاب سياسية متصارعة يكون في هذا الوجود الطريق إلى إيجاد التسويات فيما بينها ، أو يكون فيه السبيل للتوسط بين الفئات المتنازعة؟

هل لدينا مشروع سياسي معين اختلفنا عليه بين التأكيد والشجب ، ليكون لهذا الوجود الدور الواضح في الوصول إلى تسوية سليمة مرضية عنه؟ . . أليس من الافضل يا أصدقاءنا الصحفيين ، ويا دهاقنة السياسة في وايت هول ،أن تقولوا لنا من نحن؟ وإلى أين نحن سائرون؟ وماذا كنا وما سنكون عليه؟ قبل أن تفكروا في جلب الوسطاء للقيام بأدوارهم البهلوانية ، في غيبة من المسرح والمتفرجين؟ . .

كلمات معلبة

* قرأت في «الحياة البيروتية» أن الجمهورية العراقية ستدعو صاحب العظمة حاكم البحرين لزيارة العراق في فرصة قريبة .. كم فرحت لهذا النبأ -إن صح- إذ إن في مثل هذه الزيارات مجالات واسعة لتوثيق روابط الأخوة والتفاهم بيننا وبين كثير من البلدان العربية الشقيقة . حبذا لو تبادلنا الزيارات والدعوات مع بقية الأقطار العربية : السعودية والأردن ومصر وسوريا ولبنان ..
* سمعت أن صحيفة أسبوعية أخرى في طريقها إلى الصدور . فرحت لهذا النبأ ، حيث إني لن أكون وحدي على الطريق ، وأن قائمة شهداء الصحافة سيضاف إليها شهيد جديد ، هو رئيس تحريرها الزميل ، كان اللّه في عونه ومبروك بالاستشهاد مقدماً .
* الخطوط العريضة التي ستكون عليها مفاوضات القاعدة تكاد تكون متفقاً عليها .. عقدة العقد هي الإيجار . وفدنا في المفاوضات لن يكل ولا يلين وسيتمسك بأرقامه .. وكالعادة ، ستسبقنا الصحف البريطانية بإعلان النتائج حتى قبل عودة الوفد! .
* أعجبني البيان الرائع الذي أصدره رئيس الوزارة الكويتية . كان نقداً ذاتياً موضوعياً لكل أجهزة الدولة ، ولكل المرافق العامة . أروع ما سمعت فيه حين تعرض للصحافة ، إيمانه العميق بدورها الفعال في المجتمع . وقوله : إننا لا نريد

للصحف أن تمتدح الحكومة ، ولكننا نريد لها أن تكون في مستوى مسئوليتها ، وأن تنقد نقداً موضوعياً بناءً يستهدف المصلحة العليا للبلاد ، ولا يتعرض للأشخاص وإثارة الضغائن والأحقاد . . كلام حكيم ، من شاب واعٍ على مستوى المسئولية التي أسندت إليه .

* أعجبتنى الحملة التى تقوم بها أجهزة الإعلام في الكويت في هذه الأيام عن أسبوع المرور ، فلقد اشتركت جميع مرافق الدولة في تعبئة الرأى العام ، وتهيئته للمحافظة على انظمة السير لتلافي الاصطدامات والحوادث .

لماذا لا نقوم هنا بتجارب مماثلة للمرور ، وللنظافة ، ولنشر الوعى الصحى . . إن اشتراك المدارس– مثلاً– في التوعية لأنظمة المرور وللنظافة العامة ، فيها دروس غير مباشرة للطلبة لاستيعاب مثل هذه الأنظمة التي هم في أمس الحاجة إليها بعد التخرج .

هل نجرب؟

ثلاثة أيام في الكويت

• في الكويت نهضة جبارة .. ولكن ..
• اتجاه الكويت إلى الترابط مع الخليج أجدى وأنفع

عندما دعاني الصديق العزيز صالح شهاب وكيل الوزارة المساعد لشئون الثقافة والسياحة والنشر في الكويت ، لزيارة الكويت ، ترددت كثيراً في قبول هذه الدعوة ، ذلك لأنني لا أؤمن بجدوى مثل هذه الزيارات التي تأخذ -في العادة- طابعاً اعلامياً بحتاً ، يكون فيه الصحفي ضيفا لا يتجاوز دوره الانتظار لمن سيصحبه ليرى ما يريده له المضيف في أن يراه ، ثم تنقضى أيام يعود بعدها الصحفي إلى عقر داره ، ويجشم المضيف في انتظار ثمن الضيافة : تحقيقات صحفية في حدود مرسومة ، عن النهضة العلمية والعمرانية والثقافية إلى آخر المألوف من هذه العبارات التى أصبحت تغزو صحافتنا العربية -وعلى الأخص اللبنانية- فتضاعف كفر المثقفين بالقيم والرسالات الصحفية .

أقول ترددت في قبول هذه الزيارة لولا أن ثقتى بالأخ صالح شهاب -كصديق- كانت أوطد وأسمى من أن أشك بأننى كنت أتعامل معه على مستوى تعامل صحفي مع وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية! . . . ولقد أثبت لى صالح أنه فوق مستوى الظنون والشبهات ، فقد ترك لى الحبل على الغارب ، ولم يفرض أو يقترح برنامجاً معيناً وإنما ترك لأن أسجل انطباعاتي في جو كامل من الحرية يكاد يصل إلى درجة الإهمال! . . ربما لأنه يدرك بأن صحافة البحرين الناشئة لا تزال في طورها البدائي المتمسك بالرسالة الصحفية الحقة ، وإن المفاهيم لم تتطور فيها كما تطورت في البلاد

العربية الأخرى ، وحتى في الكويت! . .

بعد هذه المقدمة التى لا بد منها نصل إلى النقطة التى وصلت إلى جعلها أساساً لهذا التحقيق الصحفي المتواضع . . النقطة في حد ذاتها ليست هدفاً بقدر كونها منطلقاً تتشعب منه عدة نقاط يأخذ بعضها بتلابيب بعض :هل الكويت اليوم هي كويت الأمس من حيث المفاهيم والعادات والتقاليد والقيم الروحية؟ الجواب قطعاً لا . . فكويت اليوم نسخة من فن المعمار اللبناني ، مطبوعة طبعت غير متقنة على نسخة من القوانين المصرية ويضم الاثنان غلافاً مزركش أنيقاً اسمه «دولة الكويت» . أما الكويت الحقيقي فضائع يبحث عن نفسه وسط خضم من الخبراء والفنيين والقوانين والأنظمة التى يستدعيها وجوده كدولة ذات كيان وذات قدم ثابتة في المجال الدولى . تطوير نظام الحكم القبلى إلى نظام ديموقراطي نيابي وإعلان استقلال الكويت خطوة إصلاحية جبارة قام بها الأمير الراحل عبد الله السالم ، ولكن التغيير الشامل في الأنظمة والقوانين التى واكبت هذه الخطوة الإصلاحية لاستكمال المظاهر الشكلية للدولة والتى أملتها عقد التخلف أو البروز عند المسئولين ،أغرق البلاد بجيش من الخبراء والقوانين الذين وجدوا فيها مرتعاً خصباً (لنسخ) القوانين والنظم التى شرعت لدول قوامها ملايين الأنفس . . ابتكر هؤلاء الخبراء المشاريع وخلقوها-مقدمين حاجتهم على حاجة البلاد-ليضمنوا لأنفسهم مورداً ثابتاً مستمراً من وراء هذه الخبرة . . ويضمنون لأبناء بلدهم النصيب الأوفر من خيرات الكويت . فالمشاريع الضخمة المتواصلة المتلاحقة تستدعي جيشاً متواصلاً متلاحقاً من الفنيين والمتخصصين ، الذين لا يتوفرون في الكويت ، وهكذا أصبح الوافدون على الكويت يضاهون في عددهم اليوم سكان الكويت . . وكيف يقف المواطن الكويتي العادى في هذا الخضم الزاخر؟

إنها وقفة المتفرج المذهول على شريط سينمائي سريع يراه يخطف أبصاره ولكنه لا يحس به ولا يعيش فيه! . . في الكويت -مثلاً- مدارس صرف عليها مئات الملايين من الدنانير الكويتية ، كلها نماذج معمارية عالمية ، ولكن هل يغير هذا الشكل والبذخ من واقع المنهج الذي يدرس فيها؟ كلا طبعاً ، وإنما السبب في هذا الفن المعمارى المغالى فيه إنه يوفر العمل والاستفادة للخبراء والفنيين من الدجاجة الي تبيض ذهبا! . .

كل الكويتيين الذين قابلت يشاركونني هذا الشعور ، ويرون أنه قد فرض عليهم

الاشتراك في مجتمعات وبيئات غريبة عن طباعهم وعاداتهم وتقاليدهم . . صحيح إن البلاد قد أصبحت من حيث المظهر كأى عاصمة كبرى من عواصم الشرق الأوسط . ولكن ، ماذا بعد هذا كله؟ شعور متأصل في نفس كل كويتى بأنه مستغل ، وأنه (مستغفل) وأن خيرات بلاده تزحف في شكل قروض لسوريا ولبنان ومصر والسودان ،دون أن توجه التوجيه الصحيح .

كلهم يقولون بأنه كان أولى بالكويت أن تتجه للخليج ، وإماراته الشقيقة المتآلفة معهم في العادات والطباع والتقاليد ، وأن الكويت لو ركزت كل إمكاناتها للنهوض بدول الخليج لاستطاعت أن تغرس النواة لوحدة خليجية شاملة على الصعيد السياسي والدولى . . وإذا كان هذا الشعور نابعاً من عقيدة متأصلة في نفوس الكويتيين فلا شك في أن زمام المبادرة في أيديهم . . يكفي أن تبدأ الكويت باحتضان هذه السياسة رسمياً عن طريق إقرارها أو إصدارها قانوناً تعطي فيه الحق لابن الخليج بالمعاملة على قدم المساواة مع أخيه الكويتى في الكويت . . يكفي أن يصدر قانون كهذا ليدل علي جدية هذا العزم ، وليكون النواة في اتجاه جديد يربط الكويت بجاراته من دول الخليج ،يكون الأساس لتطوير هذه الصلات وإنما ئها .

ولا شك في أن مثل هذه التجربة ستصطدم بكثير من العقبات في مبدأ الأمر ، فكثير من دول الخليج وإماراته لها تاريخ حساس مع الكويت ، كما أن للكويت نفسه حساسية خاصة مع علاقاته بدول الخليج . . ومعظم هذه الحساسيات قائمة على أساس تافه من رواسب تافهة لا يمكن أن تكون عائقاً في توطيد التقارب المرجو . . من أمثال هذه الحساسيات التافهة أن معظم إمارات الخليج تأخذ على الكويت بأن الثراء أعماه عن جاراته وعن علاقاته بها وأنه منذ أن أصبح دولة ، ومنذ أن أخذت الثروة تتدفق بين أيدى أهله قد تململ على كيانه الصغير الذي يشده إلى الخليج ، وأصبح ينظر إلى مصاف الدول الكبرى ، ويتطلع إلى الصيت الدولي ، وأنه قد ألقى الخليج وشئونه وراء ظهره ، وأصبح يعمل جاهدا على إبراز نفسه بمظهر الدول النامية المزدهرة ، التى تشترك في تقرير مصير العالم ، محاولاً ما وسعته المحاولة أن يمحو صلاته بالخليج الفقير المستكين الذي كان هو -أي الكويت- في يوم من الأيام أفقر أعضائه! . .

هكذا يقول منطق الحساسية عند بعض دول الخليج ، ولاشك في أنه منطق خاطئ لا يقوم على أساس ، إذ إن اتجاه الكويت العالمي كان ضرورياً لتثبيت كيانه كدولة مستقلة ، وإن تثبيت هذا الكيان لكسب دعم الرأى العالمي ، يستدعي الكثير

من التضحيات والمظاهر التي يمكن أن تفسر عند أول وهلة بأنها تعال عن الواقع ، ونكران لصلة الأرض والآلام والآمال التى تشد الخليج بكل بقاعه . . ثم إن يثبت كيان الكويت كدولة لها تأثير عالمي فيه الكثير من المصالح العامة للخليج ، لما يمكن من استخدام مثل هذا التأثير في خدمة قضاياه . . وإذا كان الكويت اليوم قد ثبت أقدامه كدولة ذات كيان عالمي ،فقد جاء دوره ان يثبت بأنه على مستوى مسئولياته العربية والتاريخية في الخليج ، خصوصاً وأن الصحف الغربية اليوم قد أخذت تشير وتلمح إلى اتفاقات ومشاورات تدور بين دولة عربية معينة وبين إيران . إن هذه المباحثات والاتفاقات لها علاقة بأمن الخليج ومستقبله السياسي . ولا شك في أن الكويت يدرك قبل غيره خطر وجود دولة مثلإيران في أي طرف من مباحثات لها علاقة بالوجود العربي في الخليج أو في غيره .

إننى أدعو المسئولين الكويتيين بكل تجرد وإخلاص بأن يدرسوا جدياً القيام بزيارات ودية على مستوى عال إلى جميع إمارات الخليج ، حاملين في قلوبهم النوايا الحسنة والرغبة الصادقة في الإخاء والتآلف ، لا عن طريق القروض أو المساعدات ، ولكن عن طريق توطيد الصلات الأخوية وتوثيقها على صعيد التفاهم على مصير مشترك ، وخطة موحدة لمجابهة الأخطار التى تهدد كيان الخليج ككل .

لن نعترف بأي اتحاد قبل حل مشكلة الجزر
خصمنا هو بريطانيا، وليس إخواننا العرب
لماذا لا تفاوض إيران . . الدولة الاتحادية في مشكلة الجزر؟!

لدى وصول معالى السيد أردشير زاهدى وزير الخارجية الإيرانية إلى مطار البحرين كان في استقباله صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الدولة وسعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة رئيس دائرة الخارجية والأعلام وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الدولة ورجال السلك الديبلوماسي وكبار ضباط الشرطة والأمن العام .

وفي قاعة الاستراحة بالمطار أتيحت للأضواء هذه المقابلة الصحفية الهامة التى أجرتها مع معالى الوزير الإيراني الزائر . وقد جرت المقابلة باللغة الإنجليزية ونورد فيما يلي ترجمة حرفية لما دار فيها من أسئلة وردود :

الأضواء : هل هناك دوافع سياسية وراء زيارة سعادتكم للبحرين ،أم أنها مجرد زيارة رسمية رداً على زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة لإيران؟

الوزير : كما تعلم فإنه بعد القرار التاريخي الذي اتخذه صاحب الجلالة الإمبراطورية الشاهنشاه اريامهر فإن العلاقات بين الشعبين الأخوين البحريني والإيراني صارت أقرب وأوثق . لقد كان لنا امتياز الحظوة والسرور بزيارة صاحب العظمة حاكم البحرين لإيران بالإضافة إلى زيارة أخيه سمو الشيخ خليفة . ولقد كنت أتطلع دائماً للقيام بزيارة إلى البحرين لرؤية إخواننا ، ولسوء الحظ ، فإنني لم أستطع القيام بهذه الزيارة مبكراً لانشغالى فيما مضى بالسفر إلى أماكن مختلفة .

وإنى لمسرور جد السرور ، وسعيد كل السعادة بهذه الفرصة التى أتاحت لي هذه الزيارة اليوم كضيف على صاحب العظمة ، وعلى أخيه حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة .

وبطبيعة الحال ، فإننا سنبحث ، كما سنبحث دائماً ، سوياً المصالح المشتركة لبلدينا . وليس في ذلك شيء جديد لأن صاحب الجلالة الشاهنشاهية أريامهر قد قال ذلك بنفسه فيما مضى كما قالته حكومته . ولقد أعدت وكررت بأننا سنقوم بكل سرور بعمل اى شيء يطلبه إخواننا ، ولقد ذكرنا مراراً بأن مستقبل الخليج يخص جميع الدول المحيطة بالخليج .

وإننا سوف نتعاون كباراً أو صغاراً لا فرق في ذلك . ويجب علينا أن نتقاسم المسئولية . ومهما كانت رغبات أو قرارات إخواننا في البحرين فإننا لن نسعد بها فحسب ولكننا سنحترمها ونرحب بها ، وإننا لنتطلع دائماً للقيام ، كما قلت ، بأى شيء ، وفي أى وقت .

الأضواء : ما هي آخر التطورات فيما يتعلق بالمطالبة الإيرانية ببعض جزر الخليج؟

الوزير : الواقع أنها ليست مطالبة وإنما هي حقيقة واقعة ، لقد كانت هذه الجزر جزءاً من إيران ، ومن الخليج ، وستظل كذلك . وإن هذا لا علاقة له بإخواننا العرب لأن هذه الجزر قد احتلتها القوات البريطانية منذ سبعين أو ثمانين سنة مضت .

وحيث ان البريطانيين سيرحلون الآن ، فإن عليهم اعادتها . سنقوم بكل ما في وسعنا لحل هذه المسألة سلمياً ، ولكننا إذا أخفقنا في ذلك فسنقوم بأي شيء ضرورى ، ولا نستطيع أن نسمح بقسم من بلدنا أن يؤخذ منا . إننا نعتقد بأنه عندما تترك بريطانيا الخليج فإن الدول الوحيدة المنوط بها مسئولية مستقبل الخليج يجب أن تكون الدول المحيطة به ، ولايحق لأحد أن يكون وريثاً للمستعمرين .كما يجب أن يرحل عن الخليج كل ما يشير إلى الاستعمار .

الاضواء : هل صحيح يا صاحب السعادة أن إيران لن تعترف بأى اتحاد أو مساعٍ للاتحاد إلا إذا سلمت لها هذه الجزر؟

الوزير : إنه صحيح جداً . لقد قلنا بأننا لن نعترف ، سنعارض ونكشف الاتحاد حتى تحل مشكلة الجزر .

الأضواء : ألا تعتقدون سعادتكم أنه من الأحكم ، في هذه الأيام الحرجة

والحاسمة التي يمر بها مستقبل الخليج أنه لو اعترفت إيران بالاتحاد وفاوضت السلطة الاتحادية التى سيتمخض عنها الاتحاد بروح من الصداقة والسلام حول نقاط الخلاف المتعلقة بهذه المطالب؟

الوزير : لا . . لا أؤمن بذلك أبداً ، لأن هذه الجزر قد أخذتها بريطانيا وهى الطرف الذي يجب أن نتباحث معه عنها . ولذلك فإننا لا نرى أى سبب لبحث هذا الموضوع مع الدولة الاتحادية الجديدة ، إذا تكونت ، لأن هذا لا يعنى شيئاً إلا أن الاستعماريين أرادوا أن يفعلوا ذلك بغرض خلق المتاعب بيننا وبين إخواننا ، وذلك ما يجعلنا نعتقد وما جعلنا نعتقد بشدة في السابق بأن الموضوع يجب أن يحل بين إيران وبريطانيا لأن هذه الجزر قد كانت في أيدى البريطانيين تبعا لظروف معينة وأنها الآن يجب أن تعاد .

كلمات لا بد منها

الاتحاد السداسي بين إمارات الساحل العربي الست لا شك في أنه يشكل إنجازاً وزنه وأهميته بالرغم من كل ما قيل ويقال عن عدم الجدية الذي تنظر به إليه بعض الإمارات المنضمة إليه . والإنجاز الذي يشكله إنشاء هذا الاتحاد هو الخروج بالمساعي الاتحادية من مرحلة الجمود الذي وصلت إليه إلى منطلق تحرك إيجابي جديد ، قد لا يشكل كل الأمل المرتقب الذي كانت شعوب المنطقة تتطلع اليه ، ولكنه يضع اللبنة الأولى في الصرح الاتحادي الكامل في المستقبل القريب أو البعيد .

وكاتب هذه السطور كان من أول الدعاة إلى مثل هذا الحل العملي الذي كان على حكام الساحل- وعلى رأسهم عظمة الشيخ زايد-أن يحتضنوه ويعملوا على تحقيقه ، منذ أول تعثر لاقته المسيرة الاتحادية في عام ١٩٦٨ . إن الساحل العربي العماني شريط ممتد متداخل جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وكان منطق الأشياء وطبيعتها يحتمان على حكاًمه أن يوطّدوا هذا التداخل ويعمقوا جذوره ويحكموا ترابطه ، إن لم يكن بغرض توحيد شعوبه وصهرها فلحماية أنفسهم ونظم حكمهم من عاديات الأيام وشرور الطامعين ،وما أكثرهم اليوم في هذه المنطقة بعد أن قرر الوجود البريطاني للمة بقاياه والخروج منها إلى غير عودة . .

ولقد قيل إن دبي لن تجرؤ على إغضاب إيران ، فتدخل اتحاد لا توافق عليه ولا تباركه ، ولقد قيل أيضا بأن العبرة بالممارسة الحقيقية للقوانين الاتحادية ، والتقيد بها ،

وإن دبي ستتنصل ، عندما يجد الجد ، من جميع القيود التي لا ترى مانعاً من التوقيع عليها مع إيقاف التنفيذ . . ومهما قيل من حملات التشكيك هذه فستظل هناك حقيقة قائمة لا سبيل لإنكارها ، ذلك أن الإمارات الست قد استنت الطريق الطبيعي لها ، وسلكت المنطلق الذي تحتمه ظروف الساعة في المنطقة ، وفي الساحل العربي العماني على الأخص . وثمة نقطة أخرى هامة هي في نظرنا تأتي في مقدمة المعطيات التي حققها هذا الاتحاد ، ذلك أنه قد أوجد لمنطقة الساحل قوة معنوية تقف أمام مطامع الطامعين ، وتحديات المتربصين ، ولقد لا يشكل الاتحاد في شكله الحاضر قوة دفاعية رادعة ، ولكن مما لا شك فيه أنه قد أقام سداً معنوياً كبيراً ، وقوة أدبية دافعة ، يتردد أمامها كل الطامعين عندما يجدون في الإمارات جميعها سداً منيعاً يقف أمام المطامع والأرزاء .

أما البحرين وقطر ، فلقد قيل بأن الاتحاد الجديد سيبعث إليهما بوفود منه في محاولة لضمهما إليه . ومسعى كهذا لا شك في أنه مسعى كريم ، ولكن السؤال الذي لا بد منه في هذا المجال هو أن الخلاف قائم بين قطر والبحرين على نقاط محددة في المساعي الاتحادية ، فلماذا لا يحتضن الاتحاد الجديد وجهة نظر محددة أيضا في هذا الخلاف ، ويجابه بها الطرفين؟ لا شك في أن هناك من أخطأ ، وهناك من أصاب . والدولة الاتحادية الجديدة اليوم في وسعها أن تقرر بكل صلابة وصراحة ما تراه في نقط الخلاف ، ومعنى هذا إما أن تكون البحرين مخطئة فتضم قطر إلى الاتحاد وتترك البحرين لتقرر ما تريد ، أو أن يكون العكس فتضم البحرين ويترك لقطر حرية الاختيار فيما تريد . . المهم أن مهمة الوفد- في رأينا- يجب أن تتجاوز في هذه المرحلة أسلوب المساعي الحميدة ، وجبر الخواطر ، وأن يقول للأعور في عينه يا أعور ، ويطلب لذي العين السليمة أن يمشي معه في مسيرته .

رأى الأضواء

من الأمثال الأمريكية الشائعة أنك لا تستطيع أن تصنع العجة (الأمليت) بدون أن تكسر بعض البيض ، ونحن هنا في الخليج نحاول أن نحقّق هذه المعجزة ، معجزة إيجاد هذا الطبق دون اللجوء إلى مقتضياته ، والأمثلة على هذا كثيرة متعددة . .

في المساعى الاتحادية التى مضى عليها الآن قرابة ثلاثة أعوام ، نتفق كلنا على أن الاتحاد هو أمل شعوب هذه المنطقة ، ووسيلة استقرارها ورخائها ، ثم نكتشف أن دولة أو أخرى لا تريد أن يحرمها الاتحاد من انفتاحها التجارى ، ولا تريد أن تتقيد بقوانين تحد من هذا الانفتاح ، وبدلاً من أن نقول لهذه الدولة ، إما أن تختاري بين الاتحاد أو الانفتاح ، نجد أنفسنا نحاول أن نحقق معجزة تحقيق النقيضين ، دون اللجوء إلى كسر البيض الذي يستدعيه ايجاد طبق العجة الذي نسعى إليه .

وفي محاولة أخرى يجيء من يقول أننا نؤيد قيام الاتحاد ، ونسعى لإرساء دعائمه ، ولكننا نريده أن يقوم على طريقتنا الخاصة ، وطبقا لمفاهيمنا الشخصية ، نريده أن يكون منطلقاً للمطامع والمراكز والنفوذ ، ونريده اتحاداً قائماً على المساواة ،لا المساواة بين الواجبات والحقوق بين أفراد شعوب المنطقة ، ولكن المساواة بين مراكز الحكام ، وأصواتهم ، وحقوقهم المتوارثة . .وعندما تجادلهم بمنطق الواقع ، والتجارب ، وتقول لهم إن اليوم هو عصر الشعوب ، إنه ليس من السهل تجاهل وجود الأكثرية في سبيل إرضاء النزعات الفردية ، يجيئك الرد الحاسم : لماذا؟ لماذا لا نطبخ طبق العجة

دون أن نكسر البيض؟ .

وحتى المساعي الجدية الحميدة التى تقوم بها الكويت والسعودية تأبى أن تتخذ الموقف الجاد الحازم ممن ترى منه التعنت والعناد . . لا بد أن يكون هناك طرف مخطئ تستدعي الأمانة التاريخية إشهار موقفه وتعنته ، ولكن الدولتين حريصتان على إيجاد الطبق دون اللجوء إلى كسر البيض ، وسياسة جبر الخواطر تستدعي السكوت ، وعدم إلقاء اللوم على أحد . .

ما لم نستطع أن نقول للأعور بكل ما في صوتنا من قوة ، بأنه نصف أعمى ، وما لم نكسر بعض البيض فلن نستطيع صنع العجة ، وسيظل الجالسون على المائدة في انتظار طبق لا سبيل لإيجاده .

دولة الساحل الجديدة . . هل هي الحل الصحيح؟

المرحلة المصيرية الحاسمة التي تمر بها منطقة الخليج في الأيام الحاضرة ، يمكن أن تقرر مصير بلدانه ، وطبيعة وجودها ، لعشرات السنين القادمة . والمرحلة الحاضرة تكتسب(مصيريتها) من كونها فترة امتحان صعب لهذه البلدان بعد انحسار الوجود البريطاني الذي كان يغطي -مادياً أو معنوياً- كثيراً من المساوئ والعيوب في هياكل الأوضاع القائمة ، التي تبدو اليوم مكشوفة بطريقة يحسدها عليها أغلى غلاة متعهدي «السترب تيز» في النوادي الليلية! . .

وفي حديث قصير لي مع صحفي بريطاني زارني منذ عهد قريب قلت له : إن المنطق البريطاني الذي يحتضنه كثير من الساسة الذين زاروا المنطقة لا يعجبني ،لأنه يعالج الأمور على طريقة «وين أذنك يا حبشي» ، أن هذا المنطق يقول بأن الخطر الزاحف على الساحل والخليج مصدره الجنوب العربي ، الذي انقلب بين ليلة وأخرى إلى دولة اشتراكية عقائدية متطرفة ، تسعى إلى نشر بركات مفاهيمها العقائدية بالقوة على كل دولة غنية مجاورة . والحقيقة أن الخطر-في رأيي-لا يجيء إلى المنطقة من الجنوب ، وإنما يكمن الخطر في المنطقة نفسها ابتداء من مسقط وعمان ، مروراً بإمارات الساحل كلها حتى قطر والبحرين في الخليج . . إن المفاهيم الاشتراكية المتطرفة قد وجدت أرضاً خصبة في الجنوب العربي نتيجة للاقطاع والاحتكار الذي كان يمارسه السلاطين ، وللفقر المدقع الذي كان يعيشه الأهالي إلى درجة لم يكونوا

يكترثون معها بأي نظام يجيء شريطة أن ينتقم لهم مما يعانون ، ويرد لهم إنسانيتهم التي أفقدهم إياها التسلط والإقطاع . لذلك لم يكن غريباً أن يثور أبناء الجنوب للخلاص من نير السلاطين ، على أساس أن أي نظام جديد لن يكون بمثل ذلك السوء ، وأن الغريق لا يخشى من البلل . . من هنا يجيء قولي بأن الخطر يكمن في عمق شعور الجماهير بالأسى واليأس على طول امتداد الساحل العربي ، وعلى الأخص في منطقة مسقط وعمان . وإذا كانت البحرين وبعض البلدان المتطورة الأخرى قد استطاعت أن تغطى عريها بعض الأنظمة الصالحة المتمشية مع مقتضيات التطور ، فإن ذلك لايشكل حلا للمشكلة الجذرية الكامنة في مسقط وعمان ، حيث توجد أبشع أمثلة التخلف البشري ، وحيث يكمن عوامل الفقس لجميع الآراء المتطرفة والمبادئ المستوردة . . ثم قلت للصحفي الإنجليزي الزائر :

إن علاج هذا الخطر لا يكمن في إيجاد اتحاد مهلهل ، على غرار ما جرى في الجنوب العربي ،تكون نتيجته مزيداً من السخط ، ومزيداً من إحكام طوق الاحتكار والإقطاع ، وإنما الحل هو تطويق هذا السخط ، وإزالة أسبابه ، وذلك بإجراء تغيير جذرى في جهاز الحكم في مسقط . . إن هذه البلد تشكل آلافاً من الأميال تلتحم حدودها غرباً مع أبوظبي والسعودية ، وتمتد شمالاً حتى تصل إلى رأس الخيمة ورأس الخليج الفاصل بين مياه خليج عمان والخليج العربي . وإذا كنا نقول بأن سلاطين الجنوب الذين قضت عليهم الثورة قد كانوا يمارسون أبشع صنوف الاستغلال لشعوبهم ، فإنهم يعتبرون «ثوريين» إذا قيست أساليبهم بأساليب الحكم التي يتبعها السلطان الحالي لمسقط وعمان حيث يطبق أبشع صنوف المهانة على مليون ونصف المليون من أهالي المنطقة يعيشون عيشة السوائم وتتعرض آدميتهم إلى أبشع صنوف الامتهان . إن إقامة اتحاد-أي اتحاد-بين دول الساحل قد يفيد في إيجاد شيء من التنظيم للخدمات العامة في تلك الرقعة السكانية ، ولكن ما قيمة هذا الاتحاد إذا كان لا يضم مسقط وعمان وهي التي تشكل الرقعة السكانية الكبرى في المنطقة حيث يزيد عدد سكانها على عشرة أضعاف سكان الدولة الاتحادية الجديدة؟ . . ثم ماذا يفيد هذا الاتحاد كله إذا نمت عوامل السخط وتفاقمت ، في مسقط ، ثم تفجرت إذا استمرت بها الحال على ما هي عليه؟ . . هل يستطيع الاتحاد بقواه السكانية المحدودةأن يقف أمام مليون ونصف المليون من السكان الجائعين العراة وقد غذيت أفكارهم بأحلام الثراء . . والبترول ، وسيادة البروليتاريا العمالية؟

إن خلق الارتباط بين الناس والأرض ، عن طريق إشراكهم في خيراتها ، ومقاسمتهم إياها هو الوسيلة الوحيدة الفعالة ،والسد الوحيد المنيع الذي يمكن أن يثبت أمام كل عوامل التغيير الزاحفة على المنطقة-وبمجرد شعور الفرد-أي فرد - بالمصلحة الخاصة عن طريق العمل ، أو التجارة ، أو الوظيفة المعيشية المجزية ، فإنه يقف عاتياً صامداً أمام أي تيار يغير عليه طريقة عمله أو وظيفته أو معيشته . ولنا بالكويت أسوة حيث استطاع تصاعد الدخل الفردي للجميع أن يمحو جميع عوامل التمزق في المجتمع الكويتى ، وأن يطغى على نداءات جميع دعاة العقائد الثورية الجامحة . . ومسقط تملك من الثروة البترولية ما يكفل لها خلق هذا الارتباط بين الناس والارض ، وكل ما تحتاجه هو إرادة بريطانية صادقة في الإصلاح ، وفي إقامة سد حقيقي منيع أمام التيار الزاحف من الجنوب ، لاسد خرافي من اتحادات قبلية لا تلبث أن يجرفها تيار التذمر واليأس المعشش في مسقط وعمان ، حيث يكمن الخطر الحقيقي . .

شجون مع دائرة الشئون

أوقفت إدارة العمل والشئون الاجتماعية عرض مسرحية «سبع ليالى» على مسرح النادي الأهلي بسبب قيام رابطة طلبة البحرين في الكويت ببيع مجلتها «المسيرة» على جمهور المتفرجين ، وهى مجلة حوت مقالات سياسية عنيفة متطرفة ، لا يسمح قانون المطبوعات بتداولها أو طبعها أو توزيعها في البلاد . . إلى هنا وكل شيء عادي ، ومعقول . . وطبيعي أن تتحمل فرقة مسرح أوال مسئولية ما يحدث في القاعة التي استأجرتها لعرض المسرحية ، وطبيعي أكثر أن تتحمل أية عقوبة ترى الدائرة المختصة إنزالها بها نتيجة لإهمالها في إحكام الرقابة على ما يحدث في القاعة ، وما يخرج بالمسرح والمتفرجين عن طبيعة الشيء الذى جاءوا لأجله .

إلى هنا وكل شيء جميل ومعقول . . ولكن من غير المعقول والمنطق أن يتسلم النادي الأهلي-المضيف-رسالة عنيفة من دائرة العمل والشئون الاجتماعية تحمل النادى مسئولية ما حدث في خلال عرض المسرحية ، وتهدده بإغلاق النادي إن تكرر حدوث ذلك . . هكذا ، وبكل صراحة ووضوح تجعل الدائرة من النادي المذكور طرفاً في قضية ليس له فيها قليل أو كثير سوى أنه - أمام واجبه الثقافي - قام بتأجير قاعته لفرقة فنية معروفة ، مرخصة من قبل الدائرة نفسها ، لإقامة عرض مسرحي ، مرخص أيضا ، حدث ما حدث في خلاله مما لا سبيل لسيطرة النادي عليه ، وفي وجود حي محدد لكل طرف مسئول عما حدث . . .

إن المعـروف والمألوف في جـمـيع الأندية أن قـاعـتـهـا تسـتـأجـر لأغـراض محّدده-كالأعراس والحفلات الفنية المسرحية-ومن شروط مثل هذه التعاقدات أن تسلم إدارة النادي القاعة المستأجرة للمستأجر، لإدارتها، إذ إن ذلك هو السبيل الوحيد للسيطرة على الدخل-إن كان العرض مسرحياً - أو للسيطرة على النظام في حفلات الأفراح - فإذا قام شخص ما باستغلال القاعة لغير الغرض الذى استؤجرت لأجله، فإنه يتحمل-بداهة-مسئولية خرقه لشروط التعاقد مع النادي، ويصبح-بالتالى-مسئولاً أمام الجهة المختصة عما قام به . . ولو افترضنا جدلاً أن إدارة العمل والشئون الاجتماعية تملك مسرحاً عاماً تؤجره للفرق الفنية العاملة في البحرين، ترى هل ستطالب الدائرة بالإشراف على القاعة، ومراقبتها، بالرغم مما قد يسبب ذلك من ازدواجية وإرباك ،أم أنها ستحمل الفرقة مسئولية ما قد يحدث من سوء استغلال لما استؤجر المسرح لأجله؟

أغرب ما في الأمر أن مسرح أوال لم يتسلم من إدارة العمل والشئون الاجتماعية سوى رسالة قصيرة تنص على الأمر بإيقاف المسرحية، أما التهديد والوعيد فقد كانا من نصيب النادي الأهلي الذى مضى عليه ثلاثون عاماً في الخدمات الثقافية والاجتماعية، دون أن تشوب سلوكه أية شائبة سياسية . . .

ولله في خلقه شئون . . .

تمـــام
يا فندم !

نشرت جريدة السياسة الكويتية في عددها الصادر يوم الثلاثاء الماضي خبراً مفاده أن سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، رئيس دائرة الخارجية والإعلام ، قد تحدث للصحفيين لدى وصوله الكويت ، ووصف زيارته بأنها هامة ثم قال : إنني أزور الكويت موفداً شخصياً من قبل عظمة حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى سمو نائب أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر ، لأنقل لسموه رسالة شفوية تتعلق بآخر تطورات الوضع الراهن في المنطقة ، وقال أيضا إن هذه الزيارة تعتبر جزءاً من الزيارات المستمرة بشأن تكوين رأي موحد حول قضايا المنطقة المصيرية ، وأكد أن الكويت والبحرين تعملان معاً لمصلحة شعب المنطقة وتقدمه وازدهاره ، وعندما سئل عن أسباب تغيب البحرين عن اجتماعات مجلس حكام الإمارات أجاب : الاجتماع المذكور يضم الإمارات المتصالحة ، ومجلسهم مجلس قديم سابق ، ولهم أوضاع مستقلة ، والبحرين لا تملك إلا أن تتمنى لهم الخير والتقدم .

الى هنا وكل شيء عادى ، ولكن-وهنا بيت القصيد كما يقولون-عندما سئل سعادته ، متى سيعلن استقلال البحرين ، سيما وأن الأخبار قد أشارت لذلك مؤخراً ، أجاب : «الحقيقة إننا ما زلنا في دراسة هذا الأمر الدراسة الوافية ، وسنتابع اتصالاتنا مع بقية الحكام الأشقاء ، كما سندرس الأمر بشمول أوسع وأوفى مع إخواننا في الكويت . وكما قلت في مستهل حديثي أن ليس هناك ما يمنع من انضمام

البحرين للاتحاد، وليس من المستبعد في الوقت نفسه ان تعلن البحرين استقلالها» . . بذمتكم هل فهمتم شيئاً من هذا الكلام؟ . .

كنت أظن أن صحافة البحرين وصحفييها هما الضحية الوحيدة لدهاء رئيس الخارجية، ولكن اتضح لي أنه سقى الصحف الكويتية من الإناء نفسه الذى يسقينا منه بين يوم وآخر . . . إنه يقول إننا ندرس موضوع الاستقلال دراسة وافية، ثم يبتدع مرادفا آخر للدراسة الوافية، فيضيف إليها الشمول الواسع، ثم يستدرك فيقول إنه ليس هناك ما يمنع من انضمام البحرين للاتحاد، ولكن - في الوقت نفسه - ليس من المستبعد أن تعلن البحرين استقلالها . . أي إننا استقلاليون اتحاديون، وندرس الموضوعين بشمولية، واتساع، ولكن- وهذا التعبير من عندي-مع وقف التنفيذ .

بودى لو أن صديقنا الشيخ بو طارق نسي المقتضيات الديبلوماسية، واللباقة اللفظية، والصيغ الإنشائية، وتحدث إلينا- نحن صحفيي البحرين-حديث القلب إلى القلب، لاستطعنا أن نخرج بأنفسنا، وبالناس معنا، من متاهات الضبابية التي أدت بنا إليها المقتضيات الديبلوماسية، واللباقة اللفظية ولاسترحنا . . وأرحنا . .

يا فندم . .؟

كلمتي ..

إذا كانت المؤسسات الأجنبية تحاول بشتى الأساليب والطرق ، تفادي تدريب أبناء البلاد على مختلف أنواع النشاطات التي تقوم بها ، فلها العذر في ذلك من ناحيتين ، ناحية كونها مؤسسات أجنبية يستلزم بقاء القائمين عليها أن ينعدم النظير لهم من المواطنين ، والناحية الأخرى هي ضعف الرقابة من قبل الجهات المختصة عليها ، بحيث لا ترى (العين الحمراء) التي توجب عليها احترام القوانين أو الانصياع للتوجيه . ولكن ، ما عذر بعض مؤسساتنا الوطنية في عدم شعورها بالواجب القومي عليها تجاه البلاد والمواطنين؟ . . . ما عذر الشركات التي اصطبغت منذ تأليفها بالصبغة الوطنية دون أن تضع هذه (الوطنية) موضع التنفيذ إلا بالاسم والتشكيل الإداري؟ .

عندما أنشئت شركة طيران الخليج ، منذ سنوات تزيد على الخمس عشرة كانت مقدرات هذا البلد في أيدي المستشار الذي استحل لنفسه أن يكون صاحب الرأي الأوحد والأعلى في جميع الشئون ، فتألفت هذه الشركة من أفراد محدودين دون أن يكون للجمهور فيها نصيب من الاكتتاب العام ، ولقد كان بودنا لو أن السادة المواطنين الذين طلب إليهم الاشتراك في تأسيس هذه الشركة ، كانوا عين الوطن الساهرة على مصالح أبنائه فيها ، ولكن الواقع المؤلم أن هذه الشركة ، طيلة هذه السنوات الكثيرة المتتالية لم تؤهل أيا من المواطنين لتسلم أي منصب هام فيها ، كالطيران والإدارات

العليا ، اللهم إلا بضعة وظائف ثانوية في مستوى الكتبة العادين التي لا يمكن أن ينسب فيها أي فضل ، أو أن يستدعي الإعداد لها أي تدريب أو تعليم . . .

لقد كنا نتمنى على السادة الأعضاء في الشركة-وهم من المواطنين المعروفين بالكفاءة والنزاهة-أن يصدروا من القرارات ما يجعلنا نرى بعض شبابنا نسوراً محلقة في السماء تعمل في قيادة طيارات هذه الشركة ، وآخرين منتشرين في (ورشاتها) يعملون في هندسة الطيران وميكانيكيته ، مما يجعلنا نفخر بما وصلنا إليه في شركاتنا الوطنية من تقدم للمواطن والوطن .

إن ثقتنا في السادة المواطنين المشتركين في مجلس إدارة هذه الشركة لكبيرة ، وإن أملنا لكبير في أن يكون لهذه الكلمة ما نريد لها من تنبيه لهم ليقوموا بالواجب المحتم عليهم نحو بلادهم ونحو إخوانهم المواطنين . . ولا يعيبنا أن نكون قد تقاعسنا عن القيام بما يمليه الواجب ، بقدر ما يعيبنا أن نحس بهذا التقاعس ولا نقوم بتفاديه . .

رئيس التحرير

كلمتي . . .

إن حاجات البلاد لذوي الكفاءات والمؤهلين مرتبطة بعضها ببعض ، وعدم وجود التنسيق بين هذه الحاجات ، والطلاب المبتعثين للدراسة والتخصص في الخارج من قبل مديرية التربية والتعليم ضياع لإحدى الفرص الثمينة لخلق الاكتفاء الذاتي لدينا في المجالات التي نحتاج فيها إلى ذوي الكفاءة والتأهيل العلمي . . . .

لذلك كان من الضروري أن تؤلّف لجان تمثل فيها جميع الدوائر والمرافق الحكومية ، وتشترك فيها مديرية التربية والتعليم بأحد كبار المسئولين فيها ، ولا بأس أن يضم إلى مثل هذه اللجنة ممثلون عن كبار الشركات والبنوك التي تحتاج في مجالات أعمالها إلى الأكفياء والمؤهلين . . . والغرض من هذه اللجنة هو أن تستعرض كل دائرة-أو شركة-نوع التخصص الذي تحتاج إليه في مجال أعمالها ، لكي تستطيع إدارة التربية والتعليم على ضوئه ، أن توجه مبعوثيها سنوياً إلى استكمال هذه المجالات المطلوبة ، لكي لا يبقى عذر لدى إحدى هذه الدوائر ، أو الشركات ، في عدم استبدالها موظفيها الأجانب بأكفياء مؤهلين من أهل البلاد . . في دائرة الكهرباء-مثلاً-مجال كبير لعمل المتخصصين في الهندسة الكهربائية من المواطنين ، وفي الصحة مجال كبير أيضا للأطباء والصيادلة والممرضين ، وفي الأمن العام مجال للضباط والمؤهلين ، وفي البنوك مجالات أوسع للمؤهلين في المحاسبة والأعمال

المصرفية-وإدارة التربية والتعليم كفيلة بتلبية حاجات جميع الدوائر وغيرها ، في توفير المتخصصين ، لو أوجدت مثل هذا التنسيق بين حاجات البلاد والمبعوثين . . ولا ضير أن يتخصص كل من يستطيع أن يتخصص حسب ميوله واتجاهاته في أي من المجالات العلمية والأدبية ، ولكن مبعوثي الدولة يجب أن يوجهوا للتخصص في مجالات حاجات الدوائر لهم لكي نستطيع-كما قلنا-في المدى القريب أن نوفر الكفاية الذاتية لنا في جميع أعمال الدوائر الحكومية والبنوك والشركات . .

رئيس التحرير

كلمة . . .ورأي

البيان الحكومي الذي صدر منذ أسابيع قليلة عن نتائج رحلة سمو رئيس المالية إلى المملكة المتحدة حوى فيما حواه مباحثات مع شركة البرق واللاسلكي المحدودة، بشأن (بحرنة) الوظائف الفنية والكتابية فيها، وتدريب المواطنين للقيام بأعمالها على المدى القريب والبعيد .

وبالرغم من تقديرنا الأكيد لمثل هذه المجهودات التي تبذلها الحكومة لحفظ حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة، إلا أننا نرى أن الأمر بالنسبة لهذه الشركة يجب أن يتعدى نطاق البحث معها في الوظائف والموظفين، إلى بحث الأجور المرتفعة التي تتقاضاها على التليفونات من ناحية الأجور الثابتة وأسعار المكالمات الهاتفية . . . فالذي يجب أن لا يغرب عن البال ان التليفون اليوم قد أصبح أداة ضرورية للخاص والعام، والغني والفقير على اختلاف مستوى الدخل والإمكانيات، ولا شك في أن ارتفاع الأجور التي تتقاضاها هذه الشركة على التليفونات والمكالمات تشكل عبئاً على المواطن ذي الدخل المتوسط بل ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون غالبية الشعب وسواده . .إذا كان للشركة ما يبرر هذه الأجور المرتفعة التي تتقاضاها عندما كانت التليفونات تعد بالمئات، فإن هذه الأسباب تنتفي اليوم بعد أن كاد عددها يصل إلى العشرة آلاف فما فوق . .

كلمتنا هي أن بحث أجور التليفونات وتخفيضها يجب أن تقوم الحكومة

باحتضانه وتعمل على تحقيقه ، ورأينا أن تقتصر الشركة في أجورها على أحد شيئين-أسوة ببقية بلاد العالم-إما أجر تربيعي للتليفون لا تتعداه ، وإما ثمن للمكالمات حسب وقوعها لا تجاوزه إلى ما سواه . . . أما الاثنان معاً فظلم وحيف يجب أن تعمل الحكومة على إزالته ومحوه . . .

رئيس التحرير

كلمات لا تنقصها الصراحة

بدون مقومات، أو اعتبارات لمنطق الحساسيات، أود أن ألج لموضوعي هذا في محاولة لنفض الغبار عن حديث كنا قد بدأنا وأعدنا فيه لعل وعسى أن يجد له بعض الصدى الذي قد يدفع بعض ما نراه إلى طريق التحقيق . . .

لست أدري ماذا في أمر الكرسيين اللذين هيأتهما لنا كلية البترول والثروة المعدنية في الظهران؟ وهل ابتعثنا لهما بأحد من أبنائنا لنستكمل بهما النقص الكبير الذي نعانيه في هذا المضمار، أم أن الموضوع لا يزال قيد البحث والدراسة لاختيار الطلاب الصالحين الذين تتوافر فيهم الدرجة المطلوبة من اللياقة الذهنية والعلمية، كما رد علينا بذلك المسئولون عندما أثرنا هذا الموضوع منذ أكثر من ستة أشهر؟ على أن موضوعنا اليوم لا ينصب على هذا الأمر، وإن كان يتمثل جانباً مهماً فيه من حيث المبدأ لا التخصيص، ومن حيث الكيف لا الكم . . . ذلك لأننا نريد أن نتناول بشكل عام، موضوعاً ينصب في ضرورة استفادتنا من جميع الفرص التى تسنح لنا في البلدان المجاورة-العربية منها على الأخص-في مضمار التخصص في شتى ميادين العلم والمعرفة . والذي نعرفه جميعاً-ونفخر في المجاهرة به-أن البحرين، على ضعف مواردها المالية، قد استطاعت أن تقوم بواجبها نحو أبنائها من ناحية ابتعاثهم للتخصص في مختلف العلوم، في حدود طاقتها المحدودة . . . إلا أن الطاقة المحدودة هنا التي نعترف بها، يجب أن لا تكون عائقاً أو حاجزاً أمامنا في البحث عن

مختلف الطرق والوسائل لسد النقص المطلوب في خلق الجيل العلمي المأمول لنهضتنا الحاضرة . . وكلية البترول والثروة المعدنية التي أشرنا إليها ، لا تشكل إلا جزءاً واحداً مما يمكن أن نستفيد منه من الإمكانيات المتوافرة لدى أشقائنا لو أننا ركزنا البحث في هذا السبيل ، وسرنا في الطريق إليه . . .

هناك-مثلاً-في الكويت جامعة ستفتح قريباً يجب أن لا نغفل أمر الاستفادة منها ، خصوصاً وأن الكويت-كما علمت-تعتزم إعطاء الأفضلية في المنتسبين إليها لأبناء الخليج . . وهناك كلية للتمريض في الكويت تتسع لأكثر من ثلاث مئة وخمسين طالبة لا يوجد منهن في حجرات الكلية لدى الكويت سوى ست وأربعين! . .

والتمريض من الميادين التي يجب أن نحقق فيها الاكتفاء الذاتي ، فما الذي يمنعنا من الاستفادة من هذا المجال المفتوح لفتياتنا هناك؟ . . . ونظرة واحدة إلى واقع التمريض في البحرين يجب أن تدفعنا دفعاً إلى انتهاز هذه الفرصة التي لا يمكن أن يعوضها أي منطق من حساسية في أمر يجب أن يرتفع به عن العاطفة عندما يكون الأمر متعلقاً بمصالح حيوية للبلاد .

إحصائيات الممرضات لدينا تقول إن هناك ٣٥٠ ممرضة هندية تقتطع كل منهن ٦٥ ديناراً شهرياً كمرتب ، بالإضافة إلى ٣٠ ديناراً علاوة سكن ، يضاف إليها مصاريف السفر إلى الهند والعودة منها في الإجازة حسب شروط التعاقد . . وبعملية حسابية بسيطة ندرك أن الدولة تدفع شهرياً قرابة النصف مليون دينار لهذا العدد الضخم من الممرضات الأجنبيات في مجال الخدمات الصحية ، كان أولى بها أن تدفع لإخواتنا المواطنات في هذا المجال من الأعمال الذي لا يكدن يجدن مجالاً غيره إلى جانب التدريس . . . يضاف إلى هذا أن كلية التمريض في الكويت تؤهل خريجاتها ، بدراسة سنة إضافية ، ليكن قابلات قانونيات ، نحن في أشد الحاجة إلى وجودهن ليخففن عبء المرتبات الضخمة التي تدفع لزميلاتهن الأجنبيات . . .

إن مدرسة التمريض لدينا-بإمكانياتها المحدودة-لا يمكن أن تواكب الحاجة الملحة إلى العدد الكثير المطلوب من الممرضات ، فلماذا لا تتدارس الدوائر المختصة-المعارف والصحة والمالية-الأمر فيما بينها للاستفادة من هذا المجال المفتوح في البلد الشقيق؟ . . يقينا إن أمراً كهذا كفيل بإيجاد مجالات أعمال تستوعب أعداداً كبيرة من خريجات الثانوية العامة اللواتي لا يجدن فرصاً للعمل إلا في مثل هذه

المجالات-ولحماة الفضيلة والتقاليد والأخلاق نقول : اطمئنوا . . فالدراسة في كلية التمريض بالكويت داخلية تشرف عليها وتقوم بها سيدات مؤهلات ، وتتكفل الدولة بجميع مصاريف الطالبات ، بل إنها - أي الدولة-تدفع لهن مرتبات في خلال فترة الدراسة هذه ، إن لم تخنّي الذاكرة . . .

في بداية هذه الكلمات قلت : لعل وعسى أن يجد بعض ما نراه سبيله إلى التحقيق ، وأقولها مرة أخرى . . . لعل وعسى . . أن نتغلب-بعقولنا-على منطق الحساسية المقيت ، وإذا كان لابد من أن نقوم بخدمة مماثلة للبلد الشقيق ، فلماذا لا نعرض استضافة عدد من أبناء الكويت في كلية المعلمين الجديدة ، علماً بأننا سبق أن استضفنا صفوة من أبناء الكويت في مدرسة الصناعة سنة ١٩٤٢ ، وعلى رأسهم صديقنا الحميم-سفير البحرين في الكويت وبالعكس-الأستاذ صالح شهاب . .

كلمات . . .

الصديق الكريم الأستاذ عبد المحسن الرفاعي ، سكرتير جمعية الفنانين الكويتيين ، شاعر رقيق ، سبق أن نشرت له «الأضواء» بعض شعره الرصين في خلال وجود الفنانين الكويتيين في ربوع البحرين . . وقد أبى له وده الصادق إلا أن يتحفني ببعض فيض قريحته بانطباعاته عن البحرين في رسالة خاصة لا فض فوه :

أقول وكم صدق من القول دافق
يناوش نفسي أن تبوح وتنصفا
سلام إلى أهل المحبة والصفا
سلام إلى أهل الكرامة والوفا
سلام إلى النادي وألف تحية
يسجلها التاريخ بالجهر لا الخفا
ولو قيل لي عن حاتم أين أصله
لقلت من البحرين ، لن أتوقفا

والصديق الشاعر يعني هنا بالنادي ، النادي الأهلي الذي أقام على مسرحه الفنانون الكويتيون حفلاتهم . . . وقد خطر لي أن أرد التحية للأخ الأديب نظماً

لتحيته ، فأسعفني الخاطر بالأبيات التالية ، مع الاعتذار للصديق الشاعر . . . والشعراء ، على جرأتي في دخولي المتعثر محرابهم المقدس . . .

أخـــا الود والإخــلاص شـــعــرك نابض
بـأصــــــداء حب لـم ينط بيــــــراع
حـــبـــوت لنا وداً يعـــز نظيـــره
بشـــــعــــــر رصين لا يطال ببـــاع
أخـــا الـود إن كـــانت (أوال) كـــريمة
فـــمن بعض طبع للـكويت تـراعي
ولولا كـــرام في (الرفـــاع) أحـــبـــة
لقلت كـــفـــاها أن تكون (رفـــاعي)

كلمات لا تنقصها الصراحة

قبل أن أدخل في صميم موضوعي الذي أود الخوض فيه-وهو امتداد لموضوع الأسبوع الماضي عن التعليم ومستوياته-أود أن أقرر آسفاً-بأن كلماتي في الأسبوع الماضي كانت ضحية لخطأ مطبعي كنت موقناً-بعد الطبع- أن وعي القارئ كفيل بتصحيحه أو فهمه على وجهه الصحيح على الأقل، لاسيما وأن الكلمة الضحية نفسها كانت نشازاً واضحاً في سياق المعنى والكلام وبشكل لا يخفى على القارئ اللبيب . . . أعني بذلك ما قلته في صدر كلمتي في هذه الصفحة في الأسبوع الماضي من أن شاباً متخرجاً من الثانوية يناهز الثانية عشرة من عمره قد دخل عليّ طالباً عملاً -حتى- ولو كان فَراشاً في إدارة الجريدة . . . وطبيعي أن ما كتبته بخط يدي كان الثامنة عشرة، وأن ما قرأه عامل اللينوتيب عند صف الحروف كان الثانية عشرة، وهو فارق في السن يعطي من يناقشني فيما أوردته من آراء، ورقة رابحة مكشوفة يستطيع أن يجيد اللعب بها خصوصاً إذا كان مقامراً ممتهنا بالكلمات، يعتمد على تصيّد الكلمة العابرة في السياق، ويتمسك بأذيالها دون أن يأخذ الفكرة في إطارها العام . .

هذه الأخطاء المطبعية-وخصوصاً في الكلمات المتشابهة-يمكن أن تحدث في أرقى الصحف فناً وتصحيحاً ولا يمكن أن يفهم حدوثها-وأكثر منها- إلا أولئك الذين عانوا ويلات المطابع وفلتات المصححين . . . ولعل في هذا الشرح ما يقنع السادة

الكاتبين الذين ضجت رسائلهم بالاستغراب من هذا الشاب العبقري الذي تخرج من الثانوية في هذه السن المبكرة . هذا فيما يتعلق بالرد الموضوعي للناقدين ، أما الرد على تندراتهم فلست أرى أبلغ من إحالتهم على نتائج التعداد الرابع لسكان البحرين ، حيث يورد الكتيب الذي يحتويه أن هناك ثلاثة من الذكور في الصف الرابع الثانوي سنهم عشر سنوات! واثنتان في الصف الأول من الجامعة عمرهما ٩ سنوات! . . . بالإضافة إلى عدد آخر من الذكور والإناث في مختلف الصفوف الثانوية تتراوح أعمارهم بين السابعة والعاشرة! !

وهذه أخطاء-أو حقائق !-في احصاء رسمي مدروس ممحص ، هي أولى بالتندر و(القفش) من خطأ مطبعي عابر وواضح في صحيفة أسبوعية! . .

ثم نأتي إلى صميم الموضوع فيما أخذه علينا بعضهم من أننا ننقد نظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، وهي تهمة لا نتبرأ منها إن كان المقصود بهذا القول نقدنا النجاح التلقائي الذي جنى اقتباسه على مستوى التعليم في البحرين جناية واضحة لا يختلف فيها اثنان . . أما فيما عدا ذلك فلسنا نزعم لأنفسنا العلم بدقائق هذا النظام وتفاصيله حتى نستطيع أن نقيمه ، بل أن نحكم له أو عليه . وإنما كان كلامنا منصباً على بعض النظريات التربوية المقتبسة من النظام المصري ، والتي إن كانت صالحة في مصر نتيجة لظروف اجتماعية معينة ، فهي قطعاً لا تناسب البحرين في أوضاعها الملحة الحاضرة . . . ثم إن انتقاد نظرية تربوية معينة لا يعني انتقاد أي نظام تعليمي بشكل عام ، ولكنها العاطفة العشواء لدى بعض قرائنا الأعزاء والتي تصور لهم أن ما تسنه الجمهورية العربية من أنظمة وقوانين ، على جميع المستويات ، آيات محكمات من الهدى والفرقان ، لا يمسها النقد ولا يأتيها الباطل . وكيف يمكن أن يخضع قانون أو نظام صادر في بلد الثورة والحرية ، بلد جمال عبد الناصر ، رائد القومية العربية ، كيف يمكن أن يخضع لأي نقد أو توجيه أو تحليل؟! . ذلك هو منطق العاطفة العشواء الذي يسود كثيراً من أفكار وتصرفات جيلنا الناشئ الجديد ، وهو منطق لا يخدم عاطفتهم المشبوبة ولا خيالهم المجنح ، وإنما يعطي الحجة لخصومهم أن يرموهم بالضحالة الفكرية والعاطفية الهوجاء . . . ولعلهم يجنون على مفاهيم الجيل التحرري الذي يحمل الرئيس عبد الناصر لواءه ، بمثل هذا التعصب الأعمى الذي لا يقوم على أساس من منطق أو فكر . . . إن العالم اليوم في تطوير مستمر متلاحق ، فمن وحي مصالح الشعوب وتجاربها انهارت نظريات ، وقامت

أخرى أصلح منها محلها ، واضمحلت قوانين ونظم كانت يوم صدورها فتحاً في عالم الإصلاح والتطوير ثم اقتضت سنن التقدم أن تقوم أخرى على أنقاضها . . فهل عاب واضعي تلك النظريات والقوانين ، أو الدول التي احتضنتها يومذاك ، بوحي من مصالح واقعها ، أن تنبذها متجهة إلى ما هو أصلح وأنفع؟ . . ولكم بالسيد الرئيس جمال عبد الناصر أسوة ومثل ، حين أعلن بنفسه نقداً ذاتياً لبرنامجه السياسي وقدم بنفسه ما لمسه من أخطاء فيه ، وهو نظام سياسي يتعلق بدولة ، وكيان ، وأسس ومعالم لذلك الكيان ، فكيف والأمر يتعلق بقانون أو نظام في التعليم أو الصحة العامة أو أي مرفق آخر من المرافق التي لا سبيل إلى إثبات حيويتها وجديتها في العمل إلا بمثل هذا التغيير من الصالح إلى الأصلح ، ومن النافع إلى الأنفع؟

إننا لم ننقد المنهج المصري في التعليم ، ولكننا ننقد بعض الأساليب التربوية المتبعة فيه ، والمقتبسة عندنا ، والتي أدت إلى هذا الانهيار في المستوى العام للخريجين ، هنا وهناك ، والتي على رأسها نظام النجاح التلقائي الذي يكاد يهمل الرقابة على تحصيل الطالب في مرحلته الابتدائية ، ثم يصدمه في مراحل الدراسة الثانوية بتحصيل جاد ومخطط لا يملك من مقوماته شيئاً ، فتكون النتيجة إما سقوط ذريعاً للطالب ، أو تساهلاً معه في درجاته يخرج به إلى معترك الحياة وهو خالي الوفاض من العلم والتحصيل! . .

ومصر حين اتجهت-كما أتصور-إلى تطبيق هذا النظام كان لديها من المبررات ما يقتضي القيام به دون تردد وأنا مدفوع اليوم للتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل منعا لأي لبس أو غموض فيما تناولته عنه . . .

عندما قامت الثورة المصرية بخطواتها لمشاريعها الانمائيه في البلاد ، جابهت نقصاً شديداً في عدد خريجي الجامعات المؤهلين للعمل في خطط الإنماء ، خصوصاً وأن الطبقة الفقيرة العاملة كانت شبه محرومة من الدراسة الجامعية في العهد الملكي لكثرة المصاريف الجامعية التي لم يكن لذوي الدخل المحدود قبل بها إلا فيما قل أو ندر . . . ولم يكن أمام الثورة من سبيل لدعم خططها الإنمائية ومشاريعها إلا فتح باب العلم على مصراعيه بجميع الوسائل ، لكي تكوّن في سنوات قليلة جيلاً جديداً من المثقفين قوامه أبناء الطبقة الكادحة الذين يشعرون بآلام الشعب ويقدرون مكاسبه ، ويسهمون بالتالي في دعم هذه المكاسب عن طريق الخدمة في مجالات الخطط الإنمائية التي تحتاج إلى جيش من المؤهلين والمتخصصين . . . وإني لأذكر أنه عندما تم

تأميم جميع البنوك الموجودة في مصر وضمت للقطاع العام ، فإن الدولة جابهت نقصاً شديداً في خريجي الاقتصاد والتجارة الذين كان يمكن الاعتماد عليهم في العمل في تلك البنوك وإدارتها ، مما اضطرها إلى استبقاء كثير من الأجانب أو المتمصرين لفترات طويلة حتى تسنى لها سد النقص الذريع الذي جوبهت به في الاكفياء والمؤهلين من أبناء البلاد . . وعلى هذا فقس بقية المرافق الزراعية والصناعية والهندسية . .

وليس أبلغ في التعديل على هذا النقص من أن خريجي الهندسة حتى الآن ينقلون من الجامعة إلى مناطق العمل في السد العالي ، أو مناطق الصحارى المستصلحة أو المناطق البترولية ، كل حسب اختصاصه وفي مجال الاستفادة منه ، دون أن يكون هناك مجال لهم حتى للرفض أو القبول . . . ودولة كهذه تلهث ركضاً لاستكمال النقص الذى خلفته لها عهود التخلف والاستغلال . لا غرو أن يتجه مخططو التربية فيها إلى القفز بالطلبة ركضاً نحو المرحلة الجامعية ، بل إنه واجب قومي محتم عليهم أداؤه في مثل هذه الظروف . تحت وطأة هذه الأوضاع الملحة . . .

أما المستوى العام للتعليم نتيجة لهذه القفزات ، فلسنا نحن الذين نقول ونزعم بأنه ضعيف ، ولكن رجال التربية والتعليم أنفسهم في الجمهورية العربية المتحدة طالما كتبوا البحوث ، ونادوا بالويل والثبور من هبوط مستويات الثقافة العامة لدى الطلبة ، كما أن الصحف المصرية نفسها قد ملأت صفحات كثيرة من أعدادها بالتحقيقات المثيرة عن هذه المستويات . . ثم إن انصراف معظم الشباب الجامعي المصري عن القراءة العامة بعد تخرجه ، واعتماده على درجته الجامعية لإثبات وجوده في المجتمع ظاهرة يشكو منها جميع المثقفين المصريين ، فالمهندس لا يعلم عن دنياه إلا مجال اختصاصه ، وكذلك الطبيب ، والمحامي إلخ . . . وليس المثلان اللذان أوردتهما في مقال العدد الماضي إلا صورة حية لمثل هؤلاء . . . وهما حادثتان حقيقيتان طالما رويتهما لكثير من أصدقائي المصريين في القاهرة في معرض النقاش معهم عن مستويات الثقافة العامة لدى بعض شبابهم الجامعي . . .

بقي أن أقول لأولئك الذين ظنوا بأن مقالي السابق كان تمهيداً لتغيير مناهج التعليم في البحرين ، وربطها بالمناهج الأردنية ، بأنني -شخصياً- آخر من يوافق على هذا التغيير لو كان لي الأمر من شيء وإنني لم أعلم بهذا الاتجاه -إن كان موجوداً- إلا من رسائل القراء وأنا ألفت نظر المسئولين بأن الخطأ ليس في المنهج وإنما هو في التطبيق . . . ويقيني أن إلغاء نظام النجاح التلقائي والعودة بأنظمة التدريس إلى ما

كانت عليه ، والحرص على إعطاء المرحلة الابتدائية من التحصيل أهميتها الواجبة ، كفيل بحل هذه المشكلة والارتفاع بالمستوى العلمي للطلبة إلى ما كان عليه قبل هذه الاجتهادات . . .

وشكراً للقراء الأعزاء الذين عقّبوا على كلمتي تلك ، وشكراً خاصاً أزجيه للآنسات (ل) من المحرق ونورية وسمية على لفت نظري لأمور تدل على عمق وعيهن وتفهمهن . . .

كلمتي . .

عندما تأسست شركة الأسماك لاحظ الناس معنا ، في بنود التأسيس بعض الإجحاف في حقوق المساهمين ، إلا أننا رغبة منا في دعم أول تجربة اقتصادية لنا على صعيد الشركات الوطنية المساهمة ، فضلنا السكوت عليها ، حتى لا يقال بأننا بذرنا شكاً في نفوس المواطنين انعكس على مبيعات الأسهم . . . واليوم قد جاءت أرقام الاكتتاب بأكثر من عدد الأسهم المطروحة للبيع ، مما اضطر الشركة إلى تحديد طلبات الاكتتاب . . . لنا كلمة في هذا التحديد الذي جانبه التوفيق ، والذي لا يمكن أن يتلاءم وما يجب أن تكون عليه سياسة الشركة نحو صغار المكتتبين .

من البدهي أن الحكومة عندما حددت الحد الأعلى لما يستطيع الفرد أن يشتريه من الأسهم ، كانت تستهدف إتاحة الفرصة لصغار المدّخرين ، من الموظفين وذوي الدخل المحدود ، أن يجدوا مجالاً مضموناً لاستثمار مدخراتهم الصغيرة ، يدر عليهم ربحاً يشجعهم على مواصلة الادخار لمثل هذا الاستثمار أو ما يشابهه . . وقد كان أولى بالشركة ، أو مؤسسيها ، أن يهتموا بمثل هذا المبدأ ، ويعملوا على تطبيقه ، حفاظاً على هذه الرغبة ، وإثباتاً لصغار المكتتبين بسعيهم في دعم استثماراتهم ومدخراتهم المتواضعة . . إلا أن تحديد الأسهم قد خضع لمبدأ عام لم يراع فيها أي مصلحة للمكتتب الصغير ، فقد خفضت أسهم من طالب بخمس مائة سهم إلى ثلاث مائة أو أربع مائة ، ومن طالب بالمئة إلى النصف ، ومن طالب بالخمسين إلى العشرين

والعشرة . . . ومن البدهي أن واجب المؤسسين كان يحتم عليهم وضع حد أعلى لاكتتابات ذوي الدخل المحدود لا يزيد على الخمسين سهماً -مثلاً- وأن يعطوا الأفضلية في الشراء لكل من طالب بمثل هذا العدد -أو أقل منه- دون تعديل أو تخفيض . . وإنما التخفيض كان يجب أن يقتصر على من طالب بأكثر من هذا العدد سواء كان اكتتابه بالمئات أو الحد الأعلى للاكتتاب . ولن يضيرني -إن كنت ثرياً- أن تخفض أسهمي من الأربع مائة إلى الثلاث مائة . لأنني أستطيع أن أجد مجالات أخرى لاستغلال أموالي بغير هذه الأسهم ، ولكن الذي يضيرني جداً أن أجد نفسي من صغار المدّخرين ، وأن أجد مجالاً واحداً لاستثمار ادخاري المتواضع في شركة وطنية ، ثم أفاجأ بكتاب يخفض أسهمي إلى نصف مدخراتي أو أقل ، لا لشيء ، إلا ليتاح لغيري أن يشتري المئات ، بينما يضن علي بالعشرات .

رئيس التحرير

كلمات لا تنقصها الصراحة

جاءني منذ أيام شاب في حوالي الثامنة عشرة من عمره مليء بالحيوية والنشاط وقدم لي -على استحياء- كتاباً يطلب فيه العمل ولو كفراش في إدارة الجريدة، وهو قد تخرج من الثانوية في العام الماضي، ولا يزال يبحث عن عمل منذ ذلك التاريخ دون أن يوفق إليه . . .

حاولت أن أناقشه لأهتدى إلى أغوار المرارة في نفوس شبابنا العاطل . ولكي أستلخص من هذه المناقشة الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة . . . هل هي نقص في مستوى خريجي الثانوية يمنع الآخرين من استخدامهم . . أم أنّ الاتجاه المترف الذي يسير عليه شبابنا اليوم يجعل طالب العمل يعيش على نوع معين من الأعمال تتوافر فيها الراحة وعدم العناء؟ . . واستخلصت من مناقشتي للشباب أن مستوى المتخرجين من الثانوية، بشكل عام هو دون المستوى المطلوب للوظائف الكتابية لدى الشركات والبنوك وأصحاب الأعمال . . ذلك لأن علة العلل لدينا هي احتياج كل وظيفة كتابية إلى إلمام-متوسط على الأقل- باللغة الإنجليزية، وهو المام نفقد مستواه في جميع خريجي المناهج الحالية في المدارس الثانوية . . .

والواقع أن هذا وضع لا يمكن الوصول إلى حلول عملية فيه إلا بشيئين اثنين : إما أن نرفع مستوى تعليم اللغات الأجنبية في مدارسنا بحيث يتساوى مع المناهج القديمة، ونعطي لإتقانها والنجاح فيها الأولوية في النجاح، وإما أن نصدر من

المراسيم والتشريعات ما يحتم على كل شركة أو مؤسسة تعمل في البحرين أن تدير أعمالها وحساباتها باللغة العربية ، وفي الواقع أيضا-كلا هذين الأمرين أحلاهما مر ، ذلك لأن التركيز على رفع مستوى التعليم في اللغة الأجنبية من جانب المسئولين عن التعليم يستدعي من الوقت والجهد ما لا قبل لهذه الأزمة الطاحنة من البطالة بانتظاره من جهة ، وما قبل لسياسة التعليم المرسومة حاليا-طبقا للظروف المالية والتطورية-بمواجهته من جهة أخرى .

ولمزيد من الشرح والإيضاح لهذين العالمين أقول :بأن المسئولين عن التعليم قد تعمدوا التخفيف والتسهيل في جميع المناهج التعليمية-وعلى رأسها اللغة الأجنبية-تمكينا للطلبة من التدرج السريع في الصفوف لكي يتاح لألوف المستجدين غيرهم أن يحصلوا على نصيبهم من دخول المدارس ، ويتخرجوا منها ، بغض النظر عن نوعية هذا التخرج ، وليس موضوع احتساب النجاح بعلامات الدوام علينا ببعيد! . .

ولعل إدارة التعليم والمسئولين فيها معذورون أمام هذا السيل المتدفق من الطلبة المستجدين ، والذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام ، نتيجة للوعي والتطّور دون أن يواكب هذه الزيادة إمكانية تسمح باستيعابها على الوجه التربوي الصحيح الذي يمكن به حفظ مستوى التعليم على ما يجب أن يكون عليه . . ولقد وجد السادة المربون سنداً لهم في اتباع النظم التربوية المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة ، وهي نظم أملتها ظروف نسبة الزيادة السكانية المتزايدة في تلك البلاد ، والموارد المحدودة التي تقع عليها أعباء كبيرة في غير مجالات التعليم مما لا يدخل في موضوعنا هذا أمر مناقشته أو الدخول في تفاصيله . . . ولعل الجمهورية العربية نفسها تعاني اليوم الشيء الكثير من جهل شبابها المثقف ببديهيات الثقافة العامة ومبادئها .

ولقد حدث لي شخصياً أن تسلمت نداءً تليفونياً في الفندق الذي أقطن فيه في القاهرة من دكتور في القانون-لا داعي لذكر اسمه-وبعد تبادل التحيات أوحى له إغراقه في الجاملة أن يقول لي بالحرف الواحد :« نحن نحب البحرين وأبناء البحرين ، ولعل أميركم السلطان علي عبد الكريم قد قال لك كيف رحبنا به في هذه الديار!» هذا كلام دكتور مثقف يحمل أعلى مؤهل في القانون من الجامعة المصرية ، وتملي عليه هذه الثقافة أن حاكم البحرين هو الأمير علي عبد الكريم سلطان لحج المقيم آنذاك في القاهرة! . .

وحادثة أخرى شهدتها بنفسي في جنيف عندما زرت القنصلية المصرية فيها لآخذ تأشيرة دخول القاهرة سنة ١٩٥٨ . . كان معي في غرفة الانتظار سيدة سورية مغتربة في السنغال ، وكانت قد بعثت بجوازها السوري لسيادة القنصل لتجديده-قبل الانفصال- وجلست تنتظر إنجازه ، فما راعنا إلا خروج المراسل (الفراش) من مكتب القنصل وفي يده الجواز متجهاً للسيدة وهو يقول لها :سعادة القنصل بيسألك السنغال دي في أنهي حته في سوريا ؟ . . . هكذا بالحرف الواحد طبعاً ضحكت السيدة السورية من الغيظ واتجهت لي بالقول : شوف يا خيّي ثقافة قنصلنا هيدا قنصل؟ . .العمى بعينه ! ! ! .

وأنا لا أورد هذه الأمثلة للتندر أو تسلية القارئ ، ولكن للتدليل على أنه ليس كل ما هو مطبق في مصر يكون صالحاً لنا ، إذ إن مصر نفسها تعاني من انهيار مستوى التعليم والثقافة العامة فيها نتيجة لمثل هذه النظريات المنهارة على نفسها ، والتي تخرج أكداسا من أنصاف المتعلمين يكونون عالة على المجتمع بدلاً من أن يكونوا دعامة راسخة في بنيانه . . .

نخلص إلى القول بما تقدم أن الضرورة تحتم علينا النظر في مناهجنا التعليمية على ضوء سياسة جديدة دعامتها أن البقاء للأصلح وأنّ تخرّج مئة طالب على مستوى علمي وثقافي مقبولين خير من تخرج ألف طالب لا يحملون من مؤهلات التخرج سوى شهادة لا يدعمها علم ولا معرفة يستطيعون بهما أن يكافحوا في سبيل العيش الكريم . . . ولقد يقول قائل ، وماذا عن أمر المستخدمين من الطلبة؟ فأقول : ذلك شأن الدولة ، أن توفر لهم سبل العلم والمعرفة ، أما إدارة التربية والتعليم فليست مسئولة إلا عما تستوعبه مدارسها من الطلبة ، ولا تتعدى مسئولياتها تخريج جيل على مستوى من التأهيل العلمي المتناسب مع شهادته المدرسية . . .

يبقى بعد ذلك أن نقول بأن المؤسسات الأجنبية والشركات والتجار لا يمكن أن ييسروا من الشباب سبيل العمل إلا إذا أمروا بتعريب أعمالهم . . . ويقيننا أن ذلك من السهل تطبيقه في البنوك والشركات ولو بشكل تدريجي ، وليس جديداً أن مثل هذا القانون في بلادنا سبقنا إليه جميع البلاد العربية المجاورة ، وهو قانون كفيل بخلاصنا الطبيعي من كثير من الهنود الذين يجهلون العربية ، بالإضافة إلى تيسيره سبل العيش لأبناء البلاد . .

كلمات معلبة

* أجمل ما قرأت في مجلة إنكليزية ما نقلته عن شخصية بحرينية عن رأيها في اتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج . . لقد قالت الشخصية : هذا الاتحاد كأنه إضافة صفر إلى صفر . . والمجموع لا يتعدى الصفر ! . .
* سيارات الحريق في المحرق يظهر أن قلة الحرائق دعتها إلى ممارسة النشاط عن طريق رش الشوارع بالماء . . العيب الوحيد في هذا النشاط أن الشوارع غير مرصوفة وهي مرصعة بالحفر والاخاديد مما يجعلها تشكل مع الماء المرشوش بركاً ومستنقعات يقاسيها أصحاب السيارات ، ضحايا الحفر والمياه والمطبّات ! . .
* الشارع الرئيسي الممتد من السكرتارية حتى مستشفى الإرسالية الإمريكية تعرضت له يد الإصلاح والرصف أكثر من مرة حتى اتسع واستقام . . . واقتضت هذه الجهود إزاحة أعمدة النور التي كانت تضيئة في شكله السابق ، واكتسب الشارع السعة والرصف إلا أنه خسر النور والأمل . . . أي أنهم جاءوا-كما يقول المثل-يكحلونها فعموها !

قالت : لماذا أنهيت قصة الذئب هذه النهاية الحزينة؟

قلت : لأنها فيما اعتقد النهاية الطبيعية .

قالت : هل نحن ضعاف إلى هذه الدرجة؟

قلت : أنتن أقوياء بعفافكن ، أما ما بعده فأنتنّ أضعف من الضعف .

قالت : هذه في فلسفة عالم لا يفهم اليوم معنى العفاف . . .

قلت : هذا عفاف لا يفهم اليوم معنى العفاف . . .

قالت : أنت غامض . . .

قلت : بعض ما عندك يا سيدتي !

كلمتي

كلما دعا الداعي إلى بذل الجهود لمعالجة الركود الاقتصاديه استبد بنا العجب حين يقتصر مثل هذا العلاج ويتركز على القطاع التجاري والسياحي ، دون النظر إلى غيرهما من الخطوات التي تملك أكبر التأثير على تطوير اقتصادنا وتنميته . . فالبحرين بلد حباه اللّه بنعمة الذهب الأسود في أرضه . وعن هذه الصناعة تقول بأن في الوسع استخراج مشتقات من البترول تكون البتروكيماويات ، والغاز ، أحدها إن لم تكن أهم ما يمكن أن يستفاد منه في وجود هذه الصناعة . . والذي لا شك فيه أن استخراج مشتقات كهذه يستدعي من المال ما لا سبيل إلى توفيره على الصعيد المحلي ، مما يجعلنا نتساءل عن الموانع التي تقف دون الاستفادة بقروض خارجية لتحقيق مثل هذه المشاريع التي لا يشك أحد في خطورة تأثيرها على اقتصاديات هذا البلد ومجالات العمل فيه .

إن استغلال القروض الخارجية قد أصبح اليوم عنصراً هاماً في مجالات الخدمات العامة في كل بلد مهما كان ازدهاره الاقتصادي وقوته المادية ، إذ إن اللجوء لمثل هذه القروض لا يعني عجزاً مالياً بقدر ما يدل على نظر بعيد من المسئولين لملاحقة عجلة التطور ، واغتنام كل الفرص السانحة للعمل على الاستفادة من كل طاقات البلاد وثرواتها ، والذي لا شك فيه أيضا أن مثل هذه القروض لا يمكن أن تشكل عبئا على اقتصاد البلاد بل ازدهاراً له ، إذ إن أقساطه أو قيمه وفوائده يقوم

المشروع ذاته بسدادها مما سيدره من دخل معروف نتيجة للدراسات العلمية الصحيحة التي يجب أن تسبقه عند التخطيط له . . .

إن دولاً نامية كبرى كالجمهورية العربية المتحدة ، والعراق ، وسوريا ، وحتى انجلترا ، تعتمد اعتماداً كبيراً في نشاطاتها على القروض الأجنبية . . فلماذا لا نسير في هذه التجربة لتمويل كثير من المشاريع الصناعية التي تحتاج إليها البلاد وتتوافر خاماتها فيها؟

وثمة ناحية أخرى من القروض يجب أن لا نغفلها عند التفكير في الاستفادة من هذه الناحية ، تلك هي القروض الوطنية ، التي تصدر فيها الحكومات سندات لمصلحة الأفراد ، مؤجلة لسداد على سنوات من خزينة الدولة ، لقاء فائدة متفق عليها . وإذا كانت الإحصاءات ، عند استبدال العملة ، قد كشفت عن أن هناك ملايين من الدنانير طريحة الخزائن و(الخياش) والصناديق ، فلا شك في أن أصحابها لن يترددوا لحظة في استغلالها عندما يعرفون بأن الدولة تضمن لهم استرجاعها- بفوائد مجزية-بعد سنوات معدودات .

هاتان ناحيتان من القروض -الوطنية منها والخارجية- يجدر بنا أن لا نهمل الاستفادة منهما ، إن كنا جادين في السعي الحثيث لتطوير اقتصاد بلادنا وتصنيع ما يمكن تصنيعه من خاماتها ، خدمة لهذا الجيل والأجيال القادمة .

رئيس التحرير

كلمات لا تنقصها الصراحة

مع الأم . . . أيضاً

أردت لـ «كلمتي» في هذا الأسبوع أن تختفي مفسحة المجال للوحة الفنية في الصفحة الأولى ، ذلك لأن المعنى الكريم الذي يختفي وراء هذه اللوحة هو أقدس معنى ، وأسمى غرض يمكن للإنسان أن يتضاءل مختاراً طائعاً ، بل وفخوراً ، في سبيل إبرازه أو إظهاره . . ولست أريد في هذه الكلمة القصيرة أن أبدى وأعيد فيما للأم من أفضال وقدسية في نفوس الأبناء ، ذلك لأن صفحات هذا العدد كفتني مؤونة الغوص في معاني هذا المنبع الثر ، الزاخر باللمسات الإنسانية الحانية التي نفتقدها اليوم في عالمنا المادي الصارخ ، وإنما أريد في هذه العجالة أن أبلور معنى آخر من معاني الأمومة جاءت لوحة الأخ الفنان عبد العزيز المحمود معبرة عنه أجمل تعبير وأروعه ، بل ربما كان هذا التعبير الخاص الذي لم يسبق إليه فنان صفحتنا الأولى ، على كثرة ما نجح الفنانون في إبراز معانى الأمومة ، هو السر في استئثار هذه اللوحة باهتمامنا واختيارنا الصدارة في هذا العدد : وأعنى بهذا التعبير الخاص ، أو اللمسة الفنية البارعة ، أبرز الفنان لمعالم الحمل في الأم المحوطة بأبنائها الصغار الذين لا يتجاوز عمر أكبرهم عدد أصابع اليد الواحدة ! . .

تلك لمسة استوحاها الفنان كما أتوقع من واقع الأم البحرينية ، التي تشترك معها أخواتها في معظم بلدان الشرق الأوسط في عبء هذه التضحية ، التي قل أن تجد لها مثيلاً في البلاد الغربية ، وإذا كان الغرب يقدس معانى الأمومة في أعباء الحمل

والوضع–الذي يخطط له طبيب العائلة–ومتاعب تربية الأبناء ، فإن الأم الشرقية تفوق أختها الغربية في الصبر والاحتساب ، عندما تحتم عليها طبيعة تربيتها وتقاليدها أن تكون مرتعاً خصباً لنزوات الزوج وشهواته دونما أي اعتبار لما تحتمه فترات الراحة والنقاهة ومقتضيات التربية السليمة من تباعد في فترات الحمل والولادة . . هذا الوضع الذي تعاني منه الأم البحرينية ، والشرقية عامة ، يجعلها « الجندي المجهول» بين أمهات العالم ، ويمنحها قصب السبق في التضحية والفناء في سبيل الآخرين سواء كانت تلك التضحية مجسمة في انصياعها لنزوات الزوج ، أو الفناء التدريجي في متاعب الحمل المتعاقب والولادة . . ولقد ألهم فنان في ابراز هذه اللمسة البارعة في لوحة الصفحة الاولى فجاءت زاخرة بشتى أحاسيس المتاعب والإرهاق المتجسدة في آلام الحامل في بطنها ، وعلى ظهرها ، ومن حولها ، مع شبح الأب المطل على الأم من بعيد ، بكل ما يحمله وجوده من واجبات عليها تجاهه ليس من نتائجها إلا مزيد من الإرهاق والتضحية والفناء . .

تحية من القلب لأمثال هذه المثالية ، ودعوة من الصميم إلى هذا الانتحار البطيء . .

ماضينا الزراعي

كلما استعرض الإنسان في ذهنه ما كانت عليه البحرين من ازدهار زراعي في الماضي غير البعيد . . كلما استبد به الألم وأمضته الحسرة على هذا التدهور الذي وصل إليه الإنتاج الزراعي او النهضة الزراعية إن صح التعبير .

ونحن إذا حاولنا تقصي الأسباب التي أدت إلى الإهمال الذي يكاد يودي بتاريخ البحرين الزراعي فقد نرى أن كثيراً من الكاتبين والمفكرين قد أرجعوا ذلك إلى انصراف الأيدي العاملة عن العمل في الحقول الزراعية واتجاهها إلى الأعمال الأخرى وعلى رأسها حقول النفط التي وفرت للعامل العادي من الدخل ما لم يكن يوفره له حرث أرضه وزراعتها ومحصولها ، الا أن هذا السبب وحده-وان كان له بعض الوجاهة-لم يكن ليغرى الفلاح المشدود إلى أرضه ، المرتبط بها ، إلى هجرتها تطلعاً نحو مستقبل أفضل في مجالات أخرى من العيش . . صحيح أن كثيراً من الفلاحين قد اتجهوا إلى الأعمال الأخرى التي وفرها لهم تدفق النفط في البلاد ، ولكن الدافع لهم لم يكن التحسين في وسائل الدخل المعيشية وإنما انعدام وسائل التحسين الزراعية التي جعلت الماء يشح ، والأرض تبخل ، دون أن يروا اليد التي يمكن أن تأخذ بهم إلى تلافي ما وصلوا إليه من ضيق حال ، والخروج بهم إلى ما فيه اطمئنان الحال والبال ، وضمان رزق العيال! . .

لقد كان للعوامل الطبيعية ، التي تتعرض لها أراضي العالم أثر كبير في الإنتاج

الزراعي بطريقة تدريجية ، ولو قيض للأرض والفلاح دراسات عملية سليمة مواكبة لبوادر هذه العوامل لكان من السهل آنذاك التغلب عليها ، أو الوقوف بها عند حدودها الأولى على الأقل ، ولكن انفراد الفلاح في ساحة المعركة بنفسه ، وعدم توافر السلاح الوحيد الذي يستطيع الصمود به ، وهو العلم والمال أدى به إلى الانخذال ، وبالتالى إلى الانسحاب نادباً العرق والدموع اللذين سقى بهما الأرض فضنّت عليه حتى بالقوت الزهيد . . .

العوامل الطبيعية التي أثرت على الأراضى الزراعية في البحرين يمكن حصرها في عاملين ، كان يمكن للدراسات العملية ان توجد الحلول لهما ، ولسنا نعتقد أن الأوان فات لمثل هذه الدراسات والحلول . . العامل الأول هو تحول مياه الآبار والعيون الطبيعية إلى مياه فيها بعض المرارة او الملوحة ، واضطرار الفلاح إلى حفر آبار عميقة للوصول إلى المياه الحلوة وهو شيء لا يملك الطاقة المادية على القيام به . والعامل الثاني هو اللوحة المترسبة في الأراضي الزراعية نتيجة لعدم وجود قنوات لتصريف المياه الزائدة ، مما يتأتي عنه ترسب هذه المياه في الأرض الزراعية . لنحاول تفسير هاتين على أساس علمي أكيد ، ولكننا نستطيع القول ، على أساس الاستنتاج المنطقي ، أن هذين العاملين يمكن توحيدهما في عامل واحد وهو عدم توافر قنوات صرف الرى الزائد ، مما يتأتى عنه ترسب هذه المياه في الأرض الزراعية وتفاعلها على مرور الزمن مع التربة مما يورثها -أي التربة- تكويناً جيولوجياً خاصاً ، يؤثر على طبيعة المياه النقية الكامنة تحتها ، ولعل تقارب الأراضي الزراعية ، وتشابك معظمها بعضها ببعض ، يساعد على سرعة تأثر الأراضي الزراعية جميعها بمثل هذا الترسب فتتشابه حالاتها ويعمها الخراب والدمار . .

إن موضوع المباشرة بإنشاء قنوات التصريف ليست مشكلة مستعصية ، خصوصاً وأن وجود خبير عالمى مثل الدكتور براون بين ظهرانينا هذه الأيام يتيح لنا مجال الاستفادة من خبرته ووضع آرائه في هذا السبيل موضع التنفيذ . . ولقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن مشروع قنوات التصريف هذه يكلف الشيء الكثير من المال ، مما لا تستطيع الحكومة مواجهته والقيام بأعبائه في هذه الأيام . وهذا صحيح إلى حد بعيد ، ولكن لماذا لا يحاول كبار الملاك والمزارعين المتجاوزين في أراضيهم-وقد أوسع الله على معظمهم في الرزق-شق قنوات مشتركة ، توفر الحكومة لهم-بخبرائها-تخطيطها الهندسى ومواصفاتها العلمية ، ويكون على جهدهم المشترك

مباشرة التنفيذ؟ ان عملاً تعاونياً كهذا كفيل بأن يفتت التكاليف إلى حدود معقولة ، بأن يرفع الآمال في استصلاح المزارع والوصول بها إلى قمة الإنتاج والإفادة . . . أتمنى على كبار الملاك ان يأخذوا زمام المبادرة في مثل هذا العمل ، كما أتمنى على مجلس الري والزراعة أن يحتضن الدعوة إليه والسعي إلى تنفيذها . .

بقي بعد أن نشير إلى أزمة طاحنة يعانيها الفلاح ومالك الأرض ، كل على حد سواء ! ولها علاقة كبرى بالعامل الأول من عوامل التأخر الزراعي ، ذلك هو الأجر الرهيب الذي يتكلفه حفر البئر الارتوازية مما لا يوجد له مبرر من منطق أو حساب . إن سبع مائة دينار- وفي بعض الحالات ثمان مائة-لا يمكن ان تشكل تكاليف معقولة لحفر البئر خصوصاً إذا علمنا أن هذه الآبار تحفر- وبأعماق أكثر- على الجانب الآخر من الأرض ، في السعودية ، بنصف هذا المبلغ أو أقل . . ولست أدري لماذا لا يتجه كبار تجارنا إلى استيراد آلات حفر حديثة يستطيعون عن طريقها المساهمة في تخفيض تكاليف الحفر إلى حدود المعقول والمقبول ، فيفيدون ويستفيدون . .

وبعد ،

هذه محاولة عاجلة لدفع عجلة تطورنا الزراعي ونهضتنا الزراعية إلي مدرج الحركة والنشاط . . ولكم أتمنى على جميع من يثير هذا الأمر اهتمامه ، أن لا يبخل علينا برأيه وتوجيهه ،لكى نستطيع جميعاً أن نسهم في خدمة بلدنا في هذا المجال القومي الهام . ولعل الدكتور براون-الخبير الزراعي المعروف-لا يضن على المعجبين ببحوثه وأرائه بقراءتها في الأضواء ، إن رأى في ذلك سبيلاً لخدمة رسالته العلمية وتحقيقاً لأغراضها . .

رأي الأضواء

قال دبشليم لبيدبا الفيلسوف . . وما هي قصة الثور الذي سقط صريع انتظار الوعد . . قال الفيلسوف : زعموا أن ثوراً كان يسكن مع سيده في بقعة جرداء قاحلة ، كان يسمع سيده يقول كل يوم لجاره ، حالة الثور لا تسرلأني لانعدام الكلأ والمرعى في هذه البقعة ، سأرحل قريباً إلى بقعة مجاورة يجد فيها الثور بغيته من المراعي الخضراء . . واستمر السيد يردد هذا القول كلما التقى بجاره ، وكلمّا نظر إلى الثور أخذت معالم الضعف والإعياء تبدو عليه وتزداد يوماً بعد يوم . . وذات يوم دخل السيد مع جاره على الثور وهو يردد كلامه عن عزمه على الرحيل ، فإذا به يجد الثور ملقى ميتاً على الأرض ، فالتفت مندهشاً لجاره ، فقال له الجار . . لا تندهش . . كثرت الوعود حتى جف العود . . ألم يكن أولى بك أن تنقل لمرعاك الموعود ، أو أن توفر الغذاء لثورك حتى لا يجف منه العود . . قال الملك دبشليم :وما هو المغزى من هذه القصة؟ . . قال الفيلسوف :إنها لأولئك الذين يعدون ، ويسّوفون ويؤجّلون . . هم لا يتحركون لأنهم لا يشعرون ولا يعانون بما يشعر به ويعاني الآخرون . . وانتهت القصة . .

ولكن هل انتهت حقاً . . أليس وضعنا السياسي اليوم شبيهاً بالقصة التي ابتدعتها مخيلة الفيلسوف الأديب . . استقلال ولا استقلال ، ودستور ولا دستور . . قيل لنا بأن الاستقلال سيعلن في مارس ، وسيواكبه العمل من أجل إرساء القواعد

والأسس للدستور ، ومر مارس ، فقيل بأنه إبريل إلى مايو ، وامتد إلى يونيو ، وقد يمتد إلى يوليو وأغسطس ، حتى يجف العود من كثرة الوعود . .

لعل من نعم اللّه على هذا الوطن أن منّ اللّه عليه بنعمة الاستقرار . وإذا كان الاستقرار نعمة-ولا شك في أنه كذلك-فإن من واجبنا كمواطنين ومسئولين-وكلنا مسئولون-أن نعمل على المحافظة على هذه النعمة واستمرارها ، ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالعمل على إيجاد الإطار إلى عدم تسربها وذوبانها في متاهات الفوضى واللانظام . .

ولعل من الخير أن ندعو للمسئولين بالقدرة على التحرك الإيجابي نحو العمل الجاد الحاسم ، واللّه يرعى « العاملين» . .

[التحرير]

رأي الأضواء

لا يزال موقف حكومتنا الرشيدة غير واضح وغير محدد بالنسبة لأمرين مصيريين كان من الواجب أن تكون فيهما على أقصى درجات التحديد والوضوح . .
الأمر الأول هو الدستور ، فبالبرغم من أن الأمر السامي كان صريحاً قاطعاً يقضي بالعمل على سن الدستور في خلال هذا العام ، إلاّ أن ضبابتية الهيكل السياسي للدولة- بعد جلاء الإنجليز- ساعد على التسويف والتأجيل فيه ، طوراً بحجة انتظار المساعي الاتحادية ، وطوراً في انتظار بلورة الكيان السياسي للدولة ، وآخر بحجة التفكير المدروس في تنظيمنا السياسي الموعود . . وكل هذه الحجج-على وجاهتها-لا يمكن أن تتعارض مع الشروع في إعداد الدستور ، والعمل على دراسة موارده وإعدادها للعمل عندما تدق ساعته .

والأمر الثاني هو موضوع الاستقلال ، فبالبرغم من أننا قد نفضنا أيدينا من أي مسعى اتحادي ، آمنا بحتمية الحركة الاستقلالية ، إلا أننا ما زلنا لا ندري خاطر هذا ونجامل خاطر ذاك ، دون أن نقدم على هذه الخطوة التي لا يجب أن تقررها إلا إرادتنا الخاصة ، ولا يؤثر فيها إلا أوضاعنا التي نحس بها دون غيرنا من الناس . .

مطلوب من حكومتنا الرشيدة العمل-والعمل السريع الحازم-على صعيد الإعداد للدستور المرتقب ، مطلوب منها أيضاً التحرك السريع الحاسم لتحديد هيكلنا السياسي المقبل ، ذلك لأننا اليوم في سباق مع الزمن ، وهو سباق يدعو إلى استخدام كل

إمكانيـاتنا وطاقـاتنا لكسبـه ، حتى لا نجد أنفسنا-وقد تخلفنا عن الركب ، وخلفنا الزمن وراءه نندب حظنا العاثر .

وما أصدق القول المأثور «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك» .

[التحرير]

رأي الأضواء

وإذا تـألفـت الـقـلـوب عـلـى الـرضــــــا
فــــالكل يضــــرب في حــــديد بارد

لست أدري من هو قائل هذا البيت العالق بذاكرتي منذ الصغر، ولست أدري مدى انطباق قول هذا الشاعر المدنف على المسئولين لدينا فيما يتعلق بوضعنا السياسي المائع، الذي تعبت الأقلام، وبحت الأصوات، من المناداة بتحريكه من بحر الجمود الذي يخيم عليه . . أترانا نضرب في حديد بارد، وأن قلوب المسئولين قد تألفت واتفقت على الرضا بهذا الوضع الذي أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه وضع المنبت الذي لا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع؟!

إن الاستقلال وإعلانه أصبح أمراً ملحاً تمليه ضرورة الضياع الذي نعيش فيه وتحتمه فترة المخاض الحادة التي تمر بها المنطقة بعد انحسار الوجود البريطاني الوشيك . . وإذا كانت الاستقلالات تؤخذ عنوة-كما يقول المفهوم السياسي لها-فإنه يجيئنا اليوم على طبق محاط بأصناف المقبلات التي تغري بأخذة . . فهو أولاً سبيلنا إلى تحديد هيكلنا السياسي الذي طالما تألم تحت مختلف القوى والضغوط . . وهو ثانياً وسيلتنا لإ ثبات وجودنا وتقييمه، بين مجموعة الجارات التي اختارت طريق الاتحاد فحددت هويتها السياسية ورسمت لنفسها طريق السير . . وهو أخيراً وليس آخراً الإطار الذي يمكن أن يستوعب فيه جميع التطلعات السياسية التي طالما تمنينا

ومنينا الآخرين معنا بأنها تشكل حجر الأساس في منطلقاتنا المقبلة نحو التطور والتنظيم .

وبعد ، فلقد جاء في القرآن الكريم : ﴿الشعراء يتبعهم الغاوون﴾ . وحاشا للمسئولين لدينا أن يغووا فتتألف قلوبهم على الرضا بهذا الوضع الذي ندعو بكل صراحة وإخلاص للتحرك لاجتياز بحر الضياع فيه . .

كلمات . . . لا تنقصها الصراحة

دعت الغرفة التجارية إلى اجتماع لفيف من أعضاء التدريس حول موضوع إباحة تملك الأجانب للأراضي ، تلبية لرغبة من الحكومة للاستئناس برأي التجار حول هذا الموضوع الذي كثر الأخذ والرد فيه . . ولا شك في أن الذي حدا بالحكومة إلى طلب الرأي حول هذا الموضوع هو الاقتراحات التي يقوم بها بعض ذوي الأملاك في محاولة لخلق نوع من النشاط أو الرواج الاقتصادي في البلاد . . . ولاشك في أن وجود الرساميل الأجنبية عامل من العوامل الهامة في التطوير الاقتصادي لكل بلد ، شريطة أن تحكم هذه الرساميل تشريعات وقوانين تضمن أكبر فائدة ممكنة من وجودها . . .

وإذا حاولنا اليوم أن نضع بعض الاقتراحات أمام هذه اللجنة ، فإن أهم ما نراه جديراً بالبحث قبل الوصول إلى قرار في المبدأ نفسه أن تكون هذه اللجنة المدعوة للتباحث وتداول الرأي ممثلة لجميع قطاعات الشعب وفئاته ، فاقتصار اللجنة على قطاع التجار فقط لا يمكن أن تنتهي بمثل هذا البحث إلى نتائجه المرجوة ، ذلك أن المجتمعين سينظرون إليه من زاوية ، واحدة تمثل نوع أعمالهم اليومية ، ومدى علاقاتها بهذا الموضوع دون أن يستطيعوا تفهم وجهات نظر القطاعات الأخرى التي لها أهميتها في هذا الموضوع الحساس . . .

العامل المواطن مثلاً ، لا يرى أية فائدة يمكن أن يجنيها قطاع العمال من مثل هذا الإجراء إن نصح المجتمعون بالأخذ به ، بل إن العامل قد يرى بأن هذا الإجراء

مضر بمصالحه ، ذلك أن إفساح المجال للأجانب لتملك الأراضي في رقعة صغيرة كالبحرين ، لكفيل برفع سعر الأراضي إلى أرقام خيالية لا يستطيع معها العامل أن يطمع أن يتاح له مجال التملك العقاري في يوم من الأيام . . .

هذا من ناحية السماح بتملك الأجانب-فلسنا نعتقد أن هذا الحل وحده كفيل بخلق الرواج المقصود ذلك أنه-أي الحل-سيكون خاضعاً لتحديدات لا يمكن أن تقنع الأثرياء في الأقطار العربية المجاورة بجدوى استغلال ثرواتهم في البحرين . وإذا كنا لا نستطيع -ولن نستطيع فعلاً- أن نبيح التملك والاستثمار العقاري دون قيود أو حدود ، فلن يكون في استطاعتنا بالتالي أن نستقطب الأموال الأجنبية لمجرد سماحنا للأجنبي بشراء مزرعة ، أو مسكن خاص ، أو دكان كما يردد بعض الناس أو يقولون . . . إن الرواج الاقتصادي المأمول ، هو أن نواجه الحقيقة بشجاعة وجرأة ، وذلك بأن نجعل من بلادنا بلداً سياحياً بكل ما في هذه الكلمة من معان ، ولا يجدى في المحاولات لخلق الجو السياحي أن نسمح بهذا أو ذاك في تستر وحياء ، وإنما علينا أن نجابه الواقع ونرسم سياسة واضحة المعالم ، بارزة الخطوط ، تغري السُّياح والزائرين من البلدان الغربية المجاورة-وما أكثرهم-بجدوى قضاء عطلهم في البحرين . . .

إن موضوع التملك هذا يستدعي دراسات طويلة معقدة ، لا يمكن لها أن تساهم في ازدهار سريع مرجو للاقتصاد في البلاد ، على أن هذا لا يمنع من السير فيها والتطرق إلى حل مشاكلها واحدة فواحدة ،أما السياحة ، وتشجيعها بالطرق المألوفة والمعروفة ، التي تم بحثها والتخطيط لها ، فتطبيقها السريع هو الكفيل بخلق الرواج المرجو في الاقتصاد والأسواق التجارية . . . والمهم في هذا التطبيق هو أن نتخلى عن عقدة التستر والمجاملة ، وأن نجابه الموضوع بما تتطلبه المصلحة العليا للبلاد ، وهي متطلبات تهون في سبيلها كل العوامل وتنهار أمامها جميع السدود .

في الصميم . .

يبدو لي أن هناك شبه ما يسمى بمعاهدة عدم اعتداء ، بين أول مقتضيات مطالب الصحة الوقائية ، والواقع الأليم في المرافق الملحقة بسينما النصر . . . فلقد رأيت بأم عيني كيف تفيض حماماتها بالأوساخ ، وكيف أن الروائح الكريهة تجبرك على التقيؤ إن اضطرتك الحاجة الملحة لزيارة هذه الحمامات! . .

لا أدري هل ألوم مفتشي الصحة الوقائية لضعف الرقابة ، أم أن معاهدة عدم الاعتداء هذه بينها وبين السينما تمنعنا حتى من مجرد اللوم؟!

أفيدوني . . أفادكم الله ! . . .

تصريحات هامة لرئيس مجلس الدولة
صاحب السمو
رئيس المجلس يقول :
المجلس جهاز لاقتراح التشريعات
حوار موضوعي . . عن التنظيمات والمراسيم

تجاوباً مع التساؤلات التي أثارها المواطن عن تفسير بعض مواد المراسيم التنظيمية تقدمت «الأضواء» إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الدولة ببضعة أسئلة تتعلق بهذه التفسيرات ، فتفضل سموه بالرد عليها بالشكل التالي :

س : *تنص المادة الرابعة على أن مجلس الدولة هو الجهاز التنفيذى والإدارى الذى يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة . . فهل معنى ذلك أن المجلس سلطة تنفيذية بحتة لا دخل لها بالتشريع؟*

جـ : ينص المرسوم رقم ١ الصادر عن صاحب العظمة أن المجلس هو الجهاز الذى يتولى السلطة التنفيذية ، وينص المرسوم في الوقت ذاته على أن من صلاحيات المجلس اقتراح المراسيم والقوانين ورفعها لصاحب العظمة لينظر فيها ، وعلى هذا الاساس فإن المجلس سلطة للتنفيذ وجهاز لاقتراح التشريعات .

س : *تنص المادة الثامنة على أن قرارات المجلس تصدر بأغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس . . فاذا افترضنا-من الناحية القانونية البحتة-أن هناك قراراً بأغلبية معظم الأصوات ، لم يكن صوت الرئيس بجانبه ، فهل يعني ذلك إلغاء مثل هذا القرار؟*

جـ ــ إن أنظمة التصويت في المجالس تضع صوت الرئيس بقصد ترجيح أحد الرأيين

في حال عدم الوصول إلي اتفاق حاسم وانقسام الأعضاء إلى كفتين . إن هذا أمر إجرائي لا بد منه ، وعلى كل حال فعمل مجلسنا يتم بالتفاهم والمداولات الهادئة من أجل اتخاذ قرارات لمصالح المجموعة بعيداً عن الشكليات الإجرائية .

س : *أشار صاحب العظمة في مناسبات كثيرة إلى إيمان السلطة بالمشاركة الشعبية ، فهل تعتبرون تأليف المجلس بهذا الشكل هو المشاركة الشعبية ، أم أن المجلس سيدرس الوسائل التي تحقق هذه المشاركة ، ويقدم توصياته بشأنها إلى صاحب العظمة؟*

جـ : إن هذا المجلس جهاز تنفيذي لتسيير أعمال الحكومة وإدارتها ، وقد أشار صاحب العظمة في كلمته التمهيدية للمراسيم أن المجلس سيكون الخطوة الأولى لسلسلة إصلاحات كثيرة في مختلف الجوانب . والمرسوم رقم ١ بالذات يعطى المجلس صلاحية اقتراح أية تشريعات وقوانين ورفعها إلى صاحب العظمة ، وأى موضوع يهم البلاد يمكن أن يكون موضع بحث لدى المجلس حسب أهميته .

عندما أذيعت التنظيمات الإدارية الأخيرة ، تضاربت الأقوال قي تقييمها ، وتباينت التفسيرات ، وكان لا بد لهذا التباين والتضارب أن يكون ، ذلك لأن مثل هذا التباين في التفسير ظاهرة صحية في التفكير تكشف عن جدية الناس في بحث كل ما يتعلق بمصائرهم من شئون ، فلقد بلغت اللامبالاة بالتحركات الحكومية لدى الناس درجة كدت أيأس معها من بعث الجدية في نفوس القراء لكي يعايشوا أحداث بلادهم ، ويتعايشوا مع ما تجره هذه الأحداث من ذيول . .

والتفسيرات المتبادلة التي دارت على ألسنة الناس تنقسم -من حيث التصنيف- إلى ثلاثة أقسام : قسم لا يؤمن بأية جدية في أى عمل ، فهو يحيط كل التحركات بإطار أسود قاتم من التشاؤم ، والتشكيك في أى نوايا إصلاحية . . هذا القسم من الناس لا يهمنا الدخول معهم في أى حوار ، ذلك لأن من مقومات الجدل الفكرى أن يكون هناك مضمونان متضاربان أو مختلفان ، وهل يمكن للسلبية أن تكون مضموناً أو موقفاً يمكن الجدال فيه؟ إن السلبية معناها «لا موقف» ونحن هنا نريد موقفاً معيناً نستطيع أن نتحاور في إطاره ، واللاموقف يفتقد أولى مقومات الحوار لأنه يفتقد وجود الإطار الفكرى الذى يدور الحوار من خلاله . . أما القسم الثاني من التفسيرات المتبادلة فهى التى تنبعث من تلك الفئة التي تتمايل مع أية نغمة ، وترقص لكل نفخة من أى مزمار . . وهذه فئه أيضا لا نريد الدخول معها في أي حوار ، ذلك لأنه

اذا كانت السلبية خاوية من المضمون الفكرى ، فالإمعية لا تقل عنها خواء إن لم تزد عليها في كونها خادعة ، كالسراب تتضلل بها عقول البسطاء . . وإنما الفئة هي التي أثارت تساؤلات استوحتها من دراستها الجادة لابعاد المراسيم ، ومدى انعكاسها وتعاطفها مع آمالهم في المستقبل المأمول لهذه البلاد . . أولى التساؤلات التي أثارتها- بحق هذه الفئة هي المشاركة الشعبية الموعودة التي تحدث عنها الكلمات السامية في أكثر من مجال ، والتي يجب أن تستأثر -وهى تستأثر فعلاً- اهتمام المسئولين . . والرد الذى تفضل به صاحب السمو رئيس المجلس على هذا التساؤل الهام يحدد بصفة قاطعة بأن المجلس ليس إلا الخطوة الأولى في سلسلة من الإصلاحات الكثيرة في مختلف الجوانب ، وأن أى موضوع يهم البلاد يمكن أن يكون موضوع بحث لدى المجلس حسب أهميته . .

وأي موضوع أهم لدى الناس وأجدر بالبحث والإنجاز من حاجتهم إلى الشعور بأنهم يشتركون في ادارة شئونهم؟ . . لا شك - إذن - بأن هذا الموضوع سيكون على رأس قائمة ما سيبحثه المجلس من نظم وتشريعات كفيلة بتحقيق هذه الرغبة السامية التي أشار إليها صاحب العظمة في أكثر من مجال . . وكما قال سمو رئيس المجلس ، فان المراسيم قد نصت على أنه من صلاحيات المجلس اقتراح المراسيم والقوانين ورفعها إلى صاحب العظمة للنظر فيها ، وهذا يعني بدوره أن التساؤلات التي أثارها المواطنون تجد صداها في المجلس ، وأن من المنوط به- ضمنياً- التصدي لوضع الحلول لها عن طريق اقتراح أيسر السبل وأقصرها لجعلها حقيقة واقعة . .

وبعد .

فإن في الردود التي تفضل بها سمو رئيس المجلس الكثير مما يطمع الكثيرون لفهمه ، ولعل سموه وضع النقاط على الحروف بهذه الردود ، ولكن يبقى أن نقول ، مع تلك الفئة الموضوعية التي أثارت هذه التساؤلات ، بأن مجال العمل هو المحك ، وهو الفيصل الحق بين الأقوال والأفعال ، وإن غداً لناظره قريب . .

على مسئوليتي

* أصبح في حكم المقرر أن يعين السيد عبد العزيز الشملان سفيراً لنا في القاهرة ، خلفا للسفير تقي البحارنة الذي تنتهي فترة انتدابه هناك ، والذي يصر على الرجوع إلى عالم المال والتجارة .

كما تقرر تعيين السيد علي إبراهيم المحروس سفيراً لنا في لبنان ، والسيد محمد حسن كمال الدين سكرتيراً أول بمنصب قنصل لنا في الهند . التعيينات لم تنشر رسمياً حتى الآن في موافقة الدول المعنية على هذه الترشيحات .

* تبحث الدولة مع غرفة تجارة البحرين أمر قيام الحكومة بدفع اعانات لتخفيض أسعار بعض المواد الاستهلاكية الرئيسة كالرز والسكر واللحوم . . بالإضافة إلى ذلك ، يتم الآن بحث إقرار علاوة للموظفين تبدا من نسبة ٥٠ بالمئة للدرجات العليا .

* بدا الشلل واضحاً في كثير من الأعمال الإنشائية والعمرانية ، بعد أن جمدت وزارة العمل استقدام العمال الأجانب ، دون إيجاد البديل المحّلي ، ودون إيجاد مبّرر لأصحاب الطلبات . . من المنتظر أن تتصاعد الأزمة بحيث تصل هذه الأعمال إلى شبه توقف كامل ، ما لم يلجأ المسئولون إلى إجراء تقييم عملي سليم لهذه الظاهرة ، ووضع علاج إيجابي لها لا يخضع لتيار المزايدات .

كلمات لا تنقصها الصراحة

هذه القصة مهداة إلى وزارة المالية والاقتصاد ، وإلى قسم رعاية التجارة فيها-إن وجد-وإلى السادة أعضاء مجلس إدارة غرفة وصناعة البحرين . . مع أطيب التمنيات .

قصة برسم وزارة المالية وغرفة التجارة .

الأمر بما فيه أننا في هذا العهد الذي أعدنا فيه تنظيم كياننا السياسي ، واستحداثنا الإدارات والأقسام لتنظيم شئوننا الاقتصادية . . في مثل هذا العهد التنظيمي كان من الأولى أن تكون نتيجة مساعينا هذه مزيداً من الرعاية لشئون المواطنين ، يقابله مزيداً من التقليص للنشاطات الأجنبية خصوصاً في الميدان التجاري . . كان هذا هو الأولى ، وكان ذلك هو المفروض ، ولكن يبدو أن الأمر بعكس ذلك ، وأن تنظيماتنا-على الأقل-لم تصل إلى مستوى الحد من استشراء النفوذ الأجنبي في السوق التجارية . . ولكن ، لماذا لا نبدأ القصة من أولها ثم نأتي بعد ذلك إلى استعراض الفجوات التي من خلالها يتسرب هذا الداء الخطر؟

شركة تبحث عن وسيلة سهلة للربح

مؤسسة أشرف إخوان مؤسسة بحرينية ، أو أنها قد أصبحت كذلك بعد أن اكتسب صاحبها الجنسية البحرينية ، وبعد أن أصبح أولاده الذين يديرون المحل بحرينيين بالولادة . . هذه المؤسسة كانت تمثل وكالة تجارية اسمها رون ترن Rowen Tren لمدة ٣٤ عاماً متواصلة . . وفي الوقت الذي كانت غرفة التجارة قد تقدمت فيه بمشروع قانون للحكومة لحصر الوكالات التجارية في المواطنين ، حدث هنا العكس وفوجئ أشرف بالشركة تكتب له . بعد هذه ال٣٤ عاماً من الخدمة المتواصلة لها في البحرين ، ذكرت بأنها قد سحبت الوكالة منه لأسباب تتعلق بتوحيد نشاطاتها وأسندتها لشركة رينر RAINER التي ستقوم بتمثيلها في الخليج .

ولعلم القارئ فإن شركة رينر هذه موسسة بريطانية جاءت للعمل أساساً في اللحوم المثلجة بالاشتراك مع محمد القصيبي وإخوانه ، ثم استقلت بالعمل ، وطوّرت نشاطاتها من اللحوم إلى البضائع المعلبة ، وفتحت برادات ضخمة في بناية حسين يتيم ، ويظهر أنها الآن قد قررت إغلاق البرادات والاتجاه إلى لطش الوكالات من المواطنين ، فذلك أسهل للربح الحلال بدون مجهود .

والسؤال الملح الآن . . . كيف يستطيع التاجر الأجنبي أن يحول نشاطاته من مجال إلى آخر ، دون أن يقال له «لا» بالخطّ العريض . . لماذا لا يكون مجرد اتجاه التاجر الأجنبي إلى تغيير نوع نشاطاته فرصة لسحب الترخيص التجاري منه ليحل

محله أحد المواطنين؟ . .

والأدهى من هذا كله ، كيف يستطيع التاجر الأجنبي-سواء رينر أو غيره - سحب الوكالات من المواطنين ، ولماذا لا يكون هناك تشريع صارم يمنع مثل هذا الإجراء إلا بموافقة مسبقة من قسم التجارة والصناعة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني! .

كل هذه التساؤلات يثيرها ما حدث لهذه الموسسة الوطنية ، كما يثير معها تساؤلاً كبيراً لا يزال معلقاً بين غرفة التجارة والصناعة ووزارة المالية . والسؤال هو : أين قانون الوكالات التجارية الذي سمعنا عنه منذ سنين ، ولم نر له أثراً طيلة هذه السنين .

ولعل هناك من يستطيع أن يأتي برد مقنع يطمئن إليه المواطنون .

عن إضراب موظفي الـ I.A.L

موظفو شركة الراديو الجوي الدولية I.A.L يظهر أنهم لم يتفقوا بعد مع ادارتهم على العودة واستئناف العمل .

زارني وفد منهم وبحثت معه نقط الخلاف . . الموظفون يطالبون الشركة بدفع مرتباتهم عن أيام الإضراب بحجة أنه-أي الإضراب-قد تم بعلم الشركة ، وبعد إنذارها ، وأنها لم تتخذ السبيل لمنعه قبل وقوعه . . وحجة الشركة-وهي حجة أكثر قانونية-أن قانون العمل والعمال يمنع دفع مرتبات عن أيام الإضراب ، ومع ذلك ، فإن مدير الشركة سيوزع المبالغ المقتطعة من رواتب الموظفين المضربين ليوزعه بينهم وبين الآخرين الذين لم يضربوا ، ومعنى هذا أن الموظف المضرب سيحصل على حوالي النصف من مرتبه الذي يطالب به عن فترة الاضراب . . يعني أن يطبق عليهم مبدأ (العوض ولا الحريمة) . .

حبذا لو أن الشركة تعاطفت مع مطلب الموظفين لا عن طريق تنفيذ وخرق القانون ، وإنما على أساس اقتطاع مرتب الإضراب على فترات . . أي يوم أو يومان كل شهر ، بدلاً من اقتطاعه دفعة واحدة تتحطم نتيجة له ميزانية الموظف المتواضعة . . هذه واحدة ، وأما الأخرى ، وهي في نظري الأهم ، فإن الوعد بإعادة النظر في تقييم وظائفهم الفنية لا يكفي وحده انما يجب أن يدعم هذا الوعد بفترة زمنية محدودة يتم خلالها هذا التقييم . . لو أن الإدارة وجدت أن إعادة التقييم تقضي له ثلاثة أشهر-مثلا-فلا مانع من أن تحدد له ستة ، ولو أنه يقتضي ستة أشهر فإنها تستطيع أن تحدد له سنة ، خشية حدوث ما ليس بالحسبان ، ولكن المهم هو أن يرتبط الوعد بمدة

محددة يتم في خلالها تنفيذه .

ومرة أخرى . . عسى أن تغلب الحكمة والتعقل والتعاون جميع الأطراف المعنية ، وأن يستأنف الموظفون أعمالهم بنفوس أنعشها تعاطف الإدارة ، وتقديرها لما يبذلونه من جهود .

مشاركة «حسب المقاس» في بنك البحرين والكويت

مرة أخرى أراني مضطراً للعودة للحديث إلى بنك البحرين والكويت . . والمرة الأولى كانت حين تأسيسه ، عندما انتقدت استئثار الموسسين بالأنصبة القانونية المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ، وعدم توفير هذا النصاب بالنسبة إلى من وزعوا عليهم بقية الأسهم .

كان خلاصة ما قلته-آنذاك-أن السادة مؤسسي البنك أخذوا (القماش) وفصلوا لهم بدلات كاملة ، ثم وزعوا الفائض على عباد الله ، فحصل بعضهم على بنطلون وآخرون على صديرية ، وغيرهم على معطف ، ولكن لم يحصل أحد -فيما عدا المؤسسين-على البدلة الكاملة . . التي تؤهل لابسها لعضوية مجلس الإدارة ! ! ومع ذلك كان البنك يتباهى آنذاك بأنه كسر احتكار العضوية .

قلت هذا في ذلك الوقت ، وأعود اليوم لأقول بأن القرار الأخير لمجلس إدارة البنك المذكور بإصدار مئة ألف سهم قيمتها الاسمية عشرة دنانير ، والفعلية ١٥ ديناراً ، فيه من الإجحاف بحق المواطن المساهم بقدر ما كان فيه الإجحاف بحقه عند توزيع الأسهم الأصلية عندما فصلت البدلات على أجسام السادة المؤسسين . . كان يمكن أن يقال بأن القيمة الأسمية لكل مساهم جديد تكلفه زيادة خمسين في المئة على ما تكلفه للمساهم القديم .

وهذا حق يجب أن يتمتع به المساهم الأصلي ، وتمييز يجب أن يختص به . أما

أن يطلب من المساهم القديم أن يدفع ربحاً صافياً للبنك ٥٠٪ من قيمة الأسهم الجديدة ، لكي يتباهى المجلس فيما بعد بتحقيق أرباح دفعها المساهم (كما حدث بالنسبة لأرباح السنة الماضية والتي جاء معظمها نتيجة لفوائد قيمة الأسهم من إيداعها في البنوك) فهذا أمر أقل ما يقال فيه أنه استغلال يجب أن يترفع البنك عنه . والأدهى من ذلك كله أن منشور إعلان الاكتتاب يحدد للمساهم القديم ألا تزيد أسهمه الجديدة على ما كان يملكه من الإصدار القديم ، أي أن المؤسسين لا يزالون يضعون السدود في سبيل حصول أي عضو غيرهم على التأهيل للترشيح في مجلس الإدارة حتى بعد إصدار أسهم تضاعف رأسمال البنك وأسهمه ، ثم يقول المنشور بعد ذلك- وبكل جرأة-إن ما يزيد بعد ذلك من الأسهم يطرح للاكتتاب العام . والاكتتاب العام هذا معناه أن يأتي المساهمون الجدد فيشترون بنفس ما يدفعه المساهمون القدماء دون تمييز . هل رأيتم أكثر من هذا ديمقراطية في التعامل مع المساهمين؟ تكون أنت صاحب الأسهم الأصلية ، ويطلب إليك أن تشتري الإصدار الجديد بأكثر من عدد أسهمك القديمة ، حتى يتوافر لغيرك ممن يستجد أن يشتريها بمثل ما اشتريتها بها .

لست أدري أية عقول محاسبية سنت هذا النظام ، ولست أدري إذا كانت وزارة المالية أجازت مثل هذا التصرف الغريب ، ولكن الذي أدريه شيئاً ما يجب أن يعمل لكي يحصل المساهم الأصلي على حقه في شراء الأسهم بقيمتها الأصلية ، ثم لا مانع من بيع الفائض-إن وُجد- على المستجدين بزيادة ٥٠ ٪ كما هو سعرها في السوق .

كلمتي . .

بالرغم من إيماننا العميق المتأصل بدور الصحافة الحرة في نهضات الشعوب ورقيها ، نرى- بمزيد من الأسى والأسف-أن هذا المفهوم العام الذى يتفق عليه البشر أجمعون ، لا يجد سبيل التحقيق في هذه الرقعة الصغيرة من وطننا العزيز ، ذلك لأن جميع ما تناولناه على صفحات هذه الجزيرة ، من شئون هذا البلد وشجونه ، لا يجد آذانا صماء ، ولا يتجاوب إلا مع صمت ثقيل مخيم لا يدانيه إلا صمت المقابر والقبور .

لقد أثرنا على صفحات هذه الجريدة قضايا هامة ، وتقدمنا بدراسات موضوعية هادفة لكثير من المشاكل والآلام التي تئن تحتها معظم طبقات الشعب وأفراده ، فلم نر استجابة أو تجاوبا حتى لقد دعا ذلك أحد الأصدقاء الظرفاء إلى الزعم لى-بحق-بأن سياسة المسئولين لا تتعدى كونها الصمت عن كل ما يثار في الصحف ، باعتباره «كلام جرايد» يتكفل الزمن بالرد عليه بأن يضفى عليه أذيال النسيان والزوال!

لا يا سادة . .

عندما نكتب مطالبين بإجراء انتخابات نزيهة عادلة للمجالس -مثلاً- فنحن لا نكتب « كلام جرايد» ، وإنما نكتب معبرين عن آمال الشعب الذى أولاكم ثقته ، فليس أقل من أن تردوا له بعض هذه الثقة باشتراكه في إدارة شئون ومعالجة قضاياه . . وعندما نكتب مطالبين بالانتصاف للعامل من أجريه لا نردد «كلام

جرايد» ، وإنما نردد إرادة شعبية عارمة تقتضى منكم النظر اليها بكل جدية وإخلاص ، ذلك لأن علاج الشيء قبل تفاقمه هو الحل السليم الصحيح لجميع المشاكل ، وليس استخدام الكبت أو القمع كعلاج ، إلا السبيل إلى المحافظة المؤقتة على سطح هادئ تغلى تحته الحمم ، متحينة كل فرصة للظهور بشواظها التي تحرق ولا تنير . .

إن سياسة المجابهة للمشاكل ، واشتراك المواطنين في حلولها هي السبيل الأمثل لخلق جبهة متراصة ، متحدة المصالح ، متآلفة الميول والمشارب ،أمام مشاكل التطوير والنمو التي تقتضى عملاً جماعياً موحداً لمواجهتها مواجهة صحيحة .

وأخيراً ، لعله لا يكتب لهذه الكلمة أن تضم إلى سابقاتها من « كلام الجرائد»! . .

رئيس التحرير

رأي الاضواء

وأخيراً . . . جاء الاستقلال الموعود ، وأصبحت البحرين دولة حرة ذات سيادة . . أمنية طالما خالجت النفوس ، وطالما دعا لها الداعون وطالب بها المصلحون ، ثقة منهم بأنها البداية الطبيعية للتطور والموعود . . وفي غمرة الانفعال العاطفي الذي نعيشه ، بين تلال البرقيات المهنئة ، وجيوش الوفود المباركة ، لعل من الأجدى لنا أن نجد محطة استراحة نلتقط فيها أنفاسنا ، ونراجع تقديراتنا ، حتى لا نخطئ في الحساب ، ولا نلهث في الجري وراء السراب .

علينا قبل كل شيء أن ندرك أن الاستقلال ليس سفارات ولا بروتوكولات ولا مسميات ، وإنما هو تعبير عن رغبة في التعبير وبماشاة متطلبات التطور الحديث . . والرغبة في التعبير ليست جوفاء فارغة ، تتناول القشور وتبقى المياه الآسنة تحت غطاء وهمي من الحركة والتطوير ، وإنما هي رغبة عارمة ، صادقة ، تتناول بالبتر كثيراً من المفاهيم البالية التي لا تتلاءم مع معنى الاستقلال الواضح الصريح . .

الرئاسات–مثلاً–التي استحالت اليوم إلى وزارات يجب أن لا تبقى بمعزل عن الرقابة الشعبية ، ومفهوم الوزارة يجب أن يتجاوز مفهومه التقليدي السائد بأنه تشريف لا تكليف . . الوزارة اليوم تكليف تخضع لتقييم السلطة التشريعية لقدراتها ومدى التزامها بما أسند إليها من مهام وربما استطاعت القيام به من واجبات وليست مركزاً وهاجاً يسعى له الطامحون ، ويتطاحن من حوله الطامعون . وما ينطبق على الوزارات

ينطبق على كثير من المراكز الحساسة الأخرى التي لا يمكن أن نقول بأنها تخضع لرغبتنا الجادة في التغيير ما لم نقدم الدليل الواضح على خضوعها لتلك الرغبة .

قد يكون من سبق الأوان الحديث عن السلطة التشريعية في غيبة الدستور والتشريعات النيابية ، ولكننا-في محطة الاستراحة-يجب أن نضع نصب أعيننا بأن الاستقلال وسكرته ليس إلا مقدمة لصحوة واعية تدعونا إلى انتهاج الطريق القويم في التنظيم والتطوير حتى لا نخطئ في الحساب ، ولا نلهث في الجري وراء السراب .

سياط

نريد اليوم أن نتواضع في أمانينا وتطلعاتنا ، فلا نلح ونكرر ونعيد ، حاجتنا إلى العمل السريع للانتهاء من مشروع سن الدستور ، ذلك لأن الإلحاح والتكرار يعقد الموضوع كثيراً من قيمته ، ويلبسه ثوب التكرار الممل الذي نحاول أن لا نقع فيه . . ولعل المسئولين قد وعوا وأدركوا أهميه هذا الطلب ، ولعلهم اليوم عاكفون على دراسة الأسباب والوسائل الكفيلة بتحويل هذه الأمنية إلى حقيقة . .

إن ما نود أن نشير إليه اليوم هو أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وأنه إذا كان موضوع الدستور يستدعي وقتاً كافياً لدراسته ، والتمعن في أحكامه ومبادئه ، فليس هناك ما يمنعنا أن نصبح مثلاً يضربه الشامتون والمغرضون على تخلفنا عن مواكبة حركة التطوير المطلوبة . . من هذه الأوضاع المجلس البلدي الحالي الذي أصبح محنطاً منذ أكثر من عشر أو خمس عشرة سنة ، ونعني بالتحنيط هنا لا شخص الأعضاء-لا سمح اللّه-وإنما المدة الطويلة التي مضت على إنشائه دون أن تناله ريح التغيير . .

إن إقامة انتخابات لمجلس البلدية يمكن أن تمثل النواة-أو التجربة العملية-التي سيكون عليها تحركنا السياسي المقبل في إقامة المؤسسات الديمقراطية ، كما أنه سيمد المجلس السياسي الحالي بدماء جديدة تستطيع أن تقدم الحلول لكثير من المشاكل التي تهم المواطن العادي ، لعلاقتها الوثيقة بأسلوب حياته اليومية . .

فغلاء الأسعار ومراقبتها ، وبحث قوانين الإيجارات والضرائب والبلدية ، كلها

من الأمور التي تدخل في صميم أعمال المجلس ، وكلها ذات تأثير مباشر على حياة المواطن الذي ما فتئ يشكو من أنه لم يلمس اهتماماً جدياً لمشاكله وآماله وآلامه . .

إن إعادة انتخابات المجالس البلدية تجربة جديدة بالتفكير والتنفيذ من المسئولين لكي يرى المواطن تحركاً إيجابياً-مهما كان ضئيلاً-على صعيد الإصلاح الداخلي . .

رأي الاضواء

هناك مثل إنجليزي يقول : إذا لم يأت اليك الجبل ، فلماذا لا تذهب أنت إليه! . .

وحكومتنا الرشيدة تأبى أن يأتي إليها الجبل ، ولكنها لا تحاول أن تذهب إليه ، فهي تعرف كل المعرفة أن الاتحاد قد قبرته المآسي التي دارت حوله ، وأنه إذا قام اتحاد ، فإن البحرين لن تكون-قطعاً-من أركانه لأنه سيقتصر على إمارات الساحل العربي التي لن ترى بدأً من الاستغناء عن البحرين وقطر ، حتى يكون الاتحاد أكثر واقعية من الناحية الجغرافية والسياسية ، والعملية ، بالنسبة لتلك الرقعة من الأرض على الأقل . .

إذن ، ليس أمام البحرين تجاه هذه التطورات ، إلا أن تعمل على الاستقلال في أقرب وقت ممكن . . ولكن الاستقلال له مقتضيات لاستكمال هذه المقتضيات والمطالب حتى الآن! لقد أشارت الكلمات السامية في مناسبتين متتاليتين إلى العزم الأكيد على القيام بهذه الخطوات ، وصدر الأمر السامي بسن دستور الدولة يحدد الحقوق والواجبات ، ورسم الإطار لنظام عصري حديث ، ولكن الأمر حتى الآن لم يتجاوز وجود هذا العزم دون أن يلمس المراقبون أيّ تحرك إيجابي نحو تنفيذه . . ولقد كان العذر-صادقاً-لدى بعض الرسميين أن دخول عناصر جديدة للمسيرة الاتحادية-وهي الكويت والسعودية-يدعو إلى شيء من التأني قبل تنفيذ هذه

الخطوة ، حتى تعرف البلد طريقها نحو الاستقلال أو الاتحاد . . ولكن متى كان الدستور-أي دستور-متعارضاً مع أي نظام اتحادي أو استقلالي تتجه إليه البلاد .

إن الدستور هو تنظيم للحقوق والواجبات بالنسبة للمواطنين ، وتأطير للهيكل السياسي ، والمنظمات السياسية في داخل البلاد ، ولا يمكن أن يتعارض مع أي اتحاد-إذا افترضنا نجاحه-لأن النظم الأساسية لقيام الاتحاد تدعو إلى احتفاظ كل دولة بالسيادة على شئونها الداخلية وتنظيماتها السياسية الخاصة .

إن كل يوم يمر قبل جلاء بريطانيا في أواخر هذا العام هو وقت ضائع بالنسبة لما يجب أن نقوم به لتنظيم أنفسنا من الداخل ، وليس الاستقلال مجرد إعلان نستطيع أن نعلنه في الليل لنمارسه في الصباح ، ولكنه هدف يستدعي الكثير من الأعمال التمهيدية في الداخل قبل أن نستطيع التمتع بمزاياه .

وما دام الاستقلال لا يأتي إلينا بين يوم وليلة ، فلنذهب إليه بالعمل على الإعداد له في مجلاتنا الداخلية الموعودة ، بحيث لا يأتي الوقت المناسب ، إلا ونكون قد اثبتنا وجوده وممارسته قبل إعلانه .

[التحرير]

رأي الأضواء

كلما مر يوم اقنعتنا الأحداث وما جريات الأمور في المنطقة ، بأن اتجاهنا نحو الاستقلال لم يكن لغواً ولا حماساً عاطفياً بل كان إجراءً موضوعياً يمليه منطق الأحداث ، والعمل الإيجابي الذي يمكن أن يخرج بنا من دوامة الشك والقلق التي تدور فيها جميع بلدان الخليج .

و إذا كنا باركنا الاستقلال ، فإنما نباركه لأنه سيكون وسيلتنا نحو الأحسن والأفضل .وكما أن في الاستقلال تتحقق هذه الوسيلة ، فإن الدستور هو الوعاء الذي يصبح الاستقلال بدونه وكأنه الرمل أو الماء وقد وضعوهما في منخل ، هذا إذا وجد العاقل الذي يمكن أن يقوم بمثل هذا العمل الساذج .

إن شغفنا بالاستقلال وسعينا إليه يجب أن لا ينسينا بأنه لا يتجاوز كونه وسيلة لبلوغ مرحلة سياسية نرضى فيها تطلعات الجماهير نحو تطوير أنظمتنا الداخلية ، وجعلها أكثر ملاءمة لمفاهيم العصر الحديث ، وأكثر التصاقاً بمبادئ الحرية العامة السائدة في المجتمعات الحديثة .

ولعل من المؤسف أن نلاحظ بأن حماسنا ، قد جعل من أمور الدستور شيئاً ثانوياً بحيث لم يلمس المواطنون أو يحسوا بأي إجراء فعلي يستدلون منه بأن العمل للهدفين يسير بهما المسئولون كفرسى رهان .

والاستقلال ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة ولا يمكن للوسيلة أن تتحول

إلى غاية إلا إذا قلبنا معها المفاهيم ، وغيرنا طبيعة الأشياء ، وهذا ما لا أظن أننا اليوم بسبيله .

إن الدستور هو الدليل المادي الحي على رغبتنا في التطور ، وسعينا لجعل هذه الرغبة حقيقة واقعة ، وليس هناك أي خير في استقلال لا يدعمه إطار وثيق من مبادئ عامة وتفصيلية تحدد الحقوق والواجبات للمواطنين ، وترسم الطريق نحو المستقبل الزاهر الذي ننشده .

كلمتي . . .
سمعت أن حكومتنا . . .

سمعت أن حكومتنا الموقرة هي في طريقها الآن إلى طلب من أعضاء المجالس القديمة ، أن يستمروا في ممارسة واجباتهم فيها حتى إشعار آخر ! . . ولعل الحكومة الجليلة قد اضطرت إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء بعد أن بقيت المجالس محلولة لفترة طويلة من الزمن ، وبعد أن أخذت آثار هذا الحل تنعكس على الأعمال العامة ، وعلى الشئون المتصلة بحياة الناس ، فتعرضها لكثير من الشلل والتجميد . . وكم كان بودنا لو أن الحكومة لم تلجأ إلى مثل هذا الحل الذي لا يمكن أن يكون ناجعاً في مثل هذا الظرف الذي يتطلع فيه المواطنون إلى الكثير من التطوير والإصلاح في الأجهزة الإدارية والأنظمة الحكومية . . كم كان بودنا لو أن المسئولين قد تركوا السبيل لتقارير الخبراء ، الذين استقدموا لمثل هذه الدراسات ، أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ لتكون الخطوة الأولى على طريق الإصلاح المنشود .

إن التقارير التي وضعها الخبراء المختصون لتطوير الجهاز الإداري ووسائله لا يجب أن تكون عرضة للمناقشة أو البتر أو المسخ أو التشويه ، وإلا فستنتفي الحكمة من تطبيقها إذ إنها مترابطة تكمل كل منها أختها ولا تتم الاستفادة منها ما لم تلاق تطبيقاً دقيقا لا تشوبه شائبة من تعديل أو تبديل أو استثناء .

تحسن حكومتنا الجليلة صنعا لو أنها سارعت إلى وضع تقارير الخبراء-على اختلاف مجالاتهم-موضع التنفيذ الحازم الدقيق ، فلقد سأم الناس طول فترة

الانتظار ، وأصبحوا في شك من أن تكون هناك نية لمثل هذا التطوير خصوصاً بعد أن رأوا الخطوة الأخيرة في تكليف المجالس بالاستمرار في أعمالها ، في الوقت الذي كان الناس ينتظرون فيه التطوير إلى الأحسن والأفضل والأجدى .

رئيس التحرير

كلمتي
لعل من محاسن الصدف. . .

لعل من محاسن الصدف ، ومآثرها ، أن يكون أول إصدار لعدد خاص من «الأضواء» مواكبا لهذه الذكرى الجليلة في نفوسنا ، ذكرى تولي صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد المفدى سدة الحكم في وطننا العزيز . . . وأن الذكرى لتعاودني ، تلح في خاطري ، لذلك اليوم الأغر من سنة ١٩٦١ عندما ازدانت البلاد بأروع الحلل ، ورفلت بأبهى الزينات ، وتدافعت جموع الشعب تزدحم بالمناكب وكأنها بحار زاخرة تهرع إلى قصر القضيبية متدافعة متزاحمة ، لمبايعة حكامها الشباب مستبشرة بعهد يتميز بهمة الشباب ، وإيمان الشباب وعزم الشباب . . . تفاءلت جموع الشعب آنذاك بحاكمها الشاب وحملته عبء الأمانة ، وأمانة الرسالة ، ووضعت كل آمالها فيه ، وجعلت من شخصه- بحق-رمزاً لآمالها ومحطاً لأنظارها ، ومنطلقا لمطامحها المشروعة في التطوير إلى الأفضل والأحسن ، في جميع مرافق الحياة . . .

ولا شك في أن الفترة القصيرة التي مرت منذ أن تولى حاكمنا الشاب سدة الحكم قد تميزت بكثير من الإصلاحات والإنجازات غير أننا كشعب وضع ثقته وآماله كلها فيمن هو كفؤ لها ، نطمح إلى الأكثر ، والأكبر ، ونريد أن نسبق عجلة الزمن إلى التطور ، لأن عجلته لا ترحم . . ويقيننا أن قائدنا الشاب ، بقليل من الحزم والعزم لدفع عجلة التطور ، كفيل بأن يبلغنا آمالنا ، ويضعنا في بداية الطريق لعصر جديد من العزة

والكرامة والحرية والرخاء . . .

أخذ اللّه بيد حاكمنا الشاب إلى تحقيق ما نصبو إليه وما نتمناه ، ووفقه لما يضمره من النوايا الحسنة لهذا البلد وأهله ، وليقبل منا عظمته-بهذه المناسبة السعيدة-أحر آيات التهاني مشفوعة بالدعاء له من اللّه بالتوفيق والسداد . . .

رئيس التحرير

كلمتي
يهل علينا غداً . . .

يهل علينا غداً -أو بعد غد- هلال عيد الفطر السعيد ، لقد راعينا في هذا العدد -جهد الطاقة- أن يكون خفيفاً على القارئ ، يحمل طابع العيد بكل معانيه ومباهجه ، ولعلنا قد وفقنا-بعض التوفيق-في هذا السبيل .

ولنا مع إطلالة هذا العيد دعوات وأمنيات ، لا نملك إلا أن ندعو بها ونتمناها ، وعسى الله جل وعلا أن يستجيب الدعوات ، وعساه تعالى أن يوفقنا لأن تصادف أمنياتنا القبول ممن نرفعها إليه .

أولى دعواتنا إلى الخالق الأعظم في هذا العيد أن يسبغ ثوب الصحة والهناءة على حاكمنا الشاب ، وأن يسدد خطاه ، وأن يوفقه إلى ما فيه خير بلاده وأمته ، وأن يجعل امتداد عهده الميمون امتداداً لعزة هذا الشعب ورفعته ورخائه . . تلك دعوة إلى الخالق صادقة صدوقة ، نزفها بكل خشوع عسى أن تصادف لدى المولى الكريم حسن الاستجابة ، وما ذلك على الله بعزيز . . .

ولنا لدى حكامنا الشباب ، وعاهلنا المفدى ، بهذه المناسبة السعيدة ، أمنية تخالج أفئدة الكثيرين من أبناء شعبه المخلص الأمين ، وما الأمنيات على مكارم أخلاق عظمته ، وسعة حلمه بالكثيرة ، . . تلك الأمنية هي أن يسبغ عظمته ثوب عفوه وحلمه ، على البقية الباقية من معتقلي حوادث مارس الماضي فتشملهم مكارمه بالعفو ، وتحتضنهم مشاعر أبوته الحانية بإطلاق السراح ، ومهما كان ذنبهم كبيراً فإن

ما لاشك فيه أن عفو عظمته أكبر وأوسع وأعظم ،ولقد عودنا (أبو حمد) على سيل من المكارم في المواسم والأعياد ، ولعلّ أن يكتب لهذه المكرمة أن تكون قطرة من سيل من مكارم عظمته ، ودرة من درر عقدها النضيد ، وما تحقيق هذه الأمنية على عظمته بعزيز . . .

ولتكن خاتمة مطافنا مع إطلالة العيد تهنئة عامرة بحرارة الصدق والايمان ، نرفعها إلى مقام سيد البلاد وشعبه الكريم ، وليهنأ الحاكم المفدى بشعبه الوفي ، وليهنأ الشعب بحاكمه البر الأمين . . .

رئيس التحرير

سياط

في رسالة مؤثرة من أحد مهندسى دائرة الأشغال يقول المهندس : « نحن موظفون في القطاع العام ، والقطاع العام يمثل المصالح العامة للناس ، وهذه المصالح العامة علينا نحن-كأفراد-أن نرعاها ونحترمها ، ونحاول أن نقوم ما اعوج منها ما استطعنا السبيل إلى ذلك» . . ويستطرد المهندس فيقول : «انطلاقاً من هذا المفهوم ما رأيكم في أن دائرتنا الموقرة تستأجر١٥ سيارة لنقل المهندسين وتدفع ما لا يقل عن خمسة دنانير لكل منها في اليوم الواحد ، أي أن هذه الوسيلة تكلف الدولة ٢١٥٠ ديناراً في الشهر ، وما قولكم بأننا تقدمنا للدائرة بطلب الغاء هذه السيارات وتقرير علاوات تنقل لنا في حدود ٣٠ ديناراً في الشهر مقابل أن نقوم نحن بالانتقال إلى مناطق اعمالنا ، فكان رد الدائرة بالرفض .

بحسبة بسيطة تدركون أن قرار علاوة تنقل لخمسة عشر مهندساً بواقع ٣٠ ديناراً لكل منهم يصل في مجموعه الشهري إلى٤٥٠ ديناراً فقط ، أى أن الدولة تستطيع أن توفر عن طريق إقرار اقتراحنا ١٧٠٠ دينار في الشهر ، أي ٢٠٧٠٠ دينار سنوياً كان يمكن أن توجه لكثير من الأشياء الضرورية الأخرى التي يحتاجها الناس من خدمات الدائرة المذكورة لو أنها استجابت لاقتراحنا لتحقيق هذا الوفر .

إلى هنا ، ولا تعليق لنا على الرسالة ، في انتظار جلاء الجانب الآخر منها عن طريق إدارة الأشغال العامة .

آراء . . .

لي صديق من المتشائمين ، من أولئك الذين لا يرون إلا السواد من جميع الألوان . . ملكت عقل هذا الصديق فكرة متسلطة جعلته يؤمن إيماناً عميقاً بأن وراء كل مأساة للإنسانيه ، وكل كارثة اجتماعية ، وكل نكبة وطنية إصبعاً للإنجليز من دون شعوب الارض . .إذا حدث فيضان في العراق ، قال إنهم الإنجليز ، يريدون أن يجعلوا أهل العراق دائماً في حاجة إلى العون منهم فيغرقون أراضيهم ، فاذا سألته : كيف يستطيع الإنجليز رفع منسوب مياه الأنهار حتى تفيض؟ ضحك وقال : أنا لا أبحث الاسباب بل تهمني النتائج ، والنتيجة أن أراضي العراق مغرقة ، وشعبها جائع ، وكل بلاد بها جوع وفقر وفاقة لا بد أن يكون خالق هذا الثالوث فيها هم الإنجليز . . وكنت أسمع من صديقي هذا الدفاع الساذج فأضحك ملء قلبي لهذا الحقد الدفين الذي جعل صديقي يتناسى أبسط قواعد الاتهام . فيصدر الحكم لعدم وجود القرائن بل استحالة وجودها . . وشاء ربك أن يجعل من هذه التحليلات الساذجة والاتهامات الفارغة حقائق يدعمها المنطق ويؤديها أكثر من برهان ودليل . . فعلى أثر حدوث الفتن في البحرين وتوتر الحالة :جاءني صديقي وهو يلهث وقد أخذ العرق يتصبب منه ، ورفع عقيرته وهو يصيح : أتريد برهاناً أكثر على وجود أصابع الإنجليز في الدسائس وبث الشقاق؟ قلت وأين هي أصبع الإنجليز في الحوادث؟ وما هي الفوائد التي تعود عليهم منها؟ وهنا نظر إليّ صاحبي «نظرة المتشكك في قدرتى

على التفكير السليم وقال : العالم كله يعرف-وأنت معهم-أن بين إيران وبين إنجلترا نزاعا مستديما حول تأميم النفط ، وأن صنائع الاستعمار أمثال زاهدى ومن لف لفه يخشون غضبة الشعب وسخطه إذا عادوا إلى الاتفاق مع الإنجليز على استخراج النفط . . وليس من سبيل لهذه الطغمة أن تتستر على الحقائق وتوجه أنظار شعبها إلى شيء آخر لتشغله به عما يبيت له ، سوى الورقة التي يلعب بها زعماء إيران دائما . . وهي البحرين . .

واستمر صاحبى يقول : ولا تظن أن الإنجليز سيتورعون عن المساومة بالبحرين في سبيل استعادتهم للنفط والنفوذ في إيران على ورق ، ولن يعدم الإنجليز وقانون الإنجليز تبريراً يخليهم من مسؤولية هذه الحماية المزعومة . . . حماية الذئب للحمل . . وسكت صاحبى يسترد أنفاسه المتلاحقة ، فقلت وقد بلغ منى التعجب مداه : قد يكون كل ما تقوله صحيحاً ومعقولاً ، ولكن ما علاقة هذا كله بالاضطرابات في البحرين وما الذي يدعوهم لإثارة الفتن؟ . . قال صاحبي« وقد رسم على شفتيه ابتسامة العارف الخبير ببواطن الأمور : الإنجليز يا صديقي بالرغم من هذه الأنانية الصارخة التي تطبع جميع أعمالهم وتصرفاتهم ، يريدون دائما أن يحتفظوا بمظهر البريء الوديع الذي يناصر قضايا الشعوب ، وطبيعي أن ليس في استطاعتهم إرغام شعب البحرين على قبول الاحتلال الإيراني بهذه الطريقة المكشوفة ، فكان أن هداهم ذكاؤهم الخبيث إلى اشاعة الشقاق والنزاع بين طائفتي السكان من شيعة وسنةً ، حتى إذا ما بلغ التوتر مداه وعاشت الطائفتان على نار من الكراهية والعداء ضربت ضربتها الأخيرة ، وأعلنت للعالم بأن إيران تطالب بالبحرين وأنها لا تستطيع أن ترغم شعب البحرين على قبول الحكم الإيراني ، ولكنها تترك لهم الخيار في إجراء استفتاء شعبي لمعرفة رغبتهم في هذا الانضمام . . وتأخذ القضية طوراً عالمياً فتجيء لجنة للاستفتاء لتجد أن نفوس الشيعة تغلي من الألم وتعصف بالسخط ، وتكون النتيجة أن تثور نفوسهم فيعطون أصواتهم لإيران وهم يعلمون أنهم ينتقمون بهذا من الطائفة التي تجاهرهم بالعداء ، ويناصرون دولة تشترك معهم في اعتناق المذهب الذي يدينون به ولا تحدثني عن العروبة والقومية وروابط اللغة ، فتلك أشياء إن كان لها تأثير في نفوس المستنيرين من ابناء البلاد ، فليست تعني بالنسبة للعامةسوى دعوة جديدة تعلو على مفاهيمهم ولا تهمهم في قليل أو كثير . . وإذا أضفت إلى أصوات العامة من الشيعة أصوات الإيرانيين في البحرين-وما أكثرهم-لأدركت كيف ستفوز إيران

بأغلبية الأصوات ، وحينذاك يطل متحدث رسمي من شرفة وزارة الخارجية البريطانية ليذيع على العالم بأن بريطانيا- صديقة الشعوب-قد نزلت على إرادة شعب البحرين الصديق في اختيار نظام حكمه ، وأنها قد تخلت عن مسئولياتها في تلك البلاد لإيران التي أرادها بأغلبيته الساحقة ! . .

خطة ملعونة ماكرة لا أدري نصيبها من الصحة وإن كنت أميل كثيراً إلى الأخذ بها وتأييد صديقي المتشائم-لأول مرة-في آرائه ونظرياته في الإنجليز ، وحسن نوايا الإنجليز . . . ترى ما رأى أصدقائي القراء؟

رسالة مفتوحة إلى سعادة رئيس دائرة الخدمات الطبية

سيدي الرئيس

نحن على معرفة قديمة بك ، وهي معرفة تجعلنا نثق بأن القوس قد أعطيت لباريها حين رشحك العهد لتكون على رأس دائرة الخدمات الطبية ، فأنت تملك من الديناميكية في العمل ما هو كفيل بإزالة التلال المتراكمة من المشاكل في الدائرة الطبية ، وتملك من العقلية العلمية الواعية ما هو كفيل بإرساء قواعد العمل ونظمه في هذه الدائرة الحساسة على أسس سليمة لا ينقصها التخطيط والتنسيق .

وإسهاماً منا في تسليط الأضواء على المشاكل الملحّة القائمة ذات الصلة المباشرة بالناس ، والتي تستدعي-في نظرنا-أن تولوها الأهمية والأولوية على غيرها من المشاكل ، يمكن القول بأنها تتلخص في « الأجندة» التالية :

١-المستشفيات : نعتقد أن مستشفى النعيم الحالي لا يمكن أن يُسمى مستشفى إلا عن طريق المجاز ، فهو أشبه ما يكون ب« الخان» أو الاستراحات التي تقام على نقاط متباعدة في الطرق الصحراوية الطويلة لكي يستريح فيها المسافرون من وعثاء السفر ، بل لعله أشبه ببيوت الصدقات للحجاج التي لا بد وأن تكون قد شهدتها في خلال البعثات الطبية المتكررة التي رأستها إلى حج بيت اللّه الحرام . . إن هذه الغرف القديمة المتهالكة والسلالم المتناثرة ، والحواجز الخشبية المتداخلة ، إذا كانت تواكب متطلبات العناية الطبية حين أنشئت منذ ثلاثين

عاماً ، فهي قطعاً مظهر غير مشرف لمستوى الخدمات الطبية الذي وصلت إليه البلاد بعد هذه الحقبة الطويلة من الزمن . . إن هدم هذا المستشفى من الأساس وإعادة بنائه على أسس حديثة أقل ما يمكن عمله لإزالة هذه الصورة المعتمة من هذا المرفق وليظل الوجه المشرق من الخدمات الطبية الجيدة ، التي توفرها دائرتكم الموقرة .

٢-الأطباء : لا شك في أننا ندرك حاجة البلاد إلى أطباء أجانب ، على الأقل حتى ذلك الوقت الذي نستطيع فيه أن نحقق الكفاية الذاتية من الأطباء المواطنين ، ولكن هذا لا يبرر إطلاقا الإكثار من الأطباء الأجانب من غير العرب ، إنكم خير من يؤمن بأن الثقة والتعاطف المتبادلين بين المريض والطبيب هما أولى وسائل العلاج الناجح للمرضى ، ولست أدري كيف يمكن لمثل هذه الثقة والتعاطف أن يكون حقيقة واقعة في حال وجود أجنبي لا يجيد لغة المريض ، بل يضطر إلى استخدام المترجم لمعرفة تفاصيل الداء . . ومهما قيل في قدرة المترجم-وهي محدودة حيناً ومعدومة في كثير من الأحيان-فإنه لن يستطيع أن يخلق تلك الصلة المباشرة من الثقة بين المريض والطبيب حين يتحدثان بلغة سهلة مفهومة لدى الطرفين . . أضف إلى ذلك كل الوقت الذي يضيع في تكرار الكلام عند الترجمة من المريض والطبيب ، وهو وقت تدركون أنتم قيمته ومعناه ، أمام ضغط الكثرة من المراجعين والقلة المتواجدة من الأطباء .

في رأينا المتواضع إن تعريب المناصب الطبية ، ولو بشكل تدريجي غير مخل بسيرها ، هو السبيل لحل هذه المشكلة والتعريب الذي أعنيه هو استقدام أطباء عرب من العراق ومصر وسوريا أو أية بلاد عربية أخرى . . ولست أعتقد أن سياسة كهذه من العسير تطبيقها بتدرج طبيعي . .

إن من بين الأطباء غير العرب الموجودين لديكم كثيرين يجيدون اللغة العربية ، أو على الأقل يجيدون لغة التخاطب مع المرضى ، ولكن هناك كثيرون منهم أيضا لا يجيدون هذه اللغة ، ولا يهتمون بإجادتها بالرغم من مرور زمن طويل عليهم في البلاد . . هذه النوعية من الأطباء ننصح باستبدالهم بأطباء عرب يملكون وسائل خلق الثقة والتعاطف بينهم وبين المريض . .

٣-الممرضات : هؤلاء يشكلن علة العلل ، والكلف التي يشين وجه الخدمات الطبية بشكل دائم . . نحن واثقون أن البرنامج الذي وضعتموه لبحرنة وظائف التمريض

عملي وممتاز . . ولكن عيبه أنه برنامج زمني طويل ، يستدعي سنوات وسنوات لتحقيقه . . ما رأيكم لو عربتم وظائف التمريض أيضا في انتظار تحقق الكفاية الذاتية من المواطنات . .إن مشكلة اللغة القائمة بالنسبة للأطباء غير العرب ، وتأثيرها على علاقات الطبيب والمريض تظل قائمة أيضا بالنسبة للممرضات من غير العربيات . . إن الوقت الذي تقضيه الممرضة مع المريض ، والصلة التي تربطها به أطول وأعمق من تلك التي تفرضها طبيعة عمل الطبيب ، لذلك ، فإن تعريب وظائف التمريض يأتي في نظري على نفس مستوى الأهمية من وظائف الأطباء إن لم يكن أهم . . إن تكاليف كل ممرضة أجنبية-غير عربية-لا تقل عن ١٠٠ دينار شهرياً إذا أخذ بعين الاعتبار ما تدفعونه من إيجار المساكن لهن . . ويقيني أن مثل هذا المرتب كفيل بإيجاد ممرضات عربيات على مستوى مقبول من الفهم لمقتضيات فن التمريض وأصوله . . إن اللغة عامل أساس وهام في العلاقة بين المريض وعلاجه ، وفي أيديكم أنتم تحقيق هذا العامل الهام المساعد ، وأنتم -أولاً وأخيراً-أدرى بمشاكل اللغة ومضاعفاتها في كثير من الحوادث التي لابد أنها تحدث يومياً لديكم في المستشفيات .

يبقى بعد هذا أن نشير إلى أن سياسة استئجار المباني من فلان وعلان لإيواء الممرضين والممرضات شيء غير عملي وعبء لا طاقة لميزانيتهم المتصاعدة بحمله ، ويقيني لو أنكم حزمتم أمركم وأدرجتم بنداً واحداً في الميزانية لبناء مجمع لسكن الموظفين الأجانب ، لاستطعتم تغطية تكاليفه ، من ميزانية سنة أو سنتين من الإيجارات التي تتحملون دفعها ، وتحد من توسعكم في الخدمات .

وبعد . .

أنا على يقين بأن شيئاً مما ذكرت لا بد أن يكون قد مر بذهنك ، وأن شخصاً في مستوى حسن استيعابك لهذه الأمور لا بد أن يكون قد خطط ورسم وأبرم أمره ، ولكننا نورد ما نورد من آراء متواضعة ثقة منا بأنك تتوخى -دائماً- التعاطف مع ما يحس به الناس ، وما يتطلعون لتحقيقه ، ورغبة منك في تقديم الأهم على المهم من الإنجازات . .

ولعلنا أن نكون بهذا قد أسهمنا بجزء يسير من مهمتك الشاقة ، وفقك الله ورعاك . .

سعادة رئيس دائرة العمل والشئون الاجتماعية

دائرة العمل والعمال ، وتركاتها المثقلة ، ومشاكلها المستجدة ، من الأعباء التي لا يمكن لأي مسئول أن يحسد على التصدي لها ، خصوصاً اذا كانت هذه الأعباء حصيلة سنين طويلة من الفوضى وعدم النظام . . ولعل دائرة العمل هي الدائرة الوحيدة التي لا يمكن لها أن تسن التشريع أو القانون ، ثم يقبع المسئولون فيها مرتاحي الضمير بأنهم أدوا الواجب ، وأن القوانين والتشريعات كفيلة بتسيير دولاب العمل وتوجيهه التوجيه الصحيح ، ذلك لأن طبيعة عمل هذه الدائرة تمس صميم مصالح الناس مساً مباشراً سواء في ذلك الآجر والأجير . . فرب العمل ليس من السهل عليه- وقد ألف التحكم في مصير العامل ، وأن تكون كلمته هي القرار الحاسم بين جعله عاطلا وبين توفير ما يسد به رمقه- أن يجد نفسه مضطراً إلى مجاملة العامل ، وخطب وده ، وتفهم مشاكله ، أو أن يجد من يأمره بأن ينصف العامل من نفسه . . وكذلك العامل ليس من السهل عليه أن يقتنع بأن دائرة العمل قد أنشئت لخدمة العمل أيضا وأنها لا تنظر إلى مشاكله من زاويته الخاصة فحسب ، ولكنها تنظر إليها من زوايا وعوامل أخرى متشابكة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لذلك قلت بأن دائرة العمل قد تكون الدائرة الوحيدة التي لا يُحسد المسئولون فيها على التركة المثقلة التي تصدوا لها ، وأن مواكبة تنفيذ القوانين والتشريعات التي عملوا على استصدارها تتطلب من الجهد والمتابعة أكثر مما يتطلبه استصدار القانون نفسه .

قلت للأستاذ جواد العريض وأنا أطلف لمكتبه عبر بناية قديمة لعل من شارك في بنائها من العمال لم يشهد عصر وجود دائرة تنشأ خصيصاً لتعمل على إبراز حقوقه وتحديد واجباته :

- *بغض النظر عما استطعتم تحقيقة للعمال في مجال القوانين هل استطعتم خلق نوع من الثقة بين الدائرة والعمال ، بحيث يجد العامل في الدائرة الموئل الذي يلجأ إليه لاستخلاص حقوقه المشروعة؟*

-أعتقد أن هذا أهم إنجاز يمكن أن نفخر به ، وهو واقع ملموس في أعمال الدائرة . فقسم تسوية العلاقات العمالية ، وهو القسم المسئول عن تسوية الخلافات بين العامل وأرباب العمل ، قد نجح نجاحاً فاق ما توقعناه له . . وهذا القسم لا يلجأ إلى القضاء الا في الحالات المستعصية التي يعسر عليه حلها ، أو يرى طرف من الأطراف تعنتاً في قبول المنطق أو القانون . . والحمد لله ، فلقد استطاع هذا القسم التوفيق بين الأطراف المتنازعة في جميع القضايا التي عُرضت عليه . . ولقد زادت القضايا التي عُرضت على هذا القسم زيادة كبيرة-حوالي الضعف-بالمقارنة مع السنة الماضية .

-أليس هذا دليلا على تزايد المشاكل العالمية ، وتعقيد العلاقة بين العامل وصاحب العمل ؟

-بالعكس . . أنا أرى في هذه الزيارة تعبيراً عن ازدياد ثقة العامل بالدائرة وقدرتها على استخلاص حقوقه . . المشاكل العالمية متشابهة دائماً ، والعلاقات بين رب العمل والعامل لا يمكن إلا أن تتطور إلى الأحسن ، ولكن كثرة القضايا المعروضة على قسم التسويات ، دليل على نمو الثقة وازديادها ، لدى العمال ، بهذا الجهاز ، وقدرته على مساعدتهم والانتصاف لهم بأقصر السبل وأيسرها .

-هل يمكن ذكر أرقام مقارنة عن القضايا التي وفق في حلها هذا القسم بالنسبة إلى أرقام العام الماضي؟ .

-نعم . . خذ مثلاً شهر يونيو من العام الماضي ، حيث نظر هذا القسم في ٢٩ قضية عُرضت عليه بينما نظر في الشهر نفسه من السنة الحالية في ٦٩ قضية ، استطاع حلها ودياً برضاء جميع الأطراف المعنية ، وفي شهر يوليو نفسه من هذه السنة استطاع هذا القسم أن يستخلص ٢٣٤٧ ديناراً حقوقاً عمالية ، على اختلاف طبيعة القضايا والمطالب .

-وماذا بشأن الرقابة المحكمة على استخدام الأجانب في مجالات الأعمال التي يستطيع المواطنون أن يقوموا بها؟ .

-لقد استحدثنا في الدائرة قسماً خاصًا لإحكام هذه الرقابة وتقنين أوضاعها . . والعمل الآن يجري على قدم وساق في قسم القوى العاملة ، بالنسبة إلى هجرة اليد العاملة الأجنبية . . إننا حريصون جد الحرص على عدم السماح باستقدام أي عامل أجنبي إلا في أضيق الحدود ، ويسرني أن أشيد هنا بدور دائرة الهجرة والجوازات التي تتعاون معنا في هذا السبيل تعاوناً لا سبيل لإنكاره أو التقليل من تأثيره . . وقد طلبنا إلى كثير من الشركات التي طالبتنا بالسماح باستقدام عمال فنيين أن ترسل في مقابل ذلك واحداً أو اثنين من المواطنين للتدريب على طبيعة العمل نفسه في الخارج ، ويسرني أن أقرر أننا لقينا تعاوناً وتجاوباً في هذا المطلب .

-البنوك مثلاً . . هل طولبت بمثل هذا المطلب ، أي ابتعاث المواطنين للتدريب على العمل في الأعمال المصرفية الفنية في الخارج؟ .

-في الواقع ، إن مجال التدريب في أعمال البنوك الفنية متوافر حتى هنا في الداخل ، أي لدى البنوك لتدريب العاملين لديها على الأعمال المصرفية التي تحتاجها البنوك الأخرى ، حتى لا يكون هناك مجال لأي تنصل من القوانين بحجة عدم توافر الشباب المدرب .

-هل هناك أقسام جديدة في إدارة العمل رأيتم استحداثها استكمالاً لواجبات هذه الدائرة في تنظيم العمل؟ .

-بالإضافة إلى ما ذكرت من أقسام هناك قسم التثقيف المهني ، وهو لا يزال في دور الإنشاء . .

- وما هي واجبات هذا القسم؟ .

-أعتقد أن واجبات هذا القسم جسيمة ، لأنها تنبع من محاولة لتغيير مفاهيم بعض الأعمال في أذهان الشباب ، أو بث رؤية جديدة تجاه هذه الأعمال . . أنا أؤمن ، ويؤمن العاملون في هذا القسم-ولعلك تؤمن معي-بأن كلمة«العمل» لا تعني العمل المكتبي في الدوائر والمؤسسات فحسب ، ولكنها تعني جميع المهن الشريفة الأخرى التي يمكن أن تكون مصدر رزق للمواطن . . مهنة الخياطة والخبازة -مثلاً- هي مهن بالإضافة إلى كونها مهناً شريفة ، فهي تمثل مصدراً للدخل يفوق دخل المهن الكتابية بأضعاف الأضعاف ، ولست بحاجة أن أضرب لك الأمثال بمن أثروا

من وراء هذه المهن . . صحيح أنه ليس لدينا شباب مدرب للقيام بهذا العمل ، ولكن ما الذي يمنع شبابنا من التدريب على هذه الأعمال حتى يجيء اليوم الذي نستطيع أن نمنع فيه استقدام الأجانب للقيام بها . .أنا لا أقول بأن هذا شيء سهل ، ولكنني أعتقد أنه قد آن الأوان لنبذ المفاهيم البالية التي تصنف هذه الأعمال بأنها أعمال«دنيا» . ولست بحاجة أن أذكرك بأن كثيراً من زعماء العالم ومشاهيره بدأوا حياتهم العملية كعامل في المناجم ، واسكافيين ، ونقاشين . . طبعاً هذا لا يعفينا من توفير مجالات العمل الكتابية الأخرى للمواطنين ، ولكن هذا لا يعني أن نغفل هذا الجزء الهام من مجالات العمل لهم . . ومهمة هذا القسم-قسم التثقيف المهني-هي اجتثاث مفاهيم التصنيف الأدنى لمثل هذه الأعمال من أذهان الشباب ، وإيجاد الوسائل-بالتعاون معهم-لبحرنة هذه الأعمال ، وغيرها ، على المدى القريب أو البعيد . .

-*لا شك في أن هذا فتح جديد في أساليب التثقيف المهني ، وخصوصاً عمليات «غسل الدماغ» لاجتثاث هذه المفاهيم ، نرجو لكم أن توفقوا فيه . . ولكن ماذا عن الشئون الاجتماعية . . فلقد تحدثنا عن العمل بما فيه الكفاية ، ولم نعط هذا القسم الهام من عملكم مجالاً لمعرفة مدى انجازاتكم؟*

-هذا حديث آخر مطول . . قد يستدعي معك جلسة لتستطيع إيفاءه حقه من البحث والتفصيل . . ما رأيك في لقاء آخر يكون خاصاً بالشئون الاجتماعية ، وشجونها؟ . .

-وهو كذلك . وإلى اللقاء .

سياط . . سياط . . سياط . . سياط . .

لم أكن أود أن أهدي هذا السوط لشركة طيران الخليج ، خصوصاً وهي تحتفل هذه الأيام بالذكرى العشرين على تأسيسها ، وان لنا فيها أصدقاء نعتز بصداقتهم على مستواها الشخصي ، وإنها فوق هذا وذاك-من زبائننا الدائمين في الإعلان الذي أصبح (ترمومتر) النزاهة الصحفية في هذه الأيام .

نقول لم نكن نود أن تكون شركة طيران الخليج ، بميزانيتها آنفة الذكر ، موضوعاً لسياط هذا العدد ، لولا أن المميزات شيء ، وواجبات المهنة الصحفية شيء آخر لا يقف أمامه أي اعتبار . . . والأمر بما فيه أن الشركة قد استأجرت طائرة خاصة من طراز في سي ١٠ لتسيير رحلات رأسية من الخليج إلى لندن . . . وفي رأينا أن هذه القفزة التي قامت بها الشركة تطرح اسئلة لا بد من إيرادها بإيجاز لإيضاح الصورة أمام القارئ .

أولا : لماذا لم تتدرج الشركة في توسيع شبكة خطوطها باستعمال طائراتها الجديدة بي اي سي ١١١ النفاثة في السفر إلى العراق ، ولبنان ، ومصر ، وبقية بلدان الشرق الأوسط ، ثم التفكير بعد ذلك في وسائل عبور الخمسة آلاف ميل بيننا وبين انجلترا؟ . . أم أن إنجلترا-في نظر الشركة-أقرب إلينا من بقية بلدان الشرق الأوسط المذكورة؟

ثانيا : لا شك في أن استئجار طائرة في ١٠ يستدعي زيادة رأسمال الشركة ،

فهل طرحت الشركة أسهما للمواطنين من أبناء الخليج لتغطية الزيادة المطلوبة . . . وأنا أقصد بكلمة المواطنين هنا « الأهالي» لا الحكومات الوطنية . . إن كان المفهوم الثاني هو تفسير الشركة لكلمة المواطنين!

ثالثا : من ناحية المبدأ ، والمبدأ فقط ، لماذا جاءت الطائرة الجديدة تقل عشرة صحفيين مدعوّين من انجلترا لافتتاح الخط ، ولم تحمل أي صحفي من الخليج في افتتاح الرحلة . . هل ذلك لأن الشركة لا تعترف بوجود صحافة في الخليج . .وأنا أقول الخليج كله ولا أقصد البحرين ، وأقول الصحفيين ولا أعني أحداً ولا أحدده ، وأسجل احتجاجي -كما قلت- من ناحية المبدأ فقط ، ولا غير . . .

لما تقدم كله ، ليسمح لنا صديقنا الكابتن بودجر ، أن نرفع السوط في هذا العدد لنلهب به ظهر شركته . .

(ميمان)

حديث عن العلم والتعليم والبعثات

مسئولية الحكومة وواجب المواطنين

من المسلم به أن الحكومة تتحمل مسئولية النهوض بجميع مجالات الخدمة العامة والوصول بها إلى مستوى تحديات العصر ومقتضيات التقدم .

من أين تبدأ مسئولية الحكومة؟

إنها تبدأ من ضرورة الإحساس بالحاجة إلى توفير خدمة ما من الخدمات العامة . . فالتخطيط لها تخطيطاً مدروساً محسوب الطاقة ، محسوب الوقت والخطى ، محسوب النتائج ،ثم التنفيذ بناءً عليه .

وأين تنتهي مسئولية الحكومة؟

إنها تنتهي عند تركيز النية بدون تراخ واستنفاد الطاقة بدون تبديد ، ومراقبة التنفيذ مراقبة تمنع إضاعة الوقت ، ومتابعة التنفيذ متابعة تضمن السير وفق الخطط المرسومة .

أين مكان واجب الناس من ذلك كله؟

بدون أن يطلب منهم ، وحتى مع غيبة النظام الديمقراطي الذي يهيئ للناس وسائل مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها . . فإن الناس يفعلون ذلك بين أنفسهم ، على كل حال .

المواطنون ملزمون تلقائياً بمراقبة أعمال الحكومة وإنجازاتها وانتقادها والاعتراض عليها . . أو تقبلها والثناء عليها .السبب بسيط وهو أن جميع أعمال الحكومة وإنجازاتها

متصل بهم . وليس الناس في حاجة إلى ذكاء خارق لإدراك ما يتصل بهم من الأمور وينفعهم ، وما يتصل بهم من الأمور ولا يغير من وضعهم شيئاً .

غير أن ذلك ليس كل واجب المواطنين من حيث يبدأ إلى حيث ينتهي .

اذ لدى توفر حسن النية لا يستبعد-نظرياً على الأقل-ان الحكومة بالنسبة لمجال معين من مجالات الخدمة العامة قد قامت بمسئوليتها كاملة من حيث تبدأ إلى حيث تنتهي ، وتقف عند أقصى ما تسمح به إمكاناتها .

هنا يتخذ واجب المواطنين دوراً ايجابياً . . وهنا تجهر الدعوة للمواطنين أن يفعلوا شيئاً .

ليس مفروضاً ولا ملائماً أن تنبعث هذه الدعوة للمواطنين من قبل الحكومة . وإنما الملائم أن تنبعث الدعوة من المواطنين ولهم ، لدى تلمس الحاجة لتقديم العون لأي من مجالات الخدمة العامة .

وحين يكون هذا القول محتاجاً لضرب المثل فلنتخذ التعليم العالي مثلاً .

إن المتتبع لإحصاءات مديرية التربية والتعليم يلاحظ أن خريجي الثانوية من البنين كان عددهم في نهاية العام الدراسي ٦١/٦٠ واحداً وسبعين طالباً .

ولقد تضاعف عددهم في نهاية العام الدراسي ٦٦/٦٥ إلى أكثر من ثلاثة أمثال ، فكان مئتين وسبعة وعشرين . ومع ذلك فقد بقى عدد أعضاء البعثة الرسمية للدراسة في الخارج كما هو ، في حدود العشرة من البنين أو من البنين والبنات ،أي أن نصيب التعليم العالي ما برح رهن حدوده الضيقة . وأن هذه الحدود لتبدو أشد ضيقاً كلما زاد عدد خريجي مرحلة التعليم الثانوي من الجنسين عاماً بعد عام .

على أن هذه الملاحظة على الإحصاءات تغدو مفهومه تماماً عند الوقوف على مبرراتها . وأن هذه المبررات لا تساق هنا بمثابة إخلاء طرف بالنسبة لسلطات التعليم ، وإنما تساق خدمة للغرض الأساس لهذه السطور ووصولاً إلى الهدف من ورائها ، وهو تلمس الحاجة للمساهمة من قبل المواطنين في مجال من مجالات الخدمة العامة ، حين تتبين الوجاهة للجهر بالدعوة لمثل تلك المساهمة . والمجال هنا هو مجال التعليم العالي .

يتضح للمتتبع أن العمل في مجال الخدمة التعليمية ينداح تحت ضغط الإقبال على التعليم من جانب المواطنين ، في دائرة التعليم العام بمراحلها الثلاث : الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وإن اتساع قاعدة التعليم الإبتدائي قد حتم توسيع قاعدتي التعليم الإعدادي والثانوي بصورة جبرية لا اختيار فيها وبصفة طوارئية عاجلة لا

تقبل التأجيل .

ففي السنوات الخمس الواقعة بين العامين الدراسيين ٦٠-٦١-٦٥-٦٦ اتسعت قاعدة التعليم الإعدادي إلى أكثر من أربعة أمثال : « من ٩٦١ طالباً وطالبة إلى ٤١٦٢ طالباً . وقاعدة التعليم الثانوية إلى أكثر من خمسة أمثال : « من ٤٧٦ طالباً وطالبة إلى ٢٥٦٦ طالباً وطالبة» .

هذا التوسع الجبري هو المسئول عن بقاء نصيب التعليم العالي في حدوده الضيقة ،إذ من المفهوم أن أقل ما يلزم لذلك التوسع من اللوازم يكفي للإجهاز على جل ميزانية التعليم المعتمدة سنوياً مع أنها أيضا تزداد . هل يكفي هذا البيان لمبررات انحباس نصيب التعليم العالي على الصعيد الرسمي رهن حدوده الضّيقة ،لدعوة المواطنين للمساهمة؟ كلا . . لايكفي ، وهذا ليس كل ما هناك . إذ إن الصورة التي رسمتها هذه السطور للتعليم العالي والتي هي محدودة الأبعاد ، متقاربة الخطوط ، ضيقة الملامح ، إنما هي صورة هذا التعليم في الهوية الرسمية ، أو مجاله على الصعيد الرسمي أي في نطاق البعثات الرسمية .

وهناك صورة أخرى لمبررات العالي ، عريضة الجبين ، وضاءة الملامح ، صورها طموح هذا الشعب العريق وأبدعتها مسلسله ذهبية من التضحيات الإنسانية والوطنية .

هناك – مثلاً – الطالب الذي ذهب لمواصلة تعليمه العالي وكل اعتماده على مرتب شقيقته المدرّسة . وهناك الذي يأتيه المدد الذي لا يتجاوز الكفاف من كدّ أمّ عظيمة امتهنت عمل الخادمات ، وهناك من يناضل عامه الدراسي الجامعي كله في أصعب الكليات العملية على ثمانين جنيهاً مصرياً لا غير ، ثم ينتزع الامتياز آخر العام .

إن هذه الأمثلة وغيرها عشرات وعشرات هي التي تحتم الجهر بالدعوة للمواطنين أن يمدوا يد العون والمساعدة لأبنائنا الذين يتلقون تعليمهم العالي في الخاج من غير أعضاء البعثات الرسمية وممن لا تسعفهم مواردهم المالية إلا بالكفاف أو دون الكفاف .

إن مسيرة طلبة البحرين في الخارج من هؤلاء لا ينقصها التصميم ولا تعوزها التضحيات الفردية الجسيمة ، فمن العار أنها لا تزال تفتقر إلى المساهمة من جانب المقتدرين من المواطنين ، إنها ليست تسلية راقية أن نكتفي بمراقبة هذه المسيرة الباسلة وهي تشق طريقها بين الصخور ، وتنقل أقدامها بين الأشواك ووعورة الدرب ثم لا نفعل شيئاً ، بل وننتظر من أفرادها العودة مع تمام التأهيل لبناء مجتمع وإقامة أود أمة .

فيا أيها المواطنون :حى على الفلاح . . حى على خير العمل .

كلمتي

تعرضنا في عدد سابق إلى ضرورة القيام بإصلاحات جذرية في المجالات العالمية ، تتناول الأجهزة المشرفة على تنفيذ قوانينه ، وتتناول هذه القوانين نفسها بما يجب من التعديل والحذف والإضافة ، كما تتلاءم مع التشريعات العمالية الحديثة في البلدان المتقدمة ، ولكي يطمئن العامل -واطمئنانه هو رمز الاستقرار في كل البلاد- إلى أن حقوقه مصانة ، جهوده معترف بها ، وأن له كرامته وقيمته ، في مجتمع يمثل العامل النسبة الأعلى من مجموع طبقاته .

ونود اليوم أن نضيف ، بأن التفكير الجدي في إيجاد اتحادات للعمال هو السبيل الوحيد لتنظيم هذه القوة البشرية الهائلة ، ذلك أن انفتاح العوالم اليوم على بعضها البعض ، وانتشار التعليم بين مختلف الطبقات ، قد يسّر للناس سبيل التأثر بغيرهم والطموح إلى تحسين مستوياتهم المعيشية والمهنية بشتى الوسائل التنظيمية الحديثة ، والتي يجيء على رأسها الاتحادات العمالية . . وبقدر ما يكون في هذه الاتحادات من حفظ لحقوق العامل ، وإبراز لوجوده أمام صاحب العمل ، فإن فيها -بالنسبة للحكومات- حصراً للمسئوليات في أفراد قلائل ، لا يمكن بدون وجود هذه الاتحادات حصرها لتحديد المسئوليات عندما يستدعي الأمر ذلك .

لقد قلنا في أعداد سابقة بأن وجود النقابات ، أو الاتحادات العمالية ضرورة لمنع تكرار حدوث مآسي الفوضى العمالية ، ونكرر اليوم بأن إيجاد مثل هذه الاتحادات

وتنظيمها بالقوانين ، هو الدعوة التي يجب أن ينادي بها كل مخلص ومحب للاستقرار والطمأنينة في بلده . .

إن علينا أن نتخلص من تلك العقدة التي تصور لنا الاتحادات أو النقابات في صورة الكابوس الذي يمكن أن يفرض سياسات معينة أو يشل نشاط البلاد ، ويهدد استقرارها ، بالإضرابات . . . تلك صورة سوداء لمثل هذا التنظيم تجلوها القوانين ، وتحددها التشريعات التي يمكن أن تحرم اللجوء لهذه الخطوة ، إذا كان ثمة خوف من حدوثها . . . وإنما الصورة المشرقة من الاتحادات العمالية ، أنها « صمام الأمان» من كل فوضى عمالية يمكن أن تتعرض لها البلاد كما تعرضت منذ عهد قريب . . .

إنها دعوة مخلصة نوجهها للمسئولين بكل تجرد ، راجين أن تلاقي صداها المطلوب لديهم ، يحدونا إليها حبنا للاستقرار والطمأنينة والثقة بين الشعب وحكومته . . .

رئيس التحرير

كلمتي

هناك فئة من الانتهازيين من ذوي الأغراض والمصالح تعيش على قلب الحقائق والتقرب على حساب الافتراء، ظناً منهم بأن التفنن في التفسير والتأويل-ولو على حساب الضمير والحقيقة-هو السبيل الوحيد لخدمة مصالحهم الخاصة التي لا يهمهم غيرها، ولا يكترثون إلا لها، وليس لديهم عقيدة أو عاطفة إلا وهي تنبع من وحيها، فتراهم اليوم ملتفين حول هذا، متفننين في إظهار مشاعر الأخلاص والغيرة عليه، حتى يبدأ الميزان في التغير، وينتقل مركز الثقل إلى شخص آخر، فإذا بهم ينفضون عن الأول انفضاض السليم عن الأجرب، وإذا بهم يتهافتون على الثاني تهافت الفراش على النار، يشجبون فيمن كانوا بالأمس يقبلون موطئ النعل منه، ويطعنون فيمن كانوا بالأمس يهفون إلى إشارة رضا وعطف منه، ويتغير الحال بتغير حال الشخص الثاني فينتقلون إلى الثالث والرابع، وهكذا دواليك . . . ولقد عانينا في هذه الجريدة من هذه الفئة الكثير من المعاناة، فلطالما أباحوا لضمائرهم المغرضة، وتملقهم الزائف أن يتقربوا على حساب الافتراء والاختلاق، والتفنن في التأويل لكي يظهروا بمظهر المخلصين والغيورين، وهم أبعد ما يكونون عن هذين المعنيين الأخلاقيين الساميين.

إن الإخلاص والغيرة في نظرنا-وفي نظر كل ذي خلق-ترتكز أول ما ترتكز على الصراحة في إبداء الرأي والجهر به، ولا يهم بعد هذا إن صادف هذا الرأي القبول أو

الرفض ، وإنما المهم أن ينظر إليه بنية حسنة ، وأن يقدر فيه الدافع النبيل الذي أوحى به ودعا إليه ، ألا وهو المصلحة العامة . . إن جريدتنا تؤمن بأن الاخلاص والولاء طريق ذو مرور واحد يقوم على الصراحة في الرأي والجهر به أما الطرق الملتوية ، المتعددة المسالك المتعرجة الدروب ، فلم تخلق إلا للانتهازيين الذين يخلصون لمصالحهم ، ويوالون منفعتهم قبل الإخلاص أو الموالاة لأي عهد أو نظام ، ناهيك عما يجنونه على مختلف العهود والانظمة-بالدس والنفاق-من سوء وأي سوء . . .

اللهم جنبنا الرياء في القول والعمل ، وأعنا على سلوك الطريق الذي ترضاه ضمائرنا وأخلاقنا حتى النهاية .

رئيس التحرير

بطاقات معايدة .. برسم أعضاء مجلس الدولة

للخيال الصحفي (شطحات) دونها شطحات من طحنتهم المشاكل وهموم الحياة-على اختلافها-فأنزلتهم منزلاً غير حسن في مستشفى الأمراض العقلية ، أو العصبية كما يحلو لصديقنا الدكتور علي فخرو أن يسميه ! .. إلا أن الشطحات الصحفية تختلف عن الشطحات الأخرى كونها تنبع من إحساس عميق بالمشاكل التي تلف بأجنحتها الكبيرة مجتمعنا الصغير ، لذلك فهي تحمل في طياتها بريقاً يحمل كثيراً من أطراف الحقيقة الضائعة في تلافيف تلك الشطحات .. ولقد هيأ لي خيالي الصحفي المتواضع بمناسبة عيد الأضحى السعيد أن أبعث لكبار المسئولين في مجلس الدولة ببطاقات معايدة برقياً ، ظاهرها التهنئة وباطنها الإشارة إلى رأس أكثر من موضوع يهم الناس أن يذكرها السادة المسئولون في غمرة أفراح العيد ومباهجه ، وفي زخم أعمال المجلس الجديد وأعباء مسئوليته .

* البطاقة الأولى برسم رئيس دائرة العدل :

سيدي الرئيس .. تهنئة خالصة من الأعماق بالعيد السعيد ، مع تمنيات بالصحة وطول عمرك .. بالمناسبة : أنت يا سيدى رجل متدين مخلص لدينك إخلاصاً لا يعادله إلا إخلاصك لوطنك .. دليل إخلاصك لوطنك يتجلى في الرغبة الصادقة التي أبديتها وتبديها في معالجة أوضاع القوانين العرجاء السائدة في دوائر

العدل ، واستكمال الناقص منها ، وتطهير الدائرة من الفوضى والإهمال . . نود أن نذكر سعادتك في غمرة عملك الجاد في دائرتك بأشياء ثلاثة نوردها لك بطريقة أبجدية تلغرافية مختصرة . .

أ - الجد والسرعة في إنجاز القوانين واستكمالها .

ب- الاستعانة بالشباب الصالح من المواطنين الأكفياء الذين يمكن أن يكونوا الساعد الأيمن لك في قفزاتك الإصلاحية الجزئية .

جـ- أن لا تطغى عاطفتك الدينية الصادقة على المعاملات الدنيوية ، بمعنى أن تكون اجتهاداتك وأحكامك القانونية نابعة من روح السياسة العامة للدولة-التي أنت مرتبط بها عن طريق روح العاطفة الدينية التي تؤمن- صادقاً -بها . . لست أدري كيف أكون واضحاً أكثر ، ولكني واثق أنك سيد العارفين بما أريد قوله ، وأحرج من إعطائه إيضاحاً أكثر وأوفر .

* البطاقة الثانية برسم سعادة رئيس البلديات والزراعة .

سيدي الرئيس . . بعد أحرّ التهاني وأطيب الأماني بالعيد السعيد . إنت يا سيدي رجل عمل ، دؤوب ، مخلص لعملك محب له . . آية ذلك أنك استطعت أن تبعث الحياة في دولاب العمل في بلدية المنامة عندما جيء بك رئيسا لها . .لك عندنا برقية أبجدية على نفس غرار برقية التهنئة لزميلك في دائرة العدل .

أ- جميع البلديات-بدون استثناء-تحتاج إلى موارد ودماء جديدة ، وبلدية المحرق على الأخص تحتاج إلى جرعة كبيرة من هذه (الروشتة) .

ب- مجالس البلديات تحتاج إلى نظرة هادئة ورصينة ، شريطة أن يكون الهدوء الذي تتسم به النظرة ، هو الهدوء الذي يسبق العاصفة . . أعنى بذلك أن يكون تنظيم المجالس الجديدة خطوة جدية مدروسة لوضع الأمور في أنصبتها الصحيحة ولكي يكون التنظيم خاتمة مشرفة لجهودكم في إرساء قواعد هذا المرفق الحيوى (البلديات) على أسس ثابتة وطيدة .

جـ- طالما أن البلدية تشرف على تسعير اللحوم فلا معنى أن لا يسند لها الإشراف على أسعار الأسماك . . ومشكلة الأسماك عويصة بالرغم من بساطتها الظاهرية ، ويقيني أن في حلها يكمن الحل لكثير من مشاكل الطبقة الفقيرة ، والمتوسطة . . وعلى رأى الشاعر عبد الرحمن رفيع لا يمكن أن يكون-وفي بلد

كالبحرين-الشعرى الربعة بثمان! . . وأظن أن أعضاء مجلس الدولة يتعاطفون معك في أي حل تراه كفيلاً بتخفيف العبء عن كاهل الطبقة ذات الدخل المحدود والتي تنوء بالكثير .

وبعد ،

فلقد ، بدأت في كتابة البطاقات ، وفي ظني أنها لن تستغرق أكثر مما تصورته لها من حيز ، ولكنها طالت حتى أصبحت بمثابة الرسالة لا التلغراف . . وهذا يضطرني أن أرجىء باقي البطاقات حتى الأسبوع القادم ، حيث يتاح لنا مجال أوفر للتحدث إلى باقي أصحاب السعادة أعضاء مجلس الدولة ، عبر بطاقاتنا المتواضعة هذه . . مع جزيل احتراماتنا لهم . .

على مسئوليتي

* الزيارة القصيرة المفاجئة التي قام بها سعادة الشيخ جابر العلي السالم إلى البحرين تحمل أكثر من معنى على صعيد تعاطف الكويت مع الأوضاع في البحرين . . المعروف عن الشيخ جابر أن كل ما في قلبه على لسانه ، وأنه يكره المناورات الديبلوماسية خصوصاً إذا كان موضوعها الخليج وشئونه . . سعادته يؤمن أن الحديث عن مشاكل الخليج ، والمسئولين فيه ، يجب أن يكون طابعها الصراحة المتناهية والمواجهة الصريحة ، وأن (حرتقات) السياسة على حد تعبير اخواننا اللبنانيين-يجب أن تكون بعيدة عن مجتمعات الخليج البسيطة الواضحة . . الشيخ جابر سر من زيارته ، ورجع إلى الكويت يحمل أكثر من ذكرى طيبة لهذه الزيارة الخاصة .



* رائحة (شياط) تتصاعد للأنوف طلائع (طبخة) قادمة إلينا من جنوب الخليج . . الطبخة في اعتقادي فجة غير مستساغة المذاق ، وينقصها الملح المطلوب في هذه الطبخات . . لمعلوماتكم ، والملح هو البحرين .كيف يمكن لأية طبخة أن تكون مستساغة بدون ملح ، اللهم إلا إذا كان الطباخون مصابين بضغط الدم ، حينذاك ينصح الأطباء بالاستغناء عن الملح ، ولكن تبقى خطورة المرض تهدد حياة المريض ! .

الصفحة الأخيرة
التشريعات العالمية إنجاز رائع . . ويبقى التنفيذ !

التشريعات العالمية الجديدة التي صدرت يوم الخميس الماضي ونشرناها بالنص في « أضواء الخليج» اليومية صباح السبت ٧ مارس الجاري ، تدل على النية لمجابهة مشكلة تزايد نسبة عدد العمال الأجانب في عديد من الأعمال العادية التي لا تحتاج إلى مهارات عالية تبرر استخدام الأجانب لها . . وإحقاقا للحق والواقع ، فإن القوانين الكفيلة بحماية المواطن من امتهان حقوقه المشروعة في الوظائف كانت موجودة منذ مدة ليست بالقصيرة ، ولو كانت هذه القوانين قد لقيت من التنفيذ ما يجب أن تلاقيه لما تفاقمت الأزمة ، وتصاعدت ، حتى بلغت إلى ما بلغت إليه من تذمر الناس وشعورهم بأن القوانين المذكورة لم تكن إلا ملصقات إعلانية الهدف منها دعائى بحت لا علاقة له بعمل جاد حازم ، يكون فيه الحل لهذه المشكلة المتفاقمة العويصة . . .

لذا ، فإن دائرة العمل في عهدها الجديد سيكون شاقاً مضنياً ، إذ إن عليها أن تقنع الناس أولاً ، بأنها تعني ما تقول ، وأنها جادة في الانتصار للمواطن ممن افتأتوا على أبسط حقوقه ، ثم إن عليها-فوق هذا كله-أن تقنع صاحب العمل-الذي ألف التهاون والضعف والتراخي من السلطة-بأن هذه القوانين ما وضعت الا لتنفذ ، وأن عليه أن يحترم قوانين البلاد ، ويحرص على الامتثال لها ، إن أراد لعمله الاستمرار والبقاء . . لقد كان من أمر شكوى المسئولين القدامى في دائرة العمل أن الإجراءات

التي يطالبون بتنفيذها لضمان سريان القوانين واحترامها كانت تلاقي دائماً تلكؤاً وإهمالاً نتيجة لتدخل أصحاب العمل المعنيين ، بنفوذهم الخاص ، لضمان عرقلة أي إجراء يمكن أن يرغمهم على تنفيذ القوانين ،وإذا صحّ هذا فإن من أولى واجبات العهد الجديد في هذه الدائرة أن يدعم ثقته بنفسه ، ويطالب بحرية التصرف مع الشركات والأفراد ، طبقا للقوانين ، دون أي تدخل ، أو شفاعة ، أو وساطة من أية جهة بالغة ما بلغت من السطوة والنفوذ . . أن تدفعنا للتغاضي عن جميع الاعتبارات الفردية في سبيل الحفاظ على ترابط هذا المجتمع الصغير الذي نعيش فيه ، ونحرص على ضمان استقراره وازدهاره . .

لا شك في أن استحداث نظام بطاقة العمل وتطبيقه بكل دقة وتجرد كفيل بحصر القوى الاجنبية من جهة ، والخلاص من كثير من الفائض منها من جهة أخرى ، ولعل هذا يدفعنا إلى القول بأن وجود مثل هذا النظام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود نظام بطاقات الهوية لكل مواطن ، حيث نستطيع عن طريقه حل كثير من نظام بطاقات الهوية لكل مواطن ، وحل كثير من المصاعب التي تواجه معظم الدوائر الحكومية التي تستدعي طبيعة أعمالها معرفة جنسية المراجعين ، والدائرة الطبية -مثلاً - مطلوب منها أن لا تتقاضى من المواطنين أجوراً للعلاج . ولكن كيف يتثبت المسئول من هوية المواطن؟ هل يطلب منه إبراز جواز سفره ، وفي هذا ما فيه من شذوذ؟ وماذا يحدث إذا كان ذلك المواطن لم يسبق له السفر ولا يمتلك جوازاً له؟ . وحتى دائرة العمل في تنظيمها الجديد لا يمكن ان تستغنى عن بطاقة الهوية ، إذ إنها هي الوسيلة الوحيدة المعتمدة للتأكد من صحة مواطنية المراجعين لمنحهم رخص العمل . . كل هذا وغيره يجعل من نظام بطاقات الهوية ضرورة حتمية يجب أن نضعها على رأس التطلعات التي نطالب مجلس الدولة بإقرارها ضمن ما يقدمه في هذه الأيام من منجزات لا يجب ان نغمط حقه في الشكر والتقدير .

وبقدر ما نطالب إدارة العمل بالحزم والعزم في تنفيذ القوانين والتشريعات الجديدة ، فإن ذلك لا ينسينا مطالبة العامل البحريني بأن يرتفع إلى مستوى مسئولية الواجبات الملقاة عليه تجاه عمله . . إن « المواطنية البحرينية» ليست جواز المرور الوحيد للعمل ، بل إن الكفاءة والإخلاص ، والطاعة هي الشهادة التي تستطيع دائرة العمل بمقتضاها ان تفرض ابن البلاد على جميع مجالات الأعمال .

إن صاحب العمل تاجر قبل كل شيء ، ويهمه أن يضع عن طريق العامل-أقل

تكاليف « الاستثمار» فلا أقل من أن تضمن عدم تناقص «الإنتاج» إن لم نقل تصاعده! . . لذا ، فإن دور العامل البحريني حساس وهام في إقناع صاحب العمل بجدوى احتضانه وتشجيعه ، وذلك لا يتأتى إلا بالمزيد من المثابرة ، والجد ، والإخلاص في العمل ، لخلق عهد جديد من التعاطف بين أصحاب العمل والعمال . .

والله نسأل أن يرعى جهد العاملين . .

الإضرابات العالمية . .هل أصبحت موضة الموسم؟

العمل والعمال عملة ذات وجهين
لا قيمة لاحدهما بدون الآخر

أود أن أستميح القارئ عذراً عن تأجيل الكتابة في موضوع سياسي تحليلي عن بلدان الخليج أنوي الاستمرار فيه ، وكنت أنوي أن أستعرض من خلاله الإيجابيات التي يمكن من خلال تكييفها وبلورتها خلق نوع من الارتباط المصيري بين هذه البلدان ، وهو ارتباط ليس متيسراً ولا موفوراً على الصعيد الرسمي ، أو بالأحرى ليس موفوراً على مستوى تفهم القمة في هذه البلدان لخطورته ، وإن كان من البديهيات التي يحس بها رجل الشارع ، وابن المنطقة ، دونما حاجة إلى كثير من التأمل والتفكير .

أقول كنت أنوي المضي في هذا الاستعراض مبتدئاً بالإمارات العربية ، ومسقط وقطر ، ومنتهياً بالبحرين ، مستعيناً بخبرتي المتواضعة فيما يتحكم بهذه البلدان من عوامل الشد والجذب ، سلباً وايجاباً ، في الداخل والخارج ، ومن خلال البنية السياسية والاقتصادية لها ، ولكن تواتر الأحداث في البحرين ، وإدراكي لواجب الصحافة الحرة الواعية في الإسهام في تحليل هذه الأحداث وبواعثها ، حدا بي إلى تأجيل ما كنت أنوي الاستمرار فيه ، على أساس تقديم الأهم على المهم ، وإن علاج مشاكلنا الداخلية يجب أن يحظى بالأولوية على ما عداها من الأمور ، مهما كانت علاقة تلك الأمور بأحداثنا الداخلية .

الملاحظ اليوم ، بدون الدخول في مقدمات تمهيدية ، أن الإضرابات العمالية ، قد

أصبحت موضة الموسم، وإنك لا تكاد تنتهي من التحقيق في بواعث إضراب معين ومداه، حتى تفاجأ بإضراب في محل آخر، ولدوافع وحوافز أخرى قد تتفق أو تختلف مع سابقتها في البواعث والأسباب.. والحقيقة التي لا مراء فيها ولا جدال أن هناك آلاماً ومرارات عمالية، وأن هذه المرارات والآلام السبب الأول لها، والدافع الأول وراءها هو تدني الأجور، في جو تصاعدي محموم في أسعار الموارد الأساسية لحياة المواطنين.. إلى هنا، وكل شيء طبيعي، وفي كل المجتمعات التي وضعت أقدامها على أولى عتبات الديمقراطية، أو توغلت فيها، نرى ان هناك مطالب عمالية، وأن هناك محاولات من الطرف الآخر، لتطويق هذه المطالبات، والوصول مع المطالبين إلى ما تتم فيه حماية مصلحة الطرفين.. العمل والعمال...

في جميع هذه المجتمعات الديمقراطية، ابتداءً من فرنسا، وانتهاءً بالبلدان الإسكندنافية ودول أوربا الغربية (ما عدا بريطانيا التي لم تنجح في التوفيق بين النظام الرأسمالي وقوى الاتحادات النقابية لأسباب لا مجال لبحثها في هذه الكلمة).. نقول في جميع هذه البلدان يتم حل جميع هذه المشاكل، وتسويتها من داخل النظام، أي عن طريق البرلمانات التي تمارس السلطة الشعبية في البلاد، وتمثل رغبات الجماهير الناخبة التي أتت بهؤلاء إلى مقاعد النيابة.. إذن ما الذي يجعلنا، وقد ولجنا عتبات الديمقراطية، أن نعيش هذه الازدواجية فتكون لنا سلطتان أو جسمان يمثلان العمال ومصالحهم، وآلامهم وآمالهم؟ جسم يدعى تمثيلهم في المجلس الوطني، فيسمى بالكتلة العمالية، وجسم آخر يمثله العمال أنفسهم حين يحلون مشاكلهم بمعزل عن السلطة التشريعية وبدون اللجوء والتفاهم مع من لم يصلوا إلى المقاعد النيابية إلا على أكتاف العمال، وعلى أمواج الشعارات العمالية.

في يقيننا ان أمراً كهذا لا يحتمل غير تأويلين لا ثالث لهما، إما أن يكون العمال يعملون في معزل عمن حملوهم على أكتافهم إلى مقاعد النيابة، وهذا معناه انقطاع الصلة أو التعاطف بين العمال وبين من أيدوا من النواب، وأتوا بهم إلى كراسي النيابة، وهو انفصام خطر، كان بودنا -لو صح- أن لا يكون، لأنه يجرد المشاكل العمالية من أهم مظاهر الشرعية، وهو العمل من خلال النظام.

وأما يكون هؤلاء النواب لا يؤمنون بشرعية العمل من خلال النظام، وإنما اتخذوا من وصولهم إلى قواعده منطلقاً لتقويضه، عن طريق تحريض العمال على العمل بمعزل عن هذه القواعد التي تشكل حجر الزاوية في كل تحرك ديمقراطي، وهذا أخطر

ما يمكن أن يصل إليه أي مخطط عقائدي خبيث نربأ بنوابنا أن يكونوا ضحاياه ، أوأن يكونوا ضالعين فيه ، ذلك لأن يقيننا بأن المصلحة الوطنية العليا- مهما اختلفت الأساليب-هي رائد الجميع عندما تصل الأمور إلى نقطة الفوضى واللانظام .

إذن من هو المخطط لهذه الاضطرابات المتتالية دون الاستعانة بالسلطة التشريعية ، المنبثقة عن النظام لتطويقه وامتصاص دواعيه وأسبابه ، قبل استشرائه واستفحاله . . لعله ليس من قبيل التجني على طبيعة الأشياء وواقعها اذا قلنا بأن هناك فئة ما يهمها أن لا يطوّق النظام الإضرابات قبل وقوعها ، بل لعله يهمها في الأساس أن تختلف مع النظام في أي أسلوب ، وفي أي علاج لأية مشكلة ، ذلك لأن عقيدتها السياسية تتنافي مع هيكل وجود هذا النظام ، وهو خلاف جوهري طبيعته تقضي بتوسع الهوّة-بضم الهاء-والفجوات لكي لا تلتقي مع النظام إلا على ما يساعد على هدمه وتقويضه . . ومع أن الإضرابات حق مشروع للعامل ، فإنها ليست سوى وسيلة أخيرة يائسة لاستخلاص الحقوق وليست-كما هي الآن-وسيلة أولية لإملاء الإدارة ، بغض النظر عن مدى تلاؤم هذه الإدارة مع الخطأ أو الصواب .

للتدليل على وجود هذه الفئة التي لا تؤمن بهذا النظام ، ولا تني توحي بتقويضه وتعمل على هدمه ، سؤال ألقاه أحد (المزروعين) في إحدى ندواتي الانتخابية أيام انتخابات المجلس الوطني عندما كنت مجتمعا بشباب الناخبين في نادي الولعة .

لقد تساءل ذلك الشخص عن السبب في رفض نشر شكوى عمالية جماعية لبعض العمال كانوا قد تقدموا بنسخة منها إلى الجريدة لنشرها .عندما أجبته بأنه كان واجبه أن يتصفح أعداد الجريدة قبل أن يتهمني بعدم النشر ، حتى يكون اتهامه موضوعياً ، لأني فعلاً كنت قد نشرت خلاصة الشكوى في عدد سابق .

اصيب بالحرج والارتباك لان من أوحى له بطرح السؤال لم يلقنه ما يجب أن يقوله عندما يسمع الجواب .

وكانت النتيجة أن قال بكل وقاحة وبلهجة مرتعشة : «أنت على كل حال لا تؤيد العمال» ثم انسحب من الندوة!

ثم ألا تذكرون ذلك النائب الذي في معرض مناقشة أزمة الغلاء ما معناه أن المشكلة ليست مشكلة أو أزمة غلاء ، أو ارتفاع تكاليف معيشة ، وإنما هي أزمة نظام ، وأن أي حل لهذه المشاكل لا يكون عن طريق هذا النظام!

وفي جميع الندوات العالمية التي يعقدها منظمو هذه الموجة ، وعلى كثرة ما

يتملقون به مشاعر العامل ، لم نسمع أحداً منهم يتحدث عن وجوب احترام العامل لهذا العمل الذي يقوم به . . لم نسمع أحداً يحث العامل أن يؤدي واجباته على الوجه الأكمل ، وأن يتفانى في عمله ويطيع رؤساءه لكي يكسب تقديرهم وتعاطفهم لما يقدمه لهم من إنتاج يلمسون من خلاله الإخلاص والتفاني في مصلحة العمل . .

وهل يمكن ان يكون هناك عمال بدون عمل ، وهل يمكن أن يكون هناك تحسين لأوضاع العمال ، ما لم يكن هناك مردود يشعر به صاحب العمل ، وما لم يبرهن العامل له- بالتفاني فيه-على وجود هذا المردود؟

بودي لو أن هؤلاء المحرضين على الإضرابات ، وتخطي أجهزة النظام الديمقراطي ، أن يقولوا لنا ماذا سيعملون لعمال (أوالكو) التي قررت إغلاق مصانعها ، بعد أن لمست أن خطة الإضرابات لا تستهدف مصلحة العمل والعمال ، وانما تهدف إلى خدمة مخطط تقويض النظام ؟ من كان ضالعاً مع هؤلاء المخططين فسيستمرئ النتائج لأن تقويض النظام السياسي يبدأ مرحلياً بتقويض النظام الاقتصادي ، وتشريد العمال ، وخلق قوة وحشية جائعة ضارية ، تأكل الأخضر واليابس ، وفي ظلها أو صهوتها ، يأتي القياديون ليلقموهم مزيداً من الشعارات ، ويطعموهم مزيداً من الانفعالات والتشنجات ، لكي يصلوا إلى السلطة ، وحينذاك تصطبغ البلاد باللون الأحمر . . لون الدم والدمار . . وما قررته (أوالكو) ستقرره غيرها من الشركات ، وستحذو حذوها غيرها من المؤسسات ، لأنه لا أمان ولا استقرار لأي عمل ما لم يتحقق فيه احترام وجهى العملة ، العمل والعمال ، وخلق الالتصاق والاندماج بينهما عن طريق إعطاء كل ذى حق حقه ، وقيام كل منهما بأداء واجبه في جو بعيد عن المزايدات ، والشعارات والإضرابات ويا أخي العامل . . . من حقك أن تطالب بحقك ، وستجدنا بجانبك نسندك بكل ما نستطيع من قوة . . ولكننا لا نريد أن يستغلك أصحاب الأهواء السياسية ، والعقائدية ، لخلق الكراهية وتعميق الأحقاد ، ولجعلك مطيّة سهلة يصلون بها-عن طريق تملق عاطفتك-إلى ما يهدفون اليه من الفوضى والدمار . .

إن من حقك على نفسك أن تسعى إلى العيش الكريم ، وتحسين مستواك الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن من حق بلادك عليك أن تبقى مفتوح العينين لكل ما يمكن أن يأتي عليك وعلى بلادك ونظامك بالدمار والخراب .

إن الإضراب حق عمالي مشروع ، ولكنه ليس لعبة تسيرها الأهواء ، وتدار لأتفه

الأسباب . .

إنه لعبـة نارية خطرة قـد تضيء إذا أطلقت في وقتـها ، ولكنهـا تحـرق إذا أعطى مفتاح إدارتها لمن لا يستهدف النور ، بل الظلام والدمار . .

كلمتي . .

حفل الأسبوع المنصرم بأحداث (خليجية) تستحق الاهتمام من المراقبين ، ذلك لأن تواتر وقوعها السريع مع تأثير هذا الوقوع على مستقبل الخليج ككل يجعل من الحكمة المبادرة إلى سبر أغوار أبعادها وتنسيق سياسات موحدة بين إمارات الخليج تجعل كلا منها على بصيرة بما يطرأ على منطقتنا هذه من حوادث وأحداث . .

أولى الأحداث التي تستحق الدرس والاهتمام تصريح لسمو أمير دولة الكويت لصحيفة عراقية فحواه أن الكويت يؤيد أية مساع تدعو إلى تأليف اتحاد بين دول الخليج وإماراته ، شريطة أن تنبثق هذه المساعي من صميم إرادة شعوب المنطقة وأن لا تكون بوحي من خارجها . .

ثانيها إن الذهب الأسود قد بدأ ينبثق في دبي الشقيقة بشكل يبشر بالخير الكثير لها مما يزيد في أهمية هذه المنطقة بالنسبة لثرواتها الطبيعية المتزايدة . . ثالثها إن إمارات الخليج-عدا البحرين-فوجئت هذا الأسبوع بتخفيض الهند سعر عملتها بالنسبة للإسترليني مما وجه ضربة قاصمة إلى اقتصاد الإمارات وثرواتها . .

ورابعها توقيع البحرين لاتفاقية القواعد العسكرية مع بريطانيا مما يجعل للوجود البريطاني واجهة رسمية يستطيع من خلالها إثبات وجوده عند الاقتضاء في جميع بلدان الخليج .

سياسات الخليج المقبلة على ضوء وضعها الجديد . . بقي بعد هذا حدثان

مرتبطان بعضهما ببعض ، ذلك هو تخفيض الهند لسعر عملتها الرسمية بالنسبة للإسترليني وتوقيع البحرين لاتفاقية القواعد العسكرية مع بريطانيا . . وكلا الشيئين يدعونا إلى القول بأن الواجب يحدونا إلى الإسراع في توحيد سياساتنا الاقتصادية ونظمنا النقدية ، ونبذ الخلافات السطحية التى لن تكون من نتائجها سوى مثل هذا الذي حدث بالنسبة للعملة ، وهو شيء كان يمكن تفاديه لو لم تتدخل الحساسيات والرواسب في طريق توحيد النظام النقدى لجميع إمارات الخليج . . كما أن هذا لا يعفي البحرين ذاتها من واجب التشاور مع بقية الإمارات فيما يتعلق بالقواعد العسكرية البريطانية ، التي لا يرتبط وجودها بالبحرين وحدها بقدر ما يرتبط بالخليج من الكويت حتى أقاصي ساحل مسقط وعمان .

من كل هذا تنبع الحاجة إلى توحيد وتنسيق سياستنا عن طريق التشاور ، والتفاهم ، والتفهم لمصيرنا المشترك ، والذي يجيء كل حدث جديد بالدليل تلو الدليل على حاجتنا بعضنا ببعض ، وارتباط مصائرنا بشكل لا غنى فيه للواحد عن الآخر .

رئيس التحرير

أماني . . في عيد الجلوس السعيد

أمنيتى ، ونحن نصدر هذا العدد الخاص عن ذكرى الجلوس الميمون ، أن يجيء علينا عيد الجلوس القادم وقد سبقنا الزمن ، وارتفعنا إلى مستوى التحديات المحيطة بنا وبالمنطقة . . هذا السباق والارتفاع إلى مستوى التحديات يتلخص في قدرتنا على تحقيق الإنجازات التالية :

١-على صعيد الأطماع والأخطار المحدقة بنا ، أتمنى أن نصل إلى حل مشرف يضع حدا للمطالبات الإيرانية المتكررة بالبحرين . . حل قوامه إدراك إيران بأن صداقة العالم العربي لا يمكن أن تأتيها على طبق ، لمجرد أنها تملك الفانتوم ، والمدمرات ، ما دامت ترى في هذه القوة العسكرية وسيلة لاستعراض العضلات والبطولات أمام الشعوب الصغيرة المستضعفة . . الصداقة الحقة تنبع من ايمان جميع أطرافها بحسن النوايا ، وتلاقي المصالح واتحادها ، لا تعارضها وتباينها . وإيران اليوم تمد يدها للشعوب العربية ، تحمل لواء الإسلام والمسالمة ، وتحاول أن توطد علاقتها مع جاراتها العربية الكبرى العراق والسعودية والكويت ، ولكنها في الوقت الذي تمد فيه يداً للتعاون ترفع بالأخرى قبضة التهديد والوعيد مطالبة بحقوق مزعومة في البحرين . . والبحرين – تاريخاً ولغة وواقعاً – أرض عربية يسكنها عرب ، ويتفاعل واقعها بالأحداث العربية في المنطقة ، فكيف تخلص النفوس ، وتصفو النوايا لدى الدول العربية المحيطة بالمنطقة مع وجود هذا الواقع المنفر في السلوك

الإيراني تجاه هذه الأرض العربية . . لو أن إيران كانت جادة في فرض وجود سلمي صداقى لها في المنطقة لضربت صفحاً عن هذا المطلب الواهي ، ولاستطاعت بالتعاون مع دول الخليج أن تحقق لها من الوجود الاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي في المنطقة ما لا يستطيع الف خطاب ادعاء ، أن يحققه .

ولقد قلت في صدر هذه الكلمة أن أمنيتى هى أن نصل إلى حل مشرف مع إيران ، وأضيف بأننى أعني بالمشرف أن يكون حلاً لا تفريط فيه ولا إفراط ، أو بالتعبير الفقهي لا ضرر فيه ولا ضرار !

٢-على صعيد التنمية الاقتصادية ، أتمنى أن نكسر هذا الطوق من السرية والانغلاق الذي يحيط بالتنقيبات البترولية . . إن البترول هو عصب الثروة القومية للبلاد ، وهو العامل الأسهل والأكثر سرعة في مواكبة متطلبات التطور الملحة ، لذلك فقد كان قمينا بنا أن لا نترك حجراً دون أن لا نحركه ، ولا بقعة دون أن نقلبها ، بحثاً عما قد يكون خبيئاً وراءهما من ثروة في الحل لسلسلة المشاكل القائمة .

ومع ثقتنا بكفاءة القائمين على شئوننا البترولية ، إلا أن الأمر يستدعي-في نظرنا-كثيراً من الانفتاح على الشركات البترولية الأخرى . التي لا تتردد في المجازفة بالتنقيب لدى أقل بادرة من الأمل . . إن الشركات العالمية المعروفة قد بلغت درجة التخمة من الامتيازات والإنتاج ، لذلك فإنها تتردد كثيراً في الدخول في متاهات التنقيب إلا على أسس مضمونة ، ولكن كثيراً من الشركات الأخرى تحمل معاولها على ظهور رجالها للبحث عن هذا السائل الثمين لدى أول فرصة . . ودليلنا على ذلك أن معظم شركات التنقيب في الساحل العربي قد أقدمت على استثمارات ضخمة في التنقيب لمجرد أوهام نمت في رؤوس بعض الحكام آمنت بها هذه الشركات ، فحولتها إلى تجربة واقعية ، تحملت أعباء تكاليفها بغض النظر عن النتائج التي جاءت في معظمها-مخيبة لهذه الأحلام .

وأمنيتنا التى نرجو أن تتحول إلى واقع ، هي أن نضع على أعيننا عصابة ، تحجب عنا التدقيق في اسم الشركة وجنسيتها ، وأن ننفصم عن عقدة السعى وراء الشركات العالمية ، وأن نجعل مبدأنا بأن بلادنا مفتوحة لكل من يملك من المال ما هو على استعداد لاستثماره في التنقيب .

الأمنية باختصار ، هو التحرر من عقدة تحكم الشركات الغربية الكبرى ، ومن

إيماننا الأعمى بتقاريرها المغرضة ، ومناوراتها التى هي ليست فوق مستوى الشكوك .

على الصعيد المحلي ، أمنيتى أن يكون هناك انفتاح واقعى-لا اسمى-لتحقيق التلاحم المنشود بين الشعب وحكومته ،وبالرغم من أن الكلمة السامية قد تعرضت لهذا التلاحم ، وأبعاده بشكل واضح إلا أن الأمنية تتعدى التخطيط إلى الأمل بأن يكون التنفيذ على مستوى الحاجة الملحة لتحقيق هذا التلاحم . . إن التدرج أمر مرغوب فيه ،بل لعل الحكمة تقضي بأن لا تنقلب خطانا إلى (طفرات) لا نستطيع تحديد أبعادها ومداها ، ولكن المهم أن تكون الخطى التدريجية واعية سليمة ، وان تكون خطى ذات أبعاد في الطريق إلى هدف واضح منشود ، إلا أن تكون مجرد خطى في متاهة نستهدف منها الحركة أمام مرآة عاكسة دون أبعاد في مقياس التقدم إلى الأمام .

وباختصار مرة أخرى . . أمنيتى أن نكون رواداً في مضمار إشراك الشعب في إدارة شئونه ، وأن تكون ريادتنا هذه منبثقة من إيمان عميق راسخ بحتمية هذه الخطوة وضرورتها في هذه المرحلة . . ريادة محسوسة ملموسة تعمق أصالتنا الحضارية ، وتجعل من أنظمتنا مطالب شعبية تجأر شعوب المنطقة بأن يحذو المسئولون فيها حذوها . . وليس ذلك على الله ، والمسئولين لدينا ، ببعيد . .

على مسئوليتي...

*ترددت أسماء تتعلق بأشخاص معينين لشغل مناصب إدارة المكاتب الخارجية المزمع فتحها في بعض البلدان العربية والغربية . .

الأسماء المذكورة تشمل بعض من أنهوا سنوات الخدمة الرسمية ، ويقضى نظام التقاعد إنهاء خدماتهم . . هكذا ستكون أوضاع البعض أما البعض الآخر ، فهناك اتجاه لإسناد مناصب فخرية وتكريمية لهم . . ولعل وعسى أن يكون فيما يتردد على الأفواه ، الحل الحاسم النهائى لمشكلة تطبيق نظام التقاعد بشكل عام . .

*قل لي رأيته يطالع كتاباً . . وكانت المفاجأة الضخمة عندما قرأت عنوان الكتاب . . فلقد كان . رجوع الشيخ إلى صباه! . .

* التنظيمات الجديدة ستجلب مجموعة من السكرتيرين للمرافق العامة ، والسكرتير سيكون بمنزلة الوزير . .إلا أن التسمية روعى فيها أن لا تثير ظلالا قد يفسرها البعض بانها اتجاه للاستقلال في الوقت الذي نحن أحرص ما نكون فيه على تأييد الاتحاد والإسهام في تسيير عجلته . .

ترى ، حتام نعيش في وهم . . اسمه الاتحاد؟ .

*قال لي صديقي التاجر : طباعة أضواء الخليج اليومية على آلات الأوفست كان رائعاً . .

حبذا لو استطعتم مواصلة الطباعة عليها . .

قلت لصديقي التاجر : هذا ممكن إذا تعاقدت معي على الإعلان فيها لمدة ستة أشهر . .

وسكت صديقي التاجر ، وغيّر مجرى الحديث !

في غمرة الانطلاقة السياسية العامة . .
مطلوب من قطاعنا التجاري أن يتحرك

مخطئ من يظن أن حرية الحركة السياسية وحدها كفيلة بأن تحقق للبحرين ما هي بحاجة إليه من الرخاء والازدهار ، ولن تستطيع كل قوى السياسة والمهارة لديبلوماسية أن تحقق أية درجة من الانفتاح الاقتصادي ما لم يصاحب ذلك عمل داخلي واع يحدد ما هية الحركة داخل الإطار الذي ترسمه السياسة والديبلوماسية في الدولة . . معنى ذلك أن الدولة تستطيع أن تسهل دخول السياح ، وأن ترخي من قيود قوانين تأشيرات الدخول ، وأن تكد أذهان رجال الاقتصاد والإنماء في استقطاب أصحاب المصانع والشركات بشتى التسهيلات المغرية ، ولكن مهمة الدولة تنتهي عند هذا الحد فحسب ، فهي تستطيع بهذا أن تخلق فرص العمل ، وتستقطب الاستثمارات الخارجية ، ولكنها لا تستطيع أن تنفث أكسير الوعي والنشاط في القطاع التجاري ما لم يكن هذا القطاع نفسه واعياً لمشاكل البلد ، متفهماً لها ، عاملاً على التجاوب مع حاجاتها الملحة .

والملاحظ أن قطاعنا التجاري يضم في تشكيلاته الإدارية نخبة من خيرة رجال الأعمال الذين عركتهم التجربة ، ومارسوا التجارة فترة طويلة من حياتهم ، إن لم يكونوا قد توارثوا العمل فيها أباً عن جد ، ولكن المشكلة المتحكمة في هذا السلك الإداري للقطاع التجاري أن مفاهيمه التجارية قد تجمدت عند الوسائل التنظيمية للتجارة الداخلية ، بحيث لم يستطع-عبر السنوات الطويلة التي مرت به-أن يقدم

دفقة جديدة في دم العمل الاقتصادي العام في البلاد .وإذا كنا نغتفر له هذا الجمود عندما كانت البلاد تتململ تحت نير التهديد السياسي الذي يهدد استقرارها الاقتصادي العام في البلاد .فلا معنى اليوم للسكوت عنه بعد أن نفضت البلاد عنها هذا النير ، وأصبحت تتطلع إلى شق طريقها آمنة مستقرة ، في طريق التقدم والازدهار والرخاء .

المطلوب اليوم من قطاعنا التجاري أن يرتفع إلى مستوى المسئولية الوطنية العليا المنوطة به في هذه الفترة الحاسمة التي تمر بها البلاد ، وهذا الارتفاع يتطلب منه مواجهة جدية صريحة لكثير من المشاكل القائمة في القطاع التجاري ، لمصلحة هذا القطاع ذاته بوجه خاص ، ولمصلحة البلاد كلها بوجه عام .

من هذه المشاكل التي تتطلب المواجهة الصريحة-على سبيل المثال لا الحصر-حصر الوكالات التجارية في أبناء البلاد ، أو حملة جنسية البحرين-وبالرغم من أن موضوعات كهذه قد سبقتنا إليها دول أقل منا عراقة في التجارة . وأدنى خبرة منا في وسائل الدعم العملي للتاجر المواطن ، إلا أن موضوعاً هاماً كهذا لم تستطيع الغرفة التجارية-عبر السنين الطويلة التي مضت على تأسيسها-أن تحقق شيئًا منه ، على ما فيه من المصلحة المباشرة للتاجر البحريني الذي أنشئت الغرفة لخدمة مصالحه ، وعلى ما في مثل هذا الإجراء من خدمة مباشرة أيضا للاقتصاد البحريني العام ، حيث تتقلص بتطبيقه مصالح التاجر الأجنبي ، وينكمش تدريجياً حتى يتضاءل ويذوب . . .

ولست أظن أحداً منا ينتصر لتثبيت أقدام التجار الأجانب الذين يمثلون عامل استنزاف للاقتصاد الوطني ، لا عامل استثمار له مردود في الاقتصاد .

. . . وفي الوقت الذي كان منتظراً فيه من الغرفة أن تعمل على تفتيت الاحتكار نراها-بقصد-تساعد على استشرائه وتوطيده ، فعندما تقدمت بعض الشركات الأجنبية ، في محاولة منها لاسترضاء المشاعر الوطنية ، باستعدادها لإشراك الأهالي في بعض مجالات نشاطها التجاري ، نرى الغرفة قد اصطفت فرداً أو أفراداً من رجال الأعمال للاشتراك مع هذه الشركات ، وكأنها بهذا قد حققت المصلحة الوطنية التي كانت تقضي بإرغام هذه الشركات على طرح أسهم عامة يشترك في شرائها جميع المواطنين . . وهناك اليوم أخبار عن شركة أجنبية أخرى في سبيل عرض إشراك الأهالي في نشاطاتها ، ولن نستبعد أن نسمع بعد أيام أن فلاناً أو

علاناً من التجار قد اشترك مع هذه الشركة ، فحقق المصلحة الوطنية العليا ، وكفى اللّه الغرفة شر محاربة الاحتكار !

ويأتي بعد هذا مشروع القانون التجاري الذي لا وجود له في البحرين ، وفي الوقت الذي كان على الغرفة أن تجعل من إيجاد هذا القانون مرتكزاً أساسياً لجميع مجهوداتها ، نراه قد أصبح شيئاً ثانوياً بحيث لا يوجد من الغرفة إلاّ المعاذير والمبررات لتأخير وجوده . . بالرغم من أنّ شيئاً حيوياً أساسياً كهذا لا يمكن أن يوقف أي تبرير لتأخير استصداره وجعله منطقاً لجميع التحركات والنشاطات في الميدان التجاري . . ومأساة شركات المساهمة للتأمين ، والبنوك الأهلية ، والفنادق . . إلى آخر القائمة من المشاريع العامة التي كان على الغرفة أن تحتضنها ، والتي قضت عليها المصالح الخاصة ، والاحتكارات في مهدها قبل أن تولد . . كل هذه وغيرها تجعلنا نطالب بتغيير الرؤية في إدارة القطاع التجاري ، لكي تنسجم مع ما تتطلبه البلاد من رؤية واضحة متجردة للمصلحة العامة للاقتصاد القومي .

ولعل مجلس الإدارة الجديد ، في الغرفة التجارية ، أن يجعل من هذه الرؤية المطلوبة واقعاً ملموساً بعمل جاد سريع .

كلمة لا بد منها

من أبيات الشعر المأثورة عند العرب ، والتي يتمثل بها كثير من ذوي الرأي ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، البيت الشهير-وأظنه للمتنبي-والذي يقول فيه :

ولم أر في عيوب الناس عيباً
كنقص القادرين على التمام

والشراح والنقاد لا يحتاجون إلى كثير من الجهد في شرح معاني البيت وما ينطبق عليه ، ذلك لان « نقص القادرين على التمام» يمثل مشكلة قائمة ملحة في كثير من الأمور على الصعيد العربي ، والمحلى على حد سواء . . على الصعيد العربي العام كثير من المشاريع الجبارة التي تطنطن لها أجهزة الإعلام ، وتصد لها الملايين ، تتقلص بمرور الوقت والزمن .فلا نرى منها إلا معالم بائسة يائسة لا تمثل ربع ما سمعناه عنها من الإنجاز والإعجاز الذي استطاعت تحقيقه . . الملايين هى هي ، لا تتناقص ، بل تزيد و تزيد ، ولكن لعنة «بنقص القادرين على التمام» راسخة في أعماقنا لا نستطيع منها فكاكاً وكأنها أسطورة لعنة الفراعنة تتجدد كلما تقدم العلم ، وكلما ازداد الإنسان إيمانا ببعد عالم اليوم وحقائقه ، عن أحلام الخرافات وخرافات الأحلام .

على الصعيد المحلى ربما تكون آثار هذه اللعنة أكثر وضوحاً وجلاءً ، ذلك لأن شئوننا الخاصة ليست صورة بعيدة نلتقطها بنظرة الطائر ، ولكنها صورة مكبرة فاضحة

تملأ الأسماع والأذهان وتكاد تصدم الأبصار من فرط الوضوح والجلاء . . خذ-مثلا-التنظيمات الحكومية ، وإنشاء مجلس الدولة ، وتركيز الصلاحيات في أيدي الأكفياء من المواطنين ، والهمة التي أبداها كثير منهم في اللحاق بمتطلبات الإصلاح التي فاتتنا في فترة الجمود السابقة . . كل هذا حسن ويستحق الكثير من التقدير والإعجاب ، ولكننا مع ذلك نحس بأننا نمسك العصا من الوسط كما يقولون ، وأننا نفتقر إلى شيء من الشجاعة والحزم والعزم لنجعل مسيرة هذا النظام حية نشطة ، لا تصطدم بمشكلة عدم التناسق بين عقليات القائمين على أمره . . ولما كان هذا النظام جديداً ، ولما كان كل جديد يحتاج إلى التجديد في جميع عناصره ، فلقد كان المنطق والواجب يحتمان علينا أن نحرص كل الحرص على تجديد خلايا النشاط الحكومي ، وإعادة دفق الدماء الحارة إلى خلاياه عن طريق زراعة القلب الشاب المتدفق بدماء الحيوية والنشاط . . ولكن لعنة «نقص القادرين» تحكمت فينا مرة أخرى ، فلم نقم بتنفيذ نظام التقاعد الذي يشكل تنفيذه حجر الزاوية في كل دفقة جديدة من الحيوية نريد أن نزود بها الجهاز الحكومي . . أعدنا تشكيل الدوائر ، وغيرنا أسماءها ، وأنظمتها ، ولكننا تركنا عوامل العجز والركود فيها على حالها دون أن نمسها . فكأننا بذلك قد ألغمنا أمامنا الطريق بما يحد من الانطلاقة التي استهدفناها بهذا الإصلاح .

إن تنفيذ نظام التقاعد لا يمثل الخطورة على أي جهاز حكومي ، ولا يمكن أن يحدث أى تخلخل في نظام العمل إلا إذا كنا نعتقد بأن هناك أناساً معينين قد خلقوا ليمارسوا عملاً معيناً لا يستطيع سواهم أن يقوم به ، واعتقاد كهذا-على سذاجته-لا يبطن الا النضوب والخواء في بلد أكثر ما يعتز به هو قدرته الخارقة على التجدّد والتطور والارتفاع إلى مستوى المسئولية التي يدفعها إليه هذا التطور والنمو .

نحن مع القائلين بأن تنفيذ النظام يجب أن يكفل الحياة الكريمة لجيل المتقاعدين إلا عن طريق قتل فرص التقدم للآخرين ، وشلّ ملكات النبوغ ومواهب الإبداع التي لا شك في أنها السمة البارزة في كثير من الشباب المؤهلين . .

لقد آن الأوان لنا أن نتخلص من لعنة «نقص القادرين على التمام» وأن نستعمل بعض العزم والحزم لنثبت لأنفسنا-قبل غيرنا-استمرار سنة الحياة في التطور والتجدد ، وأن القديم لا يمكن أن يظل قائما إلى ما شاء الله ، وإلا شلت حركة الكون ، وهمدت عوامل النشاط ، وعمت برودة الموت والجمود على جميع مرافق الحياة .

رأي الأضواء

لا شك في أن التلاحم الاقتصادي بين البلدان المتقاربة من أولى ملامح النمو المتكامل الذي تسعى إليه كل دولة حديثة تعرف ما لهذا التلاحم بينها من أهمية في دعم تحركها الإنمائي والمعيشي . . ولقد سبقتنا في ذلك الدول الغربية فأقامت بينها-على تباين وتضارب مصالحها-وسيلة لهذا التلاحم أسمته بالسوق الأوروبية المشتركة ، أباحت فيه تبادل تصدير البضائع ، وإعفاء كثير منها من الضرائب الجمركية . . ونحن هنا في الخليج كان أولى بنا ، قبل الدخول في متاهات الاتحاد السياسي ، أن نوجد هذا التنسيق الاقتصادي بين بلدانه ، حتى يكون ركيزة طبيعية تمثل خير منطلق لأية ارتباطات سياسية توحيها ظروف المنطقة فيما بعد . .

والكويت الشقيقة - كان ولا يزال - يمثل الذهنية المتفتحة الواعية التي تدرك ما لأهمية الترابط الاقتصادي من تأثير بعيد على مستقبل المنطقة ورخائها ، بل وبالتالي -على استقرارها السياسي الذي أثبتت التجارب بأن لا سبيل إلى وجوده إلا بإحاطته برباط متين من الرخاء الذي يوفره مثل هذا التعاون . . وإذ يتم اليوم إعلان إنشاء بنك البحرين والكويت ، فإن ذلك دليل على عمق إدراك البلدين الشقيقين بواجبهما تجاه مصالحهما ، وإيذاناً بوضع حجر الزاوية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج من الشمال إلى أقصى الجنوب .

لقد كانت البنوك في البحرين ، حتى يوم إنشاء هذا البنك الجديد أسيرة مفاهيم

مغلقة في العمل التجاري الذي يستهدف الربح فحسب دون الإسهام في المشاريع الإنمائية والصناعية التي تحتاج إليها البلاد في نهضتها الحديثة . . ووجود نخبة من رجال الأعمال الكويتيين ذوي الرأى والخبرة إلى جانب نخبة أخرى من رجالات البحرين الذين يتميزون بالتفتح الذهني في مجلس إدارة هذا البنك ، إيذاناً بتحول خطير في مفاهيم العمل المصرفي ، كفيلة بإنعاش الآمال في إيجاد نهضة اقتصادية حقة قائمة على معايشة ذهنية متفتحة إلى احتياجات صرحنا الاقتصادي الذي نسعى لتكامله .

تحية لبنك البحرين والكويت في طور إنشائه ، وأهلاً به يمثل انطلاقاً جديداً نحو العمل المصرفي الهادف ، وعلى بركة الله سعى رجالاته لدعم النهضة الاقتصادية في منطقتنا الحبيبة .

التحرير

هل نحن سائرون نحو إستراتيجية خليجية؟

الذي يظن أن عالم السياسة ، ومنطق الاستراتيجيات المرسوم يخضع للصدف ، أو يتأثر بها ، يقع في وهم كبير ، ولكن شيئاً أهم كثيراً من الصدف ، يمكن أن يقلب هذا العالم ، ويعكس هذه الإستراتيجية ، ذلك هو الرعونة ، والمكابرة ، ومحاولة تسيير الأحداث عن طريق التربع فوق قمتها ، دون الولوج إلى أبعادها وتحليل ما هي عليه ، وما كانت ، وما يمكن أن تكون أو لا تكون . .

الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، عن طريق الرعونة الأمريكية ، وعقد الامتياز الذهني والعلمي التي تعشش في أدمغة ساستها ، حاولت بكل غباء أن تجند الشرق الأوسط ، بكل طاقاته نحو مكافحة الغول الوهمي الذي يقض مضجعها ، الشيوعية الدولية . . والشيوعية هذه ، في المفهوم الأمريكي ، ليست ما نكافحه اليوم مما يلغي وجود الفكر العربي وإرادة التغيير لدى الفرد العربي ، وإنما كانت الشيوعية في إستراتيجيتها هي كل تحرك يرمي إلى إيجاد ملامح لهذا الفكر ، وتكريس لهذا التغيير المطلوب ، وكان أن فجر عبد الناصر تناقضات هذه الإستراتيجية الأمريكية ، وعراها من ورقة التوت التي التفت بها ، فسقطت ، ولكنها لم تنته بسقوط دالاس مهندسها الأول ، وإنما جاء خلفاؤه ، دوافع رعونة المناطحة الأمريكية نفسها ، وطريقة تسيير الأحداث بأسلوب التربع فوقها ، فراحوا هذه المرة بعد أن سقطت إستراتيجية الأحلاف يشحذون سنان حربتهم المشهورة ويعيدون تكوين عناصر

صنعها لكي تكون نافذة ، فعالة ، في قلب إرادة التعبير العربية-عودهم الألد- عندما تحاول التململ أو التجسد من جديد ، وكانت مأساة ٦٧ أول جرح غائر صديدي تحدثه الحربة الأمريكية- بعد شحذها وتقوية عناصرها الفولاذية-في جسم الأمة العربية .

لكن أحداث ٦ أكتوبر-وما بعدها-سواء أردنا ذلك أم لم نرده ، والعين الحمراء التي نظرت بها السعودية العربية لأمريكا ، وهي الصديقة التقليدية للأمريكان ، أعطت النور الأخضر خطورة السلاح الذي يملكونه ، وثقتهم بأن أمريكا لا تحمي الإنظمة في الخليج ولا غيره ، إلا إذا يأتى من هذه الحماية دعم لديدبانها المسلح ، وشحذ لأسنته ، إلا أن جميع الأنظمة لدينا لم تكن تملك الانفلات من عقدة هذه المظلة الأمريكية ، إلا بعد أن آمنت السعودية-والكويت مثلها-بأن مثل هذا الانفلات لا يعني بالضرورة الدخول تحت المظلة الأخرى المجابهة للأمريكان ، وإن عقدة تخويف الأمريكان لهم بالخطر الشيوعي لا يدانيه إلا الخطر الأمريكي نفسه الذي داس آدمية الإنسان في الفرد العربي ، حاكماً ومحكوماً ، طيلة العقدين الماضيين من السنين .

إذن ، كان أنفلات بلدان البترول الشرق أوسطية من القطب الجاذب الأمريكي حدثاً كبيراً تأتي عنه إعادة تقييم شامل للوضع في بلدان المنطقة .

ماذا كانت عليه الأوضاع؟ وكيف يمكن خلق ذاتية نابعة من المنطقة نفسها تكفى- معنوياً على الأقل - لتكريس استقلال الإدارة العربية في بلدان الخليج؟ للرد على هذا التساؤل ، يجب الوقوف لوهلة أمام العلاقات السعودية الكويتية ، التي لا يصح التعبير عنها بأنها كانت سيئة ، كما لا يمكن القول بأنها كانت جيدة ، ولكنها كانت- حتى وقت قريب - ثقلاً سابحاً في الهواء لا يملك التأثير سلباً وإيجاباً في التيارات السياسية للمنطقة ، بحكم هذا الضياع ، وهذا الإهدار لثقله السابح في الفضاء . . أسباب هذا الضياع كثيراً ، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

١- الانفتاح الديمقراطي ، وتصرفات الكويت على الصعيد العربي والعالمي بما هو أكبر من حجمها الحقيقي ، وهي ضريبة كبرى تدفعها الدولة - راضية- لتكريس المفاهيم الديمقراطية والانفتاحية والمبدئية التي ارتضاها الكويتيون على اختلاف المشارب وتضارب الأهواء والميول .

٢-الانفلات الصحافي-إن صح التعبير-الذي أجاز لنفسه أن يقيم ، ويوجه ، وينقد ، ويجرح ، ويسيل الدماء لا على مستواه الداخلي فحسب ، بل على مستوى عربي

وعالمي ، في فترة عربية حرجة مليئة بالحساسيات ، والتناقضات والتيارات . . للحقيقة فإن المسئولين في الكويت لم يكونوا وراء هذا الانفلات ، ولكنها - مرة أخرى - ضريبة قاسية دفعوها من صلب رغبتهم الأكيدة في توطيد علاقاتهم بالجارات والشقيقات من دول المنطقة والشرق الأوسط . .

٣- رغبة النظام في الكويت ، وحرصه على إبراز الصبغة ، أو المسحة الكويتية ، أو بالأحرى الوجه الكويتي على كثير من القرارات ، ذات المدلول العربي أو العالمي العام ، وهي رغبة مشروعة ، بل وواجبة ، في دولة صغيرة تدفعها التحديات إلى إثبات الوجود ، وتكريس الشخصية الاستقلالية ، والإيحاء للمتطرفين بأنها ليست أقل على صعيد الشعارات ، والصرخات الجماهيرية اللاهية التي تتلاشى في الفضاء .

أسباب كهذه ، قد تكون ضرورة يمليها واقع الكويت ، كان يدركها المسئولون في الكويت ، ويدركون أيضا أنها من أهم أسباب فتور العلاقات بين الكويت وجاراتها الكبيرات . .والفترة التى قضاها الشيخ جابر العلي السالم الصباح بعيدا عن الحكم ، في التأمل الفلسفي الجنبلاطى ، أتاحت له أن يقيم ركائز فلسفته الخليجية الخاصة ، والتي تعتمد على مبدأ أن جسور الحوار المتواصل هي السبيل إلى تفتيت الرواسب ، والشكوك ، والتراكمات . . من هنا كانت رحلته إلى الحج في العام الماضي ، حيث وطد أول مدماك في صرح العلاقات السعودية الكويتية ، وتحددت معالم البناء وقوته في الزيارة التي قام بها ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد إلى السعودية ، ومسح بيده جميع آثار الجروح الطفيفة ، وبدا في الجو الخليجي أن الثقل الذي كان سابحا في الهواء قد عاد إلى الأرض ، وبدأ يمارس ثقله الطبيعي والقيادى في المنطقة . .

أين تقف البحرين بشكل خاص ، وبلدان الخليج الأخرى بشكل عام من هذا التقارب السعودي الكويتي ، أو من عودة الثقل الضائع في الفضاء إلى ممارسة دوره الطبيعى؟

للحقيقة والتاريخ ، فلقد كان من هموم البحرين الثقيلة أن يبقى ثقل الكويت والسعودية مشتتاً ضائعاً في وقت أحوج ما تكون فيه المنطقة إلى ممارسة هذا الثقل . وليس سراً أن البحرين كان لها دور في تقريب وجهات النظر بين السعودية وأبو ظبي بالنسبة إلى خلافات الحدود بين البلدين . هذا الدور الذي مارسه المسئولون لدينا انطلاقا من الرغبة الملحة في تكوين تكتل خليجي يكون قطباه الكويت والسعودية ،

لم يكن من السهل ممارسته مع الكويت والسعودية لكون البلدين يمثلان قطبي الرحى في الثقل السياسي والمالي في المنطقة ، ولكون البحرين مدينة-أدبيا ، وماديا- لكلا الدولتين كان من هموم البحرين أيضا محاولتها الدائبة للمشي على حبل دقيق ممدود دون أن تتأرجح ، فتقع ، على الجانب السعودي والكويتي ، وكلا الأمرين أحلاهما مر . .

لذلك فقد تنفست البحرين الصعداء كثيراً عندما توحدت نظرة القطبين في مشاكل الخليج ، وتمت إذابة الطبقة الجليدية الرقيقة بحرارة اللقاء والبحث والحوار بين البلدين . .

يبقى بعد هذا ، التساؤل ، هل تكون اللقاءات مقدمة لوضع رؤية إستراتيجية واضحة لتحركات بلدان الخليج؟ نعتقد أن هذا اليوم الهم الأكبر لقادة المنطقة ، ولمخططي السياسة في رقعتنا الخليجية ، ومن يتأمل الاتفاق السعودي الكويتي على تأليف مجلس وزراء لبلدان المنطقة يدرك كم هذه الرؤية مستحوذة علي اهتمام المسئولين في البلدين ، ويقيننا أن لقاء البحرين الكويت ما هو الا مقدمة للقاءات أخرى مع قادة بلدان الخليج الأخرى ، يتم من خلالها وضع الملامح الجديدة لإستراتيجية مستقلة نابعة من القوى الذاتية لبلدان المنطقة منفصلة من عقال النفوذ الأمريكي . ومن عقدة الخوف من الشيوعية ، التي يمكن أن تتسرب منها هذه التيارات . .على هامش الزيارة :

التعميم الإعلامي ، المقصود أو غير المقصود ، الذي مورس على مباحثات الزيارة ، انسحبت آثاره حتى على الإعلام الكويتي المنفتح . . الصحف الكويتية لم تنشر شيئاً ذا قيمة عن المباحثات فيما عدا العموميات الإنشائية المألوفة . .العادة أن الكويت عادة تؤثر بأساليبها الانفتاحية على البحرين ، ولكنها هذه المرة تأثرت بالعادة البحرينية في التكتم والانغلاق . . لعلها أرادت أن تؤثر مرة بعد أن أثرت مرات ومرات! . .

وزير الخارجية البحريني اجتمع برجال الصحف الكويتية وأسمعهم رأي البحرين فيما تطالب به الصحف الكويتية من الانفتاح ، وأنه-أكثر من ذلك-يعرف أنه مهما أصدر من بيانات ، فلن يتجاوز ذلك القفز في الهواء ، وأن من لا يستطيع التطبيق ، عليه أن لا ينجرف في التنديد ، وأن المباريات الإنشائية لا معنى لها في مفاهيم السياسة الدولية ، وإن كانت تحمل كل المعاني في المسابقات المدرسية! .

كلمات لا تنقصها الصراحة

نشرت جريدة « الديلى نيوز» -وهي النسخة الإنجليزية من جريدة الرأى العام- في عددها الصادر بتاريخ ١٧ يوليو رسالة خاصة من مراسلها في دبي يقول فيها : إن مجلس حكام الإمارات المتصالحة أصدر مرسوماً يقضي بتأليف لجنة لتعمل على إعداد دستور فيدرالي للإمارات المتصالحة ، كما يقضى المرسوم أيضا بتأليف مجلس تشريعى فدرالي يتولى سلطة التشريع في جميع الدول الأعضاء في هذا الاتحاد ، وهى : دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، عجمان ، أم القيوين ، الفجيرة ، وأبو ظبي . . ويمضى المراسل إلى القول : بأن تأليف هذه اللجنة ينظر إليه هنا كخطوة نهائية لسلسلة من الإجراءات التحضيرية التي تهدف لإعلان الاتحاد الفيدرالى بين إمارات الساحل المتصالح ، التي تمثل حالياً كيانات منفصلة قائمة بذاتها ، تربطها وحدة اقتصادية غير وثيقة : وحماية بريطانية .

وأول هذه الإجراءات -التي بدأ تطبيقها منذ سنوات عديدة- كان تأليف مجلس لحكام الإمارات المتصالحة ، وإقرار علم موحد ، وجواز سفر موحد لجميع المواطنين فيها . . أما موضوع توحيد العملات المختلفة المستعملة في إمارات الساحل المتصالح ، فإنه الآن قيد البحث .

إلى هنا ، تنتهي هذه الرسالة المنشورة في عدد الجريدة المذكور في صدر الكلمة . لقد حاولت -جهد الطاقة- أن أحصل على تأكيد رسمي من الجهات المعنية في

البحرين عن حقيقة ولادة مثل هذا الاتحاد، وعن مدى صدق ما أورده المراسل في رسالته، فلم أجد أحداً يستطيع تأكيده أو نفيه، ولعل معظم من سألت قد فوجئوا لسماعهم به لأول مرة.

والواقع أن موضوع الوحدة- أو الاتحاد-بين دول الخليج العربي بشكل عام، ليس موضوعاً جديداً وإنما هو قديم طالما خامر نفوس الأقدمين من رجالات هذه المنطقة، وجاشت به نفوس المحدثين على حد سواء. وأمامى الآن-وأنا أكتب هذه الكلمة-نسخة متآكلة من جريدة«البحرين» التى كان يصدرها الأديب المعروف المرحوم عبد الله الزائد، وتاريخ هذه النسخة ١٣ شعبان ١٣٥٨ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩، أى أن عمرها ٢٩ عاماً بالتمام

والكمال.. وافتتاحية هذه النسخة آية في الوعي السياسي العميق بالمصير الموحد الذي يشد هذه الإمارات بعضها إلى بعض، وهي عبارة عن رسالة تسلمها صاحب الجريدة من شخصية كبيرة في الساحل العماني، يثني فيها كاتبها على دعوة الأستاذ الزائد للوحدة بين إمارات الخليج، ويطالبه بالمضى قدماً في الدعوة إليها والسعى لتحقيقها بغض النظر عن الإعراض أو عدم الاكتراث لدى الجهات المختصة، وهو يتمثل له، في الحاجة إلى التكرار واستمرار الكتابة في الموضوع، بالبيت العربي القائل:

أمـا ترى الحـبـل بتكراره
في الصخـرة الصمـاء قـد أثّرا

ثم يلخص كاتب الرسالة آراءه في مثل هذا الاتحاد بالبنود التالية:

١- تبقى سلطة كل أمير على رعيته وفي بلاده كما هي الآن في أى إمارة..

٢-تدعى كل إمارة إلى انتخاب مندوبين عنها باعتبار مندوب واحد عن كل ٤٠٠٠ من السكان، ويكون المندوبون من الأمراء أو الشعب.

٣- يتألف من هؤلاء المندوبين (مجلس الاتحاد).. وينتخب رئيسه من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات، وليس هناك اعتراض على مركز هذا المجلس في البحرين، أو في الكويت. وأعتقد-أي صاحب الاقتراح-أن البحرين أولى لتوسطها في الإمارات ولكونها جزيرة..

٤-مجلس الاتحاد لا يحق له التعرض لشئون الإمارات الداخلية أو ماليتها، وإنما يتولى الأمور السبعة التالية: أولاً: القوة الحربية على اختلاف أنواعها. ثانياً:

التعليم . ثالثاً : الشئون الخارجية ، رابعاً : له الحق في فرض ضرائب جديدة (غير مباشرة) لتأمين نفقات الاتحاد ، خامساً : حل ما قد يحدث بين الأمراء من المنازعات . سادساً : العمله سابعاً : عقد القروض إذا لزم الأمر .

٥-يكون للإمارات نظام قضائي ، وتشريعي واحد ، وجنسية واحدة ، ونظام بريدي واحد ، ومناهج بريدية واحدة ، ومناهج متحدة للمعارف وإدارتها ، وقيادة واحدة .

٦- تلغى الحواجز الجمركية وتأشيرات السفر بين الإمارات .

٧-حيث إن هذه الإمارات جميعها ترتبط بروابط خاصة مع بريطانيا العظمى وبما أنها لا تعتقد بوجود أو احتمال وقوع أي خطر على كيانها وعروبتها من هذه العلاقة ، فيجب أن تستمد المعونة من هذه الدولة بما يكفل نمو الاتحاد وثباته .

٨-تشتمل مهام مجلس الاتحاد مهمة العمل على توثيق الروابط والتحالف مع البلاد العربية المجاورة ، وأخصها المملكة العربية السعودية والعراق .

وتنتهي بهذا البند ، البند الثامن الأسس التي يراها ذلك العماني الكبير أساساً للاتحاد بين إمارات الخليج العربي منذ ثلاثين سنة مضت .

ولعلنا لو أردنا اليوم أسساً مثالية للاتحاد بين إمارات الخليج ، لما استطعنا أن نأتي بأقوى من مثل هذه المبادئ والأسس ، مع بعض التعديلات التي يقتضيها تغير الظروف والأحوال في خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن . . بل ولعل هذه الدعوة ، لو صادفت آذاناً صاغية من المسئولين في الإمارات آنذاك لكان لنا دولة في الخليج لها تأثيرها الكبير اليوم بين شقيقاتها الدول العربية الأخرى في جميع المجالات . . ولسنا ندعو اليوم إلى قيام مثل هذا الاتحاد الذي نادى به الساسة والمفكرون طيلة هذه الحقبة الطويلة من الزمن ، ذلك لأننا ندرك بأن هذه الفترة الزمنية قد دعمت هذا التباعد بين بلدان الخليج وإماراته بدل أن تزيد من أواصر القرب بينها ، وأن السياسات والعنعنات القبلية ، والرواسب ، قد دعمت هذا التباعد والتفكك إلى درجة لا يرجى لها رأب قريب ، ولكننا ندعو إلى شيء من التقارب والتنسيق مع إمارات الخليج-المتقدمة منها على الأخص-في الميادين التي لا يمكن أن تؤثر في سيادة كل قطر منها ، أو اعتداد المسئولين فيهابآرائهم القبلية الخاصة . ولعل أبرز هذه الميادين ، وأكثرها بعداً عن السياسات والعنعنات ، هي الصحة والتعليم . . الذي لا شك فيه أننا ندرك جميعاً حاجتنا إلى التنسيق في هذين الميدانين على الأخص لعلمنا بأن مشاكلنا فيهما مشتركة ، فالأمراض المستوطنة في بقاع الخليج تكاد تكون واحدة ، وسبل علاجها

مفككة موزعة تستنزف الكثير من الجهد والمال في كل قطر على حدة ، وهي لو وحدت ، أو نسقّ بين حاجاتها ، لأمكن التخلص من كثير من الأعباء المالية ، ولتوفرت لنا الأيادي الفنية في الحقل الصحى بأقصر السبل وأقل التكاليف . . ومثل هذا يمكن أن يقال عن التعليم وحاجة بلدان الخليج إلى التنسيق في سياساته ، بحيث يستفيد كل قطر مما يتوافر لدى القطر الآخر وما لا يتوافر لديه ، من معاهد أو مدرسين في مختلف مجالات حقل التعليم .

هذا كلام قلناه ودعونا إليه أكثر من مرة على صفحات هذه الجريدة ، ويجدد دعوتنا إليه اليوم ما سبقنا إليه اليوم الرواد الأوائل ، أمثال الزائد رحمه الله ، منذ ثلاثين عاما . . ولعل في استعادتنا لما دعا إليه السلف الصالح ، وسعى إليه ، عبرة وتذكرة لقوم يستمعون القول ، ويتبعون أحسنه .

حديث هادئ وسط مصاهر الألمنيوم في ألبا
ماهو دور الشركة في تنمية الاقتصاد العام للبلاد؟

الأخ الزميل، محمد قاسم الشيراوي، لم يترك زيادة لمستزيد بالنسبة لنتائج زيارتنا الشركة (ألبا) ولقائنا الممتع مع مديرها المستر لفنجستون، وجولتنا الشاقة-الممتعة معاً-في مصاهر الشركة، وأفرانها، ونار الله الموقدة المتأججة في بطون هذه المصاهر والأفران.. غير أني لي بعض ملاحظات هامشية أود أن أسلط عليها الأضواء، وهي أشياء لفتت نظري أكثر من غيرها في خلال المناقشة الموضوعية التي أجريناها مع مديرها العام.. ويمكن إيجاز ملاحظاتي في النقاط التالية:

١- يقول المدير العام إن الشركة تسلم لكل مساهم نصيبه من إنتاج الألمنيوم، وهو يتولى بيعه في السوق العالمية بالوسائل التي يراها مناسبة له، وتذهب الأرباح مباشرة إليه-أي أن الشركة هنا ليس لها شأن بالربح أو الخسارة، وإنما هي تعمل بمثابة الأجير للشركات الأم المالكة، أو بمثابة الثور أو الحمار-وأرجو المعذرة على هذا التشبيه- الذي يدير نواعير الري دون أن تتعدى مثو بته الأكل والمنام!. الشركة هنا لا شأن لها بما يجنيه أصحاب الأسهم من أرباح، بل حتى أنها لا علم لها بهذه الأرباح.. وإذا كان هذا يعد في مصلحة أصحاب الأسهم-بما فيهم حكومة البحرين-فإنه قطعا ليس في صالح الاقتصاد العام من حيث عدم وجود الترابط بين نمو الأرباح وتوسع الشركة في النشاطات المهنية من جهة، ولعدم وجود الحافز الذي يدفع بإدارة هذه الشركة إلى رفع مستوى خدماتها لموظفيها،

تبعا للارتفاع المضطرد في أرباحها ، من جهة أخرى .
وكما هو معروف ، فإن اجتماعات مجلس إدارة شركة البا تعقد في نيويورك ، وفي لندن وغيرهما من المدن العالمية ، أي أن مقر المجلس ليس البحرين كما يجب أن يكون ، وهذا معناه أن أعضاء المجلس ليسوا مرتبطين بمنطقة العمل إلا بهذه الاجتماعات . . ومن خلال تقارير المدير العام ، وكان الله في عونه ، حين يضطر أن يلائم بين ضغوط أصحاب الأسهم-البعيدين عن واقع العمل- للاحتفاظ بمستوى أرباحهم-أو زيادته ، والحاجة للتوسع في الرعاية الاجتماعية للعمال والموظفين تبعاً لضغوط الوعي المتزايد بينهم نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية في البلاد .

٢- كثير من العمال الذين كانوا يركزون شكاواهم في عدم تناسب المرتبات التي يتقاضونها مع مشقة العمل الذي يقومون به وخطورته ، وكما قال لي أحدهم فإن الشركة لا تقدر الموظف . . وكلمة عدم تقدير الموظف تعبير عمالي شائع يعكس الألم الممض المترسب في أعماق العمال نتيجة لشعورهم بحقوقهم المهضومة ، خصوصاً إذا وجد بينهم من تدفعه أيدولوجيات معينه إلى تكريس هذا الشعور ، وتوسيع أبعاده ، لتهيئتهم للانفجار عند الضرورة خدمة لمآربه السياسية .

أنا لا أقول بوجود هذه العينة من الناس بينهم ، ولكني أدعو الشركة إلى تطوير هذه المشاعر والآلام بخلق المزيد من الرعاية الاجتماعية للعمال والموظفين ، ولن يتأتى لها ذلك إلا عن طريق خلق جهاز واع يتحسس هذه المشاكل ، ويضع لها الحلول اللازمة التي تشعر العامل بحرص الشركة على حقوقه وراحته ومستقبله . . طبعاً هذا الجهاز الواعي الذي أشير إليه يمكن أن يتجسد في نقابة مهنية متجردة ، تكون صلة الوصل بين الجهاز الإداري في الشركة والعمال ، ولكن في غيبة وجود النقابات ليس هناك ما يمنع بهذه المهمة حتى تقوم النقابات .

ولعل من الخير لوزارة العمل أن تعين مندوباً مقيماً لها في الشركة ، لكي يستطيع حل المشاكل العالمية العابرة ON SPOT كما يقولون ، فذلك أجدى وأنفع من أن تجيء إليها أن تستشري وتتفاقم وتندلع .

هاتان ملاحظتان عابرتان ، استوحيتهما من واقع حديثنا مع السيد المدير العام للشركة ، وبعض العمال الذين التقيتهم في خلال الجولة ، عسى أن تتقبلها الأطراف المعنية بروح الموضوعية والنية الحسنة لخدمة الجميع .

معنى وجود صحفيين من إيران في البحرين

وصول صحفيين إيرانيين ، بصفة رسمية ، ولأول مرة إلى البحرين ، يحمل بادرة لابد من التنويه بإيجابيتها ، وهي أن إيران قد طرحت الادعاءات جانباً ، وبدأت تؤمن بالنتائج المسبقة للاستقصاء الذي قام به مندوب الأمم المتحدة يوثانت ، والذي كان مجرد إعلان إيران قبولها به ، يعتبر قبولاً بنتيجة حتمية تعني النهاية لأسطورة المطالبة بالبحرين ، والتي كانت تقف بمثابة السد الحائل بين إيران وبين أية حركة فيها للالتقاء بالعرب الذين يحتاجون لأكثر من دليل على «حسن النية» ليس أقلها طراح الإدعاء بالبحرين .

ولقد أتيح لي أن ألتقي الصحفيين الإيرانيين على مائدة أخوية في نادي بابكو ، وكان لي معهما حديث شيق مستفيض عمّ يعنيه وضع النهاية لهذا الادعاء . . في رأي الصحفيين الإيرانيين أن المطالبة بالبحرين كانت دائماً شيئاً «تقليدياً» بمعنى أن احداً لم يفكر في «ماهيته» أو أسبابه «ونتائجه إلا بعد أن أعلنت بريطانيا نيتها على الانسحاب وعندما جد الجد ، تحركت الدبلوماسية الإيرانية لسبر غور هذا المطلب على صعيد الربح-بأقل أجزائه . . وتغلب الحكمة ، على العاطفة والمصلحة على الأحلام المجنحة ، وكان هذا الحل الموضوعي الذي وضع النهاية الطبيعية لخلاف من أحد الخلافات المريرة بين العرب والإيرانيين .

وعلى صعيد المصالح المشتركة ، وليدة هذه المصالحة بين العرب وإيران ، فإن هناك

فرصاً كبيرة لحل المشاكل المعلقة مع العراق، ومصر، كما أن هناك فرصاً كبيرة لجر إيران إلى صف معسكر المقاطعة لإسرائيل، وهكذا كان انطباع الصحفيين الإيرانيين عن أبعاد نتائج الحل الأخير الذي انتهت إليه مشكلة البحرين.. أما على صعيد الخليج، وعلاقات إيران، بأقطاره، فإنهما يريان بأن إيران بإقدامها على حل المشكلة بطريقة يرضى عنها عرب الخليج، قد أزالت الحاجز المصطنع الذي لم يكن يفصلها عن البحرين فحسب، ولكن عن جميع أقطار الخليج.

إن ايران قد قبلت بما يمليه الأمر الواقع، والواقع، كما يقولون-من أشق الأمور على النفس الشرقية آن تقبل به، وقد انتصرت إيران علي نفسها بقبول هذا الواقع، قبل أي شيء آخر.. وكلمة أخير، فإن زيارة الصحفيين للبحرين جاءت بإيعاز من حكومتهما، ليكون دليلا على بداية عهد جديد من التفاهم - على مستوى الند للند-بين البحرين وإيران.

التقصي شيء ..
والاستفتاء شيء آخر ..
من كان في هذه أعمى، فهو في غيرها أعمى .. وأضل سبيلا

يدفعني لمعاودة الكتابة في هذا الموضوع ما قرأته في بعض الصحف التي تصدر في البلدان المجاورة عن التشكيك التي إثارتها عن الحل الذي انتهت إليه قضية البحرين . ولعل من المؤسف-بل المؤلم-ان تتغلب الشعارات العقائدية ، والمبادئ الحزبية ، على الأساليب الواقعية في معالجة المشاكل الملحة .

ولعل أي عربي ، مهما كانت عقيدته السياسية ، يتفق معي بأن التهديد الإيراني للبحرين كان يمثل كابوساً مريعاً يجثم على أنفاس كل تحرك تحاول البحرين أن تمارسه ، سواء على صعيدها الداخلي المحدود ، أو صعيدها العربي العام .. ولم تستطيع الدول العربية ، طوال فترة النهضة الحديثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أن تقدم للبحرين أي حل عملي يزيح عنها عبء هذا الكابوس الذي تتخبط تحته اللهم إلا على صعيد الأماني الحلوة ، والأحاديث السياسية والإذاعية ، من أن البحرين جزء لا يتجزأ من الأرض العربية ، إلى غير من العبارات التي سبق أن نفخنا فيها على فلسطين ، فطارت ، وبقى الكلام المردد المعاد ، وبقيت معه قوات الشر في عقر أراضينا العربية ، ونحن ما فتئنا نهز رؤوسنا ، أسرى نشوة الشعارات والتصريحات المنمقة المنتقاة .. إن النكسة بالرغم من كل مساوئها قد عملت الشعوب العربية شيئاً واحداً دفعت الشعوب الكثير من حريتها وكرامتها لتتعلمه ، هذا الشيء الذي بدأت الشعوب العربية تؤمن به هو أنه لا مجال للمزايدة في قضاياها الملحة ، وأن على تجار

الوطنية ، وسماسرة الشعارات ، أن يبحثوا لهم عن سوق أخرى لبيع بضاعتهم الكاسدة ، بعد أن كشفت فسادها الشعوب . . إن الأسلوب الذي أتبعته البحرين في حل قضيتها أسلوب عملي ، واقعي ، يحقق للبحرين وللعروبة مكاسب عجزت سوق الشعارات والمزايدات أن تحققها في عشرات السنين ، ويقينا لو ان البحرين انتظرت ، واعتمدت على الصراخ اللفظي ، والجعجعة الكلامية ، لضاعت ، كما ضاع غيرها ، وبقيت أصداء الصراخ تتجمع لتنتقل إلى منطقة أخرى تجد فيها سوقاً جديدة لممارسة رفع العقيرة والمزايدة بالألفاظ والكلام . . .

إن البحرين حين ارتضت لنفسها القبول بمبعوث دولي لتقصي الحقيقة في رغبات شعبها لم تتخذ هذا الحل عبثاً ، بل إنها قبلت جميع الحلول عن ظهر بطن فوجدت أن حلاً كهذا هو أخفها وطأة ، وأقربها للمنطق ، والواقع من عشرات الحلول التي كانت تدرسها وتمحصها طيلة السنوات الماضية والذي يقول بأن حلا كهذا هو بمثابة قبول للاستفتاء الذي كانت إيران تدعو إليه ، يعمى أو يتعامى عن أبسط قواعد الفهم والمنطق لأبسط مفاهيم القوانين الدولية في تعريف مثل هذه الكلمات . .

إن الاستفتاء معناه-سياسـ 307 ، الشعب في موضوع ما عن طريق التصويت عليه ، وهو يعني لجاناً وصنـ.يق .سرم ، وسرية ، ومراقبين حياديين إلى آخر متطلبات القائمة مما يقتضيه التصويت ، فأين هذا من لجنة التقصي العالمية هذه ، التي تصل إلى البحرين بكل هدوء وسكينة و تقابل الأفراد والجماعات بدون روتين ولا أوراق ، ولا صناديق وإنما يتحدث معهم أفرادها حديث الصديق إلى الصديق ، وهو حديث يؤكد إستمراره كل يوم ونتائجة المعروفة مسبقاً ، صدق انتماء المواطنين لعروبتهم في كل مجال يخوضون فيه مع المبعوث ومعاونيه . . إن المعارضة لوجه المعارضة ، والانتقاد على طريقة خالف تعرف ، من ابراز العيوب التي يتصف بها العقائديون العرب ، وإذا كانت خطورة هذا الأسلوب تنحصر في المزايدات اللفظية على الشئون العادية ، فإن خطورته أكبر ، وضرره أشد ، عندما ينطبق على القضايا المصرية التي تمس كيان منطقة بأسرها ، كقضية البحرين بجميع أبعادها الحاضرة والمستقبلية .

ولعل أصدق مثل يمكن إطلاقه على الأسلوب الذي اتبعته البحرين في حل قضيتها المزمنة تلك القصة الأسطورية القصيرة التي تروى عن أسكندر المقدوني ، والتي رواها لي أحد رجالات البلد المفكرين ، وهي أن الإسكندر تحداه رجاله في أن

يحل عقدة حبل كانوا قد عقدوه بطريقة ملتوية بعد أن عجزوا عن فكها ، فما كان من الإسكندر ، بعد أن تفحص العقدة إلا أن أخذ سكينا فقطعها ، وأنحلت العقدة . وقد حذت ديبلوماسية البحرين حذو الإسكندر ، فقطعت العقدة بعد أن عجز الجميع عن فكها طيلة هذه السنين . ومهما قيل في الطريقة التي اهتدت إليها البحرين لمعالجة العقدة ، فإنها قد حلّت ، وهذا هو المهم ، وعلينا التمتع بالنتائج لا الخلاف على الوسائل والاسباب .

وبعد . .

فإذا كان رجاء لجهابذة التحليل السياسي في صحف البلدان الصديقة ، فهو أن (يعتقونا) من اجتهاداتهم التحليلية ، وتخريجاتهم العبقرية ، لمضاعفات هذا الحل ومراميه وأبعاده وأهدافه ، وإذا كان لابد لذكائهم الوقاد أن يعم نوره الأقطار العربية ، فلديهم من القضايا المصيرية الأخرى ما هو كفيل باستيعاب إشعاعاتهم على الأقل للفترة التي نحتاجها لبلورة كياننا العربي ، حتى لا يطمسه نورهم قبل أن يرى النور . . وليستريحوا ليريحوا .

شاطر ومشطور اسمهما الرز والسكر
وبينهما كامخ اسمه البلدية!

أزمة السكر والرز، هي من تلك الأزمات التي يمكن أن يقال فيها بأنها جاءت من حيث يجب أن تنتهي، أي إنها جاءت من خلال النظام توجد لتلافي حدوثها!

وإليك التفاصيل :

الحكومة قامت-مشكورة-بتوفير إعانة للسكر تكاد تفوق ثمنه الحالي، ولتقنين هذه الإعانة، وضبط، طريقة توزيعها، طلب من كل صاحب دكان قطاعي أن يبيع ربع أو نصف كيلو من السكر لكل من يتقدم له من الأهالي للشراء، وبدلاً من أن يكون في هذا التسهيل النهاية للأزمة، وبدلاً من أن يحدث هذا الإجراء القناعة لدى الناس بتوافره، ظهر أن في الإجراء ذاته يكمن سر تصاعد الأزمة وذلك-أيضا لأن الحكومة تركت لأصحاب الدكاكين حرية بيعة للمواطنين دون نظام معين يقنن أو يحدد هذه الحرية، وكانت النتيجة أن العوامل النفسية المحيطة بالأزمة، والنابعة لدى الناس من خشية عدم توافر السكر في البلاد، قد خلقت اندفاعا وتدافعاً على الشراء، أصبح من الصعب معه ضبط العملية وتقنينها .

وقد رأيت بنفسي طوابير من الناس تقف أمام الدكاكين المحدودة للقطاعي، وصاحب الدكان يسبّ ويلعن هذه الظروف التي تجعله ملزماً بالوقوف في دكانه لتلبية طلبات زبائن السكر المتزاحمين دون غيرهم من الناس . وكانت نتيجة التدافع أن انتهت الكميات الموزعة للبيع بأسرع مما كان مقرراً لها، وبنسبة لا تتفق مع الطاقة

الأستهلاكية المعتادة على هذه المادة . وهذا معناه أحد شيئين : إما أن الأهالي قد أتجهوا إلى تخزين السكر وشراء ما يستطيعون من الكميات منه خشية انتهائه ، أو أن بعضهم وجد في مصانع المشروبات الغازية ، مورداً للربح غير المشروع حيث أخذت هذه المصانع تشتري ما يقدم لها من السكر من ٥٠٪ من سعره الرسمي ، حين فرض عليها أن تشتريه بسعره العادي-دون إعانة-وسمح لها في مقابل ذلك برفع قيمة ثمن زجاجة المشروب الغازي إلى ٤٠ فلساً بدلاً من ٣٠ . . وحتى لا نحكم بضعف الوعي التمويني لدى المواطنين ، فإننا سنفترض أن سر النقص في توافر السكر ، هو اتجاه المواطنين لتخزينه ، بالإضافة إلى اتجاه بعض التجار الجشعين من بائعين إلى تخزينة أيضا ، وإما لبيعة بأكثر من سعره الرسمي للقادرين على الأكثار منه ، أو للاشتراك في بيعه لمصانع المشروبات الغازية التي لا ترفض شراء أية كمية ما دامت تقل ولو قليلا عن السعر العادي الذي فرضته عليها الحكومة مقابل ما سمحت لها من الزيادة في سعر المشروبات الغازية .

إزاء هذا كله قامت الحكومة-مشكورة أيضا-بشن الغارات المفاجئة على دكاكين الباعة ، ووجدت كميات مكدسة منه في مخازن واسعي الذم منهم ، وأجرت بحقهم العقوبات الرادعة ، كما هو منشور في غير هذا المكان ، ولكن هل يستطيع النظام الحالي المطبق على الباعة والمستهلكين تيسير أو توفير السكر والرز للمواطنين ، دون تعقيد أو تعجيز؟

لقد كان اتجاه الحكومة إلى بيع الرز المخفض للمواطن عن طريق إبراز وصل دفع رسوم البلدية للحصول عليه ، كان ذلك إجراءً أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه إجراء غير حكيم ، وأنه يعقد عملية التسهيل والتخفيض التي كانت تستهدفها الحكومة . . قيام المواطن بدفع رسوم البلدية ، أو عدم دفعها ، إجراء ينظمه القانون ، وهو يتيح للبلدية حق رفع الدعوى على من يمتنعون-عجزاً أو عمداً-عن دفع هذه الرسوم ، فلماذا إذن ربط قوت الناس اليومي ، وضروراتهم الأساسية ، والحياتية بدفع رسوم البلدية؟

إنني أعرف-ويعرف معي الكثيرون-أن هناك عائلات فقيرة وكثيرة ، تراكمت عليها رسوم البلدية ، وهي عاجزة عن دفعها فهل تريد الحكومة أن تأخذ باليسار ما تعطيه باليمين ، حين تضطر المواطن الفقير أن يوفر لها رسوم البلدية إذا أراد أن يأكل؟ هل يستطيع الكثيرون من هؤلاء توفير ثمن الرز ذاته ، حتى يستطيع توفير رسوم البلدية المتراكمة؟

والأدهى من ذلك كله أن سكان مدينة عيسى يدفعون إيجارات تمثل الضريبة البلدية نسبة مئوية منها ، أي أنهم يدفعون الإيجارات وهي مضمنة رسوم البلدبة ، ومعنى هذا النظام أن الفرد منهم مطلوب منه الإيجار المتراكم عليه ، هناك بمعزل عن الإيجار ، وتصوروا كيف يضطر المواطن هناك أن يدفع ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ ديناراً ، حسب الإيجار المتخلف عليه ، لكي يحصل على إيصال لشراء كيس رز باثنى عشر أو سبعة عشر ديناراً!

إنه نظام يمكن أن يخدم أي غرض ، إلا الغرض الذي استحدث من أجله ، وهو توفير المواد الأساسية للناس بأرخص الأسعار وأدنى التكاليف . .!

وتجيء خطوة الحكومة الأخيرة بربط السكر أيضا بإيصال البلدية العتيد ، لتزيد الطين بله ، فإذا كان الغداء والعشاء مربوطين فيما مضى بإبداء تقديرك المادي للجهود البلدية ، فإن شربك للشاي وأكلك للحلويات سيكون أيضاً مشوباً بطعم هذه الجهود . . أي أنكم أينما تكونوا تدرككم البلدية ، ولو كنتم في بروج مشيدة . .! حتى ليخيل للإنسان بأن نظام الإعانة هذا قد استحدث لخدمة البلديات وليس لخدمة الجماهير . .

العلاقة العلمية بين الإسمنت . . والراديوم!

الإسمنت في البحرين أصبح وجوده من الندرة وكأنه أسطورة الغول والعنقاء . .

وإذا كان السكر والرز متوافرين ، شريطة أن تبدي تقديرك المادي للجهود البلدية ، فإن الإسمنت وتوافرة لا يفيد لتواجده إبداؤك لأي تقدير ، حتى ولو حاولت ذلك مع السيد مدير شركة الاستيراد ، الذي قلما يتواجد في مكتبه ، وربما حرجاً من كثرة السائلين والعائدين يجرون ذيول الخيبة من عدم توافر الراديوم . .

عفوا أقصد الإسمنت!

وأنا أريد أن أعترف أن أزمة الإسمنت هي أزمة عالمية ، وأن ارتفاع أسعاره لا يجارى ، بحيث إن الكيس منه قد أصبح يباع في حدود دينارين في بعض الأقطار الخليجية الأخرى المجاورة ، ولكن الفرق بيننا وبين البلدان الأخرى ، انه هناك يتواجد ، وبأي سعر بينما هنا لا يتواجد بأي سعر .

ولكن ما هي الأسباب ، وما الذي يجعل البحرين هي البلد الخليجي الوحيد الذي لا يتوافر فيه الإسمنت ، بينما لا نسمع في البلدان الأخرى إلا الشكوى من تصاعد أسعاره ، حتي لقد تلجأ بعض الحكومات الغنية إلى تخصيص إعانة له أسوة بالرز والسكر؟ هل النقص يكمن في إدارة شركة الاستيراد ، التي تملك وحدها حق استيراده . .! هل النقص يكمن في إدارة شركة الاستيراد ، التي تملك وحدها حق استيراده؟ أم أن هناك عوامل أخرى -لا حيلة فيها- أوجدت هذا النقص؟

بسؤال السيد عبد الرحمن حسن تقي ،عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة ، يلقي سيادته اللوم علي ظروف الشحن العالمية ، ويقول : إن لدى الشركة عقود شراء لكميات من الإسمنت تكفي البحرين-على تصاعد استهلاكها- لأكثر من ثمانية عشر شهراً مقبلة ، ولكن المشكلة أن معظم البواخر التي نتصل بها لشحن الإسمنت ترفض ذلك ، على اعتبار أن الإسمنت مادة تعرض الباخرة لكثير من الأوساخ ، لذلك فهي تفضل التعاقد على شحن بضائع أخرى ليست من هذا النوع .

وإذا وقفنا إلى باخرة تقبل الشحن-والكلام لا يزال للسيد عبد الرحمن-فإن ما تطلبه من تكاليف مبالغ فيها ، يجعل من الصعب علينا تبرير السعر الذي سنبيعه به إلى المستهلك . .

ما الحل إذن؟ قلت للسيد عبد الرحمن : هل يمكن أن تتعطل المشاريع الإنشائية في البلاد ، في انتظار (خطبة حظ) توافر باخرة تقبل الشحن بأجرة مناسبة؟

فأجاب : الحل هو أن ننشئ-وبأسرع ما يمكن-شركة محلية تستطيع أن تشتري باخرتين أو ثلاثاً . . إن ثمن كل باخرة من النوع الذي نحتاج إليه لا يزيد على نصف مليون دولار ، وإذا أدخلت في حسابك التكاليف التي ندفعها حالياً للشحن ، أستطيع أن أوكد لك بأننا سنغطي تكاليف هذه البواخر ثلاث أو أربع سنين على الأكثر ، مع كل ما يتطلبه وجود هذه البواخر من ربابنة وملاحين وجهاز للإدارة . .وقد تسألني : لماذا لم نبادر إلى إنشاء هذه الشركة؟فأرد عليك بأن الأمر ليس في يدي ، ولست أنا الذي اتخذ مثل هذه القرارات ، لقد قدمت اقتراحي للمسؤلين ، وهم المسئولون عن احتضانه أو نبذه .

والشيء الذي لم أقله للأخ عبد الرحمن ، وهو أن أمراً كهذا يجب أن لا يتوقف عند اقتراحه على المسئولين بل يجب أن يعمل القطاع الأهلي على تحقيقه . .

وبدلاً من أن تتجه إلى إنشاء شركات السياحة ، والفنادق ، وما إليها ، كان الأولى بنا أن نأخذ زمام المبادرة لإنشاء مثل هذه الشركات التي لها مساس مباشر بشئوننا العمرانية ، وحياتنا المعيشية ، إذ ما يدرينا أننا قد نضطر إلى شراء السكر والرز بأنفسنا ، ولكن لا نجد البواخر لشحنه ، وحينذاك تبرز فائدة مثل هذه الشركة التي تستطيع أن تسهم في تحقيق رخائنا الاقتصادي . .

وحتى نقوم بإنشاء مثل هذه الشركة ، أو حتى أن تهيأ الظروف لشركة الاستيراد (خبطة حظ) تجد فيها باخرة تشحن عليها الإسمنت المتراكم بأجور معقولة ، فإن على

حركات الإنشاء أن تهدأ ، وعلى ضجة التعمير أن تتوقف ، وعلى الذين شرعوا في البنيان أن يخلدوا إلى الراحة والهدوء ، فليس أحلى وأجدى وأجمل من الهدوء والراحة في غيبة الراديوم ، أو الإسمنت . . ولله في خلقه شئون!

لمحات في تقرير وينسبير جديرة بوقفة . . للتأمل

تقرير المستر وينسبير المنشور في مكان آخر من هذه الصفحة جدير بوقفة قصيرة لإلقاء الضوء على بعض ما ورد فيه من ملاحظات هامشية اقتضت الأمانة من المندوب الدولى الكبير إيرادها لا لكونها تمثل شيئاً له علاقة بالمهمة التي جاء لأجلها إلى البحرين ، ولكن لأن طبيعة التقرير التنويه بجميع التيارات الجانبية التي صادفت المبعوث في مهمته . .

أولى النقاط التي ركز عليها المبعوث في تقريره هي أن هناك إجماعاً من أهالي البحرين على رغبتهم في دولة مستقلة استقلالاً تاماً ، وأن هناك أغلبية ساحقة تريد أن تكون هذه الدولة عربية . . بهذه الكلمات البسيطة الواضحة وضع المندوب الدولى النقاط على الحروف ، وكتب النهاية الطبيعية لما كان الجميع يتوقعون أن تتجلى عنه فترة التقصى التي قضاها المندوب ومرافقوه في البحرين ، فأنهى بذلك مهمته الأساسية التي كانت تقتضي منه تقصي رغبات شعب البحرين في الوضع الذي يريدون لبلادهم أن تكون عليه . .وأذكر بهذه المناسبة أن المندوب الدولى كان يؤكد لكل من قابلهم– وأنا منهم– بأنه شك لحظة في حقيقة انتمائنا العربي ، وإن كل ما يطلبه منا أن نقول له هو الشكل السياسي الذي نريد لبلادنا أن تكون عليه ، هل هو الاستقلال التام أم الانضمام لإيران؟ . . وكان هذا التساؤل من المندوب يلقى جواباً سريعاً بطريقة تساؤل آخر يضعه له زائروه . . ما قيمة انتمائنا العربي إذا كنا نريد لهذا

الانتماء أن يكون إطاره غير عربي؟ . . وكان المندوب الدولى يبتسم ويسلم بوجود مثل هذا التناقض ، ولكنه يصر على توجيه سؤاله عن الشكل السياسي للدولة ، في كل مرة ، ليطمئن إلى وضوح الرد فيه!

وكما قلنا في بداية هذا التحليل القصير ، فإن تقريراً يقوم بإعداده رجل في ثقافة المستر وينسبير ، ومركزه لا يمكن إلا أن يتعرض للجوانب الهامشية التي اعترضته في فترة مهمته ، على الأقل حتى لا يكون التقرير بمثابة إيراد واقع لا يشك الجميع فيه ، ويكمن تقريره في سطرين على الآلة الكتابية ، هذا بالإضافة إلى أن من واجب المبعوث- أي مبعوث-أن يلم بالمهمة الأساسية التي ابتعث لأجلها ، وأن لا يغفل ذكر الأشياء الجانبية الأخرى ، فلعل في ذكرها ما يمكن الاستفادة منه ولو من قبيل الاطلاع على التيارات الصغيرة الجانبية التي لا تؤثر على المهمة الرئيسة من قريب أو بعيد .

من التيارات الصغيرة الجانبية -مثلاً- ما أثاره البعض من تحبيذهم لإقامة علاقات خاصة مع إيران ، أو مع بريطانيا ، كما ورد في التقرير . .والواقع أن التعبير عن الرغبة في إقامة علاقات خاصة مع أية دولة ينافي الإجماع ، ومع ما وافق عليه هذا (البعض) ، من كون البحرين دولة مستقلة ذات سيادة ، فالاستقلال التام ينافي أية قيود مسبقة ، وإلا أصبح استقلالاً مشروطاً لا مثيل له في العلاقات بين الدول . والقول بأن شيئاً كهذا فيه حماية للبحرين وضمان لاستقلالها قول مردود عليه بأن الحماية الصحيحة للبحرين ، والضمان لاستقلالها يتوفران في انتهاء الادعاء الإيراني بها ، ومتى ما انتهى هذا الادعاء انتهت معه دواعى الحماية والضمان ، إذ إن ضرورتهما تنتفي بانتفاء التهديدات القائمة .أما أى خطر خارجي آخر من سبق الأحداث أن نخوض في شيء لا وجود له في الوقت الحاضر ، وإلا كان من الضروري على ثماني دول أخرى مستقلة في الخليج والساحل أن ترتبط بحمايات مماثلة ، خصوصاً وأنها أضعف من البحرين في وسائل الحماية والدفاع . . أما ما أشار اليه التقرير من أن بعض الناس أيدوا فكرة الاتحاد مع إيران أو الارتباط بها ، فإن فيما أوردته(رويتر) بعض التحريف لواقع هذا الأمر ، إذ إن واقع التقرير أشار إلى أن بعض الأصوات النائية طالبت- كتابة- بتمثل هذا الأمر . والمطالبة بمثل هذه الطريقة تكشف عن الفردية المغلقة أو عدم الجدية ، فيها . فالحرية والسرية التى وفرها المندوب الدولى لكل من يرغب الاتصال به كانت كفيلة بإتاحة المجال لأي فرد للإدلاء بأى

رأى ، ولكن المعرفة المسبقة لهذه القلة بنشاز ما ستخوض فيه ، أمام هدير الاجماع ، قد أخجلها حتى من مقابلة المندوب المحايد الذي لا يهمه الا الاستماع للرغبات مهما بلغت فيها درجات النشاز او التساوق .

أما قول المندوب في تقريره بأن «جميع البحرينيين ذوي الثقافة الإيرانية أعربوا عن أملهم بالإفادة من الاستقلال مفترضين بأن وضعهم سيتعزز كمواطنين في دولة ذات سيادة فلعله يعني بذلك الإيرانين الذين يحملون الجنسية البحرينية ، أو الذين يأملون الحصول عليها ، إذا كانوا من مواليد البحرين ، بعد الجلاء خطر المطالبة الإيرانية بالبحرين . ولا بد من القول بأن هذه النوعية من الناس ، الذين أثبتوا ولاءهم لهذه الأرض ، والتصاقهم بها ، جديرون بأن ينالوا كامل حقوق « المواطنية» ، ولا شك في أن الظروف التي حالت دون تمتعهم بهذا الحق ستنجلى بالجلاء خطر التهديد الخارجي . . ولست أظنني مغالياً إذا قلت بأن المسئولين يشاركونني هذا الرأى ، ويحتضنون العمل على تحقيقه بعد طراح إيران لادعائها بالبحرين .

وكما قلت في صدر هذه الكلمة فإن هذه اللمحات الخاطفة من التحليل لما ورد في تقرير وينسبير لا تعني إلا مجرد إلقاء بعض الضوء على الملاحظات الهامشية التي وردت فيه ، لإيضاحها للقراء ، وهي لا تؤثر في قليل أو كثير على النتيجة الحاسمة التى انتهى إليها المبعوث من أن أهالي البحرين مجمعون على كون بلادهم عربية مستقلة ذات سيادة . .

وتهنئتي المسبقة ، لنفسي وللقراء ، بفجر مشرق جديد في ظل الاستقلال والسيادة . .

ماذا سنكون عليه
بعد أن ننفض الكابوس؟

بعد أيام قليلة يكون المستر وينسبير قد قدم للمستر يوثانت تقريره عن فترة التقصى التي قضاها في البحرين ، وهو تقرير نستطيع أن نتكهن مقدماً بفحواه ، بعد أن رأينا جموع الشعب وهي تنهال عليه مؤكدة رغبتها في أن يكون مستقبل البحرين عربياً ناصعاً لا تشوبه شائبة من قيود عروبته أو استقلاله وسيادته . .

ولعلنا لا نستبق الاحداث إذا حاولنا هنا أن نرسم خطوطاً عريضة ، قد لا تشكل الإطار الكامل لما يجب أن نكون تجاه ما نحن مقبلون عليه ، ولكنه على الأقل يضع خطوطاً حمراء غليظة تحت المتطلبات الأساسية التي يجب أن يراعى وجودها في أى نظام نكون عليه ، وأعنى بذلك سواء كنا دولة داخل دولة الاتحاد المزمعة ، أو دولة مستقلة ذات سيادة تمارس سيادة دون أي اشتراك أو ارتباط في أية تكتلات . . ولكى نكثف ملامح الصورة التي نحن الآن في سبيل استكناه أبعادها ، نقول إن البحرين تحرص على أن تكون عضواً في الاتحاد ، ولو حاولنا ان نرسم خطاً بيانياً نحو تحقيق هذا الاتحاد لرأينا الخط يتصاعد إلى أعلى درجات الرسم المقررة في إطاره ، وكان ذلك عند بدء الدعوة للاتحاد ، وعند عقد أول اجتماع للحكام في دبي . ولست في حاجة إلى أن أعيد للأذهان بأن كثيراً من النجاح في الوصول إلى اتفاقية دبي كان يعود إلى المساعي الشخصية الحميدة التى كان يقوم بها بين إخوانه الحكام ، بل لقد استدعى الأمر في كثير من الأحيان أن يستعمل نفوذه الأدبي الخاص ، وشعور التقدير الذي

يكنه له كثير من زملائه ، في سبيل التوفيق بين الأطراف المختلفة وجمعها على طاولة التفاهم والتشاور في قاعة المؤتمر . . كل ذلك كانت تقوم به البحرين-في شخص حاكمها-إيماناً منها بأن الاتحاد هو الرّد العلمي المباشر على الانسحاب البريطاني من الخليج ، وأنه لا ضمان لأى استقرار أو ازدهار في المنطقة بدونه . . إلا أن الأمر بدأ يختلف بعد أن طفت الحساسية وطغت على المساعي الجادّة في المؤتمرات التالية ، وفتر حماس البحرين عندما رأت أن الأمر قد تطور إلى لعبة كراسي موسيقية بين الحكام ، وأن مفهوم الاتحاد عند بعضهم أصبح مجرد «فرصة» لاصطياد المغانم . وبالرغم من الجدية التى كانت تتسم بها جهود بعض الحكام في سبيل جعل الاتحاد حقيقة واحدة ، إلا أن بند «الإجماع» الذي أقر في مؤتمر دبي كان بمثابة المسمار الأول الذي دقّ في نعش الاتحاد . . من هنا يبدأ الخطّ البياني في الهبوط ، وبالرغم من المشاركة الشكلية التي كانت تشارك فيها البحرين في كل مؤتمر اتحادى ، إلا أنها كانت تنظر إليه نظرة الطبيب إلى المريض الذي يعرف أن داء مريضه عضال ، غير قابل للشفاء ، ولكنه لا يستطيع أن يصارحه بدنو أجله خشية التعجيل بموته المحتوم . . ثم يبدأ الخط البياني في الانخفاض مرة أخرى حتى يكاد يصل إلى الحّد الأدنى له ، حينما وافقت البحرين بشكل مريب مثير ، على كل ما طلب إليها أن تتنازل عنه ، حتى لقد علق صحفى خبيث آنذاك بقوله :إن البحرين بتنازلاتها غير المعقولة يمكن أن تسمى أول مستعمرة تابعة للدولة الاتحادية! إلا أن المنطق الواقعي لذلك التسليم المطلق من البحرين كان يشرحه انخفاض الخَط البياني إلى أدنى مستوياته ، والذي كان يقول بأن الاستجابة لرغبة الميت واجبة ، وخصوصاً إذا كنت واثقاً أن تلك الاستجابة لا تتجاوز هز الرأس له وهو على فراش الموت ، وأن نعيه سيسبق أية إجراءات واقعية لاستجابتك! . .

أما الآن ، وبعد أن نفضت البحرين عن كاهلها الكابوس الذي كان يحد حريتها في الحركة داخل المنطقة ، فإن من واجبها إعادة الروح إلى الجسم الذي ووري في التراب . ونفخ الروح في الجسم الاتحادى المميت ليس معجزة خلقية إلهية ، وإنما هي معجزة تخضع لرغبة إنسانية صادقة يمكن للبحرين أن تتصدى لحمل لوائها بكل تجرد ، مع فارق أنها تظل ، هذه المرة ، متأنية على هذه المعجزة من حالق بعد أن كانت ترفع إنظارها إليها ، متلهفة ، من الأرض . . ولست أعنى بذلك ان البحرين دورها في الاتحاد بثقلها الواقعى ، وحجمها المشروع ، وحقها الواضح . . يجب أن لا يكون هناك

بعد اليوم مجال لأية تنازلات إلا في حدود ما يحقق المصلحة العامة الواقعية للمنطقة لا أن تخضع هذه التنازلات لإرضاء رغبة فلان من الحكام أو علان من الأمراء ، أو لترضية هذا البلد أو ذاك على حساب الحقائق الثابتة ، وبالتنكر لمنطق الأشياء وطبيعتها الواقعية . .

الواقعية والموضوعية هما حجر الأساس الذي تركز عليهما البحرين مساعيها لإعادة البناء الاتحادي . وكما يجب عليها المضى في هذا السبيل فإن على الآخرين أيضا أن يكونوا موضوعيين وواقعيين ، فلا يدعون لمنطق الحساسيات ، والنزوات والمطامع الخاصة أن تلعب بهم فتجعلهم موضوعاً للتندر لدى القريب والبعيد كما حدث بالأمس . . إن رغبة أهالي البحرين في الاتحاد صادقة ، تنبثق من إيمان عميق بفائدته وجدواه على المنطقة وأهلها ، ولكنها رغبة تتسم بالموضوعية التى لا تقبل بأقامة البناء إلا على أساس متين جدير بمقاومة العواصف والأنواء التى تتعرض لها المنطقة .

إن الاتحاد المطلوب هو بمثابة الهرم الذي تخضع كل صخرة فيه لمقاييس دقيقة من الصلابة والحجم لكي تتحمل كل منها ما يناسبها من ثقل ، وليكون تنسيقها العلمي الصحيح في مجموعه الشكل القوي للهرم الاتحادى . .

إن الهرم–لكى يكون هرماً صامداً لعوادى السنين–يستدعي من بناته أن يدققوا في اختيار حجم صخوره ، من قاعدة وأجنحة وقمة ، وأن يضعوا الحجر الصحيح في الوضع الصحيح ، وإلا كانت النتيجة مجرد صخور متراكمة ، يختلط فيها الجبسي بالصخري الصلب بالرملي المتفتت ، لا تلبث أن تتحول ، بحكم عدم تنافسها في النوع والصلابة ، إلى كومة من تراب! . .

ويا سادة يا كرام . . لا وقت عندنا للعبث . .

المجلس التأسيسي . . .
سبيلنا لفترة الانتقال

أعترف أنه لم يئن الأوان بعد لمطالبة السلطة بتقديم حساب للربح والخسارة عما استطاعت القيام به بعد الاستقلال ، ذلك لأن مثل هذا الحساب-في العرف المحاسبي-يستدعي وجود قيود أو نفذات ENTRIES تشكل في مجموعها-سواء منها الدائن أو المدين-حصيلة الحساب ، وتؤلف من محتوياتها الوزن المالي لقيمة هذه النفذات من الناحية الموضوعية . .إلا أن عدم وجود المبررات المحاسبية لإعداد حساب الربح والخسارة لا يمنع من أن نوجد مع السلطة حساباً جارياً يكون نواة أو أساساً للحسابات النهائية المطلوبة في نهاية العام .

وميزة هذا الحساب الجاري الذي نحاول إيجاده هو أنه سيكون بمثابة مؤشر يسجل في خانة « الإبداع» ما قدمته السلطة من وعد التزمت بوفائها ، ويسجل في خانة «السحب» ما لم تستطع السلطة -أو لم ترد-تحقيقه من تلك الوعود . .

على رأس قائمة النفذات المسجلة في خانة الإبداع الوعد القاطع الصريح بسن دستور للبلاد يحدد الحقوق والواجبات للمواطن . .ولعل هذه النفدة هي أضخم رقم يقف إلى جانب الدولة كرصيد أساس تستطيع أن تفخر بأنه يشكل حجر الزاوية في هذا الحساب . . ولقد قيل الكثير حول الدستور ، وما يجب أن يكون عليه ، وكيف يجب أن يكون العمل لسنة ، وقيل فوق هذا وذاك كثير من الكلام الغث والسمين حوله ، مما يجعل الحديث فيه مكرراً ، معاداً ، ومما لا يعفي السلطة من أن تكون ملمة

بجميع المتطلبات والتطلعات التي يجب ان يرتفع الدستور للإحاطة بها والرد على التساؤلات التي تثيرها لدى المواطنين . . إلا أن ما يجب الخوض فيه- بعد أن أشبع شكل الدستور ونصوصه بحثاً-نوع الكيان الذي سينبثق عنه هذا الدستور ، هل ستقدمه الدولة كمنحة على بساط وثير إلى الناس بعد أن تنفرد هي بصياغة نصوصه وأحكامه ، أم أنها ستتجه إلى الأخذ بالرأي القائل بتأليف لجان يتألف أعضاؤها من مختلف القطاعات الخاصة لتشترك مع المختصين في بلورة الأحكام العامة المطلوبة منه ، أم إنها ستوكل الأمر إلى مجلس تأسيسي انتقالي تترك لأعضائه حرية العمل لإيجاد الطريقة الملائمة لتكوين الكيان المطلوب لسن الدستور؟

الواضح أنه ليس هناك سوى إحدى هذه الطرق الثلاث التي يمكن أن تلجأ اليها الدولة عندما تنفض عن كاهلها عبء إرساء القواعد التنظيمية للوزارات وتتجه لإنجاز وعدها الدستوري الشامخ ، ولكل من هذه الطرق الثلاث محاذيرها سواء أكان ذلك المحذور من الجانب الحكومي أو الجانب الأهلي أو الشعبي . . وفي محاولة قصيرة موجزة سنحاول أن نمر بهذه المحاذير مروراً عابراً إيماناً منا بأن الحوار الصريح في مثل هذه الأمور هو الوسيلة المثلى للوصول ببلدنا الحبيب نحو الاستقرار الذي لا شك في أنه هدف الجميع من المسئولين والأهالي على حد سواء .

المحذور الذي يتأتى من انفراد السلطة بسن الدستور له تشعبات شتى ليس أقلها العامل النفسي الذي سيترسب في أعماق المواطنين من أنه دستور أرادته السلطة ، وسنته ، وطبقته دون أن يكون لجماهير الناس رأي فيه . . هذا الترسب في حد ذاته ، إذا وجد في النفوس-وسيوجد -يجب أن يكون كافياً لإحجام السلطة عن المخاطرة في المضي فيه ، ذلك لأن الثقة الشعبية هي أهم إطار يجب أن يحيط بالدستور ، وهي أهم ما يحتاج إليه . . ولسنا في معرض الحديث عن محاذير ما يمكن للسلطة أن تصنعه نظام يجيء لتقليص صلاحياتها إذا انفردت هي بوضعه ، ذلك لأننا نفترض حسن النية ، وخلوصها ، ولكننا لا ننسى أننا بشر ، وأن القديسين وحدهم الذين يتعففون عن السلطة ، والتحكم والنفوذ ، وهذا إذا وجد القديسون في عصر الاستغلال والنفعية والمادية الصارخة .

أما المحذور الثاني الذي يمكن ان يقع فيه الرأي القائل بتأليف لجان من القطاعات العامة تشترك مع المختصين في وضع الدستور ، فهو محذور يأتي عن طريق التساؤل عن ماهية هذه اللجان . . هل ستكون منتخبة أم معينة؟ وكيف يمكن أن يكون هناك

انتخاب للجان مؤقتة ، والانتخاب عملية صعبة مطولة لا يلجأ إليها إلا لإيجاد الكيان التي تحمل طابع الاستمرارية في البقاء لعدة سنوات على الأقل . . أما التعيين فينطبق عليه ما ورد في محذور انفراد السلطة بسن الدستور ، ذلك لأن ما يمكن أن يقال عن مساوئ هذا الانفراد يمكن أن يقال أيضا عن « التعيين» الذي أقل ما قد يعاب عليه أنه سيكون منصباً على الأنصار والمحاسيب ، وفي هذا ما فيه من طرق لاشتراط وجود الثقة الشعبية النابعة من المشاركة الحقة في وضع الدستور .

في رأينا المتواضع أن إيجاد مجلس تأسيسي مؤقت يقوم بالإعداد للدستور ولفترة انتقالية لا تقل عن سنتين ، هو السبيل الأمثل لتفادي كثير من المحاذير التي يمكن أن تتعرض لها الطريقتان اللتان أوردناهما فيما سبق من هذه الكلمة ، ومجلس كهذا أثبت أنه تجربة ناجحة في الكويت الشقيق في أعقاب تجربته الاستقلالية ، والمحذور الذي من الممكن أن يقع فيه العمل على إيجاد هذا المجلس قد يجئ من الجانب الحكومي ، فقد يخشى-إذا جاء عن طريق الانتخاب -أن يضم بين أعضائه من لا يخضع للاستقلال في رأيه ، ومن يستوحي الرأي أو القول من أيديولوجيا حزبية أو شعارات مستوردة ، وهذا احتمال واقع لا سبيل إلى نكرانه ، ولكن شيئا كهذا يجب أن لا يقف بيننا وبتأليف هذا المجلس ، إذ إن الدولة تستطيع أن تسن قانوناً تمنع فيه من الترشيح للمجلس من ينتمي إلى حركات ، أو أحزاب سياسية ، أو أيدويولوجية غير مرخص بها في البحرين ، فتستطيع بذلك أن تضمن أن ولاء المرشحين سيكون نابعاً من إيمانهم ، وأن آراءهم ستكون منبثقة من واقع إحساسهم بهذه المشاكل كمواطنين يتعايشون معها ، ويحسون بها ، لا من هرطقات المبادئ الحزبية ، أو ضبابيات ألايديولوجيات المستوردة . . وليس هناك ما يمنع أن يتأليف المجلس التأسيسي عند تشكيله من أعضاء منتخبين إلى جانب آخرين معينين ، وذلك لكي نرفع محذور التشكك أو الخشية من هذه التجربة الجديدة على نفوس المسئولين . وطبيعي أن عمل المجلس التأسيسي لن يكون مقصوراً على العمل لسن الدستور ، وإنما سيكون في الوقت نفسه- وللفترة الانتقالية- السلطة التشريعية التي تعاون الأمير المعظم على سن التشريعات والقوانين ، حتى يجيء الدستور بأحكامه القاطعة في شكل النظام الذي سيكون الحكم عليه .

التجربة الكويتية التي سبقتنا في هذا المضمار تعطينا دلالة قاطعة على أنه متى خلصت النوايا وصحت العزائم ، فلن تقف خشية أو رهبة في طريق الخير والتقدم ،

ولن يستعصى التغلب على أي محذور يخشى الوقوع فيه . .

ولقد قلنا في صدر هذه الكلمة بأن الوعد القاطع الصريح بسن الدستور يشكل حجر الأساس في خانة« الودائع» في الحساب الجاري مع الدولة ، ونحن على يقين أنه سيكون الرصيد الضخم الذي تتكسر على صلابته أية قيود في قائمة «المسحوبات» .

رسالة مفتوحة

سنحاول أن نوجه في هذا الباب رسالة في كل أسبوع إلى أحد المسئولين في الدوائر ذات الصلة بمصالح الجمهور ، نضمنها شكاوى الجمهور ، مدعمة بما نراه ويراه الناس من مختلف السبل لتلافي مثل هذه الشكاوى وكلنا أملنا أن نستطيع من خلال هذه الرسائل أن نكون صلة الوصل بين المسئولين وأفراد الشعب ، لكي نحقق هدفنا المنشود من وراء هذه الرسائل المفتوحة .

السيد المحترم مدير دائرة التسجيل العقاري لحكومة البحرين .

المنامة - البحرين

عزيزي المدير،

أعذرني - أولاً - إذا كنت لم أخاطبك كمدير لدائرة الطابو ، ذلك لأنني لا أريد أن أعترف أن هناك دائرة من دوائرنا لا تزال تحمل الأسماء التركية البغيضة في القرن العشرين ، وبعد أن نفض العرب عنهم نير الاستعمار التركي بأجيال . . وأود أن أوجز لك فيما يلي ، هدفي الأساس من كتابة هذه الرسالة المفتوحة إليك :

١- السبب الأول هو أني آمل فيك الخير كل الخير في أن تحمل لواء نفض الجمود والغبار عن إدارتك الموقرة ، لأنك شاب ، وأنا أؤمن بالشباب وقدراتهم على التغيير والتطوير .

٢- إذا اتفقنا على نفض الجمود والغبار ، فإن أول ما نرجو أن تشرع فيه- غير مأمور- هو أن تغير اسم دائرتك لكي تصبح دائرة «التسجيل العقاري» . . . ألا ترى أن هذا الاسم أليق ، وأوقع وأقرب للمنطق والواقع واللغة من كلمة الطابو؟

٣- الجمهور يشكو من البطء والتأخير في استخراج أوراق التسجيل أو وثائقه ، وأنت مطالب- غير مأمور أيضاً- بأن تبتكر نظاماً يختصر مدة هذا الاستخراج من السنين الطوال إلى الأيام القصيرة . ويقيننا أن هذا النظام ليس بعسير عليك ولا على أي فرد يعيش في القرن العشرين ويماشي التطورات الحديثة في المرافق العامة . . . أذكر أن هذه الجريدة قدمت هذا الاقتراح في أعدادها الأولى ولم يؤخذ به ، فعسى أن لا يكون مصير رسالتي هذه إليك مصير الاقتراح الذي ضاع بين أطنان الدراسات والاقتراحات الموضوعة فوق الرفوف! . . .

وسلام وتحية إليك من المخلص :

ميم . . .

رسالة مفتوحة

السيد المحترم مدير دائرة الشئون الاجتماعية لحكومة البحرين

المنامة- البحرين

أود أن أؤكد لسيادتكم- قبل كل شيء- كامل تقديري وإعزازي لشخصكم الكريم ، ويقيني بأن الذنب فيما سأكشفه من مآخذ على نشاط دائرتكم الموقرة ، لا يقع عليك بقدر ما يقع على الظروف غير المواتية ، والإمكانات الضيقة المحدودة التي تتحركون ضمن دائرتها فيما يشبه (المراوحة) دونما تقدم محسوس إلى الأمام .

أول ما يلاحظه الناس في دائرتكم الموقرة أنها تحمل اسماً ضخماً تنوء نشاطاتكم المحدودة بحمله ، وتئن تحت ثقله ، فالشئون الاجتماعية- في جميع البلدان المتحضرة- تعني الضمان الاجتماعي ، وتعني رعاية النشاطات الاجتماعية وتشجيعها وتقديم العون المادي والأدبي لها ، ورعاية التراث الشعبي وإحيائه بجميع ألوانه ومختلف فنونه ، وما هذا كله إلا قليل من كثير مما يقع على عاتق إدارات الشئون الاجتماعية أو وزاراتها ، حسب التعريف الرسمي للدولة التي تحتضن مثل هذه المرافق . . . فأين موقع إدارتكم الموقرة- يا سيدي- من الإعراب في مثل هذه النشاطات؟ المعروف لدى الجماهير أن النشاط الوحيد الذي تمارسه الدائرة هو إصدار التراخيص للحفلات التمثيلية أو الغنائية ، والإشراف على نصوص التمثيليات للتأكد من عدم مخالفتها للعرف والتقاليد ، ثم التدخل- بكل حزم وعزم- في حذف

هذه الكلمة أو تلك ، من الأغاني ، لأنها تنافي الحشمة أو تخدش حياء العذارى الكامن في نفسيات أصحاب الفضيلة حماة التقاليد! . . أما فيما عدا هذا وذاك من الأمور فإن نشاطات الدائرة تتضاءل وتنكمش حتى تضمحل ، فلا ترى تأثيراً لأيّ ضمان اجتماعي للعجزة أو الشيوخ أو الفقراء من أبناء الشعب . . ولقد قلت لك- يا سيدي- في مبدأ هذه الرسالة بأن الذنب ليس ذنبك ، وإنما هو ذنب الإمكانيات والظروف ، ولكن أشياء أخرى - غير الضمان الاجتماعي- كان يمكن أن تحمل لواء المطالبة بها لتقوية فعالية هذه الدائرة ، وتطوير إمكانياتها على المدى الطويل . . . هناك -مثلاً- مشروع متحف البحرين ، لماذا لا تحتضن الدائرة القيام به ليكون وجوده مصدر دخل دائم تستعينون به على تطوير النشاطات في دائرتكم الموقرة . . . بناء حمامات سباحة شعبية عامة ، البلاد اليوم في أشد الحاجة لها في الصيف ، يمكن للدائرة أن تحتضنها وأن تقوم بها- بعون من الحكومة- لتكون رسوم الدخول فيها عونا للدائرة على توسيع نشاطاتها وتغطية العجز المالي الذي يقف حائلاً دون تطوير هذه النشاطات .

إن حقل الشئون الاجتماعية حقل واسع فسيح ، لا شك في أن رجلاً في مثل حصافتكم وخبرتكم لا يمكن أن يضيع في متاهاته ، بل إن المتوقع والمأمول أن تقتنصوا فرصه ، وتهتبلوا سوانحه ، لتخلقوا شيئاً محسوساً يخرج بكم من حلقة (المراوحة) التي تعيش فيها نشاطاتكم اليوم .

إن النجاح لا يمكن أن ينسب لشخص توافرت له جميع الإمكانيات التي تدعم نشاطه ، وتخرج بأفكاره إلى حيز التنفيذ ، ولكن العبقري الفذ الناجح في بلدنا هو الذي يستطيع أن يخلق (الشيء) من (اللاشيء) والذي يستطيع برجاحة عقله أن يفي بحاجات مشاريعه وأفكاره ومتطلباتها ، أو كما يقول المصريون ، هو ذلك الذي يستطيع أن يخلق من الفسيخ شربات ، أي أن يخلق من دائرة (المراوحة) دائرة لسباق المواصلات!

وتقبل عاطر التحية والتقدير من المخلص :

ميم . . .

رسالة مفتوحة

السيد المدير المساعد لإدارة الخدمات الطبية لحكومة البحرين

المنامة- البحرين

عزيزي المدير المساعد ،

لعلك لا تتصور مبلغ سعادتي وسعادة الكثير من المواطنين حينما سمعنا بنبأ تعيينك في هذا المنصب الهام من المرافق الحساسة في البلاد . . . وشعورنا بهذه السعادة ينبع من اعتزازنا بكفاءتك من ناحية ، ووثوقنا بأن مثل هذا التعيين قد كان في محله ، وأعطى الحق لأهله ، وما أقل ما يصادف التعيينات من توفيق ، لما يكتنفها - عادة-من الملابسات والمناورات وفنون الأحاييل ، ولما تخضع له- في الغالب- من تيارات تتجاذبها شتى الأغراض ومختلف الأقاويل . . نقول بأن هذا التعيين قد صادف أهله لأنك مواطن صالح وطبيب كبير ، والمواطنية اليوم قد أصبحت شرطاً واجباً للوثوق من إخلاص كل مسئول عن مرفق هام من مرافق البلاد .

وجرياً على عادتنا في رسالتنا المفتوحة هذه نوجز لك الأماني العاجلة التي نرجو أن تنال الاهتمام والعمل على يديك :

١- (بحرنة) وظائف التمريض تأتي في مقدمة المطالب لكونها المنفذ والمتنفس لزاويتين حادتين من مشاكلنا القومية الملحة ، وهما المال والأعمال ، فببحرنة وظائف التمريض يمكن استيعاب عدد كبير من المواطنين والمواطنات مما يساعد

على التخفيف من أزمة البطالة ، لا سيما إذا علمنا بأن وظائف التمريض لا تقل عن خمس مائة وظيفة للذكور والإناث . . أما عن المال فلا شك أن الفرق واضح بين ما يكلفه الممرض الأجنبي من أجور سفر وسكن وعلاوات اغتراب وما يمكن أن تحققه (البحرنة) من الوفر والتوفير في هذه الأتاوات .

٢- والأمر الثاني مرتبط بالأمر الأول حيث تتطلب (البحرنة) اهتماماً خاصاً بمدرسة التمريض ، وتطوير إمكانياتها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات ، ولا شك في أنه من الضروري إعادة فتح القسم الخاص بتدريب الممرضين بالإضافة إلى الممرضات ، للاستفادة منهم مؤقتاً في المجالات التي يشغلها الممرضون الأجانب ، وبتزويد البلدان العربية المجاورة في الخليج بحاجتها من الممرضين المؤهلين .

وهناك طبعاً الكثير من الأمور التنظيمية والإدارية التي لا تخفى على فطنتك ، والتي أشبعتها الألسن والأقلام تفصيلاً وإيضاحاً لا سبيل لإعادته في مثل هذا الحيز الضيق ، ولعلنا أن نعود إلى تفصيل أوفى في الأعداد المقبلة ، واقبل تحيات المخلص :

ميم . . .

وزير التنمية:

أعمال الحفر للحوض الجاف في مارس ومشروع شركة ملاحة الخليج وأخرى للشحن الجوي

أسئلة كثيرة كانت تراود ذهني وأنا في طريقي لمقابلة وزيرنا الديناميكي يوسف الشيراوي وزير التنمية والخدمات الهندسية ، وكنت قد استطعت بعد لأى أن أضبطه في فترة استراحة بين محطات السفر التي تتجاذبه ،من مؤتمرات الأوبك ، إلى ألبا ، إلى اتصالات الحوض الجاف ، إلى غير هذا وذاك من عشرات الارتباطات والمؤتمرات التي لا تدعه يفك حقائب السفر إلا ليبدأ إقفالها وحملها من جديد .

وسأحاول في هذه المقابلة الهامة أن أختصر ، وأكثف ، وأوجز ، نزولاً عند ضغط أزمة الورق الساحقة ، واحتراماً لحيز الصفحة الواحدة التي لابد أن أضرب المثل للزملاء بعدم تجاوزها ، حتى لا يقول لي أحدهم في لحظات الحنق والانفعال التي غالباً ما نعيشها هذه الأيام :

يا أيها الرجل المحدد صفحة

هلا لنفسك كان ذلك التحديد؟

قلت للوزير الصديق : لقد جف ريقنا في انتظار بدء العمل في الحوض الجاف فما هي آخر تطورات المشروع؟

قال الوزير : مشروع الحوض ماض في سبيله كما هو مقرر ومخطط له ، وسيجتمع وزراء المالية العرب في ١٤ فبراير في طرابلس بليبيا (اليوم ، وقد سافر الوزير الشيراوي للاشتراك فيه) لتقييم الوضع السياسي الدولي وأثر ذلك على القرارات العربية

المتعلقة بسلاح الزيت ، والاستماع إلى تقرير وزير البترول السعودي وزميله وزير الطاقة الجزائري اللذين جابا العالم لشرح وجهة النظر العربية . . وستسنح الفرصة في هذا المؤتمر لمحادثات جانبية عن مشروع الحوض الجاف في البحرين ، الذي كما تعلم قد تم توقيع الاتفاقية على إنشائه ولم يبق إلا تصديق الحكومات المعنية عليها ، وهو أمر روتيني لأن الاتفاقية لم توقع إلا بتفويض من الحكومات ، ولقد عين المستشارون الفنيون ، ومن المؤمل أن يبدأ الحفر في المنطقة المتفق عليها في مارس المقبل .

قلت للوزير : في الجرائد الكويتية تعالت هذ الأيام نغمة إعادة المساعي للتوحيد بين بلدان الخليج ، أو بالأحرى بعث مشروع الاتحاد بين دويلاته من جديد ، فهل لمستم صدى لهذه الرغبة في مؤتمر وزراء المال والاقتصاد الذي عقد مؤخرا في الكويت؟ وما رأيكم في ذلك؟

قال الوزير : كانت الكويت ، ولا تزال ، الرائدة الأولى في الدعوة للوحدة بين بلدان الخليج ، وهي لا تألو جهداً لتحقيق هذه الأمنية الضخمة مهما صادفها في الطريق من عقبات ، ولقد كان المؤتمر الأخير الذي عقد في الكويت ، وبدعوة منه ، خطوة بناءة إيجابية على طريق هذا الأمل الذي يحتضنه الكويت ويرعاه .

واستطرد الوزير قائلاً : لقد كان المؤتمر الذي عقد بالكويت مختصاً ببحث النقل والمواصلات ، وتنسيقه وتوحيده بين بلدان الخليج .

ولعل هذين العنصرين هما أهم العناصر التي يجب أن تتوافر لأي مساع اتحادية ، بل هما الركيزتان الأساسيتان اللتان ترتكز عليهما كل هذه المساعي إذا أريد لها أن تكون موضوعية ذات مردود إيجابي وعملي . . أمريكا الجنوبية لم يرتبط بعضها مع بعض بشبكة مواصلات كما هو الحال مع أمريكا الشمالية التي كان وجود هذه الشبكة عنصراً أساساً من عناصر الوحدة فيما بينها .

قلت للوزير : وما الذي استطاع المؤتمرون تحقيقه في هذا السبيل؟

فرد قائلاً : لقد استطاعوا تحقيق الكثير ، هناك شركة ملاحة كويتية قائمة يمكن أن تكون النواة الكبرى لشركة ملاحية خليجية تربط بين بلدان الخليج . . الشركة الكويتية تملك فعلاً ١٧ باخرة شحن ، وستطلب ١٥ باخرة أخرى ، ولقد عرضت الكويت أن تسهم معها دول الخليج في توسعة هذه الشركة لتحويلها إلى أسطول تجاري ضخم ، وقد تم فعلا تأليف اللجان من المختصين للقيام بالدراسة الكاملة للمشروع ، على أن يعقب ذلك اجتماع وزاري في المملكة لتقييم تلك الدراسة

وإقرارها ، والخطوات المعتادة في مثل هذه الأمور هي أن تصدق الحكومات على الاتفاقية ، وتشكل على ضوئها ، وطبقا لبنودها ، الشركات ، ثم تمضي في طريقها على غرار شركة الناقلات العربية .

قلت : هذا فيما يتعلق بالشبكة البحرية ، ولكن ماذا عن الشبكة الجوية ، ألا ترى أن الوقت قد حان لتوحيد شركات الطيران في الخليج لاستكمال شبكة المواصلات ولتدعيم مفهوم الاتحاد فيما بينها؟

قال الوزير : هذا ممكن . . ولقد بدأنا ببحث فكرة إنشاء شركة للشحن الجوي ، وإنشاء مثل هذه الشركة يتجاوز المفهوم التجاري ، بالرغم من أن البلدان التي ستشترك فيها تستورد ٩٠٪ من حاجياتها من خارج المنطقة . . أقول بالرغم من الفوائد التي ستجنيها بلدان الخليج من الناحية التجارية ، هناك نواح أخرى ليست أقل فائدة من هذه كالنواحي الإستراتيجية والسياسية والثقافية . . وسوف تجتمع لجنة من الدول المعنية في خلال شهر واحد لتقييم المشروع من الناحية التجارية .

واستطرد الوزير يقول : أما من ناحية توحيد خطوط الطيران المدنية ، فهناك مشكلة قد لا تكون مستعصية الحل ، ولكنها قائمة . . هناك شركات ثلاث تخدم أغراضاً مختلفة في هذه المنطقة . . هناك الطيران السعودي ، والطيران الكويتي ، وطيران الخليج . . طبيعة أعمال هذه الخطوط تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية لهذه الدول ، واختلاف الأهداف وعدد المطارات . . الكويت والبحرين وقطر مثلاً عبارة عن دول لها مطار واحد في كل منها ، والإمارات العربية لها مطاران أحدهما في أبوظبي والآخر في دبي ، ولكن مسقط لها ١٥ مطاراً ، ولاتساع الرقعة السكانية في المملكة العربية السعودية لها عشرون مطاراً داخلياً . . ولقد يمكن ربط هذه المطارات بحركة نقل مبنية على أسس اجتماعية وسياسية ، ولكن ليس على أسس تجارية .

هذه من ضمن الصعوبات في توحيد الشركات الحالية . . ولكن ، كما قلت آنفاً ، المشكلة قائمة ولكنها قد لا تكون مستعصية على الحل ، لذلك فقد كلف المؤتمر الشركات الثلاث بأن تدرس بصورة علمية ، مستقبل الطيران في العالم في خلال العقد القادم من الزمن ، ومردود هذه الشركات بالنسبة لتطور الطيران في ذلك الوقت ، ومدى التنسيق والتعاون الممكن بينها . . وقد نتج عن هذه الدراسة خطوات مبدئية فيها شيء من التوحيد في بعض المجالات . . كيف يمكن أن يتم التوحيد في ضوء وجود المشكلة القائمة بتعدد المطارات ، واختلاف أوجه الخدمات والأهداف؟ . .

يرد الوزير على هذا التساؤل فيقول : أحد الاحتمالات أن تبقى الخطوط الداخلية حكومية فردية ، وأن توحد الخطوط العالمية ، كما هو قائم الآن في كثير من الدول الكبيرة ، ولا تنس أيضا أن التوحيد هو وسيلة لرفع الكفاءة وتقليل المصاريف . . من الممكن توحيد خدمات التدريب ، الغبار ، الصيانة ، كل هذه عوامل مكملة ولكنها هامة ، ولعل أن يكون في توحيدها في هذه الشركات ، قوة دفع ذاتية للشركات نفسها .

وعلى كل حال- يستطرد الوزير مستبشرا- أستطيع أن أقول أن المؤتمر أحرز نجاحاً كبيراً حين حدد أهداف الدراسات ، وتلك هي البداية الطبيعية لكل إنجاز ، وحدد الفترة الزمنية التي يجتمع فيها المؤتمر الوزاري في السعودية لتقييم هذه الدراسات ، وذلك في خلال الشهرين القادمين .

مشروع الجسر مع السعودية يتحرك

قلت للوزير الديناميكي : لعل هذا المؤتمر قد حدد الطريق ، ولعله أن يحقق ما عجزت عنه المساعي القديمة عن تحقيقه ، ولكن يبقى هناك تساؤل عن موضوع طال العهد بالحديث عنه دون إيجابيات ملموسة ، وأعني به الجسر المزمع إقامته بين السعودية والبحرين . . ماذا تم فيه؟

أجاب الوزير : موضوع الجسر ماض في طريقة المرسوم ، لقد كلف البنك الدولي بإعداد تقرير فني عن الخطوات المؤدية إلى إعداد الشروط والمواصفات التي على ضوئها سيتم اختيار الشركات الاستشارية لوضع المواصفات الفنية . . ومن المؤمل أن يتم ذلك في خلال هذا الشهر . .

سندخر ثروة الغاز للأجيال القادمة

قلت للوزير : لقد سبق أن أثيرت ضجة - هنا - عن مخزون كبير من الغاز لدينا يمكن استغلاله والاستفادة منه في تنمية الدخل القومي . . هل اتخذتم خطوات للاستفادة من هذا المخزون؟

أجاب وزير التنمية بحزم : الغاز ليس مصاحباً للزيت ، وهو ثروة خبيئة تستعمل عند الحاجة ، لذلك فإن وزارة التنمية حريصة جداً بالنسبة لاستغلال الغاز وتفكيرها يتجه إلى عدم التوسع في صناعة الغاز كسلعة للبيع ، أو الاستفادة منه ، السبب في ذلك أن كمية الغاز المخزونة وإن كانت كبيرة لكنها محدودة وقابلة للنضوب . . والوزارة تحس أن عليها مسئولية للأجيال القادمة ، فهي تستبقيه لكي تستفيد منه تلك الأجيال ، ولدينا الآن من المشاريع والفعاليات ما يمكن أن نحل بها مشاكلنا الحالية .

قلت مقاطعاً : وماذا إذا وجد العالم في خلال فترة التخزين وسيلة لتوفير الطاقة ، بحيث يصبح مخزوننا من الغاز لا يساوي تكاليف استخراجه؟

أجاب الوزير بحزم : إن الغاز مادة كيميائية لها قيمتها الحقيقية كمادة خام تستعمل للصناعة ، وهي الآن تهدر في العالم كوسيلة للطاقة ، وستظل قيمتها الحقيقية قائمة مهما اختلفت وسائل توفير الطاقة .

وكانت الساعة قد قاربت الثانية عشرة ظهراً ، وقد تزايد عدد الوافدين لمقابلته في غرفة الانتظار ، وانتهى حديثي الممتع مع الوزير يوسف الشيراوي ، وزير التنمية والخدمات الهندسية .

شركة الاستيراد بين موجات المد والجزر

من هو «الملوم الجديد» الذي هدد بتفليس الشركة؟

لم يتعرض مشروع من المشاريع لمتناقضات الشجب والتأييد ، وتيارات الأخذ والرد ، كما تعرض لها مشروع إنشاء شركة الاستيراد العامة .

هذه الشركة كان لإنشائها قصة غريبة ، ولمعارضتها قصة أعجب وأغرب ، وما بين قصة إنشائها ، ومعارضتها ، تكمن أسباب عجيبة أخرى لا بد من إلقاء الأضواء عليها لكى يتسنى للقارىء أن يمسك طرف الخيط في الحقيقة ، ويتخذ موقفه الإيجابي نحوها ، إمّا بالشجب أو التأييد ، بعد أن يستعرض ظروف كل هذا المسلسل الروائي العجيب . .

تبدأ القصة سنة ١٩٧١ عندما بدأت أزمة عدم توافر السمنت تستفحل ، وبدأت الأصوات تجأر بالشكوى من عدم توافره . .وابتدأت الأزمة بتصاعد أسعاره ، ثم بدأت نذر النقص تبدو في الأفق ، فالإسمنت العراقي والإيراني لم يكن المتوافر منهما يفي حاجة الحركة العمرانية ، فالعمارات والبيوت- السكنية ، ومشاريع الإنشاءات الحكومية بدأت تبتلع كل الكميات الموجودة ، وتفتح أفواهها لتطلب المزيد . . وزادت حدة الأزمة عندما امتنعت إيران عن تصدير الإسمنت بعد أن بدأت فيها مشروعات السدود تلتهم آلاف الأطنان المنتجة هناك . . ولم يبق في السوق سوى الإسمنت العراقي الذي أصبح بمرور الأيام ، وتوالي وجود النقص ، كالعملة النادرة ، وأصبح

وكيله في البحرين كملك غير متوج ، فهو محط وساطة الكبار ، ومعقد آمال الصغار ، يعطي ويمنح من يشاء ، كيفما يشاء ، ومتى يشاء . . هنا تبدأ قصة شركة الاستيراد . . وهنا يبدأ التناقض في سرد القصة ، ويختلف الرواة . . ولما كان آفة الأخبار هم رواتها كما يقولون ، وحتى لا نتعرض لآفة الرواة فسنسرد القصة كما أوردوها بكل ما حوته من تناقضات .

القطاع التجارى يقول بأن الحكومة قد عرضت عليه- عن طريق غرفة التجارة- في سنة ١٩٧١ فكرة إنشاء شركة لاستيراد السمنت ، تخفيفاً لحدة الأزمة . . وسعياً وراء توفير وجوده . . وتباطأت الغرفة في إرسال الرد نكاية في الحكومة- كما قال أحد الأعضاء- التى تتجاهل مشروعات الغرفة ، وخطاباتها ، ثم تستعجلها الرد عندما يكون الموضوع يهمها أو يصادف هوى في نفسها . . ولكن أمام إلحاح الحكومة المتواصل في استعجال الرد ، بحثت الغرفة الموضوع في مجلس الإدارة ، ووافق الأعضاء على المبدأ ، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل . . هل تكون الشركة احتكارية ، بمعنى أن لا يسمح لغيرهم باستيراد مفتوح للآخرين مع وجود الشركة؟ وبالتصويت فاز المنادون بقيام الشركة على مبدأ الاحتكار بالأغلبية .

ولكن رئيسها- الحاج خليل كانو- والذي كان يحمل لواء معارضة الاحتكار رفض التوقيع على رسالة الغرفة للحكومة بإبلاغها هذا القرار . . وبمناورة بارعة من نائب رئيس الغرفة- الشيخ عبدالرحمن الخليفة- حقق للرئيس رغبته في عدم توقيع الخطاب ، وحقق للأغلبية إرادتها في إبلاغ القرار . . سافر رئيس الغرفة ، وأصبح من حق نائب الرئيس- قانوناً- القيام بأعماله فتم توقيعه على القرار وإبلاغه للحكومة .

الحكومة تقول- على لسان أحد أعضائها- إن إنشاء الشركة لم يتم الإبناء على رغبة أعضاء الغرفة التجارية ، وإن الدافع الأول لإنشائها هو الرغبة الملحة من الأعضاء ، والشكاوى المتكررة منهم باستفحال أزمة السمنت ، وضرورة وضع حل لهذه المشكلة .

الحكومة لا تريد أن تتدخل في تقنين التجارة ، أو الحد من حريتها ، ولكنها تستجيب لشكاوى التجار ، وتتجاوب مع مطالبهم .

وطالما أن رغبتهم هي إنشاء شركة للسيطرة على استيراد هذا العنصر الهام ، وتوفير وجوده بأسعار مستقرة ثابتة فليكن لهم ما أرادوه .

وأنشئت الشركة ، وصدرت قوانين تنظيمها ، وهي تقضي بإعطائها حق استيراد

السمنت ، دون غيرها ، لمدة خمسين عاماً . وبدأت موجة التذمر والاعتراض من المتضررين ، وتزعم وكيل الإسمنت العراق في حملة المعارضة . . واشتدت ضراوة المعترضين والمتضررين ، حتى لقد بلغ الاعتداد بأحد أصحاب الملايين أن هدد (بكسر) الشركة ، أى بتعريضها للإفلاس إذا سمح له بالاستيراد مع وجود الشركة . . وخفت حدة الحماس ضد الحكومة لدى سماعها هذا التهديد ، وزال الاحمرار من عينيها ، وبدلاً من أن تعطى الملوم الجديد هذا درسا في كيفية الانصياع للقوانين ، وبدلا من أن تفرض هيبة الحكومة- كما تردد دائما في حالات الأمن والنظام- تناست هذه الهيبة وحولت عريضة المعترضين إلى غرفة التجارة من جديد لإبداء الرأى .

ولكي نكون موضوعيين في عرض هذه القضية ، يجب أن نتساءل . . ما هي وجهة نظر المعترضين على إنشاء هذه الشركة؟ .

المعترضون يقولون إنه- أولاً- من ناحية المبدأ ، يجب أن لا تتدخل الحكومة في التجارة ، وقيامها بإنشاء الشركة يعد سابقة خطرة في خرق مبدأ حرية التجارة .

ثانياً- هناك من يقتصر عملهم ومورد رزقهم على استيراد السمنت ، فلماذا يقطع على مثل هؤلاء مورد رزقهم الوحيد؟

ثالثاً- الشركات النظامية تستدعي الكثير من التكاليف الإدارية ، وهذا يعنى أن المستهلك سيتحمل تكاليف هذا التنظيم الإدارى الذي سيضاف إلى ثمن البضاعة ، وبهذا- كما يقولون- ينتفي مبدأ توفير المادة المستوردة بأقل التكاليف .

رابعاً- وأخيراً ، إذا كان لا بد من إنشاء الشركة ، فلماذا تكون احتكارية؟ ولماذا لا يسمح للآخرين باستيراد نفس المواد على أساس أن التجارة حرة ، وأن الشركة يجرى عليها ما يجرى على المستوردين الآخرين من تعرض للربح والخسارة؟

الرد على هؤلاء المعترضين يأتي به المؤيدون نقطة نقطة ، ويردون على كل اعتراض بمنطق أقوى وأقوم .

هم يقولون بأن التجارة حرة من ناحية المبدأ ، ولكن على الحكومة واجب أن توفر المواد الضرورية ، في حال عجز القطاع التجارى ، وقد ثبت في موضوع السمنت أن هذا العجز واقع .

لقد امتنع التجار عن استيراد السمنت بحجة أنهم لا يستطيعون مضاربة الإسمنت العراقي الذي يصل إلى المياه الضحلة في الصنادل (الدوب) حيث تكون

تكاليف إنزاله أقل ، لذلك فإن باستطاعة وكيله مضاربة أسعار أولئك الذين يستوردون بالبواخر . . ونتيجة هذا الإحجام عن الاستيراد إن مرت البلاد بأزمة وصل فيها سعر كيس الإسمنت إلى دينار ونصف الدينار ودينارين . . المستهلك لا يمكن أن يضيع نتيجة للحرتقات التجارية والعناد والحسد بين التجار بعضهم ببعض . . في حالات الحرب ، وندرة وجود المواد الأساسية ، تستولى الحكومات على هذه المواد وتصرفها للاستهلاك بتوجيهها وإشرافها ، وهذه الحالة في ندرة السمنت ، وعدم توافره حالة مشابهة ، يجب على الحكومة فيها أن تتدخل لمصلحة المستهلك .

أما أولئك الذين تتضرر موارد رزقهم فهم على عدد أصابع اليد الواحدة . . هناك الآلاف من المواطنين الذين سيستفيدون من استثمار مدخراتهم في شراء أسهم الشركة . . هل يمكن أن تغفل مصالح هذه الآلاف في سبيل مصلحة هؤلاء الأفراد القلائل؟ وحتى هؤلاء الأفراد المتضررون يمكن أن يعطوا أسهماً أفضلية على غيرهم في الشركة الجديدة ، بحيث تعوضهم أرباح أسهمهم الخاصة عما استولت عليه الشركة من أعمالهم . . ولمثل هذا الأمر سوابق أخرى كما حدث بالنسبة إلى أصحاب دور السينما التى وحدت في شركة واحدة ، وأعطي أصحابها أسهما أكثر تعويضا لهم عما خسروه من موارد . أما لماذا لا تكون الشركة احتكارية فهذا ضروري إذا أردنا أن يكتب لها النجاح ، خصوصاً وأن رأسمالها يكون مدخرات الأهالى التي يجب أن يضمن لها الربح بأى شكل من الأشكال ، وحتى تستطيع الشركة أن تقوم على قدميها ، وحتى لا يستطيع شخص مثل للموم الصغير الذي يهدد (بكسر) الشركة أو تعريضها للإفلاس ، إذا سمح له أو لمثله بالمضاربة معها في الاستيراد .

هاتان هما وجهتا النظر المتصارعتان . . واللتان وصل الأمر بهما إلى حد تجميد إنشاء الشركة ، وإحالة الأمر من جديد إلى غرفة التجارة للاستئناس برأيها في هذا الخلاف . . لكن ما هو رأى المسئولين في غرفة التجارة في موضوع هذا الخلاف؟

يقول الشيخ عبد الرحمن الخليفة ، نائب رئيس الغرفة :

الغرفة جسم تجاري أنشيء ليكون بمثابة رابطة للتجار للحفاظ على مصالحهم ، وليس من شأنها توفير المواد الاستهلاكية للناس . . هذا شأن الحكومة ، وكل ما تستطيع الغرفة أن تعمله هو أن تتحرك في نطاق الخطة العامة التى تضعها الحكومة لتوفير المواد الاستهلاكية . . الغرفة تستطيع أن تقترح ، وتبدى رأيها في شئون تنظيم التجارة ، ولكن توفير المواد الاستهلاكية خارج اختصاصها ، وهو من صميم مسئوليات

الدولة . . أمّا بشأن العريضة المحالة عليها من الحكومة فستقوم الغرفة باستمزاج رأي كل التجار الذين يعملون في المواد الإنشائية بجميع أنواعها ، لارتباط عملهم بالسمنت ، ثم تقوم بعد ذلك برفع آرائهم للحكومة لترى رأيها فيه .

وبعد . .

ما الذى يجب القيام به لتحقيق مصالح المستهلك الذي تعطلت مصالحه وضاعت بين أصوات المؤيدين والمعارضين؟ هل تصدع الحكومة لضغط القلة من التجار ، الذين لم يدفعهم إلى الاعتراض بهذه الضراوة سوى مصالحهم الخاصة ، أم أنها ستستمر في تحقيق هذا المشروع متوخية المصلحة العامة ضاربة عرض الحائط باعتراضات هذه القلة التي لا يدعم حجتها أى منطق أو دليل!

وهل يتسع نطاق نشاط شركة الاستيراد العامة ليشمل المواد الاستهلاكية الضرورية الأخرى ، كالسكر والرز؟ أو ماذا سيكون عليه موقف الحكومة لمن ستتضرر مصالحهم أيضا ضد احتكار هذه المواد؟ . . ذلك ما سيكشف عنه النقاب في خلال الأيام القليلة القادمة حين يتضح موقف الحكومة ومدى جدية نظرها لهذه الأمور الأساسية في حياة الناس .

«أول واجب عليّ في نظرى أن أسعى لجعل بلادي والمواطنين فيها يأخذون مكانهم اللائق بجانب الدول المتقدمة الأخرى» .

أول مؤتمر صحفي في تاريخ مسقط

أنا راجع من مسقط ، بعد أن كسر السلطان قابوس الطوق الحديدي الذي كان يحيطها به والده المعزول سعيد بن تيمور . . مسقط وعمان اللتان تمتلكان من الأراضى الخصبة والإمكانيات الزراعية ما يمكن أن يجعل منهما سوق الخضار والفاكهة لمنطقة الشرق الأوسط لو أحسن استغلال الإمكانيات الكامنة على طول الشريط الأخضر الساحلي الممتد من ساحل الباطنة من الجنوب على امتداد الساحل الشمالى الشرقي . . مسقط وعمان اللتان استطاع السلطان السابق أن يعزلهما عن العالم فيجعل من اسمهما مجرد أسطورة كواق الواق ، يقرأ الإنسان عن وجودهما في الكتب ويسمع عنهما الأقاصيص دون أن يستطيع زيارتهما أو رؤيتهما إلا في زوايا الخرائط وعبر أحاديث أفواج المهاجرين من أبناء عمان هرباً من بطش السلطان وظلمه .

ظهر يوم الجمعة الماضي ، وفي قصره المتواضع في مسقط ، عقد عظمة السلطان قابوس أول مؤتمر صحفي حضره لفيف من ممثلى الصحافة الغربية من بينهم مندوبون عن جريدة الصندى تايمز ، والجارديان ، والديلي إكسبريس ، والتايمز ، وتليفزيون لندن ، والنيوزويك ، وكان الصحفي العربي الوحيد بين هذه المجموعة رئيس تحرير الأضواء . وفيما يلي نص المؤتمر الصحفي كما سجل على شريط خاص :

مندوب صحفى : *هل لى أن أسأل سموك ما هو أول واجب ترون أن عليكم*

السعي لتحقيقه بعد توليكم السلطة؟

السلطان : أول واجب عليّ في نظرى هو أن أسعى لجعل بلادى والمواطنين فيها يأخذون مكانهم اللائق بجانب البلدان المتقدمة الأخرى في المستقبل القريب .

مندوب صحفى : وماذا عن الواجبات الأخرى فيما يتعلق بالتعليم والدواء وما شابه هذا من شئون الرعاية؟

السلطان : طبعاً سيكون ذلك في برنامجنا ، وسنتلمس أحسن السبل لتنفيذها .

مندوب صحفى : ماذا تفكر في عمله في خلال الشهر القادم؟

السلطان : سأقابل كثيراً من الناس ، وسأتجول للاطلاع على شئونهم ، وأحاول أن أعرف كيف يجب أن ترتب الأمور ، كما سأطلب المشورة ممن أثق بهم للتأكد من تنفيذ القيام بالأعمال كما يجب .

مراسل إذاعة أبوظبي : مراسل إذاعة وتليفزيون أبوظبي يمثل بين أيديكم وينقل إلى جلالتكم تحيات صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي ، وتهنئة أبوظبي حاكماً وشعباً وحكومة بتوليكم مقاليد الحكم في سلطنة مسقط وعمان الشقيقة . أبوظبي كانت من أول الأقطار العربية التى اعترفت وأيدت عهدكم الزاهر ، فهل تفضلتم وشرحتم لنا يا صاحب الجلاله علاقات حكومتكم الرشيدة في المستقبل مع أبوظبي بوجه خاص والإمارات الشقيقة بوجه عام؟ .

السلطان : نحن نأمل أن تكون علاقاتنا مع الجميع حسنة ، وكما قلت إن علاقاتنا مع أبوظبي كانت في السابق يعني إلى حد ما طيبة ، ونأمل أن هذه العلاقات ستتحسّن إلى الحد الذي يرضيهم ويرضينا .

مندوب إذاعة أبوظبي : وبالنسبة للعلاقات مع الإمارات الشقيقة المجاورة؟

السلطان : هذا كذلك سنسعى لتحسين العلاقات معهم لمصلحة الجميع إن شاء الله .

مندوب إذاعة أبوظبي : سيدي صاحب الجلالة ، لقي البيان الذي وجهتموه إلى شعبكم يوم الجمعة ٢٣ يوليو صدى عميقاً بين أفراد شعبكم وشعوب الأمة العربية من الخليج إلى المحيط ، وخاصة عندما تعهدتم بتشكيل حكومة عصرية ، وتهيئة حياة سعيدة ، ومستقبل أكثر إشراقا لأفراد الشعب . ما هي المبادىء أو الخطوط الرئيسة للسياسة الداخلية والخارجية لحكومتكم التي ستستمد من حكمتكم وإرشادكم وشبابكم الشيء الكثير من طاقات العمل البناء؟

السلطان : في السياسة الداخلية هي النهوض بهذا الشعب على كل حال ، وفي السياسة الخارجية هي أن تكون علاقاتنا طيبة مع كل الدول المجاورة والتي سيمكننا أن نعمل معها علاقات حسنة ، وأما في الوقت الحاضر عن مسألة السياسة ، يعنى بالتدقيق ، فهذا مجال البحث والتفكير .

مندوب صحفي : هل أستطيع أن أسألكم عن الانقلاب . لقد سمعنا أمس تقريراً ممتازاً عنه ، هل لي أن أسأل عن بعض التفسيرات للبواعث التي ساهمت في القيام بالانقلاب . أعني ماذا كان في ذهنك عندما صممت على الإطاحة بوالدك؟

السلطان : حسناً . . بالنسبة للسؤال الأول فإن والدي لم يتخذ الخطوات الصحيحة لجعل هذه البلاد تسير في طرق الرخاء والسلام ، ولذلك شعرت أن عليّ أن أقوم بعمل شيء لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ السلام ،ولأرى بأن الناس يقادون في الطريق الصحيح . .

مندوب صحفي : متى فكرت القيام بهذا الانقلاب؟

السلطان : حسناً . . فكرت بذلك منذ وقت ليس بالقصير ، ولكن الإنسان كان دائما يأمل أنه يستطيع إقناع الحكومة السابقة كما تسمى لتغيير طريقها في العمل وللاتجاه إلى الأحسن . ولكن عندما شعرت أننى لا أستطيع القيام بأى شيء في ذلك السبيل شعرت بأنه يجب عليّ أن أتخذ الخطوات اللازمة التي كانت مفتوحة أمامي .

مندوب صحفي : متى تأكدتم بأنكم لا تستطيعون الانتظار أكثر؟

السلطان : منذ شهر تقريباً . . نعم .

مندوب صحفي : هل كنت تفكر القيام بأي عمل من هذا النوع عندما كنت تدرس في بريطانيا؟

السلطان : لا . . ليس في ذلك الوقت .

مندوب صحفي : أي نوع من المساعدات حصلت عليها لتسيير قواتك للقيام بالانقلاب بهذا الشكل المحكم وبهذه السرعة؟

السلطان : في الواقع كان لدى أناس معروفون من عسكرنا الخاص وقادتهم الذين طلبت منهم أن يساعدوا في العملية . . وطبعاً طلبت من الجانب العسكري أن يحفظ السلام حتى أتأكد أن العمل الذي كنت سأقوم به لن يتحول إلى سفك دماء وخاتمة غير سعيدة .

مندوب صحفي : هل كان لديك إطلاع مقدم بأن الحكومة البريطانية ستؤيد حلك ذلك؟

السلطان : لا . لا أبداً .

مندوب صحفي : هل قمت أنت شخصياً بالمساهمة بدور بالانقلاب؟

السلطان : لا .

الأضواء : عظمة السلطان . . في البيان الذي أذعتموه على شعبكم عشية توليكم السلطة . . قلتم بأنكم اتخذتم الخطوات القانونية لإقامة علاقات ديبلوماسية مع الدول الصديقة الأخرى . . فما هي الدول الصديقة الأخرى المعنية . . وهل تشمل أيا من الدول العربية الكبرى المعروفة؟

السلطان : الدول الشقيقة المعنية في الحقيقة هي دول الخليج . . يعني التي تقرب إلينا نحن بالتحديد . أما الدول العربية الأخرى فنأمل في المستقبل إن شاء الله أن نقيم معها علاقات .

الأضواء : طال عمرك . . هل تعتقدون أن مسقط وعمان يمكن أن تحذوا حذو جاراتهما العربية في الساحل والخليج فتنضما إلى المساعي الحالية القائمة الآن في المنطقة؟ .

السلطان : هذا موضوع نحب أن نبحثه في المستقبل .

الأضواء : في البيان الذي أذعتموه على الشعب أثر عزلكم السلطان السابق ، قلتم بأن أول واجب ستقومون به هو إقامة حكومة عصرية حديثة . . هل يعنى مفهوم الحكومة العصرية بنظر جلالتكم إقامة نظام حكم ديمقراطي تمثل به إرادة أبناء الشعب ، وكيف سيكون ذلك؟

السلطان : تفكيرنا في هذه المسألة في الوقت الحاضر هو إقامة مجلس استشاري ، وأن نضم إلى هذا المجلس الاستشاري ممثلين عن الشعب . . يعني الناس الذين يمكنهم أن يمثلوا الشعب . . ومن هناك نأمل أن يتطور المجلس ، هذا ويصبح في المستقبل ما هو أحسن .

مندوب صحفي : سيدي . . هل كان لكم مجال بحث مصير وطنكم واهتمامكم به مع والدكم؟ وهل كنتم تحصلون منه على ردود إيجابية أو غير إيجابية؟

السلطان : لا . . لم يكن لدى مجال في الواقع لأنه كان يريد دائماً أن يحكم منفرداً . ولم يكن يبحث كثيراً في ما كان يتعلق بسياسته في الحكم .

مندوب صحفي : ما هو انطباعكم عن الاستقبال الذي أجرى لكم أمس؟

السلطان : لقد كان ممتازاً . . لقد سررت منه كثيراً . . وقد كان مشجعاً لى على العمل .

الأضواء : من أهم أسباب العزلة التي كانت تعانيها مسقط فيما مضى سياسة الانغلاق والانعزال التى كان يطبقها السلطان السابق ، فهل تنوون نبذ هذه السياسة وفتح أبواب البلاد لكل من يطلب الدخول إليها بصفة مشروعة وإلغاء قيود التأشيرات لأبناء المنطقة من الساحل والخليج كما هو حاصل بالنسبة لأبناء مسقط وعمان ببلدان المنطقة؟

السلطان : نأمل أن نعمل بذلك في المستقبل عندما نرى أن الأمن وجميع الخطوات اللازمة قد اتخذت لفتح الأبواب كما ذكرت .

مندوب صحفي : هل لى أن أسأل عظمتكم كيف ترون مستقبل الخليج على ضوء الانسحاب البريطاني المزمع ودور مسقط وعمان في الاتحاد المزمع إقامته؟

السلطان : حسناً . . في هذه اللحظة كل الذي أستطيع قوله إننا سنتعاون معهم بأحسن ما نستطيع .

مندوب صحفي : هل تنوون الانضمام إلى الاتحاد المزمع للإمارات العربية؟

السلطان : في الواقع لم أدرس هذا الأمر ، ولا استطيع الإجابة عليه .

أضاف الصحفي قائلا : هل تؤيدون ذلك كمبدأ؟ .

فرد السلطان باسماً . . هناك دائماً احتمال لأى شيء .

مندوب صحفي : هل لى أن أسأل عظمتكم كم من الوقت لديكم لتطبيق الإصلاحات؟ هل تشعرون أن هناك عليكم ضغطاً لتنفيذ الإصلاحات سريعاً؟

السلطان : حتى بدون أي ضغط الإنسان يود تطبيق الإصلاحات بالسرعة الممكنة .

مندوب صحفي : يجب أن يكون هناك تخفيف لبعض القيود التى وضعها والدك على النشاط الاجتماعي العادى . . هل تنوي تخفيف أى من هذه القيود؟

السلطان : في الواقع لقد بدأنا بتخفيف كثير منها .

مندوب صحفي : هل يمكن أن تخبرونا ما هي القيود التي رفعت؟

السلطان : حسناً . . يمكن القول إن الناس لم يكن يسمح لهم أن يشتروا الأشياء كما يريدون أن يشتروها . . لقد ألغيت هذا التقييد ، وهناك قيود أخرى بالضغط على

الناس كمنع التجول مثلاً وأشياء من هذا القبيل رفعت ، ونأمل أن نواصل إلغاء هذه القيود تدريجيا .

مندوب صحفي : *لقد سمعنا أمس واليوم موسيقى في الشوارع احتفاء بعودتكم إلى مسقط وهذا لم يكن يحصل تحت النظام القديم . . هل تنوون السماح بالموسيقى من الآن بأن تسمع علنا في كل الأوقات؟* .

السلطان : بالتأكيد نعم أنا أنوى أن أعمل هذا .

مندوب صحفي : *اتجاهكم فيما يتعلق بالوضع في شمال ظفار ، لقد فهمت بأن هناك إمكانية قيامكم بالتفاوض مع الثوّار عن طريق بعض الوسطاء . . هل يمكن أن تشرحوا لنا ما حدث؟*

السلطان : حسناً . . سندعو أى إنسان يريد أن يعيش أن يتقدم ويقول بأنه يريد أن يقوم بدوره في بناء هذا الوطن والعمل لهذا الوطن ، ولكن ليس ضد هذا الوطن ، ونأمل أن دعوتنا ستلقى استجابة .

مندوب صحفي : *هل ستستمرون بالترحيب بالوجود البريطاني هنا . . أعنى بذلك المستشارين البريطانيين الذين كانوا مع والدك والوجود البريطاني الآخر هنا؟* . *هل ستستمر بالترحيب بذلك الوجود أم أنك تعتزم تغيير بعض مستشاريك؟* .

السلطان : أي إنسان غير صالح سيغير بالتأكيد .

مندوب صحفي : *هل لديك خطط لتغيير أي منهم؟* .

السلطان : من المحتمل أن يكون لدى شيء من هذا النوع . . نعم .

مندوب صحفي : *كيف هي أهمية الثورة في ظفار بالنسبة للأمور ذات الأسبقية لديكم؟*

السلطان : نحن نريد لوطننا أن يعيش بسلام ، ومن المهم لدينا أن نحاول أن نلم شملنا ونوحد جهودنا ونعيش بسلام .

مندوب صحفى : *هل لي أن أسأل سموكم . . كيف كان والدكم يقوم بعلاج هذه المسألة؟* .

السلطان : لقد كنت دائماً أشعر أن والدي لم يكن يعالجها العلاج الصحيح .

الأضواء : ما هو العلاج الصحيح لثورة ظفار بنظركم؟

السلطان : محاولة تفهم وجهات النظر الأخرى والتوفيق ما استطعنا في ما هو فيه مصلحة الجميع .

القصة الكاملة لانقلاب مسقط

الحلقة الأولى

مسقط هذه ، بلاد المجهول ، كانت مسرحاً لأحداث مثيرة في خلال الأسبوعين الماضيين .

يبدأ المشهد بالسلطان قابوس «ومعناها في المنجد الرجل الجميل ، الوجه الحسن اللون» تحيط به ثلة من عساكره وأصفيائه ، وهو يستعرض في ذهنه أوضاع بلاده وما وصلت إليه من السوء ، وكيف أن والده الطاغية يأبى إلا أن يحكم البلاد وأهلها بأساليب القرون الوسطى . . مر في مخيلته كيف أن عقلية أبيه الشكوكة لم يسلم من شذوذها حتى أقرب الناس إليه . . عمه طارق مبعد هارب خارج البلاد لمجرد أنه كان يشير دائماً على السلطان بأن يكون عادلاً ، وأن يتفهم مشاكل الناس ، ويتفاعل معها قبل أن يطفح الكيل ويتفاقم السخط في النفوس ، وهو الابن قابوس ، كان سجيناً في بيته منذ رجع من دراسته في الخارج لمجرد أن السلطان كان يشك في أنه يتعاطف مع آمال الناس ، ولم يطلق الطاغية سراحة إلا بعد أن تعهد له بأن لا يحلق لحيته ، وأن يبقيها مهملة غير مشذبة! وأن لا يغادر صلالة ، وأن لا يتزوج إلا من يختارها له هو من نساء القبائل في داخل عمان! .

كانت العيون والأرصاد تحيط بالشاب الصغير ، خريج ساندهرست والذي درس في أكسفورد ، لتعود عليه جميع حركاته وسكناته . . والناس في صلالة ممنوعون أيضا من أن يشتروا من الأسواق أكثر من حاجتهم اليومية من الطعام ، خشية أن يكون من

بينهم من يشتري شيئاً لحساب الثوار في أطراف الجبال . . وقابوس ليس له من العمل سوى النوم والتجوال في داخل المدينة التي سأم رؤية مناظرها المتكررة في الفراغ القاتل الذي يعيش فيه . . وسرحت أفكار الشاب إلى بعد ٦٠٠ كيلومتر من السجن الذي اختاره له أبوه . . سرح بأفكاره إلى مدينة مسقط ، عاصمة السلطنة ، والتي لا تحمل من العاصمة سوى الاسم ، والتي ليس فيها من معالم حضارة القرن العشرين سوى بضعة مبان قديمة ، وشارع مبلط واحد ، والتي يدير السلطان شئونها عبر أسلاك التليفون ، ولم تطأ قدمه أرضها منذ أكثر من عشر سنين ، تلك العاصمة المهجورة التي يخيم على وجوه أهلها البؤس ، وتعلوها المذلة والمسكنة خشية البطش الذي كان يمارسه السلطان مع كل من تسول له نفسه أن يطالب بأي إصلاح ، والتي يمتلىء سجنها المشهور «الجلالي» بخيرة الشباب الواعي من الناس . . ومن شيوخ القبائل ، لا ذنب لهم سوى أنهم في فترة انفلات من واقعهم المؤلم حاولوا أن يتساءلوا . . لماذا تزداد حالة البؤس التي يعيشونها ، وبلادهم تسبح فوق بحيرة من الذهب الأسود يجني منها السلطان ٤٠ مليون جنيه في السنة؟

واستغرق الشاب في أفكاره . ومر بفترة من الاعتكاف والتأمل ، خرج منها بقرار حاسم بأنه يجب أن يقوم بعمل ما يضع حدا لتصرفات أبيه ، لينقذ البلاد من الهاوية التي يوشك أن يلقيها فيها أبوه .

وفي يوم ٢٣ يوليو الماضي «والتشابه في التاريخ مع الثورة المصرية غير مقصود» تحركت ثلة من العساكر الموالية لقابوس ، وطوقت قصر الطاغية في صلالة ، وكان هدفها اعتقال السلطان السابق ، وتقدم بعض أفرادها فقطع التيار الكهربائي عن القصر ، وتقدمت ثلة منهم إلى الداخل يرأسها الشيخ بريك نجل والي ظفار لتنفيذ المهمة . خلال ذلك كان السلطان الشاب الجديد قابوس يقوم بتمهيد الطريق لحماية ظهر القوة المهاجمة وذلك عن طريق استقطاب ولاء القوة الجوية للسلطان والتي تخيم على بعد بضعة كيلومترات من القصر وقوامها طيارون وجنود إنجليز كان السلطان يستأجرهم للقيام بالعمليات الحربية ضد الثوار . . وانصاعت القوة الجوية لأمر السلطان الجديد ، فأرسلت سرية منها لحفظ الأمن والنظام في صلالة . . وتحركت ثلة أخرى من القوة الصحراوية إلى المدينة بينما قام قسم من القوة الجوية يقودها ضابط عربي بدخول ساحة القصر لمعرفة ماذا يدور فيه ، للحد من تبادل إطلاق النار . في خلال ذلك كانت ثلة العساكر قد دخلت على السلطان في جناحه الخاص ، وتبادلت

إطلاق النار مع حراسه حيث قتلت واحداً منهم ، بينما أصيب قائدها الشيخ بريك بعيارات نارية شوهد على أثرها وهو يتدحرج على السلم . . وعندما توغلت القوة الجوية داخل دهاليز القصر ضاعت بين ممراته وأصبح سبيلها الوحيد للاهتداء إلى ساحة المعركة هو صوت الطلقات النارية ، المترددة أصداؤها في بهو القصر . . وعندما وصلت القوة إلى قلب المعركة سمعت صوت السلطان ينادي ويقول إنه قد جرح نفسه خطأً ، وإنه يريد التسليم ، ولكن للكولونيل ترنل «قائد الفرقة الصحراوية» شخصياً . واستدعي الكولونيل ترنل فدخل إلى السلطان حيث وجده ينزف دماً من خمسة جروح في جسده . وانهار جبروت السلطان ، واختفت شجاعته الكاذبة ، فقد أصر وهو ملقى على النقالة أن يمسك بيد القائد الإنجليزي على طول الطريق الذي نقل فيه إلى طائرة حربية في القاعدة الجوية ، فقد كا ن يخشى- كما يقول- أن يقتلوه إذا ترك القائد الإنجليزي يده .

وانتهت أسطورة السلطان الطاغية ، وتجمع الناس على طول الشوارع وعرضها في صلالة وهم يهزجون ويغنون ، فرحاً بالخلاص من السلطان الذي استعبد الأرض ومن عليها طيلة أربعين عاما قدم فيها أبشع الأمثلة للاستبداد والظلم والطغيان . . وعندما تجول الجنود في داخل القصر الذي أصبح قفراً بعد عزل صاحبه ، وجدوا غرفاً ضخمة واسعة مليئة بمختلف أنواع الأسلحة الأوتوماتيكية الحديثة من مسدسات وبنادق ومدافع بازوكا ورشاشات مورتر ، قدّر ثمنها بما يزيد على مليوني جنيه إسترليني . . كلها كانت مخزونة في قصر السلطان في الوقت الذي كان جنوده يحاربون فيه ببنادق البارود وأسلحة الحرب العالمية الأولى الأثرية . لقد كانت هواية السلطان الراحل جمع الأسلحة من مختلف الأنواع والصناعات وتكديسها لديه ، والتملي بالنظر إليها وتفقدها بين آن وآخر ، تماماً كما يتفقد هاوي الخيل جياده في اسطبلاتها كلما ألحت عليه دوافع هوايته .

وفي القصر المنيف كان هناك عشرات العبيد يمشون وكأنهم آلات ميكانيكية صماء ، لا يجيدون الكلام ، لأنه كان محرماً عليهم في قصر السلطان ، لا ترتفع رؤوسهم عن الأرض لأن النظر إلى الأعلى كان جريمة عقابها الصفع المباشر على الأصداغ في قصر السلطان . كتل صماء متحركة في ثوب بشري ليس لها من مميزات البشر إلا الشكل والثياب ، لا يعرفون من الدنيا سوى السلطان ، وإرادة السلطان ، وحكم السلطان .

وبعد ، فلعل هناك من يتساءل أو يشك بأن بريطانيا كانت وراء هذا الانقلاب ، وأنها قد باركته وخططت له ، خصوصاً وأن وقائع أحداث الانقلاب كانت تشير في مواضعها بأكثر من إصبع إلى دور الجنود البريطانيين ، وقادتهم فيه . وليس يهمني هنا أن أناقش هذا الدور ، بل لعل هذه أول مرة أشد فيها على يد بريطانيا مهنئاً على ما قامت به إذا كان لها ضلع فيه ، ذلك لأن تغيير الأوضاع في مسقط كان ضرورة ملحة تمليها أبسط مفاهيم الحرية والإنسانية في القرن العشرين . ولم يكن معقولاً أن تكون في العالم العربي رقعة شاسعة يعيش عليها مليون من البشر يمكن أن يكونوا قوة دافعة في المسيرة العربية . . لم يكن معقولاً أن يبقى قطر كهذا تمارس فيه أبشع ضروب الإقطاعية والطغيان ، بأساليب القرون الوسطى ، في الوقت الذي تحررت فيه شعوب مجاهل الأدغال الأفريقية .

من هذا كله ينبع قولي بأنني لا أتردد في الشد على يد بريطانيا مهنئاً إن كانت قد ساعدت في هذا الانقلاب . . ولعل السلطان الشاب قابوس لا يحسد على توليه مقاليد الحكم في بلد لم يترك فيها أبوه أساساً أو منطلقا يبني عليه أو يقوم على تحسينه وتطويره . . فالتنظيم الحكومي معدوم تماماً بحيث يستدعي الأمر منه أن يكون في سباق مع الوقت لكي يعوض فترة زمنية طويلة توازي الأربعين عاماً التي قضاها أبوه في محاولة لإيقاف عجلة التطور في زمن يحمل فيه كل عام يمر إرهاصات ومفاهيم تكتسح كل من يحاول أن يقف أمام سيلها الجارف .

وإلى العدد القادم لكي نستكمل الحديث عن رحلتنا إلى العالم المجهول في . . مسقط . .

أضواء الخليج اليومية لن تصدر السبت...
بعد مذابح الأبقار أثبت قسم البيطرة فشله!

من عادتي دائماً أن آخذ جانب الحذر في كل المشاريع الصحفية التي اضطلع بها ، وأعني بالحذر أنني دائماً اختار الحد الأدنى في كل ما أقوم به ، حتى إذا ما ساعدتني الظروف على تقديم أحسن مما وعدت به ، أكون قد كسبت الكثير لدى القارىء الذي قدمت له أكثر مما تعهدت بتقديمه . . . من جوانب الحذر- مثلا- التي أخذت بها عند إصداري لأضواء الخليج اليومية هو أنني كنت قد خططت لها أن تصدر في ست صفحات ، ويعرف من له صلة بطبيعة العمل في الصحف اليومية أن آلات التيكرز يمكن أن تملأ بأخبارها العالمية أكثر من هذه الصفحات الثلاث فيما لو أردنا للصحيفة أن تكون مجرد جهاز تسلم ميكانيكي يرسم عامل اللينوتايب اللمسات اللازمة عليها لتكون خفيفة على نفس القارىء ، قابلة للهضم في معدته الرقيقة المدللة . . أقول لو كان الأمر كما ذكرت مجرد خدمات ميكانيكية لا يتجاوز دورنا فيها دور إدارة الآلات لما ترددت أن أجعل من صفحات الجريدة حتى أكثر من ست صفحات ، ولكن إيماني بأن الصحافة الحديثة هي «فن صياغة الخبر» أكثر من كونها الخبر مجرداً من اللمسة الصحفية هو الذي حدا بي أن أبدأ هذه البداية المتواضعة في أربع صفحات ، حتى إذا قفزت بها إلى أكثر من ذلك ، بعد استكمال استعداداتي بمرور الزمن ، أكون قد كسبت ثقة القارىء إلى صفي حين وعدته بالقليل ، وجئته بالكثير فيما بعد دون أي التزام أو عهد . .

إلا أن هذه الطريقة التي دأبت على انتهاجها في التخطيط لكل مشاريعي المقبلة، فإنني حين ظننت بأن ظروف الطباعة الحالية لدينا في المطابع، تستطيع أن تواكب إصدار الجريدة اليومية خمس مرات في الأسبوع، فنحن في الوقت الحاضر لا نملك غير آلة لينوتايب واحدة، وأختها في الطريق أكسبتها أزمة الشرق الأوسط طول البال وحب الطواف حول العالم حتى أنها لن تصل إلينا إلا في أواخر فبراير من السنة القادمة، بعد أن تكون قد باركت اكتشافات الطيب الذكر فاسكودي جاما حين تمر برأس الرجاء الصالح، على طريقة وين أذنك يا حبشي!

المهم أنه بوجود آلة اللينوتايب الوحيدة فإننا مضطرون لتجنيد كل عمال الصف والطباعة يوم الجمعة، وهو يوم عطلتهم الوحيد، بعد أن يكونوا قد سهروا طيلة ليلة الخميس لطبع الأضواء الأسبوعية، وهو مجهود مضن شاق على الأعصاب والأجسام، بالإضافة إلى العبء المالي على ميزانيتنا المتواضعة حين نضطر لدفع الأجور الإضافية للموظفين للعمل في خلال يوم العطلة.

لهذه الأسباب مجتمعة، المادية منها والأدبية والفنية، قررت إصدار الصحيفة اليومية أربع مرات في الأسبوع بدلاً من خمس أي أنها ستصدر أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء، حتى ييسر الله لنا من الإمكانيات ما نستطيع أن نتغلب به على هذه الصعاب، وحينذاك لدينا من المفاجآت التي ندخرها للقارىء ما ليس الآن مجال التحدث فيه، ولكن يكفي أن أقول بأن هذه المفاجآت لن تقتصر على الصحيفة اليومية، بل ستتعداها إلى رصيفتها الأضواء الأسبوعية التي ندخر لها في الجعبة الكثير.

وإلى لقائكم الجديد مع أضواء الخليج اليومية من الأحد القادم.

***

كلمة لوم وتقريع كان لا بد من توجيهها إلى قسم البيطرة في إدارة الزراعة التابعة لحكومة البحرين، بعد مأساه الأبقار التي ذهبت ضحيتها المئات من هذه الحيوانات التي يشكل فقدها خسارة لثروة قومية لها علاقة بكثير من أبناء هذه البلاد.

اللوم الذي يجب أن يوجه لقسم البيطرة هو أن هذا القسم قد أنشىء خصيصاً لرعاية الثروة الحيوانية في البلاد، وأن تصديه لمقاومة الوباء الذي انتشر بين الأبقار لم يكن على المستوى الذي ينتظره الناس من دائرة متخصصة تصرف عليها عشرات الألوف من الدنانير من مواردنا الشحيحة.. والدلائل على التقصير الفاضح من قسم

البيطرة في مجابهة هذا الوباء كثيرة ، منها أنه كان لدى القسم علم أكيد بظهور بوادر هذا المرض الوبائي في إيران ، فما الذي قام به القسم من الاحتياطات قبل أن تحل الكارثة؟ . . لا شيء طبعاً ، حتى وقعت الواقعة وراحت ضحيتها المئات من الأبقار ، عند ذاك فقط قامت قيامة القسم ، وأصبح يرجو هذا البلد وذاك أن يمده بالأمصال الواقية ، ولكن بعد ماذا . . بعد خراب البصرة كما يقولون . .

وحتى مع وجود الأمصال وبدء حملة التطعيم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فإن الإهمال والتباطؤ في تعميم الحملة التطعيمية ضاعفا الخسارة . . ومن أدلة الإهمال والتباطؤ أن الدولة تدفع لكل طبيب بيطري ٣٥ ديناراً علاوة سيارة ، ولكن الأطباء كانوا يأبون استعمال سياراتهم لزيارة القرى ، وكانوا يشترطون وصول اللاندروفر الحكومي لنقلهم ، خوفاً على سياراتهم من وعثاء السير في طرق القرى! . . وطز في الأبقار ، وألف طز في الحملة إذا لم يتوافر اللاندروفر! . .

وكانت النتيجة أن الطبيب لا يخرج من مكتبه إلا بعد الساعة العاشرة وعندما تكون السيارة الحكومية اللاندروفر تضرب له زمار تعظيم أمام مكتبه ، وليس قبل ذلك . .

نحن لا نروي هذه الحقائق للتشهير ولكن لتبصير المسئولين في دائرة البيطرة ، وفي دائرة الزراعة المسئولة الأولى عنهم ، بما كان يجب عليهم أن يبذلوه من الارتفاع إلى مستوى المأساة التي هددت كثيراً من المواطنين في أرزاقهم . .

وعوضنا على الله في الخمس مائة رأس من البقر والتي ثمنها مئة ألف دينار على الأقل من الثروة القومية!

ماذا نريد؟

١- نريد من الحكومة أن توحد مديريتي معارف البنين والبنات وتجعلهما تحت إشراف إدارة ، حتى يوحدالتعليم إذ لا يعقل أن تدرس معارف البنين المناهج المصرية أو ما يقربِ منها بينما تنهج معارف البنات نهجاً خليطاً من اللبنانية والمصرية وغيرهما ، فارحموا هذا الجيل يا من أنيط بكم الأمر .

٢-نريد من التجار الوطنيين والأجانب أن يراعوا ما فرض عليهم من تأدية فريضة الزكاة وصرفها في الأوجه المؤدية إلى خير هذه البلاد . وحبذا لو عينوا لجنة منهم تجمع هذه الزكاة وتصرفها في سبيل البر والإحسان ، شريطة أن لا تكون على غرار لجنة ملجأ الأيتام التي كانت بمثابة المعول الهدام في تثبيط همم أولى الخير والإحسان .

٣- نريد من الحكومة أن تحدد سلطة موظفيها الكبار ، كل ضمن دائرة اختصاصه ، ولا يتعداه إلى دائرة أخرى ليست في حدود سلطته ولا من اختصاصه ، مما يخلق بلبلة في الأفكار ، فـلا يعلم من هو المســؤول من بين هؤلاء الموظفين الكبار! .

٤- نريد من مدير المعارف أن يدقق في اختيار المدرسين ، وأن لا يستخدم منهم إلا ذوى الكفاءة والمقدرة والمؤهلات العلمية والروح الدينية ، وليس يضار المعارف أن تدفع رواتب أكثر لمن تراهم أهلاً لذلك ، ترفع من مستوى التعليم وتنجو من كثير

من المشكلات التعليمية والخلقية .

٥- نريد من مديرية معارف البنات أن تنخل المعلمات ، وتبعد من لا يصلحن للتربية والتعليم ، فحرام أن تضيع هذه الجهود هباء . ثم نرجو منها أن لا تتشبث بشيء أجمع الملأ على عدم صلاحه .

٦- نريد من أولياء الأمور أن يكون موقفهم منا كموقف سيدنا عمر بن الخطاب حين قال : «من رأى منكم فيّ اعوجاجا فليقوّمه» وهذا يتفق مع نواميس الحياة وحقوق الإنسان ، ولا نريدهم أن يكونوا كما كان عبد الملك بن مروان إذ قال : «من قال لي بعد مقامي هذا اتق الله ضربت عنقه» . فإنه مخالف لسنن الكون وشرائع الله ونظام الحياة ، بل هو الاستعباد بعينه!!

٧- نريد من معالي رئيس المعارف في الكويت أن ينظر بعين الاعتبار إلى ما جاء في مذكرة طالبات المدارس الثانوية في الكويت وبذلك يتوج أعماله بأخلد الذكر .

٨- نريد من حكام وأمراء الخليج أن يأمروا رسمياً باعتبار كلمة (الخليج الفارسي) ملغية وأن يطلقوا عليه الاسم الحقيقي والطبيعي (الخليج العربي) وأن يلزموا دوائر البريد والدوائر الرسمية والمتاجر بذلك حتى لا تكون لإيران أي حجة علينا منا .

محمود

صوت البحرين- العدد-١٠ شوال ١٣٧٢ - السنة الثالثة

حوار ليس للنشر

قلت : أتذكر قول أسماء بنت أبى بكر عندما مثّل الحجاج بابنها وأبقاه مصلوباً ثلاثة أيام دون أن يأمر بدفنه؟

قال : ماذا قالت؟

قلت : التفتت أمامها ووراءها وتحسست الجثة بيدها وهي تصيح : أما آن لهذا الفارس أن يترجل؟!

قال : وما معنى هذا؟

قلت : معنى هذا أننا نصيح بكم بدورنا . . أما آن للمراسيم الموعودة أن تظهر؟

قال : المسألة مسألة وقت . . لا أكثر ولا أقل .

قلت : القول المأثور يقول : الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك .

قال : أتركنا من الحكم والأقوال المأثورة . . ولتقلها صريحة . . ماذا يقول الناس؟ .

قلت : الناس يتململون ويطول انتظارهم وصيامهم وهم يخشون بعد طول الصياح أن يفطروا . . على بصلة . .

قال : ولماذا هذه النظرة السوداء التشاؤمية؟ .

قلت : لقد علمتنا الأحداث أن السواد هو اللون الغالب على شئوننا . . حتى يثبت العكس .

قال : لعل السواد الذي تراه راجع إلى عمى في الألوان لديك!

قلت : معنى ذلك أن عمي الألوان قد أصبح وباء ، لأنى لست الوحيد الذي يعانيه .

قال : أتركنا من هذا كله . . ما رأيك فيما انتهت إليه اللجنة الوزارية التي تشكلت للنظر في مطالب العمال؟ .

قلت : رأيي أنها عالجت القشور وتركت اللب ينخره السوس .

قال : وهل من اللب لديك أن يطالب موظفو طيران الخليج بالحرية في استخدام التليفون؟ .

قلت : مثل هذا المطلب يجب أن يرمى في وجوههم ، ولكن ما رأيك في مطلبهم بإنشاء النقابة ، هل هو لب أو قشور؟ .

قال : النقابات وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها الهدامون ليتسللوا إلى المراكز القيادية في صفوف العمال ، ويوجهونهم نحو مخططاتهم التخريبية ، فكيف نسمح بهذا؟

قلت : ولكنها في الوقت ذاته الوسيلة الوحيدة الصحيحة لإرساء الوجود العمالى على قواعد سليمة . . وإذا كان ما تقوله صحيحاً فإن الواجب يقضى بتفويت الفرصة على الهدامين حتى لا يجدوا التربة الخصبة لزرع هذه المبادىء . . المبادىء الهدامة تربتها الفقر ، وبذورها التذمر ، وريها عدم تكافؤ الفرص . . وهذه لا يمكن القضاء عليها إلا عن طريق التلاحم بين العمال والجهات الرسمية ، وإكسير هذا التلاحم هو النقابات المهنية . . قل لي بربك كم مبدأ هداماً استطاع أن يتغلغل في صفوف النقابات في الكويت؟ .

قال : الكويت تملك الماء الذي تدلقه على النار كلما بدا عليها اندلاع . . إنها تملك المال ، وهو يخرس جميع الألسنة .

قلت : ونحن نملك الذكاء والحكمة ، والقدرة- إن أردنا- على تطويق الأحداث والحوادث . . الذكى هو من يسبق الأحداث ويطوقها قبل وقوعها . . البلاد لا تتحمل هزات أخرى . . وإذا كانت الكويت تملك المال ، فإنها تملك ما هو أهم منه ، تملك الذكاء الذي يدفعها للتحرك والجرى لتكون في مأمن من أن تلحق بها الأحداث . . كلما قفز التطور شبراً قفزت هي ذراعاً ، وكلما قفز باعاً قفزت هي ميلاً ، تاركة بينها وبينه ما يسميه خبراء المرور بمسافة السلامة ، لتحاشي الاصطدام المفاجىء عند التوقف المفاجىء .

قالت : وما رأيك في أولئك الذين أثبتت الأحداث الأخيرة أنهم لا يتحركون بدوافع عمالية ، وإنما بدوافع مخططات تخريبية؟

قلت : هؤلاء يجب أن يحاكموا ويحكموا . . هل تذكر قضية المتفجرات؟ كم شخصا تعاطف مع المرتكبين؟

قال : لا أحد .

قلت : وهذا ما نقوله دائماً . . لا أحد يتعاطف مع مخالفي القوانين وأعداء الاستقرار والنظام . . ولكن . . هل تسمح بسؤال من هذا المنطلق؟

قال : تفضل .

قلت : لماذا تتأخرون في محاكمة من يثبت ضدهم وجود هذه الدوافع؟ .

قالت : حتى نجمع الأدلة ضدهم .

قلت : ومتى تجمع الأدلة؟

قال : حتى تتوافر .

قلت : ومتى تتوافر؟

قال : حتى نجدها .

قلت : ومتى تجدونها؟

قال : المسألة مسألة وقت .

قالت : ولكنك تتكلم عن مسألة (وجود الدوافع) وتفتشون عن الأدلة ، أي أنكم- قانوناً- لا تملكون الدليل ، ومع ذلك فأنتم تحتجزون حريات بعض المواطنين .

قال : في حالات الطوارىء يتعطل العمل بالقانون .

وفجأة علت صرخة حادة بجانبى ، والتفت فرأيت أنى قد انقلبت على جسم طفلي الصغير- مؤنس- الذي تعوّد أن ينام بجانبي في أوقات الظهيرة . . وصحوت مسرعاً لأسجل فحوى هذا الحوار الذي مرّ بي في المنام ليجسد أحلام اليقظة التى تراود نفسي لإجراء هذا الحديث مع أي مسئول كبير .

(طبق الأصل)

محمود المردي

كلمات لا تنقصها الصراحة

ليس سراً أن يقال بأن الدولة لدينا تدور في حلقة مفرغة فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي للاقتصاد بوجه عام ، والقطاع التجاري بوجه خاص . فلقد يذكر القارىء معنا أن المسئولين كانوا قد بحثوا هذا الموضوع الهام على مستوى الاستئناس برجال الرأي في البلاد منذ عامين ، وأن غرفة التجارة قامت بتأليف لجان منها مهمتها التعاون مع الحكومة على تشخيص الداء ووصف الدواء . . ولقد نذكر أيضا أن اللجان المختصة هذه قامت بتقديم توصيات معينة ، وضع الكثير منها موضع التنفيذ ولم يكتب لبعضها أن يرى النور ، لاعتبارات شتى لا مجال لذكرها في مثل هذا المقال الأسبوعي القصير .

إلا أن الجديد في الأمر اليوم هو أن الدولة ترى- عن طريق اجتهادات أقطابها- أن بعض العلاج يكمن في تخطيط مرسوم للتجارة والاستيراد ، يحدد فيما يحدد- عدد المستوردين الرئيسين من ناحية- ويلزم كل تاجر بالاقتصار على استيراد مواد محددة من ناحية أخرى . . . ورأي الدولة في هذا السبيل أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه ، دون تخطيط أو تحديد ، يغري الكثير من صغار التجار على الانحراف في تياره والتخبط فيه خبط عشواء ، بحيث تكون النتيجة وبالاً على المستوردين الكبار بل الصغار . . ولمزيد من إيضاح هذا الرأي يقول أصحابه : إن رواج البضائع في الأسواق يخضع لقانون العرض والطلب ، فإذا أبيح استيراد بضاعة معينة لكل من شاء

الاستيراد ، كانت النتيجة أن تكثر هذه البضاعة في الأسواق دون أن يواكب هذه الكثرة ازدياد في الطلب المحدود ، فتكون النتيجة تكدساً لهذه البضاعة لدى المستورد القديم والمستجد ، مما يسبب ارتفاع الشكوى من قلة القوة الشرائية ، في الوقت الذي كان يصح أن يقال بأن السبب يرجع إلى تزاحم المستجدين على موارد التجارة . . فإذا أضفنا إلى هذا العامل عاملاً مهماً آخر ، هو استقلالنا النقدي بعد صدور عملتنا الخاصة ، أمكن لنا أن نتصور ما يمكن أن يتركه تكدس البضائع من تأثير كبير على السيولة النقدية لدى التجار والأفراد . .

وهذا الرأي الذي هو موضع النقاش في هذه الأيام والذي تحتضن الدولة التخطيط له صحيح إلى حد بعيد ، ولكن صحته لا تتعدى تقريره كحقيقة علمية تستدعي العلاج لا عن طريق التحديد- الذي سيزيد الطين بله فيه- ولكن عن طريق التفكير في علاج مواضع أخرى مرتبطة به ، نقطع عن طريق علاجها شوطاً كبيراً في استئصال عوامل تفشى هذه الأزمة التي لا ينكر تأثيرها كل ذي عينين . . أول ما يجب التفكير فيه هو أن الاقتصاد والتجارة لا يمكن أن يدرسا أو يعالجا كموضوعين منفصلين عن باقي المرافق ذات التأثير على حياة الأفراد في البلاد . . فالعامل الصغير ، والموظف ، والمزارع ، والتاجر ، كل هؤلاء مترابطو المصالح ، متشابهو الأوضاع في تكييف الوضع الاقتصادي العام للبلاد . . فإذا آمنا بهذه الحقيقة انطلقنا منها إلى القول بأن معظم المرتبات التي تدفع للأفراد على الصعيدين الحكومي والأهلي ، تتسرب إلى خارج البلاد بحيث لا يستفيد منها الاقتصاد العام ، بل هي في الواقع تشكل ضررا كبيرا عليه من ناحية اضطرارنا إلى استعمال أرصدتنا الأجنبية لتغطية هذه المبالغ الخارجة من البلاد ، ونظرة واحدة إلى الموظفين الأجانب في دائرتي الصحة العامة والأمن العام تعطيك فكرة عما يتسرب شهرياً من البحرين من رصيد عملتها الأجنبية ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تخلقه هذه المبالغ من انتعاش في الأسواق المحلية لو أنها صرفت في البحرين . . فإذا أضفنا إلى هذا كله- وهو كثير- ثالثة الأثافي من آلاف الموظفين الأجانب- وعلى الأخص الهنود- الذين تمتلىء بهم المتاجر والشركات والبنوك ، وقدرنا أنهم يحولون نصف دخولهم على الأقل إلى أهليهم وذويهم في بلدهم الأصلي لعلمنا ما نجنيه بأيدينا على اقتصادنا وعلى وسائل نهوضه وإنعاشه . . .

تحديد الاستيراد ، بجميع أشكاله وأنواعه ، لا يمكن أن يكون علاجاً للأزمة التي

يعاني منها الاقتصاد ، وإنما تحديد اليد العاملة الأجنبية ، وإتاحة فرص العمل للمواطنين العاطلين هو الكفيل بخلق الإنعاش المطلوب ، وإذا قدرنا ما يقوم به الأجانب- من موظفين وغيرهم- بتحويله سنوياً من دخولهم بثلاثة ملايين دينار على الأقل ، جاز لنا أن نتصور ما يمثله مثل هذا المبلغ من إنعاش في الأسواق المحلية لو تداولته أيدي مواطنين عاملين من أبناء البلاد .

هذه زاوية واحدة من الزوايا التي يمكن أن يقوم عليها العلاج الجدي للأزمة الاقتصادية المتشابكة ، أما الزاوية الأخرى فهي ميدان العمل التجاري نفسه ، والذي فتح على مصراعيه لكل أجنبي مقيم إقامة شرعية مستديمة في البلاد ، فنافس أبناءها في هذا المجال . . والمعلومات التي لديّ تقول بأن نسبة عدد التجار الأجانب المسجلين في دائرة السجل التجاري تقارب نصف عدد التجار المواطنين العاملين في هذا الحقل ، وهذه نسبة لا ندري كيف تكيفت وتصاعدت حتى بلغت هذا المبلغ الذى لا يصح السكوت عليه . وإذا صحت هذه المعلومات ، فإن أول ما يجب أن يتبادر إلى ذهن المسئولين هو تفتيت هذه النسبة الكبيرة من التجار الأجانب عن طريق التحقيق مع كل واحد منهم عن رأسماله وموارده وطرق تأسيس تجارته ، ثم فرض وجود الشريك المواطن مع كل مؤسسة أجنبية لها وجود رسمي قائم استوفت فيه القوانين المرعية . . . التحقيق مع معظم التجار الأجانب سيكشف الأسس الواهية التي قام عليها مركزهم التجاري ، وسيقود- بالتالي- إلى تقليص عددهم بشكل رسمي لا غبار عليه ، وفرض وجود الشريك المواطن على أولئك الذين استوفوا متطلبات القوانين ، سيرد للمواطن بعض حقه السليب الذي سلبه إياه وجود أمثال هؤلاء التجار الذين طغى عددهم إلى درجة دفعت المسئولين إلى التفكير في تحديد عمل المواطن في الحقل التجاري السليب .

كلمات معلبة

* بعد خمسة أعداد ستطفىء «الأضواء» شمعة من عمرها . . . ستصدر في عيدها الأول عدداً خاصاً تشرح فيه ما اكتنف طريقها من الصعاب ، وتقدم فيه حساب الربح والخسارة للقارىء . . . يقيننا أن كفة الخسارة ستكون فيه راجحة على الصعيدين المادي والأدبي . أما المادي فقد بدأت الخسائر تزحف إلى ما فوق طاقتنا المتواضعة . . . أما الأدبي ، فليس هناك من الدلائل ما يشير إلى أنها استطاعت تحقيق شيء مما أثير على صفحاته من آراء وأفكار . . . يتمنى بعض الأصدقاء أن تصدر مرتين في الأسبوع . وأقول لهم : اغبطوا الأضواء إن استطاعت مواصلة الصدور مّرة في الأسبوع . . . وادعوا الله معي أن لا تكون شمعة عمرها . . . الأولى . . . والأخيرة؟
* بداية الجسر- من المحرق- ليس فيها ما يمنع أية سيارة أن تندلق إلى البحر مع أي انحراف بسيط في عجلة القيادة ، أو تزحلق في تلك البقعة اللزجة من الأرض . . . لماذا لا يوضع حاجز صغير كذلك الذي على الضفة الشمالية من البحر بسياراتهم ليقي العابرين شر النزول إلى البحر في غير أوقات السباحة المستحبة؟
* غاز الوقود الذي عم استعماله اليوم في معظم البيوت ، يجب أن يقوم أصحابه بالتوسع فيه وتطويره بمده بأنابيب موصلة للبيوت أسوة بالمياه . . قد يكون في هذا

المشروع الكثير من التكاليف، ولكن هذا لا يمنع من ضرورة القيام به حتى ولو اضطر الأمر إلى إنشاء شركة مساهمة لجمع المال اللازم له .. ولقد يجد أصحابه - على المدى الطويل- أن تطويره بهذا الشكل أوفر وأجدى لهم من استمرار العمل به بالطريقة الحالية .

* لا أزال أتساءل عن مصير رصيد جمعية مكافحة السل والذي كان آخر العهد به أنه كان في حدود أربعين ألف روبية مودعة لدى أحد البنوك، وكان ذلك في أواخر- أو أوائل- عام ١٩٥٩ .

* دق جرس التليفون في مكتبي، وجاءني صوت نسائي متهدج، عبر الأسلاك يقول :

- أحبه حب الصحراء للندى، حب الزهور للربيع، حب الطيور للشدو، حب الفيلسوف للحقيقة ..

قلت : العبارات الأولى إنشائية جميلة، أما الأخيرة فهي فضفاضة بعض الشيء ..

قالت : تهزأ .. أنت لا تعرف الحب، لذلك تفلسف الكلام وتتعلق بقشوره دون اللباب ...

قلت : حلمك يا سيدتي، أنا شخص أتعلق باللباب دون القشور بدليل أني لا أطيق حتى تقشير الفاكهة، لذلك أترك غيري يقشر ... وأنا آكل اللباب ..

قالت : ما رأيك في الحب؟

قلت : وهم ... وضعف ... ولكنه وهم أجمل من الحقيقة، وضعف أقوى من القوة ... وأنت ما رأيك في الحب؟

قالت : حبك برص ... وأقفلت السكة ...

أسهم شركة الاستيراد والقسمة الطيزى

ايتها العدالة الاجتماعية ، كم من المظالم ترتكب باسمك . .

كم قانونا صدر ، ظاهرة تحقيق هذه العدالة وتوفير الرخاء والنظام للمواطنين ، ولكنه ينقلب بقدرة قادر إلى قانون لتحقيق المكاسب وزيادة التسلط والنفوذ على حساب هؤلاء المواطنين . . تقف حائرة أمام كبار المتنفذين ، بل وترتد بنودها خاسئة حسيرة أمام القوانين التى تصدر ويقتصر تنفيذها على المستضعفين ، ولكنها تقف تجاه السادة الكبار ، وتحديهم لها ، وضعف القائمين بالتنفيذ أمام نفوذ الآخرين .

أنا لا أقصد أحداً بالتحديد ، ولا أغمز شخصاً معيناً بهذا الكلام ، ولكنها ظاهرة موجودة بيننا لا يعوزها الدليل ، ولا تحتاج إلى كثير من التنقيب والتعقيب لكى نقيم عليها الأدلة والشهود . . ولقد يتساءل معي القارىء وما هي المناسبة في الحديث عن القوانين ودور المستضعفين والأقوياء أمام هذه القوانين؟ وما يمكن أن تحققه هذه القوانين من المكاسب على حساب المستضعفين .؟

وللرد على هذا التساؤل ، نجيب بأن لكل حادث حديثاً ، وأن ما دعانا إلى الحديث عن القوانين وما يمكن أن تحققه من مكاسب ومغانم ، باسم تحقيق العدالة الاجتماعية ، جرنا إليه ما نشر وأذيع عن توزيع الأسهم في شركة الاستيراد الوطنية . .

ولندخل في التفاصيل :

شركة الاستيراد العامة كان الهدف من إنشائها كسر الاحتكار والحد من جشع الذين استأثروا باستيراد المواد الاستهلاكية الرئيسة ، وتحقيق مجالات استثمارات مضمونة وسهلة لذوي الدخول المحدودة والمدخرات الصغيرة . . هذه هى روح قانون إنشاء هذه الشركة ، بل هي الأسس الفعلية التى قامت من أجلها الشركة واحتضنا نحن جميعاً رجال الصحافة التبشير لها والدفاع عنها أمام غزوات المتضررين وهجومهم العنيف .

إلى هنا وكل شيء جميل ، وأنشئت الشركة ، ولكنها وقعت في عين المحذور- وكدت أكتب عن الاستغلال- الذي وقع ضحيته بنك البحرين والكويت ، عندما استأثر السادة المؤسسون فيه بنصيب الأسد من الأسهم وتركوا الفتات للمساهمين ، بل إن شركة الاستيراد قد وقعت فيما هو أسوأ من هذا كله ، فبنك البحرين والكويت قد اعتمد في تخصيص الأسهم للمؤسسين على المنطق القائل بأن المؤسسين قد أعدوا الدراسات ، وحضروا القوانين التي تتعلق بالمشروع ، بل إن المشروع ذاته نابع من هذه الدراسات المضنية التي أعدها رجال الأعمال هؤلاء ، لا غرو إذن أن يخصصوا لأنفسهم نسبة من الأسهم تضمن لهم البقاء في الإدارة للإشراف على هذه الدراسات .

ولكن ما هو المبرر لتخصيص هذا العدد الضخم- نسبياً- من الأسهم لمن دعوا ظلما وزوراً بالمؤسسين لشركة الاستيراد العامة؟

هل قاموا بدراسات لإنشاء هذه الشركة فيما بينهم ، وتقدموا إلى حكومة بمشروع متكامل ، نتيجة مجهوداتهم لتأسيس الشركة بمقتضى تلك الدراسات؟ . . الواقع المعروف أن الدولة نفسها هي التي استخدمت أجهزتها الفنية والقانونية لدراسة كل الجوانب والأبعاد المتعلقة بهذا المشروع ، وقدمته في طبق جاهز- محلى بالسلطات- إلى غرفة التجارة التي قامت- كعادتها- باقتسام الغنيمة ووزعتها بالتساوي والعدل والقسطاس بين أعضاء مجلس الإدارة وكبار التجار .

قانوناً تأسيس الشركة صدر لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين ، وتشجيع وسائل الاستثمار المشروع لذوي الادخارات المتواضعة ، ولكنه وضع بنوداً نسف بها كل هذه المعاني عندما أباح ، أو اشترط ، أن يكون للمؤسسين ٥٠٠ سهم هدية متواضعة تقدمها الدولة ، بصفة دورية ، لمجموعة خاصة من التجار بين الوقت والآخر ، مع خالص الود والتحية! .

ولقد كان يمكن السكوت على الأمر لو أن صغار المدخرين قد استوفوا نصيبهم من الأسهم ، ولكن الواقع المر الممض أن هذا التخصيص لمن سموا بالمساهمين جاء على حساب هؤلاء الصغار ، فالذي طلب ثلاثين سهماً قلص طلبه إلى ستة أسهم ، والذي طلب خمسين أعطي تسعة ، والذي طلب مئة أعطى ١٢ سهماً فقط لا غير!! . . وأنا الآن لست في سبيل الدفاع عمن طلب ألفا فخصص له ٣٥ ، لأن من يستطيع أن يشترى ألف سهم بسعر خمسة دنانير للسهم الواحد لا يمكن أن يسمى من ذوي الدخول المتواضعة أو من صغار المدخرين ، ولكن الحسرة تشتد عندما نرى طالبى الثلاثين والأربعين والخمسين والمئة سهم قد قلصت طلباتهم إلى شيء رمزي لا قيمة له في حساب الاستثمار ، لكي يتوافر العدد المطلوب لمن دعوا زوراً بالمؤسسين . . وإذا علمت أن عدد هؤلاء المؤسسين سبعة ، وأن أسهمهم أدركت كم من صغار المدخرين يمكن أن يستفيد من هذه الأسهم ، حتى لو وزعت بواقع عشرة أسهم لكل مساهم .

وبعد ، فلعل هذه الكلمة تستثير ضمائر هؤلاء المؤسسين ، أمام جمود القوانين ، فيتنازلون عن معظم ما خصص لهم لصغار المدخرين . . وبعد ، مرة أخرى ، ألم أقل لكم في صدر هذه الكلمة بأن القوانين التى تصدر وظاهرها صالح المواطنين ، يمكن أن تنقلب إلى وسيلة لتحقيق المكاسب على حساب هؤلاء المواطنين؟ .

الملحق الصحفي في السفارة العراقية في البحرين كتب أيضا محتجاً على ما ورد في مقال الزميل محمد قاسم الشيراوى ، في الأسبوع الماضي في باب سوق الخميس ، موضحاً دور العراق في التصدى للقضية العربية بوجه عام ، والقضية الفلسطينية بوجه خاص . . ومن حق الملحق الصحفي أن يعتب ويحتج ويوضح ، فنحن لا ندعي العصمة من الخطأ ، ولا نرسم للآخرين قنوات الرأي ، بل إننا نقول ما نؤمن به بكل صدق وأمانة ، ونحترم حق الآخرين في مخالفتنا في الرأي ونتجاوز ذلك إلى الاحتفاظ بحقهم في إبداء هذا الرأي على صفحات جريدتنا ، عندما يلجأون إلى النقاش والحوار .

إلى هنا والظاهرة صحية ، فيها الكثير من إنصافنا لأنفسنا والانتصاف للآخرين . . ولقد كان يمكن أن يظل احتجاج الملحق الصحفي العراقي وعتابه ضمن هذا النطاق ، لو أنه اقتصر في رده على الكتابة إلينا ، ومطالبتنا بنشر ذلك الرد ، إذن لوجد منا كل تعاون وتفهم ، وعون على جلاء موقفه وموقف بلاده .

ولكن الملحق الصحفي لم ينتظر صدور عددنا ليرى إن كنا ننشر رده واحتجاجه ، بل إنه جعل من رسالته إلينا منشوراً دورياً وزعه على جميع الصحف في البحرين ، حتى لقد أوصله إلى الصحف التي كادت تكون منسية لاحتجابها عن الصدور منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، بحيث أصبحت وكأنها موسمية .

أنا طبعا سحبت رد الملحق الصحافى من النشر في هذا العدد بعد أن قرأته كمنشور دورى على جميع الصحف ، ولن أعتب عليه في إغفاله لأصول آداب الاتصالات الصحفية ، فلقد يكون لديه ما يبرر هذا الإغفال ، ولكن عتبي شديد على الزميلة صدى الأسبوع على نشرها لتلك الرسالة مع علمها بأنها تتعرض للرد على موضوع نشر في زميلتها الأضواء ، ولقد جرى العرف بيننا والزميلة في أكثر من سابقة ، وكما يقضي العرف الصحفي المألوف ، أن نتعرض لنشر ردود على ما ينشر فيها ، وكنا نثق أنها تعاملنا بالمثل . . وعلى عكس هذا العتب فإني أشد على يد الزميل محرر مجلة المواقف مقدراً تمكسه بأصول الزمالة ، ونشره لتلك الرسالة بعد أن حذف منها كل ما يدل على أنها رد على موضوع نشر في الأضواء . . أما العتب على المجلة الموسمية ، فهو غير وارد ، لأن الضرب في الميت حرام كما يقولون .

على مسئوليتي

* سفارتنا في طهران تقرر أن يعين لها أحد كبار موظفي الخارجية ، بعد أن أعيا المسئولين البحث عن الشخص المناسب لها بين القطاعات الخاصة . . من المنتظر إجراء التعيين بشكل نهائي في خلال الشهر المقبل .
* هذا الشهر سيكون شهراً ساخناً على صعيد الجوين ، الجو الطبيعي والجو السياسي ، حيث يتوقع صدور المراسيم التشريعية ، خلاله . . وفي شهر يونيو القادم سيتم تعيين وزير للداخلية وهي الوزارة التي ظلت شاغرة منذ بدء التنظيم الوزاري الجديد . . وقد يصحب هذا كله بعض التعديل في وزارتين أخريين .
* مشروع التليفزيون الملون دخلت الحكومة فيه مساهمة بالنصف . . التبرير الوارد عن عدم طرح أسهم عامة للناس هو الخشية من أن يكون المشروع فاشلاً من الناحية المادية . . الحكومات تتحمل الخسائر في سبيل المكاسب الإعلامية ، وليس من المعقول زج الناس في مشاريع غير محكوم -سلفاً- بجدواها المادية . . البرامج ستكون كلها معلبة- وارد أمريكا- وسيكون من حق الحكومة استغلال خمس دقائق إعلامية في النشرة الإخبارية . . مراقب عام وزارة الاعلام هو الذي يمثل الحكومة في مجلس الإدارة ، وللحكومة الحق في الاطلاع على البرامج ومراقبتها . . وسيبدأ البث من المحطة قبل نهاية العام الحالي .
* السفير البريطاني- إلك ستيرلنج- تقرر نقله إلى منصب الرجل الثاني في السفارة

البريطانية في بيروت ، وسيغادر البحرين في أواخر هذا الشهر . . سيصبح السفير الكويتي عميد السفراء إذ إن دولة الكويت هي ثاني دولة بادرت بتعيين سفير لها في البحرين . . الأقدمية في العرف الديبلوماسي تعتمد على الشخص لا الدولة ، أي أن السفير الذي ينقل تخسر دولته الأقدمية .

تعليقات... وآراء

الموضوع الذي أود الخوض فيه هذا الأسبوع هو الميزانية العامة للدولة . . والتعريف العام للميزانية هو أنها حصر سنوي لإيرادات الدولة ومصاريفها في جميع المرافق ، تستطيع الحكومة عن طريقة أن توازن بين الإيرادات والمصروفات ، وأن تدلل ، عن طريقة أيضاً ، على مدى التطورات في مرافق الخدمات العامة بلغة الأرقام ، وبمدى الجهد الذي تبذله في زيادة الإيرادات لمقابلة ما سيحتمه التطور من ارتفاع أرقام مرافق الخدمات العامة . . ذلك هو التعريف المبسط للميزانية التي تحرص كل دولة على نشرها ، والتباهي بأرقامها التصاعدية المستمرة ، في مجالات الخدمات العامة للجمهور .

وإذا ألقينا نظرة على واقعنا في هذا الشأن ، نجد أن دوائرنا الرسمية قد استكملت هذا العنصر من التنظيم ، فدأبت على إعداد ميزانيتها السنوية وإرسالها إلى الدائرة المختصة ، لتتوحد مع الميزانية العامة للدولة . . . إلى هنا وكل شيء جميل ، ولكن يتجاوز التساؤل إلى الاستغراب أن الدولة ترى في أرقام الميزانية العامة وتفصيلاتها سراً عتيداً لا يجوز نشره أو إعلانه! . . ولعلها اكتسبت هذا التقليد من عهد طيب الذكر السير تشارلس بلجريف ، الذي كان يقوم بإعداد تقرير خاص مطبوع يتعرض فيه بالتفصيل لجميع نشاطات الدوائر ومنجزاتها وميزانياتها ، ثم يقوم بتوزيعها على رؤساء الدوائر الحكومية والأجنبية وقليل من كبار التجار ، وكفى الله

المؤمنين القتال! . . وكأنه قد قام بعرض تقريره على الرأي العام في البحرين عندما أتم توزيعه بهذه الطريقة الفريدة في نوعها . . وأنه لمن المؤسف أن نرى هذا النظام متبعاً حتى الآن ، وبعد انتهاء عهد السير تشارلس ومفاهيمه بأكثر من خمس سنوات! . .

إن أرقام الميزانية ، ونشاطات الدوائر ومنجزاتها ، لا يصح أن تبقى حكراً على فئة معينة من الناس ، يقرأونها ويقذفون بها إلى زوايا الدواليب والخزائن ، بل إن جماهير الشعب هي صاحبة الحق الأول في الإطلاع على مثل هذه التفاصيل ومناقشتها ، ونقدها ، أو تأييدها ، لما تحويه ، مما يستدعي النقد أو يستحق التأييد . . إن الميزانيات والنشاطات والمنجزات ، لصيقة بالناس ، لأنها تمثل المرافق العامة التي وضعت لخدمتهم ، فلا أقل من أن يطلعوا- أي الناس- على ما تم في خدمتهم من منجزات ، وما يُنوى القيام به- لخدمتهم أيضاً-من مشاريع . . إن نشر أرقام الميزانية- وبنودها ، يخلق جسراً من التفاهم المشترك والتعاون بين السلطة والجماهير ، ذلك لأن الاطلاع على مثل هذه التفاصيل كفيل بأن يقنع طلاب الإصلاح بلغة الأرقام ، بمدى توافر الإمكانيات التي يطالبون بتوجيهها لهذا الغرض أو ذاك .

رجاؤنا ممن بيدهم أمر هذا النشر ، أن لا يترددوا في إعلانه ، وليس يعيبنا أن يكون هناك عجز في ميزانيتنا- كما كتبت الصحف الغربية- لا يصعب علاجه ، وإنما يعيبنا أن ندفن رؤوسنا في الرمال ، ونتعامى عن واقعنا الذي يجب أن نتضافر جميعاً- كأسرة واحدة- على علاجه ، وخلق مجالات الخلاص منه .

معرضنا... لهذا العام

زرت المعرض التجاري والزراعي للبحرين لهذا العام ، وقضيت أمسية ممتعة في حفل افتتاحه . . تتبعت خطوات صاحب العظمة وهو يزور كل جناح فيه ، ويأبى إلا أن يضفي من بشاشته وعطفه المعروفين فيضاً على كل جناح يتفقده ، فكان- حفظه أن يحرص كل الحرص على الإلمام بكل شاردة وواردة أمامه ، ويتحدث مع أصحاب المعرض حديث الصديق والمطلع الخبير ، حتى لقد استمرت جولته قرابة الساعتين . .

حرصت مع مغادرة موكب صاحب العظمة ، أن أقوم بجولة ثانية امتشقت لها قلم الناقد الصحفي ، لا المواطن الزائر ، فراعني أول ما راعني ، قلة المؤسسات الوطنية التي ساهمت فيه ، فالفكرة من المعرض هذا- كما أتصور- ليس اطلاع العالم على قوتنا الصناعية ومنتجاتنا- اللتين لا نملك منهما إلا النزر اليسير- وإنما هو وسيلة إعلانية محلية على الصعيدين التجاري والزراعي ، كان من الأولى أن يغتنمها أصحاب المؤسسات الوطنية ، ليعرفوا الزائرين من المواطنين على بضائعهم المختزنة ، والتي لا يملكون وسائل الإعلان عنها ، أم أنهم- بالأحرى- لا يهتمون بالإعلان عنها حتى ولو توافرت الوسائل؟ . . كان المعرض من أحسن الوسائل الدعائية والترويجية ، ورفع مقطوعية البيع لأية بضاعة ، إدا كان صاحبها قد أوتي حظاً من الذكاء ، ومن الابتكار ، كما كان لدى المشرفين على الكوكاكولا- مثلاً- حيث كان الناس يتزاحمون بالمناكب على شرائها ، في سبيل أن يكسبوا من اللعبة المبتكرة التي

أوجدها في جناحهم، فرفعت مقطوعية البيع لديهم إلى الآلاف ولا غرابة . . كان بإمكان صاحب أي بضاعة معروضة أن يقوم بشيء شبيه بما قام به هؤلاء، فيرتفع بأرقام بيعه إلى ما لم يكن لديه في الحسبان، حتى بعد أضخم الحملات الدعائية . .

هذا فيما يتعلق بالمعروضات من البضائع التجارية . . أما العرض الزراعي، فإني لا أملك نفسي من أن أشد مهنئاً على يد الأخ عبدالعزيز الحسن، الذي أشرف على تنسيق معروضات الدائرة الزراعية، وكم كان بودي أن يزور ذلك المعرض كل من تستقطب الزراعة اهتمامه، إذ لا شك في أنه سيخرج بفكرة كاملة عن كل ما يمكن أن يساعد على تطوير الزراعة في البحرين والرجوع بها إلى ما كانت عليه من ازدهار منذ عهد ليس بالبعيد . . وقد كان اهتمام المشرفين على معروضات الدائرة الزراعية بشرح كل تفاصيلها لأي زائر، كفيلاً بأن يعطيه فكرة كاملة عن جميع وسائل النهوض بالزراعة، حتى لو لم يكن مزارعاً ومن أصحاب المزارع . . . هذه دائرة نجحت في القيام بواجباتها- في حدود الإمكانيات- ونجحت أكثر في تعريف الناس بجوانب هذه الواجبات .

هناك معرض حكومي آخر أود أن لا أغمطه حقه، ذلك هو معرض مدرسة الصناعة . . . فلقد أذهلني أن أرى قدرات أبنائنا في الصناعات الخفيفة، ويقيني أن خريجي الصناعة لو تسنت لهم القدرة المادية على تأسيس الصناعات واستيراد لوازمها لاستطاعوا أن يقوموا بالكثير في مضمار التقدم الصناعي للبلاد . . رأيت لديهم نماذج لصناعات كثيرة كان يمكن أن يستفيدوا منها ويفيدوا، لولا العقبات المادية التي تصادف كل قادر منهم فتشل قدرته وتحد من مجال انطلاقه . . لو عمل بعض أصحاب رؤوس الأموال لدينا، على إقامة ورشة صناعية كاملة، وجمعوا فيها كل أصحاب المواهب من خريجي الصناعة لاستطعنا أن نقول- مؤكدين وموقنين- أنهم سيأتون بالعجب في هذا المضمار الحيوي للبلاد .

بقي أن نقول كلمة أخيرة عن المعرض في شكله العام، فالذي لا شك فيه أن جميع المعارض الخاصة بغض النظر عن محتوياتها قد تجلت فيها يد الذوق والتنسيق، مما يعطي لها المعرض درجات تفوق سوابقه من حيث تطور طرق العرض وجمال ديكورات العارضين .

تعليقات... وآراء

في غمرة النشاطات والمساعي المبذولة اليوم لمعالجة الركود الاقتصادي والتجاري على مختلف المستويات، تبرز لنا حقيقة واضحة، وهي حاجة البلاد إلى كثير من المغريات السياحية التي يمكن أن تشكل نشاطاً بارزاً في جميع المجالات، ذلك لأن موقع البحرين الجغرافي، وكونها نقطة الاتصال أو مركزه بين جميع البلدان المجاورة، يؤهلها أن تقوم بمثل هذا الدور لا شك سيكون له أبعد التأثير على مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والتجاري . . . فنحن إذا كنّا وفرنا المغريات السياحية للإخوان العرب- وغيرهم- من إمارات الساحل المتصالح وقطر، والسعودية والكويت لا نخلق رواجا تجاريا للسوق فحسب، وإنما سيتعدى النشاط هذا المرفق الحيوي إلى مجالات أخرى كالفنادق، والمطاعم، ودور اللهو، وسيارات الأجرة وجميع وسائل التسلية والترفية الأخرى التي لا مجال فيها للحصر أو التحديد . . . ولا شك في أنه على رأس هذه المغريات للسائح التسهيلات الجمركية التي يلاقيها في الميناء الجوي أو البحري عند القدوم، ولا نستطيع أن نزعم لأنفسنا بأن هذا التسهيل موجود لدينا في هذه الأيام . إذ إن ما نسمع عن الدقة في التفتيش على القادمين والمسافرين ينفر حتى المواطنين، فكيف بالسائح القادم لمجرد المتعة السياحية، أو تقضية عطلة الأسبوع؟ إن واجهة كل بلد يتجه نحو تنشيط السياحة هي موانئه، ذلك لأنها تملك مقومات رسم الطابع الأول في نفسية القادم عن أنظمة البلاد القادم إليها، فإذا لاقى

ترحيباً وتسهيلاً تفتحت نفسه لجو الترحيب الذي يلاقيه ، وانطلق انسياقاً مع نفسيته المتأثرة باللقاء بروح السائح العابثة ، أما إذا لاقى التضييق والتزمت فلا شك أن ما لاقاه سينعكس على جميع نواحي سلوكة في فترة وجوده ، فستراه مغتماً مغلول اليد إلى عنقه يفكر ألف مرة قبل أن يصرف فلساً في هذه البلاد التي تعامله معاملة المجرمين أو المهربين .

إذن . . . لا مندوحة لنا- إن اردنا إغراء السياح والزائرين- من أن نسهل لهم الإجراءات الجمركية ، وأن نرسم على شفاه الموظفين في الموانىء ابتسامة ترحيب دائمة تجعل الزائر يشعر أنه قادم فعلا إلى البحرين ، البلد الوديع الآمن الذي اشتهر بطيبة أخلاق أبنائه ودماثة معشرهم .

هذه واحدة ، وأما الأخرى فهي الوسائل الترفيهية التي يجب توفيرها للزائر أو السائح لكي يشعر فعلاً أن قيامه بهذه الزيارة فيه من التغيير أو الترفيه ما يغاير طبيعة مجتمعه المتزمت المحافظ ، ولا شك في أن وجود دور اللهو عامل مهم من عوامل التسلية والترفيه ، ولكن الأهم منه عامل آخر ليس بخاف على القارىء اللبيب ، وهو عامل يجب أن يتوافر في الفنادق الكبرى ، للسائحين والزائرين على الأقل . . ولا داعي للإطالة في مزاياه وفوائده . .!

أما المنشآت السياحية التي لها أهميتها في إغراء السائحين واستقطاب اهتمام الهواة منهم على الأقل- وما أكثرهم- فلعل أهمها سباق الخيل ، فلقد كانت البحرين إلى عهد قريب محط أنظار الهواة لهذه الرياضة المحببة إلى نفوس الكثيرين ، وبالرغم من أن ملعب السباق كان يقام في فترات موسمية ، إلا أن وجوده كان يسد فراغاً كبيراً في وسائل جمع التبرعات للمشاريع الخيرية والاجتماعية . . وإذا كنا نورد اليوم اقتراح إنشاء حلبة دائمة لسباق الخيل فلسنا ننظر إليه من زاوية الدعم للمشاريع الخيرية ، فحسب ، ولكننا ننظر إليه كمورد سياحي هام له تأثيره الكبير في استجلاب الزائرين من جميع أنحاء البلاد المجاورة خصوصاً إذا أقيم على فترات متقاربة محددة . .

هذا اقتراح نرفعه إلى المسئولين عله يجد لديهم صداه المطلوب .

رسالة من لندن

بين يدي الآن رسالة من طالب مواطن في لندن أعتقد أن من واجبي التكتم على اسمه حتى لا يضار من بعض زملائه المعنيين في رسالته . . الرسالة تقول بأنه قرأ الموضوع المنشور في العدد الأسبق للسيد المحميد عن علاقة البحرين وإيران ، وأنه قد بدأ يؤمن . بعد تجربته الشخصية أن كثيرا من الإيرانيين الذين يتمتعون برعوية البحرين ، لا يدينون بالولاء لهذا الوطن وعروبته بل إنهم يشكلون حرباً عواناً عليه . ودليل الأخ الطالب المقيم في لندن لا ينقصه الوضوح إذ إن زملاءً له من الطلاب المبتعثين من بابكو يرفعون عقيرتهم عليه وعلى غيره- وقد أمنوا شر العقاب- بأن البحرين جزء من إيران ، وأن الخليج فارسي رضيتم أيها العرب أم لم ترضوا! . . ويهيب الطالب بالحكومة وبالشركة أن لا تبتعث إلا الطلاب المؤمنين بعروبتهم وبولائهم للبحرين كجزء من الوطن العربي الكبير ، وإلى هنا ينتهي كلام الطالب العربي البحريني المقيم في لندن . . والواقع أن كثيراً من الطلاب الذين يبتعثون للدراسة في الخارج- وفي إنجلترا على الأخص- لا يخضعون للتدقيق من قبل الهيئات أو الشركات التي تشرف على هذا الابتعاث إذ يكفي أن يبرز الشخص جواز سفره الوطني ليضمن احتضان مبتعثيه بغض النظر عن رواسبه وآرائه الشعوبية القذرة ، وليس ببعيد عن الذاكرة ذلك الطالب الذي جمعته مع زملائه حفلة طلابية في لندن ، اقترح فيها الحاضرون أن يقوم كل طالب بأداء أغنية شعبية من أغاني

بلده ، وعندما جاء دور صاحبنا (البحريني) رفع عقيرته في الغناء بأغنية إيرانية على أساس أنها تمثل الأغاني الشعبية في وطنه البحرين! .

يلومنا البعض ، ويتهموننا بالتعصب والعنصرية ، عندما نحارب أمثال هؤلاء من الإيرانيين ، والواقع الذي نؤمن به أن محاربة مثل هذه الطغمة واجب مقدس على كل فرد مؤمن بوطنه وعروبته ، ذلك أن الفرد لا يمكن أن يجزىء مشاعره في الولاء لأكثر من وطن واحد وعقيدة واحدة وليس يكفي الفرد أن يكون حاملاً لجواز سفر ، يستر به أحقاده ودسائسه ، ليكون مواطناً صالحاً له ما لنا من حقوق وعليه ما علينا من الواجبات . . . إننا نحترم الإيرانيين ، كما نحترم غيرهم من الشعوب ، إذا بقوا بين ظهرانينا محتفظين بجنسياتهم الإيرانية ، محترمين لعروبة بلادنا وقوميتها الأصيلة ، لا أن يكتسب بعضهم صفة المواطن- بحكم الولادة في البحرين أو بأية وسيلة أخرى- ثم يستخدم وثيقته (الحمراء) للاستفادة من حقوق المواطن- بينما مشاعره وولاؤه متعلقان بإيران . . . إننا نرحب بكل مواطن يتمتع بشرف رعوية البحرين ، بغض النظر عن جنسه ولونه ودينه ، بشرط واحد فقط وهو أن يكون ولاؤه للبحرين وإن كان بعض الإيرانيين ، الذين يحملون الجواز البحريني ، يعارضون هذا المبدأ ويتنكرون لهذه العقيدة ، فليتفضلوا بالرجوع إلى وطنهم الأم ، ففي متاهات إيران متسع لهم ولغيرهم من ناكري الفضل والجميل! . .

أما إذا بقوا- وأصروا على غيهم- فنحن لهم دائماً وأبداً بالمرصاد .

لماذا لا يكون لدينا فرقة

في عودة قصيرة إلى ذكريات المعرض الذي قوضت منشآته منذ أيام- بعد انتهائه- أود أن أتحدث عن ظاهرة خاصة جذبت انتباهي واستحوذت عليه منذ أن استمتعت ببعض ما عرضه مسرح المعرض من تمثيليات . . تلك الظاهرة هي وجود مواهب تمثيلية في كثير من أبنائنا يمكن أن نستغلها على أوسع نطاق . . فلقد أثبت الاسكتش التمثيلي الذي ألفه وأخرجه عتيق سعيد ، وقامت بتمثيله فرقة الإذاعة ، أن عصر التمثيلية الشعبية المتكاملة العناصر والفصول ، ليس علينا ببعيد ، خصوصاً أن تجربة فصل «الجفير» قد أثبتت علو كعب المؤلف والممثلين في مثل هذا المجال . . . لقد دأبت الأندية الوطنية- منذ بدء النهضة الفنية- في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن على تقديم التمثيليات التاريخية الشعرية منها والنثرية ، في قوالب فنية رائعة ، إلا أنها كانت تفتقد فيما تفتقد من عناصر النجاح ، وجود العنصر النسائي الحقيقي للقيام بالأدوار النسائية بالإضافة إلى فقدانها لاستقطاب اهتمام الجمهور ، لبعد مثل هذه المسرحيات عن التعرض لمشاكله وأوضاعه . . وتجربة اسكتش (الجفير) قد أثبتت أن لدينا من المواهب في فتياتنا ما يمكن أن يسد النقص الذي كانت تعانيه الأندية في هذا المجال ، كما أن وجود المؤلف الموفق في التأليف باللهجة الدارجة مع الممثلين الذين يحسنون القيام بأدائها ، كل هذا يحملني على القول- بل الدعوة- إلى أن يكون لدينا مسرح شعبي دائم ، نقدم فيه مسرحيات شعبية بصفة دائمة .

إنني لا أطالب الدولة باحتضان مثل هذا المشروع ، ولكنى أطالب الشباب المؤمن بفنه ورسالته ، أن يتكتل ويتحد ويعمل جاهدا لإبراز مثل هذا المسرح إلى حيز الوجود . . ويقيني أن مثل هذا المطلب ليس بعزيز عليهم ، إذا تجردوا من روح الأنانية ، والتناحر ، والتنافر ، واتجهوا إلى تآلف الجهود وتوحيدها .

أما النجاح ، فأنا أقول لهم بأنه لن يفوتهم إدراكه ، وليبدأوا بالتجربة على نطاق صغير-يقيني بأنه سيدفعهم إلى نطاقات أكبر وأوسع ، بل قد يدفع بكثير منهم إلى الاحتراف أمام إغراءات المجد والشهرة والمال .

يا الله يا شباب!

كلمات لا تنقصها الصراحة...

ومرة أخرى نعود- كما وعدنا في الأسبوع الماضي- والعود أحمد كما يقولون للحديث عن العمل والعمال ، وأزمة البطالة المتفشية بين الشباب العاطل ، سواء منهم أولئك الذين أنهوا التعليم العالي ، وهم القلة ، أو أولئك الذين أنهوا تعليمهم المتوسط ، ودخلوا معركة الحياة للعمل وهم الكثرة . . . ولقد قلنا في ختام كلمتنا في العدد الماضي أننا سنتطرق- في هذا العدد- إلى ضعف الجهاز الإداري والتنفيذي في معالجة أزمة العمل والعمال ، وما يجب أن يكون عليه هذا الجهاز من قوة وكفاءة ، ليرتفع إلى مستوى المسئولية الملقاة على عاتق القائمين عليه . . . وتمشياً مع لغة الأرقام ، والواقع العلمي المجرد ، نريد أن نحدد -هنا- قبل كل شيء عدد القوى العاملة في البلاد ، لنستطيع أن نناقش على ضوئها مدى توافر الإمكانيات في إيجاد الحلول الناجعة ، طبقاً للواقع المتواضع لا الخيال المغالى فيه .

تقول الأرقام الواردة في الإحصاء الحكومي لعام ١٩٦٥ أن عدد سكان البحرين هو ١٨٢٢٠٣ نسمة ، وأن عدد البحرينيين من بين هذا المجموع هو ١٤٣,٨١٤ وإذا أخذنا بالتقسيم الذي أورده الإحصاء ، نرى أن الذكور يكونون ٧٢٢٥٠ من هذا المجموع ، بينما يكون الإناث ٧١٤٤٦ ، وإذا استثنينا من بين هذين المجموعين الأطفال والنساء والعجزة غير العاملين (والأطفال يشكلون نسبة كبيرة في كل عائلة) جاز لنا أن نستنتج أن القوى العاملة في البحرين لا تزيد على ٣٣٠٠٠ نسمة ، أي أنها تشكل

نسبة تقارب ٢٥٪ من السكان البحرينيين ، وإذا أخذنا بمجموع الممتهنين لأعمال متنوعة- كما ورد في الإحصاء- نجد أن مجموع هؤلاء حوالي الثلاثين ألفاً ، أي أن ما لدينا من العاطلين هو في حدود الثلاثة آلاف مواطن على أكثر تقدير . . . وهو مجموع صغير كان بوسعنا- بقليل من الجد والتنظيم- أن نستوعب أعداده- وأن نخطط لما يمكن أن يستجد في السنوات القادمة ، فما الذي قامت به دائرة العمل والعمال في هذا السبيل؟ .

أول ما يتبادر للذهن في الرد على هذا التساؤل هو اتجاه إدارة العمل والعمال كمسئولة أولى عن توفير فرص العمل للمواطنين إلى تقليص عدد الأجانب العاملين في البلاد وإحلال المواطنين محلهم بشتى الوسائل والسبل ، والتقرير الذي استقينا منه هذه الأرقام يقول بأن هناك لدينا ٣٨٠٠٠ أجنبي ، بينهم ٧٢٢٣ إيرانياً ، ٥٣٨٣ هندياً ، و٣٩٣٢ باكستانياً- فإذا استثنينا منهم الآلاف الذين يمكن أن تلصق بهم صفة الخبرة والتخصص- كالميكانيكا والبناء والكهرباء- لوجدنا من بينهم- كما يقول كتيب الإحصاء- ٢٨٥٥ شخصاً يقومون بأعمال الإدارة والكتابة ، ٨٠١ من البياعين ، و٢٠١٣ يمتهنون البيع بالقطاعي ، و٢٥٣١ يقومون بأعمال المواصلات والنقليات ، ٢٩٣١ في أعمال حكومية . . . ولست بحاجة إلى القول بأن رقماً واحداً من هذه الأرقام كفيل بحل أزمة البطالة بين المواطنين ، ناهيك بالأرقام الأخرى التي لا أريد الإثقال على القارىء بإيرادها ، حتى لا يضيع بين تلافيفها ، ويتيه بين أرقامها التصاعدية . .

ولسنا نريد أن نتجنّى على إدارة العمل والعمال ، فنحملها ما يجب أن تتحمل الحكومة وزره ، كأعداد الموظفين الأجانب في الحكومة وأصحاب المتاجر ، ولكننا نريد أن نناقش إدارة العمل في حدود اختصاصها وضمن نقاط مسئولياتها الواضحة ، ونعني بذلك الأرقام الواردة في أعمال الإدارة والكتابة ، والباعة (Salesmen) وهما رقمان يكونان في مجموعهما ما يقارب من استيعاب عدد العاطلين من أبناء البلاد . . . وهنا نعود إلى التساؤل مرة أخرى ، ما الذي قامت به الدائرةالموقرة في هذا السبيل؟ إذا اتجهت إلى معظم الشركات والمؤسسات- وحتى المتاجر- الأجنبية ، جابهتك فيها أوجه غريبة من شتى الأجناس والألوان ، ولقد تفتش عن المواطن بالمجهر بينهم ، فلا تكاد تراه ، فما الذي قامت به الدائرة من مجهود للخلاص من هؤلاء وإحلال المواطنين محلهم؟ . . هل قامت بالإحصاء الواجب على كل الشركات

لمعرفة أعداد موظفيها وجنسياتهم؟ وهل مارست تطبيق القانون عليها بكل شدة وصرامة كما يقتضيه وضعنا العمالي الخطر اليوم؟

لست أدري كيف أجيب على مثل هذه التساؤلات ، ونحن أمام صمت مطبق ، دونه صمت القبور ، ترى هل هناك قوى خفية تحول بين هذه الدائرة وتطبيق القوانين الصريحة الواضحة لديها والصادرة من أعلى سلطة في الدولة؟ هل هناك عقبات ، لا يراها الناس ، أمام القوة التنفيذية التي وضعتها السلطة في يدي هذه الدائرة ، فأصبحت قوية بالاسم مشلولة في الفعل والواقع؟ هل هناك ما يمنعك يا دائرة العمل من أن تنذري أية دائرة أو مؤسسة أجنبية- طبقاً للقوانين- بأن تطبق النسبة التي يحددها القانون في موظفيها من المواطنين ، وإلا رفعت الأمر للسلطات العليا للنظر في إغلاقها ، كما يجب أن يكون؟ . . . هل رفعت تقارير إلى السلطات العليا باقتراحات أو آراء أو تشريعات ، فأهملت وعفا عليها النسيان ، مما شل نشاط جهازك وعطل تطبيق قراراتك؟ . . . هل أرسلت مفتشيك إلى الدوائر والمؤسسات الأجنبية ليطبقوا قرارات ، أو يقوموا بتحريات ، فقوبلت قراراتهم بالإهمال اعتماداً على قوى خفية تشد من أزرهم وتضمن لهم استمرار التحدي للقوانين؟ وهل . . . وهل . . . تكلمي يا دائرة العمل . . . قولي . . . فنحن لا نريد التجني عليك ، ولكنا نريد الواقع لكي نعالج أمورنا على ضوئه ، فما هو هذا الواقع الذي يمنعك من الاستجابة لصرخات الآلاف من المواطنين؟ . . . تكلمي يا دائرة العمل . . . هل الضعف منك ، أم أن الضعف مفروض عليك؟ . . . تكلمي يا دائرة العمل . . .

كلمات لا تنقصها الصراحة

نريد اليوم أن نعيد ونبدي في موضوعنا الجديد المتقادم ، وأعني بذلك موضوع العمل والعمال وأزمة الأعمال التي يواجهها المئات- إن لم نقل الآلاف- من المواطنين . . فلقد حاولنا في أعداد سابقة أن نشخص الداء ، ونستعرض الدواء ، وانتهينا من هذا التشخيص إلى حصر عوامل الداء في أسباب كثيرة لابد من إيراد بعضها ، أو أهمها ، لننطلق منها إلى شيء من التوسع في وسائل الدواء والعلاج . . . وقبل أن نأتي إلى مثل هذا الحصر لابد لنا من مقدمة وجيزة ، نستكمل بها معالم الصورة ، ونحدد بعض الملامح التي بدونها لا يمكن أن تتجسم قضية العمل والعمال ، وأهميتها ، وأحقيتها بالمبادرة على غيرها من الشئون . . .

فالمتتبع لتاريخ الانتفاضات في البحرين ، لا يمكن أن يغفل العامل الهام الذي يسيطر عليها ، ويبعثها ، ويغذيها ، وأعني بذلك الطبقة العاملة ، ذلك لأن وسائل العيش والعمل هي التي تسيطر على تفكير الفرد في جميع مراحل حياته ، وتكيف تصرفاته وسلوكه ، طبقاً لمشاعر موقفه وموقعه من هذه المجالات . . . فلقد يصبر الفرد منا على الفوضى الإدارية ، ولقد يصد عن الاستغلال والإقطاع ، وما إلى هذا وذاك من المساوىء ، ولكنه لا يمكن أبداً أن ينسى أو يغفل شئون معاشه اليومية ، ورزقه ، ورزق المرتبطين به من أهله وذويه . .

من هنا نبعت الحاجة- في جميع المجتمعات- لإعطاء قضايا البطالة وفرص

العمل وأجور العمال الأهمية القصوى في المعالجة والتخطيط قبل غيرها من الشئون، لما لها من ارتباط وثيق بالاستقرار العام في البلاد، وهو الاستقرار الذي يهيىء للمسئولين فيها جو الهدوء والطمأنينة اللازمين لعلاج غيرها من الشئون . . .

هذه المقدمة الوجيزة كان لابد منها لتبرير عودتنا- بين آونة وأخرى- لخوض هذا المسلك الوعر، الذي لن نتعب أو ننني من سلوكه لوثوقنا بأننا نخدم الاستقرار في بلدنا العزيز كلما نجحنا في تركيز الأنظار عليه، وتوجيه الاهتمامات العامة للتصدي لعلاجه . . وحتى لا تستأثر هذه المقدمة بأكثر مما يجب أن تستأثر به من حيّز الصحافة، نعود إلى القول بأننا كنا حصرنا بعض عوامل الداء في عاملين نريد اليوم أن نتطرق لهما بشيء من التوسع . . . أول هذين العاملين «الأجانب» وثانيهما «ضعف الجهاز الإداري والتنفيذي في دائرة العمل والعمال» . . . أما الأول فهو داء منتشر تشتد ضراوته ويزداد سوءه كل يوم عن الآخر ،فنحن نرى معظم مكاتب الشركات- أو كلها- والبنوك والمتاجر، عامرة بالأجانب، يزداد عددهم فيها ويتكاثر دون رقيب أو حسيب، ولسنا ندري كيف تستطيع هذه الكثرة منهم أن تدخل البلاد، وأن تستجلب الزوجات والأقارب والقريبات، إلا أن يكون هناك لدينا خلل جسيم في نظام الهجرة، يتيح المجال لكل من هب ودب أن يدخل ويقيم ويعمل . . . والذي نعلمه أن دائرة الهجرة تتشدد في السماح لأي مؤسسة في استقدام أي أجنبي ما لم يكن عاملاً فنياً استحال العثور على نظيره من المواطنين . . . فكيف استطاعت إذن هذه الشركات والبنوك والمتاجر أن تستقدم المئات من الكتبة العاديين والطابعين على الآلة الكاتبة، وإيجاد العمل حتى لزوجاتهم، دون أن تصطدم- أي هذه الشركات- بالتشدد المفروض وجوده في إدارة الهجرة؟

ليت شعري هل هناك ثغرة في النظام، يحسن استغلالها الآجرون، دون أن يكون هناك مجال للرجال الكفوء النزيه، مدير دائرة الهجرة ،للاعتراض عليها أو تعديلها؟ لست أدري، ولكنني أرى أن الوضع يزداد سوءاً أكثر مع الإيرانيين القادمين بمختلف الحجج وشتى المعاذير إلى البحرين؛ فإذا كان الهنود يحتاجون إلى تأشيرة دخول وموافقة مسبقة، فإن هؤلاء لا يحتاجون إلى أكثر من إيجاد كفيل لهم، أو معارف أو أقارب في البحرين ،ليحصلوا على الإقامات التي يتوالى تجديدها شهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة، وقد لا يعدم الكثير منهم إيجاد شهود الزور الذين يشهدون بمواطنيتهم، فيحصلون على الوثائق الحمراء، ويسرحون ويمرحون في مجالات

العمل والارتزاق . . الذي نعرفه في الأنظمة الدولية أن الإقامات لا تمنح إلا للسياح الذين تكسب البلاد من أموالهم المجلوبة معهم ، وحتى هؤلاء لا يمنحون الإقامة إلا بمدد يحددها مقدار ما اصطحبوا معهم من نقود تكفي لإقامتهم وتفي بتكاليف إرجاعهم في حال الإفلاس ، فكيف نمنح نحن الإقامات لمن يقدم إلينا وهو لا يملك شروى نقير ، اللهم إلا الكفيل الشعوبي المغرض ، أو الانتهازي الذي يشارك القادم التعس أجر خدمته وعمله؟ لست أدري لم يحدث كل هذا في الوقت الذي ندعي فيه بالعمل من أجل حماية المواطن وتوفير مجالات الرزق والعمل له؟ إن الحد من استقدام الأجانب- بحجة الخبرة-ضرورة قومية توجبها حالة البطالة المتفشية في البلاد ، وليس من سبيل إلى الخلاص من هذا الجيش العرم الموجود منهم حالياً إلا بعدم منحهم تأشيرات العودة ، في حال سفرهم- وما أكثرها- إلى مسقط رأسهم في إجازاتهم السنوية . صحيح أن كثيرين منهم قد خدموا هنا سنوات طوالاً ، ولقد يكونون ألفوا هذه البلاد وأهلها ، ولم يسيئوا لأحد فيها ، ولكن الموضوع ليس إنسانياً ، أو كرهاً للأجانب ، وإنما هو ضرورة قومية يستوجبها الحفاظ على مصالح المواطنين وحقوقهم ، وهم لا شك ، أولى بمحاولات الرزق في بلادهم من الآخرين مهما كانت المبررات والأسباب .

وثمة علاج آخر ، لعلنا إذا اتجهنا لإيجاده يتوافر فيه الكثير من الخير والتنظيم لفرص الأعمال ، وفوائد أخرى عديدة ، ونعني بذلك نظام بطاقات الهوية للمواطنين ، فالذي لا شك فيه أن استحداث نظام كهذا وتزويد المواطنين الذين تثبت صحة مواطنيتهم ، بمثل هذه البطاقات كفيل بحل كثير من المشاكل التي تتناوشنا اليوم ، خصوصاً إذا دعمنا مثل هذا النظام بالقوانين اللازمة لجعله محسوس النفع جم الفوائد ؛ في مجالات العمل بجميع أنواعها وحتى في المرافق الأخرى الهامة التي تجابه المشاكل من جراء عدم وجود مثل هذا النظام . . فوجود البطاقة الشخصية في مجالات العمل يمكن أن توجب- قانوناً- على الآجر عدم استخدام أي شخص لا يحمل مثل تلك البطاقة ، إلا بإذن خاص من جهة رسمية يحددها القانون . . وكذلك الأمر بالنسبة للدوائر الطبية التي تعاني الأمرين في التثبت من جنسية المرضى الذين يردون إليها دون أن يكون لديهم من وسائل إثبات الشخصية سوى جواز السفر ، وماذا يكون مصير المواطن الذي لم يسافر ، كما هو الحال مع الكثيرين من أبناء الجيل القديم والطلبة؟ أيهدر حقه في العلاج المجاني لمجرد أنه لم يغادر البلاد

إلى سفر قريب أو بعيد؟ .

وكما يمكن أن يقال عن العلاج الطبي يمكن أن يقال عن التعليم ، الذي يختلط الأمر فيه على رجالاته بين المواطن وغير المواطن دون أن يكون لديهم وسيلة للتثبت سوى جواز السفر ، المثقل بالأعباء والواجبات في إثبات شخصية صاحبه لدى الطابو والمستشفيات وإدارة التعليم! . . وإلى مقال آخر نتناول فيه العامل الثاني من الأزمة ، والمتركز في ضعف الجهاز الإداري والتنفيذي في معالجة قضايا العمل والعمال .

أما المحاولة الثانية فقد جرت عن طريق إغراء أحد الملاحين العاملين في اليخت «نايف» . . وهو اليخت الخاص بالشيخ خليفة . . بوضع عبوة ناسفة في غرفة المحركات في اليخت . وقد حدث بطريق الصدفة ، أو العناية الإلهية ، أن الشيخ خليفة ألغى الرحلة التي كان مزمعاً القيام بها في اليخت ، وألغيت معها- بالتالى- فكرة نسف اليخت بمن فيه .

وجرت المحاولة الثالثة مع دوليين للقيام بخطف الشيخ خليفة من باريس لدى زيارته لها في طريقه إلى لندن لحضور حفل تخرج ابنه (حمد) من كلية ساند هرست العسكرية ، ولكن عدم مكوثه في باريس المدة التى كان مقرراً بقاؤه فيها اضطرهم لإلغاء الخطة . . كل هذه الاعترافات أدلى بها على أشرطة مسجلة أحد أركان العهد القديم وزبانيته من الذين كانوا يعملون بالإيحاء والتنفيذ لهذه المخططات الـ«كابونية»التي تفوق في وقائعها أشدّ القصص البوليسية غموضاً وإجراماً وإثارة . .

وجود هذا العامل الإجرامى العنيف في صمت الحاكم السابق ، مع تأثيره الكبير عليه ، خلق من المضاعفات في نفس خليفة ما لا يستطيع السكوت عليه . حاول جهد طاقته أن يقوّم من اعوجاج الابن الأرعن ، ولكنه كان مقابل كل محاولة بالاستخفاف والاستهجان ، وفي الأيام الأخيرة بدأت تأخذ دوراً جدياً آخر . ففى غياب الحاكم السابق في رحلة صيده الأخيرة- التي اصطيد فيها- بدأ التحدى لخليفة من عبد العزيز ينفذ إلى قدسية المنازل الخاصة والنساء والأطفال ، أخذت أجراس التليفون ترن في بيوت خليفة الخاصة تحمل صوت عبد العزيز منذرة النساء والأطفال بأن «يومهم قريب» تصرفات صبيانية ، ولكنها حساسة مؤلمة عندما تكون منصبة على النساء اللواتى لا حول لهن ولا قوة . واضطر خليفة إلى الاتصال بالحاكم السابق في مناطق الصيد التى يجوس فيها طالبا إليه أن يكف ابنه عن مثل هذه التصرفات الهوجاء . فكان رد الحاكم أنه سيقوم بذلك ، ولكنه عاود الاتصال ليقول إن

ابنه ينكر كل ما نسب إليه ، وإنه قد أقسم أنه لم يقم بذلك ، وهو - أى الحاكم السابق- يصدق قسم ابنه . . واضطر خليفة أن يسكت . ولكنه قرر في نفسه أمراً لم يجد أمامه مناصاً من الإقدام عليه مع كرهه له ، واعتكف في بيته ثلاثة أيام كان في خلالها قد وضع الخطة الكاملة للقيام بتسلم السلطة ووضع الأمور في نصابها . وقد تمّ ذلك في صبيحة يوم الثلاثاء ٢٢ فبراير . . وبقية القصة معروفة .

قلت في صدر هذه الكلمة إن الحياة عادية في قطر ، وإن مجرد الحياة فيها يسير في مجراه الطبيعي ، وتساءلت لأول وهلة : هل كان ذلك نتيجة لشعور الأهالي بأن ما يجرى ما هو إلا تناحر على السلطة ، لا رأي ولا خيار للشعب فيه ، إلا أن اتصالاتي برجل الشارع هناك- على مختلف مستوياته- أكدت لي وجود تعاطف عفوي بين العهد الجديد ومختلف فئات الشعب في قطر . . الكل مستبشر واثق بأن الانحراف قد انتهى إلى غير رجعة ، وأن الازدواجية التي غرزت عجلة التقدم والتطور ، ولت الأدبار مع أميرها المترف اللا مسئول . .

صدقونى بأننى متفائل ، مستبشر بإشراقة عهد جارتنا العزيزة قطر الجديدة في عهدها الجديد . .

تفصيليات جديدة عن الانقلاب الأبيض

* الدوائر الرسمية في قطر تتبادل الهمس بابتسام عن عدم قيام مستشار قطر المعروف- الدكتور حسن كامل- بإرسال برقية تأييد إلى الحاكم الجديد . . يقول بعض المطلعين إن الدكتور ادعى المرض في باريس حتى يتيح لنفسه فترة تأمل لئلا يراهن على الجواد الخاسر .
* أحد القضاة الذين ذهبوا إلى مبنى القيادة العامة في قطر لاختيار موقع لبناء مسجد ، رجع وهو يرتجف هولاً مما شاهده من كميات الأسلحة المتراكمة المضبوطة في قصر عبد العزيز . . قال القاضي لأصفيائه : لو قيل لي بأن هذا السلاح هو لجيش قطر بأجمعه لاستكثرته عليه .
* عبد العزيز الذي جنى على أبيه بتصرفاته الطائشة دخل على الملك فيصل مستغيثا ، ولكن المقابلة لم تستمر أكثر من دقيقتين خرج بعدها وسافر إلى دبي ليلحق بأبيه .
* لوحظ أن اتحاد الإمارات العربية لم يبعث بالبرقية الجوابية على برقية أمير قطر التي يبلغه فيها بالتغيير . . ترى هل ذلك يرجع إلى غياب رئيس الاتحاد في زيارته للسودان وسوريا ، أم لأن نائب الرئيس مضطر إلى مجاملة صهره المخلوع على حساب الأصول الدولية؟

طلبتنا في الكويت.. وأزمة السكن الجامعية
.. وما وراء الطلبة والأزمة!

إدارة جامعة الكويت وجهت خطاباً إلى نادي الخريجين تشرح فيه للنادى عدم استطاعتها استيعاب مزيد من الطلبة المستجدين في جامعة الكويت ، وتطالب بأن يقوم هؤلاء بتدبير مساكنهم دون الاعتماد على السكن الداخلى في الجامعة . والأسباب التى أوردتها الجامعة واضحة وصريحة- مشكورة- بتوفير السكن والغذاء لهم في أقسامها الداخلية ، ويعتزم نادي الخريجين إرسال دفعة أخرى للالتحاق بالجامعة ، هذا العام ، يقدر عددها بمئة واربعين شخصاً ، أى أن جامعة الكويت مطالبة بإيجاد المأوى لمئة وأربعين طالباً مستجداً هذا العام بالإضافة إلى العدد الحالي الموجود من أبناء البحرين في الجامعة ، ولا شك في أن هذا عبء لا قبل للجامعة باحتماله خصوصاً إذا علمنا أن نسبة الطلبة البحرينيين تشكل ٥٠٪ من مجموع بقية الطلبة العرب الذين تأويهم الجامعة ، بما في ذلك الطلبة الكويتيون .

والكويت دائماً سباقة لاحتضان أبناء البحرين ، وكثيراً ما اضطرت إلى أن تلوى أنف القوانين المعمول بها ،لكي لا تضطر لرد أى طالب بحريني يود الالتحاق بالجامعة . . ولكن شهر العسل هذا- كما يسميه الأخ علي سيار- الذي نعيشه في جامعة الكويت لا بد وأن يصل بنا إلى حد الاختيار الكريه بين أن نلحس العسل حتى الثمالة بحيث لا يبقى منه إلا طعم الشمع المر المتخلف من وعائه ، أو نلعق لعقة من عسل الحبيب تقابلها لعقة أخرى تدفع ثمنها من الجيب ، وذلك حتى نطيل

لها أقصى حد ممكن فترة لعق العسل دون الوصول إلى نهايته .

وفي مقابلة أخوية مع الأستاذ حسين سلطان ، المشرف على إعداد الطلبة المبعوثين من اللجنة التى ألفها نادي الخريجين لهذا الغرض ، قال لي بأن النادي يواجه الآن مشكلتين كبيرتين ، الأولى هى إيجاد الطريقة المناسبة لابتعاث ١٤٠ طالبا وطالبة مستجدين لهذا العام ، وكلهم من أصحاب المجاميع العالية في العلمي والأدبي ، والثانية- بعد حل الأولى هو ضمان استمرارية القدرة على ابتعاث المستجدين في كل عام . . أما المشكلة الأولى فحلها في الكويت ، والكويت وحدها ، ذلك لأننا- كما يقول الأخ حسين- لا نملك الوقت لإيجاد أي حل مناسب من البحرين ، فالطلبة جاهزون . والوقت قصير ، وليس أمامنا إلا المحاولة والرجاء من ذوى الاختصاص في الكويت بأن يوجدوا حلاً- أي حل- لكي لا يحرم الطلبة المستجدون هذا العام من الالتحاق بالجامعة في أما الطلبة المستجدون فيما يلي من السنين فلدينا الوقت الكافي لحل المشكلة قبل وقوعها من هذه الحلول- مثلاً- أن الكويت أبدت استعدادها لمنح إدارة التربية والتعليم في البحرين قطعتين من الأرض لبناء مقرين للبنين والبنات .

ويستطرد الأستاذ حسين فيقول : كل ما تطلبه الكويت هو أن تتلقى طلباً رسمياً بذلك من إدارة التربية والتعليم ، ونحن على اتصال الآن بالمديرية لحملها على تقديم هذا الطلب ، أما البناء فقد أبدت كثير من الشركات والمؤسسات الوطنية استعدادها للمساهمة بتبرعات مادية وعينية لإقامته .

ولكن السؤال الملح الآن . . ماذا سيكون مصير هؤلاء المئة وأربعين طالبا وطالبة إذا أصرت الجامعة على موقفها من عدم توفير السكن اللازم لهم هناك؟

سيخسرون هذا العام ، ويقضونه في انتظار إقامة المبنى الذي لا يتعدى حتى الآن كونه حلماً يداعب الخيال . . أم أنهم سيتجهون إلى الجامعات في البلدان العربية الأخرى ، مع العلم أن معظمهم لا يستطيعون توفير النفقات اللازمة لهذه الجامعات . . وماذا عن أولئك الفتيات اللواتي لا يسمح لهن ذووهن إلا بالدراسة في الكويت لثقتهم بأن تقاليدها وأسلوبها في الحياة هي أقرب إلى الاطمئنان على بناتهم من أي بلد عربي آخر . . كل هذه المحاذير تطرحها هذه المشكلة القائمة التي لا حل لها إلا بمزيد من تفهم الجامعة لظروف الطلبة البحرينيين ، أو إسهام وزارة التربية والتعليم الكويتية في حلها عن طريق استئجار مبنى إضافياً مؤقتاً لإيواء المستجدين .

طبعاً ، قد يتساءل ، ولماذا لا تدعو دائرة التربية والتعليم لاستئجار المبنى الإضافي في الكويت؟ والسؤال معقول من ناحية المبدأ ، عدا أن الرد عليه يتطلب أن نضيف إليه تساؤلا آخر . . ترى هل تستطيع إدارة التربية والتعليم في البحرين أن توفر المدارس اللازمة للطلبة المستجدين في البحرين ، قبل توفير السكن للطلبة المستجدين في الكويت؟

الجواب طبعا بالخط العريض ، فميزانية التربية والتعليم في البحرين مثلها كمثل ماء البحرين ، يتناقص بتزايد السكان ، وهي بحاجة إلى عبقرية حسابية فذة ، دونها عبقرية آينشتاين ، لخلق معادلة حديثة تقلب المفاهيم الرياضية ، فتجعل في العدد الصغير قابلية للقسمة على العدد الكبير في الحساب الاعتيادي ، أو القسمة البسيطة!

على هامش الإصلاحات الأخيرة
خطاب مفتوح إلى صاحب العظمة حاكم البحرين

يا صاحب العظمة :

إن الشعب- شعبك يا مولاي- تجتاحه في هذه الآونة أحاسيس الفرح ، وتهزج أعطافه بترانيم النشوة . . فلقد كان لبيانكم الأخير وضربتكم الموفقة في الإصلاح الداخلي صدى بعيداً في النفوس بدلت صفرة اليأس فيها إلى بوارق الأمل ، وأورثت بوادر الخذلان والكلال فيها بدوافع الأمل والعمل .

يا صاحب العظمة :

لقد وهبكم الله فيما وهب من آلائه ، شعباً وفياً أميناً يلج في الحب حتى لا يعرف له حدوداً ولا موانع ، ولقد منّ الله عليك وعلى شعبك- إن تشكروه يزدكم- أن حقق بينكما هذا الاندماج الرائع ، فأحبك الشعب ذلك الحب الذى لا يعرف الحدود ، وأحببته أنت ذلك الحب الذى جعل منك عنواناً لإرادته ومرآة لآلامه وآماله . . فهنيئاً لك بهذا الشعب الوفى ، وهنيئاً للشعب بهذا الحاكم الفذ الأبي . . وقمين بكل روابط هذه المحبة والاندماج أن تشتد تماسكاً وقوة حينما تهل علينا إرادتكم بتأليف المجلس الاستشاري ، فينتخب الشعب خيرة أبنائه ليتعارفوا معكم في توطيد دعائم المستقبل المرجو لهذا البلد الأمين ، ويتلقون وحيكم وهداكم في رسم سياسة تنقذ البلاد من هاوية اليأس التي تردت فيها طيلة هذه السنين ، نتيجة تغلغل

الأجنبى الدخيل في فرض سياسة الإقطاع والامتياز والاحتكار . . ناهيك عما في الاستشارة وتبادل الرأى من عموم الفائدة ، فإن من أهم أسس ديننا ومبادئه أن تكون أمور المسلمين شورى بينهم ، وأن يتشاوروا فيما يحل بهم من خطوب ، وما يستجد لهم في شئون دنياهم من أمور .

يا صاحب العظمة :

إن هذا الاندماج الرائع الذي تحققونه مع شعبكم يلاقي صدى حسناً في نفوس جميع أبناء الشعب ، وقد لمست ذلك بين مختلف طبقاته ونحله ، وسحقاً لهذا القلم إن داجى لخشية أو رهبة ، أو نافق طمعاً في مثوبة أو جزاء ، وإنما هو دافع الإخلاص لهذا البلد الذى أظلنى صغيراً وسرحت في رباه وغياضه يافعاً ، وهاجرت منه إلى البلاد الآن شاباً ناضجاً . . هذه يا مولاى كلمات لابد منها للتدليل على ما يكنه لك القلب من ولاء وإخلاص ، لا لأنك حاكم فحسب ، بل لأنك قائد-حسب ما لمسه الشعب من بيانك- إلى ثورة إصلاحية جبارة تطيع بالبالى العتيق من الأوضاع ، وتشيد بالعدل والتحرر من كل ما رزئنا به من أوضار وأوجاع . . ويبقى بعد كل هذا أمل يشترك معى فيه جل أفراد شعبك ، ويصبو إلى تحقيقه كل من يدين بالولاء لك . . إنه يا مولاي هذا القانون الذى وعدتنا به ، وأترع نفوسنا بالشوق لتحقيقه . . نريد لهذا القانون أن يكون مرآة تنعكس فيه أضواء العدالة التى يصبو إليها شعبك ، وتقبس أنت من هديها ما ينير لك خطاك . . لا نريده يا مولاى قانوناً يشدنا إلى الأرض ويرجع بنا إلى الوراء ، بل نريده قانوناً يدفعنا في مضمار التقدم ، ويزج بنا في معترك الحياة غير هيّابين ولا وجلين . تشد أزرنا الحرية التي يكفلها لنا في حدود أنظمته ويشحذ من عزائمنا وجود قضاة نزهاء شرفاء يضعون كلمة القانون فوق الأهواء والعواطف والميول . . ولا يبقى بعد هذا كله مجال للمحاكم المختلطة ، أو محاكم دار الاعتماد . . فإن قانون البحرين وقضاتها الأكفياء سيضمنان للأجانب العدالة التي يرتجونها . فيتساوون مع المواطنين أمام قانون واحد ، ونظام واحد ، ومحكمة واحدة . . إن اليوم الذى أصبحنا نرجوه- وترجوه أنت يا مولاي- لمساواة جميع سكان البحرين من أجانب ومواطنين أمام قانون واحد ونظام موحد يجب أن ينزلوا عليه إن أرادوا أن يكونوا ضيوفاً على هذا البلد الذى أكرم وفادتهم . إن هذا اليوم قد أقبل بوجود قانون حديث وقضاة عدول نتيجة لوثبتكم الإصلاحية الموفقة . . . حبذا يا مولاي لو

أشركتم في وضع القانون لجاناً من رجال البلد وشبابه ومختلف طوائفه وطبقاته ونحله ، ليجسموا ما يصبون إليه من عدالة تاركين لرجال القانون صيغته القانونية في دوره الأخير . . إنكم قد قمتم بشوط كبير في الإصلاح المرجوّ ولن يضيركم في أن تشركوا الشعب في سن تشريع حياته وعنوان تحرره وناموس عدالته . ولا شك في أن المرجفين والمغرضين والدساسين سيقومون بدورهم المعهود في الكيد والدس .

ولكن شعبك يا مولاي يؤمن بحصافتك وحكمتك ، ويؤمن أن هذا الكيد والدس ممن يعيشون على موائد الملق والرياء ، لن يلقى منك إلا ابتسامة المؤمن بحق شعبه في الحياة ، الذائد عن حريته ورقيه من كيد المرجفين ودس المارقين . . إنك اليوم يا صاحب العظمة قائد لرعيل من الشعب يؤمن بك كما يؤمن به ، فلا تتردد ، ولا يعتر عزيمتك الخور أو الكلال ، فقد عهدناك صبوراً مكافحاً تأخذ الصالح من الرأى والمشورة ، وتصهرهما في بوتقة حكمتك لتخرج لنا منهما بما نريد من رأي ناضج وفكرة سديدة .

بقيت يا مولاي فئة كبيرة من شعبك تتطلع إليك بعيون ملؤها اللهفة والأمل . . اللهفة على أن يمسها قبس من إصلاحاتكم الشعبية ، والأمل في أن تتيحوا لها الحياة عزيزة كريمة وهي التي لم تر منها إلا جانبها الأسود الطالح . . إنها طائفة العمال يا مولاي . . العمال الذين هم عماد كل أمة حية وعنوان الوجود لكل شعب حي . . إن هذه الفئة من شعبك لا تزال تعيش في ليل بهيم من الظلم الذى تصب حممه فوق رؤوسهم شركات الإقطاع والاستعمار ، يلقون إليهم بفتات الموائد وينتهكون حقوقهم ، ويضنون عليهم بما يحفظ لهم ماء الوجه وكرامته في الحياة . . هذا بالإضافة إلى الحياة القلقة التي يعيشها العامل لا يدرى متى يلفظه رئيسه لفظ النواة لمزاج طارىء أو نزوة خاصة ، وما أشد أمزجه الرؤساء ، وما أحقر العامل المسكين في أنظارهم . . إننا نريد يا مولاى أن تواصلوا وثبتكم الجريئة في مضمار الإصلاح الداخلى فتأمروا بتشكيل لجنة لسن قانون للعمال يحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم في العيش موفوري الكرامة مواطنين صالحين . . ولطالما نادينا على صفحات هذه الجريدة بإيجاد هذا وبحّت أصواتنا من المطالبة به ، وها هو يوم تحقيقه قد أزف وأنتم تتزعمون إرادة شعبكم إلى ما فيه خيره وعزه .

يا صاحب العظمة :

إن آمال الشعب معلقة بك ، وقلوبهم متلهفة لقيادتك والسير بهديك ، فسر على بركة الله في طريق الإصلاح تلتف قلوب شعبك حول عرشك ، وتنال رضاء ربك وأمتك ووطنك ، وفقك الله إلى ما فيه الخير والصلاح .

الكوميديا الاتحادية تنقلب إلى تراجيديا عنيفة
أبوظبي.. «واللاموقف» وقطر والشعوبية «الشعبية»!

يكاد يجمع المراقبون الذين شهدوا الكوميديا الاتحادية في فصولها الأخيرة في أبوظبي أن الجلسات الاتحادية كانت تفتقد الربان الماهر الذي يسير السفينة عبر مختلف التيارات، ليضمن لها السير، دون أن ترتطم بقسوة هذا التيار أو ذاك.. والربان الماهر الذي يمكن أن يكون ذا الرأى الفاصل والأخير أمام مختلف الآراء المتباينة، كان أبوظبي بدون أدنى شك.

ذلك لأنها كانت الدولة المضيفة للمؤتمر، وهي تملك من الحجم الأدبي والمالي ما كان يمكن أن يجعل للموقف الذي تتبناه أثراً كبيراً في تحديد النتائج الحاسمة التي كان يجب أن ينتهى إليها المؤتمرون سلبية كانت تلك النتائج بالنسبة للبحرين أم إيجابية، على حد سواء.. فالمعروف أن أبوظبي كانت طرفاً في المحادثات التي أجراها السير وليام لوس، وأنها كانت إحدى الدول الأربع التي ارتبطت بنتائج هذه المحادثات والاتصالات، وأن اتخاذها موقفاً ما (مهما كان ذلك الموقف) كان كفيلاً بوصول المؤتمرين إلى نتائج محددة.

ولست بهذا أطالب أبوظبي أن تنتصر لموقف البحرين- على ما فيه من إيجابية ووضوح- وإنما أطالبها بأن تتخذ موقفاً واضحاً سواء كان ذلك الموقف متجاوباً مع وجهة نظر البحرين أو معارضاً له، فلقد يكون انتصارها لهذا الرأى أو ذاك عاملاً في إقناع الجهة المعارضة له- أيا كانت- بخطئها فيه، فتتحدد بذلك نقط الخلاف،

ويتركز الحوار عليها ، دون أن يضيع الوقت في مناقشات جانبية يضيع بين تلافيفها صلب النقاط موضوع الخلاف . ولقد كنت أسأل كثيراً من الإخوان الذين حضروا المؤتمر عن رأى أبوظبي في الخلاف الذي قصم ظهر المسيرة الاتحادية ، فكنت أسمع بأن موقفها كان وسطاً ، وأن جهودها كانت محصورة في محاولة إرضاء الجميع دون اتخاذ موقف محدد . . والذين يعرفون أبوظبي كما أعرفها يؤمنون معي بأنها من أولى دول المنطقة التي تؤمن بالاتحاد ، وتسعى لتحقيقه بكل ما في وسعها من طاقة ، ولعل هذا الإيمان العميق بضرورة الاتحاد للمنطقة ، وحرصها الشديد عليه ، هو العامل الذي يدفعها إلى اتخاذ اللاموقف كموقف لها في وجهات النظر المتباينة ، حرصاً على تأكيد دورها في السعى إلى تحقيق الاتحاد ، ومحاولة التوفيق بين أعضائه ، حتى لا ينفرط العقد السامر ، وتذهب المساعي الاتحادية أدراج الرياح .

وبقدر ما أحيي في أبوظبي هذه الصلابة في الحرص على الاتحاد والسعى لتحقيقه ، بقدر ما أرى بأنه إذا كان موقف اللاموقف مقبولاً في بداية الأعمال التمهيدية للاتحاد ، فإن اتخاذ الموقف الحازم في أطواره النهائية ضرورة تمليها سياسة الصلابة في الحرص على الاتحاد ذلك بأن سياسة اللاموقف إذا كانت عامل دعم وتوفيق في البداية فإنها تصبح- إذا استمرت- عامل ضعف وتخلخل في النهاية . من هنا تجيء دعوتى إلى الشقيقة أبوظبي بأن تتخذ موقفاً حاسماً محدداً من وجهات النظر المتباينة ، وأن تتبنى منها ما تراه أقرب إلى المنطق والواقع والحق . . ومرة أخرى ليس المطلوب بأن تتبنى أبوظبي وجهة نظر البحرين بالضرورة ، ولكن المطلوب أن يكون لها وجهة نظر ، وموقف ، مهما اتفقت معنا وجهة النظر هذه أو تباينت ، ومهما كان هذا الموقف متعاطفاً معنا أو مع الآخرين .

بعد هذه المقدمة التي أظن أن تقديري لأبوظبي يمليها عليّ أكثر من أي عامل آخر ، فإن الموقف الآن ، بالنسبة للاتحاد يتلخص- في نظري- في ثلاث نقاط محددة ، أوردها بالتسلسل وأحاول أن أحلل أبعاد كل منها حسب اجتهادي المتواضع .

أولاً : موقف البحرين .

ثانياً : موقف قطر .

ثالثاً : موقف بريطانيا والدول العربية المتاخمة .

موقف البحرين- باختصار وكما شرحناه في العدد الماضي- يطالب بوضع أسس

ديموقراطية مقبولة لدى شعوب المنطقة ، فيما يتعلق بنسبة التمثيل الشعبي في المجلس الوطني ، ويطالب بأن لا تكون الأموال الاتحادية (أسلوب) توزع على هذا وذاك بدليل ما يطالب به البعض من إنشاء عاصمة جديدة بينما تتوافر مزايا العاصمة ومقوماتها في أربع دول على الأقل من دول الاتحاد .

قطر لا يهمها ديموقراطية التوزيع ، وكثافة السكان ، فهي تنظر للأمر على أنه مؤتمر حكام لا قيمة للشعوب فيه ، وأنه طالما أنّ رأي الحكام قد اقتضى أن يكون توزيع التمثيل على أساس التساوي ، فلا معنى لأن يحسب حساباً خاصاً لشعب كل إمارة ، لأن شعب الاتحاد ليس شعباً واحداً ، وإننا لسنا دولة متحدة بل دويلات متحدة تجمعها قوانين لا تجعل منها دولة بسيطة موحدة ، ولا من شعبها شعباً واحداً بالمعنى القانوني الصحيح لهذه القلة (وأنا أنقل هذه الكلمات بالنص على لسان من وصفته مجلة العروبة القطرية بالدوائر الاتحادية المأذونة ، والمقصود به- بداهة- الدكتور حسن كامل المستشار المأذون في قطر!) ومعنى هذا الكلام ومغزاه أن كل ما قيل من أن هذا الاتحاد هو أمل شعب هذه المنطقة ، والذي به يتحدد مصيره ، (كما ورد في أكثر من مجال على لسان المسئولين القطريين في مقال المجلة المذكورة) ليس إلا عبارات إنشائية خلابة يستخدم فيها اسم الشعب لحفظ مصالح الحكام لا الحفاظ على حقوق (الشعب) المغلوب على أمره . . ثم إن قطر لا تناقش موضوع العاصمة المؤقتة والدائمة من حيث المصلحة العامة لشعوب الاتحاد ، ولكنها تناقشه على أساس أن ذلك ما اتفق الحكام عليه ، كل شيء قائم لديها على ما أثاره الحكام ، وما اتفق الحكام عليه ، حتى ولو اتفق هؤلاء الحكام على دمار شعوب المنطقة وهلاكها ، فهذا لا يهم ، طالما أن الحكام قد اتفقوا ووافقوا عليه!

والعامل الثالث هو موقف بريطانيا والدول العربية المتاخمة . . أما بريطانيا فإنها- في محاولة أخيرة لإنقاذ المساعى الاتحادية من الانهيار- قامت بإرسال السير وليم لوس ، المقيم البريطاني السياسي السابق في الخليج ، الذي قام بالاتصالات مع المسئولين في البحرين وقطر ودبي وأبوظبي ، وخرج من هذه الاتصالات بتسويات محددة وافق عليها المسئولون في الدول الأربع المذكورة . . هذه التسويات يمكن حصرها فيما يلى :

١- تصنيف دول الاتحاد إلى ثلاث فئات ، للأولى منها ٦ مقاعد ، والثانية ٤ مقاعد والثالثة ٣ مقاعد .

٢- إلغاء بند الإجماع المطلوب في القرارات والمنصوص عليه في اتفاقية (دبي) والذي يشكل بقاؤه عامل شلل لكلّ عمل إيجابي في المجلس، والاكتفاء بأغلبية الثلثين لجعل قرارات مجلس الاتحاد الأعلى نافذة.

٣- الموافقة على جعل أبو ظبي عاصمة مؤقتة للاتحاد.

هذه خلاصة التسويات التى انتهى إليها السير وليم لوس في اتصالاته مع الحكام، ورجع قافلاً إلى بلاده عندما اطمأن أنه قد أزال من طريق الحكام أهم العقبات التى كانت تعرقل سير الاتحاد.. ولكن ما حدث بعد ذلك في مؤتمر نواب الحكام، عندما فاجأت قطر المؤتمرين بأنها لا ترتبط بهذه التسوية وتطالب بالرجوع إلى التوصيات السابقة، جعل الموقف واضحاً لكل ذي عينين ودفع بريطانيا إلى أن ترفع يديها من إسداء النصح، والاتفاق مع من لا يقدرون حساسية اللحظة المصيرية التى تمر بها المنطقة، ولا يحترمون ما يتفقون عليه، وليس سرّاً أن المسئولين البريطانيين تتناوش الآن نفوسهم أكثر من رغبة في أن يمنحوا الموضوع جميعه أذنا من طين وأخرى من عجين، وأن (يخلوا القرعة ترعى) كما يقول المثل العامى.. أما الدول المتاخمة التي يهمها الأمر فهي العراق والسعودية والكويت، وقد سبق للكويت أن قامت بدور إيجابي في تقريب وجهات النظر، وعاصر وزير خارجيتها جميع الظروف والملابسات التى أحاطت بمؤتمر الحكام الرابع في أبوظبي، ولست أظننى مغالياً إذا قلت بأنه قد خرج من ذلك المؤتمر وهو أكثر إيمانا بالحكمة القائلة بأنه إذا كان الكلام من فضة، فالسكوت من ذهب، وإن على الكويت الآن أن تركز على الذهب، بعد أن ابتاع حكام الإمارات فضتها بثمن بخس!

أما موقف السعودية فهو مع الاتحاد قلباً وقالباً، ولكن من بعيد لبعيد، على أساس أن صاحب الدار أدرى بمن فيها، وأن حكام المنطقة هم أولى بأن يحلوا مشاكلهم، ويتغلبوا على مصاعبهم، دون حاجة إلى النصح، أو الأماني المعسولة والطيبة عبر التصريحات الصحفية والإذاعية.. أما العراق.. فدورها معروف.. تهتم بالخليج ساعة وتنساه ساعات، ولها من مشاكلها الداخلية والعربية ما يشفع لها بهذا النسيان.

إذن فهذا هو الموقف بالنسبة للاتحاد.. البحرين وإصرارها على أن تعطي الشعوب حجمها الحقيقي لأنها أشد الحكومات معايشة لمشاكل الشعوب، وأكثرها تقديراً لأن هذه المشاكل تؤثر على كل الخطوات السياسية إن لم يحسب حسابها في الحين

اللازم!

وقطر في المنعرج الخطر الذي يكشفها أمام شعبها وأمام شعوب المنطقة بالرغم من كل البلاغة اللفظية المضفاة على التخريجات القانونية التى يكد مستشاروها- أو بالأحرى مستشارها- أذهانهم لإلباسها الثوب (المنطقي) المطلوب ، وأخيراً الدول المتاخمة وذات المصلحة ، بعضها يكاد ينفض يده يأساً بعد أن كادت أصابعه تحترق لمجرد أنه حاول المساعدة ، والبعض الأخير يحتفظ لنفسه بدور المتفرج لحكمة ليست بخافية عليه . . ثم بعد هذا كله ، يبقى السؤال الكبير الملحّ يطرق الباب طرقاً عنيفاً متواصلاً . . ثم ماذا بعد هذا؟ . . هل يتكون الاتحاد الثلاثي الساذج الذي أشارت إليه بعض الصحف ووكالات الأنباء بين قطر وأبوظبي ودبي؟ . . أم يقوم الاتحاد بين إمارات الساحل المتهاون السبع ، بزعامة أبوظبي ، وبتنسيق مع السيد طارق التي أصبحت عمان الكبرى حلمه الدائم؟ أم ينفضّ السمّار ويهجع كل منهم في خيمته يجتر ذكريات الكوميديا الكبرى التي تحولت بفعل مغالاة بعض ممثليها في أدوارهم إلى مأساة مؤلمة لا يعلم إلا الله أبعاد فصلها الأخير؟ . . أم لعل المستر جيوفرى آرثر يستطيع أن ينجح في بعث الحياة الهامدة ولا يجد من يزايد على وجوده بمنطق الوطنية الرخيص الأجوف حين يرفع البعض عقيرتهم منادين بالعار والشنار من التدخل الأجنبي ، بينما لم يشعروا بوطأة هذا العار ، ووزر هذا الشعار ، وهم يتمسحون بأعتاب حمايته طيلة مئة وخمسين عاماً من الزمان .

وبعد . . فسيبقى السؤال الملح يطرق الرؤوس . . ماذا بعد كل هذا؟ وحتام تظل شعوب المنطقة بمنأى عما يدبر لها بليل . . ومتى تستطيع شعوب هذه المنطقة أن تقول بصوت مدو ثاقب . . نحن شعب واحد ، ذو مصير مشترك واحد ، لا نقبل لكائن من كان أن يتجاهل هذه الحقيقة ويقسمنا إلى شعوب متفرقة حفاظاً على مصالحه ، ثم يمتحك باسمنا لتدعيم هذا الانقسام ، وتقنينه؟

أسرار انهيار اتحاد الإمارات العربية
البحرين تناور لكشف المخططات المضادة

هل يكون اتحاد بدون البحرين؟

قال لى صديقي الظريف : ماذا ستكتب هذا الأسبوع ، وماذا بقى لك أن تقوله عن الاتحاد وشئونه ، بعد أن نشر غسيله على السطوح وأصبح الخاص والعام يضرب يديه أسفاً على الأعوام التي ضاعت في محاولة لجمع الماء في غربال؟

قلت : لقد نعيت الاتحاد في مقالي السابق ، وأودعته ذمة التاريخ ، فلا أقل الآن ، من أن اسطّر دعاء الثقلين على روح الميت المودع في قبره ، فهذه سنة شافعية مأثورة وأنا- كما تعرف- شافعي عريق!

قال صديقي وهو يبتسم بخبث : إياك أن تقع في هذا المأزق ، فالدعاء والتلقين لا يصحان إلا على الجسد الذي فارقته الروح ووري التراب ، وميتك هذا لم تتردد فيه الروح يوماً من الأيام . . هو لا يتجاوز النطفة أو الجنين الذي مات وتحجر في بطن أمه قبل أن يكتمل نموه ويتردد النفس فيه ، فإذا أجهضته أمه اليوم ، فإنما تخرجه مسخا لم تهب عليه نسائم الحياة ، ولا تجب عليه الصلاة ، بل الدعاء والتلقين!

وبغض النظر عما في تعليق صديقي الظريف- أو الخبيث- من طابع التخريج اللطيف للوقائع المأساوية للاتحاد ، فإن فيه تمثلاً لواقع هذه المآسي لا يخرج بها عن إطار الصحة والوضوح . . فالذي نعرفه- ويذكره القراء- إن البحرين كانت قد مرت في خلال العام الماضى ٦٩ بأدق ما يمكن أن تمر به بلاد من فترات حرجة ، ومن يرجع

إلى كلماتنا السابقة عن الاتحاد والدور الذي لعبته كل بلد فيه ، يجد أن البحرين كانت دائماً صاحبة الموقف الأضعف ، وأن صويحباتها قد استغلت هذا الضعف أبشع استغلال ، واستخدمته لتجريدها من أبسط ما تمليه طبيعة الأشياء ومنطقها من أدوار كانت تستطيع القيام بها ضمن الجهاز الاتحادي لما تملكه من مقومات بشرية وحضارية ، وإمكانيات إدارية تستطيع أن تسهم إسهاماً واضحاً في إرساء الحجر الأساسي للاتحاد . . ولعل القراء يذكرون أنني كتبت كلمة في العدد ٢١٧ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، قلت في آخرها : «بأن رأس الخيمة قد أفلحت في تنفيذ تعليمات الممولين لفركشة الاتحاد ، ولبست جلد النمر لتظهر بمظهر الثورة ، ولكنها جاءت- مع الأسف الشديد- بثورة من رماد ، قام بها غر من ورق» . ولكي أضمن تسلسل الحوادث في الأذهان ، فإن خلاصة ما حدث في ذلك المؤتمر هو أن المعتمد السياسي تلا على الحكام نص رسالة بعث بها إليهم المقيم السياسي في الخليج يحضهم فيها على التغلب على العقبات التي برزت من خلال مداولاتهم ، وينوه بما تنتظره الدول ذات الشأن من قدرتهم على التغلب على تلك المصاعب . . نصيحة عادية كانت بريطانيا ترددها دائما على لسان مسئوليها في الخليج للحكام ، مجتمعين ومنفردين ، في أكثر من مرة وأكثر من مجال . . ولكن الذي حدث في ذلك المؤتمر أن البحرين كانت قد أسرت لها العصفورة الصغيرة ، كما يقول التعبير الإنجليزى ، بأن إيران قد وضعت- آنذاك- الفيتو على الاتحاد إذا كانت البحرين عضواً فيه ، وأن كل الجهود ستنصب في ذلك المؤتمر على مضايقة البحرين ، ودفعها دفعاً إلى رفض الاتحاد وإلى الخروج منه . . وأضمرت البحرين تكتيكاً معاكساً لتلك الجهود ، فتقبلت كل تلك المضايقات بصدر رحب ، وبرودة أعصاب تحسدها عليها كتل الجليد ، فقبلت بجميع التنازلات ، ورضيت بجميع ما طلب إليها أن تقبل به من إذلال وإنكار لحجمها الطبيعي . . طلب إليها أن تتنازل عن رئاسة الوزارة ، فوافقت ، وطلب إليها أن تتنازل عن العاصمة ، فأجابت بالإيجاب ، وطلب إليها أن تتنازل عن حقها الطبيعي في نسبة التمثيل ، فقالت لكم ذلك . . حاولوا إثارتها بكل ما أوتوا من قوة ، حتى الوزارات ، كانوا يقولون ساخرين : سنعطيكم وزارة التربية لأنكم احتفلتم بعيدكم الخمسين للعلم ، لذلك فأنتم أكثرنا تأهيلاً لإدارة الكتاتيب ورعاية الأطفال ، وسنعطيكم وزارة الصحة لتصبح بلدكم مأوى العجزة والمشوهين من رعايا الاتحاد . ومن كل هذا كانت البحرين تقول نعم . . موافقون . . نحن على استعداد للتنازل عن

أي شيء في سبيل الاتحاد . . موقف حار في تفسيره المراقبون ، وحلم يتواضع أمامه حلم معن بن زائدة الشيباني وقصته الشهيرة مع الأعرابي الذي وضع رجله في وجهه وهو يقول :

أنا والله لا أبدى سلاماً على معن المسمى بالأمير . .

وأذكر أن أحد المسئولين الأصدقاء في الوفد القطرى أمسك بيدي ، وهو يقول : ماذا دهاكم؟ ما هذا الرضوخ المهين وما سر قبولكم بهذا الإذلال؟ أعترف أنني كنت حائراً- في تلك اللحظة- في تفسير موقف البحرين ، وأنني كنت أضع يدى على قلبى خوفا من ردة الفعل الشعبية عند رجوعنا . . وعندما لمح سمو الشيخ خليفة معالم الخيبة والهلع على وجوهنا بعد عودته من الاجتماع ، أشفق علينا مما نعانية فاستدعانا إليه- أنا والأخ سيار- ليطلعنا على سر المناورة البحرينية ، وأذكر أن سموه قال لنا آنذاك : لا تنزعجوا ، نحن لم نفرط في حقوق البحرين ، ولكننا واثقون تمام الثقة أن تسليمنا المطلق هذا سيحرج الآخرين ، وسيضطرون هم في النهاية إلى الانسحاب بدلاً من أن يدفعونا إليه . إن كل ما نتعرض له من ضغط الهدف منه هو أن نثور ، وأن نخرج ، ولكننا سنفوت عليهم هذه الفرصة ، وسندفعهم دفعاً إلى كشف أوراقهم ، وسترون أنهم- بعد يأسهم من إثارتنا- سيضطرون إلى اختلاق عذر آخر لفركشة الاجتماع . . إن خطتنا تقتضي بأن نستند نحن إلى الجدار ، وأن لا نترك للآخرين مجالاً لتحقيق مآربهم على حسابنا ، وإذا كان لابد لهذا الاجتماع أن يفشل فليتحملوا هم وزر فشله ، لا نحن كما يخططون . . وفعلاً حدث ما توقعه الشيخ خليفة ، فوجدت رأس الخيمة وقطر القشة التي تتعلقان بها ، في خطاب المقيم السياسي ، فانسحب حاكم رأس الخيمة ، وتلاه حاكم قطر ، بحجة الكرامة الجريحة والعزة اليعربية القعساء التى أهانها التدخل البريطاني ، وهو تدخل اقتضى منهما الحال أن يكشفاه بعد مرور مئة وخمسين عاماً على وجوده فقط لا غير! . وأذكر أن عظمة الشيخ زايد سارع باللحاق بحاكم قطر على ظهر يخته الراسي في أبوظبي ، وقضى أكثر من نصف ساعة معه يرجوه فيها ويلحّ أن يوقع على القرارات لكي تعلن على العالم ، حفاظاً على ماء الوجه ، ولكنه أبى وسارع بالعودة إلى بلاده . . طبعا كان التوقيع على القرارات ، يعني الارتباط بها مع وجود البحرين عضواً فيها ، وهذا يخالف التكتيك المرسوم ، ويقضي على القشة التى أمكن عن طريقها قصم ظهر البعير وإحالته إلى حمار أجرب!

وأذكر- للتاريخ أيضا- أن عظمة حاكم أبوظبي جاء لزيارة وفدنا في مقره تلك الليلة ، وأبلغ عظمة الشيخ عيسى أن الحاكم الفلانى (وذكر اسم الحاكم) يقول بأن إصرار البحرين على وجودها في الاتحاد يحرج الكثيرين ، وإنه يرجو من الشيخ زايد أن يطلب إليها الانسحاب ، فكان رد حاكم البحرين بأنه لا يرى مانعاً في ذلك شريطة أن يعلن الحاكم المذكور هذه الرغبة علناً في اجتماع الحاكم ، وهذا- طبعا- ما لم يجرؤ عليه . . كل هذا كان يجري تحت سمع جميع المراقبين وبصرهم ، حتى لقد أدركوا جميعاً آنذاك عمق المؤامرة التى تتعرض لها البحرين ، وقدروا الصبر الطويل الذي تحلت به في سبيل إحباطها . . وعندها انفض المؤتمر ، وأصبحت قراراته غير ذات موضوع ، كنت ألمح ابتسامة الثقة على وجه سمو الشيخ خليفة كلما التقيت به ، وكأنه يقول لي : ألم أقل لكم بأن خطتنا ستكشف أوراق الآخرين ، وستحملهم على اتخاذ خطوة المبادأة التى كانوا يخططون لجرنا إليها؟

كان لا بد من الرجوع لهذه الوقائع ، لكي نعيد إلى الأذهان ملابسات المؤتمر الرابع للحكام ، ومجريات أحداثه ، ولكى نستكمل الصورة الشوهاء للمؤامرات الحاقدة التى كانت تتعرض لها البحرين . كل ذلك لأنها كانت واقعة آنذاك تحت وطأة التهديد الإيراني ، وأن إيران كانت قد اشترطت إبعاد البحرين عن الاتحاد ، لكى تباركه وتعترف به . . ولما لم يكن أحد من الحكام يجرؤ على المجاهرة بالغربة في إبعاد البحرين ، فقد اقتضى الرأي الأخذ بخناقها والتضييق عليها ، وتجريدها من أي حق يتناسب مع إمكاناتها ، لكي تثور وتنسحب من الاتحاد . . فلما لم يتحقق ذلك ، لم يكن بد من فركشة الاجتماع لأي سبب من الأسباب؟

بعد هذا كله ، نأتي إلى الحلقة الجديدة من المقامة الاتحادية والتى تبدأ بعد أن انجلى عن البحرين ، وسقط عن كاهلها سلاح التهديد الإيراني . . ففى الاجتماعات التى عقدت على مستوى نواب الحكام ، اضطر الجميع أن ينظروا إلى البحرين بحجمها الطبيعي ، وأن يوافقوا- من ناحية المبدأ على الأقل- على وجوب رد بعض حقها المسلوب . ولم تتعنت البحرين ، ولم تحاول أن تثأر لكرامتها الجريحة ، بل أسدلت ستار النسيان على الماضي ، ودخلت تعمل على وضع الأسس الاتحادية بكل موضوعية متجردة . . كل ما طالبت به هو الاعتراف بواقعها السكاني الذي يمثل نصف سكان الاتحاد ، وأن تعدل نسبة التمثيل في المجلس النيابي المقبل على أساس هذا الواقع . . وتواضعت في هذا الطلب ، فلم تلح بأن يكون نصيبها في المجلس

بالنسبة المئوية الدقيقة لتعدادها السكاني ، وإنما طالبت أن يكون لكثافتها السكانية بعض الاعتبار ، على الأقل لكى تضمن منطقاً تحاور بمقتضاه الفئات الشعبية التى لا يعجبها هذا التنازل الكامل . . وعندما ارتأت بريطانيا أن تبتعث السير وليم لوس لكي يحاول الوصول إلى تسوية ترتضيها الدول المعنية وافقت- على مضض- بأن تقسم الدول إلى ثلاث فئات تمثل أربع منها بستة أعضاء ، وثنتان بأربعة ، والثلاث إمارات الباقية بثلاثة أعضاء .

وبالرغم مما في هذه النسبة من حيف واضح على تعدادها السكاني إلا أنها وافقت عليها رغبة منها في إخراج المساعى الاتحادية من بحر الجمود الذي جنحت فيه . . كل ما اشترطته هو أن يعاد مسح السكان في المنطقة بعد مرور أربع سنوات على قيام الاتحاد ،لكي يصار إلى تعديل النسبة بما يمليه واقع الحال في ذلك الوقت .

هذه التعديلات اقترحها السير وليم لوس ، واستشار فيها كلا من أبوظبي وقطر ودبي فأقرته ، بالإضافة إلى ما رآه من تعديل لمبدأ الإجماع الذي نصت عليه اتفاقية دبي والذي عدل ليكون أغلبية الثلثين من الأعضاء شريطة أن يكون من بين هذين الثلثين الأربع إمارات الكبرى في الاتحاد .

إلا أن القنبلة الموقوتة لنسف كل ما تم الاتفاق عليه جاء في رسالة كانت قطر أرسلتها إلى عظمة الشيخ زايد بتاريخ ١٩ أكتوبر ، اتهمت فيها البحرين بالتنصل مما انتهى إليه الإجماع في المؤتمر الرابع للحكام (وهو المؤتمر الذي رفض فيه حاكم قطر التوقيع على قراراته وانسحب إلى يخته عائداً إلى بلاده دون توقيعه) . وقد أرسلت الرسالة إلى الشيخ زايد مع عشر صور فوتوغرافية لها مع طلب إرسال نسخة منها إلى كل من الحكام . . لكن الشيخ زايد ارتأى الاحتفاظ بالرسالة ، لما رأى فيها من تجن واضح على موقف البحرين ، إلا أنه اضطر لإرسالها بناء على إلحاح قطر عندما مر بها في طريق عودته إلى بلاده قبل موعد انعقاد مؤتمر نواب الحكام بيوم واحد . . وكانت أن قامت طائرة خاصة تحمل نسخة الرسالة إلى البحرين . والرسالة فيها تركيز على ما انتهى إليه المؤتمر الرابع من قرارات ، من حيث الاتفاق على العاصمة الدائمة (وادي الموت) وعلى نسبة التمثيل المتساوي بين أعضاء الاتحاد في المجلس الوطني ، وقد أغفلت كل التعديلات التى وصل إليها المبعوث البريطاني ، وحصرت الموضوع في قرارات مؤتمر الحكام الرابع الذي كان لقطر الفضل الأول في نسفه حين خرج حاكمها من القاعة ، ورفض كل رجاء قام به الشيخ زايد للتوقيع على قراراته . وبرغم هذه

الحقيقة ، فإن الرسالة تنصب على التمسك بقرارات لم يوقعها أحد ، ولم ترض حتى قطر نفسها بتوقيعها ، ومع ذلك فهي تأخذ على البحرين التنصل منها بينما كانت هي- في شخص حاكمها- أول المتنصلين .

المهم أن الرسالة وصلت البحرين ، وسافر وفدها للمؤتمر في جو مشحون بالتوتر الذي خلفته الرسالة ، وبدا منذ أول جلسة للمؤتمر أن جميع ما استطاع السير وليام لوس أن يحققه من تسويات قد ذهب أدراج الرياح ، وحملت قطر لواء التبكيت واللوم لناكثي العهود ، والمتنصلين من المواثيق ، وكان الرد المحرج الذي قذفت به البحرين عندما تساءلت عن أول من انسحب من المؤتمر الرابع ورفض التوقيع على قراراته ، هل يصنف بين المتنصلين من المواثيق أم يعتبر رباً من أرباب التمسك بها والعض عليها بالنواجذ؟ وكيف يملك من كان السبب في عدم توثيق هذه المواثيق ، أن يتهم الآخرين بالتنصل منها والمروق؟ وجرت المناقشات في جو معبأ بتوتر الأعصاب والسفسطات الكلامية ، وتنكر المؤتمرون لجميع التسويات التى اتفق عليها ، مما جعل الاستمرار في المناقشة عبثاً لا طائل تحته . . وحتى الدكتور على فخرو ، الذي اشتهر بديبلوماسية التوب هات الهادئة ، لم يتمالك أعصابه فألقى على المستشار القانوني لقطر درساً فيما يجب أن تكون عليه المناقشات من الموضوعية ، والغوص إلى أعماق المشاكل ، لا التحويم حول هوامشها الانشائية ، وفذلكاتها الكلامية . . وانفض مؤتمر نواب الحكام دون أن يتحرك من نقطة بدايته .

وبكلمة أخيرة موجزة ، فإن الوقائع المأساوية للاتحاد ، والمناورات التي قامت بها قطر الشقيقة عبر تاريخ الاتحاد تقودنا إلى معادلة لا نرى مهرباً من إيرادها للقارىء . . ذلك أن قطر تريد الاتحاد لأن عدم تحقيقه يعزلها عن الجنوب الذي تسعى لإثبات وجودها فيه ، إلا أن الاتحاد يشكل وجود البحرين فيه عقبة في سبيل إثبات هذا الوجود . . لذلك فإن الحل الطبيعي هو أن يكون هناك اتحاد دون أن تكون البحرين عضواً فيه . . ولكن- مع سهولة هذا الحل- يبقى السؤال الضخم الذي يتحتم على قطر أن تجيب عليه . . هل يمكن أن يقوم اتحاد عملى ، يقوم بكل المعطيات التى تتوقعها الشعوب منه ، دون أن يكون للبحرين دور فيه؟

وبعد ، فلقد رفعنا راية تحمل شعار «الاتحاد قوة» ثلاث سنوات مريرة قضيناها دون أن نتقدم خطوة واحدة . . ألم يأن الأوان بأن نرفع راية «الوحدة ، خير من جليس السوء» وكفى الله المؤمنين القتال!

لقاء مع سمو رئيس قوة دفاع البحرين

عندما فكرت في إجراء هذا اللقاء القصير مع سمو القائد العام لقوة الدفاع كانت تتنازعني عوامل شتى متباينة ، منها أن المواضيع العسكرية الفنية لا تصادف هوى في نفسي ، لأن الإنسان- بطبيعته- عدو لما يجهل كما يقولون ، وأنا لا أفهم في الجندية إلا أنها رسالة شرف وإخلاص في الدفاع عن الوطن ، وأنها درس سام يعلم الجندى الطاعة والتفاني في الواجب ، هذا كل ما أفهمه عن الجندية ، وما أستطيع الخوض فيه والحديث حوله ، أما الأسلحة المتعددة الحديثة ، والإستراتيجية العسكرية فلعل علمي بها لا يتجاوز علم زعمائنا العرب بالتخطيط العلمي الواعي لمجابهة قضايا العرب المعاصرة ، وهو علم نرى (شهاداته) واضحة اليوم في الأردن وفي كل بقعة من الأرض العربية يجمعها الخلاف بعضها مع بعض! المهم أن جهلي بالعلوم العسكرية لا يشفع لي- كصحفي- من محاولة الدخول فيها- على حد الطاقة المتواضعة- مع القائد العام لقوة دفاع البحرين ، وإذا لمس القارىء أن هناك فجوة أو فجوات في تسلسل الأسئلة وتلاحمها فليس مرد ذلك إلا جهلى بالإستراتيجيات ، ومقتضيات (الانضباط) في الأسئلة العسكرية .

بعد أن رحب بى سمو القائد العام ، بخلقه المتواضع ونبله الأصيل ، فضلت أن لا أضيع الوقت في حديث المجاملات الذي أعرف أنه صفة غير ملازمة للعسكريين ملازمته لرجال السياسة .

* *صاحب السمو . . بعد انقضاء فترة التشكيل القصيرة لقوة دفاع البحرين . . هل أنتم راضون عن مستواها ، تدريباً وسلاحاً . . وما رأي سموكم في الجندي البحريني وانضباطه وروحه العسكرية؟*

- يمكنني القول إن المستوى الذي حققته قوة دفاع البحرين في خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً هو مستوى جيد . فقد بذلت جهود كبيرة ومتواصلة في مختلف مجالات التدريب وأثبت الجندي البحريني قابلية جيدة في مجال امتلاك الكفاءة العسكرية ، وتحمله لمشاق الحياة العسكرية .

ومن ناحية الأسلحة فقد زودت القوة بما يغطي احتياج الوحدات على اختلاف واجباتها . وهناك حاجة دائمة لإدخال أنواع جديدة متطورة من الأسلحة مع مواصلة التدريب على استخدامها .

وستكون قوة الدفاع بإذنه تعالى قوة فعالة متطورة تسليحاً وتدريباً .

وهناك نقطة واحدة أود إضافتها إلى ما تقدم . . إنك لا تتصور مبلغ اعتزازي وإكباري لمستوى الوعي الجماهيرى الذي لمسته بنفسي لدى أبناء البحرين . . ففي الوقت الذي كان يسود فيه الاعتقاد بأن الجندية (ضريبة) يحاول أهل البيت تجنيب أبنائهم أداءها ، لمست بنفسي كيف أن والد أحد الجنود قد جاء بنفسه مع ولده الجندي ، ليعتذر عن غياب ولده ، وليطالبنا بتطبيق أقصى مقتضيات الانضباط ، فيما لو غاب أو تأخر . . لمست مثل هذا في أكثر من حادثة ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على تبلور معاني الجندية والواجب حتى في نفوس أبناء الأجيال السابقة ، وهو وعي يستحق منا الإعجاب والإكبار .

* *سمعنا عن صدور قانون لقوة الدفاع ، هل تتفضلون سموكم بإبراز أهمية ودواعي صدور هذا القانون؟*

- كما أن الحياة المدنية لها قوانينها وأنظمتها الخاصة بها . . كذلك الحياة العسكرية . وبما أن الحياة العسكرية تتطلب انضباطاً وطاعة ونظاماً أكثر . . لذلك تأتي قوانينها مراعية لهذه الحاجات الأساسية التي لم ينتظم بدونها أي جيش في العالم .

ومع بروز قوة دفاع البحرين ، كان لابد من إصدار قوانين عسكرية تحدد الواجبات ، وتبين حدود الانضباط من عدمه ، وتمنع المخالفات ، وتضع جزاءات عسكرية مناسبة لكل نوع من أنواع المخالفة أو الإهمال أو عدم الانضباط . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى سيادة روح النظام في هذه القوة الفتية .

وبهذه المناسبة أود الإشارة إلى أن الأحكام العسكرية التي صدرت بحق بضعة أفراد في القوة جاءت نتيجة لتهاونهم في التمسك بالانضباط العسكري ومخالفتهم للأنظمة المتبعة . وبما أن الحياة العسكرية حديثة النشأة لدينا ، فإنه من غير المستغرب أن نجد أفراداً قلائل يخفقون في التمسك بالروح النظامية الانضباطية ، كما أن هذه الأحكام روعي فيها أن تكون تجسيماً لمعنى الانضباط العسكري الذي قد لا يتصور الآخرون مدى صرامته وجديته إلا بمثل هذه الأمثلة .

* *قوة دفاع البحرين هل تصبح تابعة للسلطة العسكرية العليا للدولة الاتحادية المقبلة (فيما لو قام الاتحاد) أم أنها تحتفظ باستقلالها عن السلطة الاتحادية؟*

- كما هو متبع في كل دولة ، فإن جيش الاتحاد سينشأ بقانون من السلطة العليا الاتحادية ، ومن الطبيعي أن تسهم كل إمارة بقوة معينة في تكوين الجيش الاتحادي ، وقوة دفاع البحرين يشرفها المشاركة في تكوين هذا الجيش الذي نأمل أن يكون درعاً لهذه المنطقة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الدساتير في الدول الاتحادية تبيح إبقاء قوات محلية خاضعة لسلطات الدول المشاركة في الاتحاد حسب الحاجة ، وأيا كان الأمر ، فإنه من السابق لأوانه إعطاء تفاصيل محددة حول هذا الأمر إلى أن تقوم الدولة الاتحادية وتُحدّد سلطاتها الدستورية .

* *هل تنوون الاستزادة من عدد أفراد القوة . . وما هو العدد الذي تستهدفون الوصول إليه على المدى البعيد؟*

- كما ذكرت فإن قوة الدفاع ستتطلع إلى النمو والتقدم باستمرار ، وإن زيادة عدد الأفراد يجري حسب خطة مرسومة وحسب دورات تدريبية متتابعة . غير أن المسئوليات المنوطة بقوة الدفاع هي التي ستحدد العدد ، وذلك على ضوء اعتبارات مدروسة .

* *هل هناك نية لإنشاء قوة بحرية تقوم بحماية خفر السواحل نظراً لطبيعة البحرين الجغرافية التي تتطلب مثل هذا السلاح؟*

ومن جهة أخرى ، فإن أية قوة عسكرية تحتاج إلى حماية جوية . . فكيف يمكن توفير ذلك؟

- طالما أن المنطقة مقبلة على إنشاء كيان اتحادي واحد ، فإنه من الطبيعي بحث هذه

الأمور كلها في نطاق تكوين الجيش الاتحادي ومراكز تجمعاته ونشاط أسلحته المختلفة . هذا على الصعيد العام والمدى البعيد .

أما الآن ، فإن حكومة البحرين لديها مراقبة دقيقة على السواحل وطبيعة البحرين الجغرافية تتطلب بالفعل تطوير قوة بحرية للمراقبة والحماية .

* *بالإضافة للجانب العسكري البحت . . هل ترون سموكم دوراً اجتماعياً ووطنياً لقوة الدفاع؟*

- في اعتقادي أن قوة الدفاع بالإضافة إلى دورها العسكري البحت تعتبر مدرسة اجتماعية . فالشاب البحريني الذي يلتحق بالقوة وينال دورات تدريبية ويتعود على روح النظام والانضباط وحب الوطن والتفاني في خدمته . . ينعكس كل ذلك على سلوكه العام ضمن أسرته وبيئته الاجتماعية الصغيرة ومجتمعه على وجه العموم . وبهذا المعنى ، فإن قوة دفاع البحرين تغذي مجتمعنا بأفراد نظاميين مدركين لواجبهم ، متفانين في خدمة وطنهم .

ومن ناحية أخرى فإننا نتطلع إلى اليوم وإلى المناسبات والمجالات التي ستقوم فيها مجموعات من قوة الدفاع بتقديم خدمات اجتماعية ووطنية ضمن واجبها العسكري . إن ذلك يدخل في نطاق تفكيرنا وتخطيطنا للمستقبل .

* *هل لدى سموكم- بمناسبة هذه المقابلة- رغبة في إبراز ناحية معينة من نواحي الخدمة العسكرية ، تودون إيضاحها للجمهور؟ .*

- نعم . . أنا ممن يؤمنون بأن الثقافة العسكرية والتدريب العسكري لا تفيد صاحبها في الحالات القتالية فحسب ، بل إن لها تأثيرها الكبير في سلوك الفرد المتمتع بها في علاقاته الاجتماعية وسلوكه الحياتي . . إنها تعنى نمطاً معيناً من الإحساس بالنظام والانضباط في أي عمل أو تصرف في الحياة العامة للفرد ، وأنا أعتقد أن وجود مثل هذا النمط من الإحساس في نفوس الشباب- خارج نطاق العمل في الدفاع- كسب له تأثيره في خلق جيل مسلح بالقيم المعنوية لتحمل مسئولياته في المجتمع .

وانتهى هذا اللقاء القصير الممتع مع سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة رئيس قوة دفاع البحرين . .

هل ثارت رأس الخيمة لكرامة الحكام؟
.. أم أنها زوبعة في «استكانة» إيرانية؟

عندما علق أحد الصحفيين الأذكياء على المدة التى قضاها المؤتمرون داخل قاعة الاجتماعات في الجلسة الأولى، قائلاً بأنهم اجتمعوا في الخامسة، وانفض اجتماعهم في الخامسة إلا خمس دقائق! . . لم يكن ذلك الصحفي الذكي يجاوز الواقع بتعليقه الساخر، إذ إن المؤتمرين كانوا فريسة لدوامة من الفوضى وعدم النظام منذ دخولهم قاعة الاجتماعات لحضور الجلسة الأولى من الدورة الرابعة لمجلس الاتحاد الأعلى.

وسر الفوضى وعدم النظام لا يحتاجان إلى كثير من الذكاء لإدراك أسبابهما، فالمؤتمر ينعقد على ذيول تهديدات مرعدة ومزبدة من إيران بأنها لن تعترف بالاتحاد إذا كانت البحرين عضواً فيه، وإذا علم القارىء مدى التغلغل الإيراني في كل من دبي وقطر ورأس الخيمة، فلن يستغرب الصدى الذي يتركه هذا التهديد في نفوس القائمين على أمور هذه البلدان . . ولتجسيم معنى التغلغل الذي نعنيه، فإن الجالية الإيرانية في دبي- مثلاً- تفوق في عددها تعداد السكان العرب من أهل البلاد، ولها مدارسها الخاصة، ومجتمعاتها المغلقة، كما أن هناك وكيلاً تجارياً مقيماً لها، وتجارة التصدير والاستيراد مع إيران، عبر سفن البحر التقليدية، قائمة على قدم وساق، فلا يكاد الميناء يخلو من عشرات السفن الإيرانية وقد تجمع بحارتها في حلقات يتبادلون أنفاس النارجيلة الإيرانية (الكدو) مع رشفات الشاي الغليظ (السنكين) على طول

الساحل البحري وعرضه . . وإذا دخلت إلى داخل السوق ، فإن الوضع أقسى وأشد ، فأنت ستشعر حتماً بالضياع ، وستحس بكونك يتيماً على مأدبة اللئام التى أشار إليها الطيب الذكر طارق بن زياد في خطبته المشهورة ، فالوجوه غريبة ، واللغات التي تسمعها أشد غرابة ، والوجود العربي معدوم كانعدام الصدق والإخلاص في نوايا بعض حكام الاتحاد . . ولعل الأمر أخف كثيراً في قطر ، إذا قورنت بدبي ، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن إيران قد استبدلت وجودها العددي هناك بوجود أدبي استطاعت بمقتضاه أن تفرض آراءها السياسية عن طريق الإيماء بها عبر قنوات معينة تعرف كيف تتحكم في مجارى المياه فيها .

العصفور العبيط

أما رأس الخيمة فهي تمثل دور العصفور العبيط الذي يجلس يتفلى فوق غصن الشجرة بينما الصياد يتحسس الخطى ويده على زناد البندقية استعداداً لإطلاقها عليه ، فالمعروف أن إيران لها تاريخ معروف في رأس الخيمة ، وأنها قد احتلتها لفترة زمنية قصيرة ، أي إن رأس الخيمة هي من ضمن «الحقوق التاريخية» في الخليج التي يشير إليها المسئولون الإيرانيون في تصريحاتهم الرسمية ، بل إن النشاط الإيراني في رأس الخيمة قد بلغ من الريبة درجة لا يمكن إنكارها أو السكوت عليها ، فالبنوك الإيرانية قد باشرت فتح فروع لها هناك ، والأطباء الإيرانيون بمستشفياتهم ومستوصفاتهم ، قد بدأوا ينتشرون فيها ، وقد بدأ الوجود الإيراني يمارس بأبعد حدوده في رأس الخيمة دون أن يجد من المسئولين فيها من يحد منه ، إمّا عن غفلة أو تعمّد . . وليست ببعيدة تلك القصة التى فاحت روائحها منذ أشهر عن بيع الأراضى بالجملة والقطاعي للوافدين من إيران ، وكيف أن الأراضي كانت تنتزع عنوة من القبائل المقيمة فيها ، مما اضطر أفراد قبيلة كبرى كقبيلة (الخواطر) إلى اللجوء إلى أبو ظبي خوفاً من بطش المسئولين الذين استهوتهم عملية البيع وما تدره عليهم من أموال طائلة دون أن يدركوا أبعادها الحقيقية . . إذن ، فالوجود الإيراني ، ومحاذيره ، تطل عبر الجالية الضخمة المقيمة في دبي ، بجميع أبعادها العددية والسياسية والاقتصادية ، وعبر التكثف السياسي ، الذي بدأت ترسي دعائمة البعثات الطبية ، والتجارية ، التى

استوطنت رأس الخيمة ، وأخذت تسيطر على كثير من اتجاهات الرأي فيها ، عن طريق السخاء في دفع الأموال للمسئولين الذين تتلمظ شفاههم حسرة على الملايين السائلة بين أصابع جيرانهم من كبار أمراء الساحل .

السر الخطير

وليس سراً أن رأس الخيمة ، البلد الفقير المتواضع ، الواقع على الشريط الضيق الحاد من جنوب الساحل ، قد بدأ مؤخراً في تكوين جيش خاص بالإمارة ، قوامه ٣٠٠ جندي مرتزق يترأسهم كولونيل ، وعدد لا يستهان به من السيارات المصفحة! . وإذا علمت أن المولد الكهربائي الوحيد الذي يعمل في رأس الخيمة كان هدية من البحرين ، لأدركت أن مثل هذا البلد ذي الدخل المتواضع ، الذي لم تتوافر له مصادر دخل جديدة ، لا يستطيع الإنفاق على نواة جيش كهذا إلا إذا كان يعتمد على مصادر ثرّة من الأموال تتيح له الاستمرار في هذه النفقات الاستهلاكية المتجددة . ولسنا نتفق مع بعض الآراء القائلة بأن الدعم المالي الذي يسند رأس الخيمة ، يجيء من العربية السعودية ، ذلك لأن العقل والمنطق لا يؤيدان هذا الرأى ، فالسعودية ، مهما بلغت خلافاتها مع أبوظبي على الحدود ، لا يمكن أن تدق إسفينا في اتحاد هو في آخر أمره بمثابة الدرع الواقي للسعودية من الأيديولوجيات والمفاهيم الزاحفة إليها عبر الساحل والخليج من أقصى الجنوب . . طبيعة الأشياء تقول إن السعودية لا يمكن أن تتعاطف مع أي سياسة تتنافى مع مقتضيات توحيد المنطقة ، والمساعي الهادفة لإحكام الحصار حول أية ثغرة يسببها انحسار الوجود البريطاني الذي يتلاءم مع الواقع ، والمنطق ، هو أن إيران ، الدولة المطلة عبر سواحلها على الساحل والخليج ، والتي تختلف تاريخياً ولغة وعادات عن أهالي هذه المنطقة ، هي التى تقدم

المساعدات المالية لرأس الخيمة ، لا حباً في استقطاب رضائها أو رغبة في مساعدتها ، وإنما لاستخدامها كمخلب القط لهدم أية إنجازات جدية يمكن أن يصل إليها حكام المنطقة في مساعي الوحدة والتوحيد . . ورأس الخيمة ، مع احترامي الشديد لصلات الود والأخوة التى تربطنا بها ، قد أثبتت أن المسئولين فيها على مستوى من السذاجة السياسية يمكن وضعها تحت بند «قصر النظر» السياسي ، بمعنى أن النظرة للأمور لديهم لا تتجاوز المصالح الشخصية المؤقتة ، ولا تمتد إلى الصالح العام على المدى الطويل ، والذي يلتقى- حتماً- مع مصالحهم الخاصة الدائمة .

صكوك السداد

خذ مثلاً تعنت رأس الخيمة على توزيع الحقائب الوزارية ، فبالرغم من اتفاق الجميع على ترك موضوع توزيع الوزارات لرئيس الاتحاد ورئيس وزارته أن يتدارسا أسماء المرشحين ، ويتقدما باختيارهما للمجلس الأعلى للنظر فيه وإقراره ، إلا أن رأس الخيمة أصرت أن تعرف مسبقاً الوزارة التى ستسند إليها ، ولم يفد في إقناعها القول بأن توزيع الحقائب الوزارية سابق لأوانه ، وأنها تستطيع أن ترفض فيما بعد ما لا تراه جديراً بكفاءتها الإدارية! . . وحتى عندما ألقى الحاضرون عقولهم وراء ظهورهم ، وطلبوا منها بابتسامة بلهاء أن تسمى لهم الوزارة التى تطلبها لنفسها لم تطلب سوى وزارة الدفاع فقط لا غير! . . وعندما تواضعت طلبت وزارة الداخلية ، وكأنما الأمر لا يتجاوز كونه مناصب فخرية يجب أن يتمّ توزيعها على أساس المساواة ، أو كما توزع علب الحلويات على الأطفال! . . يجب أن لا تكون علبة هذا الطفل أكبر من علبة ذاك! . . والسر كل السر يكمن في أن مصدر الأموال- أيا كان- يطالب بصكوك الدفع عن طريق (فركشة) الاتحاد ، ووضع العراقيل في مسيرته ، ولا بأس أن تأتي (الفركشة) بمثل هذا الأسلوب الساذج الرخيص الذي يجعل من منفذيه أضحوكة للقريب والغريب! . . وحتى عندما نزل الحكام إلى مستوى عقلية طفلهم الجامح ووعدوه بكل خير ، لم يحر الطفل جواباً ولم يعرف كيف يستطيع أن (يسوق) في الدلال على والديه بعد أن نفذوا له كل رغباته ، خصوصاً أن شروط صكوك السداد كانت تقضى بافتعال أيه أزمة ، بأى شكل ، لتجميد القرارات وعدم الخروج بها إلى النور .

نمر من ورق

والذي يقرأ رسالة المقيم السياسي البريطاني، والمنشورة في الصفحة الأولى، والتى تلاها على الحكام المعتمد السياسي في أبوظبي، يجد أنها لا تتجاوز حث الحكام على التغلب على نقاط الخلاف التى نشأت بينهم، ورغبة الحكومة البريطانية، والحكومات العربية، في أن يثمر اجتماعهم هذا عن إنجاز محسوس في المسيرة الاتحادية . . كلام كان يمكن أن يكون مقبولاً حتى من أعدى أعداء المنطقة وأبنائها، فكيف وهو يصدر من دولة تتحمل حتى الآن المسئولية العالمية لجميع أوضاع المنطقة السياسية، ولا تزال حتى الآن تساهم في دعم هيكل الحكم في رأس الخيمة عن طريق نفوذها السياسي، وعن طريق إعاناتها المالية لصندوق تطوير الساحل والإمارات المتصالحة؟ وأين كانت «الكرامة» و«العزة» عندما استدعى حاكم رأس الخيمة الكشافة البريطانية (وهم جنود بريطانيون يأتمرون بأمر المقيم السياسي) لمساعدته في قمع ما أسماه بتمرد قبيلة (الخواطر) وهم عرب من أهله وجنسه منذ أشهر قليلة؟أم أن الإنجليز هناك «حلفاء» و «أصدقاء» وهم اليوم أمام السيد الجديد، مستعمرون، مستغلون حاقدون؟!

لقد أفلحت رأس الخيمة في تنفيذ تعليمات الممولين لفركشة الاتحاد، ولبست جلد النمر، لتظهر بمظهر الثورة، ولكنها جاءت- مع الأسف- الشديد- بثورة من رماد قام به نمر من ورق .

اتحاد الإمارات.. بعد ثلاث سنوات شداد..

عندما انطلقت بنا الطائرة فوق مياه الخليج الزرقاء المتلألئة في طريقها إلى أبوظبي للمشاركة في احتفالات الإمارات العربية المتحدة بعيدها الوطني الثالث، مر في ذهني شريط متسلسل من الذكريات القريبة عن مساعي الاتحاد، والوحدة، في خلال سنتي ٦٩ و٧٠ وكيف كانت الآمال آنذاك تعلو وتهبط، طبقاً لما تتمخض عنه تلك الاجتماعات من سلب وإيجاب. كانت مانشيتات الصحف- ومنها الخليجية- ترمومتر الحرارة الذي تهبط معه الآمال، وترتفع طبقاً لنتائج كل اجتماع يتلقف أخباره الصحفيون المتلهفون للأحداث.

مانشيت يقول بخط عريض: الاتحاد التساعي أدنى من قاب قوسين.. وفي اليوم التالي تكفهر الوجوه.. وتعصف داخل القاعة الأزمات، فيصرخ المانشيت قائلاً: سيتحطم الاتحاد على صخرة الأزمات.. وتبدأ الاتصالات الجانبية في الردهات والزوايا، وتلتحف الوجوه المكفهرة بابتسامات مصطنعة، ويدخل الجميع في دور مسك اللحى (وهى عادة عربية معروفة لانتزاع الموافقة)، فتخرج المانشيتات لتهلل وتزغرد بأن سفينة الاتحاد تمخر اليمّ صامدة أمام العواصف.. ولما كان من طبيعة الصحفيين البحث عن الأخبار، وحشر أنفهم الطويل (لشمشمة) الأزمات، فقد كان الصيد المفضل لديهم وفد البحرين.. وقطر، ودبي ورأس الخيمة.. البحرين كانت آنذاك تمثل دور رجل الاتحاد المريض والذي يحرج أقاربه- بقية دول الخليج- ويرغمهم

على الاعتراف بقرابته للملأ ، في الوقت الذي كانوا يدعون الله- في السر- أن يسترد أمانته ، ويريحهم من متاعب مرضه ، واضطرارهم لحساب حسابه في الإرث والثروة . . وقطر كانت آنذاك تنظر بعين حمراء إلى كل ما يمكن أن يجنيه الرجل المريض من مكاسب كان أولى أن تكون لها أو أن تتقاسمها مع الإخوة الأصهار الميامين في دبي! . . ودبي كانت - ولا تزال - تمثل دور الجشع الشايلوكي في مسرحية تاجر البندقية . فهي تريد كل شيء لها ، على حساب الأقرباء ، والأشقاء والأصهار والأصدقاء ، دون حسيب أو رقيب يكفى أن تتكرم وتتعطف وتتنازل بقبول دخول الاتحاد حتى تتفتح لها الأبواب السحرية ، وتنهال عليها أموال قارون ، فتتسلم سدة المغانم ، وتتربع على ذرا المكاسب . . أما رأس الخيمة فما كان أشبهها بالنمر المتوثب المتربص للانقضاض على الفريسة ، شريطة أن يكون له فيها الشحم واللحم ولغيره الجلود والعظام!

والذين لم يعايشوا أحداث الاتحاد في تلك الفترة لا يتصورون مدى الإذلال الذي تعرضت له البحرين ، ولا مدى الإصرار الذي أبدته للتشبث بأذيال الاتحاد . . كانت تهديدات إيران آنذاك في عنفوانها ، وكانت البحرين حريصة على خلق مظلة من الحماية لها ، ولو كانت مظلة ممزقة واهية ، ولكنها كانت خيراً من الوقوف في العراء على كل حال . . ولكن مشكلة دول الاتحاد آنذاك- أنها لا تستطيع تحدي إيران ، وقبول البحرين . بنفس القدر الذي كانت لا تستطيع أن تقول فيه للبحرين ، ابعدي عنا يا جارة ، وابعدي عنا مشاكلك ومتاعبك . . الوحيد الذي كان مخلصا في لم الشمل وجمع الشتات ، كان الشيخ زايد ، بحسه الاتحادي المرهف ، ورغبته الأكيدة في أن يقوم اتحاد قوي ، ولكن ماذا كان الشيخ زايد يستطيع أن يقوم به أمام الحساسيات ، والرواسب ، والأطماع ، التي ألبست كلها ثوب البعد عن تحدي إيران في مرحلة نشوء الاتحاد؟ وعندما لم يكن بد من إبعاد البحرين ، افتعلت رأس الخيمة أزمة (الكرامة) المشهورة مع السفير البريطاني ، وغادر حاكم رأس الخيمة الاجتماع على أساس أن الشرف الرفيع قد أهين عندما وقف بينهم السفير البريطاني يبلغهم رغبة حكومته وحرصها على قيام الاتحاد ، وأن الدم الذي يجب أن يراق لحفظ الشرف هو الانسحاب من الاجتماع ، وفركشة الاتحاد التساعي! مع أن الشرف الرفيع لم يتحرك فيه عرق دم ساخن عندما احتلت إيران جزر (تمب) ، بل اقتضت دوافع النخوة والكرامة أن يسخط حاكم رأس الخيمة على ابنه وولي عهده ويقصيه من الحكم

والنفوذ ، لأنه سمح منذ أشهر بقيام مظاهرات في رأس الخيمة تطالب باستعادة الجزر السليبة!

هكذا انتهى مسلسل الاتحاد التساعي ،لتبدأ معه موجة الاستقلالات ، ولكن الشيخ زايد لم ييأس ، ولم يلق بعصاه الاتحادية ، بل استأنف الجهد والعمل ، على أساس أن ما لا يدرك جلّه لا يترك كله ، وكان أن انبثق الاتحاد السباعي ، بعد أن داس الشيخ زايد على اعتبارات كثيرة في سبيل إيجاده . . تناسى الاستغلال الذي فرضته بعض الإمارات عليه ، بحيث أصبحت أبوظبي وحدها تحمل ميزانيتها الخاصة كل أعباء الميزانية الاتحادية ، وتناسى ما يفرضه وضعه المالي والأدبي ، وقبل بأدنى حدود التنسيق ، ورضي بالازدواجية في الوزارات والقوانين . . كل ذلك في سبيل أن يبرز الاتحاد إلى الوجود . . كان يقول دائماً . . أريد الاتحاد بأي ثمن مهما كان . . والزمن كفيل باشتداد عوده ، وتقويم اعوجاجه . .

ولكن ، والآن تحتفل الإمارات العربية المتحدة بعيدها الثالث . . ترى هل اشتد العود ، واستقام الاعوجاج؟! . . هذا هو السؤال الكبير الذي كان يجول بخاطرى والطائرة تهبط في مدرج مطار أبوظبي . . هل استطاع زايد ، بصبره ومثابرته ، أن يجعل من دولة الإمارات قوة واحدة ، وأن يذيب جميع التناقضات والحساسيات التي قامت عليها دولة الإمارات؟

الواقع الذي لا شك فيه أن هناك ضبابية تلف معالم التقييم والتحليل في مجتمع الإمارات ، بحيث يستحيل على المراقب أن يرى من خلالها عوامل السلب والإيجاب في المسيرة الاتحادية . . هذه الضبابية سببها الأول والأخير هو إسراف (المحفظة) الظبيانية في الإغداق لتغطية جميع العيوب التي تنذر بالطفو فوق السطح . . إذا احتجت قبيله بأنها لم تمثل في الوزارة ، بودر إلى إنشاء حقيبة وزارية اتحادية جديدة ليشغلها رأس من رؤوس تلك القبيلة . . وإذا احتجت عشيرة بأنها لم تنل نصيبها من (الكرم) الاتحادي بودر إلى استحداث المشاريع في أراضى تلك العشيرة . . وليس مهما أن تكون الحقيبة الوزارية المستحدثة لا تحمل إلا اسمها ، وليس مهما أن يكون وزيرها الاتحادى لا يجد العمل في وزارته أو لا يجيده . . المهم أن يأخذ نصيبه من المرتبات والمخصصات ووجاهة المنصب الوزاري . . على أن هذا كله لا يهم ، طالما أن العلاج يكمن في اتساع فوهة (المحفظة) وقدرتها على ملء كل فم طامع محتج ، ولكن الأهم هو هل استطاعت هذه المحفظة- على سعتها وامتلائها- أن

تذيب الازدواجية ، وأن ترتفع لتفرض شيئاً من التنسيق في الخدمات الاتحادية بشكل فعلي لا مظهرى؟ الشيء الذي لا شك فيه أن هناك وزارة اتحادية للدفاع ، يرأسها الشيخ محمد بن راشد المكتوم ، نجل حاكم دبي ، ولكن الواقع المؤلم أن دبي تملك قوة دفاعها الخاصة ، كما تملكها أبو ظبي ، وكما تملكها رأس الخيمة ، وهذه هي الدول الثلاث في الاتحاد ، والتي لها وزارات دفاع خاصة قائمة ، حتى ولو أعلن عن دمجها وعدم وجودها بشكل رسمى . . والذين رأوا استعراضاً عسكرياً قامت به قوات رأس الخيمة في الماضي القريب يقولون إنهم رأوا فيه من السلاح والأعتدة ما لا يعقل أن يكون لإمارة من سبع إمارات تجمعها وزارة دفاع واحدة مقرها أبوظبي . . والذي لاشك فيه أيضا أن الاستعراض الذي قامت به القوات المسلحة الاتحادية ، والمناورات الجوية التي أجرتها بالذخيرة الحية ، كان شيئاً رائعاً ومشرفاً ، فلقد استمرت الأسلحة المتطورة من صواريخ ودبابات ومدرعات تمر أمام سرادق الاستعراض زهاء الساعة ، وهى كلها- على ما قيل - تمثل وحدات رمزية . وإذا كان هذا صحيحاً ، فإن أبوظبي قد قطعت مراحل خطيرة ورهيبة في التسلح ، فقد كنت أنا أحد من شهدوا استعراض العيد الأول ، الذي لا وجه للمقارنة بينه وهذا الاستعراض لا من حيث الكم ولا الكيف . . وكم كان بودي لو أن الاستعراض الجوى الرائع الذي شهدناه بالذخيرة الحية كان يقوم به طيارون ظبيانيون ، أو خليجيون ، وليس كثيراً على أبوظبي أن تنشىء كلية طيران حربية تخرج لنا جيلاً من الشباب يتسنم ذرا الأجواء ، ويغنينا عن استئجار أو استعارة الخبرات الأجنبية للدفاع عن الأرض والوطن . .

وبعد ،

فلقد قلنا بأنه من الصعب على المراقب أن يقيم التجربة الاتحادية من خلال الضبابيات ، أو الدرع الواقى الذي تضفيه ثروة أبوظبي على جميع عوامل التحليل والتقييم التي يستطيع المراقب أن يلقط منها أصولاً تقييمه ، ولكن شيئاً واحداً لا يمكن إخفاؤه ، أو التجاوز عنه ، وهو أن الوزارة الاتحادية ، والدمج الظاهري في السلطات والوزارات لم يستطع أن يمحو الحساسيات القائمة بين دبي وأبوظبي ، فبالرغم من أن نجل حاكم دبي هو رئيس الوزارة الاتحادية ، وأن نجله الثاني هو وزير الدفاع الاتحادي ، فإن ولي عهد أبوظبي ورئيس وزرائها ، ونائب رئيس الوزراء الاتحادي ، لا يحضر اجتماعاً لمجلس الوزراء يحضره نجل حاكم دبي ، كما أن نجل

حاكم دبي لا يحضر اجتماعا يحضره ولي عهد أبوظبي! . . وبالرغم من أن نجل حاكم دبي الثاني هو وزير الدفاع الاتحادي ، إلا أن الشيخ خليفة نجل الشيخ زايد وولي عهده ، هو وزير دفاع أبوظبي . وهذا يعني أنه هو الوزير الحقيقي الذي تأتمر قوات الدفاع الاتحادية ، المتمركزة في أبوظبي بأمرته . .! وهذا يمثل ما يتناوش جميع مراكز القوى الأخرى في الوزارات الاتحادية والمحلية من صراعات . . هل يستطيع الزمن ، واصرار زايد بن سلطان ، وصبره ومثابرته ، أن يمحو جميع هذه الحساسيات ، وأن يصهر جميع هذه القوى المتصارعة في بوتقة المصلحة الموحدة العليا للإمارات العربية المتحدة؟ الذين يعرفون زايد يقولون إنه لا يكل ولا ييأس من بلوغ أهدافه ، وإنه ما دام قد استطاع أن يوحد جميع قوى التنافس والصراع في مظلة اتحادية ظاهرة ، فليس ببعيد عليه أن يجعل من هذه المظلة- على مر الزمان- قوة حقيقية صلبة نابعة من إيمان حامليها بوحدة المصير ، وانصهارهم جميعاً في بوتقة هذا الإيمان .

صرح الرئيس السوداني جعفر النميرى عقب المباحثات الرسمية التي جرت صباح يوم الخميس قبل الماضي بين الجانبين البحرينى والسوداني . . إجابة على سؤال للأضواء عن نتائج تلك المباحثات صرح بأن الاتفاق قد تم بين الجانبين على التعاون الاقتصادى والفنى ، وكل المسائل التي من شأنها أن تعمق الروابط بين البلدين الشقيقين . . وقال : إن الاتفاق قد تم على تبادل الزيارات عن طريق لجان تشكل لهذا الغرض .

وفي سؤال عما إذا كان قد جرى شيء عن استثمار البحرين لرؤوس أموال في مجالات المشاريع في السودان والتي تعود بالنفع على الجانبين ، قال :

إن كل ذلك قد تم بحثه ، وأضاف يقول : إن البحرين هي أول دولة ساهمت في شركة الاستثمار العربية لتنمية المشاريع الزراعية والحيوانية ، وقال : إننا قد طرحنا على إخواننا في البحرين ضرورة إرسال وفود إلى السودان لدراسة الإمكانيات الهائلة هناك على الطبيعة . . ومن ثم اختيار المجالات التي يرون الإسهام فيها . . وفي سؤال آخر عما إذا كانت هناك خطوات لفتح مكتب سوداني تجاري في البحرين لتنظيم التجارة بين البحرين والسودان ، قال : إن الفكرة واردة ، وسيتم تنفيذها في المستقبل ، مع تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين .

لماذا لا يقوم الاتحاد بدون الخارجين عليه؟

تقوم اليوم مباحثات بين بعض الإمارات ذات الشأن في الاتحاد، بشأن الوصول إلى حل يحفظ ماء الوجه الذي أريق على مذبح المؤتمرات والمناحرات في المؤتمر الاتحادي الذي انعقد في الأسبوع الأسبق في أبوظبي، وانتهى إلى أضحوكة ساخرة لا يزال العالم يردد أصداءها.. ولعل من نافلة القول العودة إلى توضيح موقف البحرين الذي أجمعت الصحافة العربية والغربية على السواء على الإشادة به، والذي وضع البحرين تحت الأنوار الساطعة الكاشفة- لأول مرة- على مستوى المؤتمرات الاتحادية.. إلا أن الكثيرين قد بدأوا يتساءلون- وحق لهم التساؤل- عما يجب أن تكون عليه خطواتنا التالية، سيما وقد رأينا المساعي الاتحادية المتتالية لم تكن سوى مشاهد متواصلة في كوميديا ساخرة لا يعرف مؤلفها ولا مخرجها كيفية الخروج من حوادثها المعقدة.. وتساؤل مثل هذا فيه الكثير من الوجاهة ذلك لأن البحرين تختلف عن سواها من البلدان المتاخمة كونها تحتوى على عناصر فكرية لا ترضى لها ثقافاتها، وتطلعاتها، أن تسكت في انتظار أن تجرفها الحوادث، وإنما تريد أن تعرف موقع الخطوة التالية لكي تستطيع- عن اقتناع بها- أن تسهم في رسم الطريق، وتمهيده، للتحرك المزمع.. وللرد على هذا التساؤل الوجيه، فإن تحليل الأحداث- كما وقعت- يقودنا إلى القول، بأن أمام البحرين طريقين لا ثالث لهما، وهو إما الاتحاد مع أي عدد ممكن من الإمارات المخلصة لهذه الفكرة المؤمنة بها، وإما الاستقلال بما في

ذلك من أعباء ومسئوليات ومخاوف . . ولما كان الاستقلال هو الخطوة الاضطرارية الوحيدة التي يبقى أمامنا في حال إخفاقنا في جميع النواحي الأخرى ، فإننا لن نتعرض لها في هذه الكلمة تاركين للظروف والأحداث أن تبلور معنى هذه الخطوة ، وأبعادها ، عندما تقتضي الظروف . وإنما ما نحن بصدده اليوم هو موقفنا ، أو بالأحرى خطوتنا التالية ، بعد الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر الماضي في أبوظبي . .

في يقيننا أن ما كان بالأمس في أبوظبي ، كان لا بد له أن يكون ، إما عاجلاً ، أو آجلاً ، وكان لابد للنوايا أن تتكشف ، وللأهداف أن تنجلي طال الزمان أو قصر . ولقد قيل قديماً بأنك تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت ، وتستطيع أيضا أن تخدع جميع الناس بعض الوقت ، لكنك لا تستطيع أن تخدع جميع الناس كل الوقت . ولقد استنفد بعض الناس جميع أساليب الخداع حتى جاءوا إلى الدور الذي يضطرون فيه إلى خداع جميع الناس كل وقت ، فبان المستور ، وانكشف ما كان خبيئاً ، وأصبح موقف البحرين أوضح وأجلى من أن يتصدى له أي مكابر أو حاقد بالتأويل أو التعليل والتحليل الماكر كما كان يحدث في كل مرة سابقة . . وانطلاقاً من موقف البحرين الذي أثبتته طيلة جلسات الاتحاد الماضي ، والذي تنازلت فيه عن كلّ شيء في سبيل الوصول إلى قرارات إيجابية بشأن الاتحاد ، فإن الخطوة التالية- كما نتصورها- تعتبر استكمالاً لهذا الموقف ، وانسجاماً معه ، وذلك بأن تؤيد البحرين قيام الاتحاد بأي عدد من الأعضاء الذين يوافقون على قيامه ، بغض النظر عن الكثرة والقلة في عدد مؤيدي هذه الفكرة . . ولقد سبق لهذه الجريدة أن نشرت على لسان عظمة الشيخ زايد تصريحاً قال فيه : إن الدورة الرابعة- التى انتهت بالفشل- ستكون حاسمة ، وأنه سيعلن الاتحاد في خلالها بأي عدد من الدول التي توافق على الانضواء تحت لوائه ، وأنه سيترك الباب مفتوحا لأية دولة .

رأى الأضواء

عندما نلح على المسئولين ، ونعاود الإلحاح ، مطالبين بتنفيذ قانون التقاعد ، فلسنا نتجنى بذلك على خدمات الرعيل الأول من الإداريين الذين كان لهم الفضل كل الفضل في إرساء القواعد الإدارية التي أصبحت سمة ملازمة للبحرين تفخر بها على جاراتها حين يقال بأنها عرفت وجود الإدارات الرسمية لأعمالها منذ حوالي نصف قرن من الزمان . . نحن لا ننكر فضل هؤلاء الرجال وما قدموه لبلادهم من خدمات ، ولكن الذي نريد قوله هو أنه ليس هناك شيء مخلد في هذا الوجود ، وأن طبيعة الحياة ، وسنن التطور فيها ، تستدعي تغيير كثير من الأنظمة والعقليات التي عاصرت فترة معينة من الزمن ، لا تستطيع الخلاص من إرساء أبعادها ، ومن الظلم أن يُطلب إليها أن ترتفع إلى أكثر مما عاصرته وتعايشت معه طيلة هذه السنين .

الدعوة للتقاعد ليس معناها نهاية العالم بالنسبة للمتقاعد ، بل هو يعني عكس ذلك تماماً ، وما أكثر رجالات العالم الذين لم تلمع أسماؤهم في عالم السياسة والاقتصاد ، إلا بعد أن أحيلوا على سن التقاعد ، وأتيحت لهم حرية الحركة والنشاط دون قيد من وظيفة ، أو تحرج من سوء تأويل في مجالات الإدارة ، بل لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا بأن تطبيق نظام التقاعد على كبار الموظفين قد يكون السبيل لدعم التطور الاقتصادي والسياسى بكثير من ذوي الخبرة الذين تحتاجهم مسيرتنا الاقتصادية والسياسية الحاضرة .

سن التقاعد لا يمثل إلا مرحلة جديدة في عمر الإنسان، يمثل انطلاقة نحو تحقيق آماله وتطلعاته التي تحول قيود الوظيفة دون تحقيقها لكثير من الأسباب.

وهو بالنسبة للجهاز الحكومي بمثابة انتهاء مرحلة من طريق مرصوف، تتطلب المراحل الأخيرة فيه آلات حديثة، ومعدات قوية، ومتعهدين جداً قادرين على إكمال ما بدأه الأولون، وما سيسلمونه هم إلى الآخرين بعد أن يكملوا شوطهم فيه.

سنة الحياة، وسنة التطور، بل هي سنّة الله في خلقه، ولن تجد لسنّة الله تبديلاً..

(التحرير)

ماذا نريد؟

١- نريد من الحكومة أن تضاعف من اهتمامها بمصالح المواطنين . فقد حدث في الأشهر الأخيرة أن بعض الأجانب- بطرقهم الخاصة- أخذوا ينتزعون وكالات بعض الشركات من أيدي أبناء البلاد . ونحن نريد من الحكومة أن توعز إلى الغرف التجارية بدراسة هذا الأمر واتخاذ قرارات حازمة فيه .

٢- نريد من المعارف ان تعيد النظر في برامج التعليم ، فإن أكثرها مستمد أو مطابق للبرامج المصرية ، وتشير الأنباء إلى أنّ وزارة المعارف المصرية بدأت تعيد النظر في برامجها وتعمل لوضع برامج أكثر عملية ومرونة .

فعلينا أن لا نجمد على ما أصبح في نظر رجال التربية هناك عتيقاً لا يجاري العصر . إنّ الحياة لا تجمد ولا تنتظر الجامدين!

٣- نريد من الحكومة أن تشجع الزراعة في البلاد ، وتسهل لها السبيل لذلك ، وتعطي كل مزارع يبرهن على قدرته في العمل في مساحة من الأرض البور- التي لا يستفيد منها مخلوق وهي في وضعها الحاضر-وذلك بعد حل مشكلة المياه- وهي عندنا كثيرة ، ولكنها تذهب سدى ولا سيما الينابيع البحرية منها .

٤- نريد من الحكومة أن تنظر نظرة جدية إلى وضع المستشفيات في البحرين ، فإن القادرين وأحيانا غير القادرين يضطرون إلى مغادرة البحرين طلبا للاستشفاء ، لأنهم لا يجدون طبيباً اختصاصياً في البحرين في أي ناحية من النواحي!

لقد بدأت الكويت في إنشاء مستشفياتها بعدنا بزمن طويل ، وبدلاً من أن يلجأ الكويتيون إلى مستشفيات البحرين بحكم الأقدمية ، انعكس الوضع وأصبح المرضى من أهل البحرين يهرعون إلى الكويت للعلاج .

إننا لا نشعر بغضاضة مطلقاً في طلب المعونة من الكويت الشقيقة أو من أي بلاد عربية أخرى عندما تدعونا الحاجة إلى ذلك .

ولكننا نحس بالألم عندما نجد الأمور في بلادنا تسير في غير نصابها ، وعندما نجد الملايين من الروبيات تذهب هدراً! .

صوت البحرين- العدد ١١- ذو القعدة ١٣٧٢ السنة الثالثة

يا حكام الإمارات العربية.. انقضوا.. أو انفضوا!
هل يتحول الاتحاد إلى ميثاق تحالف قبلي؟

لا تزال العربة الاتحادية تسير لاهثة تتهكع وكأنها إحدى تلك العربات البدائية التي تجرها جياد هزيلة في أحد أفلام رعاة البقر، وقد لحق بها اللصوص وهي تضطرب، ما بين الوديان والتلال، وتتطاير الشظايا من هيكلها المتفكك، حيث قد رسمت لها أحداث القصة أن تتساقط دواليبها واحدة بعد الأخرى، ثم تنقلب ليحيط بها اللصوص، أو الهنود الحمر، كما يقتضيه السيناريو لوضع الخاتمة لأحداث القصة المثيرة على الشاشة الفضيّة.. ولست أتمنى- ولا أعني- أن يكون مصير إمارات الاتحاد كمصير العربة التي يلاحقها اللصوص في الأفلام الأمريكية- ولكن لا أستبعد أن يكون مصيرها شبيهاً بمثل هذه النهايات، خصوصاً إذا تابعنا أحداث السيناريو منذ بدايته، وتدرجنا مع المشاهد واحداً تلو الآخر منذ البداية حتى إضاءة الأنوار إيذانا بالنهاية المرتقبة.

لقد كان اتحاد بلدان هذه المنطقة أملاً يراود مخيلة المشتغلين بالقضايا الوطنية، وحلماً يداعب أفكارهم، حتى جاءت ظروف الانسحاب البريطاني الوشيك من المنطقة فحولت الحلم إلى حقيقة، والأمل إلى واقع محسوس. وبغض النظر عن الدوافع والوسائل لهذا الاتحاد، فإن مجرد تحقيقه بأي وجه من الوجوه يمكن أن يعد كسباً شعبياً في مصلحة شعوب هذه المنطقة، إن لم يكن على المدى القريب المحسوس، فعلى المدى البعيد المؤمل.. وكانت البداية حسنة، ساعدت على إبقاء

جذوة الحماس مشتعلة في نفوس المتطلعين إلى هذا الاتحاد ، فحكام الإمارات كانت تدفعهم ضغوط ظروف الانسحاب القريب إلى لم الشمل وتوحيد الجهود ، وشعوب المنطقة كانت في هذا الاتحاد منطلقا لتطوير أساليبها الحياتية سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي على حد سواء . . وجاءت اتفاقية دبي مخيبة للآمال ، ولكنها لم تكن محطمة لها ، فبالرغم من التوجس والريبة التى كانت الطابع السائد على مواد هذه الاتفاقية ، وبالرغم من أن عوامل نسفها كانت تطل من ثنايا بنودها ، إلا أن أمل الشعوب من حسن إدراك الحكام لظروف المنطقة ، المترابطة مع ظروفهم وأوضاعهم الخاصة ، كان يشجعهم على التطلع إلى مستقبل مشرق تبدو بوادر إشراقه من حاجة الحكام إلى استرضاء شعوبهم ، واستقطاب التفافها حولهم ، في محاولة جادة لكسر حدة الموجة التي يمكن أن ترتفع مع جلاء الإنجليز عن المنطقة . ولكن أمل الشعوب لم يتجاوز كونه سراباً في أرض قفر ، فالحكام أو بالأحرى بعضهم ، لم يكن يرى من الموضوع كله أبعد من مواطىء قدميه ، بل لم يكن الكثير منهم يرى في كل ما يدور حوله سوى فرصة لمكسب مادى يتحقق عن طريق اللعب بذكاء ساذج ، أو خبيث ، على محاور الخلاف ، والاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من إكراميات ، وقروض ومساعدات . . هذه النظرة الضيقة ، الساذجة ، إلى أبعاد المساعي الاتحادية ، كانت من أهم الأسباب التي وصلت بهذه المساعي إلى طريق مسدود ، أو وقفت بها على مشارف طريق ذي مرور واحد يؤدي بها إلى مشارف الهاوية . . وبالرغم من أن شعوب المنطقة لم يكن لها ذنب فيما وصلت إليه هذه المساعي من شطط وجموح ، وبالرغم من أن هذه الشعوب قد استبقيت خارج دوائر النشاط في هذه المساعي ، إلا أنها ظلت تأمل وترجو أن يسود صوت العقل والمنطق ، على رواسب البداوة والجهل ، وأن يرسو الحكام مع شعوبهم على ضفاف الأمان والاستقرار في ظل اتحاد جدي قوامه تلاحم المصالح ، وتقدير الأطراف المعنية لحق كل من الحكام والشعوب في العيش في تجانس ورخاء .

ومرة أخرى ، كانت شعوب المنطقة تحرث في البحر ، إذ إن رواسب الحكام وخلافاتهم بدأت تتجسم وتتكثف بعد كل اجتماع بدلاً من أن تموع وتذوب ، وكلما مرّ اجتماع ، اتخذ منه واحد أو أكثر منطلقاً لمكاسب خاصة ، ووسيلة لمغنم إقليمى ، على حساب قلب كل مفاهيم المنطق والحساب . . وبالرغم من الإدراك الواعي عند بعض الحكام لخطورة المرحلة التى تمر بها المنطقة ، وحرصهم على أن يخرجوا من هذه

الاجتماعات بشيء جدي ملموس ، إلا أن قوى الجهل والتعصب كانت دائماً لها الغلبة ، خصوصاً - كما قلنا - وأن اتفاقية دبي كانت تهيىء لهم نسف أي اجتماع عن طريق الاعتراض- اللامسئول- من أي عضو عليه .

وعندما مر الاتحاد بفترة الركود الأخيرة ، بعد الاجتماع الماضي ، تنفست الشعوب الصعداء ، فهي على الأقل بدأت تدرك أنها وصلت مع حكامها إلى مفترق الطريق ، وأن على الحكام الآن أن يجدوا لها البديل عن الدولة الاتحادية ، لحفظ الكيانات الهزيلة المهترئة من التركة البريطانية في الساحل ، والتي لا تستطيع أن تصمد أمام هبوب أي ريح مهما كان اتجاهه ، ومهما كان اندفاعه سهلاً رقيقاً .

وعندما بدأت زيارات الحكام تتوالى على بريطانيا واحداً بعد الآخر ، بدأت رائحة الشياط تتصاعد إلى الخياشيم ، وبدأ المراقبون يتوقعون أن تكون هناك «طبخة» في طريقها إلى النضوج ، وقد تنعكس آثارها على معطيات إيجابية في المساعى الاتحادية ، فالمعروف أن بريطانيا يهمها استقرار المنطقة ، وهي تعرف- بل تؤمن- أن هذا الاستقرار لا يمكن أن يكون واقعاً حقيقياً ما لم يأخذ التطور الطبيعي مجراه في جميع أساليب الحياة فيها ، وأن السبيل الوحيد للسيطرة على هذا التطور ، وتوجيهه توجيهاً سليماً ، هو توحيد الإمارات توحيداً يكون قوامه تحقيق التنسيق من خلاله لمقتضيات التطور ومتطلباته . وكان توقع المراقبين هذا شيئاً منطقياً ينطبق مع طبيعة التحرك اللازم لمواجهة الأمر بحكم المسئولية الأدبية الملقاة على عاتق بريطانيا في المنطقة ، التى استمرت ممارستها طيلة ما يزيد على قرن من الزمان . . ولكن النذر التى بدت طلائعها في الجو لا تبشر بأن توقعات المراقبين قد جاءت كما يقتضيها منطق الأشياء وطبيعتها ، بل إن هناك ما يدل على أن هناك انعطافاً حاداً في مفاهيم إطار الاتحاد وأهدافه ، حيث يسعى البعض من جديد إلى نسف كل ما تم إنجازه- على قلته - عن طريق قيام اتحاد دفاعي اقتصادي ثقافي ، يحفظ لكل بلد شخصيته المستقلة الخاصة في كل شيء ، أي أن الاتحاد المقترح الجديد لا يتعدى كونه اتفاقيات دفاعية واقتصادية وثقافية بين الإمارات ، دونما حاجة إلى حكومة مركزية أو أنظمة اتحادية موحدة . . تماما كما تكون اتفاقيات التعاون بين بلاد السند والهند ، وواق الواق ، حبراً على ورق ، وبروتوكولات ، ومآدب رسمية وكفى الله المؤمنين القتال! .

وبعد أيام قليلة سيجمع الحكام من جديد على موائد البحث في أبوظبي ،

وسيتكرر اللحن الرتيب الممل عن الأمل في حل الخلافات ، والوصول إلى تسويات لها ، وستضيع آمال الشعوب وأمانيها بين تلافيف البيانات الرسمية الإنشائية وزخارفها اللفظية ، ومتاهات الوعود المعسولة والعبارات المغلفة .

ويا أصحاب العظمة والسمو حكام الإمارات العربية . . الوقت والزمن في سباق معكم ومسيرته- حتى الآن- هي الأولى عليكم ، أي إنكم وراء مقتضيات الزمن ، وسرعة جريه ، بمراحل ، وشعوبكم ترجوكم بكل ما تملك في هذا الرجاء من قوة ، بأن تكونوا عند مستوى المسئولية التاريخية المنوطة بكم . . وأن تتحركوا للحاق بسباقكم مع الوقت بأن تنقضوا . . أو تنفضوا . . لكى تستريحوا وتريحوا . .

الشيخ زايد في حديث صريح «للأضواء»

أبوظبي لاتزال تعج بالحركة والنشاط والعمران، ونفس (الكركبة) والعمارات النصف جاهزة، والبلدوزرات التي تحفر الأرض والأرصفة التي تبني والشوارع التي تشق.. هي كلها كما كا نت وكأني لم أفارقها إلا بالأمس، مع أنه قد مضى عليّ منذ آخر زيارة قمت بها إلى هناك حوالى العامين.. والظاهرة هذه ليست دليل جمود وتأخر في إنجاز الأعمال، بقدر ما هي دليل على توالي المشروعات، وإطباقها كل منها بخناق الأخرى، بحيث لا ينتهي واحد إلا ليبدأ الآخر، وهكذا تبدو البنايات كأنها هي هى، بينما قام سواها بالعشرات، والتي لا تزال أبوظبي في حاجة إلى الكثير منها بعد أن أصبحت كعبة القصاد، ومحج أصحاب الرساميل والأعمال، بالرغم من أن الفنادق التي افتتحت في خلال هذه الفترة، والعمارات التي حولت إلى فنادق تزيد على الخمسة توفر ما لا يقل عن ٧٠٠ غرفة للزائرين، فإنك لا تكاد تجد سريراً واحداً، متوفراً لأي نزيل، حتى في فنادق الدرجة الثانية، إلا إذا رحمك الله بوسيط مقيم هناك يقوم بالحجز لك قبل أسبوع على الأقل من وصولك!.

طبعاً كان أول ما فكرت فيه بعد وصولى هو أن أرى الشيخ زايد، واسترجع معه ذكريات المعارك الاتحادية- إن صح التعبير- منذ خمس سنوات، حين كانت البحرين آنذاك رجل الخليج المريض، وحين كانت الاتحاد ونسوره- وحتى ضباعه- تحاول أن تأتي على البقية الباقية من النفس الضعيف الذي يتردد في صدره المثقل بالأعباء

والأوباء . . كنت أشك في أن الشيخ زايد سيتذكر ، فهموم الاتحاد وأعباؤه اليوم ليست بالحمل اليسير ، فلا يكاد رئيسه اليوم ينتهي من عبء حتى يظهر له عبء أقسى وأكبر ، خصوصاً وأن معظم هذه الأعباء يخلقها بعض الأبناء العاقين ، الذين يحاولون (ابتزاز) المعنى الاتحادي دون أن يسهموا بدفقة حياة فيه . . لكن الشيخ زايد ما كاد يراني حتى ارتسمت على وجهه ابتسامة واسعة وأخذ يهز على يدي مرحباً وهو يقول بلهجته البسيطة المحّببة : لعلك لا تكون قد نسيتنا ، فنحن لم نرك منذ مدة طويلة . . نحن لا ننسى الأصدقاء (والربع) . .

قلت : كيف لى أن أنساكم يا طويل العمر فأنتم ملء السمع والبصر . . وإنما أنتم مشغولون بأعباء المسئولية ، وكما يقول المثل : المشغول لا يشغل .

قال : نحن لا نُشغل عن أصحابنا ، ويطيب لنا أن نراهم بينَ حينٍ وآخر لكي يسمعوا منا ونسمع منهم . . وبدأت معه الحديث فقلت : هناك نغمة شائعة تتطاير في الأجواء الخليجية عبر الصحف والإذاعات وتصريحات المسئولين ، هذه النغمة تتعلق بما يسمى بحزام الأمن الخليجي ، أو طوق الدفاع وما إلى ذلك من الأسماء . . لكن ما هو في نظركم الأمن المقصود والملح اليوم . . هل هو التهديد الأمريكي بغزو المنطقة؟ أم هل هو الحركات المناوئة لأنظمة الحكم التقليدية- كما ترى إيران- وحماية الأنظمة السائدة في المنطقة من المد الثورى الشيوعي في الجنوب؟ أم ماذا هو مفهوم هذا الأمن؟

فرد سموه يقول : الواقع إننى قد سمعت مثلما سمعت أنت وغيرك عن ضرورة وجود مثل هذا الحزام الأمنى ، ولا أكتمك أنى أشترك معك في أن رؤيتنا العامة لهذا الحزام والدفاع غير واضحة المعالم . . ولا شك في أن هناك حاجة أمنية تقتضى منا جميعاً أن نرسم لها المعالم ونوضح الخطوط . ولا يتأتى ذلك إلا بالاتصال المستمر بين دول المنطقة لخلق تصور واضح لهذا الأمن المطلوب والعمل- من ثم- على تطبيقه .

قلت لسموه : ولكن أمرا كهذا لا يحتمل التأجيل ، فهل هناك مساعٍ لعقد مؤتمر قمة؟

قال : ليست هناك- حتى الآن مساع محدودة ،بل مشتتة ، ولكننا سندعو إلى مثل هذا المؤتمر في القريب العاجل ، إن لم تقمً بهذه المبادرة إحدى الشقيقات . حبذا لو أن السعودية- وهي شقيقتنا العربية الكبرى- أخذت المبادرة لهذه الدعوة والاجتماع .

. . . .

أنا متفائل- كعادتي- بمستقبل هذا الاتحاد- وأؤمن به إيماناً شديداً ، وأتمنى لو أني أستطيع أن أنقل هذا التفاؤل لك ولغيرك من أبناء المنطقة ، ويقيني أن قرارات المجلس الأعلى للاتحاد الأخيرة إذا وضعت موضع التنفيذ المخلص ، فستكون من أكبر الإنجازات الاتحادية .

. . . .

نعم لا أزال أؤمن أن انضمام البحرين وقطر إلينا ضرورة من الضرورات ، وقوة كبرى لهذا الاتحاد . . أما متى يكون ذلك فأمره متروك لهذين البلدين العزيزين . .

. . . .

هذه اللجان العسكرية الموجودة الآن من السعودية والكويت والأردن مهمتها هي وضع نظام موحد لدمج جيوش دول الاتحاد في جيش اتحادي واحد . وهي تتدارس الآن أحسن الوسائل والسبل لتحقيق هذا التوحيد ، وسأندهش جداً (هكذا قالها) ان لم يطبق تقريرها بحذافيره .

. . . .

إذا لم توافق عليه إحدى دول الاتحاد ، أو حاولت وضعه على الرف . . فلكل حادث حديث .

. . . .

ستكون هناك لجان مماثلة لتوحيد نظام الهجرة ، والجوازات وهي من الأولويات التى نوليها اهتمامنا الخاص ، وستعقبها لجان أخرى لتوحيد بقية الأنظمة .

. . . .

سفاراتنا في الخارج تخضع لنظام يضعه وزير الخارجية ، ونحن نبارك ونؤيد أي خطوة تنظيمية يراها مناسبة وكفيلة لتحقيق المصلحة العامة .

ثم أضاف سموه : وكأنما أراد أن يختتم الحديث . . عندما جاءنا جابر الأحمد الصباح- ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها ، وتحدث عن البحرين ، قلباً وقالباً في كل ما نريد ، واعتمدوا أن تقرروا علينا نفس ما تقررونه على أنفسكم و نفس ما تقرره شقيقتنا الكبرى السعودية . . نحن الدول الثلاث نشكل ثلاثة أعمدة قوية تستطيع أن تدعم البحرين وتسندها في كل تطلعاتها الإنمائية ، وفي تلبية جميع متطلباتها المالية .

وقطع علينا الحديث الممتع ، دخول رئيس التشريفات يعلن قدوم بعض السفراء الذين جاءوا إلى (العين) لتقديم أوراق اعتمادهم .

على هامش الزيارة

عندما طلبت الاتصال بالبحرين تليفونياً من أبوظبي ، استغرق حصولي على المكالمة طيلة ذلك النهار ، وقيل لي إن الاتصال بالبحرين- على بطئه- أرحم من الاتصال بغيرها من البلدان حيث يستغرق ذلك يومين أو ثلاثة ، والسبب في ذلك- كما قيل- أن الشركة تعلم بأن الحكومة تخطط لتسلمها وتحويلها إلى مرفق حكومي ، لذلك فهي لا تبالي ، ولا تحرص على إرضاء الزبائن على أساس أنها رايحة ، رايحة . . أخشى أن مثل هذه الروح قد تفشت في أجهزة الشركة هنا في البحرين عندما سمعت بخطط الحكومة لامتلاكها ، فاتصالنا الداخلي هنا في إدارة الجريدة يستغرق خمس دقائق لكي تسمع الحرارة تدب في الجهاز قبل إدارة الرقم الذي تريده . . وعندما سألنا القسم المختص في الشركة قيل لنا بكل برود : هناك ضغط على هذا الخط ،لذلك يأخذ الاتصال بعض الوقت ، وعلى كل حال فأنتم أسعد من غيركم ، فإذا كنتم تنتظرون خمس دقائق لدبيب الحرارة ، فغيركم ينتظر عشر وخمس عشرة دقيقة . . و . . أول الغيث قطر! .

عبد الملك الحمر ، وكيل وزارة التربية والتعليم في الإمارات ، كفاءة تعليمية فنية لها ثقلها في حقول التربية في الخليج . . ولكن الغريب أن هذه الكفاءة الخليجية مجمدة ومسلوبة الاختصاص ، والسبب هو خلاف الوكيل مع الوزير والذي تأتي عنه تجميد الأول وسلبه جميع اختصاصاته . . الخلاف بين الوزراء ووكلائهم مألوف ،

ولكن هدر الكفاءات بمثل هذه الطريقة هو هدر للطاقات التي نحن في أمسّ الحاجة لها في هذه الآونة . . إذا كان عبد الملك سيبقى هناك مجمداً حبيس خلافه مع وزيره ، فلماذا لا يستفاد منه في مرفق آخر يتناسب مع مؤهلاته وكفاءاته؟ أم أن هدر الكفاءات قد أصبح قاعدة ، والاستفادة منها هو الشذوذ؟

تليفزيون دبي أجرى معي مقابلة في أبوظبي لمجلة التليفزيون ، تحدثت فيها عن تاريخ الصحافة في الخليج ، وآمالها وآلامها في الفترة الحاضرة . . قيل لي إن المقابلة ستذاع تليفزيونياً يوم الجمعة الماضي في الساعة العاشرة مساءً ورابطت أمام جهاز التليفزيون- وكانت محطة دبي واضحة تلك الليلة- فلم أر أثراً للمقابلة ، لا في تلك الليلة ، ولا فيما بعدها من الليالي! . . لعل جهاز المراقبة في التليفزيون الدبوى هناك يفيدني- أفاده الله- هل منع إذاعة المقابلة ، أم أنها أذيعت في وقت غير الذي قيل لي عنه؟

في ذكرى استقلال قطر

منذ أيام قليلة تبادل أمير البلاد المعظم مع أخيه أمير دولة قطر برقيات التهاني بمناسبة مرور عام على إعلان استقلال الدولة الشقيقة . . ومناسبة استقلال قطر تذكرني- على خطورتها- بقصة تمثل حراجة المواقف التي كان يتعرض لها سمو أميرها الحالي ، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مع الأمير السابق أحمد بن علي آل ثاني ، ومدى ما كان يضطر إليه الشيخ خليفة من ضبط الأعصاب وتغطية الغسيل الذي كان الأمير السابق لا يبالي بنشره على السطوح!

كان إعلان استقلال قطر هو الخطوة الطبيعية التي يجب أن تلي انحسار الوجود البريطاني عنها بعد إعلان إلغاء معاهدة الحماية . . كان الوضع السياسي أو الدولي بمعنى أدق ، يتطلب العمل الفوري على إرساء كيان قطر كدولة مستقلة حتى لا تكون معروفة ، غير خاضعة لأي تعريف سياسي لكيانها ، فلا هي محمية بريطانية ، ولا دولة مستقلة . . ولما كانت بريطانيا مصرة على إنهاء معاهدة الحماية ، فقد كان الوضع يستدعي أن يواكب إعلان هذا الإلغاء إعلان قطر كدولة مستقلة ، كما حدث بالنسبة للبحرين حين تم إلغاء المعاهدة وإعلان الاستقلال في يوم واحد .

حاكم قطر الفعلي- على صعيد المعايشة لمشاكل الحكم ومسئولياته- كان الشيخ خليفة ، ولكن الحاكم الرسمي هو ابن عمه أحمد بن علي والبروتوكول الرسمي كان يقضي بأن يوقع وثائق إلغاء الحماية عن الحاكم الرسمي ، بغض النظر عن مدى

التصاقه بمسئوليات الحكم وأعبائه .. ولكن الحاكم الرسمي كان يستجم- كعادته معظم أيام السنة في جنيف بسويسرا . .واتصل الشيخ خليفة بالحاكم طالبا إليه الحضور لتوقيع الاتفاقيات ، ولكن الحاكم السابق كان منسجما مع جو سويسرا المنعش ، فلم يرض أن يعود إلى بلاده في عز حر أغسطس حتى لو كان في هذا ضياع استقلال البلاد .. ولتذهب قطر ، واستقلالها ، ومسئوليات الحكم إلى الجحيم ، ما دام معنى ذلك أن يغادر ثلوج سويسرا البيضاء إلى جوّ قطر الذي تلهبه رياح الصحراء اللافحة .. واحتار الشيخ خليفة ماذا يفعل أمام مسئولية تاريخية لا يمكن أن يتجاهل خطورتها أمام نزوات الحاكم السابق وعناده .

وفكر الشيخ خليفة في حل يحفظ للبلاد توقيت استقلالها من ناحية ، ويتخلص فيها من حرج للبروتوكول الذي يصر الحاكم السابق على تجاهله ، كما كان يتجاهل أي واجب أمام نزواته وراحته .. وتم ترتيب سفر المقيم السياسي البريطاني إلى جنيف والاجتماع بالحاكم السابق في قصره هناك ، وتوقيع اتفاقية إلغاء المعاهدة ، ولم يعدم مستشار الحكومة السابق ، حسن كامل ، إيجاد الفتوى القانونية لمثل هذا الإجراء الشاذ ، الذي أوقعهم فيه ترف الحاكم السابق ، فأفتى بأن قصر الحاكم في جنيف يعتبر أرضا قطرية ، وما دام التوقيع قد تم فيه ، فهو كأنما تم في قطر!

كان الحرج الذي يتعرض له سمو الشيخ خليفة من غرابة أطوار الحاكم السابق ، واستهتاره بمسئولياته ، كبير وكبير جداً ، ليس أقله- مثلاً- أنه كان يطلب أن تقوم طائرة خاصة بنقل (اللبن) و(الرطب) إليه في جنيف .. وتتكلف الدولة والخزانة آلاف الجنيهات في مقابل إرضاء هذه النزوات الغريبة . وكان الأمر يهون لو أن الأمير السابق يحترم مسئولياته كحاكم يجب أن يتواجد في بلده في معظم أيام السنة ، ولكن المؤلم أنه كان يقضي معظم أيام العام متنقلاً في ربوع أوروبا ، وإذا كان رجع إلى بلاده في الشتاء فليقض معظم هذا الفصل في الصيد والقنص في البراري السعودية ، أو السواحل الإيرانية ، كما حدث عندما غرق يخته الخاص بكل ما فيه ومن فيه ، عندما كان يسبقه في الطريق إلى إيران يحمل معدات الصيد والقنص ، قبل عزله بشهور .

اليوم وقد مضى على الشيخ خليفة في الحكم أكثر من عام ، لم يبارح فيها أرض قطر ، ولم يخرج حتى في رحلة استجمامية قريبة أو بعيدة .. إنه يعايش أعباء الحكم ومسئولياته ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة ، ويشرف بنفسه على كل صغيرة وكبيرة في

مسيرة الرخاء والعز التي يسير فيها البلد الشقيق . . هذه المعايشة الإيجابية لأعباء الحكم ومسئولياته هي التي تبرز الإنجازات السريعة التي تخطوها قطر ، وهي التي تجعل شعبها أكثر التصاقاً بأميرها الشعبي ، وهي التي تدفعنا إلى تهنئته وتهنئة شعبه بعيد الاستقلال الأول لقطر الشقيق .

على مسئوليتي

* جميل من إدارة قلم المرور- الواعية حقاً- أن تنشر في الشارع الممتد من دوار مدينة عيسى حتى دوار سترة ومعمل التكرير، لافتات تدعو إلى عدم التجاوز . . جميل أن تقوم الإدارة بمثل تلك التوعية والتحذير . . ولكن أجمل منه لو أنها خصصت شرطياً واحداً كدورية لمراقبة الالتزام بهذه اللافتات .

في مثل وجود هذه الدورية أدعوها للمراقبة في تمام الساعة الثالثة والنصف من مساء كل يوم . . عندما تنطلق سيارات الموظفين العائدين من مكان أعمالهم في معمل التكرير .

يقيني أن سجل المخالفات سيئن تحت ضغط المخالفات التي ستسجلها هذه الدورية في مثل ذلك الوقت . . وللتدليل على ذلك أدعو الصديق مدير قلم المرور إلى إجراء المراقبة المطلوبة، ولو ليوم واحد على الأقل .

* فتح باب الترشيح في بداية شهر نوفمبر لا يعطى الوقت الكافي للمرشح لإعداد حملته الانتخابية قبل موعد الانتخاب . . ماذا لو أن مجلس الوزراء فتح باب الترشيح ابتداءً من منتصف أكتوبر حتى نهايته لكي يستطيع المرشح في خلال الخمسة والأربعين يوماً الباقية على الانتخابات أن يعد حملته الانتخابية والدعائية في فترة زمنية مناسبة .

* لا تزال أسماءالمرشحين لمختلف المناطق الانتخابية تتداولها الأسماع، ولا تزال

الترشيحات «الطائرة» تضيف اسما هنا واسما هناك . . وإذا كان ما تتناقله الأفواه صحيحاً ، فإن عدد مرشحي المنطقة الأولى قد بلغ عشرة أشخاص ، والثانية خمسة أشخاص ، والتاسعة ثمانية ، بينما المطلوب لكل من هذه المناطق نائبان . أما بقية المناطق فلا يقل التنافس فيها عن ٤ أشخاص . . الدوائر المزدحمة بالمرشحين- كالدائرتين الأولى والتاسعة- ما قول المرشحين فيها لو تداعوا إلى عقد اجتماع بينهم لغربلة الأسماء والاتفاق على نزول ٤ مرشحين لكل من هاتين الدائرتين لضمان عدم تفتت الأصوات . . طبعا مثل هذه الدعوة تستدعي استعداداً للتضحية بالصالح في سبيل الوصول للأصلح . . أترى مثل هذه الروح موجودة لدى المرشحين؟ لست أدري ولكنها دعوة صادقة أرجو أن تجد صدى في نفوسهم .

* انتقل إلى رحمة الله رائد من رواد الصحافة في البحرين هو المرحوم عبدالله عبدالرحمن الوزان . . وعبدالله من الرعيل الأول الذي عمل في الصحافة في الخمسينات ، وقد أصدر جريدة «الميزان» وبرزت على صفحاتها مواهب شابة أرفدت الصحافة بعطاء ثر . . كان عبدالله يحب الصحافة ويعيش فيها ، وبالرغم من المرض الذي كان يشكو منه ، كان يعتزم العودة إلى ميدانها ، لولا أن أمراضه كانت أقوى من أمانيه وآماله ، فقعدت به عن إدراك غايته ، حتى تغلبت عليه وأودت بحياته القصيرة . . رحم الله عبدالله ، وأدخله فسيح جناته ، وعزاء لأفراد أسرته ومحبيه .

كلمات لا تنقصها الصراحة..
السيد مراقب السجل التجاري لحكومة البحرين

المنامة- البحرين

عزيزي المدير :

لعل هناك بين دوائر الحكومة ما كان نهباً للأخذ والرد ، وهدفاً للكثير من السخط والقليل من الرضا ، كدائرتكم الموقرة التي صاحب إنشاءها سيل من الآمال ، تقلص وتضاءل حتى انقلب فيها الأمل إلى مرارة وألم مما هو واقع ، وأسى وحسرة على ما كان متوقعاً له أن يكون . . ولسنا ندري سر هذه الخيبة التي أصيب بها المواطنون بعد ظهور دائرة السجل التجاري ، أنعزوها إلى كون الإنسان بطبيعته عزوفاً عن القوانين وقيودها ، ميالاً إلى الانطلاق اللامحدود في مجالات عمله ، أم أنه- أي المواطن- قد أساء فهم مقتضيات هذا القانون ومنافعه ، فتصور- خطأ- أنه قد جاء لحمايته من المنافسة الأجنبية ، بينما هو- السجل- ما هو إلا (رصد) و(قيد) لما هو موجود دون التدخل في أسباب هذا (الوجود) أو وضع القيود والحدود له . . . لا ندري إلى أي السببين نعزو موجة السخط من دائرة السجل ونشاطاتها بين الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكن الذي ندريه أن قانون السجل لم يستوف الكثير من حاجات المواطنين إلى «تنظيم الأعمال التجارية» وأحقية المواطنين بالأولية والأفضلية في جميع مجالات العمل التجاري على غيرهم من الجنسيات ، وهو- أي القانون- لم يهيىء للمواطنين سبل الاستئثار بالأعمال ، أو بالأحرى استرجاع ما اغتصب من

حقوقهم في الأعمال التجارية لأسباب ليس قصور الوعي والإدراك فيما مضى من السنين بأخرها ، إن لم يكن هو السبب الرئيس في هدر مصالحهم ومحاولاتهم في ذلك الحين .

لسنا الآن في مجال البكاء أو التباكي على اللبن المسكوب ، ولكن ما نريد قوله ، هو أن قانون السجل التجاري كان يجب إما أن يكون شاملاً للأسس التي تنظم التجارة ، أو أن يسبقه- على الأصح- قانون ينظم التجارة ، ويتعرض لكل هذه التساؤلات التي يثيرها الناس بالتشريع الواضح الصريح الذي لا يترك مجالاً للاجتهادات الشخصية ، أو التفسيرات الخاصة ، أو التخرصات التي لا تقوم على أساس من قانون ولا تشريع . . . إن شيئاً كهذا القانون- قانون التجارة- كفيل بأن يزيل عن كواهلكم كثيراً من الأعباء والواجبات ، ويجنبكم شر الانتقادات ، ويزيل أسباب التذمر والسخط لدى كثير ممن لا يرون اليوم في دائرة السجل إلا السيف المصلت الذي لا يدرون سبب إصلاته ، وإن كانوا يتحسسون رقابهم كلما هوت به يدكم لتنفيذ الاجتهادات والتخريجات التي يعجز القانون المنقول المبتسر عن استيعابها أو الإحاطة بها تفسيراً وشرحاً وإيضاحاً! .

القانون التجاري الواسع الشامل ، والواضح الصريح ، هو السبيل لجلاء كل الغوامض ، وتبسيط كل الأحاجي والألغاز في قانون السجل الحاضر ، شريطة أن يشترك في وضع هذا القانون وتدارس مواده ، ممثلون عن التجار ، وخبراء من رجال القانون والاقتصاد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير من المخلص :

(ميم)

حوار مفتوح عن البدلة المزركشة... والدستور!

قلت لصاحبي المسئول البحريني الكبير: لا يزال الاستقلال بالنسبة للجماهير بدلة أنيقة مزركشة معلقة على مشجب، وتطل عليه فترينة ليس له فيها إلا نعمة النظر والتملي بجمالها من خلال زجاجة المعرض.. بلغة أوضح، الاستقلال لم يتغلغل حتى الآن في صميم مشاكل المواطن- وقد كدت أقول مطالبه- ولم يلج الأبواب والمنافذ التي كان الناس يريدون له الولوج فيها بمجرد إعلانه.. واستطردت متبسطاً مع المسئول الكبير وأنا أقول: هل تريد الدخول معي في هذه التفاصيل، تفاصيل المشاكل والأبواب والمنافذ التي لم يلجها الإستقلال؟.

وأطرق المسئول البحريني برهة وكأنه يستجمع شتات أفكاره، ثم قال لي بصراحة حاسمة كنت أعهدها فيه: إذا كانت مشاكل المواطن ومطالبه تحل بالطنطنة والبيانات الدراماتيكية، والخطب العنترية، فأود أن أعترف لك صادقاً بأننا لسنا من عشاق هذا الأسلوب، أسلوب دغدغة العواطف والأحلام بالكلمات المعسولة البراقة.. تسعة أعشار نكبة الأمة العربية مردّها كثرة الكلام، وطنطنة الذباب الذي لا جدوى فيه.. هل تذكر النكتة المشهورة عن جحا عندما نصب نفسه قاضياً فجاءوا له بصاحب مطعم يشكو إليه من رجل استعمل بخار قدر المطعم لرغيفه، وهو يطالب بأُجرة استعمال ذلك البخار؟.. قلت مقاطعاً وأنا أبتسم: ومن لا يذكر ذلك الحكم الطريف الذي اهتدى إليه جحا حين أخذ يضرب الدراهم على الحجر وهو

يقول للشاكي : ما دام هذا الرجل قد استعمل بخار قدرك ، فخذ أنت رنين دراهمه . .

صرخ المسئول الكبير وكأنما أهديته تعبيراً خاصاً جهد نفسه في الوصول إليه : الرنين . . تلك هي الكلمة . . هل تريدوننا أن نهدي إليكم رنيناً لا يكاد يتلاشى صداه في الفضاء الصغير حتى ينتهي أثره ومداه؟ . إن ما نحتاج إليه اليوم- ويحتاج إليه كل الغرب معنا- هو الاقتصاد والتبذير . . نعم ، وإذا استغربت كيف تكون حاجتنا إلى شيئين متناقضين فجوابي إليك بأننا نحتاج إلى الإقتصاد في الكلام ، والتبذير في العمل . . التركيز على العمل ، والعمل فقط حتى نصل فيه إلى درجة نكون فيها موضع الاتهام بأننا نعمل وننتج أكثر من حاجتنا ، وحينئذ نخرج بتعريف جديد للتبذير الذي ألفه الناس بمعناه المعهود ، فيصبح التبذير في العمل سمة مميزة لمن يعمل فوق طاقته وفوق حاجته .

واستطرد صاحبي المسئول ، متدفقاً في انفعاله ليقول : قلت في صدر حوارك معي بأن الناس ينظرون إلى الاستقلال وكأنه بدلة أنيقة عبر زجاج الفترينة . . قد يكون هذا صحيحاً ولكن لا تنس أن هذه البدلة ليست ملكاً لأحد ، لم يختصها العهد لنفسه لسبب بسيط ، هو أنه لا يملك لنفسه هذا التخصيص . . ما تسميه أنت بالبدلة الأنيقة المزركشة اشترك المواطنون جميعاً في إبرازها بهذا الرواء . . لكل مواطن- مهما قل شأنه- لمسة أو «قطبة» في هذه البدلة المزركشة الأنيقة . . العامل والمزارع والموظف والتاجر ، وحتى العاطل ، له نصيب من هذه البدلة عندما تخرج من الفترينة لترتديها البلاد في عرسها الموعود . . كون الناس ينظرون إليها من الفترينة . . صحيح أننا نحن أيضا نشاركهم النظر إليها الآن من نفس الزاوية . . أليس المألوف في البدلات أن تعلق في الفترينة قبل تسليمها لصاحبها الموعود؟

أتدري من هو مالك البدلة ، لكي نخرج من متاهات التشبيه التي بدأتها أنت؟

إنه الدستور . . إنه هو ذلك الكائن الذي نعمل الآن بكل صمت- لأننا لا نؤمن كما قلت لك بالكلام- وبكل جدّية لجعله حقيقة قائمة ملموسة .

واستطرد المسئول البحريني يقول : البدلة التي جعلتها محور الحديث ليست هي المهمة في هذا المجال ، وإنما هو ذلك الجسم الذي سترتديه هذه البدلة . . لا نريد له أن يكون جسماً أعجف هزيلاً تظهر البدلة عليه وكأنها قطعة حرير يجرجرها قرد مشوّه . . نريد أن يكون جسماً صحيحاً متكاملاً معافى يضفي على البدلة رواء جديداً ولا يكتسب منها الرواء والبهاء .

وسكت صاحبي المسئول ليلتقط أنفاسه ، فأسرعت بالإمساك بدفة الحديث في محاولة للخروج به من باب التشبيهات الذي استمرأ صاحبي الغوص فيه . .

قلت . . لنترك التشبيهات جانباً ، هل لك أن تزيدني إيضاحاً عن الدستور ، إن هناك من يقول بأن المراحل التي يمر بها تنفيذه تؤيد كثيراً مقولات الشك في جدية هذا التنفيذ . . قال صاحبي المسئول ، وسمات الجد تصبغ كل ملامحه : إنني أعتبر الخطاب الأميري هذا العام خطاباً في تاريخ البحرين ، ذلك لأنه أوكل بصفة صريحة قاطعة ، وعلنية ، مسئولية سن الدستور ، ووضعه موضع التنفيذ في خلال هذا العام ، إلى الوزارة الحالية القائمة . . أي أن الوزارة الآن تتحمل المسئولية المباشرة- جماعة وأفراداً لتنفيذ التكليف السامي والعمل على تحقيقه في خلال هذا العام ، وبقاء هذه الوزارة مرهون بقدرتها على الارتفاع إلى جدية هذا التكليف ، والقدرة على تنفيذه في الفترة الزمنية التي حددها لها سمو الأمير . . وليس لي ما أضيف سوى أننا جادون في تنفيذ الرغبة السامية ، وإننا قد وضعنا الإطار العام الذي نعمل من خلاله . . ومرة أخرى أنا لا أريد أن أدخل في كثير من التفاصيل ، خشية أن أنزلق إلى بيعك «الرنين» الذي أنكر المتعامل به كل الإنكار ، وأكره الانزلاق فيه الكره كله . .

وأمام هذا المنعطف الذكي الذي وضعني فيه صاحبي المسئول الكبير لم أجد خيراً من أن أترك على وجهي ابتسامة أودعتها كل ما يعتمل في نفسي من تحرق لمعرفة هذا المجهول الذي يرفض أول صديق الخوض في تفاصيله خشية أن ينزلق إلى «الرنين» . .

رسالة مفتوحة

السيد رئيس الغرفة التجارية

المنامة- البحرين

أعذرني يا عزيزي الرئيس إن شملتك بالحديث في هذه الرسائل المفتوحة، والتي قلت في افتتاحها بأنها ستكون مقصورة على المسئولين . . . ولعل ما يشفع لي في هذا الخلط كون المسئولية ديناً في عنق كل مواطن، بغض النظر عن مركزه الرسمي أو الاجتماعي، فكيف بها إذا كانت تتعلق برئاسة غرفة التجارة التي لا تقل في نظري عن أكبر مراكز الدولة خطراً وأهمية، وثقلاً؟ . أو ليست التجارة اليوم عصب التخطيط الاقتصادي في كل بلد، وقوام كل رخاء وازدهار فيه؟ . . . انطلاقاً من هذا المفهوم- إذن- نرجو أن تغفر لنا إدراج مسئولياتك ضمن شئوننا العامة التي تحتاج إلى الكثير من النقاش والحوار، والتي تتطلب منكم أن تضعوا فيها كثيراً من النقاط على الحروف، جلاء للحقيقة، وإيضاحاً للواقع .

أول ما يتساءل الناس عنه، ويستغربون السكوت عليه، هو التغييرات الجذرية التي وعدتم بإجرائها في صلب القوانين التأسيسية لغرفة التجارة، والتي كان على رأسها تقليص المناصب الفخرية فيها وحصرها في الرئاسة، وتدعيم جهازها الفني والإداري لتمكينه من إجراء الدراسات العلمية، والموضوعية الدقيقة، لكل ما يتعلق بالرخاء الاقتصادي والازدهار التجاري في البلاد . . ولقد مضى الآن على انتخابات

الغرفة التجارية حوالي العامين أو أكثر ، ولم يبد أن الأمر قد اختلف عما كان عليه في أي وجه من الوجوه! . .

والأمر الثاني يتعلق بنشاطات الغرفة وإنجازاتها ، فالكل يعلم أن الغرفة قد ساهمت في تدارس كثير من المشاكل الاقتصادية- وشاركت في وضع الحلول للكثير منها في نطاق الاقتراحات والتوصيات للمسئولين ، فما الذي حل بهذه الاقتراحات والتوصيات؟ إن كانت الحكومة قد أهملت الأخذ بها ، فدور الغرفة يجب أن لا يقتصر على الاقتراح والتوصية ، وإنما يجب أن يتعداه إلى الملاحقة والإلحاح لتنفيذ كل ما هو صالح ، ولا ضير في كثرة المراجعات ومواصلة الطلب ، أن يأتي عنهما التنفيذ والمواجهة العملية لكثير من مشاكلنا الاقتصادية الملحة . . لهذا فإن الاعتذار- كما يتردد دائماً- بأن دورالغرفة قد انتهى بتقديم الاقتراحات والتوصيات ، شيء غير مقبول ، خصوصاً وأن الأعضاء الإداريين في الغرفة هم ممن تشهد لهم البلاد والحكومة بالفضل والكفاءة ، ولا شك في أنهم مسئولون- أدبياً على الأقل- عن ملاحقة هذه التوصيات ، ومراقبة تنفيذها ، أو الاتفاق مع وجهات النظر المعارضة لذلك التنفيذ عن اقتناع بالموانع والعقبات . . والجمهور- في كلتا الحالتين- محق في المطالبة بمعرفة الحقائق ، وأنتم مطالبون- بالتالي- بعرضها عليه ، وجلائها له ، خصوصاً بعد أن توافرت وسائل النشر ، وأصبح العمل في وضح النهار لا يترك عذراً لمتخلف .

بقي بعد هذا كله أن ننوه بما لشخصكم في نفوس أبناء هذه البلاد من إعزاز ، وما لصراحتكم المعهودة في معالجة المشاكل العامة من تقدير ، ولا شك في أن هذا الإعزاز والتقدير هما اللذان يدفعاننا إلى مطالبتكم بالمزيد من العمل المنتج والنافع لخير هذا البلد وأهله ، وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير من المخلص :

(ميم)

إضراب موظفي الأرصاد الجوية

عندما يعلو صوت ضابط اللاسلكي في مطار البحرين مصدراً تعليماته إلى الطائرة القادمة بالتزام ارتفاع كذا ألف قدم ، وعندما تهتز أمواج الأثير حاملة معها درجات الحرارة والرطوبة ، وضغط الهواء وتنبؤات العواصف والرياح ، ووضوح الرؤية أو انعدامها ، وتكون السحب وهطول الأمطار . . عندما تطير كل هذه المعلومات إلى مطارات الخليج والمطارات العالمية الأخرى ، فإن وراء هذا المجهود الجبار الأساس لسلامة الطيران . مائتان وعشرون موظفاً بحرينياً يكونون العصب الرئي في شركة الأرصاد الجوية العالمية ، التى اتخذت من البحرين مقراً مركزياً لها لبث هذه المعلومات . .

وشركة الأرصاد الجوية العالمية هذه شركة مستقلة قائمة بذاتها ، تعمل بالتعاقد مع دولة البحرين ، وتملكها ثنتان وعشرون من الشركات الجوية العالمية أسهمت كلها في إيجاد هذه الشركة الأساسية لضمان سلامة الطيران .

في الأسبوع الماضي ، وعلى وجه التحديد يوم ١٤ إبريل ، خفت حدة النشاط في مبنى الشركة الملحق بمبنى المطار الدولى ، وخلت الحجرات والمكاتب من معظم الموظفين ، وغابت الأوجه البحرينية المألوفة من المكاتب والردهات ،فلقد أعلن الموظفون الإضراب واعتصموا ببيوتهم احتجاجاً على عدم استجابة الشركة لمطالبهم التي حددوا للشركة شهراً كاملاً للنظر فيها والوصول بهم إلى حل مقبول . .

ولكن . . كيف تم هذا الإضراب؟ ولماذا؟ وعلى أي أساس؟ وما هي هذه المطالب التي رفعها الموظفون ، والتي لم تستجب لها الشركة؟

يقول أفراد الوفد الذي زارنا من الموظفين المضربين ، إن الإضراب كان هو الملجأ الأخير الذي اضطروا للالتجاء إليه ، بعد أن رفضت الشركة الاستجابة لمطالبهم ، وبعد أن حاولوا أن يقنعوها بشتى وسائل الإقناع والحوار . . ولكن ما هي هذه المطالب؟ إنها تتلخص في المأساة القديمة الحديثة . . المستمرة . . القائمة إنها ارتفاع تكاليف المعيشة ، وتصاعد الأسعار ، مع الجمود ، أو الحركة الوئيدة في الأجور . . يقول تضاعفت ، وتصاعدت ، ولم يلق هذا التصاعد تعاطفاً أو تفهماً من المسئولين في الشركة . . كل ما طالبنا به- يقول الموظفون- هو زيادة ١٥٪ على مرتباتنا الحالية لكي نستطيع من خلالها رأب الصدع في ميزانيتنا المتواضعة .

وأسألهم أنا بكل تعاطف وتفهم : وهل رفضت الشركة النظر في هذا المطلب ، أم أن لها وجهة نظر أخرى في الموضوع؟ . . فيجيبني الزوار :

لا . . الشركة لم تتجاهل الطلب ولكنها لم تستجب له إلا في أضيق الحدود ، فلقد كتبنا لها بتاريخ ٣ مارس الماضي مطالبين بتطبيق هذه الزيادة ، شارحين الظروف التي أملت علينا المطالبة بها ، وحددنا لها شهراً واحداً للوصول معنا إلى حل نرتضيه ، وحددنا الرابع من شهر إبريل الحالي حداً أقصى للوصول إلى هذا الحل ، وإلا فسنلجأ- مضطرين- للامتناع عن العمل . . وكما تقضي الأصول المرعية فقد بعثنا بنسخة من كتابنا إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية . . ولكن مر الشهر دون أن تحرك وزارة العمل ساكناً . . إلا أن الشركة استدعت ممثلي لجان الاتصال بها من أقسام العمل وأبلغتهم وصولها إلى قرار تنفذ بمقتضاه تطبيق زيادة تصل في أعلى مستوياتها إلى ١٠٪ من المرتب ، ولكن الشركة- وبتفلسف غامض على الأرقام- ربطت هذه النسبة ببداية مربوط الدرجة ، لا بالمبلغ الذي يتقاضاه الموظف في مرتبه اليوم . . وبمعنى أوضح فإن من يتقاضى اليوم ٧٠ ديناراً - على سبيل المثال- فلن تكون النسبة ٧ دنانير على أساس العشرة في المئة التي أقروها ، وإنما ستكون ٥ دنانير ، على أساس أن مرتب هذا الموظف ٥٠ ديناراً عندما التحق بالشركة ، وهكذا دواليك . . فلسفة غريبة في الأرقام ، ومفاهيم تفردت بها هذه الشركة . . نحن نعلم أن الزيادة بنسبة كذا في المئة من المرتب معناها تطبيق هذه الزيادة على مرتبك الحالي ، لا على المرتب الذي بدأت به العمل .

ويستمر الموظفون في تظلمهم من الأوضاع التي يعانونها في الشركة . . ويقول أحدهم : تصور إن التعنت بلغ برؤسائنا إلى حد منعنا من التحدث بالعربية مع بعضنا في خلال أوقات العمل ، ويقول آخر . . حتى الإجازات المرضية المشروعة ، التى نبرز بها أمراً رسمياً من الطبيب ، نحن مطالبون بتعويض الشركة عن التغيب منها بالعمل في أوقات إجازاتنا الرسمية .. يعنى إن اليوم الذي نغيب فيه بإجازة مرضية رسمية ، يجب ان نعمل يوماً يقابله من الإجازة الأسبوعية . .

وأسأل وفد الموظفين المضربين : ما هو الدور الذي قامت به وزارة العمل للتوفيق بينكم وبين الشركة؟ . . فيجيبونني : لا شيء على الإطلاق . . لم تتصل بنا الوزارة ولم نسمع كلمة منها طيلة مدة الإنذار ، وحتى يومنا هذا يوم ٩ إبريل ، أي بعد مرور خمسة أيام على الإضراب ، يقول الوفد ، لم نر وجهاً لأي مسئول من وزارة العمل .

هذا هو الوجه الأول للعملة ، ولكي تكون قابلة للصرف ، لا بد من استكمال الوجه الآخر لها ، ورفعت التليفون راجياً من مكتب وزير التنمية إعطائى موعداً عاجلاً للقاء الوزير . . وكان الوزير كعادته- متعاوناً متعاطفاً فحدد لي الساعة العاشرة من يوم الأربعاء ، أمس . .

وعند بدءالمقابلة ، قال الوزير بصراحته المعهودة ، إن موضوع الزيادة في المرتبات ، بالرغم من وجود مبرراته ودواعيه ، لا بد أن يدرس درساً علمياً واعياً ، ذلك لأن ذيوله يمكن أن تجر معها مضاعفات لا طاقة لنا بمجابهتها- مالياً- في الآونة الحاضرة .

إذا أردت أن تدرس موضوع زيادة لموظف واحد على سبيل المثال ، فلابد أن تأخذ بعين الاعتبار كادر الدولة ككل ، ذلك لأن لحالة هذا الموظف أشباها كثيرة ، ولهذه الأشباه دوائر أخرى كثيرة ، وما يطبق على هذا الموظف الذي تعالج حالته سيجرك إلى سلسلة من الحالات المشابهة ، في شتى المرافق ، وعلى جميع المستويات . ويستمر الوزير قائلاً- لذلك فإن المفهوم السائد عندى هو تطبيق الإحصائيات الحكومية ، والأرقام التي توصل إليها الخبراء بعد إجراء دراساتهم العملية على تكاليف المعيشة . . أرقام هؤلاء الخبراء تقول إن الارتفاع الذي طرأ على تكاليف المعيشة في خلال السنوات الأخيرة يتراوح بين ٤,١ و٥,١ ٪ وعندما أحال إلي وزير العمل والشئون الاجتماعية مطالب موظفي الأرصاد الجوية ، طلبت من مديرها بحث التنظيم ، ودراسته ، والتصرف في العلاوات من خلال ما توصل إليه الخبراء من نسب ارتفاع تكاليف المعيشة ، ولكن المدير طلب أن أترك له الحرية في معالجة بعض

الحالات في تعديل المرتبات إلى حدود ٨ أو ٩ في المئة ، فوافقته على مضض . . وأقول على مضض بالرغم من تعاطفي الكامل مع أية مطالب مشروعة ، ذلك لأني لا أؤمن بإيجاد الحلول عبر الطرق المسدودة ، والإضراب طريق مسدود ، لا يخلق المناخ الصحي لإجراء الحوار الأخوي الموضوعي مع الأطراف المعنية . . ويستمر الوزير قائلاً : لو أن هؤلاء الإخوان جاءوا لمقابلتي قبل قيامهم بالإضراب ، لاستطعت- عن يقين- أن أجنبهم وإياى السير عبر هذا الطريق .

قلت للوزير : ما رأيك فيما أثاره الموظفون من كون العلاوات التي قررت لهم ستحتسب على أساس رواتبهم التي بدأوا بها العمل ، لا الرواتب الحالية؟ قال الوزير : لا أظن أن ذلك صحيح ، ولكنى سأتأكد بالاتصال بمدير الشركة ، واستمر موجهاً لى الحديث . . ما رأيك لو قابلت المدير وتفهمت وجهة نظره في جميع ما أثاره معك الموظفون من نقاط؟ أجبت . . أتمنى ذلك ، لكي أستكمل جميع نقوش العملة على وجهيها المختلفين . . وأدار الوزير قرص التليفون ، وعندما جاءه مدير الشركة على الخط حدد المكتب في نفس ذلك الصباح .

وفجأة دخل علينا سكرتير الوزير ليقول بأن وفداً من موظفي الشركة المضربين يود مقابلته ، وتململت في مقعدي خشية أن تفوّت عليّ آداب السلوك ، وما تقتضيه من استئذانى للخروج فرصة معايشة القضية عن طريق حضور هذا اللقاء ، لكن الوزير أدرك بذكائه اللماح ، ما يجول في خاطرى ، فاستبقانى لديه والتفت إلى السكرتير قائلاً : ليتفضل الإخوان بالدخول وشرح تظلماتهم ، بحضور الصحافة وشهادتها ، لكى نعيش جميعاً في نور الحقيقة (وأضواء) المصارحة .

وفي جو مشبع بروح التفهم والتفاهم بدأ الوفد بشرح ظلامته ، والتي سبق أن أشرت إلى أهم ما فيها في صدر هذا التحقيق ، ولكن شيئاً جديداً طرأ على الموقف ذلك أن معلومات الوزير كانت تؤكد بأن وزارة العمل اتصلت بالمضربين قبل الإضراب وبعده ، في محاولة لإقامة جسر من التفاهم والتوسط بينهم وبين الشركة ، وكانت الوزارة تجابه برفض هذا التدخل من الموظفين ، بينما يصر الموظفون بأن الوزارة لم تجر أى اتصال بهم إلا بعد مرور ستة أيام على الإضراب! أي أنها لم تحرك ساكناً في خلال مدة الشهر الذي حدده الخطاب ، وفي خلال الستة أيام الأولى من الإضراب . . ولعل خير وسيلة لقتل الشك باليقين هي ما أبداه الوفد من اعتزامه زيارة وزارة العمل بعد الانتهاء من تلك المقابلة . ولعل للحقيقة أن تظهر من خلال حوارهم

مع الوزارة لكي يتضح أيهما كان يحاول أن يسدل ستاراً على تحرك الوزارة لمعالجة الوضع . . هي أم الموظفون المضربون؟

تحدث وزير التنمية مع وفد الموظفين مكرراً آراءه التي أوردها لي في مقابلتي معه ، منددا بعدم إشعارهم وزارة العمل باعتزامهم تنفيذ الإضراب ، أو على الأقل سعيهم لمقابلته قبل تنفيذه . . وعندما آثار أحد أعضاء الوفد موضوع عدم تكافؤ المرتبات مع نوع الأعمال الموكلة إليهم ، رد الوزير بقوله : إن هذا موضوع آخر يختلف تمام الاختلاف عن طلب العلاوة لمجابهة ارتفاع تكاليف المعيشة ، وهو موضوع أعمق وأهم ، ولكنني لا أستطيع الحكم له أو عليه ما لم يتسن لي الوقت الكافي لدراسته عن طريق الخبراء والمختصين ، لتقييم الأعمال الفنية التى تقومون بها . . إن أمراً كهذا يتطلب وقتاً طويلاً ، ولكننى أعدكم بالبدء بدراسته بمجرد عودتكم لأعمالكم ، أما الأمور الأخرى التي أثرتموها- كالإجازات الطبية ومنع الحديث بالعربية وغيرها- فإنى أعدكم بالاجتماع بكم ، بحضور مدير الشركة ، ووضع الحلول المرضية لها بمجرد رجوعكم إلى العمل . . وانتهت المقابلة ، بوصول رسول يدعو الوفد لمقابلة سمو رئيس الوزراء .

بقى أمر لا بد من استكماله ، لكي تكتمل جميع زوايا الموضوع وهو مقابلي لمدير الشركة ، ولضيق المجال ، فإني سأورد ملخصا لردوده على معظم النقاط التي أثارها الموظفون :

(١) فيما يتعلق بالزيادة ، يعترف مدير الشركة بأنه لم يحتسبها على أساس مئوى بالنسبة لمرتب الموظف الحالي ، وإنما احتسبها على أساس تصاعدي ، بادئا بالموظفين ذوي المرتبات الدنيا ، حيث تقل عندما تصل إلى المرتبات العليا . . وهو- على أي حال- مستعد لإعادة النظر فيها ، وجعلها على أساس مئوي موحد حسب المرتبات السائدة حالياً ، دون ربطها بالمرتبات القديمة .

(٢) للمدير في الإجازات المرضية وجهة نظر لا بد من إيرادها لتبيان الحقيقة . . إن مطالبة الموظف بالعمل في يوم إجازته بدلاً من اليوم الذي تغيب فيه لمرضه لا يتم إلا في حال من يشتغلون بالنوبة ويأخذون يومين عطلة في الثمانية أيام تعويضاً لهم عن العمل المتواصل ، ولمجرد غياب أحدهم عن النوبة ليوم واحد ينتفي السبب الذي منح من أجله يومي العطلة ولذلك فإنه يطالب بالعمل في أحدهما ، ولكنه لا يحرم من عطلته الرسمية المقررة ، والتي هي ليوم واحد .

(٣) عدم التحدث باللغة العربية ، لم يؤخذ هذا القرار إلا في محاولة لتدريب الموظف على الطلاقة في الحديث بهذه اللغة التى تتطلبها طبيعة عمله ، والشركة قد فتحت مدرسة بالتعاون مع إدارة الطيران المدني لموظفيها في محاولة لتحسين مستوياتهم لإتقان هذه اللغة .

(٤) الطلب من الموظفين القيام بإيصال الرسائل إلى مختلف الأقسام في حال غياب الفراشين يقول المدير بأن ذلك أملته مصلحة العمل ، والتعاون لإنجازه ، ولو أن من يتغيب لا يفاجىء الشركة بغيابه ، لاستطاعت أن تضع بديلاً له في خلال تغيبه . إن الأمر لا يقصد به إضافة عبء جديد على المواطن يقدر ما يقصد به ضمان سير العمل الذي لا يتحمل وجود الفجوات المفاجئة فيه .

وبعد ،

فهذا تقرير موجز ، اضطررت إلى تركيزه في هذه الصفحة لضيق المجال ، ولكونها الصفحة الوحيدة المخصصة لي في هذا العدد . . كل ما أرجوه هو أن أكون قد استوفيت مختلف وجهات النظر بكل موضوعية ودقة ، معرباً - مقدماً - عن أسفي إن كنت قد أغفلت - سهواً - أية نقطة كان يريد الطرف المعنى التركيز عليها أكثر من غيرها ، وكل ما آمله أن لا تجيء نهاية هذا الأسبوع إلا ويكون التفاهم قد تم بين جميع الأطراف المعنية لاستئناف العمل في جو مشبع بروح التفهم والتعاون الذي لا شك في أنه رائد الجميع .

كلمات لا تنقصها الصراحة
الخبز.. يا عالم..

الخبز . . الخبز . . يا عالم . . يا حكومة . . يا مجلس . . يا نواب . . يا ليواد . .

هذه المادة الرئيسة في الغذاء الشعبي ، والتي لا تقل أهمية عن الرز ، واللحم ، والسمك ، يظهر أنها لم تحظ من المسئولين بما حظيت به رصيفاتها من الاهتمام ، والعناية ، والإعانة المادية الضرورية ، والتي لا تقل ضرورة وإلحاحا عن بقية المواد الأساسية للغذاء . . ربما إن كل هذا لم يحدث لأن الخبز يمكن الاستعاضة عنه بالكعك والكماج ، أو الجاتو على رأى طيبة الذكر مارى أنطوانيت! . . أو ربما لأن للمسئولين رأياً في هذا الموضوع لا نعرف نحن غير المسئولين أسراره ودوافعه وأبعاده ومراميه . .

ربما كان هذا أو ذاك ، ولكن المهم الذي يفوق الأهم ، إن صح العكس ، هو أن نوعية الخبز لدينا قد تردت ، وتقهقرت ، وتدنت ، بحيث أصبح المواطن المسكين يشعر وهو يأكل خبز شركة المطاحن وكأنه يلوك بين فكيه قطعة من مطاط الصنادل أو (النعل) الذي اشتهرت محلات أخوند عوضى باستيرادها من هونج كونج! مع الاستغفار للرب عن هذا التشبيه الذي اضطرنا إليه مبلغ ما يقاسيه الناس من آلام هذا التردى في نوعية الخبز الذي يأكلونه . .

عندما أنشئت شركة المطاحن استبشر الناس خيراً ، وبدأ أصحابها يزيدون هذا الاستبشار انتشاراً حين أخذوا يتشدقون ، بأن الخبز سيتحول إلى بروتين أسمر لذيذ ،

يذوب في الفم وكأنه بسكويت ، لأنه سيصنع من الحنطة الخالصة التى ستستوردها الشركة ، وتطحنها ثم تقوم بتوزيعها على الخبازين . . وقامت الشركة ، وجاءت الحنطة ، وطحنت ، وتم توزيعها ، ولكن النتيجة تحولت من سيء إلى أسوأ حين بدأ الناس يشكون من (رقة) الرغيف الذي أصبح في عهد الشركة أرق من فؤاد أم موسى ، ثم تحول الرغيف ، في غفلة من الرقباء ، إلى قطعة من المطاط تنافس إطارات جوديير وفايرستون! . .

نحن لا نطالب الشركة بأن تقدم لنا خبزاً جيداً ورخيصاً ، مع أن هذا هو الهدف الأول من إنشاء الشركات الوطنية ، ولكننا بكل تواضع ، وبكل استحياء ، وبكل هدوء ، نطالب بأن نأكل خبزاً يحتوى على الحد الأدنى من البروتينات التى تحتويها الحنطة ، لا أن نأكل (طارة) أو دفاً مصنوعاً من النخالة والشوار مع قليل من (الصولة) تقدمه لنا الشركة على أنه خبز لذيذ . .

ويا شركة الطحين . . اتقى الله في عباد الله . ويا دولة . . لفتة منك صارمة وحازمة إلى غذاء الشعب الرئيس . .

همزة وغمزة

ليلة الاثنين قبل الماضي غصت قاعة النادي الأهلي بعديد من الإخوة الفلسطينيين الذين جاءوا للاستماع لشاعر الثورة الفلسطينية «أبو الصادق» . .

كانت قصائد الشاعر الشعبية- والحق يقال- قناديل من نور تضيء أمام كل عربي طريق النضال والثورة للأرض والوطن والكرامة . . لم أسمع شعراً بالعربية الفصحى يهز النفس ، ويتغلغل في الوجدان ، كما كانت كلمات هذا الشاعر تسرى إلى القلوب- ببساطتها الشعبية المحببة- فتثري معاني الوطنية- وتجسم معاني الفداء وترسم بظلال الكلمات المعجزة ، معالم دروب التضحية بخطوط من دم مشتعل صاغها الشاعر من قلبه .

تلفت بين الحاضرين لأرى الوجوه التى تتصدر عادة كراسي الندوات الأدبية ، وتفقدت بين الحاضرين مجموعة (الهتافة) التى دأبت على التصفيق للخطيب أو الشاعر الثائر ، قبل أن يشرح لنا سبب ثورته ، فلم أجد أحدا منهم . . لا تابعين ولا قياديين ، ولا حتى هتافين . . وأدركت السبب . . أدركت أن الشاعر فلسطينى ، وأن معنى ذلك أن قصائده ستكون ملتزمة بالأرض ، وبالثورة ، وبالكفاح من أجل الوطن والقومية لا من أجل (الكادحين) ولا لنسف (البرجوازيين) أو تحطيم (الرأسماليين) . . قيم الأرض ، والعرض ، والكرامة القومية أصبحت لا تهز شعرة من رؤوس هؤلاء بقدر ما تهزهم ، وتدمى أكفهم بالتصفيق ، وتشل حناجرهم بالتهليل ،

أحاديث اتحاد الطبقة العاملة في روسيا وإسرائيل ضد الأنظمة في البلاد العربية ، التي لا تعترف (لزعماء) العمال في الشرق العربي بالسيادة والزعامة والقابلية لتسلم زمام الأمور . .!

تحية للشاعر الفلسطيني المناضل «أبوالصادق» ، وسحقاً لكم يا من فقدتم ارتباطكم بأرضكم ، وقيمكم وقوميتكم وبعتموها- بخساً- للشعوبية والأمية ، والشعارات الجوفاء . .

كلمة لا بد منها

قد لا يصل العدد إلى أيدى القراء إلا ويكون الوفد الحكومي الذي يرأسه صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد ورئيس قوة دفاع البحرين ، قد عاد من الزيارة التي يقوم بها إلى القطر الشقيق عمان في أقصى الجنوب من الخليج . .

والواقع أن علاقة البحرين بعمان تمتد عبر مئات من السنين حين ربطت صناعة غوص اللؤلؤ بين شعبيهما العريقين ، فخلقت بين أفرادهما من العلاقات الوطيدة والمصالح المشتركة إذ كانت الملاحة البحرية والغوص من أبرز معالم تلك الوشائج والعلاقات .

ولقد مر القطر الشقيق بفترة من الزمن أصبح في خلالها نسياً منسياً حين تناسى العهد الغابر فيه مواكبة التطور الحديث ، وأغفل حقوق الشعب في التقدم والرقي ، إلا أن الانتفاضة المباركة التي تمت على يد السلطان الشاب قابوس ، أصلحت المعوج من ذلك السبيل ، وشق بالقطر الشقيق نحو معارج التقدم بكل وعي وتصميم .

واليوم إذ يقوم ولي عهد البحرين بزيارة العاهل العماني الشاب فإنما ليبارك هذه النهضة الجديدة في القطر الشقيق ، وليقدم باسم البحرين أي عون يستطيع أن يدعم تلك اليد الشابة المخلصة التي ما فتئت تعمل منذ تسلمت ذرا السلطة في عمان ،

على قهر عوامل التخلف ، والتغلب عليها بالانفتاح لكل متطلبات الحياة الحديثة من تطور في شتى المرافق . . ولا شك في أن العقبات التي يجابهها العهد الجديد في عمان شاقة ومتعبة ، ولكن العزم والتصميم الذي يملكه ولاة الأمور هناك ، مع الإخلاص في العمل الذي يتميز به اندفاعهم ، كفيلان بتذليل جميع الصعاب وتحقيق ما ينويانه من الخير والرخاء لأبناء عمان .

والبحرين ، بتاريخها الحضارى وأصالتها الإدارية ، تستطيع أن تعين القطر الشقيق في كثير من مجالات العمل كالتعليم ، والتنظيم الإدارى ، وشق الطرقات وما إلى هذا وذاك مما تحتاج الجارة الشقيقة إليه قبل غيره . ففى البحرين تتواجد كثير من الخبرات التي تستطيع عمان أن تفيد منها في تطلعاتها الحاضرة نحو استكمال النقص في هذه المجالات وتعويض سنوات الجمود التى واكبت تصرفات العهد البائد . ولا شك في أن هذه الزيارة التي يقوم بها سمو ولي العهد وقائد قوة الدفاع ستضيف لبنة أخرى قوية إلى مجموعة اللبنات المتراصة التي تؤكد الأخوة والتعاون والمصير المشترك بين القطرين الشقيقين .

على هامش الذكرى الأولى للحركة التصحيحية في قطر

في مثل هذا اليوم منذ سنة مضت ، وفي الصباح الباكر منه ، كنت في قصر الرفاع العامر لتأدية واجب السلام على سمو الأمير ، وبعد انفضاض المجلس العام دلفت- كعادتي- إلى مكتب سعادة رئيس الديوان للسلام والدردشة كعادتي أيضا في كل زيارة . . كنت قد لاحظت أن جلسة سمو الأمير كانت قصيرة بعض الشيء في المجلس العام ، فأولت ذلك إلى ارتباطات سموه بمقابلات هامة ، إلا أن مقابلتي لرئيس الديوان جلت لي كل شيء ، فقد سمعت منه أن شيئاً ما قد جرى في الدوحة وأن الشيخ خليفة بن حمد قد تسلم زمام السلطة . . لم يكن الأمر واضحاً- وإن بدا لي بأنه طبيعي- آنذاك ، ولكني في طريق العودة من الرفاع كان مؤشر راديو السيارة ملتصقاً بمحطة الدوحة وأذني مشدودة إلى الراديو تستعجل انتهاء فقرات الموسيقى العسكرية لأقف على ما جرى بالتفصيل في القطر الشقيق .

وفجأة سكتت الموسيقى وانبعث من الراديو صوت المذيع يجلجل بالبيان الأول الصادر عن الأمير ، والذي خلاصته أن سمو الشيخ خليفة قد تسلم سلطاته الدستورية وأصبح أميراً للبلاد .

شيء من هذا القبيل كنت أتوقع حدوثه ، ولكني لم أجرؤ على كتابته لما في ذلك من محاذير ، خصوصاً إذا كانت مثل هذه الكتابة مصدرها البحرين ، فالأمير السابق لقطر كان يربط كل ما يرد في صحف البحرين بمصدر واحد هو الحكومة . .

وأمير البلاد بالتحديد . . لم يكن يفهم أن الصحافة الأهلية شيء والآراء الحكومية شيء آخر ، ولو أنهما اتفقا لما كان هناك حاجة إلى صحافة أهلية تردد ما تقول به الحكومة في الوقت الذي تملك فيه الأخيرة كل ما تحتاج إليه من وسائل الإعلام الرسمية .

المهم أنني كنت قد بنيت تنبؤاتي تلك على عوامل كثيرة كانت طافية على السطح منذ زيارتي الأولى لقطر في أواخر عام ١٩٦٨م .

كان الشيخ خليفة ولي العهد ورئيس الوزراء على رأس من قابلتهم في تلك الزيارة بترتيب من الصديق (أبوأحمد) سيد علي الأنصاري مدير دائرة الجوازات والجنسية آنذاك ووزير العمل والشئون الاجتماعية الحالي .

كان الشيخ خليفة منفتحاً في الحديث عن جميع التساؤلات التي تبادر إلى ذهني أن أثيرها معه ، ولكنه كان متحفظاً في التعليق على ما كان أبداه الشيخ أحمد- الحاكم آنذاك- من آراء أقل ما يمكن أن يقال فيها أنها تنقصها الكثير من الديبلوماسية . . والكثير الكثير من مقتضيات المجاملة التي يجب أن تظل قائمة بين قطر والبحرين . . ولقد لمست في لهجة الشيخ خليفة رنة من الأسى لاضطراره إلى تصحيح التناقض الواضح بين ما يؤمن به هو من وحدة المصير بين قطر والبحرين ، وما قاله ابن عمه من وضع أوزار الفشل في المساعي الاتحادية على عاتق البحرين . . تناقض واضح فاضح بين عقليتين تحكمان بلداً واحداً . . عقلية بدوية متزمتة تحكم بمنطق القوة والمال والتعصب ، وعقلية متحضرة ، مرنة ، تحكم أساليب العقل والمنطق في كل ما تعمل وما تقول . . كيف يمكن التوفيق بين هذين النقيضين؟!

هذا ما كان يجول بخاطري وأنا أغادر مكتب الشيخ خليفة بعد مقابلتي له ، ولعل هذا التساؤل الذي جال في خاطري مرة قد جال في ذهن الشيخ خليفة ألف مرة ، ذلك لأنه كان يعيش طيلة أيامه فريسة لهذا التناقض ، بين رغبة عارمة تعتلج في نفسه للأخذ ببلاده في مدارج الرقي والتطور ، وأمير لا هم له إلا شراء القصور ، والسفرات الباذخة ، والصيد والقنص ، وتجميد كل مشروع يشتم منه أنه يمكن أن يكسب الشيخ خليفة شعبية ومحبة بين مواطنيه . . ذكرت كل هذا لصديق قطري كبير بعد عودتي من مقابلة ولي العهد ونائب الحاكم ، فهز رأسه وهو يقول : لا بد مما ليس منه بد ، هؤلاء أبناء عمومة ، والشيخ خليفة هو الحاكم الفعلي ، ولكن متى يتسلم سلطاته الرسمية . . هذا التوقيت يعود إليه ، ولا أستبعد أن يحدث ذلك في

أي يوم إذا طفح الكيل لديه . . قلت للصديق : ولكن متى يجيء ذلك اليوم ، من هو ضحية هذا التناقض والازدواجية . طبعاً هو أنتم ومصالح الناس والعباد . . رد عليّ الصديق القطري باسماً : نحن ندعو الله ليل نهار أن يزيد من هذه التناقضات ، لأنها كلما زادت دفعت الشيخ خليفة وأسرعت به إلى طريق التصحيح . .كان هذا الكلام في أواخر سنة ١٩٦٨م ، وأذكر أنني كتبت بعد عودتي من تلك الجولة حول الاتحاد . . وكلمة «لا أوافقه» جاءت تعبيراً مهذباً لاستهجاني لآرائه . . ولكن ماذا أستطيع أن أقول غير هذا للحاكم في دولة خليجية ليس بيننا وبينها أكثر من مرمى حجر ، وتربطنا بها وبأهلها أواصر الود والقربى والجوار؟

وقد صح ما توقعته وتوقعه معي الصديق القطري الكبير ، وتسلم الشيخ خليفة زمام سلطته الدستورية ، بعد أن تيقّن من استحالة إصلاح الأوضاع ، ووضع بلاده في الوضع الحضاري اللائق بها ، مع وجود عوامل الشلل والجمود . . بدأ الشيخ خليفة عمله الجاد المخلص للحاق بما فات ، وتعويض سنوات القحط والجدب في الميادين الإصلاحية التي عاشت فيها قطر في خلال عهدها السابق .

في أحد أعداد جريدة تايمز اللندنية في أوائل هذا الشهر نشر مقال يدور حول الزيادة الهائلة المؤهلة في دخول الدول المنتجة للبترول . وفيه تعليق كتبته اليزابيث مونرو (في تقرير لها عن الخليج) تقول فيه بأن هطول الأمطار بنسبة جيدة أمر يفيد ولكن هطولها كأفواه القرب يقلبها إلى سيول مدمرة مهلكة تحول النعمة إلى نقمة . . والمقصود طبعا بالتشبيه هو الثروات البترولية المتزايدة وما تجلبه معها من مشاكل حضارية واجتماعية وسياسية . . وإذا كان هذا القول صادقاً بالنسبة للدول التي تدير رأسها الثروة ، فتطغى وتبغى ، وتصاب بسعار السيطرة والتحكم . فليس ذلك هو الحال في قطر- في عهد أميرها الشاب- حيث تتحول التسعون مليوناً من الجنيهات إلى شبكة شوارع ، وإنشاءات ، وشركات ، ومشاريع إنمائية ، وصناعات بديلة للبترول ، وبيوت سكنية للأهالي . . بالإضافة إلى ٢٥٪ من الاحتياطي الرسمي من الميزانية العامة . .

وتحية لقطر في مسيرتها الوثابة ، ولأميرها الشاب في ذكرى خطوته التصحيحية الرائعة .

التحرك الأخير.. أبعاده ومزاياه

المعلومات التي حصلت عليها الأضواء من أوثق المصادر ونشرت في الصفحة الأولى من هذا العدد والتي مفادها أن المسئولين قد بدأوا بالتحرك على نطاق واسع لتزويد الدول العربية المجاورة بصورة للإطار الذي سيكون فيه مستقبل التنظيم السياسي للبلاد ، يعطى مدلولاً كبيراً لنهج ديبلوماسى فريد نجح المسئولون في البحرين- حتى اليوم- في جعله طريقاً ومنطلقاً لمعظم النشاطات التي واكبت العهد منذ أن ثبت نجاح هذا الأسلوب في معالجة القضايا المصيرية ، وكان رأس هذا النجاح النتائج الباهرة التي حققها في إنهاء النزاع مع إيران في ادعائها بالبحرين .

السمة الغالبة على هذه المدرسة ، السياسية ، التى اختطت البحرين طريقها ، هي أن لا تثير ولا تستثار ، وأن تعمل بصمت وهدوء لتدع النتائج تتحدث عن أبعاد الجهود المبذولة في معالجة ما تصدت لمعالجته . . وإنى لأذكر كيف أننا كنا نكتب ونلح في الكتابة مطالبين المسئولين بالخروج إلى السطح ، والتحدث إلى الناس عما استطاعوا تحقيقه في سبيل حل ذلك النزاع ، وعما يعترض طريق هذا الحل من عقبات ، وكيف كنا نطالبهم بأن يشركوا الناس فيما وصلوا إليه ، خيراً كان ذلك أم شراً ، وكان المسئولون يقابلون إلحاحنا بالصمت والهدوء ، حتى أفقنا صباح ذات يوم فإذا بالحل السعيد يقدم إلينا في طبق لا أشهى ولا ألذ . .

واليوم إذ يبدأ هذا التحرك الجديد ، تبدأ معه النغمات نفسها في الظهور ، وكأن

التاريخ يعيد نفسه فإذا بنا نطالب ونلح بأن يقول لنا المسئولون عما وصلوا إليه بشأن قرار استقلال البحرين وانطلاقتها السياسية المقبلة . . ويقابلنا المسئولون بالصمت ، ولكن صمتهم اليوم لا يقف عقبة في استكناه معنى النشاط الذي يقومون به ، ومداه ، ونتائجه ، فالنهج المرسوم لمدرستهم السياسية ، والذي سبق أن اختطوه في معالجة الأزمة الكبرى الماضية ، يوضح الطريق أمام كل مستقرىء للحوادث ، ويحدد المعالم لكل من يمسك طرف الخيط من أوله ليستنتج من تتبعه ما ينتهي إليه . . الأسلوب نفسه الذي عالج به المسئولون قضية البحرين مع إيران ، يتبعونه اليوم في إرساء دعائم المنطلق السياسي الجديد . . لا إثارة ولا استثارة وإنما تكتم تشوبه فترات من الابتسامات والتصريحات المشجعة ، التي لا تثير أحداً ، ولا تتحدى جهة ، ولكنها تضيف حجراً صلداً إلى جدار الثقة والاطمئنان الذي شرع المسئولون في إقامة دعائمه مع الناس .

ولعلنا لا نذيع سراً إذا قلنا بأن وضع البحرين في المنطقة يملي كثيراً من هذا الحذر والهدوء الذي كان طابع المسئولين في التحرك الأخير ، فهي- أي البحرين- تتهمها جارة لها بأنها السبب في تصدع الاتحاد ، أو أنها بالأحرى تتخذ منها مشجباً لتعليق ما لديها ، وما لدى غيرها من غسيل ، لذلك كان جديراً بالبحرين أن تأخذ هذا بعين الاعتبار ، وأن تحرص إذا كان لا بد من أن تستخدم كمخلب القط ، أو مشجب للغسيل ، في أن يكون المخلب الذي ستوضع فيه حريرياً ناعماً ، وأن لا يكون الغسيل- إذا كان لا بد من حمله- قذراً تعاف لبسه الأبدان . . وهي- أي البحرين أيضا- جارة لإمارات شقيقة رأت أن تقيم بينها اتحادا لا بد منه ، لأنه يرسم قدر هذه الإمارات . لذا كان لا بد للبحرين بأن تسلك سبيلاً لا يستطيع المغرضون- وما أكثرهم- أن يسيئوا تأويله لحكام تلك الإمارات الشقيقة ، فيظنون بأن نهجها السياسي الجديد يتعارض مع نشاطهم الوحدوي لبلدان المنطقة . . البحرين جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة تعاني أدواءها وتتعاطف مع كل وسائل العمل لخلاصها من هذه الأدواء ، وإذا كانت قد ارتأت أن تشق طريقاً لها بمعزل عن الخط الاتحادى ، فهو لن يتعارض معه ، وإنما سيكون أسلوباً من أساليب الالتقاء مع ذلك الخط القويم .

فوق هذا وذاك ، لا تستطيع البحرين أن تنتظر حتى تطوقها الأحداث ، وحينذاك لن يجدي أي تحرك أمام أعباء تلك الأطواق ، ولا يجدي أي عون خارجي إذا انفلت زمام الموقف النابع من صميم حاجاتنا الخاصة ، وإدراكها العميق بضرورة الحركة . من

هذا كله جاء تحرك المسئولين الأخير في مسيرة الخير نحو المستقبل السعيد . . تحرك لا تشوبه ضجة ، ولا تسبقه طنطنات ولا بيانات ، وإنما عمل هادىء رصين . ينعش ولا يثير ، ويبشر ولا ينذر ، ويعد ولا يوعد . .

يعد - بكل عطاء - خيراً للبحرين وجاراتها وأخواتها العربية القريبة والبعيدة . .

كلمات لا تنقصها الصراحة
التليفون.. يا ناس

في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأستاذ ماجد الجشى ، وكيل وزارة التنمية ، والذي تطرق فيه إلي التخفيضات التى أجرتها الحكومة على الكهرباء ، بدا لي أن أسأل سيادته سؤالاً يكاد يكون مقروناً بالكهرباء ، وثقل عبئها على الناس ، ويكاد اليوم أن يكون استعماله ضرورة ماسة كالكهرباء سواء بسواء ، وهو التليفون . .

قلت لسيادته : إن الناس في الوقت الذي يقدرون فيه للحكومة مبادرتها بتخفيض سعر الكهرباء ، كانوا ينتظرون أيضاً أن ينال التليفون ، وأجوره ومكالماته ، شيئاً من التخفيض ، ولما كنا نعلم أن شركة البرق واللاسلكي ، شركة خاصة لا صلة لها بالقطاع العام ، ولا علاقة لها بالحكومة ، فلقد كنا نتوقع أن تقوم الحكومة على الأقل بدور الوسيط ، أو الناصح ، بحيث يقال للشركة بأنه لا عرف ، ولا تقليد ، ولا قانون ، يمكن أن يجيز لها تقاضى أجور تربيعية على التليفونات ، في الوقت الذي تتقاضى ثمناً ، وتضع عداداً للمكالمات .

طبعاً كان جواب السيد الوكيل بأن بحثاً كهذا ليس من اختصاصه ، وأن شيئاً من هذا لم يخالج تفكير وزارة التنمية ولا تخطيطها . .

والواقع أن أجور التليفون يجب أن ينظر لها من الحكومة نظرة جدية ، ومهما قيل بأن مجتمعنا مفتوح ، وأن العمل فيه حر ، وأن للشركات المجازة أن تمارس أعمالها لدينا بمنأى عن تدخل الحكومة ، فإن هناك حداً محدوداً تمليه المصلحة العامة ، وتوجب

على الحكومة التدخل عندما يصبح الأمر استغلالاً فاضحاً ، لمجرد أن شركة- أية شركة- تملك امتياز صنع شيء ما ، لا يملك غيرها منافستها فيه ، فتتحكم وتفرض ما تراه من إيجار وأجور .

نحن لا نطالب الشركة بأن تخسر ، ولكننا نطالب بأن يجري تقييم صحيح لمشروعاتها ، ومصروفاتها ، وأرباحها ، وخسائرها ، على ضوء هذا التقييم يمكن أن يقال لها ما يجب ان يقال ، ومن واقع الأرقام يمكن مناقشتها فيما يجب أن يكون وما لا يكون . .

بمناسبة التخفيضات الحكومية

لعل من نافلة القول الزعم بأن الحكومة قد استطاعت أن تطعن غول الغلاء في الصميم ، فالتخفيضات المتتالية التى تمت مؤخراً لا تترك مجالاً لأى مكابر ، إلا أن لنا ملاحظات لعل في استكمالها تستكمل الدولة جهدها المشكور في الحد من موجة تصاعد الأسعار ، واستشراء نيران الغلاء ، فالتخفيض الخاص الذي أجرته الحكومة على اللحوم في خلال شهر رمضان لم يعدم بعض القصابين الاحتيال عليه ، أو القفز من فوقه ، كما يقولون ، فلقد تكررت الشكاوى من أن المواطن لا يجد اللحم بسعره الجديد من الساعة العاشرة صباحاً ، والحجة الخالدة التى يجابهك بها البائع هى أن اللحم قد نفد . .! كيف يكون قد نفد ، إذا كان هناك إحصاء دقيق لحاجة الأسواق استقاه المسئولون المعنيّون من واقع الأرقام المتكررة المعروفة في كل يوم وشهر من السنين الماضية . . هل زاد استهلاك اللحوم في خلال فترة هذه المقارنة؟ إن هناك أصبعاً خفية تكتنز الأغنام بسعرها الحاضر المخفض للتلاعب بها بعد انتهاء فترة التخفيض؟

لا أريد أن أتهم أحداً ، ولكننى أريد أن أتساءل فقط . . هل العدد الذي يوزع على القصابين بالسعر المخفض يذبح كله؟ وهل وضعت السلطة المختصة نظاماً تثق من خلاله بأن جميع الأغنام التي وزعت ليوم معين ، أو لفترة معينة قد ذبحت وبيعت لهذه الفترة؟ إذا كان الجواب بالإيجاب ، فليس لنا أن ننحى باللائمة على القصابين ،

وإنما نطالب السلطة في هذه الحالة ، بزيادة الأعداد المقررة لتلبية حاجات الاستهلاك المتصاعدة . .

أما إذا كان الجواب بالنفى ، أي أن السلطة المختصة لا تملك الرقابة الكافية التي تطمئن فيها إلى أن الأعداد المقررة للذبح ، والتي بيعت للقصابين على هذا الأساس ، قد تم ذبحها فعلا وبيعت على الناس ، فالذي لا شك فيه- إذن- أن ما يتم ذبحه لا يتلاءم مع العدد المخصص لهذا الغرض ، ومع حاجة السوق الاستهلاكية ، وأن معظمه يخفى أو يخبأ للاستفادة من فارق أسعاره بعد انتهاء فترة التخفيض . .

وكما قلنا ، فإننا لا نتهم أحداً ، ولكننا نطالب بالاهتمام ، والتأكد من عدم وجود هذه الثغرات في فترات تخفيض اللحم المؤقتة .

(بعد ان دفعت بكلمتي عن اللحوم إلى المطبعة أطلعت على مقال الزميل نصر الدين ، فرأيت أن وكيل وزارة البلديات قد أعطى هذا الموضوع حقه من الاهتمام ، كما يتضح من لقائه مع الزميل ،لذا اقتضى التنويه) .

وبمناسبة الحديث عن التخفيضات في الأسعار ، فالملاحظ أن الرغيف لم يتغير شكله ، ولم تتغير كثافته ، والأدهى من ذلك كله ، أنه لم يتطور إلى الأحسن كما قيل إن ذلك سيتم بعد تطبيق النظام الجديد ثم ، أليس يجدر بالدولة ، وقد بذلت هذه المجهودات الرائعة للسيطرة على الأسعار ، والحد من موجة الغلاء ، أن تلتفت أيضا إلى اللحوم المثلجة ، والدجاج المثلج ، فقد أصبح هذان العنصران أساسيين أيضا في غذاء الناس ، وإذا لم تكن الدولة تنوي التدخل في تخفيض أسعارهما عن طريق صرف إعانات التخفيض المطلوب ، فلا أقل من أن تحكم الرقابة على أسعارهما ، وتثق بأن عوامل الجشع لا تسيطر على محتكري استيراده ، لحماية الناس من هذا الجشع ، إن وجد . .

حوار برلماني

قال لي صديقي الناخب : بعد أيام ستفتتح الدورة الثانية للمجلس الوطني ، وستكر السبحة كما يقولون ، وتتعالى الأصوات متشنجة بالخطب الاستعراضية ، بربك قل لي ، ألم تستطع الحكومة أن تعمل في غياب المجلس أضعاف أضعاف ما كانت تقوم به في وجوده؟

قلت لصديقي الناخب الثائر : لا يا صديقي ، ليس هكذا ، وبمثل هذه البساطة نقيم تجربتنا الديمقراطية . . هذه هي الحياة التي أردناها لأنفسنا ولابد لها أن تدوم وأن تستمر ، وأن تقدم عطاء ذا قيمة ، وإذا كانت الفترة التي مضت لم تحفل بمثل هذا العطاء فلا تنس أنها تجربة جديدة علينا وعلى النواب ، وأن المجلس لم يخل من الشوائب التي تغذ ومن سيره وتحد من انطلاقه . .

قال الصديق : وما دامت هذه الشوائب موجودة ، فكيف تثق أنها لن تقوم بالدور نفسه الذي قامت به ، فنظل نحوم في دوامة الفترة الماضية . .

قلت لصديقي : لا تنس يا أخي بأن الزبد يذهب جفاء ، وأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض ، وقد عرف الناس ضحالة الزبد ، وخواءه ، ووعوا وأدركوا ما ينفع الناس ، لذلك فلا تتوقع هذه المرة للزبد إلا أن يظل زبداً هشاً طائراً لا يشكل عائقاً أو مانعاً أمام الأرض الصلدة . . كل ما على الأرض أن تقوم به هو أن تدرك قوتها وصلابتها ، ومجرد هذا الإدراك يكفي لتلاشي الزبد . .

وسكت صديقي . . لا أدري أكان سكوت اقتناع أم احتجاج!

على مسئوليتى

أستطيع أن أؤكد أن زيارة الوزير يوسف الشيراوي للمملكة العربية السعودية فاقت كل توقعات النجاح . . وستظهر علامات هذا النجاح وآثاره في أرقام الميزانية في العام المقبل . . الوزير الشيراوي تلقى رسالة من زميله الدكتور علي فخرو- القائم بأعمال وزير التربية- يطلب تخصيص أراض لبعض الأغراض التعليمية ، فرد عليه وزير التنمية بأن وزارة الصحة لم تترك أرضاً خالية في تلك المنطقة ، والمعروف أن وزير الصحة الأصيل هو الدكتور على فخرو نفسه ، القائم بأعمال وزير التربية!

اتفاقية المشاركة بنسبة ٦٠٪ مع شركة نفط البحرين ، هى الآن في أطوارها الأخيرة ، وقد قدمت لمجلس الوزراء لإقرارها . . لن يمضى وقت طويل حتى يصدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة ، ويبدأ التنفيذ . . الاتفاقية لن تشمل معمل التصفية- الريفاينرى- لعدم جدواه الاقتصادية في المشاركة . .

رسالة مفتوحة

سعادة مدير مكتب العمل والعمال الموقر :

لعل سعادتكم تذكرون أن هذه الجريدة قد حاولت جهد الطاقة ، وفي حدود كل الطرق المألوفة المعتادة أن تحظى منكم بتعليق ، أو رأي ، أو فكرة تقّوم من الالتواء والانحناء في علامات الاستفهام التي تغرق بين تلافيفها معظم نشاطات دائرتكم الموقرة . ولكن مساعينا في هذا السبيل كانت تذهب أدراج الرياح . وليس آخر هذه المساعي كما تعلمون طلبنا إليكم إجراء مقابلة مع مندوبنا لوضع النقاط على بعض الحروف في مآسينا العمالية ،واعتذاركم عن إجراء هذه المقابلة بكثرة الأعمال وقولكم- تأدباً- إنكم ستيسرون هذا اللقاء بنا حالما تجدون متنفساً من فراغ ، وكما يبدو- من مرور الزمن- أن هذا المتنفس- إن وجد- لا يتسنى لكم فيه الفراغ ، أو أنه فراغ- إن وجد أيضا- لا يتسنى لكم فيه المتنفس ، على حد سواء! . .

الذي يهم الآن ، هو أن يجد الناس ردوداً على تساؤلاتهم الملحة في الشئون العمالية ، ولعل سعادتكم لا تستكثرون عليهم تزويدنا بردكم على هذه التساؤلات التي نلخصها فيما يلى :

١-ما هو مصير القانون الذى ينص على أن تكون نسبة المواطنين ثمانين في المئة- على الأقل- من العمال والموظفين لدى المقاولين والمؤسسات والشركات؟

وهل طبقت مع أي من هؤلاء؟

٢- ما هى الوسائل التي يلجأ إليها مكتب العمل لتنفيذ هذا القانون؟ وما هى وسائله لمعاقبة من لا يهتم بتطبيقه أو يماطل ويسوف فيه؟

٣- ما هو موقف مكتب العمل من هذا الجيش من العاملين في الشركات والمتاجر الأجنبية؟ ولماذا لا يلزم كل آجر بعدم استخدام أى أجير غير مجاز للعمل من المكتب وإلا تعرض للعقاب؟

وهناك من طراز هذه التساؤلات العشرات ، بل المئات ، نعتقد أننا أشرنا- بطريق أو بآخر- إلى العناصر الهامة فيها عن طريق هذه العجالة التي يتحكم فيها حيز العمود من هذه الصفحة . ولعل في إجابتكم المفصلة- إن تكرمتم بها- السبيل لنا ولغيرنا إلى فتح مجال الحوار والمناقشة في أهم ما يرتبط بوسائل العيش للناس ، وأهم ما يمكن أن يفكروا فيه ويحملوا همه ، ألا وهو العمل .

وإلى أن يتاح لنا تصفح رد سعادتك ، والعمل على نشره ومناقشته ، نرجو أن تتفضلوا بقبول أسمى التحيات من المخلص :

(ميم) . .

مدير دائرة العمل والعمال.. يرد

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس تحرير جريدة الأضواء ، المحترم

تحية واحتراماً .

قرأت ما جاء في الصفحة الثالثة من العدد ٧٥ من جريدتكم الغراء بقلم الأخ (ميم) حول التساؤلات الملحة في الشئون العمالية ، كما قرأت في السابق المواضيع المهمة التي طرحتها الأضواء- مشكورة- على بساط البحث ، وكان على رأس تلك المواضيع الشئون الاجتماعية بوجه عام وموضوع العمل والعمال بوجه خاص .

وإيمانًامنى بالدور المقدس للصحافة في تنوير الرأي العام ، وإيمانى المطلق بأن النقد الهادف البناء هو السبيل دائماً إلى الأفضل ، فقد ارتأيت- منذ مدة- وضع تقرير مفصل يطبع ويوزع على من يرغب الاطلاع عليه لكى يكون بمثابة توعية لكل من صاحب العمل والموظف بحقوق وواجبات كل منهما ، ويكون أيضاً موضع دراسة وبحث من قبل الصحافة في البلاد .

ولعل فكرتى هذه قد سببت التأخير في الرد على ما جاء على صفحات الأضواء في السابق- اعتقاداً مني أن ذلك التقرير المقترح سوف يلقي الضوء الكاشف على معظم التساؤلات الملحة في الشئون العمالية التي لا يمكن أن تكشفها ردود فردية قصيرة ، ويؤسفني إن وجدت أن ذلك التأخير في الرد قد فسر تفسيراً خاطئاً من قبل كاتب المقال المذكور ، لذلك فقد سارعت في الكتابة إليكم للرد على تساؤلات الأخ

«ميم» :

١- تساءل الكاتب عن (مصير القانون الذى ينص على أن تكون نسبة المواطنين ثمانين في المئة- على الأقل- من العمال والموظفين) ولعل الكاتب المحترم يقصد قانون النسبة المئوية لتوظيف البحرينيين الذي أمر بإصداره سيدى صاحب العظمة إثر توليه مهام حكم البلاد بمدة وجيزة حرصاً منه على تيسير سبل العيش الشريف لأبناء الوطن الحبيب . إن هذا القانون ينص على أن يكون استخدام العمال البحرينيين غير الفنيين بنسبة ١٠٠٪ وتعطى الأفضلية في الأعمال الفنية للبحرينيين اللائقين للعمل صحياً وفنياً .

وقد كان لهذا القانون بالغ التأثير في فتح مجالات وفرص العمل أمام الموظف البحريني عن طريق توظيفه محل أحد الأجانب في نفس مهنته ، ومن الإحصائيات المتوافرة لدينا حاليا تبين أن ١٨١٦ من البحرينيين قد أرسلوا للتوظيف في خلال عام ١٩٦٦ تنفيذاً لهذا القانون ، لم يرفض منهم سوى عدد بسيط وكان ذلك لعدم توافر الخبرة الفنية أو رفض العامل للراتب المعطى له أو عدم وجود مواصلات أو غيرها من الأسباب ، وهذا الرقم بطبيعة الحال لا يشمل الذين وظفوا عن طريق طلبات العمل الواردة إلينا من أصحاب العمل .

٢- من المعروف أن الوسيلة الفعالة للإشراف على تنفيذ قوانين العمل هى التفتيش العمالي على المؤسسات وأصحاب العمل للتأكد من تطبيق القانون وتلافى منازعات عمالية قد يكون سببها الوحيد جهل أحد طرفي الإنتاج بما يفرضه القانون من حقوق وواجبات لا يمكن إغفالها حتى باتفاق الطرفين .

وقسم التفتيش في دائرة العمل يقوم بهذه المهمة ويفتح مجالات جديدة لتوظيف البحرينيين عن طريق تنفيذ قانون النسبة المئوية ، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك يقوم موظفو هذا القسم بأعمال أخرى لا تقل أهمية عن التوظيف وهى إعطاء التوجيهات اللازمة لحفظ سلامة وصحة الموظفين في أثناء العمل وتقرير مسببات الحوادث المهنية ومحاولة تلافي إصابات العمل بقدر الإمكان .

وهذا ما يلقي عبئاً كبيراً على هذه الدائرة بإمكانياتها وصلاحياتها المحدودة في الوقت الحاضر .

وأخيراً أشكركم جزيل الشكر على إتاحتكم لي هذه الفرصة لإبداء رأيي المتواضع في بعض ما يهم المواطنين الكرام متمنياً (للأضواء) كل توفيق وازدهار .

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً في خدمة الوطن العزيز والعاهل المعظم مع تحياتي وتقديرى .

عيسى بن علي آل خليفة
القائم بأعمال رئيس العمل

بطاقة.. مفتوحة لسعادة
رئيس دائرة العمل والشئون الاجتماعية

بطاقة هذا العدد ستكون بشكل رسالة مقصورة على سعادة رئيس دائرة العمل والشئون الاجتماعية ، ذلك لأن الآمال والأماني المعقودة على دائرته ، بإدارته ، أضخم وأعتى من أن تضمها بطاقة متواضعة ، إن استطاعت أن تستوعب أماني العيد ، فإنها- قطعاً- لن تستطيع أن تشير حتى إلى رؤوس المشاكل التي تطل من تضاعيف هذا الموضوع وتضاريسه . .

بتلخيص سريع لأزمة العمل والبطالة يمكن التركيز على النقطة التالية : بلد محدود الموارد ، صغير الرقعة ، كثير السكان- نسبياً- ينتج ما لا يقل عن ألفين من حملة الشهادات الثانوية العامة في كل سنة ، ويفتش لهم عن مجالات للعمل . . كيف نستطيع أن نوفق بين أرقام هذه المعادلة لكي نخرج منها بحل يرضى عنه علم الحساب؟ أو بمعنى أوضح كيف نستطيع أن نوفر فرص العمل لألفين من الناس سنويا دون أن نصل إلى درجة التخمة في الوظائف ، أي دون أن نفيق ذات صباح فنجد أن لدينا موظفاً لكل بيت يستخدم الكهرباء أو معلماً لكل طالب في المدرسة؟

أعترف بأن المعادلة صعبة تقف في منطق الأرقام أمام باب مسدود ، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الحلول العملية المؤقتة التي تفرضها طبيعة أبعاد هذه المشكلة يمكن تلخيصها في الأبجديات التالية :

أ- إصدار تشريع يحتم على كل عامل الحصول على ترخيص عمل من دائرة العمل

والعمال .

ب - إلزام الآجرين بعدم استخدام أي عامل إلا إذا كان يحمل رخصة عمل .

جـ- عدم منح رخص العمل للأجانب إلا في حال اقتناع الدائرة بعدم توافر اليد العاملة المحلية للقيام بالعمل الذي يطلبه الآجر . .

د- التنسيق مع المحاكم لإيجاد قسم خاص فيها بمشاكل العمل ، يواكب السرعة المطلوبة في إنجاز القضايا العمالية .

هذه الطرق الأربع قد تنفع في إيجاد مسكن مؤقت لمشكلة البطالة يمكن حقنها به حتى تتاح لك الفرصة الكافية للتفكير والتخطيط ، والعمل على تلافي تفاقم الوضع ، على المدى البعيد .

أعترف مقدماً أنك أمام مشكلة عويصة مستعصية ، مشكلة تدخر لها الأيام كل أسباب المضاعفات ، وتضنّ أن تحمل لك معها ما يواكبها من حلول . . مرور الوقت يزيد من استشراء المشكلة ، ومجالات العمل لا تتسع لهضم الزيادة السريعة المتواترة من خريجي المدارس . . كان الله في عونك . . ثمة عبء آخر حمله لك التنظيم الجديد عبر إسناده لك مسئولية بعث الحياة في جسم إدارة الشئون الاجتماعية الموات . . هذه الدائرة التي ينقصها الكثير ، وهي لا تملك حتى القليل ، من مقومات الفعالية والوجود .

إدارة الشئون الاجتماعية- في جميع البلدان- تتولى الإشراف على التربية الرياضية والاجتماعية للشباب عن طريق الرعاية والبذل والعطاء في هذه المجالات ، ولكنها لدينا لا يتجاوز دورها- حتى الآن- إصدار الرخص للتمثيليات والحفلات الترفيهية ، والاعتراض على النصوص إذا كانت تخدش الحياء أو تهتز لها اللحى والعمائم! . . ولست أدري كيف تستطيع أن تبعث الحياة في هذا الجسم المريض إذا لم توفر الدولة إكسيرها لك عن طريق المال ، ولكننى أثق أنك لن تعدم الوسيلة لخلق هذا الإكسير عن طريق الاستفادة من ريع المباريات الرياضية ، التي يقيمها اتحاد الكرة- مثلاً- أو استنباط شتى الوسائل الأخرى التي قد تساعد على توفير المال اللازم- إلى جانب العون الحكومي الممكن- لرعاية الشباب في مجالات نشاطاته الرياضية والاجتماعية والفنية .

وبعد

فلعل العبء كبير وثقيل ، ولكننى واثق أنك بكفاءتك ، وبمساعدة الشباب

المخلص الواعي الذين بدأت في الاستعانة بهم ، ستستطيع أن تجعل من إدارة العمل جهازاً حياً فعالاً يسهم في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية ، ومن دائرة الشئون الاجتماعية مركزاً محورياً تدور حوله طاقات الشباب وتطلعاته بكل ثقة ، وتعاطف وفاعلية . . ولك مني- أولاً وأخيراً- أطيب المنى بالعيد السعيد .

على مسئوليتي

عدت أمس من زيارة خاطفة للكويت الشقيق . . إنني أتطلع بكل أمل وثقة للمستقبل بعد أن لمست مبلغ التعاطف الذي يكنه لنا المسئولون هناك ، ومدى الإدراك العميق الواعي لجميع قضايانا في هذه الفترة الحرجة . . بالمناسبة ، سعادة الشيخ سعد عبدالله السالم وزير الداخلية والدفاع سيزور البحرين في ٢ مارس القادم ، وقد سبقه سعادة الشيخ جابر العلي السالم وزير الإرشاد والأنباء فقام بزيارة خاطفة أيام العيد . . كل هذا دليل بأن الكويت قد بدأت تتحرك ، على مستوياتها الرسمية الكبرى ، لتأدية دورها القومي الذي تمليه مسئوليتها الطبيعية في منطقة الخليج .

ما هو الاجتماع الذي يقال أنه سيعقد في ٢٨ فبراير هذا الشهر لاتحاد الإمارات العربية؟ وهل نسي المنظمون له أن البحرين عضو في الاتحاد؟ وهل صحيح أن اجتماعاً كهذا سيعقد؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا؟ . .مجرد تساؤلات لعل في الرد عليها تكمن أسرار كثيرة ، وتيارات جديدة . .

قلت لمسئول أمريكي كبير : مشكلة البحرين تتلخص في شيئين : المال ، وحرية الحركة . . المال لا تملكه مع مواردها المحدودة ، وحرية الحركة لا تملكها أمام كابوس التهديد الإيراني . . أزيحوا عنا- بنفوذكم- هذا الكابوس ونحن كفيلون بتدبير المال ، مع وجود الصحة والعافية وحرية الحركة . . ووعد المسئول الأمريكي خيراً . .

تنبؤاتي المتواضعة لسنة ١٩٧٠ أنها- على الصعيد العربي- قد تشهد حالة

إجهاض لقضية فلسطين تشترك الدول الكبرى في إجراء العملية ، وعلى صعيد الخليج قد نشهد ولادة متعسرة لوليد مشوه ، مصاب بثقوب في القلب ، قد يعيش تحت خيمة أوكسجين ، ولكنه لن يملك القدرة على النمو والحياة الطبيعية . .

عن العمل والعمال.. والأحداث الأخيرة

إذا أردنا أن نكون موضوعيين مع تسلسل الأحداث بالنسبة لموجة الإضرابات التي استشرت في البحرين في خلال هذا الأسبوع ، نجد أنها انطلقت من عمال قسم تصليح الطائرات التابع لطيران الخليج ، ثم امتدت لتشمل عمال مستشفى الحكومة ، وتلتها ويمبى وديلونج . . وقبل الدخول في التفاصيل يجدر بنا أن نتساءل عن الأسباب التي أدت لهذه الإضرابات . . وكيف تطورت يوماً بعد يوم؟

المطالب العمالية المألوفة كانت هي الأساس ، وهي مطالب عادلة في معظمها كان يمكن بشيء من التفهم والتفاهم الوصول إلى حلول جذرية لها قبل أن تطفو إلى السطح ، وتأخذ مثل هذا الشكل الذي يمكن أن يكون له تأثيره السيىء على سمعة البلد- التي لا شك في أنها تهم العمال والحكومة- من حيث الاستقرار . . ولعل عقدة العقد في هذه المطالب أنها كانت تضع في البند الأول منها إنشاء نقابة عمالية ، أو السماح بحرية العمل النقابي ، مجرد وجود هذا المطلب الأساس في كل تظلم عمالي كان كفيلاً بإثارة الشكوك في نفوس المسئولين بأن الهدف المستتر وراء المطالب العمالية هو إيجاد أداة ضغط سياسي يتأتى عن طريق تأليف النقابة . . العمال يعتمدون في مطلبهم هذا على شرعية قائمة في قانون العمل تكفل لهم حرية المطالبة بتأليف النقابة ، والمسئولون يقرون بشرعية هذا المطلب ولكنهم يقولون بأن الدولة مقبلة على خطوة تطويرية ضخمة ، وعلى مناخ سياسي متفتح سيكفله

الدستور الذي انتهى من اعداده ، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من تأليف اللجنة التأسيسية لبحثه وإقراره .

وإذا كان الدستور سيكفل جميع هذه الحريات ، ويضع الأسس القانونية لها- مع قرب صدوره- فلا معنى إذن أن يطلب للحكومة أن تتعامل مع هذه الحقوق أو الحريات (بالقطاعي) . . ووجهة نظر الحكومة معقولة ومقبولة لولا أنها أبقت مفاهيمها هذه في نطاق السرية ولم تحاول التفاهم مع العمال- قبل تطور الوضع- لإقناعهم بأن مطلبهم الرئيس سيجيء ضمن أكبر إنجاز تحققه الدولة . . وهو الدستور . .

إذا تجاوزنا عامل عدم الثقة هذا ، الذي يوحي به الإصرار على المطالبة بالعمل النقابي ، فإن مطالب العمال ، على اختلافها مطالب مشروعة ومعقولة كان على المسئولين أن يحاولوا تطويقها ، وتحقيق ما يمكن منها ، قبل أن تتفاقم وتتمكن عوامل اليأس من نفوس العمال .

من هذه المطالب- مثلا- أن عمال طيران الخليج كانوا يطالبون بزيادة أجورهم بنسبة ٢٥٪ ، وأن توفر لهم المواصلات ، وأن تتاح مجالات أكبر من العمل والتدريب على الأعمال الفنية للبحرينيين ، وتحقيق شعار (بحرنة الوظائف) . . كلها مطالب معقولة وعادلة ، كان يمكن البحث معهم فيها بكل جدية وتفهم ، والتوصل إلى حلول يرتضيها الطرفان . . وقس على ذلك المطالب الأخرى التى تقدم بها عمال المستشفيات . . نحن نعرف مثلاً أن هناك رواتب في المستشفى لا تتجاوز الثلاثة والعشرين ديناراً ، أي أنها لا تحقق حتى المستوى الأدنى من الأجور التي ينص عليها قانون العمل ، ناهيك بالتصاعد المخيف في أسعار المواد الاستهلاكية . . فالمطالبة بزيادة الأجور ، والمواصلات ، وبدلات العمل كلها طلبات مشروعة ومعقولة . . ولكن يبقى السؤال الأهم الذي يفوق- في نظرنا- شرعية هذه المطالب ، والذي نرى أن الدولة مسئولة عن أن تجد له الحل المناسب الذي يعيد الثقة إلى النفوس . . ترى كيف يمكن لهؤلاء العمال أن يتفاهموا مع دوائرهم حول هذه المطالب في غيبة التمثيل النقابى؟ هل يكون عليهم أن ينتخبوا عدداً منهم لكى يتصل بالمسئولين في الدائرة ويضع أمامهم هذه المطالب؟ وما هي الضمانات التي يمكن أن تقدم لمثل هؤلاء لئلا ينالهم أي حيف أو تعسف من جراء تقدمهم بهذه المطالب ، وقبولهم الصدارة والمجابهة؟

وما الذي سيحدث إذا لم تصل اللجنة المنتدبة مع صاحب العمل إلى حل

مرض لهم ، حين يرون أن لا مفر من إنذاره إلى أن العمال سيضطرون أن يتوقفوا عن أعمالهم؟ ألا يستطيع صاحب العمل- في مثل هذه الحالة- أن ينفس عن غيظه وأن يلجأ بشتى الوسائل في معاقبة هؤلاء المنتدبين دون أن يكون هناك أصبع مباشرة من الاتهام يمكن أن تشير لهذا التعسف . . في إمكانه- مثلاً- أن يحرم هؤلاء من الترقية ، ومن الزيادة ، وأن ينقلهم إلى أعمال أخرى تقل أهمية عن أعمالهم دون أن تستطيع القوانين منعه من القيام بذلك إذ إن «مصلحة العمل» يمكن أن تذر الغبار على جميع هذه التصرفات؟

وللتدليل على ذلك ، فإن سعادة وزير الصحة لم يستطع أن يقنع مجموعة العمال المضربين في وزارة الصحة بانتداب مجموعة منهم للتفاهم مع الوزارة حول مطالبهم بالرغم من أنه قد تعهد بتقديم استقالته إن أصاب أولئك المنتدبين أية أضرار في أعمالهم أو حرياتهم من جراء قبول هذه المهمة . . إن بناء جسر من الثقة ضروري بين العمال والدولة ، وإذا كانت الدولة لا تقبل الأسس التي يطالب بها العمال لإقامة هذا الجسر فعليها أن تقوم بالبديل ، شريطة أن يكون هذا البديل محيطاً بكل هذه المخاوف والمحاذير التي يخشاها العمال .

بعد هذا لابد من إعطاء كل ذي حق حقه ، ومحاولة التعقيب بشيء من الموضوعية والتجرد على الأحداث العمالية الأخيرة في البحرين .

الذي لا أستطيع أن أفهمه كيف يمكن أن يتحول الإضراب العمالي المنظم ، إلى مظاهرات تجتاح الشوارع ، وتعترض مثل هذا التعبير الاحتجاجي إلى تسرب روح الفوضى إليه . . في مفهومي المتواضع أن الإضراب هو احتجاج رمزي صامت على غبن لحق بموظفي مؤسسة معينة ، ولقد رأى الكثيرون منا ممن زاروا بعض البلدان العربية المتقدمة كيف أن العمال يعتصمون بساحة عملهم ، ويمتنعون عن مزاولة العمل وهم يحملون لافتات تلخص مطالبهم ، ولكنهم لا يتجاوزون مناطق أعمالهم إلى ما عداها من الأماكن . . بل إن بعض أساليب الإضراب تجعل الموظفين يحضرون إلى مكاتبهم ، ويجلسون إليها ، ولكنهم لا يزاولون العمل حتى يستجاب لمطالبهم أو تؤلف اللجان في سبيل الوصول إلى هذه الاستجابة . . صحيح إنه كان على العمال أن يسيروا إلى وزارة العمل وإلى مبنى مجلس الوزراء ، ولكن الصحيح أيضا أن قادة المسيرات كان يجب أن يعرفوا بأن الخروج إلى الشارع معناه فقدان السيطرة على الجماهير ، وأن مستويات الوعي تختلف بين المواطنين ، كما أن الشارع بجميع الفئات

التي يمكن أن تتصل به ، يصبح صيداً سهلاً للمندسين والمغرضين والمشبوهين . . وفي تاريخ الإضرابات السياسية والعمالية في البحرين في خلال العشرين سنة الأخيرة لم تحدث الثغرات ، ولم يضطرب سير النظام إلا بعد الخروج إلى الشارع . .

المهم أننا الآن يجب أن لا نتباكى على اللبن المسكوب ، أو أن ننحي باللائمة على هذا أو ذاك ، ولكننا يجب أن نعيد تقييم أوضاعنا منطلقين من إيمان راسخ منا- حكومة وشعباً- بأن للعمال مطالب مشروعة وعادلة ، وأن المطالبة بهذه الحقوق ظاهرة صحية يجب أن تلقى ما تستحقه من الرعاية والتقدير ، على أن إيماننا هذا يجب أن يكون مقروناً بإيمان راسخ لا يقل عنه أهمية ، وهو أن الاستقرار هو الرأسمال الوحيد لهذا البلد الصغير الذي نعيش فيه ، وأنه ليس في صالح أحد ، أن تجرف البلاد إلى مهامه البلبلة وفقدان النظام ، والفوضى السياسية . العمال يجب أن يدركوا هذه الحقيقة بكل أعماقها وأبعادها ، ولا شك في أنهم مدركون لها- والمسئولون عندنا مطالبون بمزيد من التفتح والتعاطف مع مشاكل العمال ، وآلامهم وآمالهم ، فبمثل هذا التفتح ، والثقة ، والفهم المتبادل ، نستطيع أن نغذ والسير في طريق الاستقرار والازدهار والرخاء .

رعى الله هذا البلد الصغير ، وألهمنا جميعاً وضوح الرؤية والبصيرة لكي نجتاز جميع المنعطفات الخطرة ، بحكمة وروية ودراية ، ونحن نشق طريقنا نحو الأفضل والأحسن يوماً بعد يوم .

مع خالص تقديري للشرطة
.. مطلوب وكلاء نيابة

في عهدنا الاستقلالي الذي بزغ فجره الآن يتعين علينا- لكي نواكب متطلباته- أن نعيد النظر في كثير من أنظمتنا الإدارية التي إن كانت قد قامت بما يتطلبه الحد الأدنى من النظام ، فلا شك في أنها اليوم لن تستطيع أن تسمو إلى ما نصبو إليه من آمال ومطامح تحتمها انطلاقتنا نحو إقامة الدولة العصرية الحديثة .

إن نظامنا الإداري الحالى في حفظ الأمن يتطلب من الشرطة القيام بما يستوجبه الإخلال بالأمن من تحقيقات ، ثم تقديم نتائج هذه التحقيقات إلى الحاكم ليأخذ العدل مجراه في كل قضية مرفوعة ، أي أن الشركة هي التي تقيم القضية الموجودة ، وتحقق فيها ، وتلقي القبض على من تراه ضرورياً من عناصرها ، ثم تقوم بتقديمها إلى المحاكمة وتتولى مهام الادعاء العام في القضية .

ونحن - هنا - لا نريد أن نقلل من دور الشرطة في حفظ الأمن والحفاظ على سلامة المواطنين وراحتهم ، ولكن النظم الحديثة المتبعة في كثير من البلدان المجاورة تجعل من الشرطة- اللهم إلا في الحالات الاستثنائية- جهازاً تنفيذياً محضاً ، وإدارياً صرفاً ، يخضع في جميع الجرائم الكبرى التي تتطلب إلقاء القبض أو التفتيش ، لوزارة العدل . . وكلمة المشرعين في هذا النظام أن رجل القانون- المتمثل في وكيل النيابة- يفهم في الإجراءات القانونية ، وفي تفاصيل الحريات التي يكفلها القانون للمواطن ، وفي الملابسات الإجرائية ، أكثر مما يفهمه رجل الشرطة ، كذلك فإن أوامر إلقاء القبض أو

التفتيش أو الحبس الاحتياطى لا يتم إلا بأمر من وكيل النيابة- الخاضع لوزارة العدل- والذي يتولى تحقيق القضية ، ويقوم بدور المسئول الأول عنها ، ويكيف ادعاءها القانوني ، ويترافع لإثباتها في المحاكم ، ولا يتجاوز دور الشرطة معه غير المعاونة واستعمال أجهزتها الإدارية والفنية لاستكمال تحقيقاته بالشكل القانوني أو الإداري الذي يراه ويحدده .

وعندما استحدث منصب الادعاء العام منذ سنوات ، كان خليقاً به أن يلحق بوزارة العدل ، لا الشرطة ، وأن يتفرع من مكتب المدعي العام وكلاء له في كل منطقة من البلاد يكونون مسئولين عن كل القضايا الجنائية التي تتطلب التحقيق ، ويمثلون السلطة القضائية التي تملك وحدها الحق في إصدار الأمر إلى الشرطة لاتخاذ ما تراه واجباً أن يتخذ من إجراءات حسب تقييمها القانوني للقضية .

الذي يحدث الآن في جريمة قتل- مثلاً- أن تتولى الشرطة التحقيق فيها ، وفي غوامضها ، وأن تقوم بإلقاء القبض على المتهمين ، وتحتجزهم ، وتحقق معهم ، ثم تفرج عن هذا وتقبض على ذاك ، طبقاً لاجتهاداتها الخاصة ، ثم تكيف ادعاءها القانوني وتقدمه إلى المحكمة عن طريق ضباطها الذين مهما قيل في علو كفاءتهم الإدارية ، لا يملكون الثقافة القانونية التي يتطلبها مثل هذا العمل . . أنا لا أدعي بأنني أملك الثقافة القانونية وأستوعبها ، ولكنى أجزم بأن هذا الإجراء المتبع حالياً إجراء لا تقره القوانين السائدة في معظم البلدان العصرية المتحضرة . . وما يمكن أن يقال عن القضايا الجنائية يمكن قوله عن القضايا السياسية ، حيث يملك القسم الخاص سلطة الاعتقال والتفتيش والتحقيق دون توجيه أو إشراف من رجال العدل أو القانون .

أذكر أننى قلت هذا الكلام ، أو مثله ، لسعادة الأستاذ جواد العريض عند توليه منصب الادعاء العام ، وأذكر أيضا أنه اتفق معي على كثير مما أثرته في الحديث معه ، ولقد كان يحاول جهد طاقته آنذاك ، أن يجعل الادعاء العام منفصلا عن الشرطة ، ولكن الزمن لم يحالفه حيث احتواه المنصب الرئاسي- ثم الوزاري- قبل أن يستطيع تحقيق شيء من هذا القبيل . . ومطلوب اليوم من مجلس الوزراء ، ومن وزارة العدل بالتحديد ، أن تسعى لتحقيق هذه الخطوة الإصلاحية الهامة في النظام القضائي والإداري . . ومطلوب من شبابنا القانونيين موافاتنا بتعليقاتهم وآرائهم حول مثل هذا النظام ومقتضياته ، وما يمكن أن يؤديه للعدالة من خدمات .

ومرة أخرى ، مع خالص تقديري وإعجابى بمجهودات الشرطة ، المطلوب وكلاء نيابة لتقنين العلاقة ، والإجراءات ، بين السلطة والمواطنين .

مطلوب وزارة للتجارة والصناعة

أحسنت الحكومة صنعاً بالتدخل للحد من موجة التصاعد المريع في أسعار المواد الأساسية ، ذلك لأن الأمر لو ترك دون هذا التدخل لاستمر هذا التصاعد ، ولتفاقمت شكاوى الناس من هذا الابتزاز الصريح لأموالهم ودخولهم المتواضعة دون رقيب أو حسيب ، ويعلم الله ما يمكن أن يجر هذا كله من مضاعفات على نعمة الاستقرار التي نحاول جهد الطاقة إرساء دعائمها ، لأن (المآسى) والمعاصي تزيل النعم ، كما يقول الحديث الشريف .

إلا أن دور الحكومة في مراقبة الأسعار ، والحد من تصاعدها يجب أن يتجاوز الشكل المظهري الذي يبدو أنها تسير فيه ، إذ إن الاعتماد على التشاور ، وتقصي الأرقام والاستنتاجات من غرفة التجارة ومن الجمارك لا يمكن أن يفي بالغرض الذي تسعى الحكومة الجليلة لتحقيقه . فالغرفة التجارية لا تجنى فائدة من التصدي للحد من تصاعد الأسعار ، وإذا لم يجد إداريوها الأسباب الكافية والمبتكرة لتبرير هذا الارتفاع ، فهم- قطعاً- آخر من يتعاون لإيجاد الحلول الناجعة لوضع حد لتصاعد مصالح التجار الذين يمثل الإداريون الأفاضل قمة المصلحة فيها بحكم ما لديهم من الوكالات والشركات وعضويات مجالس الإدارات ، وكل ما هو آت آت . . أما الجمارك فلا يمكن أن تكون مصدراً للحكم على أسعار البضائع ، ذلك لأن دور الجمارك إحصائي بحت ، ولا يتجاوز دوره (ترسيم) البضائع حسب الأسعار الواردة

في القائمة المقدمة لديه . في الوقت الذي يمكن أن يكون السعر المثبت في تلك القوائم موضوعاً لألف سؤال وسؤال لو أن الجمارك كان من شأنها التدقيق في صحة الأسعار ومقارنتها بالأسعار الماضية . . صحيح إن الجمارك تدقق في الأسعار وتلجأ إلى رفع القيمة الصورية الواردة في القوائم التجارية ، عندما ترى بأن تلك القيمة دون الحد الأدنى لثمن تلك البضاعة ، ولكنها قطعاً لا تناقش التاجر في صحة أرقامه عندما ترى تلك الأرقام فوق الحد الأدنى الذي تعرفه للسعر ، لأن معنى ذلك دفع رسم أعلى ، وتحقيق إيراد أكبر للدولة عن طريق الرسوم .

في رأينا المتواضع أنه قد آن الأوان لوزارة المالية والاقتصاد أو الدولة بمعنى عام ، أن تنشيء إدارة خاصة بالتجارة والصناعة ملحقة بوزارة المالية ، أو برئاسة الوزراء ، يتولى أعباء القيام بمهامها ومسئولياتها شباب أكفياء يستطيعون خلق الجهاز العلمي المدرب على تتبع الخيوط الضبابية التي يتمحك بعض التجار بها لتبرير إثقال كاهل الناس بالأرباح الفاحشة . مكتب كهذا يمكن أن تسند إليه كثير من الاختصاصات التي يثقل بها كاهل وزارة المالية حالياً ، كالسجل التجاري ، ومكتب مقاطعة إسرائيل ، الذي يرأسة الآن تاجر خارج نطاق السلك الحكومي وهو- بالمناسبة- وضع شاذ لا وجود له إلا في البحرين .

إن التجارة والصناعة اليوم هما المنطلق الوحيد أمامنا لبناء دولتنا الحديثة ، فلا بد أن ندعو إلى قيام إدارة خاصة أو حتى وزارة خاصة ، تتعاون مع بقية الوزارات ، لرعاية التجارة وتقنينها ، والحد من عوامل الجشع في بعض أصحابها ، ولخلق قطاع صناعي منتج مفيد نستطيع أن نجعل منه نواة لنهضتنا الصناعية في المقبل من الأيام .

محاضرتان هامتان:
مع فارق الموضوع والهدف

الأسبوع الماضي كان أسبوعاً فكرياً حافلاً، فقد أقام فيه نادي الخريجين ندوة تحدث فيها الصحفي المعروف غسان تويني، كما أقام نادي الروتاري حفله الأسبوعي المعتاد، وتحدث فيه الأستاذ يوسف الشيراوي رئيس دائرة التنمية والخدمات الهندسية عن التنظيمات الإدارية الجديدة.

أما موضوع الأستاذ غسان فقد كان عن أزمة الحكم في البلاد العربية، والأستاذ غسان معروف في الأوساط الصحفية العربية بكونه الداعية الكبرى لطراح سياسة الشعارات، ونبذ الغوغائية، واتباع سياسة عش ودع غيرك يعيش، أو بعبارة أخرى فإن الأستاذ غسان قد اشتهر بالانعطاف والتعاطف مع السياسة الغربية، التي تمثلها الأنظمة التقليدية في البلاد العربية، وهو يعتبر تبعاً لهذا من غلاة المناوئين للأنظمة الثورية أو البروليتاريا العسكرية كما يحلو للبعض أن يسميها.

ولقد ذهبت إلى المحاضرة وأنا على يقين من أنني سأسمع هجوماً شنيعاً على الأنظمة اليسارية، وتمجيداً صارخاً لليمين، إلا أنني- والحق أقول- دهشت من التزام الأستاذ المحاضر لطابع الفكرة الموضوعية في محاضرته، فلقد نجح في أن يجعل محور الارتكاز فيها «الإنسان العربي» الذي يحمل المعول والسكين، ليدخل بهما إلى عصر الذرة والفضاء والصواريخ- نقطة الارتكاز في المحاضرة كانت تدور حول حاجة هذا الإنسان إلى إعادة بناء نفسه من الداخل طبقاً لمقاييس الحضارة العصرية، لا

طبقا لمفاهيمه وتقاليده المتوارثة، وهي حاجة تمليها- وبكل شدة- نوعية التحديات التي يلاقيها، سواء من إسرائيل أو من الاستعمار.. تحديات أعداء الأمة العربية اليوم لا تكمن- في نظره- في الخلاص من الاستعمار فحسب، ولكن في معركة بناء تتناول تكويناً جديداً للشخصية العربية قوامها أفكار وقيم تنبع من صميم أبعاد التحديات التي يعيش في خضمها، ويكتوي بنارها، والتي يقارعها اليوم بمفاهيم بالية تتفتت أمام صخرة الواقع وقسوته.. التاريخ في نظره ليس الحلية الأثرية الثمينة التي نفتح عنها الخزائن، وننفض عنها الغبار لنري السياح روعة أمجاد الأجداد، ذلك ليس تاريخاً، وإنما هو «دكان للتحف» ليس لنا في ملكيته إلا دور عارضة الأزياء التي تبهر الرائين بالحرير والفراء الثمين، ثم ترجع بعد انتهاء العرض، إلى ارتداء بدلتها الكتانية في واقعها المعاش!..

التاريخ الصحيح هو ما تصنعه أنت لا ما صنعه لك غيرك مهما كان هذا الغير قريبا منك..

لنتصور البلاد العربية شخصاً قابعاً في حجرة، جسم هذا الشخص يعلوه رأس كبير يمثل «الحكم» ولنتصور أن أمام باب الغرفة حاجباً يشترط فيمن يريد الوصول إلى رأس ذلك الشخص، أن يكون على علم بالحساب.. هل تتصورون معي كم من الحكام العرب يستطيع أن يقنع ذلك الحاجب بأهليته للدخول لأن عنده علم بالحساب؟..

ويخلص المحاضر من هذا إلى القول أن علة العلل في أزمة الحكم هي أننا نجهل علم الحساب (وهو يرمز بذلك للعلم والتكنولوجيا).

لعل هذا التلخيص السريع لأفكار المحاضرة يفقدها كثيراً من الروعة، وكم كان بودي لو استطعت تقديم فقرات كاملة من أفكار المحاضر، ولكن عذري هو أني أستعين بالذاكرة، وحدها، وهي ليست بخير معين خصوصاً وأنه قد مضى الآن على تلك المحاضرة القيمة قرابة الأسبوع.

أما المحاضرة الثانية للاستاذ الشيراوي، فقد كانت عن التنظيمات الجديدة، وهو موضوع مشوق اجتذب كثيراً من الأجانب حتى لقد غصت قاعة الطعام في فندق الخليج- على سعتها- بالحاضرين خصوصاً وأن المتحدث هو أحد أركان التنظيم الجديد.

استعرض الأستاذ الشيراوي كيف بدأت التنظيمات الإدارية في البحرين سنة

١٩٢٦ بمرسوم أصدره المغفور له الشيخ حمد بن عيسى حاكم البحرين آنذاك ، يعين بمقتضاه المستر بلجريف مستشاراً له لتنظيم الدوائر الحكومية ، وكيف أن كل إجراءات التنظيم اقتضت إرسال نسخة من المرسوم إلى الجمارك والآخر إلى البلدية «وهما أهم دائرتين في ذلك الوقت» . ثم يتطرق بعد ذلك إلى الحقبة الثانية من التنظيم حين أصدر المغفور له الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في سنة ١٩٥٦ مراسيم بإنشاء المجلس الإداري ، ومجالس الصحة والمعارف والبلديات التي لا تزال قائمة حتى الآن ، وكان خاتمتها إنشاء مجلس الدولة الجديد في عهد صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .

ولعل أهم ما ورد في المحاضرة هو ما أورده الأستاذ المحاضر عن التوجيه السامي الذي وجهه عظمة حاكم البلاد لأعضاء مجلس الدولة الجديد ، و الذي يدعوهم فيه إلى العمل الجاد لتحقيق آمال الشعب وأمانيه في الرفاهية والرخاء . .

المحاضرة ناجحة من حيث كونها وسيلة لتعريف الأجانب بما مرت به البحرين من مراحل في التنظيم ، وما واكب ذلك من تطور في البلاد ، وهي حقيقة قد تكون مجهولة لكثير من الأجانب إلا أنها لا تخفى على أحد من المواطنين . . كما أن الأستاذ المحاضر قد تحاشى الرد على الأسئلة الموضوعية التي تدور في خلد الناس ، عما يعتزم المجلس القيام به من خطوات لتحقيق المشاركة الشعبية ، فقد رد على ذلك بقوله إن السؤال عن هذا الموضوع يمكن أن يوجه بعد سنين ، أي بما يعني أن السؤال سابق لأوانه ، وأنه يجب أن يترك المجال للمجلس لكي يعمل ، ومن ثم يسأل ، بعد مرور الوقت الكافي ، عما حققه من إنجازات .

ولنا موعد مع الأستاذ الشيراوي بعد مرور الوقت الكافي الذي يبغيه .

لقطات على هامش الزيارة..

* في مقابلة سمو رئيس الوزراء لسيادة رئيس الجمهورية أنور السادات قال سموه : أنا سعيد بوجودي في مصر لأني لم أرها منذ ٢٠ عاماً . . فرد عليه الرئيس المصرى بقوله : ما شاء الله أنت لا تزال شاباً مش عجوز زيي . . فرد عليه سمو رئيس الوزراء قائلاً : بالعكس ، كنت على وشك ان أقول لسيادتك بأنك لم تتغير منذ أن رأيناك في سنة ٥٥ ، وأنك ما شاء الله في شباب متجدد . .
* عندما قدم سمو رئيس الوزراء سيفاً وخنجراً ذهبيين للرئيس أنور السادات قدمهما بقوله إنها هدية للذكرى . فرد عليه الرئيس المصرى شاكراً وضاحكاً : لقد تسلمنا أثمن وأجمل هدية منكم عندما أعلنتم الاستقلال . .
* قال الرئيس المصرى لسمو رئيس الوزراء : قل لسمو أمير البحرين بأنى حزعل منه إذا مر في طريقه إلى أوربا ولم ينزل لدينا ولو يوماً واحداً . . فرد عليه رئيس الوزراء ، بقوله : سيسعد سمو الأمير ويسره أن يزوركم في أي وقت . ولكن متى ستزوره أنت؟ فقال الرئيس المصري . . والله أنا أملي أن أقوم بالزيارة ، ولكنك تعرف ظروف المعركة التي نمر بها ، ولكن ثق أي مشتاق للمنامة- هكذا قالها- ولن أتردد في القيام بالزيارة عندما تحين الفرصة . . ثم استأنف قائلاً : نحن ليس بيننا بروتوكول ولا رسميات هذه بلدكم وتلك بلدنا . .
* سفيرنا في القاهرة الأستاذ تقي البحارنه لا يكاد يحك رأسه من كثرة المشاغل

والاجتماعات في الجامعة العربية . . بالمناسبة السفير سيعود إلى البحرين ثم يسافر مرة أخرى إلى القاهرة لتقديم أوراق اعتماده . وهو يبحث الآن عن فيلا تليق كمقر للسفارة .

* شركة بي . أو . أى . سي . احتفت بوجود وفد البحرين في طائرتها فقدمت قائمة طعام شرقية خاصة مطبوعة بالعربية ، وتحمل اسم سمو رئيس الوزراء بخط ديواني جميل . . كانت تحية رقيقة من الشركة ، لم توفق لها رصيفتها التى نقلتنا إلى القاهرة من بيروت وبالعكس .

«ابن الساحل» يتحدث عن «طبخة الساحل»

ابن الساحل ، الذي سبق أن أدلى برأيه في مشاكل الخليج والساحل منذ بدء المساعى [illegible] اليوم ليسجل في رسالته رأياً جديداً في «الطبخة» التي بدأت روا[illegible] من «جنوب الخليج» .

499

«محمود»

أخي رئيس التحرير .

دعاني لمعاودة الكتابة إليك- والعود أحمد كما يقولون- ما قرأته لك في العدد الماضي عن حاسة الشم الحادة التي هدتك إلى (طبخة) قادمة من الجنوب ، بدأت روائح شياطها تعج بها الخياشيم . . وقد أوحت لي خاطرتك تلك بخواطر قصيرة عن الطبخ والطباخين والمطابخ ، في مجالات السياسة العالمية ، يسرنى أن أقدمها لك (مطبوخة) في السطور التالية .

الطبخات اليوم- يا صديقي- كثيرة ، تتفاوت روائحها ، وفيتاميناتها بتفاوت قدرة الطباخين ، ومهارتهم ، على جعلها مستساغة ، شهية ، لذة للآكلين . . وكما تتفاوت هذه الطبخات في الطعم والمذاق ، فكذلك هي تتفاوت في الحجم والنوعية ، أو في الكم والكيف كما يقول المتحذلقون .

الطبخات التي لا تطيقها أمعاء أبناء الخليج الهشة الضعيفة ، المتعودة على

قصعات الرز والهامور والصافي ، يمكن أن تهضمها أمعاء الشعوب المطلة أرضها على البحر المتوسط ، كمصر وسوريا ولبنان والأردن ، حيث لا تزال الأطباق الدسمة الثقيلة المتوارثة من المطبخ التركي كالضولة والكوارع هي سيدة الوجبات هناك . وما لا تستطيع الأمعاء العربية كلها هضمه ، يمكن أن يكون لقمة هنية مريئة لدى شعوب الشرق الأقصى ، ذوي الأمعاء التى تتلوى مع تلوى الثعابين والفيران التي يزدرونها ويحلون عليها بالبيض الفاسد وهم يتلمظون! . .

السياسة يا أخي مطبخ كبير ، يديره طباخون مهرة ، يعرفون كيف يسيلون لعاب كل من تسوقه رجلاه أو أمعاؤه ، لارتياد مطعمهم . وهم من المهارة بحيث يجعلونك تدفع الثمن حتى للوجبة التى يأكلها غيرك ، بل إنهم قد يستغفلونك حتى إلى درجة دفع البقشيش عن الوجبة التي نعمت بها أمعاء خصمك أو عدوك ، وأنت ترقبه يتكرع ويتجشأ بكل سعادة وسرور .

خذ - مثلا - المطبخ العالمي لقضية فلسطين ، كمثل صارخ لما يمكن أن يقوم به الطهاة المهرة من إشباع غيرك على حسابك ، مع قيامك بدفع الثمن وفوقه البقشيش . . وخذ قضية أخرى كقضية روديسيا ، فمع أنها تختلف عن قضية فلسطين في الشكل ، ولكنها تتفق معها في المضمون .

فالمطلوب من سكان روديسيا الأصليين هناك أن يوفروا للبيض كل شيء ، وأن يتركوا لأنفسهم لا شيء ، بمعنى أن الطباخين يريدون منهم أن يهيئوا كل عناصر الوجبة الدسمة اللذيذة للبيض ، ولا يقومون عنهم بدفع الثمن فحسب ، بل إن عليهم أيضاً أن يقوموا بدور (السفرجى) في تقديم الأكل بالإضافة إلى كل شيء . . وعلى هذه الطبخات والمطابخ تستطيع أن تقيس كل القضايا المعاصرة ، قد تختلف عن بعضها في القليل ولكنها تتلاقى كلها في الهدف الكبير . . طباخ ماهر ، وشعوب جاهلة أو مستضعفة ، تكد وتكدح لتقدم عناصر الوجبات التي يطعم بها الطباخ جيوش الأصهار والمحاسيب .

وإذا جئنا إلى الطبخة التى فاح ريح شياطها في جنوب الخليج ، وهى طبخة ينقصها في اعتقادي الطاهي ، فإني أستطيع أن ألخّصها لك في الأسطر التالية :

عندما قامت المساعى لإقامة الاتحاد بين الإمارات التسع برز عاملان هامان أطاحا بكل المنجزات التمهيدية التي توصل إليها الحكام في اجتماعاتهم المتكرر .

العامل الأول كان الريبة التقليدية المتأصلة في نفوس حكام الساحل ، والمتوارثة

من بعضهم . والعامل الثاني بروز التهديد الإيراني للبحرين بشكل لم يتحمل وطأته الحكام الذين تعودوا من بريطانيا أن تفكر لهم كلما جابهتهم مشكلة مستعصية . . أما العامل الأول فلا سبيل للتغلب عليه . ذلك لأنه طبع نفسى متأصل لا فائدة لأى تطبع في علاجه ، إذن فلا ضير من بقائه ، ولا ضير على الاتحاد أن يقوم دون التغلب عليه ، أما العامل الثاني فكان هو القشة التي قصمت ظهر البعير ، أو الصخرة التي أوهت قرون الناطحين . . وبدون الإطالة عليك ، فإن تكتيك الطباخين ، كان يقضي بصد نفس البحرين لكى تكف يدها عن تناول الوجبة . . تارة كانوا يلقون إليها بفتات المائدة ، كى تتعفف وتتقزز ، وطوراً كان ينظر إليها بعين يمكن أن تفسر بأى شيء إلا بكونها دعوة للاشتراك في الوجبة ، ولكن البحرين كانت أدهى وأذكى- بل وأخبث- من أن يزحزحها تكتيك الطباخين عن إيمانها بضرورة تذوق الوجبة ، مهما كان مزاج الطباخين .

اليوم وأمام عناد البحرين وإصرارها ، سيضطر الطباخون إلى إعداد وجبة خاصة ، وإلى تطبيق نظام المطاعم العنصرى المعروف في أمريكا حيث توضع لوحة على با ب المطعم تقول : ممنوع دخول الملونين . . مع فارق أن اللوحة التى ستجابهكم سيكون مكتوب عليها : «ممنوع دخول بلدان الخليج . . الطبخة لبلدان الساحل فقط» . .

اللهم هل بلغت؟!

أخوكم
ابن الساحل

كلمة لا بد منها
معنى قبول البحرين في هيئة الأمم المتحدة

تم أمس قبول البحرين عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وقدم مندوبها الدائم في الهيئة الدولية ، الدكتور سلمان الصفار أوراق اعتماده لسكرتيرها العام ، وبذلك أصبحت البحرين عضواً تاماً في هذه المنظمة الدولية لها ما لبقية أعضائها من حقوق ، وعليها ما عليهم من التزامات وواجبات .

وما يمكن أن تستفيد منه البحرين ، بعد انضمامها إلى المنظمة الدولية ، لا يحده حدود في مختلف المجالات ، فالمنظمة تقدم لأعضائها كثيراً من الخدمات العلمية والفنية التى لا شك في أننا نحتاج إلى كثير منها في مسيرتنا التطويرية الحاضرة .

فاقتصادنا– مثلا– لا يمكن أن يظل معتمداً على النزر اليسير من الدخل البترولى الذي لا تواكبه صناعات بديلة على مستوى متطلباتنا الاقتصادية الملحة . ولا شك في أن وزارة التنمية ستستفيد من الطاقات والإمكانيات التى يمكن أن تقدمها المنظمة للقيام ، بالتعاون معها ، بالدراسات اللازمة لإيجاد هذا البديل . وما يمكن أن يقال عن مشاريع التنمية يمكن أن يقال أيضا عن مختلف المرافق الأخرى التى تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فيها لتسمو إلى مستوى التحرك الجديد الذي تقبل عليه البلاد ، فأنظمة العمل ، والبلديات ، والزراعة ، وما إليها ، كلها في حاجة إلى إعادة النظر والتنظيم لكى نسير على أسس عصرية مشبعة بروح التطور والمجاراة للأنظمة العالمية الحديثة ، وخبرات خبراء هيئة الأمم تقدمها المنظمة مجاناً للدول الأعضاء إذا طلب منها ذلك .

إن انضمامنا لهيئة الأمم المتحدة ليس كسباً سياسياً فحسب ، بل هو كسب علمي وفني للاستفادة من الطاقات الخلاقة المتوافرة في المنظمة ، لتطوير أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية لكي تكون على مستوى العمل المطول من الدولة الجديدة والذي يجب أن يكون رائدها في جميع تحركاتها المقبلة كدولة حديثة تسعى لجعل نفسها نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه العلم والخبرة والعمل . .

بريطانيا.. مالها وما عليها في الساحل

التقسيم السياسي الموجود اليوم في الساحل العربي تقسيم تأباه طبيعة الأشياء ، ويتجافى مع الواقع الجغرافي لهذه المنطقة الحساسة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخها . . ولعله ليس بخاف أن التقسيم المذكور لم يجىء إلا نتيجة للسيطرة البريطانية على الساحل منذ سنة ١٨٢٠ حين أقطعت كل شيخ من شيوخ القبائل قطعة الأرض التي يحكمها وقيدته معها بمعاهداتها المشهورة التي تعهد المشايخ فيها «بعدم الدخول في قرار ولا محاولة مع أحد سوى الدولة البهية ، وبغير رضاها لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكي وكيل عن دولة سوى دولة إنجلترا ، وأبدا لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطي للتصرف بنوع ما شيئاً من ملكي لأحد إلا لإنجلترا» .

هذه المعاهدات البالية ، مع الجهل المتفشي في المنطقة آنذاك أعطى بريطانيا اليد المطلقة في إدارة شئون الساحل ، وجعل منها القوة السياسية الوحيدة التي يمكن أن تكون ذات أثر في تطوير المشيخات ، أو على الأقل توحيدها ضمن إطار نظام موحد يزيل الحدود الوهمية التي رسمتها أيد عابثة ، وتركتها أشبه ما تكون بلعبة الخطوط المتشابكة التي تنشر في المجلات للتسلية وقتل الوقت ، منها بالحدود الرسمية المتعارف عليها بين الدول .

نقول بريطانيا لم تسع من خلال سيطرتها على الساحل ، منذ أكثر من قرن من الزمان ، إلى تطوير الأنظمة السائدة في هذه المشيخات ، أو توحيد حدودها المتشابكة ،

ربما لأن مصلحتها الخاصة كانت تدعوها للإبقاء على تلك الأوضاع ، لكي تمارس نفوذها من خلال ذلك التأخر والتفكك . . ولسنا الآن في معرض المؤاخذة أو اللوم على ما كان يجب على بريطانيا أن تقوم به حينذاك ، لأننا لا نتوقع من أية قوة دخيلة على أي بلد أن تعمل لمصلحة البلد الذي تحل به لمجرد سواد عيون أبنائه ، أو لأن الواجب الإنساني ، أو الضمير ، يدعوها للعمل لمثل هذه المصلحة ، ذلك لأنه إذا كان لمثل هذه الكلمات معنى في قاموس الأخلاق والفضائل ، فهي قطعاً لا تحمل ظلاً لهذه المعاني في قاموس السياسة ، وهو القاموس الوحيد الذي كانت بريطانيا تستقي منه المعاني في خلال فترة نفوذها في الساحل! .

لذلك ، فإننا حين نخاطب اليوم بريطانيا ، لا نحاول أن نبكى معها على اللبن المسكوب ، ولا ندخل معها في عتاب على ما كان وما يجب أن يكون خلال فترة نفوذها الطاغي في الساحل العربي ، ولكننا نريد أن نتحدث معها بلغة المصالح ، وبها وحدها ، وهي اللغة الوحيدة التي يمكن أن يقرأها أصدقاؤنا البريطانيون دون أن تثير منهم ابتسامة السخرية والاستخفاف بما يقرأون .

لغة المصالح تقول بأن مسقط وعمان والساحل العربي منهما يشكلان نقطة الارتكاز في الثروة البترولية المتدفقة من المنطقة ، وأن أي فوضى أو عدم استقرار في أي رقعة من هذه البلدان كفيل بدحرجة هذه المصالح إلى أقصى اليسار ، وهي الجهة التي لا نظن أن بريطانيا ترغب في التعامل معها ، لا لكونها يسارية فحسب ، وإنما لأن مفاهيم اليسار ، واتجاهاته ، وأبعاده ، لا يمكن أن تكون متلائمة مع متطلبات اليمين ، الذي تمثله بريطانيا ، والغرب معها وأساليبه في العمل .

الخطر اليسارى الذي يهدد مسقط وعمان وساحلهما ، يأتي من ناحيتين اثنتين ، تأتى إحداهما نتيجة للثانية . . أما الأولى وهى الأهم- فهى الأوضاع البالية السائدة اليوم في مسقط ، تحت ظل الحكم الأوتوقراطى الذي يمارسه سلطان مسقط وعمان على شعبه المغلوب على أمره . . ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا بأن نظام الحكم السائد اليوم في مسقط لم تسمع به البشرية حتى في أحط عصور انحدارها ، وأن الاستمرار في دعم هذا النظام ، يشكل وصمة عار يجب أن تجلوها بريطانيا عن جبينها إن أرادت - حقا- أن تحفظ مصالحها في هذه الرقعة البترولية ، وأن تبدأ سياسة التعاطف مع الأمانى القومية لشعوب هذه المنطقة ، ولست أظنني في حاجة لضرب الأمثال ، فإن آلاف المشردين من أبناء عمان في منطقة الساحل والخليج ، والذين يعيشون على

فتات الموائد وكفاف العيش ، بينما يتدفق البترول أنهاراً في بلادهم ، لخير دليل على السياسة «الرشيدة» التي تدار بها دفة الأمور في بلادهم .

أما الناحية الأخرى ، فهي موجة المد الاشتراكى الزاحفة من الجنوب ، ولا شك في أن الأوضاع السائدة في مسقط اليوم تشكل أكثر من الحرارة اللازمة لفقس هذه المبادىء ونموها طبقاً لمبدأ أن الغريق لا يخاف من البلل ، وأن من لا يملك شيئاً لا يخاف على ضياع شيء منه ، بل لعل الناس هناك يؤمنون بأن المد الاشتراكي- مهما كان سيئاً- فلن يكون أسوأ من حالهم اليوم ، وبمجرد أن يطغى هذا المد على مسقط فقل على الساحل ، والخليج ، السلام! . .

وماذا يكون الحل إذن؟ . . هنا نترك للغة المصالح أن تتكلم ، ونترك لعباقرة الوايت هول ، ومفكريها ، أن يسبقوا الأحداث ، ويوحدوا الساحل العربي في نطاق دولة متكاملة تنفض عن كاهلها أثقال حدود لعبة الخطوط المتشابكة ، وتكون على استعداد لاستيعاب كل مسقط وعمان عند الاقتضاء . .

سياط..

كنت أتمنى لسياط هذا العدد أن تكون من الحرير الناعم بعد أن كانت من الجلد في العدد السابق ، لأحقق التناسق في الجمع بين الجد والدعابة ، ولكن مصائبنا في هذا المجتمع الهزيل أخطر من أن نحاول علاجها بالدعابة العابرة أو لمس الرقيق .

وليس أمامي سوى أن أضيف إلى ضفيرة السوط ضفائر أخرى من الجلد الخشن المعقد ، تتسق آثارها ومجرمي الباب في هذا العدد : قابلته يتثنى في مشيته ، ويتمخطر ، وقد ضيق أثوابه ، ولمع شعره ، وضمخ أردانه بالعطور! . . وحسبته امرأة في ثوب رجل لولا بقية من معالم الرجولة تأبى إلا البروز في آثار موسى حاولت- عبثاً اجتثاث الشعر من الجذور في وجه تكاثفت أنواع (الكريم) على صقله وتلميعه . . ودنوت من هذا المخلوق لأستشف ما وراء هذه الشخصية (المائعة) ، وحادثته فأخذ يتكلف الطراوة والخفوت في صوته ليوفق بينه ومظهر الأنوثة فيه . . وانطلق يلوك الكلمات بين شفتيه في تنغيم وإيقاع ويحرك يديه بين الفينة والأخرى حركات تعجز عن إتيانها أقدم اللواتى يخلعن ملابسهن بالجملة ويرتدينها بالتقسيط!!

وارتسم على جانب شفتي شبح ابتسامة حاولت أن أجعلها أقصى ما أستطيع من الأسى والرثاء . . الأسى لآمالنا التى نضعها بين يدي أمثال هذا الشاب الرقيع ، والرثاء للشباب المكافح العف يشوه وجوده ويشاركه اسمه أمثال هذا المأفون اللقيط .

هذه الفئة من الشباب سم بطيء يفتك في جسم الأمة ، وسوس ينخر في

مقوماتها ، وليس ببعيد أن يتحقق ما نخشاه فيأتى الجيل الجديد مشبعاً بهذه الروح مقتدياً بأولئك الرقعاء . . وهناك تكون الطامة . . وويل لنا يوم يكون شبابنا من عشاق العطور والانغماس في الفجور ، وويل لنا من ذلك الفراغ الرهيب والظلمة الحلولكة في عقول هذا القطيع الضال وقد فقد أهم مميزات الشباب العامل .

حاربوا هؤلاء الإمعات المخنثين فوجودهم سبة في تاريخ الشباب ووصمة في جبين الأمة ، وربوا أبناءكم على أسس من الرجولة الحقة لتكفلوا للأمة شباباً يدك الجبال ويحطم الأغلال . . شباباً يحمل نبراس النهضة بسواعد فتية عمادها الإخلاص وسندها نفوس مشبعة بالرجولة والإيمان .

سياط

تاجر معروف روى لي أن الجمارك لا تزال تحتسب نسبة اثنين في المئة في الرسوم الجمركية على السمن لمصلحة البلديات . . ويمضى التاجر فيقول بأنه يفهم أن يكون هناك نصيب للبلديات في رسوم الفواكه أو الخضار التي تباع في المزاد في السوق الحكومية ، ولكن السمن ، ما دخل البلديات فيه وكيف نعلل انفراده - من بين جميع الأطعمة - بهذه النسبة الخاصة بالبلديات؟ . . إذا كانت الفكرة إيجاد مورد للبلديات عن طريق فرض هذه النسبة ، فلماذا يكون السمن بالتحديد ولا سواه من بين جميع مواد الأطعمة؟ .

ويمضى التاجر في تعليله : لعل السبب يعود إلى أن البدو كانوا يجيئون في الماضى بالسمن معهم من المراعي خارج البحرين ويبيعونه في المزاد- كالخضار والفواكه اليوم- في الأراضى الحكومية- فكانت البلدية تتقاضى منهم هذه النسبة لاستعمالهم أرض المزاد العام في السوق ، أو لعل الحكومة قد ارتأت- عند إنشاء البلدية- أن تدعمها بمثل هذا الرسم لكى تستطيع أن تقوم بواجباتها مثل وجود إيرادات الجباية العامة من البيوت والدكاكين . . ومهما كان الأصل فالمهم بأن الرسم لا يزال باقياً على السمن من دون سائرالأطعمة . ولعل الدولة لا تدرى- بمرور الزمن- عن وجود مثل هذا الرسم الشاذ عليه . .

ذكرتنى هذه الحادثة بقصة تروى عن ملكة بريطانيا الأم- اليزابيث- بأنها كانت

ترى في أحد ممرات قصرها حارساً شاكي السلاح ليل نهار دون أن تفهم السبب في وجوده في مثل ذلك المكان من القصر . . فلما طلبت من موظفي البلاط استقصاء سبب وجودة اتضح أنه كان في ذلك المكان من القصر مكتب الملكة فكتوريا ، سنة ١٨٧٣ وكان هناك حارس يحرس باب المكتب . . وهدم القصر وتبدل المكتب وانتقل إلى أماكن عدة ، وجاء ملوك وملوك بعد فكتوريا ، وبقي الحارس في موضعه منسياً دون أن يفهم أحد سبب وجوده . . ألا ترون أن هناك تناسقاً عجيباً بين حارس مكتب فكتوريا وبقائه طيلة قرن من الزمان ، وبقاء رسم الدهن الخاص بالبلديات نسياً منسياً طيلة هذه السنين؟ وعش رجباً تر عجباً كما يقولون!!

سياط

المخالفات الخطرة التي بدأت التحقيقات تكشف عنها في إدارة السجل العقاري ، وقبلها الاختلاسات التي حدثت في بعض الدوائر والبلديات ، وما يوجد الآن من مخالفات خطرة في كثير من الدوائر الأخرى التي لم تهب عليها رياح التحقيق بعد ، تدعونا إلى مطالبة الدولة بأن تنظر إلى الموضوع بعين الجد والمسئولية ، وأن تعتبر الفساد الذي كشفت التحقيقات عنه ظاهرة عامة موجودة في كثير من الدوائر التي لها علاقة بمصالح المواطنين وشئونهم الحياتية ، وليست مقصورة على الدوائر التي تناولتها التحقيقات الأخيرة .

وإدراك الدولة لهذه الحقيقة يستدعي منها أن تنظر إلى الموضوع ككل لا يتجزأ أي أن علاجها لمثل هذه الحالات يجب أن لا يتناولها حسب وقوعها ، وإنما يجب وضع حل جذرى لها يكون كفيلاً بتطويقها قبل وقوعها ، أو أن يكون العلاج على مستوى يستطيع ملاحقة مثل هذه الأخطاء واكتشافها عند وقوعها ، وذلك عن طريق دقة النظام الذي يجب أن يوضع لاكتشاف مثل هذه المخالفات .

والنظام الذي ندعو الدولة إلى استنانه ووضعه موضع التنفيذ هو «الرقابة الإدارية» أو «الهيئة التفتيشية العليا» وليس ضرورياً أن يكون أعضاء هذا الجهاز من الموظفين الخاضعين لنفوذ إحدى الدوائر في الدولة ، وإنما يجب أن يكون هذا الجهاز مستقلاً عن جميع الدوائر لا يخضع في توجيهاته أو تحركاته إلا لرئيس الوزراء

شخصياً حتى يكون في مأمن من أي نفوذ أدبي لأية جهة من الجهات ذات المصلحة في عرقلة أعمال التفتيش الإداري لأي سبب من الأسباب . . كما أن العاملين في هذا الجهاز يجب أن يكونوا من ذوى القدرة والكفاءة ، والنزاهة التي يجب أن تكون السمة المميزة للعاملين فيه . . ولضمان فعالية مثل هذا الجهاز يجب إعطاؤه الصلاحيات المطلقة للقيام بالتفتيش الإداري على أية دائرة أو وزارة في أي وقت من الأوقات ، ودون إبداء الدواعي أو الأسباب .

إن وجود جهاز فعال مثل هذا كفيل باكتشاف كثير من المخالفات التي لا بد أنها الآن تمارس في كثير من الدوائر ، إما بحسن نية ، أو بغرض الكسب الحرام من أموال الدولة التي يمارس بعض رؤساء الدوائر فيها أعمالهم ، وكأن دائرتهم ضيعة خاصة بهم أو إرث انحدر إليهم من الآباء والأجداد . .

سياط

هناك فئات من شبابنا تعاني آثار نقص خطر . . .

فئات جنت عليها قراءاتها الهزيلة في المجلات والكتب التي تنهال من مطابع «دار الهلال» وأمثالها ، فتشبعت أفكارها بما تحويه من سموم ، وأصبحت أعمالها مرآة لما استقر في تلافيف تلك الأدمغة اليافعة من رقاعة وسخف . . وإنك لتتصفح تلك المجلات- الرائجة بينهم- فسترى فيها فراغا واسعاً ، بل لا تكاد ترى فيها سوى الفراغ والخواء! وتجهد نفسك في تصيد زاد فكري- أو ما هو شبيه به- بين تلك الأوراق الصقيلة فيرتد إليك النظر خاسئاً ، وتصدم بخيبة أمل مريرة في شبابنا الذي يتهافت على غطاء المائدة المزخرف قبل أن ينظر ما عليه من الزاد!

وكنتيجة لإقبال الشباب على هذه الوريقات التافهة انحط مستوى التفكير ، وأصبحت ثقافة الشاب منحصرة في بضعة آراء تافهة في الفن والقصة يلوكها من بين ما تعج به الصحافة المصرية التي سموها حديثة وهي ليست في القديم أو الحديث من الفكر في شيء! .

أيها الشباب . . إن وطنكم يدعوكم أن تقيموا دعائم النهضة على أساس من الفكر الرصين والرأى الناضج . . الفكر الذي أمد أوربا بعبقريته فاستضاءت بنوره واقتبست منه أسسا تدعم نهضتها الحديثة . ولعمري إنه لمدى لست أخالكم ببالغيه ما لم تتجهوا في مطالعاتكم إلى الأدب الرصين وتنبذوا هذه النفايات التي تغرقنا بها

الصحف المرتزقة . وإلى أن توجهوا أنفسكم نحو الثقافة الحقة وترسموا بأيديكم طريق الوصول للنهضة المنشودة ، أرى من واجبي أن أرفع السوط لأهوي به على عقولكم إن صح للسوط أن يؤثر في العقول!

صوت البحرين- العدد ٤- ربيع الثاني ١٣٧٠- السنة الأولى

تعليقات... وآراء

صوت سيدة

بالأمس القريب وقف متحدث يخطب في مكان تنازعت أرجاءه كرة التنس والطاولة والبتة وسمي مجازاً بالنادي . . عجت قاعاته بلحوم مترفة مترجرجة تتدلى زوائدها حين تقوم وتتفرطح حين تقعد ، من تلك الفئة التي كانت ولا تزال عالة على الشعب بل غصة في حلقه . . وقف ذلك الخطب ، لا الخطيب ، بين تلك الكتل المترهلة من الشحم واللحم ، فتكرع وتجشأ ثم قاء ، ويا لنتن الحديث عن القيء ، ويا لحرجي وأنا أشغل القارىء بفقاعات التافهين والفارغين . . قال سحبان عصره ووائل زمانه ، بعد أن زحف على بطنه تحت أقدام دائنسيه ، ومرغ وجهه الشائه بعصارة دهون أسياده من ذوى الشحم واللحم والفراغ ، قال : «لقد كان من عوامل التفرقة الطائفية عندنا هذه الصحف الصفراء التي لا تنى توسع الهوة بين الطائفتين بما تنشره من سموم» . . وأريد من القارىء- مرة أخرى- أن يتجاوز ويصفح ويصحب الخطب أو الخطيب معى لنرى إن كان يعرف ما يريد أن يقول ، أو أنه بعيد عن العرفان والإرادة ، وأنه أملى هذه العبارة ليرددها بصوت سيده؟

ينعت الخطيب صحف البحرين بأنها صحافة صفراء ، وأنها كانت سبباً في خلق الطائفية أو تفاقمها . . وإذا افترضنا جدلاً بأن الخطيب الناعق يفهم الصحافة- وهذا مستحيل نتجاوز عنه- فإننى أتحدى أنه يفهم معنى الصفرة في غير معناها

المألوف في الألوان ، ولكن العبارة قد كتبت أو أمليت عليه هكذا ولا بأس من أن ينفخ أوداجه ليتقيأ بها كما أراد أن يورطه بها أسياده والمتقنعون به . . أما أن صحافتنا لا تني توسع هذه الطائفية ، فهذا كلام أشر ما فيه أنه مضحك وأنه وقح ، إذ يعرف تاريخ الصحافة في البحرين- إن كان للصحافة تاريخ قبل صوت البحرين والقافلة- حملة قوية مركزة شنتها صحيفة وتعرضت هى ومحرروها للعنت والعداء من جراء تلك الحملة مثلما تعرضت صوت البحرين والقافلة من حملتهما على الطائفية والطائفيين ودعوتها للوحدة والإخاء ، وهذا كلام لا ندعيه ولا نموه به بل نترك الحكم فيه إلى القارىء الكريم .

بقي أن نقول كلمة إلى الخطب أو الخطيب . . إن الفقاعات لا تبقى بل هى لا تكاد تطفو إلا لتزول . وأنت كخطيب أو أديب أو شاعر مع احترامنا لشخصك . . لست الإ فقاعة أو أقل قليلا ، ولعلك لا تزال تذكر أن شعرك الذي تزنه بأعواد الكبريت قد لاقى موضع القبول عندنا . . في سلة للمهملات . . ولسنا نستغرب -إذن- أن نقول ما قلت وأنت الحاقد الموتور . . وكلمة أخرى إلى أسيادك المترهلين : إن أنوار الوعي زاحفة تكتسح الرجعية والطائفية والإقطاع ، وإن زحفها الجرىء المتوثب لا يشعر بالفقاعات التي يشاء تفكيرهم السقيم أن يقيمها في الطريق . . ولعمرى إن يوم النصر لقريب . .

الحكومة والسل

حكومتنا الجليلة – قدراً لا عملاً – سادرة في عدم اهتمامها بهذا الشعب الذى تنخر الأمراض جسمه ، ويتحرق للعلاج ، فلا يرى إلا تلالاً من الأموال توهب لمنكوبي الفيضانات في إنجلترا وهولندا بدون حساب . . . ذلك المسلول الذى ينفث مع سعاله خيوط الحياة واحداً تلو الآخر ، وذلك المصدور الذى ترك وراءه زوجة وأطفالا وراح يستعين بأولي الخير من المحسنين حتى يذهب للعلاج ، ويعود لكفاحه في إعالة هذه المجموعة من الكائنات التي شاء حظها أن تولد في مجتمع همه الدوس على الفقير ونهب حقوقه في الحياة حراً كريماً . . ترى ما مصير هذا وذاك وعشرات غيرهم إن لم تعنهم الحكومة بفتات من هذه الأكداس التي يهبونها لإعانة أناس لا تجمعنا بهم سوى رابطة السيد الغاشم بالمسود الذليل .

أريد أن أفهم ، هل تحركت إنجلترا بكلمة تعزية أو مساعدة رمزية عندما احترقت مئات البيوت عندنا وأصبح أهلها مشردين في الخيام والعراء؟ هل دفعت درهما واحداً لمساعدتهم أو هل تكرمت حتى بكلمة عزاء أو رثاء . . أم أن قاعدة الذئب والحمل تنطبق على علاقتنا معهم . . فنتبرع حين يصابون . . ويصمتون حين ننكب أو نصاب؟ أفلم يكن من الأولى بأولي الأمر الذين يرفضون مساعدة مسلول بدراهم معدودة أن يهبوا جزءاً من هباتهم لمنكوبى فيضان إنجلترا إلى تلك الكائنات التي

فرض الله عليهم رعايتها والعناية بها .

اللهم إن هذه الأوضاع لا ترضى بها أنت ، ولا رسولك ، ولا المؤمنون فأعنّا على تغييرها ، وألهم القلوب المتحجرة أن تلين وتشعر . .

كلمات لا تنقصها الصراحة
بين السفور والحجاب

المعركة بين السفور والحجاب ، أو القديم والحديث كما يحب البعض أن يسميها ، قد وصلت إلى نهايتها ، من حيث استنفاد الطرفين المتناقشين لحججهما ووصولهما إلى نقاط واضحة صريحة تمثل اختلاف مفهومين- أو بالأحرى عقليتين- لا يمكن أن يكون بينهما لقاء ؛ بل إنني منذ البداية كنت أدرك أنهم قد بدأوا مناقشاتهم من نقطة اللا لقاء .

دعاة السفور يدعون إلى تحرر المرأة من العباءة ، وإلى مشاركتها للرجل في ميدان الأعمال العامة ، ودعاة الحجاب ينددون بهذه الدعوة ، ويرون فيها اتجاهاً إلى الانحلال والتفسخ الخلقيين ، وهم يستدلون على ما يدعون إليه بآيات قرآنية صريحة ومفاهيم دينية واضحة لا يمكن أن يتطرق إليها الشك أو يختلف فيها التفسير . وبالرغم من أن معظم الآيات القرآنية الكريمة المتعلقة بالحجاب قد نزلت في نساء النبي ، إلا أن نساءه صلوات الله وسلامه عليه هن أمهات المؤمنات ، وهن القدوة التي يقتدي بها جميع نساء المؤمنين ، مما لا يترك مجالاً للقول بأنها حالات فردية عولجت كما وقعت في تلك الأيام ، هذا بالإضافة إلى أن القول بهذا التفسير الأخير فيه من الافتئات على كتاب الله وعلى آياته المنزلات ما قد يجرنا إلى القول بأن في القرآن الكريم من الأحكام ما لا يساير جميع الأزمنة ، وما لا يتمشى مع جميع المقتضيات الحياتية والزمنية وهو قول ننزه أنفسنا- كمسلمين- عنه ونشجب قائليه مهما ألبسوا

نفوسهم ثوب (العقلانية) في مثل هذه المناقشات . . ذلك لأن يقيننا بأن الدين الإسلامي يمثل رسالة إنسانية خالدة تحمل من مقومات الخلود ما يجعلها صالحة لجميع العصور والأزمنة .

كل ما نستطيع أن نقوله في هذا السبيل هو أن القرآن الكريم لم يضيق على المرأة في الحجاب ذلك التضييق الذي آثاره اليوم منعكسة على نسائنا المتحجبات ، بل إنه- كما أعتقد- قد أحل كشف الوجه واليدين ، ومنع التبرج والمغالاه في الزينة ، وفي هذا التحليل والمنع يكمن السر في عظمة الإسلام الذي يدعو إلى الاعتدال في الموقفين .

فوق هذا كله هناك كلمة أود أن أهمس بها لدعاة السفور أو التحرر ، وهي أن يدعوا الأمور تأخذ مجراها الطبيعي في التطور ، وليثقوا بأن الزمن في مصلحة دعوتهم هذه- بغض النظر عن مظاهر القوة فيها أو الضعف- ذلك لأن تيار المدنية الحديثة جارف عنيف ، وهو في زحفه العارم يهدم من طريقه السدود والعوائق ، مهما كان الغرض شريفاً وموجباً لوضعها في الطريق!

لهذا أرى أن جهد المصلحين الاجتماعيين في عصرنا الحاضر يجب أن يكون محصوراً في تقويم مجرى هذا التيار ، بدلاً من الوقوف في طريقه . . وما دمنا لا نستطيع منع العنب من أن يعصر- مثلاً- لتصنع منه الخمر ، فلا أقل من أن نستفيد من العصير فيما دون ذلك .

سقت هذه المقدمة الوجيزة لأصل منها إلى ما رأيت القيام به من وضع حد لمناقشات السفور والحجاب على صفحات الجريدة ، سيما وأن هذه المناقشات قد أخذت- في الأعداد الأخيرة- طابع التدني إلى مستويات لا يصح أن تكون طابعاً غالباً في المناقشات الفكرية . . وأعني بذلك المساس بأشخاص الكاتبين أو الكاتبات واتهامهم لبعضهم بمختلف التهم والأوصاف . .

لما تقدم كله أستميح الجميع عذراً في إغلاق باب هذه المناقشة ، وأرجو من جميع من كتبوا مدلين برأيهم فيها أن يتركوا للزمن بلورة هذه المفاهيم والقيم . .

ويقيني أنه- أي الزمن- سيكون الحكم الفاصل بين الجميع .

كلمتي..

عندما صدر قانون السجل التجاري فرح المواطنون واستبشروا خيراً به ، خصوصاً أن صدوره قد جاء في فترة كان المواطنون أحوج ما يكونون إلى الحماية من طغيان المزاحمة الأجنبية ، واتجاه صغار الموظفين من الأجانب إلى الاتجار مستغلين عدم وجود قيود على فتح المتاجر الأجنبية ومتكاتفين بعضهم مع بعض على التمويل والتسويق . . نقول كان لصدور ذلك القانون رنة فرح في نفوس المواطنين حين تصوروا أن بصدوره قد وضعت النهاية للنشاطات الأجنبية في مجالات التجارة ، وأن عهداً جديداً قوامه حماية المواطن ، وتسهيل مجالات الرزق والعمل له قد بدأ يبرز للوجود .

إلا أن ذلك الأمل المعقود على قانون السجل قد صدم الناس فيه ، حين بدأت التعقيدات والقيود التي واكبت كل طلب للتسجيل تأخذ طابع البروز والظهور حتى بدأ الناس يعتقدون بأن هذا القانون الذي ظاهره الحماية للمواطن ما هو إلا سيف مصلت عليه!! ونحن هنا لا نطلق الكلام على عواهنه عندما نصف مشاعر الناس بمثل هذا الوصف ، ولكنه الواقع الذي أحسسناه من جميع من تقتضي مصالحهم الاتصال بدائرة السجل التجاري! ففي الوقت الذي كان المواطن ينتظر فيه أن يلاقي من هذه الدائرة جميع التسهيلات لإنجاز شئون عمله ، رأى نفسه في دوامة من الإجراءات التي تستغرق شهوراً دون أن يستطيع الشروع في أعماله ومخططاته ، ورأى نفسه نهباً لتحقيق وتدقيق يمكن أن يوصف بأي شيء إلا التسهيل له وحمايته . . قد لا يكون

العجز في القانون ، فهو قانون سليم اقتبس من أحدث النظم ، حفيت قدماه في المراجعات لاستصدار الترخيص الذي يقتضيه القانون لعمله وصدم بأكثر من سبب- لم يورده القانون- في رفضه .

أنا لا أشك لحظة في كفاءة القائمين على القيد في السجل التجاري ونزاهتهم ، ولكن ما أشكو ويشكو المواطنون منه هو هذا التعقيد والاشتراطات التي يجابه بها المواطن عندما يحاول القيام بمشروع ، أو البدء بعمل ، فإن كنت تاجر قرطاسية- مثلاً- يمنع عليك أن تستورد صنفاً آخر إلا بطلب خاص يستصدر له ترخيص خاص ، وإن جئت بمشروع تريد القيام به لا يتناسب مع مواردك المالية ، قيل لك بأن هناك شكاً بأنك تمول من الخارج . . .

ولقد أفهم أن يكون هذا التحديد والتشديد بالنسبة للتجار الأجانب ، كمحاولة من دائرة السجل في الحد من نشاطاتهم لتوفير فرص التنويع والربح الحلال أمام المواطنين ، أما أن يطبق ذلك على المواطنين الذين جاءت هذه الدائرة لتحميهم من المنافسين ، فذلك ما يدعو إلى الشكوى وإلى رفع صوت الاحتجاج .

إنني أدعو حكومتنا الرشيدة أن تمنح اللجنة التي شكلتها للتظلمات من إدارة السجل ، قوة حقيقية ، ووجوداً واقعاً ، وأن تهبها من الصلاحيات للبت في هذه التظلمات ما يسكت أصوات الشاكين والمحتجين ، ويحقق الغرض المرجو من هذا القانون الذي استن لحماية المواطنين .

رئيس التحرير

كلمتي..

البترول هو عصب الثروة القومية في البحرين ؛ وبالرغم من أن هذه الصناعة قد نشأت لدينا منذ أمد قارب العام الثلاثين ، إلا أننا- على عادتنا- لم نعد أحداً من شبابنا لتفهم أسرار هذه الصناعة التي أصبحت اليوم تسيطر على مقدرات الشرق الأوسط إن لم نقل العالم بأسره . . لم نكن نطمع- بطبيعة الحال- أن تتجه الشركة المستغلة إلى إكمال هذا النقص لدينا بابتعاث أبنائنا لينهلوا من أسرار هذه الصناعة الضخمة ، ليقوموا بدور المنافسين لحشد الخبراء المغتربين الذين يعملون في حقولنا النفطية . . ذلك شيء لا نتوقعه ولا نبيح لأنفسنا أن نتوقعه ، إلا إذا قبلنا منطق الأشياء وطبيعتها ، وتوقعنا من المستغل أن يهيئ لنفسه ظروف زوال هذاالاستغلال ، وهذا ما لن يكون! . .

لقد كان الواجب يدعونا منذ أن انبجست أول قطرة من النفط في بلادنا ، أن نبتعث البعوث وأن نوجهها لدراسة هذه الصناعة لكي نخلق لأنفسنا الكفاية الذاتية من الكفاءات والخبرات في هذا المجال ؛ إلا أننا ، جريا على سياسة التواكل ، أهملنا هذا الواجب القومي الهام ، ومضت السنون تلو السنين دون أن يكسبنا تطور الوعي والمفاهيم احتضاناً لهذه الفكرة طيلة هذا الردح الطويل من الزمن . . إنّا لا نريد أن نتباكى على ما فات ، ولكن ما يحز في نفوسنا هو أننا حتى في هذا الزمن الذي بلغ فيه المد الحضاري أوجه ، تجيئنا الفرصة إلى عقر دارنا فنجابهها ، كما كنا نفعل في

الماضي ، بالتواكل والإهمال وعدم الاهتمام .

لقد أنشأت المملكة العربية السعودية كلية للبترول في المنطقة الشرقية ، ويسرت لجميع الدول العربية أن تبعث بأبنائها للدراسة البترولية العالية فيها ، وتعاقدت مع خبراء عالميين لإدارة شئونها ، ثم عرضت على جميع إمارات الخليج فرصة ابتعاث أبنائها للدراسة فيها ، وكان نصيب البحرين كرسيين في الكلية لا يزالان شاغرين!!

لست أدري أية دائرة في الدولة هي المسئولة عن هذا الإهمال المشين في قبول مثل هذا العرض الكريم ، بل والحرص عليه ، وقد قبلتها الكويت وقطر والجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، هذا مع العلم أن الدراسة في الكلية بدون مقابل ، بل إن الدولة المضيفة تتحمل نفقات الأكل والسكن للطالب وتدفع له ٢٠٠ ريال شهرياً مصاريف جيب له!

قد يكون لنا العذر في التخلف عن استكمال مثل هذا الواجب القومي بحجة أو بأخرى مما نعهد ونعلم ، لو كان الأمر يتعلق بتكاليف مالية- وما أبخسها مهما كانت إذا قيست بالنتائج- لمثل هذه الدراسة ، ولكن ما العذر والفرصة تطرق أبوابنا وتقدم لنا عنصراً هاماً من عناصر استكمال الحفاظ على ثروتنا القومية ، على طبق من فضة؟ . . نعم . . . ماالعذر؟

أتمنى على المسئولين الجواب! . .

رئيس التحرير

كلمتي..

لقد سعدت حقاً عندما سمعت بأن هناك اتجاهاً لدى شركة أجنبية كبرى هنا بطرح أسهم في السوق لإشراك أبناء البلاد في نشاطاتها في البحرين .

سعدت حقاً لأن هذا يدل على تحسن ملموس في مفاهيم هذه الشركات ، وإدراك واسع من مديريهم بواجبهم في هذا السبيل . . فمما لا شك فيه أن بلاً مثل البحرين يعدّ مرتعاً خصباً للشركات الكبرى التي تعمل فيه ، حيث لا تطالب بضرائب دخل ، ولا تحاسب على الأرباح ، ولا تسأل حتى عن نسبة موظفيها من أبناء البلاد! . . لا شك في أن بلداً كهذا جدير بأن تفكر الشركات برد بعض الجميل إليه ، وجدير بنا - نحن المواطنين - أن نقدر مثل هذا الاتجاه ، ونحث عليه ، فالزمان متطور ، والعقليات والمفاهيم والقيم في صراع عنيف الغلبة فيه للشعوب وإرادتها ، والحق ووقائعه ، واللبيب اللبيب من يرتفع إلى مستوى الأحداث ويعايشها ويستفيد من واقعه .

نقول لقد سعدنا بما سمعناه عن وجود مثل هذا الاتجاه لدى هذه الشركة ورصيفاتها الأخريات ، ولعلنا نزداد سعادة واطمئناناً إلى سلامة هذا الاتجاه إذا قمنا بواجبنا بإلفات نظر هذه الشركات إلى عدم التورط في توزيع أسهمها المطروحة ، على أفراد قلائل من الأسماء المعروفة ، ظناً بأن وجودها معهم كاف لإسباغ الصبغة الوطنية على التنظيم الجديد . . إن صغار المدخرين يشكون من تسلطً قلة من أصحاب

رؤوس الأموال على جميع مجالات الأعمال المنتجة في عهدنا الحاضر ، فكيف يكون مدى شكواهم إذا جاءت هذه الشركات فأضافت إلى احتكارهم احتكارات أخرى دون اعتبار لأوضاع المدخر الصغير ، وإمكانية استغلال ادخاراته المتواضعة؟ . . إن شيئاً كهذا- إذا حصل- لن يكون له إلا نتيجة عكسية في نفوس الجماهير ، فبدلاً من أن تكسب الشركات حسن التقدير والسمعة ، سيقول الناس- بحق- إن الموضوع لا يتعدى تضافر مجموعة احتكارية من الشركات مع مجموعة أخرى مماثلة من الأفراد ، وإن الإجراء ذاته لا يتعدى كونه «كاموفلاج» وطني لأكبر عملية احتكارية في البلاد!

إننا نشعر أن من واجبنا تحذير الشركات من التورط في مثل هذا العملية الاحتكارية ، وندعوها- إن كانت جادة- إلى بيع أسهمها وعرضها على صعيد شعبي جماهيري عام . . ولا يزال لديها من الوقت متسع لإثبات النوايا الحسنة .

رئيس التحرير

كلمتي..

عندما قامت حكومتنا الجليلة ببناء المطار الجديد وأعدته ليكون نقطة انطلاق في ارتباطنا ببقية أنحاء العالم ، كان يجب عليها أن لا تقيد مثل هذا المرفق الهام بأية اتفاقات لا يمكن أن نجني منها إلا التضييق على نشاطنا الاقتصادي والحد من دخلنا القومي الذي كان يمكن أن يتزايد لو كان هذا المطار تجارياً حراً لكل خط من خطوط الطيران .

إن الطريقة التي تمّ بها تأجير هذا المرفق الحيوي لوزارة الطيران المدني البريطانية ، فيها من الغبن على البلاد ما لا سبيل إلى تجاهله أو السكوت عليه ، فهو علاوة على كونه إجراء غير مألوف في البلدان الأخرى ، فإنه يحرم الحكومة من حق ممارسة سلطتها المشروعة عليه عن طريق اتخاذ ما تراه مناسباً من الإجراءات لتشجيع خطوط الطيران المدنية على ارتياده ، وليس الغبن مقصوراً على عدم ممارسة الحكومة لهذا الحق المشروع ، بل إنه يتجاوزه إلى إعطاء الحق للمستأجر- وهو عنصر ذو مصلحة- بأن يجعل ارتياد المطار مقصوراً على الشركات التي تترابط مصالحه بها والتي يشكل وجودها ازدهاراً لاقتصاده وتدعيماً لسياسته .

لو كان الأمر بيد الحكومة في هذا المطار ، لاستطاعت أن تطور من أنظمته بما يتلاءم مع المساعي الحثيثة والمحاولات الجادة المبذولة لإنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد . . . كان بالإمكان مثلاً أن نخفض في الرسوم التي نتقاضاها على نزول

الطائرات فيه ، بما يشجع شركات الطيران التجارية بأن تجعله محطة دائمة لطائراتها العابرة من الشرق إلى الغرب وبالعكس . . . كان بالإمكان لو كان الأمر بيدنا أن نقدم من التسهيلات ما نغري به الشركات بأن تجعل من بلادنا محطة استراحة لراكبي طائراتها في الغدو والرواح . . . كل هذا وأكثر منه كان يمكن أن نقوم به ، لو كان الأمر بيدنا في هذا المطار ، ولو لم نكن ملزمين بمثل هذه الاتفاقية الجائرة التي تحرمنا من هذه الحقوق .

إنه لجدير بالحكومة أن تطالب بتعديل اتفاقية الإيجار هذه . حبذا لو استطاعت أن تجد السبيل إلى فرض سيطرتها من خلال هذا التعديل . . . إن الإيجار الزهيد الذي نتقاضاه من وزارة الطيران المدني لا يمكن أبداً أن يعوضنا عن شتى المجالات التي يمكن أن ندعم اقتصادياتنا من خلالها لو لم يكتب لمثل هذه الاتفاقية أن تكون . . .

إن من المتعارف عليه دولياً بأن الاتفاقات التي لا تضمن المصالح المشروعة للطرفين المتعاقدين ، والتي تشكل غبناً واضحاً لأحد الملتزمين بها ، لا تملك الشرعية في البقاء والنفاذ ، لذا فإن تعديل اتفاقيتنا يدعمه مثل هذا العرف ، ويفرضه الغبن الواضح الفاضح ، وإننا لمثل هذا التعديل لمنتظرون . . .

رئيس التحرير

كلمتي...

ديننا الحنيف يتميز- فيما يتميز به- بأنه دين لا يعترف لأحد بقدسية متوارثة ، ولا يخص أحداً - كائناً من كان- بفضل أو امتياز ، إلا من كان أهلاً لمثل ذلك الفضل والامتياز ، يكسبه بمقوماته الخاصة وكفاءاته لا بما يتوارثه من أبيه أو جده أو أخيه . . حتى الخلافة بعد محمد لم يتوارثها أهل بيته- مع جدارتهم بها- وإنما جعل أمرها شورى بين المسلمين يختارون من بينهم من يجمعون عليه أمرهم وتتفق عليه آراؤهم ، وينعقد عليه إجماع الأمة .

وإذا كان أمر هذه الشورى والإجماع للكفاءة ينطبق على أعلى مركز في الإسلام- وهو الخلافة- فما بال مشايخنا الدينيين يستحلون لأنفسهم أن يتوارثوا المساجد والإمامة والخطابة فيها دون رقيب أو وازع ، وكأنها (عزبة) يورثها الأب لابنه أو قريبه بغض النظر عما إذا كان هذا الابن أو القريب مؤهلاً من الناحية العلمية لمثل ذلك المنصب الروحي الكبير .

إن إمامة المساجد- وعلى الأخص تلك التي تقام فيها صلوات الجمعة- يجب أن تخضع لرقابة دقيقة من مجلس الأوقاف ، وأن لا يترك أمر الخطيب فيها أو الإمام يقرره هذا الفرد أو ذاك . . . فليست خطب الجمعة اليوم وريقات تنسخ من كتب ، وتقرأ بصفة دورية لهذا الموسم أو ذاك ، وإنما هي اليوم دروس روحية تعالج واقع المسلمين ، وتمس مشاكل حياتهم اليومية ، فلا أقل إذن من أن يلقي هذه الدروس

شخص مؤهل لمثل ذلك الاحساس ، كفؤ لتفهم واقع الناس ، يملك من الثقافة الدينية الحقة ما يشد المصلين إلى خطبه ومواعظه . . .

إنني أدعو مجلس الأوقاف- أو دائرته- إلى أن تشترط أول ما تشترط في كل خطيب يعتلى المنابر في الجمع أن يحمل شهادة دينية كعالمية الأزهر الشريف ، أو ما يعادلها من المعاهد الدينية ، وأن لا يسمح لكل من يجيد التمتمة والنقل من الكتب الصفراء ، أن يضع نفسه في موقف الموجه والمرشد للمسلمين .

إن ديننا ليس دين كهنوت ، ولا يمكن أن يتوارث منصب الخطابة والإمامة نفر من الناس ، كل مؤهلاتهم أنهم توارثوا هذا المنصب أباً عن جد كما يتوارثون المال والعقار . . .

رئيس التحرير

عن التجربة الديمقراطية
هل المجالس البلدية
نهر «الكنغ» الذي يغسل الذنوب؟!

ما أكتبه اليوم لا يصل إلى مستوى المعلومات الصحفية الأكيدة ، أو الحقائق الثابتة المعلنة ، وإنما يمكن تصنيفه تحت باب « التخرصات الصحفية » ، أو الاستنتاجات الصحفية القائمة على التقاط الخطوط المبعثرة هنا وهناك ، وجمعها للوصول بها إلى شكل هندسي متناسق واضح الزوايا والمعالم .

وأعترف أن الخطوط التي كونت منها هذا الاستنتاج أو التخرص لم تصل بي إلى شكل يمكن اتخاذه أساساً أو منطقاً للتصور الذي انتهيت إليه ، ولكن عذري أن أفواه المسئولين مغلقة ، وأنهم قد انضووا هذه الأيام تحت لواء الالتزام لا على طريقة الطيب الذكر جان بول سارتر ، أو ضمن الإطارات التي يرسمها أصدقاؤنا أعضاء أسرة الأدباء والكتاب ، وإنما هو التزام سياسي بين أعضاء الوزارة بعدم الخوض في تفصيليات التجربة الديمقراطية قبل تبلورها أو بالأحرى إقرارها من «مراكز القوة» في الوزارة .

استنتاجاتي تقول بأن هناك تيارين يتدافعان أعضاء المجلس الوزاري ، والتياران من القوة والعنف- في الحجة والثقل السياسي- بحيث لم يكتب لأحدهما حتى الآن أن يسجل أية نقاط في زحزحة التيار الآخر عن مواقعه . . وهي تيارات فكرية لا تمت إلى نوعية الأشخاص بصلة ، بقدر ما تمثل حجتين متقارعتين تقفان أمام بعضهما في قوة وصلابة ووضوح . . .

التجربة الديمقراطية جديدة على البحرين ، ويجب أن نتمشى معها بحذر ودقة بالغين حتى تكون التجربة ناجحة كنظام- من جهة- وحتى نحقق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في نظام الحكم من جهة أخرى . . هذه حقائق أولية يقولها الجميع ، ويؤمن بها الجميع ، مهما اختلفت نظرتهم ، وتباينت آراؤهم في أسلوب الوصول إلى جعل هذه الحقائق نظاماً متكاملاً قائماً . .

الخلاف فقط يبدأ في وسيلة الوصول لتحقيق الأهداف . . هنا تتعدّد المسالك والسبل ، وتتباين الطرق وتتشعب بحيث تكاد الغاية تنطمس أمام تعدد الأساليب والطرق . .

أحد التيارين القائمين تنبثق نظريته من أرضية لها واقعيتها وجذورها في التجارب الأخرى القائمة في الوطن العربي . . هذا التيار لا يؤمن- بحق أن هناك نظاما ديموقراطياً مئة في المئة في البلاد العربية ، فجميع البرلمانات القائمة ظهرت نتيجة «طبخات» مسبقة إما عن طريق التوجيه الفعلي من السلطة لتيارات الانتخاب حين تستخدم السلطة (هيبتها) في تأييد المرشح ، ودفع الأنصار أو الأتباع لانتخابه ، أو أن تجيء الانتخابات نتيجة جعلها طريقاً ذا مرور واحد بحيث لا يرشح إلا العضو في الحزب الحاكم الوحيد ، فيكون طبعاً هو الناجح الوحيد .

من هذا المنطلق ، يرى الملفوحون بهذا التيار أن البحرين ليست بلد الحزب الواحد ، كما أنها لا تملك من «الهيبة» على الناخبين ما يحملها على ممارسة الضغط الأدبي لتوجيه أصواتهم نحو هذا المرشح أو ذاك . وكنتيجة لانعدام هذين العاملين ، فإن النتيجة الحتمية ستكون تحقيق انتخابات حرة لا تخضع سوى لإرادة الناخب ، وقوة إقناع المرشح لناخبيه . . المحذور الوحيد الذي يخشاه المتأثرون بهذا التيار أن تنقلب الحملات الانتخابية إلى معارك ساخنة تستخدم فيها المزايدات الكلامية فتجر أصحابها إلى المنزلقات أو منعطفات خطرة لا قبل للبحرين بتحملها أو مجابهتها في بداية التجربة .

من هنا يتجه رأي المتأثرين بهذا التيار إلى حصر الانتخابات ، وحملاتها ومعاركها في أضيق الحدود ، ولا سبيل إلى ذلك- في رأيهم- إلا بجعلها مقصورة على الانتخابات للعضوية في مجالس البلديات ، في محاولة لامتصاص طاقة الاندفاع والدوافع للمزايدات الكلامية من نفسية المرشح . . الخطوة الثانية بعد هذه الانتخابات هي أن ترشح المجالس عدداً ممن وصلوا إليها بالانتخابات الحرة ، لعضوية

المجلس التأسيسي الذي سيتألف لمناقشة مواد الدستور وإقرارها والقيام بمهمة السلطة التشريعية للمدة التي يحددها الدستور .

التيار الآخر يشترك مع التيار الأول في معظم المفاهيم التي يؤمن بها حتى يصل معه إلى مرحلة الانتخابات ، وحينئذ يبدأ الخلاف والتعارض في الوسيلة . . منطق التيار الثاني أن الترشيح عن طريق البلديات يجب أن يخضع لأحد مبدأين هامين ، إما أن يكون الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية مقصوراً على هذه المجالس ، بمعنى أن تكون الدعاية الانتخابية منصبة على برنامج المرشح في إصلاح شئون البلديات ، ونظافة الأحياء ، ورصف الطرقات ونظام الجباية وما إلى كل مجالات النشاط في البلديات . . وحينئذ تنتفي عن المرشح الصفة السياسية ، والصيغة المطلوبة للنائب في المجلس التأسيسي- بل إن في وصوله إلى المجلس التأسيسي عن طريق انتخابه في البلدية خداعاً صريحاً للناخب الذي أعطاه صوته وثقته على أساس أنه خير من يصلح للمجلس البلدي ، ولكنه قد يكون آخر من يصلح للمجلس التأسيسي .

ويبقى أن يقول أصحاب التيار الأول : لماذا لا نصارح الناخب بأن انتخابه لعضوية المجلس البلدي سيكون مرحلة لانتخاب المرشح عضواً في المجلس التأسيسي ، كما يستطيع المرشح أن يقيم حملته الانتخابية على أساس ما يستطيع تحقيقه للناخب في عضوية المجلس التأسيسي .

في هذه الحالة يكون رد التيار الثاني : إذن لماذا كل هذا الالتواء والتعرج على طريقة وين أذنك يا حبشي؟ . . مادمنا سنصارح الناخب بأن انتخاب المرشح للمجلس البلدي ليس سوى جسر للمجلس التأسيسي ، وما دمنا سنبيح أن يقيم حملته الانتخابية على هذا الأساس . . فلماذا الدخول في المجلس البلدي ، هل البلدي هو نهر (الكنغ) الذي يزيل الاغتسال فيه الذنوب قبل الوصول للنيابة؟

إن المنطلق الصحيح- في رأي التيار الثاني- أن يجيء نصف أعضاء المجلس التأسيسي عن طريق الانتخاب الحر المباشر ، وأن تعطي السلطة مجال تطعيم هذا النصف بالحق في تعيين النصف الباقي من أعضاء مجالس البلديات الذين وصلوا إلى عضويتها عن طريق الانتخاب ، ولكن على أساس عضوية مجلس البلديات ليس غير . . بهذا تستطيع السلطة أن تحقق التوازن والاعتدال اللذين يشترك التياران في ضرورة العمل على إيجادهما في المجلس التأسيسي الأول .

هذه خلاصة موجزة لما استنتجت وجوده من تيارات داخل المجلس الوزاري

بالنسبة لتجربتنا الديمقراطية المقبلة وكما قلت في صدر هذه الكلمة بأني قد أكون مخطئاً فيما وصلت إليه ، ذلك لأن الخطوط المتناثرة هنا وهناك لا تساعد على إيجاد شكل واضح المعالم والحدود لاتخاذه كمنطلق لأي تصور ، ولكن عذري- كما قلت أيضا- بأنني اجتهد في حدود الطاقة ، حتى يخرج الوزراء من قوقعة الالتزام التي أغلقوها عليهم- هذه الأيام- طائعين مختارين .

كيف يستطيع السلطان الجديد إخماد نار الثورة؟
البحرين تستطيع أن تفيد وتستفيد في عمان
الحلقة الثالثة والأخيرة

في العددين الماضيين تحدثنا عن مساوئ، الحكم القديم في مسقط وعمان، وأوردنا أمثلة صارخة عن الأوضاع السائدة هناك، وبينا كيف أن عقلية السلطان سعيد المريضة قد أوحت له بأن يجعل تلك البقعة من بلاد العرب سجناً مقفلاً على أهله تمارس في داخله أشد وسائل القمع والتعذيب على كل من تحدثه نفسه بالاحتجاج بل الثورة . . ولقد وعدنا القارىء بأن نتحدث في هذه الحلقة عن ظفار والثورة فيها، أسبابها، وأبعادها، وكيف ينوي العهد الجديد في عمان أن يتصدى لعلاجها.

والواقع أن الثورة الحالية في ظفار هي امتداد لثورات متقطعة ابتدأت سلسلتها في سنة ١٩٥٢ عندما اشتد الخلاف بين المملكة العربية السعودية وسلطنة مسقط على واحة البريمى التى تتألف من ٩ قرى، ثلاث منها تتبع مسقط، والست الأخرى لأبوظبى، فقامت سرية سعودية باحتلال البريمى وأقامت عليها حاكماً سعودياً بعد أن أعلنت أنها أرض سعودية . . وبدأت منذ ذلك الحين سلسلة من الحروب والثورات المتقطعة في سبيل استرداد هذه الواحة، حتى قامت ثورة الإمام غالب بن على الشهيرة في سنة ١٩٥٤، وتلقت كثيراً من العون المادى والعسكرى من المملكة العربية السعودية، بحيث يمكن أن توصف بأنها النواة التى تألفت منها ثورة ظفار الحالية حين دربت الكثير من الثوار الإماميين أنذاك، والذين انضموا فيما بعد إلى حركة التحرير الظفارية، وهي ثورة لا تحظى اليوم بتأييد السعودية بعد أن خرجت عن

إطارها الإقليمى ، وأصبحت تدعو لمفاهيم وأيديولوجيات لا تتعاطف معها النظم التقليدية .

لقد بدأت الثورة في ظفار كما تبدأ الثورات عادة ، حين يكون هناك طبيعة ملائمة للحركة والاختباء وحين يكون هناك ظلم طاغ غاشم يثير سخط الناس ويرفع من درجات تعاطفهم مع من يرفع لواء الكفاح للخلاص من ذلك الطغيان . مقاطعة ظفار هي إحدى المقاطعات العمانية الضخمة التى تمثل المركز الرئيس لجبال تعلو ٣٠٠٠ قدم ، وتمتد إلى البحر من الشرق والغرب حيث تنحدر إلى الوسط لتكون سهلاً بحرياً في شكل الهلال . وظفار لها من المقومات الطبيعية ما يجعلها من أخصب أجزاء الجنوب العربي ، فهى تتعرض لرياح موسمية جافة ورطبة من شهر يونيو حتى سبتمبر ، حيث يبلغ هطول الأمطار فيها ٢٥ إلى ٣٠ بوصة على تلال «القارة» حيث تسيل كلها مياها وينابيع وغدران في سهلها البحري . . وكنتيجة لهذه الأمطار الموسمية تكثر هناك الغابات ، والمراعي الخضراء ، وقطعان الماشية ، ولكن طبيعة الأرض تتغير في الشمال من الغدران ، حيث تتحول إلى سهول حجرية تتصل برمال الصحراء السعودية .

ولقد كثر الحديث في الصحافة الغربية عن العناصر التي تتألف منها مجموعات الثوار في عمان ، فهناك من يقول بأن قادتها ماركسيون شيوعيون بينما يقول آخرون بأنهم شيوعيون ماويون «من أتباع ماوتسى تونج» بينما يقول المنصفون إن الثوار يطلبون المساعدة ممن يمد يده إليهم ، وأنهم وطنيون يساريون ، يتعاطفون مع كل من يمد لهم يد المساعدة كتكتيك مرحلي للحصول على السلاح والعتاد لمقاومة قوى السلطان العسكرية . . ومهما كانت طبيعة الثوار في ظفار ، والأيديولوجيات التي يتعاطفون معها ، فإن ما لا شك فيه أن الغالبية العظمى المقاتلة منهم هي من بدو عمان ، الذين هم على استعداد أن يسلموا مصائرهم إلى الشيطان في سبيل الخلاص من حكم السلطان سعيد الغاشم . . ولعلنا نتجنى على الثورة كثيراً إذا حاولنا أن نلصقها بأية أيديولوجية معينة ، ظناً منا بأننا نكون بذلك قد أرجعناها إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالمنطقة ، فهي بالتالي ليست سوى حركات تخريبية موحى بها من الخارج خدمة لمخططات سيادة أيديولوجية عالمية . . فنحن في الوقت الذي لا ننكر فيه أن المخططات الأيديولوجية العالمية قد يكون لها اليد الطولى في أية ثورة داخلية ، إلا أننا نعتقد بأن السبب الأساس لهذه الثورات ليس التأثير الخارجي ، وإنما هو الأوضاع

الداخلية السيئة التي يعاني منها سكان المنطقة التي تنشب فيها هذه الثورات . . إن منطقة ظفار- مثلا- كانت خير مكان لتفقيس جميع المبادىء الأيديولوجية ، حيث كان السكان يعيشون في مستوى غير إنساني ، نتيجة لسياسة الاضطهاد التى كان الحكم يمارسها هناك ، وهو وضع ولد لديهم اليأس من أي إصلاح ، مما دعاهم إلى التعلق بأية حركة يمكن أن يكون فيها إنقاذ لهم من وحدة البؤس الذي يترددون فيه . لقد كان الفرد العماني يشعر بأنه يعيش في بلده المليئة بالخيرات على هامش الحياة ، ويرى حريته الفردية ، مكبوتة ، ووسائل العيش تضيق أمامه كلما ازدادت تدفقاً في يد الآخرين ، لذلك كان من الطبيعي أن يتعاطف مع أي فرد يدعوه إلى الثورة على هذه الأوضاع ، فهو لن يخسر شيئاً في أية تجربة جديدة طالما أنه- بوضعه الحالي السيّئ- قد خسر كل شيء . . لذلك فإن من الخطأ القول بأن الثورة في ظفار سببها عناصر شيوعية أو بعثية ، أو أن هذه الدولة أو تلك تمدها بالأسلحة والعتاد . . . قبل أن نفكر في الواقع الذي تعيش فيه هذه الثورة علينا أن نفكر في أسبابها وسنجد أنها جميعها قد تسبب فيها سوء أوضاع الفرد ، وأن الوسيلة الوحيدة لمكافحتها لا تكون بزيادة القوة والسلاح ، وإنما باجتثاث الأسباب التي تدعو إليها ، والتي يرتكز إليها الأيديولوجيون ، في استثارة التعاطف والمساندة من المواطنين العاديين . . ولقد أحسن السلطان الجديد قابوس صنعاً حين أعلن عن استعداده للتفاوض مع الثوار ، ويحسن صنعاً أيضاً لو أنه باشر فوراً بفتح أبواب الأعمال لأبناء ظفار ، على وجه الخصوص ، وأمر بتنفيذ الإصلاحات العاجلة في تلك المنطقة من مدارس وشوارع ومستشفيات ، بينما يقوم بالاتصال بقادة الثوار لتفهم وجهات نظرهم في دواعي الثورة وتلافي أسبابها . . إن عملاً إصلاحياً حاسماً في تلك المنطقة يقطع خط الرجعة على الكثير من دواعي اشتراكهم في الثورة ليس فوق مستوى الشبهات . . إن الإصلاح والعمل لخير أبناء الشعب هو الهدف الذي يجب أن يكون رائد الجميع من حكام وثوار ، فإذا ما اختطف السلطان زمام المبادرة في الإصلاح فإنه سيكسب الكثير من الأرض الصلبة لدى مواطنيه ، إن كانت مطامع الثوار- أو بعض قادتهم- تتجاوز إصلاح المنطقة إلى ما هو أبعد وأعمق وأعم .

لقد كنا نقول دائما بأن خطر المد الثورى يكمن في عمان ، وأن موجته الجارفة ستعم الساحل والخليج إن لم يتداركه العقلاء من المسئولين . . وقد كان السلطان السابق يشكل العقبة الكأداء ، بعقليته المريضة ، في سبيل هذا التدارك . . واليوم إذ

ينفتح العهد الجديد في عهد السلطان الشاب ، فكلنا أمل أن يكون على رأس مشاريعه العاجلة المعالجة الجذرية للأسباب الاجتماعية التى أدت إلى انتشار الثورة في ظفار ، وفي عمان الوسطى . . والسبيل إلى ذلك هو إغداق الأموال لإنشاء المرافق الرئيسة التي يحتاج إليها المواطن ، وتوفير الأعمال للمواطنين ، وحملهم على الشعور بأن عهده عهد توفير الخير والرعاية الاجتماعية للصغير والكبير في جو من الحرية والتآخى والتعاطف . . إن درهم وقاية خير من قنطار علاج . . وعلاج الثورة لا يحتاج إلى قناطير الأسلحة بقدر ما يحتاج إلى دراهم معدودات تنفق في الإصلاح الجذري الملموس في البلاد .

وبعد ، فمع أمانينا للسلطان الجديد بالقوة والتوفيق على مجابهة معركة الإصلاح العتيدة في عمان ، لنا كلمة نود أن نقولها لأبناء البحرين ، نعتقد أنها النهاية الطبيعية لهذا التحقيق المتواضع الذي أتيح لنا الاطلاع على عناصره ، والخوض فيه . . تلك الكلمة هى أن عمان تحتاج اليوم إلى جهد جميع المخلصين العاملين من أبناء المنطقة ، فهى تخوض غمار معركة تحسد عليها حيث عليها أن تنشىء كل شيء من العدم . . فالفنادق والمدارس والمستشفيات والطرق تكاد تكون معدومة ، أو هي معدومة بالفعل ، كما أن عناصر الإدارة الحديثة التى تتطلبها معركة الإصلاح تحتاج إلى الكثير من الفنيين والخبراء ، وأنا على يقين بأن البحرين تستطيع أن تقدم لعمان الكثير من الخبرة ، والكثير من الدعم في حاجتها إلى الموظفين الأكفياء . . وبودى لو قام وفد حكومي من أعضاء مجلس الدولة بزيارة خاطفة إلى عمان لمعرفة ما يمكن أن تقدمه البحرين في مجالات التعليم ، والإدارة والعمل والتنمية ، من معونات . . ويقيني أن أبناء عمان يتعاطفون مع كل بادرة بحرينية ، وينتظرون من شقيقتهم البحرين مثل هذه البادرة بصبر كبير . . كما أن سفر وفد من رجال الأعمال- على مستوى غرفة التجارة- كفيل بإيجاد مجالات للتعاون في مجالات المنشآت الحديثة التي تحتاجها عمان من فنادق وطرقات ، ومطارات ، إلى آخر ما يمكن أن يحققه التعاون بين رجال الأعمال من مشاريع مشتركة ناجحة .

ولعل هذه الكلمة تجد صداها لدى المسئولين في الحكومة فيبادرون إلى تحقيق ما يمكن أن يكون فيه مصلحة للبلدين الشقيقين ، ولعل غرفة التجارة تبادر فتقدم مشورة أعضائها من رجال الأعمال فيما يمكن أن يقدموه للبلد الشقيق في مجال الأعمال الإنشائية المشتركة .

إخواننا في الجنوب لو جاءوا إلينا ذراعاً لرحنا إليهم باعاً

في المقابلة التي أجراها الزميل حافظ إمام مع وزير خارجية اليمن الجنوبية في الأسبوع الماضي اقتضت ظروف حرية النشر، والالتزام بمبدأ حرية الكلمة أن ننشر كلام السيد الوزير دون تعليق أو حذف، خصوصاً أن سعادته كان ضيفاً على البحرين، وأن من تقاليد الضيافة عدم الدخول في حوارات سياسية قد تحرج الضيف والمضيف.

إلا أن أمراً واحداً تعرض له الوزير في هذا اللقاء، لا يمكن السكوت عليه أو تجاوزه، وذلك فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية التى قال عنها الوزير بأنها- على حد تعبيره- النظام الوحيد الذي لم يعترف باستقلالنا وتحررنا من دولة الاحتلال الأجنبى عام ١٩٦٧، وأنها ساعدت أعداءنا على التخريب عبر حدود بلادنا وإقامة المعسكرات وشن الحملات الإعلامية.. هذا التصريح الذي أطلقة الوزير اليمنى الجنوبي فيه الكثير- في نظرنا- من التجني على الحقيقة، والواقع الملموس في هذه المنطقة.. وفي تسلسل منطقى لهذه الحقائق المعروفة يمكن القول- دون تردد- إن المملكة العربية السعودية هي آخر من يتدخل في الشئون السياسية للبلدان الأخرى، بدليل أنها حتى هذه اللحظة لم تتدخل في دعم سلطنة عمان لمقاومة الثوار بالرغم من أنها- أي السعودية العربية- تنظر إلى مكافحة الثوار الشيوعيين نظرة دينية عقيدية قائمة على أقران الشيوعية بالإلحاد، وبقدسية التصدى للتيار الإلحادى

انسجاما مع الرسالة الروحية التي ترفع لواءها الدولة ، وتشرّع لها في شئونها الخاصة والعامة .

الأمر الواقعي الثاني هو أن المملكة العربية السعودية قد ساعدت جمهورية اليمن الشعبية مساعدات مالية عينية ، وذلك بتصريح علني أدلى به رئيس جمهورية مصر أنور السادات في مؤتمر الرباط ، وأعلن فيه بأنه هو الذي قام بتسليم هذه المساعدات . والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن لمن يتهم بمحاولة تقويض النظام القائم في اليمن الجنوبية أن يحقن هذا النظام بعوامل الدعم المادى التى تساعده على الازدهار والاستقرار؟ أو ليس المعقول- لو صح الاتهام- أن يترك ملك السعودية للأزمات الاقتصادية أن تستشرى وتتفاقم لتخلخل الهيكل السياسي للدولة المعادية؟ إن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها السعودية لليمن الجنوبي دليل ينقض اتهام السيد وزير الخارجية ، ويؤيد ما نذهب إليه من أن السعودية- بالرغم من اعترافنا بعدم تعاطفها مع الحكم في اليمن الجنوبي- لا تتدخل في شئون جاراتها إلا في سبيل الدعم والمساعدة .

الأمر الثالث هو أن اليمن الجنوبي هو الذي خطط لنفسه طموحات سياسية تفوق إمكاناته وقدراته ، فاحتضانه لجبهة تحرير الخليج وعمان فيه تدخل صارخ في شئون بلدان المنطقة ، بل وتحد سافر لأنظمتها واستقرارها ، ولو أن اليمن الجنوبي وحد مع جاراته في الخليج جهوده وإمكاناته ، ونسق معها لتغطية احتياجاته ، لما اضطر السلطان قابوس اضطراراً إلى الاستنجاد بالجيش الإيراني لمحاربة الثوار في ظفار . . صحيح أن الاستعانة بعنصر أجنبي يشكل خطراً على أمانينا القومية ، ولكن الصحيح أيضا أن قابوس يمثل نظاماً قائماً ، وهو قد دفع دفعاً للتحالف مع هذه القوى الأجنبية للحفاظ على ملكه ونظامه . ولو أن اليمن الجنوبي ساعد على إصلاح النظام من الداخل ، دون السعى لتفجيره ، لما اضطرت عمان إلى توجيه ثلثي ميزانيتها للدفاع تاركة الثلث لتلبية الحاجات الملحة من متطلبات التنمية والتطوير . . ولنسائل أنفسنا بكل موضوعية . . ترى ما هو الاختلاف الجذري بين الأنظمة القائمة في الخليج ، والنظام القائم في مسقط وعمان ، حتى يستأثر وحده بسخط اليمن الجنوبي؟ . . بل ماذا نسمى دعم اليمن الجنوبي لثوار ظفار . . هل هو عمل قومي وطني ، أم أنه تدخل في شئون الغير ومحاولة لتقويض الأنظمة المجاورة بقوة السلاح؟ وهل يراد منا أن نعطي وجهين متناقضين لعملة واحدة ، نكون فيها وطنيين قوميين

حينما نتدخل في شئون الآخرين ، ويكون الآخرون خونة عملاء حينما يدافعون عن أنفسهم أو حينما يستخدمون معنا نفس الأسلوب! . . لماذا دائما نحاول أن نناقض منطقا أو مبدأ نكون نحن قد خلقناه ، ثم نطالب الآخرين باحترام جانب واحد منه ، حينما يكون هذا الجانب يتلاءم مع مخططاتنا الخاصة ، بينما ننكره على الغير حين يتلاءم مع مخططاته ، مع أنه ينهل من المنبع نفسه الذي أوجدناه ، وروينا منه ثم حرمنا منهله على الغير؟

ترى لو ساءل اليمن الجنوبي نفسه ، ماالذي حدا بالسلطان قابوس أن يلجأ إلى إيران ، ويؤخر جزيرة مصيرة . . هل هي رغبته في تفقد طوابير الجيش الإيراني- واختبار مدى ارتفاع الطائرات المقاتلة البريطانية أو الأمريكية ، أم أن سياسة اليمن الجنوبي في تصدير الثورة إليه هي التى دفعته دفعاً إلى اتخاذ شتى السبل للدفاع عن أرضه وبلاده؟

وقديما قال تشرشل عندما تحالف مع روسيا ضد ألمانيا الهتلرية :

أنا على استعداد للتحالف مع الشيطان في سبيل الوصول إلى النصر . . ونقول لأصدقائنا في اليمن الجنوبي الديمقراطي ، ليس أحرص منا على صداقتكم ، وليس أدعى من السعودية سعياً إلى التفهم والتفاهم ، شريطة أن نطرق الحقائق كما هى ، لا كما نريد لها أن تكون . . الحملات الإعلامية المزعومة من السعودية إدعاء وهمى ، بل وهم خرافي ، فالذي يستمع إلى الإذاعة السعودية وإذاعة اليمن الجنوبي من عدن ، يدرك أين هى الحملات الإعلامية ، وأين تكمن جذور الحقد والكراهية والاستعداء والاستثارة .

وعناصر التسلل والتخريب يُسأل عنها السلطان قابوس ، ويطلب إليه أن يقدم كشف حسابه الدامغ إلى إخواننا في اليمن الجنوبي .

أما الاعتراف بنظام الحكم في اليمن الجنوبي فحق لا تستأثر السعودية لنفسها به ، بل تشاركها فيه عمان ، والإمارات العربية والبحرين . . وإيران . . وليغير اليمن الديمقراطى الجنوبي أسلوبه الديماغوغي في معالجة شئون جيرانه ، وأنا زعيم له بأنهم سيذهبون لاحتضانه باعاً إن مضى نحوهم ذراعاً .

كلمات لا تنقصها الصراحة
الاختيار الصعب في أبوظبي مرة أخرى

قرأت مقالك عن الإمارات العربية المتحدة أمام الاختيار الصعب ، الذي كتبته في الأسبوع الماضي ، وأدركت منه أنك [illegible]ت ما كتبت على استحياء ، وكأنك تلج الباب كما تلج العروس غرفة عر[illegible] 542 [illegible]لدخلة ، تحرقها الرغبة في استكشاف المجهول من حياة ما بعد العذرية ، ويش[illegible] [illegible]حياء والأخلاق والتقاليد عن إبداء هذه الرغبة الحارقة العارمة . . رأيتك تطرق جوانب المأساة طرقاً هيناً مرناً وكأنك تتجنب بحاستك الصحافية المرهفة ، أن تثير في المياه الآسنة ما قد يصدم أنفك ، وأنوف من تحرص على عدم خدش حساسياتهم ، من روائح تصدع الرؤوس وتدمى القلوب . .

ولكن ، إذا كان من حقك أن تتجنب المشي في غابة الأشواك خشية أن تدمى قدميك ، فان من حق بلدنا أن لا تقعد بنا هذه الخشية عن قول ما نؤمن بأنه يجب أن يقال ، ويجب أن يفهم فهماً واضحاً لا تورية ولا رمز فيه ولا غموض . . فنحن أبناء اتحاد الإمارات العربية ، نريد لإماراتنا أن تكون متحدة منصهرة في مفهوم اتحادى واع ، لا أن تكون متحدة في استغلال بعضها بعضاً ، ودس رجالاتها على بعضهم على بعض ، واستغلال بعضهم لهذا المعنى الوطني السامي من الاتحاد ، في الإثراء غير المشروع ، ونهب ثروات البترول ، والاندفاع بجشع ونهم لاقتناء الضياع والأملاك والقصور! . . نريدك أن تقول لحكامنا وأمرائنا ووزرائنا ومسئولينا بكل صراحة ووضوح ، إن الاتحاد معناه التضحية ، والإيثار ، وفناء الفرد في المجموعة وإذا كان زايد سيظل

وحيداً في معركته متمنطقا بصبره الصحراوي الطويل ، كما تقول ، فمن الواجب علينا أن نمد له- كمواطنين صالحين- يد العون والمساعدة لكي لا نضطر أن نمشي بمنطق الصحراء الوئيد في عصر التكنولوجيا وغزو الفضاء ، والصواريخ عابرة القارات .

لقد مضت على إعلان الاتحاد ثلاث سنوات طوال ، ونحن الآن في سنته الرابعة ، ومع ذلك صدقني بأننا - نحن المواطنين - في هذه الرقعة الاتحادية لم نشعر أبدا بظل هذا الاتحاد المزعوم في أي منحى من حياتنا اليومية المعتادة ، فالقضاء إقليمي ، والشرطة إقليمية ، والتعليم إقليمي ، والدفاع إقليمي ، والبترول إقليمي ، والحاكم إقليمي والصحة . . استغفر الله إلا الصحة فهي اتحادية في دفع تكاليف العلاج حيث تقوم كل دولة بإرسال مرضاها إلى لندن للعلاج على حساب البقرة الحلوب! . . وأذكر أنك كتبت عندما كنت تعالج شئون الاتحاد التساعى أن المؤتمرين قد قرروا آنذاك إسناد وزارتي التربية والتعليم والصحة إلى البحرين ، أي أنهم اختاروا الوزارتين الجادتين المعطاءتين اللتين لا يمكن أن يتأتى منهما مغنم مادي من (عَمولات) أو (صفقات) فأوكلوهما للبحرين ، واستأثروا هم بباقي الوزارات ذوات الدخل المضمون ، والمجال الواسع والأفق الرحب من الذمم الواسعة في صفقات الشراء والمقاولات . . و . . و . . إلى آخر قائمة المصالح والمنافع الخاصة . . وهم اليوم يحملون أبوظبي تكاليف التعليم والصحة وأيضا لنفس الأهداف ، وبنفس الدوافع ويا ليت الأمر يقتصر على الملايين التي تدفعها أبوظبي لتكاليف التعليم والصحة في جميع الإمارات إذن لهان الأمر ، فهي تضحية قليلة إذا قيست بالمعاني السامية التي يستهدفها زايد من الاتحاد ، ولكن الأمر يصبح استغلالاً رخيصاً وانتفاعاً بشعاً عندما نعرف أن دبي تنتج من البترول ما قيمته (٨٠٠) مليون دولار سنوياً ، ولا تدفع سنتاً واحدا في التكاليف الاتحادية ، وكذلك الشارقة التي تدفق البترول فيها في الآونة الأخيرة ، دون أن تتجاوز دخوله خزائنها ومشاريعها الخاصة . . إذن ، فالاتحاد بهذا المعنى القائم اليوم هو اتحاد الدول الست على استغلال الدولة السابعة في الاتحاد أبوظبي . واتحاد بهذا المعنى ليس هناك من يرفضه ، بل إن أية دولة حتى غير العربية ، على استعداد للانضواء الاسمي تحت أي اتحاد طالما أنها ستحتفظ بماليتها الخاصة ، وأمنها الخاص ، ودفاعها الخاص ، وحكمها الخاص ، وستجد بعد هذا من يتبرع بدفع تكاليفها الصحية والتعليمية والإنمائية! .

ولعلك قد قرأت في جريدة الأنوار مؤخراً ما صرح به وزير البترول الاتحادى ،

حينما قال بكل وضوح إن كميات إنتاج الإمارات الأخرى من البترول ، يقرأ عنها في الصحف الأجنبية ، ومصدر معلوماته عنها هي الإحصاءات والأرقام في تلك الصحف . . أما الدول الاتحادية نفسها فهي تصون أسرارها البترولية عنه كما تصان الكرامات والأعراض! . . ولعلك قد سمعت عن المجلة التي أصدرتها مجموعة من الشباب في دبي واسمها (المجمع) وكيف أنها عندما حاولت أن تتطرق إلى نقد محاولات الانتفاع من المناصب والوزارات ، صدر الأمر (الإقليمي) في دبي لمنعها من الصدور ، دون إذن من وزارة الإعلام الاتحادية ، ودون استشارتها ، بل حتى دون إشعارها للعلم بهذا الأمر! . .

وغير هذا الأمر وذاك الكثير الكثير ، ما يؤكد صحة ما أذهب إليه من أن الاتحاد ، هو حقيقة واقعة فعلاً ، ولكنه اتحاد إمارات ست لاستغلال أختهم السابعة ، واستنزاف مواردها حتى النخاع! .

ولعلك تسألني بعد هذا ، ما هو الحل؟ هل تتخلى أبوظبي عن الفكرة الرائدة التي حملت لواءها أمام هذا الجحود الدنيء والاستغلال الرخيص لتصميم رئيسها على استمرار المسيرة الاتحادية؟ . . الجواب لا . . ولكن لكل شيء نهاية ، وإذا كان زملاؤنا في الاتحاد يصرون على أن يكون وجودهم فيه من جانب واحد هو جانب الاستغلال والانتفاع فحسب فلا أقل من أن نعاملهم بالمثل ، ونركز على تمويل من لا يملكون دخولاً بترولية في مشاريعهم الإنمائية ، ونترك الدول التي تتمتع بهذه الدخول لكي تعالج مشاريعها بنفسها دون أن نجعل لهم من مغانم الاتحاد سوى وجودهم فيه بلا اسم! واحدة بواحدة ، والجزاء من جنس العمل ، وحتى يدرك هؤلاء أن الاتحاد عملة ذات وجهين ، وجه واحد منها يمثل الأخذ ، والوجه الآخر يمثل العطاء ، ولا تكامل لأحدهما بدون الآخر .

وسلام عليك من الله ورحمته .

ابن الساحل

دبي- الإمارات العربية المتحدة (طبق الأصل)

دفاع عن مهدي التاجر

السيد المحترم ، الأستاذ الكبير رئيس تحرير جريدة الأضواء

تحية طيبة ،

لقد تتبعت باهتمام ما تنشرونه عن السيد مهدي التاجر سفير الإمارات العربية المتحدة في جريدتكم الموقرة .

واسمحوا لي أن أصارحكم بأننى مستاء من أسلوب الغمز واللمز والتشهير الظالم الذي اتبعتموه في الكتابة عنه .

إنني– كقارىء– أعتقد أن التطاول على هذه الشخصية العصامية العظيمة لرجل وطني يتفانى مخلصاً لخدمة بلاده والعروبة والإسلام . . لهو تطاول من قبيل التجني الظالم الذي يضر ولا يخدم أحداً . . ولا يضر في الحقيقة إلا صاحبه . .

أفلا يحق لى أن أسألكم لمصلحة من هذا التشهير ، وهذا الافتراء على رجل كل ذنبه أنه عظيم . . وعظيم رغم أنف الأباطيل .

وكان الأجدر بكم ألاّ تتناولوا سيرته في جريدتكم إلا بكل ما يستحقه من تقدير واحترام . . للحقيقة والتاريخ .

فهل عندكم الشجاعة لنشر كلمتى في جريدتكم حتى يعلم القراء بأن كتابتكم عن مهدي التاجر ، وحملتكم المستمرة عليه قد أثارت عكس ما كنت تبتغيه في نفس أحد القراء من التقزز والاستياء والاستنكار؟

دكتور عز الدين عبد القادر
أبو ظبي
الرد على رسالة الدكتور

نريد أن نقول للدكتور ولا ندرى هل هو طبيب أم الدكتوراة درجة علمية أخرى- إننا لم نغمز السيد مهدي التاجر ، وإنما صححنا حقيقة تاريخية كان هو قد حرفها عندما زعم لمحرر الأوبزرفر ما زعم عن نفسه وعن الحقبة التى عاشها في البحرين وحقيقة هجرته منها . ولا أظن أن الدكتور يجادلنا في هذا الحق ، فنحن أعرف بتاريخ من كان في بلدنا ، كما أننا أحق الناس بالكلام عن هذا البلد . .

أما عن (العظمة) التي يراها الدكتور قائمة في السيد مهدي ، فله أن يرى فيه ما يشاء ، فذلك حق له لا ينازعه فيه منازع ، وعلى قدر أهل (العزم) تأتى (العزائم) ولكن الدكتور لم يقل لنا كيف أننا أسأنا للسيد مهدي بالرغم من أن حديثنا كان مقصورا على تصحيح واقعة تاريخية نسبت إليه في حديثه المذكور ، وإذا كان السيد الدكتور يرى في شخص السيد مهدي- لأمر ما- قدسية لا يصح الكلام عنها إلا بكل خير ، فنحن على العكس منه ، لا نرى في السيد مهدي إلا ما نراه في غيره ، من أنه بشر يخطىء ويصيب ، وله علينا حق التقويم إن أخطأ وحق الثناء إن أصاب . .

كان الأخ (ابن الساحل) قد عودنى منذ سنوات على الاهتمام بما أكتب عن الساحل ، وآلامه وآماله ، وكان يحلو له- بين الوهلة والأخرى- أن يعقب على ما أكتب بما يراه من حقائق بصفته مواطناً مقيماً في الساحل .

وفي هذا العدد وردتني رسالة منه يعلق فيها على ما نشرته في العدد الماضي عن

الاختيار الصعب في أبوظبي ، أنشرها له بالنص فيما عدا بعض التعديلات التي يقتضيها العرض الصحفي ، وليس لي فضل فيما يقول سوى حذف بعض العبارات التي اعتقد أنها كانت جارحة في غمز بعض الإمارات ، وأرجو العذر منه إذا كنت قد استخدمت حقي في هذا الحذف ، فذلك خير لي وله وللفكرة التي يحاول طرحها من خلال الرسالة .

الفهرس

إصدارات مركز الشيخ إبراهيم

(1)

الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة

أشعاره ورسائله

تحقيق وشرح : محمد جابر الأنصاري

وهو رسالة عملية أعدت لنيل درجة الماجستير في الآداب . والكتاب على قسمين : الأول خصص لديوان الشيخ إبراهيم ، والثاني شمل مراسلته المتنوعة . وقد وزع الكتاب مجانا ليلة افتتاح المركز .

(2)

رائد النهضة الأدبية في البحرين

الشاعر الكبير إبراهيم محمد خليفة

تأليف : الدكتور مكي محمد سرحان

والكتاب عبارة عن مجموعة مختارة من قصائد الشيخ إبراهيم ، نسج حولها المؤلف سرداً أشبه بالشرح . وتداخل كل ذلك بمواقف من سيرته وحياته ونشأته .

(3)

وجهات نظر جديدة حول أشياء قديمة

في ذكرى شيخ الأدباء

يضمّ هذه الكتاب مجموعة مقالات متفرقة لمؤلفين وكتاب وشعراء حول الشيخ إبراهيم ، بدأته الأستاذة مي الخليفة بتمهيد ربطت فيه بين أول مجلس أدبي بالمحرق قبل 75 سنة تقريباً . ومركز الشيخ إبراهيم حديث التأسيس (وكأن المجلس لم يتوقف . وكان نشاطه يولد من جديد) . وقد شارك في الكتاب الشاعر الأستاذ إبراهيم العريض - رحمه الله - . والشاعر قاسم حداد ، والشاعر علي عبد الله خليفة ، والدكتور عيسى أمين وغيرهم .

(4)

الخروج على الحس المشترك
قراءات في مشروع أركون

صدر هذا الكتاب بمناسبة استضافة المركز للمفكر الإسلامي محمد أركون، وزيارته للبحرين لأول مرة . تناول فيه مجموعة من الكتاب الشباب في البحرين والوطن العربي، أمثال شربل داغر وكمال الذيب وعلي الديري ومحمد العباس وحسين المحروس والدكتور عبد الأمير الليث ورباب النجار وحسين مرهون وغيرهم أطروحات هذا المفكر، وفكره، وسيرته، ومشروعه (التطبيقات الإسلامية) ، وأثر كل ذلك على التحولات بعض الشباب الفكرية، وكيفية تلقي بعضهم لأركون لأول مرة . وقد نال هذا الكتاب شهرة واسعة بين المثقفين والقراء . ومازال يطلب حتى الآن .

(5)

أين نحن من قضية الكواكبي ؟

صدر هذا الكتاب بمناسبة مرور مئة عام على رحيل عبدالرحمن الكواكبي (1984-1902م) . واستضافة المركز للكاتب العربي على حرب بهذه المناسبة . وقد ألقى حرب محاضرة عنوانها (أين نحن من قضية الكواكبي . .) شارك في هذا الإصدار الدكتورة نهى بيومي (الكواكبي ، كأن العلم نار وأجسامهم من بارود) . وفوزية السندي (عنف الاستبداد في تهجير الجثث ونفي الحروف) . والدكتور منذر عياشي (في تجديد ذكرى الكواكبي) ، وذاكر حبيل ، والدكتور عيسى أمين ، والدكتور حسن مدن ، وغيرهم من الكتاب .

(6)

الكتاب :الطبيب بول هاريسون . . مائة عام من الخدمات الطبية .

الكاتبة : آن هاريسون .

ترجمة : د . عيسى أمين .

الصفحات : 142 صفحة .

بيت عبدالله الزايد لتراث البحرين الصحفي

الإصدارات الحديثة

١- إفتتاحيات عبدالله الزايد .
(من اعمدة الزايد بجريدة البحرين ١٩٤٢- ١٩٤٣م) .

٢- رحلة قلم : الأحلام والاوجاع .
(أوراق صحفية ، علي سيّار - صدى الاسبوع ١٩٦٩ - ١٩٩٦م) .

٣- كلمات لا تنقصها الصراحة .
(مقالات محمود المردي وأعمدته الصحفية ١٩٥٠ - ١٩٧٩م) .

٤- مجلة صوت البحرين [٤ مجلدات] .



كلمات

لا تنقصها الصراحة

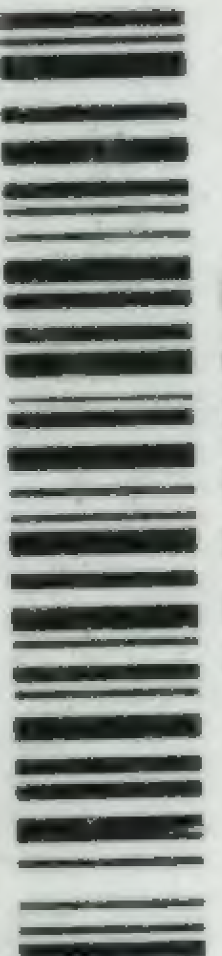
مقالات محمود المردي وأعمدته الصحفية ١٩٥٠-١٩٧٩

◆ ولد محمود المردي في البحرين عام ١٩٢٤ ، وتلقّى تعليمه في مدارسها . بدأ عمله الصحفيّ عام ١٩٥٠ ، وجاهد بقلمه ضدّ الاحتلال البريطانيّ لبلاده . أصدر، عام ١٩٦٥ ، جريدة « الأضواء » الأسبوعيّة ، وفي بداية السبعينات أصدر يوميّة « أضواء الخليج » ، الّتي توقّفت عن الصدور بعد فترة قصيرة ؛ وفي عام ١٩٧٦ أصدر يوميّة « أخبار الخليج » ، وجريدة « نتتنتنت » ، وظلّ رئيسا لتحريرهما حتّى وفاته عام ١٩٧٩

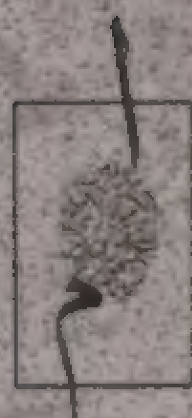
◆ وهذا الكتاب ، الّذي نقدّمه ، هو رحلة مع محمود المردي من خلال مقالاته وتحليلاته وآرائه المعمة بحب الوطن والعروبة على امتداد ثلاثة عقود ، وإذا كانت هذه المقالات قد تمّ تناولها وعرضها دون تسلسل زمنيّ ، فإنّما ذلك لإيماننا بأنّها جميعاً حيّة في زماننا الحاضر ، وباقية في وجداننا ، بل إنّها تعتبر نبراساً يضيء طريقنا وتراثاً ومرجعاً تتوارثه الأجيال .

◆ رحم الله محمود المردي ، فلقد عاش للصحافة وتوفّاه الله وهو متربّع على عرشها ، وهو ما زال يعيش بيننا بتراثه العلميّ والصحفيّ الغزير .

مؤنس محمود المردي







مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث